تونس

فرادة عربية

صفوان المصري

تونس

فرادة عربية

ترجمة عبد الرحمن أياس



مركز
دراسات
الوحدة
العربية

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
المصري، صفوان
تونس: فرادة عربية/ صفوان المصري؛ ترجمة عبد الرحمن أياس
416 ص.
ببليوغرافية: 395 ـ 399
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-883-1
1. الربيع العربي. 2. تونس - تظاهرات (2010). 3. تونس - الأحوال السياسية.
4. تونس - الأحوال الاجتماعية. 5. تونس ـ التعليم. 6. تونس ـ المرأة.
7 ـ تونس ـ تاريخ. أ. العنوان.
ب. أياس، عبد الرحمن (مترجم).
961.1053

العنوان الأصلي بالإنكليزية
Tunisia: An Arab Anomaly
Safwan M. Masri

مركز دراسات الوحدة العربية

Email: info@caus.org.lb
http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2019

إلى الذكرى المحببة لوالديّ

أمي، إنعام، التي كانت ولا تزال بالنسبة إلي

أفضل صديق وإلهام وقدوة

كمتعلمة ومعلمة وامرأة؛

وأبي، مالك، الذي احتضن الاختلاف،

ورفض العقائد،

وعاش وأحب بقواعده.

المحتويات

القسم الأول
الربيع التونسي

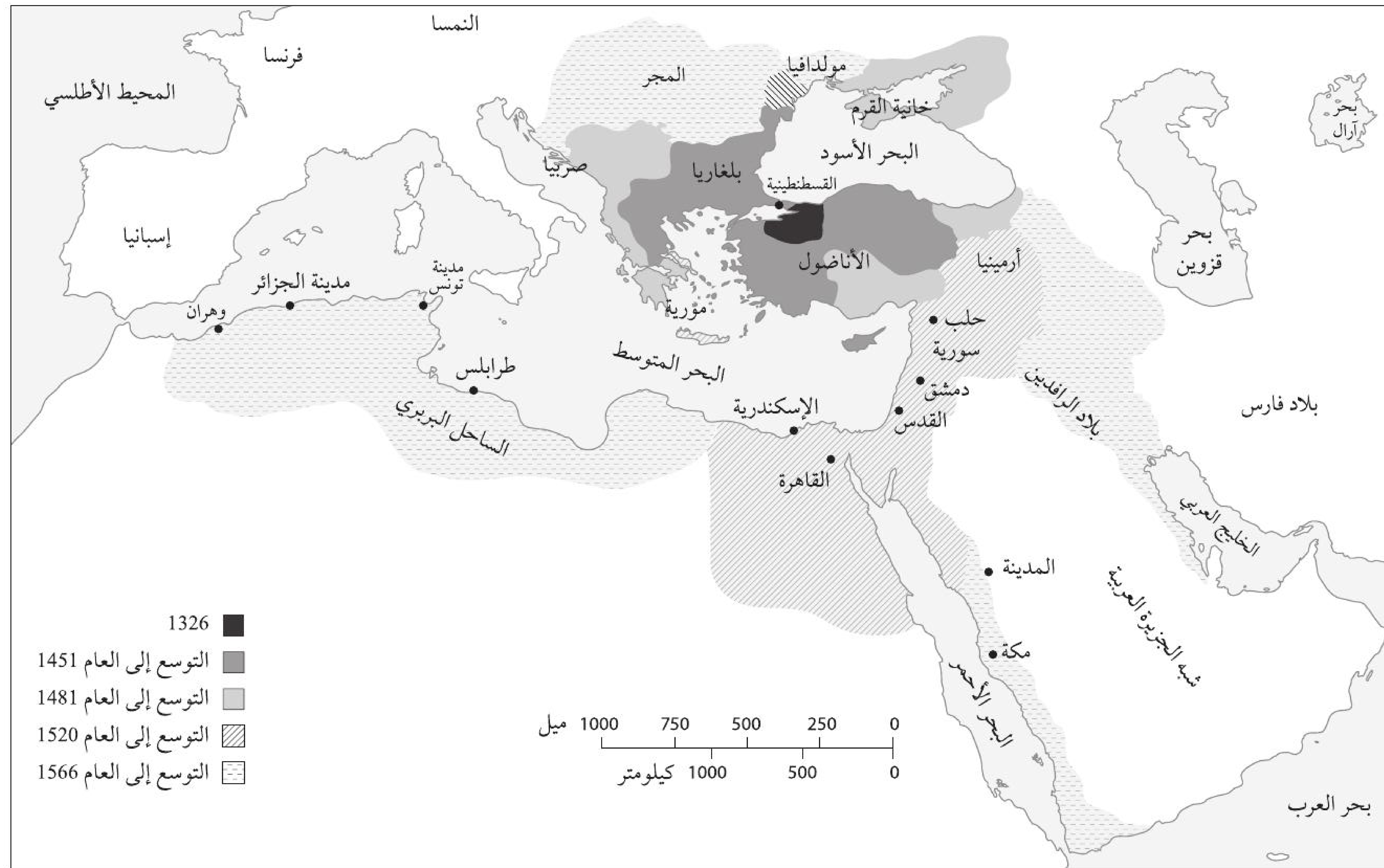
القسم الثاني
جذور الهوية التونسية

القسم الثالث
المدرسة والمرأة واللائكية



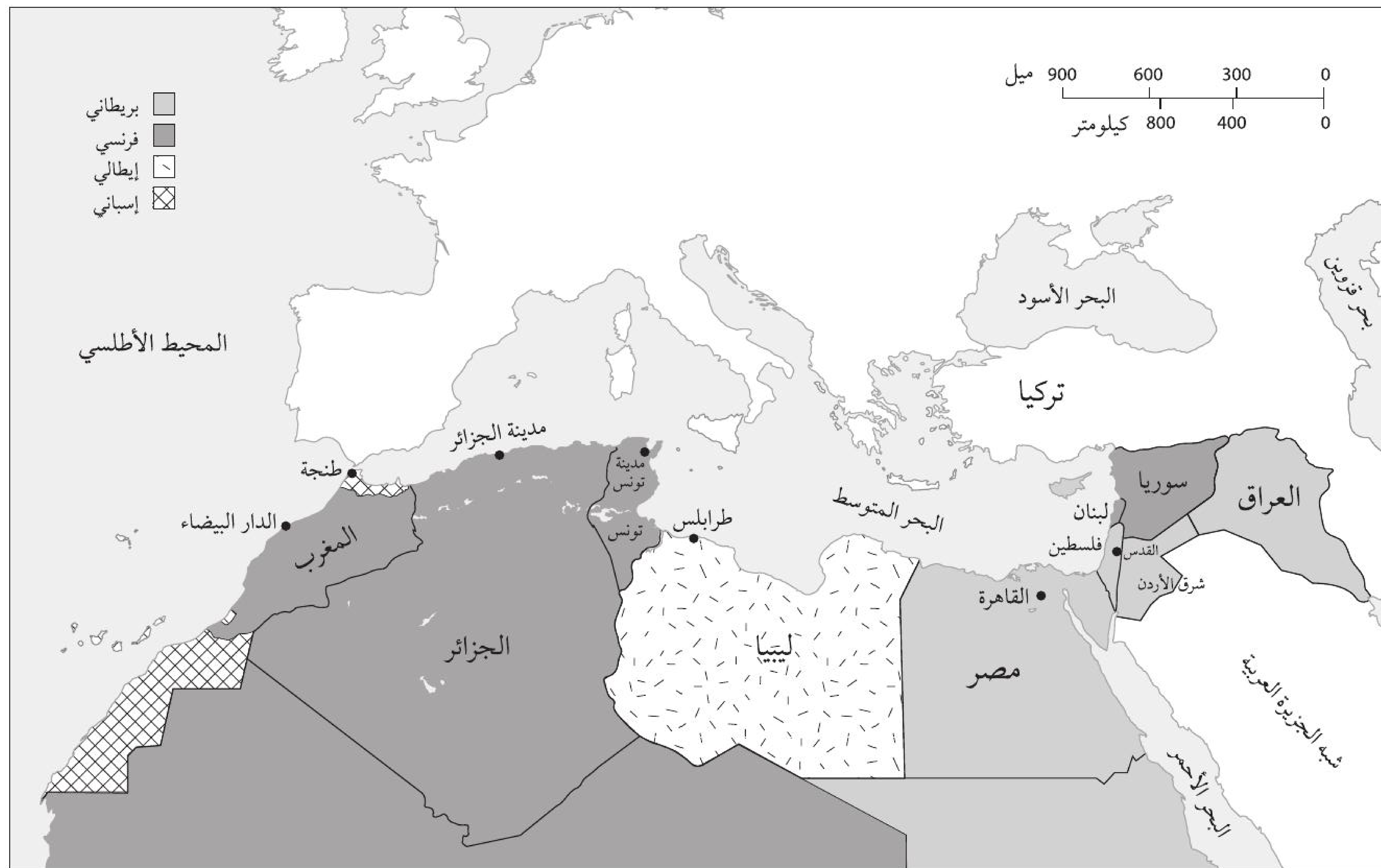
الخريطة السياسية لتونس، 2016

رسمها مارتن هينزي. بيانات الخريطة © 2017 «غوغل»، المعهد الوطني الجغرافي.



توسع الإمبراطورية العثمانية، 1326 ـ 1566

رسمها مارتن هينزي. مقتبسة من: «Map: The Growth of the Ottoman Empire,» from *Western Civilizations: Their History & Their Culture*, 16th ed., by Judith G. Coffin and Robert C. Stacey.



المستعمرات الأوروبية ومجالات النفوذ في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، 1930

رسمها مارتن هينزي. مقتبسة من: Royal Geographic Society Maps, «Political Map of Africa Showing International Boundaries and Railways» (War Office, 1921) and «The Country between the Balkans and Mesopotamia» (Edward Stanford, 1921).

مقدمة الطبعة العربية

قبل أكثر من ثماني سنوات، أطلقت الأحداث في تونس ما أصبح يُعرَف باسم الربيع العربي؛ فالثورة السلمية التي أطاحت النظام الأوتوقراطي للرئيس زين العابدين بن علي، وما تلاها من جهود ناجحة للدمقرطة، تناقضت بصورة حادة مع محاولات فاشلة من أجل دمقرطة مماثلة أسفرت بدلاً من ذلك عن صراعات أهلية وأزمات إنسانية مدمرة في عدد من البلدان المجاورة.

وحين نُشر هذا الكتاب في الأصل قبل سنتين باللغة الإنكليزية، برزت تونس كفرادة؛ فقد كانت البلد الوحيد الذي خرج مما يُسمَّى «الربيع العربي» بديمقراطية فاعلة، إذ أجرت انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، واعتمدت دستوراً تقدمياً، وأشرفت على عمليات انتقال سلمية متعددة للسلطة.

يصح تفرد تجربة الدمقرطة التونسية اليوم مثلما صح وقتئذ، إن لم يكن أكثر؛ فعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الرئيسية، لا تزال تونس، وفق المعايير الإقليمية، أكثر فرادة.

في المقابل، تستمر الصراعات في ليبيا وسورية، تغذيها مجموعة واسعة من العوامل الداخلية والتدخل الأجنبي المكثف. وأدى العدوان السعودي ـ الإماراتي على اليمن إلى أسوأ أزمة إنسانية في العصر الحديث. وأكدت التطورات الأخيرة في الجزائر والسودان مكانة تونس بوصفها فرادة؛ فعلى الرغم من إطاحة رئيسي الدولتين الحاكمين منذ مدة طويلة والاستبداديين وغير الشعبيَّين، لم يتمكن أي من البلدين من تأمين تغيير في النظام

أو وَعْدٍ بتحول ديمقراطي ذي معنى. وفي كلتا الحالتين، أحبطت المؤسسات العسكرية والأمنية القوية التطلعات الديمقراطية.

في غضون ذلك، وعلى الرغم من أن الانتقال في تونس لا يزال هشاً، ووضعه، ولا سيما الاقتصادي، لا يزال ضعيفاً، واصل البلد مساره نحو مزيد من الانفتاح والليبرالية والمشاركة السياسية.

ومنذ الإصدار الأصلي لهذا الكتاب، أجرى التونسيون انتخابات بلدية حرة ونزيهة. ولأول مرة على الإطلاق، اختار الناخبون في تونس رئيسة بلدية في انتخاباتهم المحلية. وفي استثناء آخر وفق المعايير الإقليمية، قدم محام يجاهر بمثليته الجنسية ترشيحه لخوض الانتخابات الرئاسية في عام 2019. وحين توفي الرئيس الباجي قايد السبسي، في 25 تموز/يوليو 2019، اتسم نقل السلطة بسلاسة كبيرة، وهذا دليل على قوة المؤسسات الديمقراطية في تونس. فقد أدى الرئيس السابق للبرلمان محمد الناصر اليمين الدستورية كرئيس مؤقت، وفق الدستور التونسي، وتم تقديم الانتخابات الرئاسية، التي كانت مقررة أصلاً في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أيلول/سبتمبر.

وفي 15 أيلول/سبتمبر، اختار الناخبون التونسيون من بين أكثر من 20 مرشحاً في الجولة الأولى من جولتين من الانتخابات الرئاسية. وكانت النتائج مؤشراً قوياً إلى أن التونسيين سئموا من الأحزاب السياسية المكرسة ومن الحكومات التي فشلت في البر بوعودها. الفائزان ـ قيس سعيّد الذي حل أولاً ونبيل القروي الذي جاء ثانياً ـ مستقلان، ولا يملك أي منهما أي خبرة في السياسة. لقد اختار الناخبون التغيير والقطع التام مع الماضي بسبب الإحباط من بطء الإصلاح الاقتصادي. وعلى الرغم من أن سياسة التوافق والتسوية التي سادت خلال المرحلة الانتقالية ربما كانت ضرورية بهدف تحقيق الاستقرار، فقد بينت نتائج التصويت بوضوح غياب ثقة التونسيين بمؤسستهم السياسية الجديدة ورفضهم الوضع القائم. ومع هذه الانتخابات الرئاسية الثانية منذ الثورة، دخلت تونس مرحلتها الثانية من التغيير الديمقراطي، وتطورت أكثر من المعتاد إلى ما يمكن أن يكون عليه مشهد ديمقراطي متطور.

لا يعني هذا أن الاستقرار السياسي تحقق. فثمة حاجة ملحة، مثلاً، إلى إنشاء محكمة دستورية، ضرورية لنظام الضوابط والتوازنات الديمقراطية في البلاد. وهناك أيضاً صراع سياسي، داخل الأحزاب وفي ما بينها؛ فقد واجهت الأحزاب العلمانية في تونس انقسامات داخلية، فهي في وضع أضعف إزاء حزب النهضة الأقوى، الذي كان إسلامياً في السابق،

لكنه لا يزال إسلامياً إلى حد كبير. أما كيف يمكن تحقيق توازن للقوى بين الإسلاميين والعلمانيين، وإلى أي مدى سيظل حزب النهضة «حزب الديمقراطيين المسلمين» فأمران رهن المستقبل.

ولن تزداد التوترات بين العلمانيين والإسلاميين إلا سخونة بينما يناقش البرلمان عدداً من الإصلاحات الاجتماعية الجذرية المقترحة من لجنة الفردية الحريات والمساواة التي ألّفها الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي. يُذكَر أن هذه المقترحات تتضمن مشروع قانون من شأنه أن يمنح المرأة حقوقاً متساوية في الميراث، وهو موقف رفضته النهضة رسمياً. وثمة توصية أخرى مثيرة للجدل، تقترح إلغاء تجريم المِثْلية، من المرجح أن تثير توترات بين العلمانيين والإسلاميين، حين يناقشها البرلمان إذا ناقشها.

هذا لا يعني أيضاً أن الانتقال الديمقراطي في تونس مهدد بالضرورة من جانب الإسلاميين. وبقدر ما تُعد التقاليد العلمانية والتقدمية الفريدة لتونس جزءاً مما جعلها فرادة، يمكن القول إن الخوف من الإسلاميين يمثل تهديداً للديمقراطية التونسية بقدر ما يمثل الإسلاميون أنفسهم تهديداً. فالنجاح الذي حققته تونس عقب الثورة ربما لم يكن ممكناً لولا رغبة النهضة، مهما كانت مترددة، في التسوية والدمقرطة والتوصل إلى توافق.

وعلى الصعيد الاقتصادي ـ وعلى الرغم من التحديات الخطيرة، بما في ذلك التضخم المرتفع، والعجز الكبير في الموازنة، وارتفاع الدين العام، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع البطالة ـ أُحرِز بعض التقدم، ولا سيّما في ما يتعلق بزيادة الاستثمار الأجنبي، وارتفاع النمو، والسيطرة على التضخم، ومكافحة الفساد. ومع ذلك، يكمن الاختبار الاقتصادي الرئيسي لتونس في قدرتها على تلبية الشروط التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي كجزء من اتفاقية حول قرض بقيمة 2.9 مليار دولار. وفي مواجهة تدابير التقشف والإصلاحات الأخرى التي تفرضها المنظمات المانحة الدولية، يبقى رهن المستقبل ما إذا كانت الحكومة ستنجح في معالجة المشاكل الاقتصادية في البلد وفي التعامل مع كتلة سكانية شابة تزداد قنوطاً.

ثم هناك بالطبع تهديد أمني مستمر، يتفاقم بسبب الحدود التونسية التي يسهل اختراقها مع ليبيا المجاورة. وقد أثار تدفق الأسلحة والإرهابيين عبر الحدود مخاوف من احتمال انتشار الصراع المدني المستمر في ليبيا وزعزعته لاستقرار الديمقراطية الناشئة في تونس. وبالمثل، زادت عودة الجهاديين السابقين الذين قاتلوا في صفوف داعش في سورية والعراق المخاوف من التطرف العنيف. ولا تزال حالة الطوارئ التي أُعلِنت عقب الهجمات الإرهابية الكبرى في عام 2015 مفروضة، منتهكة الحريات الشخصية.

وبينما تستمر كتابة قصة تونس، تظل الحقيقة أن البلد، مقارنة بأيٍّ من جيرانه، حقق استقراراً وديمقراطية وتقدماً اجتماعياً أكبر كثيراً، وهو ما يقودنا إلى السؤال التالي: ما الذي يجعل تونس حالة خاصة مثل هذه؟ هل جعلت كيفية تطور الأمور تونس غير عادية، أم تطورت كما تطورت كون تونس لطالما كانت استثنائية؟ هذان هما السؤالان اللذان شغلاني طوال العقد الماضي.

كُتِب هذا الكتاب في البداية ونُشِر لجمهور غربي ناطق باللغة الإنكليزية يسعى إلى فهم ليس تونس فقط، بل العالم العربي وديناميات السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية أيضاً. أما هذه النسخة المترجمة، التي تُنشَر بعد ما يقرب من سنتين من النسخة الأصلية، فمدفوعة بتوق إلى جمهور ناطق بالعربية يفهم الحالة الخاصة التي تمثّلها تونس، ويستنبط الإلهام، بل والدروس، التي قد تكون ذات قيمة لمواطني المنطقة بأكملها. وأتمنى، من خلال هذه الترجمة العربية، أن يعمل الكتاب كمنصة لفهم التحول السياسي في تونس من ضمن سياق عربي والسماح بمشاركة أوسع حول آفاق الديمقراطية في العالم العربي.

باستثناء بعض التصحيحات والتحديثات، يبقى هذا النص المترجم عاكساً قدر الإمكان النص المنشور في الأصل، حتى عند تقديم تعريفات لأمور قد تكون خلاف ذلك مفهومة في صورة شائعة، لكن ليس بالضرورة على نحوٍ موحد، في اللغة العربية. وهناك أيضاً حالات يمكن فيها افتراض حقائق أو إشارات معينة معروفة عموماً للقارئ العربي، لكن ليس بالضرورة للجمهور الغربي؛ وقد احتُفِظ بها من أجل الاتساق والشمولية. في الواقع، ثمة تفاصيل متعددة جرى تناولها في الكتاب وقد تكون مألوفة جداً للقارئ التونسي، لكن ليس بالضرورة للقرّاء الآخرين الناطقين بالعربية، وقد احتُفِظ بها أيضاً.

من المهم الأخذ في الحسبان أن هذا الكتاب لم يكتبه تونسي، بل شخص غريب: أردني ـ أمريكي. وعلى هذا النحو، ليس ما قد يبدو واضحاً ومألوفاً للقارئ التونسي هو كذلك بالضرورة للمؤلف أو عدد من قرائه.

من المهم أيضاً ملاحظة أن القصد من هذا الكتاب ليس رسم صورة حتمية في صورة مفرطة للتحول الديمقراطي في تونس، وبالتأكيد ليس بهدف استبعاد بقية العالم العربي؛ فهذا الكتاب مكرس للتعرف إلى العوامل التي أعطت الديمقراطية التونسية قوة ولتأطير استثنائيتها حولها، في الوقت الذي يُظهِر فيه بدقة ندرة هذه العوامل في بقية العالم العربي. لا تتمثّل الفكرة بأن تونس نجحت لأنها ليست «عربية»، بل تتلخّص بدلاً من ذلك في أنها توفر إلهاماً لبقية العالم العربي وتقدم دروساً قيّمة حول أهمية دور التعليم والمجتمع

المدني والتمسك بالمبادئ الدستورية وحقوق المرأة والاعتدال الديني في مساعدة المجتمعات على التحول نحو الديمقراطية. يجادل الكتاب بأن هذه المكونات مفقودة بصورة مروعة في بقية العالم العربي، وهو ما يجعل من تونس الحالة الاستثنائية التي هي عليها.

وبالمثل، عند مناقشة الحبيب بورقيبة (1903 ـ 2000)، أول رئيس لتونس بعد الاستقلال، ليس الغرض مدحه ولا هجوه، إذ في حين يستحق بورقيبة كثيراً من الفضل بوصفه باني الأمة ومصلحاً، فهو كان أوتوقراطياً، وغالباً ما كانت قبضته القوية على شؤون البلد تعني انتهاكات لحقوق الإنسان وشرطة استبدادية ودولة أمنية. ولا يُقصَد بدراسة بورقيبة تقديم تقييم حتمي من نوع «أبيض أو أسود»، بل محاولة لفهم دقيق لأثره في المجتمع الذي قاده لأكثر من ثلاثين سنة.

إن قصة تونس قصة رائعة، وهي قصة تتطلب إخبارها وفهمها إلى الحد الممكن، ليس من أجل فهم تونس فقط، بل من أجل فهم أفضل للعالم الذي نعيش فيه أيضاً. لم يتحدد بعد كيف ستحمي تونس ديمقراطيتها الهشة في السنوات المقبلة، لأن هناك كثيراً من الأمور غير المحسومة في كيفية تطور البلاد. ثمة تحديات خطيرة تواجه هذه الديمقراطية الناشئة، في مجالات الاستقرار السياسي والأمن والإصلاح الاقتصادي، وهناك عمل غير مكتمل لجهة بناء المؤسسات الديمقراطية والدستورية. وقد واجهت البلاد الكثير من التهديدات، الداخلية والخارجية، ومع ذلك، برهن انتقالها الديمقراطي عن مرونة حتى الآن. ولا يزال يحدوني كثير من الأمل والثقة في أن البلاد ستستمر في مسار إيجابي، يدعمها مزيج غني من العوامل التي جعلتها الحالة الاستثنائية التي هي عليها. فالمكونات التي مكّنت تونس من تحقيق الديمقراطية هي مكونات حقيقية، وهي جزء لا يتجزأ من المجتمع والمؤسسات المدنية في تونس. هذا الكتاب هو محاولة لتفسير حاضر تونس وتاريخها الفريد، ولا سيما في مجال الإصلاح، عبر عقود وقرون، من أجل محاولة تقديم فهم لديناميتها الأخيرة وتأكيد ما يمكن أن يكون ممكناً في أماكن أخرى إذا توفرت ظروف معينة يمكن محاكاتها. وبينما أزعم أن تونس، نظراً إلى خصوصياتها، لا يمكن أن تكون نموذجاً للعالم العربي، إلا أن قصتها يمكن أن تقدم بكل تأكيد إلهاماً ودروساً قيمة. وآمل أن يجد القارئ العربي في هذا العمل المترجم كثيراً مما يمكن للمنطقة أن تبني عليه، من أجل أجيالنا المستقبلية.

صفوان م. المصري

نيويورك، أيلول/سبتمبر 2019

تمهيد

ليزا أندرسون(*)

تونس ساحرة. فهذا البلد المتمتع بنسائم بحرية ساحلية ممتعة، وأمطار شتوية لطيفة في الشمال، وشمس دافئة وساطعة في السهول الداخلية والصحراء الجنوبية، لطالما أبهر الزوار. ومن المستعمرين الفينيقيين القدماء الذين أسّسوا قرطاج إلى المسافر المغاربي ليون الأفريقي إلى المسافرين والفنانين والمغامرين الأوروبيين مثل ألكسندر دوما وغي دي موباسان وإيزابيل إبرهاردت وأوسكار وايلد وألدوس هكسلي وبول كلي وأندريه جيد وجان بول سارتر وسيمون دي بوفوار، كانت تونس مضيافة وجذابة وآسرة.

ولا عجب في أن صفوان المصري، أيضاً، مأخوذ بتونس.

بالنسبة إلى صفوان ـ استخدم اسمه الأول هنا لأننا زملاء في جامعة كولومبيا منذ سنوات عديدة، ولأن هذه الألفة الحميمة تلائم الروح المميزة لهذا الكتاب ـ تُعَدّ تونس أكثر من فاصل جميل، وأكثر من مشهد مثير للإعجاب يصلح لرسم لوحة أو كموقع غني بالألوان لقصة، أو حتى كموقع واعد لإجراء بحوث في العلوم الاجتماعية كما كانت الحال بالنسبة إليّ. لا، بالنسبة إلى صفوان، هي لغز شخصي جذاب، وهذا الكتاب هو نتيجة لتصميمه على حل ذلك اللغز.

ليس **تونس فرادة عربية** عملاً أكاديمياً رسمياً للعلوم الاجتماعية، وهذا ما يسلّم به صفوان مباشرة. بل هو، في الواقع، نتيجة لسعي ذاتي عميق لفهم نفسه ومجتمعه كما

(*) أستاذة في العلوم السياسية في جامعة كولومبيا متخصصة في سياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ينعكسان في وعد تونس وغموضها، علماً بأن تونس مكان مألوف وغريب بالنسبة إليه في آن. ولأنه ليس وحيداً في هذا المسعى، يمثّل الكتاب مساهمة في الجدالات حول التقليد والحداثة، وحول الأصالة الثقافية وعدم الارتياح الحضاري، وهي مفاهيم تمثل الحياة المعاصرة في معظم العالم العربي في عصرنا.

وُلد صفوان وترعرع في الأردن. وكان والداه مسلمَين، وتُعَدّ العربية لغته الأم، وهو لا يزال مخلصاً جداً لأسرته وأصدقائه هناك. وفي الواقع، عمل بصورة وثيقة مع حكومة المملكة الهاشمية لسنوات متعددة لتعزيز الفرص التعليمية لشباب البلد. ومع ذلك، أتاحت له حياته في الولايات المتحدة، كطالب وأستاذ ومسؤول إداري جامعي، فرصة مذهلة. فهو إذ تجذّر في الثقافة الأمريكية، تمكّن ـ وهذا متوقع في الواقع ـ من أن يمتلك طموحاً مهنياً وينجح، وقد لبّى ذلك التوقع بكل تأكيد. لكنه وجد أيضاً أنه يستطيع ـ وهذا متوقع في الواقع ـ كذلك أن يحقق ذاته كفرد، وكان هذا التوقع، ربما، سمة غير مرتقبة ومؤثرة جداً من سمات الحياة الأمريكية. لقد كونته بعمق الليبرالية الأمريكية الكلاسيكية، مع تشديدها على الحرية الفردية، والمساواة الاجتماعية، والشمول الأخلاقي، والتفاؤل المتضمن. وأصبح على ما وصفه الرئيس جون كنيدي في عام 1960 «ليبرالياً»:

شخص يتطلع إلى الأمام وليس إلى الوراء، شخص يرحب بأفكار جديدة من دون ردود فعل صارمة، شخص يهتم برفاهية الشعب ـ صحتهم، ومساكنهم، ومدارسهم، ووظائفهم، وحقوقهم المدنية، وحرياتهم المدنية ـ شخص يؤمن بأننا نستطيع اختراق الجمود والشكوك التي تمسك بنا في سياساتنا الخارجية[1].

لقد أطلقت تلك القيم ما بدا أنه ثقة وحماسة طبيعيتين في صفوان، لكنهما ناقصتان اليوم في العالم العربي، المحفوف بدلاً من ذلك بالقلق والشك، والممتلئ بالتردد والمحافظة اللذين غالباً ما يصاحبان خوفاً مثل هذا.

ربما باستثناء تونس.

افتتحت تونس الاضطرابات التي ما لبثت أن عُرِفت باسم الربيع العربي، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي يبدو أنه يتجاوز الشتاء الذي أعقب ذلك ـ أي فترات العنف والثورة المضادة التي هزت مصر وليبيا وسورية واليمن. لماذا؟ ولماذا بدأت الثورة هناك؟

(1) «John F. Kennedy - Defining Liberal,» YouTube, posted by NRUN65, 1 December 2012, <https://www.youtube.com/watch?v=O3oY93doosg>.

من خطاب لجون كنيدي قبل فيه ترشيح الحزب الليبرالي له للرئاسة في عام 1960.

ولماذا يبدو أن الثورة امتلكت قوة أكثر ديمومة هناك؟ وعندما انضمت البلدان الأخرى إلى تونس في التخلص من الاستبداد انزلقت إلى الحرب الأهلية أو الحكم العسكري المتجدد، لماذا بدت تونس نفسها قادرة على إصلاح مؤسسات الدولة فيها، ولجأت إلى الجدال والحوار ـ غالباً ما يكونان ساخنين لكن نادراً جداً ما يكونان عنيفين ـ للتعبير عن الاختلاف والتوصل إلى حل وسط؟

ليس من الواضح بعد أن التجربة التونسية تمثّل النجاح الذي يأمل به التونسيون وبقية العالم. فكما يُنقَل بصورة شهيرة عن رئيس الوزراء الصيني، تشو إن لاي، ملاحظته في عام 1972 عندما سُئِل عن أثر الثورة الفرنسية، قد يكون «من السابق لأوانه القول»[2]. ومن المؤكد أن الآمال التونسية بعمل سياسي مدني وتنافسي وحكومة خاضعة للمساءلة أُثيرَت وتلاشت من قبل، ليس أقله عندما وصل زين العابدين بن علي، المستبد الذي أُطيحَ في ثورة 2010 ـ 2011، إلى الرئاسة قبل نحو 25 سنة.

لكن الأسلوب والروح اللذين حملهما التونسيون حين نزلوا إلى الشارع، وأسقطوا حاكمهم، ثم تجادلوا في ما بينهم حول نوع الحكومة ونوع القادة الذين يريدون، لافتان إلى حدٍ كافٍ لإثارة ذلك النوع من الأسئلة التي تشغل صفوان في هذا الكتاب. كيف يبدو أن تونس تجمع بين العادات والأنماط العربية التي يتذكرها باعتزاز من شبابه والتقاليد الليبرالية لتحرره الأمريكي وهو بالغ؟ لطالما كانت هذه الشخصية المركبة ميزة تشير إلى تونس. وفي الواقع، ثمّن عالياً الرئيس الأول لتونس، الحبيب بورقيبة، كثيراً من «الشخصية المتوسطية» المهجنة للبلد في خطاباته الوطنية: تونس كمفترق طرق وهجين وتوليف.

وبالنسبة إلى صفوان، كما هي الحال بالنسبة إلى العديد من الآخرين، فإن مصادر هذا السحر لا تُعَدّ ولا تُحصَى، وفي الكتاب الأفضل قراءته ربما كسلسلة من المقالات المعلقة على حبل من المودة والفتنة، يستكشف العديد من الأجوبة. هو يلتفت إلى الجغرافيا التونسية الفريدة من نوعها على حافة الصحراء الكبرى وعلى بعد تسعين ميلاً (نحو 145 كم) من صقلية، وإلى مسيرة الإمبراطوريات التي جعلت تونس موطنها وتركت فيها بصماتها: القرطاجية والرومانية والبيزنطية والبربرية والعربية والعثمانية والفرنسية. ويتفحص الطابع المحلي للإسلام في التاريخ والممارسة التونسيين، ولقاءات القرن التاسع عشر مع العالم العثماني الشرقي ومع أوروبا، وإرث الحركة الوطنية في القرن

(2) لا تقلل حقيقة أن تشو إن لاي أساء فهم السؤال من أهمية الاقتباس. انظر: Dean Nicholas, «Zhou Enlai's Famous Saying Debunked,» *History Today* (blog), 15 June 2011, <https://bit.ly/322lz8j>.

العشرين. ويتفحص القيادة التونسية المؤيدة للغرب في صورة عنيدة في مرحلة ما بعد الاستقلال في ظل الرئيس بورقيبة والجهود الدائبة لبورقيبة لضمان عدم إعاقة الظلامية الدينية للتنمية الاقتصادية أو منعها زيادة حقوق المرأة أو توسيع نطاق التعليم. وربما بعدما أمضى معظم حياته في الجامعات، من الطبيعي أن يجد صفوان التاريخ التونسي الحديث للإصلاح التعليمي، من القرن التاسع عشر إلى اليوم، عنصراً مهماً ولا سيَّما في الوصفة التونسية للنجاح.

ولا يكاد اقتناع صفوان بأن تونس «فرادة عربية» يكون فريداً من نوعه. فتعليقاً على انتخابات عام 2014، وصفت صحيفة **واشنطن بوست** تونس بأنها «فرادة واضحة في الشرق الأوسط»[3]. وفي العام التالي، لاحظ البيان الصحافي لجائزة نوبل للسلام، التي مُنِحت للجنة الرباعية للحوار الوطني في تونس، أن «المسار الذي سلكته الأحداث في تونس منذ سقوط نظام بن علي الاستبدادي في كانون الثاني/يناير 2011 فريد ولافت لعدة أسباب» ثم عدد تلك الأسباب:

أولاً، يبيِّن المسار أن الحركات السياسية الإسلامية والعلمانية يمكن أن تعمل معاً لتحقيق نتائج مهمة تصب في أفضل مصالح البلد. وهكذا يؤكد مثال تونس قيمة الحوار والشعور بالانتماء الوطني في منطقة تتميز بالصراع. **ثانياً**، يُظهِر الانتقال في تونس أن مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في إرساء الديمقراطية في بلد ما، وأن عملية مثل هذه، حتى في ظروف صعبة، يمكن أن تؤدي إلى انتخابات حرة ونقل للسلطة على نحو سلمي. ويجب إعطاء اللجنة الرباعية للحوار الوطني كثيراً من الفضل في هذا الإنجاز وفي ضمان عدم فقدان منافع ثورة الياسمين[4].

يتمثّل جزء كبير من إغراء تونس بأن البلد يدعو إلى الأمل. ووفق لجنة جائزة نوبل، «ليس من السابق لأوانه القول» إن عملية الانتقال في تونس نجحت، تماماً مثلما عزز البلد الآمال عند الاستقلال ومرة أخرى عند بداية رئاسة بن علي. ويأمل المرء، بالطبع، ألّا يكون المهنئون على خطأ. فأنا أعترف بأنني أكنّ قلقاً، وهو عبارة عن شك طفيف صغير، وُلِد من خيبة أمل سابقة. بعد مرحلة قصيرة من وصول بن علي إلى السلطة، نسّق المفاوضات حول ميثاق وطني بدا أنه يشير إلى التزام بالحكومة الديمقراطية. وفي ذلك

(3) Jackson Diehl, «Tunisia Boldly Embraces Democracy,» *Washington Post*, 26/10/2014, <https://wapo.st/2xkqGmd>.

(4) Norwegian Nobel Committee, «The Nobel Peace Prize for 2015,» Press Release, 10 October 2015, <https://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2015/press.html>.

الوقت، كتبتُ مع بعض الحماسة حول الميثاق، لأسباب ليس أقلها أنه أدخل جهازاً كان استُخدِم بنجاح في الانتقالات الديمقراطية الحديثة وقتئذ في أمريكا اللاتينية. واستنتجت بتفاؤل:

يمثل الميثاق الوطني التونسي جهداً للتشديد على تضامن الشعب التونسي والاحتفال به ـ إخلاصه لتراثه الإسلامي وفخره بالكفاح الوطني ـ مع الاعتراف بوجود تعددية الأفكار والمصالح والالتزام بها، وفي الواقع تشجيعها. وبدلاً من إدخال التحيِّز المحافظ في العلاقات السياسية اللاحقة، يمكن فهم هذا الميثاق بصورة أفضل كجهد لتعزيز التسامح مع الانشقاق والمعارضة، الذي يمثل حجر الزاوية في العمل السياسي الديمقراطي. ويجب أن يكون واضحاً أن الميثاق نفسه هو مجرد خطوة أولية مؤقتة في ذلك الاتجاه؛ فهناك الكثير من المزالق في أي انتقال للنظام. وما هو مهم ليس بالضرورة المدى الذي نقل فيه الميثاق الوطني التونسيين، بل الاتجاه الذي يشير إليه[5].

وثبت أن ذلك التفاؤل، الذي كان مؤقتاً، لم يكن مبرراً بالكامل: في غضون سنوات قليلة، حلّت الحكومة التونسية بين أكثر الحكومات الفاسدة استبداداً في العالم؛ فالتمني الذي تثيره تونس في كثر منا اتفق مع المهارة اللافتة للعلاقات العامة الخاصة بالحكومة آنذاك لجعلنا نصدق ما هو غير صحيح. ومن وكالات السياحة العالمية ومنظمي الرحلات السياحية إلى المؤسسات المالية الدولية ذات الصدقية، أغلقنا جميعنا، نحن الذين يحبون تونس، أعيننا عن الغرق في الفساد والاستبداد اللذين أثارا في النهاية انتفاضات عامي 2010 و2011.

واليوم لا يسعنا إلا أن نأمل في أن يكون المشككون على خطأ وأن التقييم المتفاني لصفوان في شأن الانتقال الحالي أكثر دقة وأن التغيير دائم.

(5) Lisa Anderson, «Political Pacts, Liberalism, and Democracy-the Tunisia National Pact of 1988,» *Government and Opposition*, vol. 26, no. 2 (1991).

مدخل

في الوقت الذي تابع الملايين مثلي تبلور الأحداث الإقليمية في عام 2011 وبعده، وفي الوقت الذي كان الأمل غالباً ما يفسح في المجال لليأس، فاجأتنا تونس مفاجأة سارة: ما بدأ إطاحةً للنظام وإطلاقاً للربيع العربي انتهى، بخلاف أي مكان آخر، بانتقال سلمي إلى ديمقراطية فاعلة.

لكن هل كان يجب أن تفاجئنا تونس؟ ما الذي جعل تونس حالة خاصة مثل هذه؟ هل جعلت كيفية تطور الأمور في تونس غير عادية، أم تطورت كما تطورت بسبب أن تونس لطالما كانت استثنائية؟

في ما فكرت وناقشت وقرأت وبدأت أكتب، تطلعت إلى إثبات فرضية تقول إن بلداً تتوافر فيه أحوال ليبرالية معينة ـ حقوق المرأة والتعليم الحديث والاعتدال الديني ـ ربما يملك فرصة أفضل من معظم البلدان للانتقال إلى الديمقراطية. وساعدت رحلات إلى تونس منذ ثورة الياسمين في حسم تلك القناعة وإطلاق رحلة استعلام.

هكذا بدأت أدرس تونس، يدفعني سعي لا إلى فهم تونس فحسب، بل كذلك إلى فهم أفضل للعالم العربي من خلال تونس والعكس صحيح.

وكلما غصْتُ، في المقابلات والمصادر البحثية الثانوية، وكلما قارنتُ أكثر بين ذكرياتي وتجاربي المعاشة وتعمقت فيها، ازدادت قناعتي بأن فرضيتي تملك بعض الوعد: ثمة أمر فريد وخاص يتعلق بتونس ينقص بقية العالم العربي الذي تنتمي إليه تونس ولا تنتمي إليه في آن.

هكذا تطورت قصتي، وأشاركها الآن في صفحات هذا الكتاب. وهذه هي روايتي عن تونس والتاريخ الذي صاغها. وهي أيضاً تعليق يتناول العالم العربي، من خلال عدسة تونس. وهي رواية شخصية إلى حد كبير وأنا أجلب إليها موشوراً معيناً أتفحص من خلاله تونس والعالم. لكنها أيضاً شخصية في ما يتعلق بأنني انجذبت إلى تونس، العقل والروح ـ أملاً في الأمل. وفي قصتها، وجدت البدايات لكثير من الإجابات التي بحثت عنها.

يتفحص هذا الكتاب العوامل الاجتماعية والفكرية والسياسية التي سأجادل بأنها أعدّت الشعب التونسي لديمقراطية ناجحة. وهو يدور حول التاريخ، وهو يدور حول الحاضر والمستقبل. وهو يجمع المعرفة القائمة ويستند أيضاً إلى مئات الساعات من المقابلات مع العشرات من الخبراء والقادة والنشطاء والمواطنين العاديين ـ ويؤطر الأمور بصورة تحليلية، وفي بعض الأحيان مضادة للحدس، للمساعدة على الربط بين النقاط وفهم ديمقراطية سلمية ناشئة وليبرالية إلى حد كبير في بحر من الاضطراب.

ليس هذا كتاباً في العلوم السياسية، ولا يتعامل مع النظرية السياسية الانتقالية الثورية أو الديمقراطية. ولا يدّعي الكتاب أنه أطروحة أكاديمية أو عمل لمؤرخ، لأنه ليس أياً من الاثنين. فأنا، بعد كل شيء، تخصصت كمهندس أنظمة وعلّمت كأستاذ في إدارة الأعمال خلال معظم حياتي المهنية. لكن على مدى العقد الماضي، أسست مؤسسات تعليمية في المنطقة العربية وساعدت، من خلال عملي الرئيسي، على توسيع الحضور العالمي لجامعة كولومبيا. وفي نهاية المطاف، أعرّف نفسي كمدرّس وكدارس للعالم.

عندما بدأت المشروع الذي بلغ ذروته في هذا الكتاب، لم يكن هدفي، على الأقل بصورة واعية، كتابة كتاب. لقد وُلِدت فكرة، وتطورت إلى صفحات هذا الكتاب. لقد كنت أكتب هذا الكتاب طوال حياتي، على ما يبدو؛ فقد بلور لي معتقدات آمنت بها وأفكاراً طورتها على مدى سنوات متعددة. وهو بدأ في مجموعة من الملاحظات التي دونتها يدوياً بسرعة خلال رحلة إلى تونس مع رئيس جامعة كولومبيا لي سي بولينغر؛ وزوجته، الفنانة جين مانيانو بولينغر؛ وزميلتنا وصديقتنا سوزان غلانسي. فقد سافرنا نحن الأربعة بصورة مكثفة حول العالم، سعياً لفهم مباشر للتطورات العالمية والخصوصيات الإقليمية والمحلية. وكنت اعتدت التعلُّم معهم ومنهم.

لكن هذه التجربة كانت مختلفة، وقدمت المزيد. وتكونت تأويلاتي وانطباعاتي، على ما يبدو، من خلال شعور بأنني جزء من الداخل والخارج في الوقت نفسه. وفتحت الزيارة عينيّ بطريقة لا أعتقد بأنها كانت ممكنة بخلاف ذلك.

وينتهي المطاف عادة بملاحظات مثل التي أخذتها في تلك الرحلة في الدرج، أو إذا كانت ستستخدم كمرجع، فستُجمَع وتُدوَّن. لكن مع هذه الملاحظات، وجدت نفسي أتوسع وأجري بحوثاً، وقبل أن ألاحظ، كان لدي مستند عرفت أنني كنت أشعر برضا كبير من تطويره. وما ساعدني أيضاً أنني كنت وظفت للتوّ باحثة مساعدة لامعة، هي رينا دايفيس، التي أصبحت شريكتي في المسعى. وفي هذا المستند، شعرت بأن لدي نواة أطروحة كانت تونس نقطة محورية فيها لكنها كانت على وشك أن تشمل أكثر كثيراً.

في كثير من الجوانب، يُعَدّ هذا الكتاب محاولة للتوفيق بين الروايات المتضاربة لما هو صحيح وما هو خطأ. وهو يسعى لفهم كيفية اندماج الهوية ومجموعة من القيم من اتجاهات وحساسيات متباينة بخلاف ذلك. وهو يدور حول تونس والعالم العربي، لكنه يدور أيضاً حول الإسلام، وحول العروبة، وحول صراع من أجل التصديق على قبول طرفَي الصراع، أو على الأقل فهمهما.

من خلال حياتي وعملي في المنطقة العربية، تحقق لي اتصال حميم بالعقائد المنتشرة التي تهيمن على معظم العالم العربي. وانجذبتُ بصورة خاصة إلى كيفية تطوير أنظمة التعليم والدور الذي أدته في تأليف الديناميات المجتمعية في المنطقة وواقعيتها السياسية. وخبرتُ الهيمنة الدينية في المنطقة، والعمل السياسي الإقصائي المتعلق بالهوية، وخنق الفردية، وقمع محاولات البحث عن الحقيقة، ولا سيّما الحقائق التي تتحدى الخطاب التقليدي.

في العالم العربي، يُقالُ لنا أي قيم سياسية يجب أن نعتنق وما هو الخطأ وما هو الصواب في شأن نظرتنا إلى العالم وحالات الظلم التي أسبغها علينا. وثمة مجال قليل، إن وُجِد، للانحراف عن الحقائق «المطلقة». وإذا بدأنا في التشكيك في العقائد المقبولة حول الهوية والدين والصراع، يُفرَض علينا شعور بالعار فنفكر بأننا نخون تراثنا. وإذا تجرأنا على التشكيك في حكمة أسلافنا أو مواجهة أنفسنا بحثاً عن أسباب حالات ظلم ربما جلبناها إلى أنفسنا، نُتَّهَم بأننا لُقِّنَّا وجهات نظر غربية فاسدة. وإذا حاولنا التوصل إلى فارق دقيق في قضية ذات جانبين، نُوصَم بأننا «متعاطفون مع الأعداء».

نحن شعب فخور بنفسه ونجد النقد الذاتي صعباً جداً، ولا سيما إذا كشفنا نقاط ضعفنا للآخرين. لكن إذا لم نواجه تواريخنا ونعترف بإخفاقاتنا، لا نتطور. ومن تونس، ربما ثمة بعض الدروس التي يمكن تعلمها.

لقد نشأتُ في الأردن، وقضيت حياتي في العالم العربي وخارجه، وسافرتُ في الغرب والشرق ـ مهنياً وثقافياً وشخصياً. وشهدتُ مباشرة التغيرات المجتمعية التي ضربت المنطقة مع تزايد الطائفية والراديكالية والتديُّن.

لقد وُلِدت في أسرة مسلمة. وكانت عائلتي، ذات الأصل الفلسطيني، علمانية وحداثية، لكن عندما تزوج والداي، أثبت الإسلام أنه مفيد لأن أبي كانت لديه زوجة فعلاً.

تألفت هويتي بمزيج من الأعراف والقيم والتجارب المختلفة والمتباينة في كثير من الأحيان. وتنير رحلتي الشخصية، إضافة إلى علاقتي بالدين، والجنس، والنسوية، آفاقي وتؤثر في تحليلي.

كبشر، غالباً ما نمضي حياتنا ونحن نعيد تحديد أنفسنا ونؤكد هوياتنا الفردية. فعندما نولد، نُعطَى هوياتنا ونُخبَر عن الخصائص التي سنتخذها في حياتنا، الدينية والقومية ـ وهي المعرفات غير الفطرية وغير المبرمجة في حمضنا النووي. وفي بلدان المنطقة العربية، تحدّدنا الهويات الدينية، وتصبح جواز سفرنا. وهي لا مفر منها، حتى بعدما نموت؛ فالقانون الإسلامي يحكم وجودنا وشؤوننا على الأرض وفي «العالم الآخر»، سواء كنا نعرّف أنفسنا كمسلمين أم لا. وعندما اشتكيت إلى صديقي المحامي بأنني لم أرغب في دفنٍ إسلامي عند وفاتي، كانت أفضل نصيحة يمكن أن يستحضرها هي ألّا أموت في الأردن.

في الغرب، نهتم بمفاهيم الحرية المتقدمة نسبياً كتلك التي تتعلق بالتعبير والصحافة والخطاب الأكاديمي. ونعتبر الحريات الشخصية الأساسية، مثل الضمير، وأنظمة المعتقدات، وفي صورة متزايدة الهوية الجنسية والجندرية، أموراً مفروغاً منها.

أما تونس فقدمت لي نافذة على شيء مختلف وعلى ما يمكن أن يكون ممكناً في العالم العربي. فحرية الضمير حق أساسي ومحمي دستورياً، ويحد من هيمنة الدين والدولة على الحياة الشخصية ـ الخاصة والعامة.

سيجعل جزءٌ مما يجب أن أقوله في هذا الكتاب بعضَ القراء غير مرتاحين. فمعالجة موضوعات محظورة مثل الدين، والجنس، والهوية العربية، وأبعاد اجتماعية أخرى تتحدى

الخطابات العربية السائدة. ولا شك في أن محاولتي إجراء معالجة صادقة ودقيقة للمنظورات والتصورات الغالبة حول ما يمكن قبوله كحقائق مطلقة، بما في ذلك التواريخ والمواقف تجاه الصراع، ستثبت أنها خلافية. لكن نيتي ليست الاستفزاز من دون داعٍ، ومن المؤكد أنها ليست الإساءة. فما أعرضه هو نظرتي الصادقة إلى الأمور، كما أراها.

وفي مناقشة ما يميز تونس وفي وضع مقارنات إقليمية، قد يبدو الكتاب متحيزاً في بعض الأحيان. وفي هيئة غير متناسبة، لكن طبيعية، سأركز أكثر تحليلي على الأردن. فالأردن هو حيث عشت وحيث درست وحيث عملت في بعض الأحيان. ومن المهم ملاحظة أن تدقيقي في الأردن ليس المقصود منه الإيحاء بأن تاريخاً وثقافة من الاعتدال لم يُوجَدا في البلد. لقد وُجِدا في الواقع، وهذا يجعل وجود الاتجاهات السلبية والجهوية في الأردن مقلقاً بصورة خاصة.

لقد قادتني التجربة التونسية ـ وتجربتي مع تونس ـ في رحلة لاكتشاف الذات والمنطقة التي أنتمي إليها. فالطريقة التي تتطور فيها تونس ستقول الكثير عن كيفية تطورنا وكيفية تطور عالمنا.

في مقال في مجلة **فانيتي فير**، تفكر كريستوفر هيتشنز في مستقبل تونس، فرسم في عام 2007 اثنين من السيناريوهات المحتملة: «هل يصبح الساحل الشمالي لأفريقيا منطقة توتر، فيرسم بصعوبة خطاً مائياً لكن نارياً بين أوروبا والقارة الجنوبية؟ أم سيتحول إلى ملتقى للثقافات، فيبادل بحرية بين الحضارات ويلاقحها، كما فعل مرة من قبل؟» وعند التفكير في رحلته إلى تونس من أجل كتابة المقال، سعى هيتشنز إلى مشورة إدوارد سعيد. وكان رد إدوارد، «يجب أن تذهب إلى تونس، كريستوفر. إنه البلد الأكثر رقة في أفريقيا. حتى الإسلاميون متحضرون جداً»[1].

ربما تكون هناك بعض النبوءات الكامنة في تأمل هيتشنز، وربما يمكن توطيد المكاسب التي حققتها تونس، التي يمكن القول إنها الألطف بين البلدان العربية، لا على مر السنين، أو العقود، بل القرون.

(1) Christopher Hitchens, «At the Desert's Edge,» *Vanity Fair* (July 2007), <http://www.vanityfair.com/news/2007/07/hitchens200707>.

مقدمة

لم يُكتب إلا القليل جداً، وهذا بالتالي مفهوم، عن السبب الذي جعل تونس، البلد الذي أنجب الربيع العربي، الديمقراطية الوحيدة التي انبثقت منه. «لماذا تونس؟» سؤال يتردد صداه بين العرب التوّاقين إلى نتائج ديمقراطية مماثلة ويتساءلون عن سبب بقاء حريات مثل هذه بعيدة من متناولهم.

بالاستيحاء من المثال التونسي، انتفض الجمهور العربي في تحدٍّ متوقع، أولاً تضامناً مع التونسيين، لكن بعد ذلك من أجل التغيير في حد ذاته في مواطنهم، ما أطلق أثر الدومينو الذي أصبح يُعرَف باسم «الربيع العربي». لكن ذلك الربيع تحول بسرعة إلى شتاء مظلم وعاصف، وسحق كل الآمال في حياة أفضل وحكومات تمثيلية لأولئك الذين تحدّوا الوضع الراهن القمعي.

تبرز مصر عندما يتعلق الأمر بثورة حطمت الآمال الديمقراطية بالسرعة نفسها التي خلقتها بها. فالأساليب «الديمقراطية» استُخدِمت مرتين لإسقاط الديمقراطية ـ أولاً من جانب الإخوان المسلمين ومن ثم من جانب الجيش. وأدى السلوك غير الديمقراطي للإخوان المسلمين المنتخبين شعبياً إلى سقوطهم على أيدي الجيش، الذي استولى على السلطة «دفاعاً عن الديمقراطية» وانتُخِب «ديمقراطياً» فيما بعد، فقط ليعود إلى الحكم العسكري وفق نمط مبارك.

أما ليبيا المجاورة فتعد بكل تأكيد دولة فاشلة: هي تفتقر إلى الحكم وممزقة إلى إقطاعيات، يؤدي كل منها دور الملعب لنظام ملكي خليجي أو آخر لتعزيز نسختها من

الهيمنة الإسلامية أو الحكم العسكري. وبينما هي مرغوب فيها كدولة إسلامية من جانب أشباه «داعش»، تصدر الإرهاب عبر حدودها المليئة بالثغر مع تونس.

أدى الصراع في سورية إلى أسوأ كارثة إنسانية في زمننا وأكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. وانفجر اليمن في حرب شاملة، فهو يعمل كوكيل لصراع طائفي أوسع بين السعودية وإيران. وعانى العراق لعشر سنين من غزو أجنبي، وفي ضوء كل الأغراض العملية، انهار من الداخل في انقسامات طائفية ـ اجتاحتها جماعة متطرفة عنيفة غذتها هذه التوترات نفسها. وانتشرت تركة سنوات من عدم الاستقرار إلى ما وراء المنطقة حيث يحاول المئات من المهاجرين عبور البحر المتوسط كل يوم، ومات كثر منهم على امتداد الطريق.

على النقيض من ذلك، أسفرت الانتفاضات التي حصلت في تونس خلال كانون الأول/ديسمبر 2010 وكانون الثاني/يناير 2011 وبلغت ذروتها في إطاحة الرئيس الأوتوقراطي زين العابدين بن علي، عن ديمقراطية فريدة في سياق عربي. فبحلول عام 2015، بعد أقل من أربع سنوات من ثورة الياسمين، تبنى البلد دستوراً تقدمياً، وأجرى انتخابات برلمانية عادلة، وجاء بأول رئيس منتخب ديمقراطياً في البلد. ولأول مرة في بلد عربي، أسقط حزب إسلامي، هو حركة النهضة، شعاره الإسلامي وأعاد تحديد نفسه، في أيار/مايو 2016، كحزب لديمقراطيين مسلمين ـ فحوّل تركيزه السياسي إلى اقتصاد البلد وحظر على قيادة الحزب المشاركة في المنظمات الدينية والخيرية أو الدعوة في المساجد.

ثمة انتقالان سلميان للسلطة يبشران بفرص جيدة بالنسبة إلى آفاق تونس كديمقراطية راسخة. فبعد الانتخابات في عام 2011، تم تأليف ترويكا من الأحزاب والأيديولوجيات المتباينة وفّرت قيادة انتقالية حتى حلها في عام 2013، ما أفسح في المجال لحكومة تكنوقراطية أشرفت على انتخابات عام 2014. واعتمد تأليف حكومة ائتلافية في عام 2015 ـ بما في ذلك اختيار رئيس الوزراء ـ على التشاور الوثيق والاتفاق بين الحزب العلماني المهيمن، نداء تونس، ومنافسه الرئيسي، حركة النهضة، الإسلامي وقتئذ. وتؤكد حالات مثل هذه من التعاون على بناء التوافق والتسوية السياسية اللذين كانا سمة للواقعية السياسية في البلد منذ الثورة.

قد تفسر عدة عوامل النجاح المؤهل للتجربة التونسية. فعلى النقيض من عدد من الدول الفاشلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تضم تونس مجموعة سكانية صغيرة ومتجانسة نسبياً؛ فالتوترات الطائفية غير موجودة. وثمة تقليد قوي لمشاركة المجتمع

المدني المتجذرة في حركات نقابات العمال القوية التي تعود إلى عشرينيات القرن العشرين. وتونس أيضاً هي الأمة الوحيدة في العالم العربي ـ باستثناء مصر، وبدرجة أقل المغرب، وعُمان ـ التي تملك حدوداً شرعية تاريخية تسبق الحقبة الاستعمارية. علاوة على ذلك، نجت تونس إلى حد كبير من التدخل الدولي، إذ لم تكن لها الأهمية الجيوسياسية والحشد العسكري المهم لبلد مثل مصر.

لكن ربما لم يكن أي مكوِّن حاسماً مثل الثقافة اللافتة للإصلاح في تونس، التي يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر وهي متجذرة في نسخة تقدمية ومتكيفة من الإسلام. وكان الاتجاه الإصلاحي حاسماً لتطور الأمة إلى مجتمع تقدمي ومتسامح. فقد مكّن تونس من اعتناق نسخة معولمة من العالم بدلاً من التراجع إلى الماضي في حفاظ على الذات مثل عدد من البلدان العربية. فالاتجاه الإصلاحي التونسي هو طريقة تفكير واضحة في الطريقة التي يفسر فيها التونسيون تاريخهم، وتسهل الإحساس بالتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية. والاتجاه الإصلاحي و«*tunisianité*» («الصفة التونسية») غير قابلين للانفصام، ويجسدان في شكل مشترك الخصوصية أو الاستثنائية التونسية.

أدى تاريخ الاتجاه الإصلاحي في تونس إلى شعور تونسي واضح بـ «الحداثة»، يجمع الحداثة الغربية بهوية وطنية فريدة وتراث مشترك مع العالمين العربي والإسلامي.

تملك العلاقة بين الدين من جانب والمجتمع والدستور والعمل السياسي والتعليم من جانب آخر دلالة خاصة في فهم هذه الحداثة التونسية. وثمة تعايش محترم ومتسامح بوضوح بين التديُّن والعلمانية وهو تعايش لافت. وهذا على الرغم من أعمال الإرهاب المتطرفة ـ التي غالباً ما تُرتكَب باسم الدين ـ ولم تجنب أي ركن من أركان العالم. ويبدو أن الدين لم يُسيَّس أو يُقحَم في المجال العام، كما كانت الحال في بقية العالم العربي منذ سبعينيات القرن العشرين.

في الأردن، كما هي الحال في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، كان الدين والتفسيرات الضيقة للإسلام تستولي ببطء لكن بحسم على المجالين الخاص والعام. فما بدأ في ثمانينيات القرن العشرين مع الزيادة المرئية في ظهور رموز حميدة على ما يبدو، مثل ارتداء الحجاب، تحول إلى مظاهر تفاخر لـ «التقوى» وتبنٍّ صلف لأنماط حياة محدّدة بصورة تتزايد صرامة. ويجري تبنٍّ لمواقف غير متسامحة وإقصائية في شكل متزايد ضد الأقليات المسيحية. ومع احتدام الجدالات بسبب تعبيرات المسلمين عن تعاطفهم في

شأن وفاة شاب مسيحي خلال صيف 2016، اضطر مفتي الأردن إلى إصدار بيان يوضح أن من المسموح للمسلم تقديم تعازيه لغير المسلم. ولم تكن الحال كذلك سابقاً.

في ظاهر الأمر، يُصدَم المرء بالتناقض الحاد بين مدينة تونس والعواصم العربية الأخرى، الذي يأخذك تقريباً إلى مدينة مثل عمّان قبل ثلاثة أو أربعة عقود تقريباً حين كانت الحرية والحداثة وافرتين. وتُعَدّ المساجد مندمجة في شكل جميل في فسيفساء المدينة ـ سواء من الجانب المعماري أو من الجانب الإنساني. وهي متواضعة ورقيقة في وجودها. وهي لا تصرخ بصوت عال ـ جمالياً أو بخلاف ذلك ـ ولا تهيمن على الفضاء المادي أو الاجتماعي للمدينة.

ينتمي الدين والورع في مدينة تونس حصرياً تقريباً إلى المجال الخاص، كما كانت الحال في جزء كبير من العالم العربي الذي نشأت فيه. وفي شوارع مدينة تونس، تجد مزيجاً من نساء مع الحجاب ومن دونه، لكن سيصعب عليك العثور على امرأة وجهها مغطى بنقاب، وهو غطاء للشعر والوجه والجسم ـ وهو يمثّل مشهداً شائعاً في كل مكان آخر في العالم العربي. ففي مدينة مثل القاهرة اليوم، يمكن أن يضمن المرء أن المرأة المكشوف رأسها في مكان عام مسيحية ـ وهذا ليس مفاجئاً نظراً إلى أن 90 بالمئة من النساء المسلمات في مصر يرتدين الحجاب[1].

أما الرجال الملتحون، وهم علامة شائعة على نحو متزايد على التديُّن، فقلائل. ويبدو لي أن النساء اللواتي لا يرتدين الحجاب يفقن عدداً النساء اللواتي يرتدينه، بما في ذلك الأحياء ذات الدخل المنخفض في مدينة تونس. وفي سيدي بوسعيد، ليس من غير المألوف رؤية أزواج من الشباب تسير يداً في يد، حتى لو كانت المرأة ترتدي حجاباً، وتبادل الإيماءات الرومانسية والتواصل الجسدي. قارن ذلك ببلدان مثل مصر أو الأردن، حيث المشهد الذي لم يكن مختلفاً خلال سنوات مراهقتي، أصبح مختلفاً تماماً الآن. حتى في الداخل المحافظ في تونس، سواء في مدن مثل قفصة أو باجة أو بلدة ريفية مثل الكاف، ثمة استخدام أقل كثيراً للرموز الدينية مما قد يجده المرء في الأردن مثلاً.

فاليوم، في مدينة مثل عمّان، يهيمن الدين على الفضاء العام. وأتذكر زمناً كان فيه الأذان لخمس مرات في اليوم يتسم بسحر مرتبط به، ولو بدا استشراقياً. كان يذكّر المرء بأنه في الواقع في بلد مسلم، على الرغم من الحداثة وأنماط الحياة العلمانية

(1) Michael Slackman, «In Egypt, a New Battle Begins Over the Veil,» *New York Times*, 28/1/2007, <http://www.nytimes.com/2007/01/28/weekinreview/28slackman.html>.

التي كثرت. ولو تقدمنا سريعاً لبضعة عقود، لوجدنا المساجد أكثر كثيراً من المدارس في معظم البلدان العربية. ففي الأردن، هناك أكثر من ستة آلاف مسجد في مقابل خمسة آلاف مدرسة في البلد[2]. ومن المآذن، لا يبث المؤذنون الأذان فقط بل كذلك تلاوات من القرآن وخطباً تدعو إلى أن هناك مساراً واحداً نحو السماء يزداد صرامة ويضيق يوماً بعد يوم. وثمة لافتات معلقة على أعمدة الإنارة والإشارات المرورية في عمّان تسرد تسعاً وتسعين صفة من صفات الله ـ اسم واحد عند كل بضعة أمتار على امتداد الطرق الرئيسية ـ أو تذكّر المرء بالآخرة في الجحيم إن لم يعش في خوف دائم من الله.

في مدينة تونس، قم بنزهة في المدينة العتيقة الأصلية التي لا تزال قائمة، وستجد دليلاً على وجود مزيج من الثقافات والعصور والشعوب. تأسست المدينة العتيقة في عام 698 بعد الميلاد كواحدة من أولى البلدات العربية الإسلامية في المنطقة المغاربية، وكانت في يوم من الأيام من بين أغنى المدن وأروعها في العالم العربي. وتُعَدّ الصروح التاريخية الـ700 الموجودة فيها شهادة على السلالات الحاكمة الكبرى التي حكمت تونس. وتعبر رحلة خلال الأزقة المتعرجة في المدينة العتيقة روائح هي مزيج من العطور والتوابل، والتاريخ المحفوظ بأناقة. ومثل البلدة القديمة في القدس، تستحضر صوراً للحضارات التي مرت عبر بواباتها وشعوراً بالزمن الذي أصبح مخلداً من خلال البنى التي تشهد على الماضي لكنها تنتمي إلى حد كبير إلى الحاضر.

تتميز ممارّ المدينة العتيقة بأنها مغطاة بالكامل، وهي توفر استراحة رائعة من حرارة أيام الصيف التي تلهبها الشمس، وتزينها البيوت والورش القديمة، التي جرى تحويل عدد منها إلى مطاعم ونُزُل ـ مثل دار الجِلْد أو فندق العطّارين. وتروي أبواب المحال والبيوت مزيجاً من التاريخ والإسلام والحداثة. وكثير منها بلون المغرة الصفراء أو خضراء اللون، وبعضها ذو مستطيلات مزدوجة وفق أسلوب السلالة الحفصية التي أسست مدينة تونس عاصمة لتونس في القرن الثالث عشر. ولبعضها خوخة، أو باب سفلي صغير يُقال إنه من اختراع أميرة إسبانية ـ زوجة عبد العزيز بن موسى بن نصير ـ لجعل الرعايا المسلمين ينحنون لحاكمهم. وعلى بعد ثمانية عشر كيلومتراً فقط من وسط المدينة،

---

(2) Leon Kaye, «Jordan's 6,000 Mosques to Be Powered by Solar Energy,» *Triple Pundit* (27 February 2015), <http://www.triplepundit.com/2015/02/jordans-6000-mosques-powered-solar-energy/>, and «Health Education and Promotion,» World Health Organization: Regional Office for the Eastern Mediterranean, <http://www.emro.who.int/health-education/physical-activity/king-abdullah-ii-prize-for-fitness-jordan.html> (accessed 15 December 2016).

تقدم الأبواب الزرق الحديثة في سيدي بوسعيد صوراً متباينة، تذكر باليونان وجزرها، وأبرزها ميكونوس.

إن آثار الماضي المتنوع والتاريخ الحضاري الغني لتونس حاضرة اليوم. يشير كينيث بيركينز إلى مثال رائع في كتابه **التاريخ الحديث لتونس** حين يصف رحلة في القطار الخفيف بين مدينة تونس وحلق الوادي والمرسى. وتتضمن أسماء محطات التوقف حنبعل [هنيبعل]، القائد العظيم للجيش القرطاجي، والمدينة الميناء خير الدين ـ إشارة إلى خير الدين بربروس، وهو أميرال أسطول عثماني، أو خير الدين التونسي، وهو مصلح في القرن التاسع عشر ساعد على وضع تونس على مسارها نحو الدستورية والحداثة والديمقراطية. وثمة محطة أخرى في بيرصا، وهي تل يُقال إن الملكة الفينيقية ومؤسسة قرطاج عليسة [إليسار] ـ يسميها الرومان ديدو ـ استضافت أينياس فيه. وحين يصل القطار إلى المحطة البحرية في مدينة تونس «بعد مرور نحو خمسين دقيقة وخمسة عشر ميلاً، يكون القطار مر بمواقع مرتبطة بثلاثة آلاف سنة من التاريخ»(3).

يبدأ التاريخ التونسي بالشعب المحلي في تونس: البربر، الذين يسمّون أنفسهم أيضاً الأمازيغ. تتطابق السجلات الأولى للتاريخ البربري مع تأسيس مدينة قرطاج (814 قبل الميلاد) من جانب لاجئين فينيقيين من صور. وتجاور قرطاج مدينة تونس وهي اليوم مقر القصر الرئاسي. وعندما ينزل المرء في محور الطيران الرئيسي في تونس، وهو مطار تونس قرطاج الدولي، يدرك فوراً وجود حاضر يرتبط إلى حد كبير بالماضي.

يحب التونسيون المفاخرة بقربهم من أوروبا. وهم يرحبون بفارغ الصبر بأي فرصة للإشارة على خريطة إلى أن الطرف الشمالي لبلدهم أبعد شمالاً في البحر المتوسط من الطرف الجنوبي لصقلية. وغالباً ما يذكّرون المستمع بأن الاسم الذي أعطاه الرومان لبلدهم، أفريقيا ـ أو أفريقية بالعربية، كما أسماها الحكام المسلمون اللاحقون ـ أعطى القارة اسمها.

وتُعَد العوامل الديمغرافية الدينية والإثنية في تونس متجانسة في الأساس. فمن بين سكان البلد، البالغ عددهم 11 مليون نسمة، يدين نحو 99 بالمئة بالإسلام السني، بينما تمثّل الجماعات الدينية الأخرى ـ بما في ذلك المسيحيون واليهود والمسلمون الشيعة والبهائيون ـ أقل من 1 بالمئة في المجموع. أما إثنياً، فإن 98 بالمئة من السكان هم من

(3) Kenneth Perkins, *A History of Modern Tunisia*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), pp. 6–10.

العرب[4]. وتجعل التركيبة الديمغرافية والموقع الجغرافي لتونس في المنطقة المغاربية في الحدود الغربية للعالم العربي من البلاد عربية وأفريقية وشرقية وغربية في آن، لكنهما يجعلانها تونسية على وجه الخصوص.

ليست الهوية التونسية محدّدة بالدين، الذي هو قضية فردية أكثر منه إثنية. ويُعَدّ الجذب الطائفي غائباً، كغياب التوتر ـ إلى حد كبير ـ بين الحاكم والمحكوم حول الدين. والموجود بدلاً من ذلك هو الهوية الوطنية الفخورة، التي تساعدها جغرافيا ظلت سليمة لقرون وتاريخ حضاري ثري لا يقتصر على الكتب المدرسية التاريخية والمواقع الأثرية، بل هو حي إلى حد كبير في كيفية رؤية التونسيين وتحديدهم لأنفسهم.

ولتونس كدولة ـ أمة وفق تعريف معاهدة وستفاليا، تبلورت في عام 1956 عندما نالت استقلالها عن الفرنسيين، جذور في الفكر السياسي الإصلاحي في القرن التاسع عشر. فالإصلاحات التقدمية التي أدخلها الحبيب بورقيبة (1903 ـ 2000)، الذي حكم لثلاثة عقود ـ من الاستقلال إلى أن أطاحه زين العابدين بن علي في عام 1987 ـ كانت متضمنة في التفكير الإصلاحي المعاصر، كما ستكشف صفحات هذا الكتاب.

أمسك بورقيبة، مثل غيره من الحكام الأوتوقراطيين، بالسلطة من خلال المحاباة الحزبية وتركيز السلطة التنفيذية في الرئاسة. وغالباً ما كانت قبضته القوية على شؤون البلد تعني انتهاكات لحقوق الإنسان امتدت من قمع الحريات إلى الشرطة وأجهزة الأمن الاستبدادية. لكن على الرغم من انتهاكاته وأساليبه الاستبدادية، يُشاد ببورقيبة كأب لتونس قاد البلد إلى الاستقلال وفتح الباب أمام تحرير المرأة وتأسيس مجتمع تونسي أكثر علمانية واعتدالاً. كذلك كان بورقيبة مسؤولاً عن الإصلاحات الضخمة التي أدخلها في نظام التعليم التونسي التي كان لها أثر دائم في أجيال من التونسيين. وكان لإصلاحات بورقيبة أثر في تزويد أجيال من التونسيين بمهارات التفكير النقدي والتحليلي التي كانت غائبة عن عمد في بقية العالم العربي، حيث كان الطلاب، ولا يزالون، ضحايا لمهادنة الأنظمة الضمنية للإسلام السياسي. وساعد هذا التحالف على إنتاج خريجين مطيعين لا يشككون ومتدينين جداً خضعوا، حتى وقت قريب على الأقل، للحزب الحاكم.

استفادت إصلاحات بورقيبة أكثر فأكثر من الآثار الفكرية التي جادلت داخل الإسلام وأجازت تحريره للمرأة وسياساته التعليمية. وكانت تقدماً طبيعياً لعمل بعض الأفراد

(4) Central Intelligence Agency, «Tunisia,» in: *World Factbook*, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html> (accessed 28 December 2015).

المهمين والمؤسسات المهمة قبله، مثل الحداثي الإسلامي خير الدين التونسي (1822 ـ 1890)، الذي أسس الكلية الصادقية ذات التوجه العلماني ونادى بحكومة دستورية مع برلمان، والطاهر الحداد (1899 ـ 1935)، أحد أهم المفكرين الاجتماعيين في تونس، الذي جادل لمصلحة حقوق المرأة في سياق التاريخ الإسلامي والقرآن.

ستكشف صفحات هذا الكتاب عن التفاعلات والآثار المشتركة بين المفكرين التونسيين ومعاصريهم العرب، وكيف تقاطعت مساراتهم وتباعدت. لقد شهدت أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حركات إصلاح فكرية كبيرة في أماكن أخرى من العالم العربي، ولا سيَّما في مصر وسورية ولبنان. لكن هذه النهضة الفكرية التي شملت محاولة جادة لإصلاح الإسلام وقادها أمثال محمد عبده (1849 ـ 1905)، ومحمد رشيد رضا (1865 ـ 1935)، وقاسم أمين (1865 ـ 1908)، فشلت في تحقيق نتائج مماثلة أو في أن يكون لها أثر دائم مثل النهضة التونسية. وهي قُطِعت وخُرِّبت بسبب التيارات ـ السياسية والدينية ـ التي ضمنت زوالها. وتحولت اليقظة المفترضة إلى سبات عميق.

في الوقت نفسه، أثرت الشخصيات الإصلاحية الفكرية التونسية في تطور حركة نقابية عمالية قوية ستؤدي دوراً حاسماً في حركة استقلال البلد وفي العقود التالية، بما في ذلك، وبصورة كبيرة جداً، في الثورة وما بعدها. وكان الاتحاد العام التونسي للشغل المنظمة الوحيدة في تونس التي تمكنت من ملء فراغ السلطة الذي خلّفه بن علي بطريقة مشابهة لما فعله الجيش المصري، وإن كان بمقاربة مختلفة. وتولى المجتمع المدني الذي ساعد الاتحاد العام التونسي للشغل على خلقه ثورة يتيمة وحولها إلى انتقال ديمقراطي.

أما منح جائزة نوبل للسلام في عام 2015 للَّجنة الرباعية للحوار الوطني في تونس لـ «مساهمتها الحاسمة في بناء ديمقراطية تعددية في تونس» فيسلط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني التونسية في تحقيق الإجماع وجَسْر الانقسامات السياسية والدينية[5]. تألفت اللجنة الرباعية من أربع منظمات رئيسية: الاتحاد العام التونسي للشغل؛ والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية؛ والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان؛ والهيئة الوطنية للمحامين بتونس ـ تمثّل على التوالي العمال وأصحاب الأعمال ونشطاء حقوق الإنسان والمحامين. وكانت اللجنة الرباعية مسؤولة عن إخراج

(5) Norwegian Nobel Committee, «The Nobel Peace Prize for 2015,» Press Release, 10 October 2015, <http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2015/press.html>.

تونس من المأزق السياسي الذي ابتلي به البلد بعد اغتيالين سياسيين والاحتجاجات الجماهيرية في عام 2013.

تعرض صفحات هذا الكتاب العوامل التي أدت إلى الثورة، لكن الأهم من ذلك أنها تكشف كيف أن عقوداً وقروناً من تجربة تونسية فريدة تساعد على تفسير انتقال البلد إلى الديمقراطية وتطور مجتمعه إلى مجتمع تقدمي وحديث ومتسامح. ويسعى الكتاب إلى سرد قصة أمة وشعب، وصراع من أجل البحث عن الحقيقة، ومسار فريد في نوعه، متفائل، وملهم.

ما يحاول الكتاب الأفصاح عنه هو الأسباب التي تجعل تونس دولة ديمقراطية ولماذا من غير المحتمل حدوث نتيجة مماثلة في أماكن أخرى من العالم العربي في أي وقت في المستقبل القريب. وما أقترحه هو أن تونس كانت مستعدة للديمقراطية بسبب مكونات فريدة بمحليتها خاصة بها. ويجادل الكتاب بأن فهم إخفاقات العالم العربي يتطلب فهم التجربة التونسية.

هذا لا يعني أن انتقال تونس إلى الديمقراطية جرى توطيده بالكامل. ثمة تحديات رئيسية أمامها، والمسار مغطى بعوائق وشكوك. وكانت ثلاث هجمات مميتة في عام 2015 ـ في متحف باردو يوم 18 آذار/مارس، وفي منتجع شاطئي في سوسة يوم 28 حزيران/يونيو، وعلى متن حافلة تقل حراساً رئاسيين يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر ـ بمنزلة تذكرة مأسوية ومؤثرة بهشاشة الديمقراطية الفتية. كذلك كانت الاحتجاجات التي بدأت في نهاية العام نفسه وتكثفت في بداية عام 2016 في المناطق الداخلية للبلد، حيث استمرت بعناد مشاكل البطالة والفقر على الدوام منذ قيام الثورة، بمنزلة إنذار تحذيري بأن عدم قيام الركيزة الاجتماعية الاقتصادية، التوأم للركيزة السياسية للديمقراطية، قد يتسبب بضياع كل شيء.

تستكشف الفصول القليلة الأولى العوامل التي أدت إلى الثورة والتطورات في تونس منذ ذلك الحين. وهي تبني إطاراً سياقياً لفهم الديناميات الفاعلة والتحديات التي تواجه الديمقراطية الفتية. تتتبع الرواية الخطوط التي تبدأ في ربط تونس الحديثة بتاريخها، ولا سيَّما الإصلاح والتطوير الفكري.

وبهدف إعطاء القصة التونسية سياقاً تاريخياً، يستعيد الكتاب بعد ذلك البدايات المستنيرة لتونس ويقدم باختصار حضاراتها القديمة ونشوء الهوية الغنية لتونس. ثم يناقش وصول المسلمين العرب وتطور النسخة التقدمية للإسلام وأثرها في تشكيل هوية تونسية

مسلمة معتدلة ومتسامحة، ويستكشف آثار العلماء المسلمين المهمين. وما يجدر ذكره في ذلك التاريخ أن الفيلسوف والمصلح التونسي في القرن الرابع عشر ابن خلدون (1332 ـ 1406)، نادى بالتفكير النقدي والتحليلي وناقش فلسفة التاريخ والعلوم الدينية الإسلامية والعلاقة بين الدين والمجتمع.

يناقش الكتاب بعد ذلك إطلاق الحقبة الإصلاحية الحديثة التي استمرت تراكمياً وتفسر إلى حد كبير تميز تونس؛ فقصة تونس الحديثة تبدأ في منتصف القرن التاسع عشر، وشهدت إلغاء العبودية ـ قبل تسع عشرة سنة من الولايات المتحدة ـ وأنتجت أول دستور لأي بلد عربي أو مسلم. وشهدت العقود اللاحقة تطورات فكرية مهمة مهدت الطريق لإدخال إصلاحات بورقيبة ومكنت من تطور تونس ـ تعليمياً واجتماعياً ودستورياً.

تأخذنا رحلة فهم تونس المعاصرة إلى بورقيبة وإلى الإصلاحات التي أدخلها والتي استمرت إلى حد كبير، ولا سيَّما في مجالات التعليم، وحق المرأة في التصويت، والدين. يُخصَّص جزء كبير من الكتاب لمناقشة هذه الإصلاحات، وما جعلها ممكنة، وكيف وضعت البلد على مسار تقدمي سيكون من الصعب جداً قلبه. ويدعم التحليل المقارن لأنظمة التعليم في البلدان العربية الأخرى، الذي تطور بصورة مختلفة تماماً في حقبة ما بعد الاستعمار، النظرية الرئيسية للكتاب ـ أي أن نظام التعليم التقدمي الذي يعتمد على تاريخ طويل من الاتجاه الإصلاحي هو ما مكن تونس من أن تكون حيث هي اليوم. وفي مناقشة التعليم ـ والدين ـ تُجرَى بعض المقارنات مع تركيا. وعلى الرغم من كونها غير عربية، إلا أن تركيا تقدم مقياساً مثيراً للاهتمام، نظراً إلى مسارات متشابهة إلى حد ما اتبعها مؤسسا البلدين، وكيف تطورت العلاقة بين الدين والدولة وأنظمة التعليم في كل منها. ويناقش الفصل الختامي الضغوط التي شهدها النظام التعليمي التونسي خلال العقدين الماضيين ودوره الذي مثل مفارقة في الثورة، مع وجود جيل أصغر عاطل من العمل يقود الدعوة إلى التغيير ونخبة أكبر سناً تلقت تعليمها في عهد بورقيبة وتقود البلد خلال المرحلة الانتقالية.

القسم الأول

الربيع التونسي

الخط الزمني للثورة التونسية
(2010 ـ 2016)

17 كانون الأول/ديسمبر 2010: محمد البوعزيزي، وهو بائع خضار متجول في الرابعة والعشرين من عمره، يحرق نفسه في سيدي بوزيد، ما أطلق الاحتجاجات الأولى للثورة.

24 كانون الأول/ديسمبر 2010: قوات الأمن تطلق أولى نيرانها على المتظاهرين في سيدي بوزيد، ما أسفر عن مقتل اثنين.

8 كانون الثاني/يناير 2011: الشرطة تطلق النار على المتظاهرين في تالة والقصرين، ما أسفر عن مقتل 22 شخصاً خلال الأيام الأربعة التالية.

12 كانون الثاني/يناير 2011: التظاهرات تنتشر في مدينة تونس. المتظاهرون يطالبون بتنحية زين العابدين بن علي.

14 كانون الثاني/يناير 2011: بن علي يفر من تونس، ورئيس الوزراء محمد الغنوشي يتولى الرئاسة.

15 كانون الثاني/يناير 2011: رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع يُسمَّى «رئيساً لتصريف الأعمال». الغنوشي يعود إلى منصب رئيس الوزراء.

كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير 2011: سلسلة من التظاهرات والاعتصامات تحدث على مدار الساعة في ساحة القصبة في مدينة تونس. المتظاهرون يدعون إلى تنحية أعضاء

التجمع الدستوري الديمقراطي من مجلس الوزراء الجديد، وفي وقت لاحق، حل التجمع.

27 كانون الثاني/يناير 2011: رئيس الوزراء الغنوشي يعيد تأليف الحكومة، وينحي جميع الأعضاء السابقين في التجمع الدستوري الديمقراطي باستثناء نفسه.

27 شباط/فبراير 2011: محمد الغنوشي يستقيل، والرئيس المبزع يعين الباجي قايد السبسي رئيساً للوزراء.

9 آذار/مارس 2011: المحكمة الابتدائية في مدينة تونس تحل التجمع الدستوري الديمقراطي وتصفي أصوله وتحظر مشاركته في الانتخابات المقبلة.

23 تشرين الأول/أكتوبر 2011: حركة النهضة تفوز بأغلبية المقاعد في انتخابات الجمعية التأسيسية.

كانون الأول/ديسمبر 2011: حمادي الجبالي، الأمين العام السابق لحركة النهضة، يتولى رئاسة الوزراء؛ المنصف المرزوقي، الرئيس السابق للمؤتمر من أجل الجمهورية، يتولى الرئاسة؛ مصطفى بن جعفر، زعيم التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، يتولى رئاسة الجمعية التأسيسية.

6 شباط/فبراير 2013: اغتيال شكري بلعيد، زعيم حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد (وطد) اليساري المعارض.

19 ـ 22 شباط/فبراير 2013: رئيس الوزراء حمادي الجبالي يستقيل وعلي العريّض من حركة النهضة يحل محله.

25 تموز/يوليو 2013: اغتيال محمد براهمي، مؤسس التيار الشعبي وزعيمه.

كانون الأول/ديسمبر 2013: اللجنة الرباعية للحوار الوطني ـ الاتحاد العام التونسي للشغل؛ والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية؛ والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان؛ والهيئة الوطنية للمحامين بتونس ـ تضع خريطة طريق كفيلة بإخراج البلد من المأزق السياسي. حركة النهضة توافق على التنحي.

26 كانون الثاني/يناير 2014: الجمعية التأسيسية الوطنية توافق على دستور جديد.

29 كانون الثاني/يناير 2014: مهدي جمعة يتولى منصب رئيس الوزراء.

26 تشرين الأول/أكتوبر 2014: إجراء أول انتخابات تشريعية في تونس منذ الثورة. حركة النهضة تفوز بـ69 مقعداً من أصل 217 مقعداً برلمانياً، ونداء تونس يحقق الأغلبية بـ86 مقعداً.

31 كانون الأول/ديسمبر 2014: الباجي قايد السبسي يصبح أول رئيس منتخب ديمقراطياً في تونس.

5 كانون الثاني/يناير 2015: الحبيب الصيد من نداء تونس يُعيَّن رئيساً للوزراء.

18 آذار/مارس 2015: إطلاق نار كثيف من قبل ثلاثة مسلحين في متحف باردو يودي بحياة 22 شخصاً معظمهم من السياح الأجانب.

26 حزيران/يونيو 2015: مسلح يقتل ثمانية وثلاثين سائحاً أجنبياً في منتجع ساحلي بسوسة.

تشرين الأول/أكتوبر 2015: اللجنة الرباعية للحوار الوطني تُمنَح جائزة نوبل للسلام.

24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015: تفجير انتحاري في حافلة تقل حراساً رئاسيين تونسيين يقتل ثلاثة عشر شخصاً.

19 أيار/مايو 2016: راشد الغنوشي يعلن أن حركة النهضة «تخرج من الإسلام السياسي» وتعيد تحديد نفسها كحزب للديمقراطيين المسلمين.

30 تموز/يوليو 2016: البرلمان التونسي يسحب الثقة من رئيس الوزراء الحبيب الصيد، ما يجبره على التنحي.

26 آب/أغسطس 2016: المجلس الوطني يثبت يوسف الشاهد، الوزير السابق للشؤون المحلية، رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية التونسية الجديدة.

الفصل الأول

هل يمكن أن تكون تونس نموذجاً؟

على الفور تقريباً، في إثر اندلاع الانتفاضة في تونس في كانون الأول/ديسمبر 2010، حذا المتظاهرون في البلدان العربية الأخرى حذوها، بدءاً بمصر، وأدى ذلك إلى عزل الرئيس حسني مبارك من منصبه بعد أقل من شهر من إطاحة التونسيين الرئيس زين العابدين بن علي. استلهم متظاهرون في عدد من المدن في كل أنحاء العالم العربي، مثالَي مدينة تونس والقاهرة، فطالبوا بإصلاحات، إن لم يكن تغييراً صريحاً للنظام. شملت النتائج سلسلة راوحت بين التدهور السريع إلى حروب أهلية ذات أبعاد ضخمة وبين تحقيق إصلاحات محدودة في الأمم الطرفية للربيع العربي مثل المغرب والأردن.

ولحقبة من الوقت، استمر اقتران مصر بتونس كمستفيدة مما يُسمَّى الربيع العربي. وفي حزيران/يونيو 2012، أصبح مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي أول رئيس منتخب ديمقراطياً في البلد. لكن بعد مرور سنة، أطاح الجيشُ الرئيسَ مرسي وسط تظاهرات حاشدة تطالبه بالاستقالة. وفي الأسابيع التالية، قُتِل المئات حين اقتحمت قوات الأمن مخيمات الاحتجاج الموالية لمرسي في القاهرة، ودُمِّرت في المقابل أربعون كنيسة قبطية في موجات من الهجمات المتفرقة في البلاد[1]. وإذ وقعت مصر مرة أخرى في قبضة الاستبدادية العسكرية، مع الترسخ القوي لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي في

(1) «Egypt Profile-Timeline,» BBC, 7 January 2016, <http://www.bbc.com/news/world-africa-13315719>. (accessed January 14, 2016).

المستقبل المنظور، يبدو أن البلاد خرجت بسرعة من الطريق إلى الديمقراطية، أو قامت على الأقل بانعطاف بعيد الأجل.

أصبحت قصة النجاح الحصري للربيع العربي في تونس موضع اهتمام للمحللين السياسيين والنشطاء والنقاد السياسيين والصحافيين على حد سواء. وإذ كان هؤلاء محبطين وخائبي الأمل، فقد كانت تملؤهم الرغبة في التفاؤل، وتنبأوا بنتائج سياسية أكثر إيجابية في أماكن أخرى على أساس النموذج التونسي. وأعلن أحد المصادر الغربية بشجاعة أن تونس ربما حلت محل «إسرائيل» كدولة «ديمقراطية» عاملة حصرية في المنطقة ـ العربية وغير العربية[2]. ويصف البعض الآخر نجاح تونس في نثر رفيع المستوى، معلناً أن «ولادة هذه الديمقراطية العربية الكاملة الأولى يمكن أن تقدم نموذجاً للأمل وسط أصوات محمومة من اليأس والعدمية، وعلى خلفية من الدكتاتوريين العسكريين والثيوقراطيين الفاسدين والفوضويين المتشددين»[3].

هنا تكمن واحدة من أكثر الافتراضات شيوعاً وضلالة حول تونس ـ أي أن انتقالها الناجح إلى الديمقراطية يمكن أن يكون نموذجاً لبقية العالم العربي، وأن العوامل التي أدت إلى الديمقراطية في تونس يمكن أن تتكرر، وإن لم يكن بسهولة. هذه النظرية مبنيَّة على مجموعة من الافتراضات، بعضها صريح وغيره أقل صراحة، وأجادل بأنها معيبة. فالعوامل التي أدت إلى الانتقال الناجح لتونس كانت محلية بالنسبة إلى تونس أو كانت قيد الإعداد خلال أجيال كثيرة.

ثمة أيضاً افتراض بسيط ومختزل يعرّف تونس بأنها عربية ومسلمة حصراً في هويتها ويضعها داخل حدود العالم العربي. يشكك هذا الافتراض في معنى أن يكون المرء عربياً. فالأمر لا ينطوي على مجموعة إثنية أو عرق مميزين، ولا يشير إلى دين مشترك بصورة حصرية ـ فما يُقدَّر بـ5 بالمئة من الناطقين بالعربية كلغة أصلية في كل أنحاء العالم هم من المسيحيين أو الدروز أو اليهود أو الأحيائيين[4]. وتقوم صفة «العربي» على أساس هوية

(2) «Tethered by History,» *The Economist* (5 July 2014), <http://www.economist.com/news/briefing/21606286-failures-arab-spring-were-long-time-making-tethered-history>.

(3) Soumaya Ghannoushi, «Tunisia Is Showing the Arab World How to Nurture Democracy,» *The Guardian*, 24/10/2014, <http://www.theguardian.com/commentisfree/2014/oct/25/tunisia-arab-world-democracy-elections>.

(4) «Arab People,» *Encyclopedia Britannica*, <http://www.britannica.com/topic/Arab> (accessed 12 January 2015).

سياسية ولغوية وتشابه مشترك لبعض الأعراف والتقاليد الثقافية التي تختلف بوجه عام من بلد عربي إلى آخر بين المناطق الجغرافية.

قبل انتشار الإسلام واللغة العربية ـ لغة القرآن واللغة المشتركة لـ «العرب» ـ كانت صفة «العربي» تشير إلى الساميين إلى حد كبير الذين عاشوا في شبه الجزيرة العربية، أي السعودية واليمن الحديثين. وكان البدو الرحّل الصحراويون معزولين بسبب مناخهم الصحراوي القاسي ـ فلم يحدث اختلاط وراثي بشعوب أخرى حتى أخذتهم فتوحاتهم الإسلامية إلى أراضٍ أجنبية[5].

كان معظم هؤلاء الذين عُرِّبوا مع الفتوحات العربية الإسلامية التي انطلقت من شبه الجزيرة العربية منحدرين من الكنعانيين ـ الفينيقيين، أو الآراميين، أو الآشوريين، أو المصريين القدماء، أو البربر، المختلطين مع أقليات مختلفة مثل الرومان واليونانيين وغيرهم. وبمجرد اعتناق هذه المجموعات السكانية، التي كانت تقيم في أراضي الهلال الخصيب وفي الامتداد الساحلي لشمال أفريقيا، الإسلام، تخلت عن لغات أسلافها وتبنت اللغة العربية بدلاً من ذلك وأصبح أفرادها يُعرَّفون بأنهم عرب.

وحتى القرن التاسع عشر، لم تثر صفة «العربي» أي فخر بين النخبة الحضرية إلى حد كبير وهي النخبة التي سرعان ما انتقلت إلى تعزيز أيديولوجيا قومية عربية. يُعَدّ «العالم العربي» مفهوماً جديداً نسبياً عُزِّز خلال حقبة الإمبراطورية العثمانية أو من خلال أيديولوجيات سياسية قومية عربية في منتصف القرن العشرين روجت لفكرة «الأمة العربية». وتُعَد العروبة استخلاصاً للهوية تلا الاستعمار وبدأ يشهد تراجعه السريع بعد الاندماج الفاشل بين مصر وسورية بين عامي 1958 و1961 والهزيمة المهينة على يد إسرائيل في حرب الأيام الستة في عام 1967[6].

أنتجت التواريخ الحديثة المشتركة هوية عربية حصرية واختزالية، لا تأخذ في الحسبان الاختلافات في الجنسية والإثنية والدين واللغة والفردية. وخلال هذا الكتاب، حين يُستخدَم مصطلح «العالم العربي»، هو يشير إلى البلدان الناطقة بالعربية ولا يشير بالضرورة إلى هوية معينة أو مجموعة سكانية يحدّدها التجانس.

(5) Philip Khuri Hitti, *The Arabs: A Short History* (Washington, DC: Regnery, 1998), p. 7.

(6) Christopher Phillips, *Everyday Arab Identity: The Daily Reproduction of the Arab World* (New York: Routledge, 2013), pp. 10–11.

فالبلدان العربية تُعَدّ متنوعة ـ جغرافياً وثقافياً وتاريخياً. لكن لها لغة مشتركة، مع لهجات منطوقة متنوعة أكثر فأكثر، وديناً مشتركاً يربطانها، في شكل مصطنع إلى حد ما.

فاللهجات في كل أنحاء شمال أفريقيا مليئة بالبربرية ـ تُسمَّى أيضاً الأمازيغية ـ والفرنسية، ما يجعلها غير مفهومة تقريباً للمشرقي الناطق العربية. ويفضّل التونسيون الإشارة إلى لغتهم المنطوقة باسم التونسي أو الدارجة ـ وهي عامية عربية، مع اختلاط للبربرية والفرنسية فيها ـ ما يؤكد طابعها الفريد. وكان من الطريف بالنسبة إلي أن أعثر في لوحة إعلانات، مثلاً، على إعلان عن مسلسل تلفزيوني تركي شعبي بوصفه الأول في نوعه المدبلج بالتونسي. أما اللغة العربية الخاصة بالمنشورات والخطاب الرسمي في تونس فهي العربية الفصحى، المستخدمة في كل أنحاء العالم العربي لكن في في حدود المواقع الرسمية تماماً. وبالمثل، يختلف الإسلام المغاربي، الذي يلتزم المذهب المالكي ويتأثر بالصوفية والتقاليد المحلية، عن الإسلام في المشرق (كما سيوضح الفصل السابع).

وهكذا فإن تونس أمة داخل العالم العربي وخارجه. فالبلد يتمتع بخصائص تحدّد تفرده، بما في ذلك التوجه المتوسطي القطعي، أكثر من السمات التي تربطه بتحديد واسع للهوية العربية. ويتجاهل الافتراض الضمني الذي يضعها بقوة داخل العالم العربي ويختزل هويتها إلى هوية عربية، مدى ارتباط تونس المعقد ـ ثقافياً واقتصادياً وجغرافياً ـ بأوروبا وأفريقيا، تاريخياً وحالياً.

ففي بعض الجوانب، تُعَدّ تونس أقرب إلى أوروبا من البلدان العربية الأخرى. وتكون الرحلة الجوية من مدينة تونس إلى باريس أو روما أقصر منها إلى القاهرة أو عمّان أو الرياض. وبخلاف بيروت، اللغة الفرنسية في تونس ليست مجالاً مقتصراً على النخبة بل هي مغروسة في التعبيرات التي تمثل جزءاً من الحياة اليومية في العاصمة. احتفظت البلدات الواقعة على مشارف مدينة تونس، مثل البلدة الميناء لاغوليت [حلق الوادي]، بالأسماء التي أعطيت لها حين كانت مأهولة المستوطنين الأوروبيين (*colons*)، ومعظمهم من الفرنسيين والإيطاليين الذين كانوا يعيشون هناك. وللأحياء والشوارع في مدينة تونس أسماء فرنسية، وثمة نسيج أوروبي ما بعد استعماري يعيد إلى الأذهان بيروت قبل الحرب الأهلية اللبنانية (1975 ـ 1990).

يُعَد الارتباط الأوروبي أقوى في المناطق الساحلية، حيث أدى القرب الجغرافي دوراً مهماً، وحيث استفادت المصالح التجارية والاقتصادية من تحالف أوروبي قوي. تمثّل التجارة الدولية ما يقرب من 50 بالمئة من الاقتصاد التونسي، ويُجرَى 80 بالمئة منها مع

أوروبا لا مع العالم العربي أو الإسلامي[7]. وأكثر من نصف الصادرات التونسية عبارة عن منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة بالنسبة إلى فرنسا وإيطاليا، ومعظمها مصنوع من مكونات وسيطة مستوردة.

هذه التبعية التجارية متجذرة في المصالح الأوروبية التي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، قبل الاستعمار الفرنسي؛ فقد تنافست فرنسا وبريطانيا، وفي بعض الأحيان إيطاليا، بقوة للحصول على نفوذ اقتصادي وسياسي في تونس كبوابة للتكامل الاقتصادي مع الإمبراطورية العثمانية.

استمرت الفرنسية لغة الأعمال والتجارة في تونس ما بعد الاستعمار خلال عهد بورقيبة، ما سهّل التجارة مع غرب أفريقيا الفرنكوفوني وجنوب أوروبا لكن صعّب القيام بالأعمال مع كثير من بقية العالم. وفي عهد بورقيبة، أصبحت تونس عضواً مشاركاً في السوق الأوروبية المشتركة في عام 1969، وخلال عهد بن علي، أصبحت أول بلد متوسطي غير أوروبي يوقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995.

كان بورقيبة، الذي اعتقد اعتقاداً راسخاً بأن مستقبل تونس يُخدَم بصورة أفضل من خلال التوجه الغربي، تعرض للّوم بسبب استمرار الاعتماد التجاري للبلد على أوروبا. وضمِنت اتفاقية الاستقلال التي تم التوصل إليها مع فرنسا في عام 1956 العلاقات الاقتصادية والأمنية والتعليمية المستقبلية بين البلدين، بما في ذلك بروز اللغة الفرنسية. وواجهت استراتيجياه مقاومة جدية من جانب عناصر محافظة، وعلى الأخص صديقه السابق وأحد المؤسسين المشاركين معه في عام 1934 لحزب الدستور الجديد ـ الحزب الحر الدستوري الجديد ـ المؤيد للاستقلال، صالح بن يوسف (1910 ـ 1961)، الذي أصبح ملتزماً بدمج أكبر مع العالم العربي والعالم الإسلامي. استمرت هذه المنافسات بين الحداثيين ـ الذين اعتُبِروا مرتبطين بالنخبة الفرنكوفونية ـ من جهة، وبين أولئك الذين نادوا بهوية عربية تونسية أقوى، من جهة أخرى؛ واستُعيدَت في الفضاء السياسي الجديد الذي فتحته الثورة.

هذه السياسات الأوروبية المركزية لبورقيبة خدمته بصورة جيدة وجلبت له دعم الفرنسيين ضد خصومه المحليين. علاوة على ذلك، فإن إصرار بورقيبة على الطابع

---

(7) Lahcen Achy, *Tunisia's Economic Challenges* (Beirut: Carnegie Middle East Center, 2011), p. 7, and «Trade (% of GDP): Tunisia (2006–2015),» World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?locations=TN&start=2006> (accessed 25 July 2016).

المتوسطي ـ المتجذّر في كل من الماضي القديم للبلد وتاريخه الحديث ـ مكّنه من التمييز بين تونس وجيرانها وخدم كبديل قوي للخيار العربي والإسلامي لمصلحة بن يوسف وحلفائه.

وتُعَدّ تونس إلى حد كبير جزءاً من أفريقيا أيضاً، القارة التي أعارتها تونس اسمها. وحين حكمها العرب حتى القرن الثاني عشر، قبل أن تقع في أيدي السلالات البربرية المتعاقبة والعثمانيين من بعدهم، فعلوا ذلك كجزء من شمال موحد لأفريقيا. وفي عهد بورقيبة، بدأت الروابط مع غرب أفريقيا الفرنكفوني تأخذ قوتها المستمرة. وعزز بورقيبة استخدام مصطلح الفرنكفونية في ستينيات القرن العشرين، إلى جانب ليوبولد سنغور من السنغال، حيث ألّفا معاً تحالفاً فرنكفونياً تشابك بعمق مع الحركات المعتنقة لهوية أفريقية جامعة والحركات الديمقراطية. وعزز بن علي تكامل تونس في شمال أفريقيا بالتحديد، وانضم إلى اتحاد المغرب العربي في عام 1989.

وفي ما وراء الساحل، تقع الهوية التونسية في مكان ما بين أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وكانت المناطق الداخلية المحرومة تتعارض مع الساحل التونسي الذي استفاد من السياحة وأغلبية الاستثمار الأجنبي. وكان الساحل الشمالي والشرقي من البلد، المعروف باسم الساحل، مفضلاً في العهد العثماني، وهو وضع تفاقم أكثر خلال عهد المحمية الفرنسية. اندلعت عمليات التمرد في الداخل احتجاجاً على سوء الأحوال الاقتصادية منذ عام 1864. وبالتالي ليست التناقضات الإقليمية والصعوبات الاقتصادية الداخلية ظاهرة جديدة في تونس؛ إنها قصة تونسية قديمة لم تكن معروفة قبل أن تلفت تونس انتباه العالم بثورتها. فلطالما كانت المنطقة الداخلية أكثر ارتباطاً بالجزائر وليبيا المجاورة ـ ثقافياً وقبلياً واقتصادياً. ولم يعنِ نمو التجارة غير الرسمية عبر الحدود مجرد علاقات اقتصادية أقوى، ولو لم تكن قانونية، بل يعني كذلك تغلغلاً لبعض الأيديولوجيات الإسلامية وكذلك تقارباً مع هوية عربية أقوى منه في المراكز السياسية والتجارية على الساحل. تحمل التوترات بين الساحل والمنطقة الداخلية إمكانيات تهدد جهود البلد لتوطيد ديمقراطيته.

وصل موقف بورقيبة تجاه توجه تونس إلى سياسته الخارجية، التي مالت إلى اتجاه غير عربي بصورة حاسمة. فقد عمل بورقيبة مستقلاً عن بقية العالم العربي. وفي وقت مبكر، في عام 1965، اتخذ خطوة جريئة بأن جادل علناً بأن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تقبل تقسيم الأمم المتحدة لفلسطين في عام 1947؛ فأدى ذلك إلى قطع

العلاقات مع جمال عبد الناصر والعلاقات الدبلوماسية مع مصر في عام 1966. استمرت الانعزالية العربية في عهد بن علي، الذي تعرض للازدراء، ولا سيَّما من جانب السعودية والكويت، حين رفض الانحياز إلى أحد جانبي حرب الخليج. وانخفضت المساعدة المالية من بلدان الخليج، نتيجة لذلك، من 100 مليون دولار في عام 1990 إلى أقل من 3 ملايين دولار في عام 1991[(8)].

إن الفكرة القائلة بأن تونس عربية ومسلمة في صورة حصرية في توجهها، وإنها يمكن أن تخدم كنموذج لبقية العالم العربي هي، على أقل تقدير، فكرة ساذجة. فالتونسيون يقيسون تقدمهم في مقابل مقاييس غربية لا عربية. وحين يشتكون من تدهور حالة نظام التعليم القائم على الفرنسية خلال العقدين الماضيين، لا يشعرون بالارتياح عند تذكيرهم بأنه لا يزال يفوق على نحوٍ ملحوظ مثيله في أي بلد عربي آخر، بما في ذلك حين يتعلق الأمر بالدور الثانوي والمتسامح نسبياً الذي يؤديه الدين فيه. فالتونسيون، وعلى الأقل النخبة المتعلمة بينهم، يصرون على أن الإطار المرجعي لهم هو الأوروبي والأمريكي، لا العربي.

ولا يمكن أن تخدم تونس كنموذج للعالم العربي لعدد من الأسباب الأخرى، لكنني أجادل بأنّ لا شيء يبرز بقدر تقليدها في الاتجاه الإصلاحي والتعليم التقدمي والعلماني. أستخدمُ مصطلح «علماني» في هذا السياق في شكل فضفاض إلى حد ما لتمييز نظام التعليم الذي يتضمن دراسة متفرقة ومعتدلة للدين عن تلك التي يهيمن عليها الدين ـ كما هي الحال في كل أنحاء العالم العربي.

بعد جهوز المسرح لبورقيبة، حافظت إصلاحاته الرؤيوية، ولا سيَّما في مجالات التعليم وحقوق المرأة، على مسار للاتجاه الإصلاحي بدأ في القرن التاسع عشر وكان حاسماً لتطور الأمة إلى ديمقراطية.

وبعد الاستقلال فوراً، أدخل بورقيبة قانون الأسرة الخلافي، أي مجلة الأحوال الشخصية، التي وضعها داخل تبرير إسلامي. ألغت المجلة تعدد الزوجات، وتطلبت موافقة الطرفين قبل الزواج، ورفعت العمر الأدنى لسن الزواج إلى سبع عشرة سنة للنساء وعشرين سنة للرجال، وأدخلت إصلاحات على قوانين الطلاق والحضانة، وحظرت

(8) Ryo Ikeada, *The Imperialism of French Decolonisation: French Policy and the Anglo-American Response in Tunisia and Morocco* (New York: Palgrave Macmillan, 2015), p. 198.

إمكان إنكار الزواج. وعززت المجلة حقوق المرأة إلى مستوى أعلى مما هي عليه اليوم ـ بعد عقود ـ في أي بلد عربي آخر.

حصلت المرأة التونسية على وسائل تحديد النسل في عام 1961 بإلغاء قانون فرنسي يعود إلى عام 1920 يحظر بيع حبوب تحديد النسل. استغرق إلغاء القانون نفسه في فرنسا ستة أعوام أخرى. وأصبح الإجهاض قانونياً في عام 1965 للنساء التونسيات اللواتي لديهن فعلاً خمسة أطفال، وفي عام 1973 ـ في العام نفسه للقرار رو ضد وايد (Roe v. Wade) [الذي حظر الإجهاض في الولايات المتحدة] ـ أصبح الإجهاض قانونياً بالكامل، قبل سنتين من القرار المماثل في فرنسا[9].

وفي ما يخص الحقوق السياسية للمرأة، فهي أكثر تقدماً في تونس منها في أي مكان آخر في العالم العربي. فقد منح بورقيبة المرأة حق التصويت والترشح في الانتخابات في عام 1957، قبل أي بلد عربي آخر. وسُمِح للنساء في السعودية بالتصويت في عام 2015، لكن في الانتخابات البلدية فقط.

حملت الحكومة الاستبدادية للرئيس زين العابدين بن علي إرث بورقيبة وحماية حقوق المرأة من التهديد الذي تشكله الأصولية الإسلامية. فقد أدخل بن علي نظام الحصص الانتخابية الجندرية، وبحلول عام 2010 كانت النساء تمثل 28 بالمئة من النواب البرلمانيين، وهذا أكثر من أي بلد عربي آخر وأكثر من الكثير من الأمم الغربية[10].

عنى تحرير المرأة تعليمها ومشاركتها النشطة في المجتمع. تفوق نسبة التحاق المرأة التونسية بالمدارس الثانوية والجامعات نسبة الرجال[11]. وتقدَّر معدلات معرفة القراءة والكتابة بين النساء بين سن الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من العمر بـ96 بالمئة[12]. والأهم من ذلك أن النساء أدّين أدواراً رئيسية متعددة في المجتمع المدني ويُنسب إليهن الفضل في جهود التعبئة خلال ثورة الياسمين. ويصر التونسيون على أن النساء في المقام

(9) Bénédicte Gastineau and Frédéric Sandron, *La Politique de planification familiale en Tunisie (1964–2000)* (Paris: Les dossiers du CEPED, 2000), 10

(10) Elisabeth Johansson-Nogués, «Gendering the Arab Spring? Rights and (In) security of Tunisian, Egyptian and Libyan Women,» *Security Dialogue*, vol. 44, nos. 5–6 (2013), pp. 393–409.

(11) «School Enrollment, Secondary (Gross), Gender Parity Index (GPI): Tunisia (2000–2011),» World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/SE.ENR.SECO.FM.ZS?locations=TN&start=2000> (accessed 15 December 2016), and «School Enrollment, Tertiary (Gross), Gender Parity Index (GPI): Tunisia (2000–2014),» World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/SE.ENR.TERT.FM.ZS?locations=TN&start=2000> (accessed 15 December 2016).

(12) Amel Grami, «Gender Equality in Tunisia,» in: Zahia Smail Salhi, ed., *Gender and Diversity in the Middle East and North Africa* (New York: Routledge, 2010), pp. 59-60.

الأول سيحافظن على توطيد التجربة الديمقراطية ويمنعن التراجع عن المكاسب التي حققنها.

كان النظام القوي للتعليم الذي أدخله بورقيبة في عام 1958، بعد سنتين فقط من الاستقلال، في تناقض حاد مع المحاولات الفاشلة لإصلاح التعليم في بقية العالم العربي ـ وفي عدد من الحالات إدخاله ـ كما سيُبحَث في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر. وخُصِّص أكبر مكوّن من موازنة الدولة، الذي بلغ في بعض الأحيان ثلثها، لتعليم الشباب وتطويرهم. فقد أدرك بورقيبة أنه إذا أراد تبني الوحدة الوطنية وتمكين شعبه من تطوير المهارات الأساسية لمعرفة القراءة والكتابة ورأس المال البشري التي كانت مطلوبة لبلده للتقدم، كان على الدولة أن تخصص موارد كبيرة لهذا الجهد. هدفت الإصلاحات إلى تأسيس نظام متماسك وموحد ومجاني للتعليم يتوافق مع معايير الجامعات الفرنسية، وإلى توسيع التعليم جذرياً بهدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 1968. وأُدخِل التعليم المهني كمسار في المرحلة الثانوية وفي المدارس الإعدادية النهائية.

يعود الفضل في كثير من إصلاحات بورقيبة في مجال التعليم إلى وزير التعليم الوطني، محمود المسعدي (1911 ـ 2004)، الذي شغل هذا المنصب لعقد كامل، بين عامي 1958 و1968. وكانت سياسات بورقيبة والمسعدي في التعليم تشبه الإصلاحات التركية في عشرينيات القرن العشرين في عهد كمال أتاتورك (1881 ـ 1938) لجهة تبنِّيها العلمانية. لكن بدلاً من إقصاء الدين، أعادت الإصلاحات التونسية تحديد دوره في المجتمع والتعليم. وبخلاف إصلاحات التعليم ما بعد الاستعمار في البلدان المجاورة، التي سرعان ما عادت وعربت المناهج الدراسية والكتب المدرسية وأسلمتها، حافظت سياسة التعليم التونسية على الفرنسية كلغة للتدريس، إلى جانب اللغة العربية، وصممت المدارس وفق نظام «الليسيه» (Lycée) الفرنسية.

حرص بورقيبة والمسعدي على تعليم الطلاب مواد دراسية في العلوم الإنسانية والفنون الحرة. وخُفِّض تدريس الإسلام في المدارس الابتدائية إلى ما بين ساعة وساعتين في الأسبوع، وأُلغِي كلياً تقريباً في المدارس الثانوية[13]. وفي حين أن الإسلام لا يزال هو الدين الوحيد الذي يُدرَّس في المدارس العامة، فهو يُدرَّس بطريقة تعزز المساواة والوحدة والقبول. على النقيض من ذلك، لم تعرف سياسة التعليم في السعودية أي تغيير منذ

(13) Clement Henry Moore, *Tunisia Since Independence: The Dynamics of One-Party Government* (Berkeley, CA: University of California Press, 1965), pp. 53–54.

وضعها في عام 1969، حيث يخصص طلاب المدارس الأساسية تسع ساعات أسبوعياً لكل من الإسلام واللغة العربية ـ التي تُدرَّس من خلال القرآن ـ مع ساعتين إلى ثلاث ساعات للعلوم وخمس للرياضيات(14).

أدت النساء والرجال الذين كانوا مستفيدين من نظام بورقيبة التعليمي دوراً رئيسياً في قيادة انتقال تونس إلى الديمقراطية. وساعد التجربة وجود طبقة فكرية تتخطى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية وتشارك في الشؤون المدنية، ومجموعة سكانية مجهزة بمهارات التفكير النقدي والإبداع لقيادة بلدهم خلال المرحلة الانتقالية. أظهر التونسيون قدرتهم على المشاركة في الجدال السياسي وبناء الإجماع، ورؤية أوضاع مستقبلية بديلة للأمة. وحين كان البلد على حافة كارثة عقب الثورة مباشرة، تمكن التونسيون من التراجع عن الطموحات السياسية الحزبية وترشيد الحل. ساعد التعليم التونسي على ضمان فهم الطبقة المتوسطة للبلد ودعمها للعمليات الديمقراطية، وتمكُّن نخبها من تنفيذ هذه العمليات.

كانت سياسات التعليم التي أدخلها بورقيبة امتداداً طبيعياً للتقدم في التعليم الذي أُجرِي في القرن التاسع عشر. فمنذ تأسيس الكلية الصادقية في عام 1875، أصر الحكام والمفكرون البارزون التونسيون ـ العلمانيون والدينيون ـ على وجوب حصول التونسيين على أفضل تعليم متاح ووجوب أن يكون التعليم متاحاً على نطاق واسع للفتيان والفتيات. ودرّست المؤسسات العلمانية الجديدة العلوم الحديثة والرياضيات، وقدمت بديلاً ومكملاً لتدريس القرآن واللغة العربية في جامع الزيتونة الذي يعود إلى قرون. استمرت حركة الإصلاح الحديثة التي بدأت في عهد العثمانيين من دون انقطاع حتى التحرر من الفرنسيين، وكان لها دور كبير في الحصول على الاستقلال وتأسيس تونس ما بعد الاستعمار على يد الحبيب بورقيبة.

في أماكن أخرى من العالم العربي، كان التعليم السيئ قيد الإعداد لأجيال، تماماً كما كان التعليم الجيد في تونس، على الرغم من بعض التدهور الأخير. ومثلما أصر الزعماء التونسيون ـ لأكثر من قرن ـ على أفضل تعليم لرجالهم ونسائهم، كان التعليم في العالم العربي مهملاً بصورة خطيرة.

---

(14) Eleanor Abdella Doumato, «Education in Saudi Arabia: Gender, Jobs, and the Price of Religion,» in: Eleanor Abdella Doumato and Marsha Pripstein Posusney, eds., *Women and Globalization in the Arab Middle East: Gender, Economy, and Society* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2003), pp. 244–245.

كان ضعف التعليم جزئياً من آثار السلطوية ونشر الحماسة الوطنية التي أكدت بناء الأمة خلال حقبة ما بعد الاستعمار. وأدت التحالفات بين الأنظمة القمعية والزعماء الدينيين المحافظين إلى تفسيرات للإسلام أكملت إصرار الأنظمة على الانضباط والسيطرة. كانت أنظمة التعليم مسيّسة إلى حد كبير، ومسببة للانقسامات حول القضايا الطائفية، واستمرت في استخدام الحفظ عن ظهر قلب وتثبيط الإبداع والتشكيك، ما جعل المجموعات السكانية العربية غير مجهزة للديمقراطية. ويُعَد هذا النمط السلبي في التعليم نتيجة مباشرة لعقود من الاستبداد الفكري العازم على إبعاد الطلاب العرب من أي فرصة للتفكير في أنفسهم، أو التشكيك في السلطة أو الدين، أو التطلع إلى أي أفكار قد تهدد الوضع الراهن. وفهمت الأنظمة أن التعليم سيكون فرضية خطيرة، لأن الجماهير المتعلمة تنتقد حكومتها وتدعم فكرة الديمقراطية.

وفي الوقت الذي أدى التعليم دوراً محورياً في الانتقال الديمقراطي، فهو ساعد تونس أيضاً على التغلب على اضطرابات الربيع العربي من خلال غياب بعض العوامل التي تعوق الديمقراطية، ما نأى بتونس أكثر عن بقية العالم العربي وقلل من كونها نموذجاً يمكن تكراره.

لم تكن تونس تعاني لعنة الموارد لأمم الخليج العربي ولا الكتلة السكانية الكبيرة والفقيرة، وهما أمران غالباً ما يُعَدّان عائقاً رئيسياً أمام آفاق الديمقراطية في مصر. فالضرائب كوسيلة للإنفاق الحكومي عنت وسيلة للمساءلة عن الإجراءات الحكومية ـ بخلاف ما يحدث في بلدان مثل السعودية أو الإمارات حيث لا توجد ضرائب ولا توجد أي مسؤولية. ففي منطقة الخليج، جمدت لعنة الموارد التقدم الاجتماعي والتطوير السياسي. كذلك حمى غياب النفط والغاز والأهمية الاستراتيجية المحدودة لتونس من كونها هدفاً للتدخل الخارجي الهائل والسياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بالحرب الباردة.

وكان غائباً عن المشهد أيضاً الجيش القوي والكبير والسياسي. وتحول هذا «الضعف» بحد ذاته إلى واحدة من أعظم نقاط القوة في تونس. فبخلاف مصر، نجت تونس من خطر تدخل العسكر أو استيلائهم على السلطة عقب إزاحة بن علي.

غرس النفوذ الفرنسي موقفاً غير سياسي في الجيش التونسي، عززه بورقيبة في تونس ما بعد الاستقلال. فالجيش الجمهوري، الذي بناه بورقيبة بمساعدة القوات الاستعمارية الفرنسية السابقة، كان محدوداً لجهة الحجم والموازنة. وفي عام 1985، بلغ عدد القوات المسلحة 35 ألفاً فقط. وبدلاً من ذلك، كان لدى بورقيبة جهازه الأمني، بما في ذلك

الحرس الوطني التابع لوزارة الداخلية. وبسبب الحذر من التدخلات العسكرية المتكررة في البلدان العربية الشرقية، أبقى الجيش منفصلاً عن المجال السياسي عمداً. ونادراً ما تجاوزت النفقات العسكرية 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي حتى في عهد بن علي، الذي وسع الجيش لكن ليس بسرعة توسيعه الشرطة[15]. فقد واصل بن علي النظر إلى ضباط الجيش بشبهة وإقصائهم من الساحة السياسية.

أما في مصر، على النقيض من ذلك، فقد كان الوجود العسكري القوي من سمات نظام البلد منذ عهد محمد علي (حكم خلال 1805 ـ 1848). كان كل رئيس مصري منذ عام 1952، باستثناء محمد مرسي، ضابطاً عسكرياً. وقاد 18 جنرالاً المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ أي الحكومة المؤقتة بعد سقوط مبارك. من جهة أخرى، لم تكن لدى الجيش التونسي السلطة ولا الرغبة السياسية للتدخل في أمور الحكم والعمل السياسي.

فما لدى مصر من قوة عسكرية تعوق مسيرة الديمقراطية، امتلكته تونس في قوة حركتها العمالية، التي سهلت انتقالها الديمقراطي. ولفهم تونس، من الضروري فهم حركتها العمالية ـ التي لا مثيل لها في العالم العربي. يؤكد المؤرخ في جامعة ستانفورد جويل بينين أن الاتحاد العام التونسي للشغل هو «السبب الأهم الوحيد لكون تونس اليوم ديمقراطية»[16]. فالاتحاد متشابك بصورة معقدة مع حركات الإصلاح الفكري التونسية، ولا سيَّما في أوائل القرن العشرين، ومع مفكرين بارزين مثل الطاهر الحداد، وهو مؤلف من جانب هذه الحركات وهؤلاء المفكرين. فمع ثلاثة أرباع مليون عضو يدفعون الرسوم، كان الاتحاد مشاركاً بصورة حاسمة في كل مرحلة من مراحل الانتقال. ولأن الاتحاد يمكنه تعبئة الآلاف من الأعضاء من خلال مكاتبه البالغ عددها 150 مكتباً في كل أنحاء البلد، يمكنه أن يؤدي إلى توقف البلد اقتصادياً. كان فرع سيدي بوزيد القوة الدافعة وراء الاحتجاجات الأولية التي اندلعت في ولاية محمد البوعزيزي في يوم تضحيته بنفسه. وكان نشاط الفروع المحلية للاتحاد هو الذي أجبر المكتب التنفيذي على دعم الاحتجاجات المناهضة لبن علي، وشارك مزيد من الفروع المحلية في كل أنحاء البلد مع انتشار الاحتجاجات.

---

(15) Sharan Grewal, *A Quiet Revolution: The Tunisian Military After Ben Ali* (Beirut: Carnegie Middle East Center, 2016), p. 3.

(16) Joel Beinin, «Workers and Revolutions in Egypt and Tunisia,» a Lecture at Stanford University, 21 January 2015, YouTube, posted by Hesham Sallam, February 4, 2015, <https://www.youtube.com/watch?v=sbbrPxDyV5A>.

لا تنبغي الاستهانة بدور الاتحاد بعد الثورة. فقد أدى الاتحاد دوراً سياسياً حاسماً ـ إذ تدخل حين كانت العمليات السياسية مسدودة الأفق ـ في عدد من المناسبات، بما في ذلك قيادته للجنة الرباعية للحوار الوطني في عام 2013.

يُعَد تاريخ التعددية السياسية، سواءٌ كان مجازاً أم لا، عاملاً آخر يفصل تونس عن معظم البلدان العربية. فعلى الرغم من الهيمنة الساحقة من الحزب الحاكم، التجمع الدستوري الديمقراطي، تم التسامح مع أحزاب المعارضة في عهد بن علي، وكان البرلمان وافق على الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية عام 1988. وكانت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، التي أسسها وزير الداخلية السابق، أحمد المستيري، دعت إلى تأسيس التعددية السياسية وتوسيع الساحة الديمقراطية منذ عام 1976[17]. وفي عام 2007، كانت ثمة ستة أحزاب معارضة تحظى باعتراف قانوني من جانب الدولة[18]. لكن هذه الأحزاب كانت منظمات ذات انتسابات غير مهمة، يهيمن عليها الحزب الحاكم.

على الرغم من أن الهيكل السياسي التونسي كان ـ لكل الأغراض العملية ـ نظام الحزب الواحد، كانت، مع ذلك، ثمة ثقافة فاعلة للنشاط السياسي ترجع إلى حقبة ما قبل الاستقلال. وكان التنظيم السياسي والعمليات الديمقراطية الإجرائية متجذرة أيضاً في حركة نقابات العمال والاتحاد العام التونسي للشغل. وبينما كان لبورقيبة وبن علي تاريخ متقلب مع الاتحاد، وكثيراً ما حاولا وضعه تحت سيطرتهما، أعطياه، مع ذلك، بعض الاستقلالية الانتخابية، معتقدين بأن الاتحاد سيوفر منفذاً للجدال والمعارضة[19]. وكان الاتحاد واحداً من المنظمات القليلة التي كانت شفافة ديمقراطياً.

حصل نقاش وجدال سياسيان نشطان داخل الاتحاد العام التونسي للشغل وبين الأطراف الفاعلة المهمة، بما في ذلك الشتات. وكانت الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب غير الشرعية، مثل حركة النهضة، تجتمع في فرنسا للتفاوض والاتفاق على المبادئ الأساسية لتونس الديمقراطية. تضمنت هذه المبادئ أن أي حكومة مستقبلية منتخبة يجب أن «تقوم على سيادة الشعب كمصدر وحيد للشرعية»؛ وأن توفر الدولة

---

(17) John P. Entelis, «L'héritage contradictoire de Bourguiba: Modernisation et intolérance politique,» in: Michel Camau and Vincent Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage* (Paris: Karthala, 2004), p. 231.

(18) Michele Penner Angrist, «Parties, Parliament and Political Dissent in Tunisia,» *Journal of North African Studies*, vol. 4, no. 4 (2007), p. 90.

(19) Joel Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2016), pp. 70–73.

«ضمان حرية المعتقد للجميع والتحييد السياسي لأماكن العبادة» بينما تظهر «احترام هوية الشعب وقيمه العربية الإسلامية»؛ وأن الديمقراطية الجديدة ستضمن «المساواة الكاملة بين المرأة والرجل»[20].

كان المنصف المرزوقي، الناشط في مجال حقوق الإنسان الذي أصبح لاحقاً رئيساً للجمهورية، والشيخ راشد الغنوشي، أحد مؤسسي حركة النهضة الذي أصبح لاحقاً لاعباً رئيسياً في الساحة السياسية التونسية ما بعد الثورة، من بين موقعي اتفاقية «نداء من تونس» التي وُقِّعت في آكس أون بروفانس في عام 2003. ووفق المرزوقي، الذي انتقد خصومه السياسيون تحالفَه مع حركة النهضة في عام 2011 بأنه انتهازي، «لم تنشأ الترويكا بعد الانتخابات، بل تم التحضير لها مرحلة طويلة جداً، على مدى 20 سنة»[21]. وبخلاف مصر التي لم يكن فيها منافسون ولا حلفاء محتملون للإخوان المسلمين، كانت لدى تونس أطراف فاعلة سياسية بديلة تمكنت من التدخل حين سقط نظام بن علي.

وحتى مع احتكار السلطة من جانب التجمع الدستوري الديمقراطي والتجربة المحدودة للتنظيم والنشاط السياسي، كان ثمة نضج وتطور نسبيان في الساحة السياسية سمحا للأحزاب السياسية بالمشاركة في عملية انتقال ديمقراطي للسلطة من سلطة بن علي بطريقة كان من شأنها أن تكون صعبة التنفيذ في أماكن أخرى. وفي حين بقيت الأحزاب ضعيفة، كان لديها على الأقل أساس من التعددية والبرامج السياسية للبناء عليه بعد الثورة.

وفي كل أنحاء المنطقة، تلاشت تيارات ما بعد الاستعمار والتيارات الفكرية والأيديولوجية اليسارية إلى حد كبير في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته أمام أنظمة قمعية جعلت من الصعب، إن لم يكن من غير القانوني، أن ينظم النشطاء السياسيون أنفسهم. ومع تراجع التعددية السياسية، تحول المواطنون على نحو متزايد إلى المجتمع المدني والمنظمات المهنية والحركات الدينية. جعلت ندرة النشاط السياسي على مدى عقود من الصعب على الأحزاب الظهور مرة أخرى بمجرد بدء رفع الإجراءات القمعية ـ باستثناء المنظمات الإسلامية، التي استمرت في العمل طوال الوقت، غالباً تحت غطاء الهيئات المهنية والجمعيات الخيرية.

---

(20) Larry Diamond and Marc F. Plattner, *Democratization and Authoritarianism in the Arab World* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 2014), p. 225.

(21) Yasmine Ryan, «Building a Tunisian Model for Arab Democracy,» Al Jazeera, 27 November 2012, <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2012/11/2012112714384598O112.html>.

كذلك تم التمسك بتونس كنموذج للعالم العربي على أساس أنها قدمت أدلة حقيقية على مدى توافق الإسلام والديمقراطية، لأن تونس تحولت إلى ديمقراطية وأنتجت دستوراً حديثاً بينما كان حزب إسلامي في السلطة.

لكن حركة النهضة لم تملك الدعم السياسي لدفع أجندتها من جانب واحد، بعدما حصلت فقط على أغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011؛ فهيكل السلطة في الائتلاف الثلاثي ترك لحركة النهضة السيطرة على الحكومة، وللتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات العلماني الهيئة التشريعية، وللمؤتمر من أجل الجمهورية الرئاسة. كانت إنجازات حركة النهضة، بما في ذلك إقرار الدستور، نتيجةً لجهود منسقة بين هذه الأحزاب الثلاثة وبينها وبين بقية المؤسسة السياسية التونسية.

علاوة على ذلك، بدأت عملية كتابة الدستور فعلياً قبل وصول حركة النهضة إلى السلطة، حين كانت تقود العملية شخصية غير إسلامية هي خبير القانون العام والأكاديمي عياض بن عاشور. وكان الدستور الذي تم تبنيه في نهاية المطاف في عام 2014 نتيجة كثير من الجدالات والتسويات، وساعدت كتابته على توازن القوى في العمل السياسي بين الإسلاميين والعلمانيين.

كان على حركة النهضة التكيف مع الديمقراطية. وبالنسبة إلى بن عاشور، كانت أهم نتيجة للعملية منذ الثورة «دمقرطة الحزب الإسلامي»، وأن «[حركة النهضة] تتحدث الآن بلغة الديمقراطية»[22]. لقد وفر إسقاط شعارها الإسلامي وإعادة تحديد نفسها كحزب للديمقراطيين المسلمين في عام 2016 الصدقية للحجة القائلة بأن حركة النهضة جرت دمقرطتها منذ الثورة.

ضمنت الطبيعة التعددية للعمل السياسي التونسي خلال الفترة الانتقالية، والدور الذي أداه الاتحاد العام التونسي للشغل، عدم تمكن حركة النهضة من تمديد ولايتها بالطريقة التي حاول الإخوان المسلمون القيام بها في مصر. ويدعي مؤيدو فكرة وجود دليل في التجربة التونسية على أن الإسلام والديمقراطية متوافقان أن حركة النهضة تخلت عن طيب

(22) عياض بن عاشور (خبير في القانون العام وأكاديمي، رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي)، في مناقشة مع رئيس جامعة كولومبيا لي سي بولينغر، وجين مانيانو بولينغر، وسوزان غلانسي، والمؤلف في كانون الثاني/يناير 2015.

خاطر عن السلطة لحزب غير إسلامي. لكن حركة النهضة لم تملك الدعم السياسي للبقاء في السلطة في المقام الأول؛ لقد أُخرِجت منها.

وازت الحشود في عام 2013 التي طالبت بإزاحة حركة النهضة من السلطة ـ عقب الاغتيالات السياسية التي اتُّهِمت بالتورط فيها ـ الاحتجاجات التي سبقت إطاحة الرئيس المصري مرسي. وفقد العلمانيون في تونس ثقتهم في حركة النهضة مثلما فعل المصريون مع الإخوان المسلمين. كشفت بيانات المسح الصادرة عن البارومتر العربي أن نسبة العلمانيين في تونس الذين «لا يثقون على الإطلاق» بالإسلاميين نمت من 37.6 بالمئة في عام 2011 إلى 64.9 بالمئة في عام 2013، مقارنة بـ44.1 بالمئة في عام 2011 و76.4 بالمئة في عام 2013 في مصر[23]. لم يكن الغنوشي يعاني مشكلة في تأكيد أن حركة النهضة كانت حريصة على ألّا يتكرر في تونس مصير الإخوان المسلمين في مصر[24].

الميزة التونسية الوحيدة التي لم يُدَّعَ أنها مصدر إلهام لبقية العالم العربي، والتي برزت كأنها انحراف في وجه الدعوات إلى تونس لتكون نموذجاً، هي مكانة تونس الأكثر سكوناً كأرض خصبة للإرهابيين. ومن المفارقات، أنه في ضوء التوجه غير الطائفي والعلماني لتونس إلى حد كبير، تصدر البلد عناوين الصحف بوصفه البلد الذي صدّر أكبر عدد من المقاتلين للانضمام إلى صفوف «داعش» وغيرها من الميليشيات المتطرفة. ويُقَال إن آلاف التونسيين سافروا إلى سورية والعراق كمقاتلين منذ عام 2011، وأُوقِف آلاف آخرون عند الحدود.

لكن هذه الأرقام هي مؤشر جزئي فقط. فحتى الفوارق الكبيرة يمكن أن تكون غير ذات دلالة إحصائية، مقارنة بحجوم السكان أو بأعداد الجهاديين من البلدان الأخرى الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة. لذلك، فإن حقيقة أن تونس صدّرت من المقاتلين إلى سورية أكثر من أي بلد آخر ربما لا تكون مهمة أو قاطعة بالضرورة.

بغض النظر عن احتمال أن تكون هذه الأرقام مضللة، لا يعني هذا عدم وجود مشكلة تطرف خطيرة. وكما يتضح من الهجمات الإرهابية في عام 2015، هناك أيضاً تهديد أمني

(23) Sharan Grewal, «Why Tunisia Didn't Follow Egypt's Path,» *Washington Post*, 4/2/2015, <http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2015/02/04/why-egypt-didnt-follow-tunisias-path/>.

(24) راشد الغنوشي (أحد مؤسسي حركة النهضة ورئيسها)، في مناقشة مع رئيس جامعة كولومبيا لي سي بولينغر، وجين مانيانو بولينغر، وسوزان غلانسي، والمؤلف، 8 كانون الثاني/يناير 2015.

خطير ومشكلة إرهابية في الداخل، تسهلها حدود يمكن اختراقها بسهولة مع ليبيا، التي يفاخر «داعش» بسهولة تهريب الأسلحة والرجال عبرها. ووجدت دراسة من المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب من 384 قضية قضائية بين عامي 2011 و2015، أن 69 بالمئة من الجهاديين التونسيين المحتجزين المقدر عددهم بألف محتجز تلقوا تدريبات عسكرية في ليبيا، وأن 80 بالمئة منهم ذهبوا للقتال في سورية عند استكمال تدريبهم[25].

توفر الحريات التي وُجِدت حديثاً بعد الثورة، ما يجعل من السهل تجنيد المتطرفين المحتملين، تفسيراً جزئياً لمدى الراديكالية. لقد كانت هناك «ديمقراطية حرة للجميع» نشأت من الثورة كرد فعل على الاستبداد، والبعض يقول العلمنة القسرية، من قبل الأنظمة السابقة، ولا سيَّما في عهد بن علي. واستغل الآلاف من الإسلاميين الراديكاليين الذين أُطلِق سراحهم من السجن بعد الثورة، وكثر من الذين عادوا من المنفى، الحريات الجديدة. وربما انتهى الأمر بالعديد منهم إلى مغادرة تونس، ولا سيَّما أولئك الذين أُفرِج عنهم من السجن، لأنهم شعروا أن لا مكان لوجهات نظرهم في البلد. ويسّر عملية الخروج رفع القيود المفروضة على السفر التي فُرِضت في عهد بن علي، وشملت الحظر التعسفي على سفر المواطنين الذين يحملون جوازات سفر سارية المفعول وتأشيرات دخول إلى وجهاتهم.

يشير تفحص كيفية عمل الشبكات الإرهابية في تونس إلى أهداف سهلة في شكل شباب محرومين شعروا بالإحباط من الثورة وحاولوا ملء الفراغ بشروطهم، وغالباً من طريق اللجوء إلى الدين. وتُعَد الفجوة الاقتصادية بين المناطق الساحلية والداخلية في البلد وتهميش كثير من الأمور التي ساهمت في ارتفاع الأصولية منذ الثورة.

لكن ليس كل الجهاديين التونسيين فقراء أو مهمشين اجتماعياً اقتصادياً. ويُقَال بأن العديد منهم أعضاء في البرجوازية أصبحوا متديّنين. ويُعَد مثال الشاب البالغ من العمر أربعاً وعشرين سنة، الذي نفذ الهجوم على منتجع سوسة في حزيران/يونيو 2015، الذي أودى بحياة 38 سائحاً أجنبياً، مثالاً توضيحياً. فالشاب سيف الدين رزقي كان تخرج من معهد تقني في وسط تونس وكان يسعى للحصول على درجة الماجستير. ووفق تونسيين

---

(25) Ahmed Nadhif, «New Study Explores Tunisia's Jihadi Movement in Numbers,» *Al-Monitor*, 8 November 2016, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/11/tunisia-center-study-terrorism-distribution.html>.

مطلعين على القضية، كانت آفاقه الوظيفية واعدة[26]. لكن رزقي التحق بمسجد حيث كانت الدعوة تتضمن آراء متطرفة. ووجدت دراسة لمركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب المذكورة أعلاه حول الجهاديين المسجونين أن 40 بالمئة من الإرهابيين كانوا من خريجي الجامعات أو تلقوا مستوى معيّناً من التعليم العالي. وخلصت الدراسة إلى أن «المساجد، حيث يتمتع الجهاديون بحضور مكثف، أدت دوراً مهماً في نشر النفوذ والتجنيد». وشجع أفراد، مثل الدعاة، أكثر من ثلث الجهاديين الذين تم تقييمهم في سعيهم إلى الجهاد.

من الصعب القول ما إذا كان المتطرفون راديكاليين قبل أن يتعرضوا لموجة التعصب الديني أو إذا أصبحوا متطرِّفين بسبب التلقين الديني الراديكالي. وكما يقول أوليفييه روا، الخبير في الإسلام السياسي، فإن «هذه [الظاهرة] ليست إضفاء لصفة راديكالية على الإسلام بقدر ما هي إضفاء لصفة إسلامية على الراديكالية»[27]. وعلى الرغم من أن أطروحة روا تهتم أساساً بالشباب المسلم الأوروبي، فإن الحجة قد تكون صحيحة تماماً في مكان مثل تونس. وأكد لي شباب في المناطق الداخلية من البلد أن نظراءهم الذين أصبحوا راديكاليين لم يكونوا متدينين بوجه خاص.

كشفت الاستجوابات التي أُخضِع لها المجندون التونسيون في المنظمات المتطرفة عن مواقف مشتركة من الكراهية تجاه موطنهم، ومشاعر عدم الانتماء، والحرص على هوية جديدة. ويُعد التراجع في الشعور الوطني خلال حقبة حكم بن علي سبباً؛ فقد كان بن علي يغار من الشخصية الوطنية لبورقيبة وذهب إلى أبعد من ذلك كثيراً من أجل إسقاط سلفه من المجال العام، وتفكيك المشاعر الوطنية المرتبطة ببورقيبة من دون تقديم «بديل جذاب»[28]. يتناقض نجاح التجنيد لدى «داعش»، الذي قدم نظاماً بديلاً أو دولة أخرى مع الفشل النسبي للتجنيد لدى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التي لم تقدم النوع نفسه من «الدولة» البديلة البعيدة.

---

(26) نقاش حول الطاولة عن الشباب والتعليم والاقتصاد، استضافها المؤلف، مدينة تونس، 30 تموز/يوليو 2015.

(27) Adam Shatz, «Magical Thinking about ISIS,» *London Review of Books* (3 December 2015), <http://www.lrb.co.uk/v37/n23/adam-shatz/magical-thinking-about-isis>.

(28) Youssef Cherif, «The 3000: Why Have Some Tunisians Joined ISIL/Daesh in Syria?» *Informed Comment* (9 September 2015), <http://www.juancole.com/2015/09/thousands-tunisians-isildaesh.html>.

تمثّل الأيديولوجيا المتطرفة وأعمال الإرهاب خطراً حقيقياً وحاضراً يواجه تونس. لكن هذا لا يعني أن تصور تونس كدولة معتدلة تقدمية غير متناسقة. في الواقع، ولأن تونس كانت على مسار مستنير وليبرالي نحو توطيد تحولها الديمقراطي، فهي تعرضت لهجوم من أيديولوجيات متطرفة مستثمرة في إفساد ما تعدّه توجهاً غربياً فاسداً؛ فنجاح تونس كدولة ديمقراطية مدنية وعلمانية إلى حد كبير يمثل تهديداً للتيارات الإسلامية الراديكالية المصممة على توجيه المنطقة في اتجاه معاكس تماماً.

ثمة عناصر محلية كافية لاستنتاج أن التجربة التونسية فريدة تونسياً. فبمساعدة من بعض الأصول الطبيعية ـ الحجم، والجغرافيا، والتجانس الاجتماعي النسبي ـ أفادت تونس في المقام الأول من قرن ونصف القرن من التفكير الإصلاحي الذي أدى إلى نظام تعليم متطور وحديث، وتحرير للمرأة، واعتدال لدور الدين في المجتمع والحكم والعمل السياسي. ويُعَدّ التقليد التونسي في شأن مشاركة المجتمع المدني، المتجذر في الاتحاد العام التونسي للشغل، ثمرة لهذا الاتجاه الإصلاحي، وهي عنصر قوي آخر يحدّد تجربة تونس. كما ساهم غياب العوامل الأخرى التي تُعَدّ عوائق أمام التحول الديمقراطي عن الثقافة التونسية، مثل الجيش القوي والسياسي ولعنة الموارد، في تفرد تونس بالنسبة إلى باقي المنطقة.

سيكون من المضلل القول إن تونس يمكن أن تكون نموذجاً لبقية العالم العربي، حيث معظم المكونات الموجودة في تونس غير موجودة فيه وستتطلب أجيالاً لإعادة إنتاجها. كما سيكون وضع تونس بصورة مباشرة داخل العالم العربي بمنزلة تسمية خاطئة حين لا تكون هويتها وتوجهها عربيين حصريين، ما يجعل من شأن أي حجة تقترح أوجهاً مشتركة أن تسهل نقل التجارب بصورة ضعيفة في أحسن الأحوال.

الفصل الثاني

مقدمة الثورة

في الساعة السادسة والنصف من صباح 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، بثت الإذاعة الرسمية بلاغاً من رئيس الوزراء زين العابدين بن علي أعلن فيه توليه الرئاسة مكان الحبيب بورقيبة. وقبل شهر واحد فقط، كان بورقيبة اختار بن علي رئيساً للوزراء، وهو الثالث في فترة تقل عن سنتين.

استندت تنحية بورقيبة إلى الدستور (المادة السابعة والخمسون)، إذ جاءت وفق شهادة للجنة من الأطباء والخبراء الطبيين، أفادت بأنه لم يعد قادراً جسدياً ولا عقلياً على القيام بواجباته كرئيس. وكرئيس للوزراء، كان بن علي الوريث القانوني لبورقيبة. جاءت التنحية السلمية لبورقيبة في «انقلاب طبي» تمكنه من التقاعد والموت في بلده الأصلي، في حين واجه الزعماء العرب المخلوعون الآخرون المنفى أو الإعدام، تبعاً لسيناريو تونسي في الجوهر.

كانت صحة بورقيبة تتدهور تدريجاً؛ فقد عانى تصلب الشرايين وتعرَّض لأزمتين قلبيتين، واحدة في عام 1967 وأخرى في عام 1984. تميزت السنوات القليلة الأخيرة من رئاسته بسلوك غير عقلاني في كثير من الأحيان، وأصبحت قيادته تُعَد تدريجاً قلقة ومتهورة؛ فقد كان يعدّل حكومته ويغيّر السياسة على نحوٍ شبه شهري. ففي كانون الثاني/ يناير 1984، وعقب ما أصبح يُعرَف باسم «أحداث الخبز»، خلّفت الدبابات وناقلات الأفراد المدرعة والمروحيات التي جيء بها لتهدئة الاحتجاجات، 150 قتيلاً على أيدي

قوات الأمن[1]. ورداً على الغضب الشعبي أقال بورقيبة حكومته لكنه أبقى على خلفه المختار بعناية، رئيس الوزراء محمد مزالي، في منصبه، بيد أنه اتهم مزالي بزيادة الأسعار من دون موافقته. وبعد سنتين ونصف السنة، في تموز/يوليو 1986، استيقظ بورقيبة من قيلولة وأقال مزالي في حادثة شهيرة[2].

كذلك لم ينجُ أفراد العائلة من تناقضات بورقيبة. فأي شخص يصبح شعبياً أو يتجرأ على التصرف بصورة مستقلة كان يُهمَّش. وفي العام نفسه الذي أقال فيه مزالي، نبذ بورقيبة زوجته الثانية، وسيلة بن عمار، وطلقها، فهي نافست الرئيس على النفوذ السياسي في سنه المتقدمة[3]. وفي العام نفسه أيضاً، أقال بورقيبة ابنه ومستشاره، الحبيب الابن، حين أعرب عن عدم موافقته على اعتقال قادة الاتحاد العام التونسي للشغل في العام السابق[4].

لم يتلطخ إرث بورقيبة خلال السنوات القليلة الأخيرة من رئاسته فقط؛ فاستبداده الخيّر المميز له أصبح أكثر استبداداً وأقل خيراً خلال السبعينيات.

لقد أُلغِيت تدريجاً الحريات التي مارستها الصحافة والنقابات والقضاء منذ الاستقلال. وقُلِّصت حرية التعبير من خلال قانون للتشهير عُزِّز في المجلة الجزائية ومجلة الصحافة، وأصبحت المشاركة في التظاهرات العامة معاقباً عليها بالسجن.

تصاعد احتجاز المعارضين السياسيين قرب نهاية ولاية بورقيبة. وشاعت تقارير عن اعتقالات تعسفية وتعذيب ورقابة ومضايقة. واعتُقِل النشطاء الطلابيون على نحوٍ روتيني وعُذِّبوا بوحشية، وروّجت الدولة لقضاياهم كتحذيرات للنشطاء النقابيين الطلابيين.

دفعت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي تأسست في عام 1976 والأولى في نوعها في أي بلد عربي، لإصلاح القوانين التي قيدت حرية التعبير وتكوين الجمعيات، ولإنهاء الاعتقالات المطولة. لكن حتى الرابطة كانت مكبلة. فقد أُلقِي القبض على رئيسها، خميس الشماري، وسُجِن في عام 1987 بتهمة «نشر معلومات كاذبة وتشويه

(1) Mark Tessler, «The Origins of Popular Support for Islamic Movements: A Political Economy Analysis,» in: John Pierre Entelis, ed., *Islam, Democracy, and the State in North Africa* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1997), p. 98.

(2) Paul Delaney, «Tunisia's Premier Seizes Power, Declaring Bourguiba to Be Senile,» *New York Times*, 8/11/1987, <http://www.nytimes.com/1987/11/08/world/tunisia-s-premier-seizes-power-declaring-bourguiba-to-be-senile.html>.

(3) المصدر نفسه.

(4) David Lea and Annamarie Rowe, *A Political Chronology of Africa* (London: Taylor and Francis, 2001), p. 446.

سمعة النظام العام والمؤسسات العامة» بعدما أجرى مقابلات مع صحافيين أجانب ومنظمات دولية لحقوق الإنسان(5).

تعود نشأة المشاكل التي واجهت رئاسة بورقيبة إلى عدم فاعليته في إدارة اقتصاد البلد وعدم قدرته على ترجمة المكاسب التي حققها على جبهة التعليم إلى فرصة اقتصادية لشعبه. كان هذا يحدث في فترة من النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل؛ فقد تضاعف عدد التونسيين خلال عهد بورقيبة، من 4.22 مليون في عام 1960 إلى أكثر من 8 ملايين في عام 1990(6). ومثلت إخفاقاته الاقتصادية أساساً لصداماته مع الاتحاد العام التونسي للشغل ولأساليبه القمعية المتزايدة. كذلك شكلت خلفية لتطور الإحياء الإسلامي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وقمعه له.

في السنوات التالية للاستقلال، كان خريجو الجامعات يكادون يكفلون التوظيف في تونس لأن الحاجة إلى القوى البشرية الماهرة لم تعد تتحقق من جانب الفرنسيين. تغير الوضع في السبعينيات والثمانينيات، بعد ما يقرب من عشرين سنة من حصول الجميع على التعليم. فقد أصبح من الصعب على الخريجين المتعلمين تعليماً جيداً العثور على فرص توظيف. وفقد الوعد بالحداثة والازدهار من خلال التعليم قوته. وهتف الطلاب في شوارع مدينة تونس في عام 1970، «متعلمون أم لا ليس المستقبل لنا»(7).

وفي محاولة لتهدئة الاستياء المتزايد، ضخت الحكومة عشرات الملايين من الدولارات للجمهور على هيئة إعانات ـ مُوِّل معظمها من عائدات النفط الخام. وكان برنامج الإعانات جزءاً من خطة خمسية للتنمية الاقتصادية لما بعد الاشتراكية بعد التخلي عن نمط جماعي من أنماط الاشتراكية في عام 1969.

لكن الإعانات لم يكن استمرارها ممكناً إلى أجل غير مسمى: فبحلول عام 1983، وصلت إلى 11 بالمئة من الموازنة الوطنية(8). وامتثالاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أنهت الحكومة إعاناتها الغذائية التي أبقت لخمس عشرة سنة أسعار الخبز

(5) Minnesota International Human Rights Committee, *Tunisia: Human Rights Crisis of 1987* (Minneapolis, MN: Minnesota International Human Rights Committee, 1988), pp. 1–2.

(6) «Population, Total: Tunisia (1960–2015),» World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=TN&view=chart>. (accessed 13 July 2016).

(7) Marion Boulby, «The Islamic Challenge: Tunisia Since Independence,» *Third World Quarterly,* vol. 10, no. 2 (1988), pp. 590–614.

(8) Sophie Bessis, «Banque mondiale et FMI en Tunisie: Une évolution sur trente ans,» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* vol. 26 (1987), pp. 140–145.

والمعكرونة والسميد من دون تغيير. اندلعت أحداث الخبز في 29 كانون الأول/ديسمبر 1983، في جنوب غرب البلد وانتشرت بسرعة من مدن الجنوب وصولاً إلى مدينة تونس في الشمال. عانى الرئيس غضب شعبه من قرب حين ألقى المتظاهرون الحجارة على السيارة التي كان يستقلها. وفي 6 كانون الثاني/يناير 1984، ألغى بورقيبة رفع أسعار الخبز وأقال وزير الداخلية، إدريس قيقة، الذي حوكم غيابياً بعد ذلك باتهامات بالخيانة العظمى وحُكِم عليه بالسجن لـ15 سنة[9]. ويُعَد إلغاء رفع الأسعار المرة الأولى منذ تولي بورقيبة منصبه التي تقلب فيها حكومته قراراً رداً على طلب شعبي وخوفاً من تزايد العنف.

أدى حصاد كارثي للحبوب نتج من جفاف شديد في عام 1985 وتراجع عائدات النفط المحدودة فعلاً في عام 1986 إلى مزيد من المشاكل على صعيد البطالة وميزان المدفوعات. نفذت الحكومة رداً على ذلك تدابير تقشف جديدة وزادت الاقتراض الأجنبي. وبحلول عام 1986، بلغ الدين الخارجي 5 مليارات دولار، أو ما يقرب من 60 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي لتونس في ذلك الوقت[10].

ما فاقم الصعوبات الاقتصادية في الثمانينيات بالنسبة إلى التونسيين الاضطهاد المستمر من قبل بورقيبة لأقوى جهة مناصرة ومنظمة للقوى العاملة والفقراء ـ أي الاتحاد العام التونسي للشغل. فقد شهدت السبعينيات تدهور العلاقة بين نظام بورقيبة والاتحاد العام التونسي للشغل، وبلغ التوتر ذروته في إضراب عام نظمه الاتحاد في عام 1978 رداً على تدخل بورقيبة في شؤونه. وأطبق النظام بشدة على المتظاهرين وسجن عدة نشطاء نقابيين وفرقهم. وانتهى الإضراب بمقتل مئات العمال أو جرحهم أو اعتقالهم في 26 كانون الثاني/يناير 1978، وهو يوم يُذكَر باسم «الخميس الأسود»[11]. وحوكمت القيادة الكاملة للاتحاد العام التونسي للشغل ثم استعيض منها بعد ذلك بمؤيدين للنظام.

حين رفض الاتحاد العام التونسي للشغل برنامجاً فرضه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الحكومة التونسية في عام 1985 من أجل تكيّف هيكلي، قمعت الدولة مرة أخرى الاتحاد وسجنت للمرة الثالثة أمينه العام، الحبيب عاشور[12]. وبعد سنة، أدت

(9) Lea and Rowe, *A Political Chronology of Africa,* pp. 445–446.

(10) Anthony H. Cordesman, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb* (Westport, CT: Praeger, 2002), p. 174

(11) Nouri Gana, «Introduction: Collaborative Revolutionism,» in: Nouri Gana, ed., *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013), p. 13.

(12) Chris Toensing, «Tunisian Labor Leaders Reflect Upon Revolt,» *Middle East Research and* =

الاضطرابات الطلابية والعمالية مرة أخرى إلى فرض قيود صارمة على قيادة الاتحاد واستبدال موالين للنظام بها. أما زين العابدين بن علي، الذي كان رئيساً للأمن الوطني، فقاد الحملة على الاتحاد العام التونسي للشغل في عام 1978 واكتسب منذ ذلك الحين سمعة بوصفه من متشددي النظام، فرُقِّي إلى منصب وزير الداخلية للمساعدة على السيطرة على الاتحاد.

لم يكن الاتحاد الذريعة الوحيدة لتكليف بن علي بالمهمة القوية المتمثّلة بالسيطرة على جهاز أمن الدولة. فقد أراد بورقيبة منه أن يؤدي دوراً نشطاً في استئصال حركة الاتجاه الإسلامي، وهي جماعة أصولية تأسست في عام 1981 على أيدي إسلاميين خشوا التخلي عن الساحة السياسية للاتحاد وغيره من أحزاب المعارضة العلمانية واليسارية الناشئة.

كان تأسيس الحركة، السابقة لحركة النهضة، بمنزلة ذروة الإحياء الإسلامي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات على خلفية فشل بورقيبة في ترجمة التعليم إلى توظيف. برزت حركة الاتجاه الإسلامي المستوحاة من الثورة الإيرانية في عام 1979 بالتزامن مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر المجاورة. وعلى الرغم من أن برنامج الحركة شابه ذلك الخاص بجماعات إسلامية أخرى في ذلك الوقت، إذ دعت المواطنين إلى ممارسة العقيدة الأخلاقية للإسلام في حياتهم اليومية، اختلفت الحركة في تركيزها على الإصلاح الاقتصادي والعمل السياسي الأكثر شمولاً. واعترضت على السياسات الاقتصادية للحزب الاشتراكي الدستوري، وهو الاسم الجديد الذي تبنّاه حزب الدستور الجديد برئاسة بورقيبة في عام 1964، واستقطبت عناصر أساسية من أفقر شرائح المجتمع التونسي، أولئك الذين كانوا الأكثر تضرراً من التدهور الاقتصادي في أواخر السبعينيات والثمانينيات.

لم تُمنَح حركة الاتجاه الإسلامي شرعية ولم يمكن أن تتصرف كحزب في الانتخابات. وأُلقِي باللوم على مؤسِّسَيها، راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، في الاضطرابات السياسية المتنامية في البلد واتُّهِما بمحاولة إثارة ثورة إسلامية وفق الأسلوب الإيراني في تونس. وكان يُشتبَه في تورط الحزب في أعمال الشغب، وأصبح قمع الإسلاميين هاجساً لبورقيبة.

= *Information Project (MERIP)-People Power,* vol. 41, no. 258 (2011), <http://www.merip.org/mer/mer258/tunisian-labor-leaders-reflect-upon-revolt-0>.

حين نفذ متطرفون إسلاميون داخل حركة الاتجاه الإسلامي سلسلة من التفجيرات في عام 1987 استهدفت صناعة السياحة، بما في ذلك سوسة والمنستير مسقط رأس بورقيبة، أمر الرئيس بإعدام جماعي للجناة. وتزامنت التفجيرات مع عطلة رسمية احتفالاً بعيد الميلاد الرابع والثمانين للرئيس الحبيب بورقيبة، ما أثار غضبه وما اعتُبِر رد فعل هستيري شمل اعتقالات عشوائية ودعوات إلى القتل. اختتمت محكمة أمن الدولة المحاكمة التي استمرت لأربعة أسابيع بأحكام بالسجن شملت ستة وخمسين عضواً من أعضاء حركة الاتجاه الإسلامي، ومنهم راشد الغنوشي الذي حُكِم عليه بالسجن المؤبد، بينما حُكِم على عضوين بالإعدام(13). تجاهل بن علي، وزير الداخلية آنذاك، الأمر بعمليات إعدام جماعية(14). وبدأت شائعات عن انقلاب وشيك تنتشر حول مدينة تونس.

وعد الانقلاب بكثير من الأمور في طريق التغيير؛ ففي خطاب رسمي في اليوم نفسه الذي أعلن فيه بن علي توليه زمام الرئاسة خلفاً لبورقيبة، أعلن أن «الدستور يحتاج إلى مراجعة تأكّدت اليوم. فلا مجال في عصرنا إلى رئاسة مدى الحياة ولا لخلافة آلية لا دخل للشعب فيها. فشعبنا جدير بحياة سياسية متطورة ومؤسسية تعتمد بحق تعددية الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية»(15). كان هذا تحديداً إشارة إلى إعلان بورقيبة نفسه رئيساً مدى الحياة في عام 1975، بدعم من تصويت في الجمعية الوطنية التونسية.

وفي التزام بوعده، على الأقل في البداية، أدخل بن علي تعديلاً دستورياً في تموز/يوليو 1988 حدّد لأي رئيس ثلاث ولايات مدة كل منها خمس سنوات. وأعاد بن علي تسمية الحزب الاشتراكي الدستوري الذي احتفظ بالتسمية حتى بعد إسقاط أجندته الاشتراكية في أوائل السبعينيات، باسم التجمع الدستوري الديمقراطي. وخفّض حجم المكتب السياسي، وأبعد بعض الأتباع القدامى لبورقيبة، وسعى إلى جذب عناصر أكثر شباباً إلى الحزب. كذلك أشرف على الانتقال إلى نظام من التعددية الحزبية، وفتح الساحة السياسية أمام المعارضة. أُجرِيت أول انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب منذ عام 1981 في نيسان/أبريل 1989، وأدلى 76 بالمئة من الناخبين المؤهلين بأصواتهم(16).

---

(13) Minnesota International Human Rights Committee, *Tunisia: Human Rights Crisis of 1987.*

(14) Paul Legg, «Ben Ali's Smooth Rise to Power in Tunisia Contrasts with Sudden Decline,» *The Guardian*, 15/1/2011, <http://www.theguardian.com/world/2011/jan/15/ben-ali-power-tunisia>.

(15) Zine al-Abidine Ben Ali, «The November 7 Declaration,» radio broadcast, 7 November 1987, <http://archive.wikiwix.com/cache/?url=http%3A%2F%2Ft elechargement.rfi.fr.edgesuite.net%2Frfi%2Ffrancais%2Faudio%2Fmodules%2Factu%2FR095%2FDiscours_Ben_Ali_07_11_1987.mp3>.

(16) Cordesman, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb.*

بدا أن التصرفات المباشرة لبن علي بعد توليه الرئاسة عكست التزامه ببداية حقبة جديدة. وأطلق برنامجاً للمصالحة الوطنية ووعد بتوسيع الحريات المدنية، ما سمح ببعض الانتقادات الإعلامية والمعارضة. وتمثّلت إحدى خطواته المبكرة التي أثبتت الموثوقية في تعديل لمجلة الصحافة في تموز/يوليو 1988 جعلها أقل تقييداً[17]. وفي الشهر نفسه، أصبحت تونس أول بلد عربي يصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ووسع بن علي حماية الدولة للأقليات الدينية، فعدّل مجلة الأحوال الشخصية في عام 1993 ـ ملغياً واجب الطاعة لدى الزوجة ـ وأنشأ صندوقاً لمساعدة المطلقات وأطفالهن[18].

في البداية، بدا بن علي متصالحاً مع الإسلاميين؛ فعلى الرغم من أنه لم يثق بهم قط، وكان في بعض الأحيان تصرف من دون رحمة لسحقهم، اعتقد حين أصبح رئيساً بأن السيطرة عليهم ممكنة بوجه أفضل من خلال التنازلات. وفي محاولة للاسترضاء، أعلن في خطابات أن الإسلام هو دين الدولة، وسمح لمحطات الإذاعة والتلفزيون ببث الآذان، وأضفى الشرعية على منظمة طلابية تابعة لحركة الاتجاه الإسلامي، وقام بحج إلى مكة حظي بدعاية جيدة بعد أشهر قليلة من توليه منصبه. كذلك شجع بن علي المنفيين السياسيين على العودة إلى تونس في مقابل وعد بعمليات سياسية أكثر انفتاحاً. وأطلق سراح آلاف السجناء السياسيين في عام 1988، بما في ذلك أعضاء حركة الاتجاه الإسلامي والمؤسس الشريك للحركة، راشد الغنوشي. وأعاد بن علي أيضاً لجامع الزيتونة وضعه كمؤسسة دينية متميزة للتعليم العالي.

لكن شهر العسل القصير بين بن علي وحركة الاتجاه الإسلامي سرعان ما انتهى. فلم يعترف بن علي بالحزب الذي أُعيدَت تسميته حركة النهضة في عام 1988. وبذلك استُبعِدت النهضة من الانتخابات البرلمانية لعام 1989. لكن الحزب قدّم مرشحين مستقلين فازوا بنسبة 14 بالمئة من الأصوات الشعبية، ما جعله في الواقع أقوى حزب معارض[19]. وحين رُفِض طلب النهضة للتسجيل مرة أخرى على الرغم من الدعم الشعبي القوي، اندلعت الاحتجاجات وقابلتها حملات من الشرطة. لجأ النظام بسرعة إلى الطرق

(17) Lucy Dean, ed., *The Middle East and North Africa 2004*, 50th ed. (London: Europa, 2004), p. 1073.

(18) Francesco Cavatorta and Rikke Hostrup Haugbølle, «The End of Authoritarian Rule and the Mythology of Tunisia under Ben Ali,» *Mediterranean Politics,* vol. 17, no. 2 (2012), pp. 187–190.

(19) Shadi Hamid, *Temptations of Power: Islamists and Illiberal Democracy in a New Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2014), p. 19.

القديمة للقمع، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب. وفي ذلك العام، غادر الغنوشي إلى الجزائر ثم المملكة المتحدة، حيث بقي في منفى اختياري حتى عام 2011.

وبعد هجوم قاتل على مكتب للتجمع الدستوري الديمقراطي في مدينة تونس في شباط/فبراير 1991، أمر بن علي، الذي شعر بقلق من العنف الإسلامي في الجزائر المجاورة، بحملة وحشية أخرى على النهضة. شملت حملة القمع التي تلت ذلك اعتقالاً لإسلاميين متهمين ـ رجالاً ونساء ـ وعائلاتهم أو إبعادهم أو تعذيبهم أو إخفاءهم. وفي عام 1992، حوكم ما يقرب من 300 من أعضاء حركة النهضة، بعضهم بتهم الاغتيال ومحاولات الانقلاب، وحُكِم على أبرز قادتها بالسجن مدى الحياة، بمن في ذلك الغنوشي، الذي حُكِم عليه غيابياً؛ وحُكِم على ثمانية وأربعين من أعضاء حركة النهضة بالإعدام[20].

وأصبح الهجوم على مكتب التجمع الدستوري الديمقراطي في عام 1991 نقطة التحول بالنسبة إلى بن علي، الذي عامل الإسلاميين من الآن فصاعداً كتهديد خطير للأمن الوطني. ففي التسعينيات، حوكم أكثر من 20 ألف عضو في حركة النهضة بسبب أنشطتهم السياسية. وفر كثر وذهبوا إلى المنفى، وغالباً ما مروا بالجزائر في سبيلهم إلى الخروج[21]. أما النخب التونسية، القلقة من امتداد العنف الجاري في الجزائر المجاورة عبر الحدود، فرحبت بموقف بن علي القوي ضد الجماعات الإسلامية، التي رأوا أنها تمثّل تهديداً لأنماط الحياة الحديثة والغربية المتمتعين بها في ظل دولة «علمانية».

وخلال فترة رئاسته، كسر بن علي كل وعد من الوعود التي قطعها لدى توليه السلطة. فالرئيس اكتفى بالكلام على الدمقرطة التدريجية وحقوق الإنسان. وسمح لأحزاب المعارضة العلمانية بالتسجل والترشح للانتخابات، لكنه ضمن بقاء التجمع الدستوري الديمقراطي في الواقع الحزب الوحيد الذي يتمتع بأي سلطة حقيقية.

استخدم النظام تكتيكات مختلفة لضمان الهيمنة السياسية للتجمع، وكان بعض التكتيكات مكيافيلياً والبعض الآخر قمعياً بوجه صارخ. ووفق قانون التعددية الحزبية لعام 1988، أمكن الأحزاب السياسية أن تحصل على اعتراف إذا حصلت على موافقة وزارة الداخلية، وتعهدت بالولاء للدستور، وتنازلت عن البرامج الدينية أو الإثنية أو اللغوية.

(20) Cordesman, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb,* p. 248.

(21) Alfred Stepan, «Tunisia's Transition and the Twin Tolerations,» *Journal of Democracy,* vol. 23, no. 2 (2012), p. 100.

وبصورة متناقضة، كانت الأحزاب السياسية تخضع لموافقة التجمع الدستوري الديمقراطي، وهو الحزب نفسه الذي كانت تعارضه.

كذلك ضمن قانون التعددية الحزبية لعام 1988 احتكار التجمع الدستوري الديمقراطي للبرلمان من خلال قاعدة الأغلبية الانتخابية البسيطة، ما عنى أن الحزب الفائز سيكسب كل المقاعد. وفاز التجمع، الذي حصل على نحو 80 بالمئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية لعام 1989، بكل المقاعد البالغ عددها 141 مقعداً. وجرت موازاة هذه الهيمنة عند كل مستويات الحكومة. وحصل الحزب على كل المقاعد الأربعة آلاف والتسعين باستثناء ستة في انتخابات المجالس البلدية في عام 1995[22].

مع زيادة الدعم للإسلاميين، أعطى النظام الأحزاب العلمانية مزيداً من الاستقلالية في التسعينيات، لكنه لم يسمح لها مطلقاً بالحصول على قوة حقيقية. وأقام التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي كان بمنزلة «جالوت سياسي حقيقي»، حواجز هيكلية أمام نمو أحزاب المعارضة، فمنع وظائف الخدمة المدنية وتوزيع الموارد عن المواطنين أو المناطق التي صوتت لمصلحة حزب معارض، ولم يشجع المانحين على دعم المعارضة من خلال مراقبة المساهمات الخاصة ومراجعة السجلات المالية لكل الأحزاب[23]. وكثيراً ما تعرضت قيادات أقوى الأحزاب المعارضة وأكبرها ـ حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الديمقراطي التقدمي ـ إلى المضايقة والتعذيب والسجن.

ولم تواز الهيمنة السياسية للتجمع الدستوري الديمقراطي سوى هيمنة بن علي كرئيس. فقد عيَّن بن علي رئيس وزرائه ووزراءه، وكذلك كلاً من الولاة، ومارس نفوذاً قوياً على السلطة القضائية. وترشح من دون منافس في الانتخابات الرئاسية الأولى والثانية في عامي 1989 و1994. وعلى الرغم من السماح لمرشحي المعارضة بالترشح في الانتخابات الرئاسية في عام 1999، كشفت الانتخابات عن خيبة أمل متزايدة من النظام السياسي. فقد شارك فقط 9.24 بالمئة من الناخبين، وحصل بن علي على 99.44 بالمئة من الأصوات[24].

وعلى الرغم من تعهداته المتكررة بعدم السير على خطى بورقيبة، لم يبدُ أحد متفاجئاً حين انتهك بن علي تعديله من أجل الترشح لولاية ثالثة، وفي عام 2002 أدخل تعديلاً

(22) Cordesman, Ibid., pp. 247-249.

(23) Michele Penner Angrist, «Parties, Parliament and Political Dissent in Tunisia,» *Journal of North African Studies*, vol. 4, no. 4 (2007), pp. 89–104.

(24) Cordesman, Ibid., p. 249.

دستورياً يهدف إلى تمديد مدة رئاسته مدى الحياة. فقد ألغى حدود الولايات الرئاسية ومدد الحد الأقصى لسن الأهلية من سبعين سنة إلى خمس وسبعين. واستخدم بن علي نمو حركة النهضة والإسلاموية كمبرر لرئاسته المطولة، محذراً من أن الإسلاميين سيقلبون مكاسب العلمانية. وساعدت الحرب الأهلية بين الجيش والإسلاميين في الجزائر في تقديم ذريعة لحجة بن علي.

سارع الرئيس مدى الحياة، أو Ben à vie كما كان يُقال عنه غالباً بسخرية، إلى انتزاع بورقيبة من المجال العام ومحو هيمنته على الهوية الوطنية التونسية، ففكك الأسطورة الوطنية للرئيس السابق. وأُسقِطت تماثيل بورقيبة، وأُعيدَت تسمية عشرات الشوارع والمتنزهات التي كانت مسماة باسم الرئيس السابق. وفي شارع الحبيب بورقيبة، الشارع الرئيسي في العاصمة، أقام بن علي برج ساعة، يمثّل تونس الحديثة، ليحل محل تمثال يمثّل بورقيبة راكباً بانتصار على حصان.

بدأت العبادة الشخصية لبن علي تتخلل الفضاء البصري مع رفرفة صور الرئيس في الساحات العامة وتعليق ملصقات كبيرة على المباني ولوحات الإعلانات المنتشرة على الطرق السريعة، وكانت الصور تمتد في بعض الأحيان على واجهة طابقين، وغالباً ما كانت تُعالَج لجعله يبدو أصغر سناً وأقوى. وظهر عادة في هذه الملصقات في بدلة وربطة عنق، لكن في بعض الأحيان كان يرتدي ثياباً تونسية تقليدية، وكانت يده على قلبه، كما لو أنه يقول، «من قلبي». وقال مواطنون يشعرون بالخيبة إنه كان يقول في الواقع، «بصدق، من قلبي، أفسد البلد»[25].

هيمن على الفضاء العام أيضاً الرقم 7، لإحياء وصوله إلى السلطة في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، واللون الأرجواني، المفضل لديه. ومن الأمثلة على «عبادة السبعة» الغريبة هذه شركة الطيران الوطنية «طيران السابع»، ومنتجات تصفيف الشعر للرجال والمقاهي ذات العلامات التجارية «السابع»، و«ملعب 7 نوفمبر» لكرة القدم. واصطفت سلاسل من أعلام أرجوانية صغيرة في الشوارع والساحات العامة، وفي بعض الأحيان مع العدد 7 أو صور للدكتاتور، لتحل محل اللون الأحمر الوطني للعلم التونسي. وأضاءت المصابيح البنفسجية الشوارع خلال الاحتفال بالذكرى السنوية لارتقاء بن علي، وتميزت بحفلة

(25) Laryssa Chomiak and John P. Entelis, «Contesting Order in Tunisia: Crafting Political Identity,» in: Francesco Cavatorta, ed., *Civil Society Activism under Authoritarian Rule* (New York: Routledge, 2013), p. 79.

فخمة وحشد عام في الملعب[26]. وبات اللون الأرجواني مكروهاً بين التونسيين العاديين نتيجة لذلك إلى درجة أن سائقي محمد حين أشدت بقميصه الأرجواني، شكرني بخجل وشرح أن بعض الوقت مر قبل أن يبدأ الناس بالشعور بالراحة إزاء اللون مرة أخرى.

ولم تكن الكتب المدرسية في المدارس العامة بمنأى عن نطاق العبادة الشخصية لبن علي. فقد أُعيدَت كتابة كتب التاريخ، بما يتوافق مع الدعاية الرسمية التي ابتعدت من التركيز القوي على حركة الاستقلال التونسية والهوية الوطنية لبورقيبة واقتربت من إنكار الذاكرة الوطنية الجماعية التي خلقها بورقيبة.

وفي أوائل التسعينيات، كان بن علي يتصرف مثل «بورقيبة تماماً» ـ العبادة وكل شيء ـ وعلى مدى العقدين التاليين، تجاوز إلى حد بعيد أعلى حالة استبدادية لدى سلفه. وفي عهد بن علي، أصبح الحزب محدَّداً بالرئيس ولم يمكن تمييزه عن الدولة[27]. وفي حين أدى وزراء الحكومة في عصر بورقيبة دوراً ذا مغزى وكانت لديهم بوجه عام خلفيات سياسية قوية ـ في الحزب أو في اتحاد عمالي أو طالبي ـ عيّن بن علي الوزراء على أساس قدراتهم التكنوقراطية والتنظيمية لتنفيذ الأوامر وإبلاغها[28].

ولضمان بقائه في السلطة، اعتمد بن علي أكثر فأكثر على الشرطة، التي نمت خلال مدة رئاسته ما بين 130 ألف عنصر و200 ألف عنصر، أو نحو 2 بالمئة من السكان[29]. لم يعرف أحد بالضبط حجم القوة الأمنية؛ وربما بُولِغ بحجمها من أجل الحفاظ على التصور بأن الجمهور كان يخضع للمراقبة باستمرار بواسطة قوة كانت منتشرة في كل مكان ويمكنها أن تقمع المعارضة أو «النشاط المشبوه» في أي وقت. كان التركيز الرئيسي لقوات الأمن على المتطرفين الإسلاميين المحليين، المعارضين الراديكاليين والمتشددين للنظام. راقبت الشرطة نشاط أقارب المتطرفين المعروفين الذين كانوا في السجن أو يعيشون في الخارج والنقاد السياسيين والمواطنين الذين تفاعلوا مع أجانب من زوار أو صحافيين أو مراقبين لحقوق الإنسان. وكان عملاء بن علي يتتبعون المراسلين الأجانب.

(26) Laryssa Chomiak, «Spectacles of Power: Locating Resistance in Ben Ali's Tunisia,» *Portal,* vol. 9, no. 2 (Spring 2013), <http://portal9journal.org/articles.aspx?id=102>.

(27) Mohamed Zayani, *Networked Publics and Digital Contention: The Politics of Everyday Life in Tunisia* (Oxford: Oxford University Press, 2015), pp. 25–52.

(28) Clement Henry, «Tunisia's «Sweet Little» Regime,» in: Robert Rotberg, ed., *Worst of the Worst: Dealing with Repressive and Rogue Nations* (Washington, DC: Brookings Institution, 2007), p. 311.

(29) Derek Lutterbeck, *Tunisia After Ben Ali: Retooling the Tools of Oppression?* (Oslo: Norwegian Peacebuilding Resource Center [NOREF], 2013), p. 1, and Cordesman, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb,* p. 255.

خنقت شرطة بن علي الخطاب التونسي الفكري والعام. وتراجع توزيع الصحف، بعدما بلغ ذروته في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، على نحوٍ مطّرد، إذ أصبح جهاز الدولة أكثر سيطرة وعانى المحتوى الإخباري الحقيقي من الندرة؛ وماثلت مستويات التوزيع في عامَي 2000 و2001 تلك التي كانت سائدة في السبعينيات، حين كانت معدلات معرفة القراءة والكتابة أقل كثيراً[30].

اعتقلت الشرطة، التي سُمح لها بالقيام باعتقالات من دون إذن قضائي، الآلاف، بمن فيهم كثر كانت جريمتهم العظمى الانتساب إلى جماعات محظورة مثل حركة النهضة وحزب العمال الشيوعي. كذلك أجرت الشرطة عمليات تفتيش من دون إذن قضائي وعلى نحوٍ روتيني تحت ذريعة تعرض أمن الدولة لخطر أو وجود جريمة جارية، واستغلت ثغرتين قانونيتين استخدُمِتا أيضاً لتبرير الرصد الهاتفي. وفي سيناريو أصبح يبدو مألوفاً كثيراً في حقبة بن علي، أُلقِي القبض على الرئيس المحلي لمنظمة العفو الدولية وسُجن حين ذكرت المنظمة المعنية بحقوق الإنسان في عام 1997 أن ما يقرب من ألفي سجين سياسي لا يزالون مسجونين في السجون التونسية. تعرض السجناء السياسيون لممارسة «صارخة وخطيرة ومنهجية» للتعذيب، وفق تقرير صدر في عام 1998 عن الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان. وأدرج التقرير 500 حالة تعذيب بين عام 1990 وعام 1998، أدت ثلاثون حالة منها إلى الوفاة، وقدّر أن العدد الإجمالي للضحايا خلال هذه المرحلة وصل إلى عدة آلاف[31].

تتضمن الروايات المروّعة عن المعاملة السيئة التي تعرض لها الإسلاميون ومعارضو النظام خلال التسعينيات وعام 2000، مجموعة من الانتهاكات من «منع الصلاة» إلى «السجن الانفرادي الذي يستمر في بعض الأحيان لسنوات متعددة» إلى «سوء المعاملة والتعذيب اللذين أدّيا في بعض الأحيان إلى موت الضحايا أو انتحارهم»[32]. وأجرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحقيقاً في الأشهر القليلة الأولى بعد الثورة وخلصت إلى أن في عهد بن علي، «تعرضت الاتحادات العمالية والطلابية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، والصحافيون، والنشطاء السياسيون للمضايقة والترهيب والاحتجاز والتعذيب والمعاملة القاسية

(30) Henry, Ibid., pp. 305-306.

(31) Cordesman, Ibid., p. 250, 260 and 272.

(32) Béatrice Hibou, *The Force of Obedience: The Political Economy of Repression in Tunisia* (Cambridge, UK: Polity, 2011), p. 4.

واللاإنسانية والمهينة»[33]. وكان من بين ضحايا التعذيب أيضاً مواطنون عاديون رفضوا الالتزام بحظر المظاهر العلنية للتقوى. وكثيراً ما أدت العلمنة القسرية لبن علي إلى استهداف للنساء بوجه خاص بسبب ارتداء ملابس محافظة. تجدر الإشارة إلى أن العلمنة من جانب الدولة، تعني قمع الاتجاهات الإسلامية المعارضة، ولم تكن قائمة على أساس أيديولوجي بالنسبة إلى بن علي بالطريقة التي كانت عليها بالنسبة إلى بورقيبة.

وفي تجاهل صارخ للدستور، أهملت المحاكم ادعاءات التعذيب وقبلت الاعترافات المنتزعة بالإكراه. وتصرف الرئيس كرئيس للمجلس الأعلى للقضاة بينما سيطر الموالون للنظام على النظام القضائي، على الرغم من دعوة الدستور إلى سلطة قضائية مستقلة (المادة الخامسة والستون)[34]. وحين عمد القاضي مختار يحياوي، مؤسس مركز تونس لاستقلال القضاء، في تموز/يوليو 2001 إلى التنديد علناً بالحالة «الكارثية» للنظام القضائي بسبب افتقاره للاستقلالية ـ وبالتحديد بسبب تدخل السلطة التنفيذية ـ فُصِل من موقعه بسرعة[35].

تعززت الدولة البوليسية حين كرست تونس نفسها كحليف قوي في «الحرب على الإرهاب» عقب الهجمات على الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر 2001. فنظام بن علي أدخل وقتذاك قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب بُعيد هجوم للقاعدة في عام 2002 على كنيس يهودي في جزيرة جربة التونسية أسفر عن مقتل واحد وعشرين من الأوروبيين والتونسيين. يتضمن التحديد المبهم للإرهاب في القانون الجديد أعمال العنف التي يمكنها «الإخلال بالنظام العام» و«النيل من الأشخاص أو الممتلكات»، وسمح القانون بالمقاضاة على استخدام المصطلحات أو الرموز التي كانت تُعَدّ داعمة للإرهاب[36].

كان يُنظَر إلى تعامل بن علي مع الأمن بأنه نجاح محفوف بالمخاطر؛ فمن جانب، كان يُستخدَم في كبح الحريات وإسكات المعارضة، لكن من جانب آخر، كان أكثر فاعلية

(33) Office of the United Nations High Commission for Human Rights (OHCHR), *Report of the OHCHR Assessment Mission to Tunisia: 26 January-2 February 2011* (Geneva: Office of the United Nations High Commission for Human Rights, 2011), pp. 5–6.

(34) Cordesman, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb,* pp. 271-272.

(35) International Commission of Jurists, *The Independence and Accountability of the Tunisian Judicial System: Learning from the Past to Build a Better Future* (Geneva: International Commission of Jurists, 2014), p. 15.

(36) «Tunisia: Amend Counterterrorism Law: Reforms Necessary to Protect Fundamental Rights,» Human Rights Watch (29 May 2013), <http://www.hrw.org/news/2013/05/29/tunisia-amend-counterterrorism-law>.

في صد الإرهاب من تعامل سلفه، الذي يُعَدّ سجله قاتماً خلال سنواته الأخيرة في السلطة. وثمة مجال آخر ميز فيه بن علي نفسه فيه عن بورقيبة وهو الاقتصاد.

عزم بن علي على اتباع سياسات اقتصادية كانت أكثر عدوانية من سياسات سلفه. وهو سعى إلى التحول لمصلحة اقتصاد السوق الحر الأكثر ليبرالية، وإدخال الخصخصة ومواصلة تموضع تونس كبلد موجَّه نحو التصدير. اعتنق بن علي برامج التكيف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالكامل، إذ خفض الإنفاق الحكومي وعزز الاستثمار الخاص. عنت الإصلاحات الاقتصادية تفكيك المؤسسات التي أدارتها الدولة في عهد بورقية وخفض الضوابط على أسعار البضائع الاستهلاكية وأسعار صرف العملة ـ وكذلك القيود المفروضة على الاستيراد.

وبمساعدة عدد من السنوات شهدت حصاداً أفضل، وارتفاعاً في الصادرات، ومزيداً من الاستثمار المحلي، كانت النتيجة أن المؤشرات الاقتصادية تحركت بوجه عام في الاتجاه الإيجابي. تضاعف دخل الأسرة بين عامي 1988 و1998[37]، ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي سجل 0.1 بالمئة في عام 1988، إلى 7.9 بالمئة في عام 1990، وبلغ متوسطه نحو 5 بالمئة حتى عام 2008؛ ثم انخفض إلى 1.3 بالمئة في بداية عام 2009 نتيجة في أثر الأزمة المالية عام 2008 على البلدان المتوسطية، الشركاء التجاريين الرئيسيين لتونس[38].

لكن بينما كان اقتصاد تونس يعمل جيداً عند مستوى الاقتصاد الكلي، كانت المؤشرات الاقتصادية تخفي بعض المشاكل الجسيمة وحالات عدم مساواة. فقد أدرك ـ على نحو بديهي في بعض الأحيان ـ ملايين التونسيين الذين مثلوا طيفاً عريضاً من الطبقات الاقتصادية والخلفيات الاجتماعية والمناطق في البلد كيف أن الاقتصاد الناجح على ما يبدو كانت لديه بعض المشاكل الأساسية الجدية.

ومهما كانت المكاسب الاقتصادية التي تحققت في عهد بن علي، فإنها لم تكن موزعة بالتساوي بين الطبقات أو المناطق أو الفئات العمرية. فأولئك الذين شعروا بأكبر

(37) James Whidden, «Tunisia: Ben Ali, Liberalization,» in: Kevin Shillington, ed., *Encyclopedia of African History* (New York: Fitzroy Dearborn, 2005).

(38) «GDP Growth (Annual %): Tunisia (1988–2015),» World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?contextua l=default&end=2015&locations=TN&start=1988&view=chart> (accessed 4 August 2016), and Kenneth Perkins, *A History of Modern Tunisia*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), p. 217.

المكاسب كانوا أعضاء الطبقة العليا والطبقة الوسطى العليا في مدينة تونس ومنطقة الساحل الساحلية، التي تعادل معايير معيشتهم تلك الموجودة في شرق أوروبا وجنوبها[39]. وقزّم النشاط التجاري في منطقة الساحل أداء المناطق الداخلية.

عانت البلدتان الداخليتان، القصرين وقفصة، اللتان تعدّان مركز الثورة، أعلى معدلات البطالة والفقر[40]. وعلى الرغم من أن معدلات الفقر تحسنت إلى حد ما خلال النصف الثاني من حكم بن علي نتيجة التحسينات الشاملة في الاقتصاد وفي إثر انسياب هذه التحسينات، ظلت المعدلات عند أكثر من 30 بالمئة في المناطق الداخلية من البلد في وقت الثورة[41].

مثّل إرث بن علي من الرأسمالية القائمة على المحسوبية عائقاً إضافياً أمام توزيع الموارد في كل أنحاء البلد. وحابت السياسات الزراعية المحاصيل المزروعة في المناطق الساحلية، وخلق الاستثمار العام المنحرف تباينات واضحة في جودة الخدمات العامة والبنية التحتية في الغرب والجنوب.

من الجانب الديمغرافي، تركز جزء كبير من الفقر في الجزء الأوسط من الهرم السكاني: أي الشبان والشابات في سن العمل. وعلى الرغم من أن التعليم الشامل كان هدفاً للدولة مُذ أدخل بورقيبة التعليم العام في عام 1958، أضعفت تحديات العثور على عمل للطلاب المتخرجين في السبعينيات والثمانينيات هذا الهدف وساعدت على الحفاظ على التركيز على الجودة على حساب الكمية. لكن بن علي، في تحرك شعبوي، قرر توسيع نظام التعليم، فأدخل التعليم الإلزامي حتى سن السادسة عشرة وجعل الوصول إلى التعليم العالي أيسر. وكان لإصلاحات بن علي، التي أُدخِلت في عام 1991، أثر في تحويل نظام التعليم التونسي إلى مصانع للدرجات التي رفعت توقعات أصحابها، لكنها لم تكد تكفل لهم سوى البطالة. وانتهى الأمر بالكثير من التونسيين في وضع مالي أسوأ من وضع والديهم، الذين عرفوا الانتقال صعوداً، على الرغم من امتلاكهم مؤهلات أفضل ومزيد من التعليم.

(39) Perkins, Ibid., p. 234.

(40) Maha Yahya, «Beyond Tunisia's Constitution: The Devil in the Details,» Carnegie Middle East Center, 28 April 2014, <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=55398>.

(41) Mongi Boughzala and Mohamed Tlili Hamdi, «Promoting Inclusive Growth in Arab Countries: Rural and Regional Development and Inequality in Tunisia,» Global Economy and Development Working Paper; 71 (February 2014), <http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2014/02/promoting-growth-arab-countries/arab-econpaper5boughzala-v3.pdf>.

وفي حين بلغ معدل البطالة الإجمالي نحو 14 بالمئة، ارتفعت نسبة البطالة بين أوساط الشباب إلى أكثر من 30 بالمئة في العقد الذي انتهى بإطاحة بن علي(42). وكان ثلث المعطلين من العمل خريجين جامعيين(43). وفي وقت الثورة، وصلت معدلات البطالة إلى 50 بالمئة لحاملي الدرجات التقنية والماجستير، و68 بالمئة لحاملي درجة الماجستير في الدراسات القانونية، و31 بالمئة للمهندسين، و70 بالمئة للتقنيين(44).

شعر الشبان والشابات بأنهم مخدوعون. فقد طُلِب منهم الذهاب إلى المدارس، والاجتهاد، فيضمنون مستقبلاً لهم. وتسلح خريجو الجامعات بدرجات، لكنهم كانوا غير مؤهلين للانضمام إلى القوى العاملة ولم يوازوا حاجات السوق.

كانت التفاوتات الإقليمية واضحة في جودة التعليم الذي تلقاه الطلاب؛ فقد ارتفعت معدلات النجاح في امتحان القبول في المدارس العليا كلما اقترب المرء من المراكز الحضرية الكبيرة. وفي سوسة، مثلاً، وصل التناقض في القبول إلى فارق يساوي 50 بالمئة بين المدارس في وسط الولاية والمدارس في أطرافها(45). ووجد مسح للتوظيف على النطاق الوطني في عام 1999 أن أكثر من نصف السكان الأميين كانوا يعيشون في المناطق الريفية، على الرغم من أن السكان الريفيين كانوا لا يمثّلون أكثر من 35 بالمئة من التعداد الإجمالي للتونسيين. وكانت معدلات الأمية قريبة من 41 بالمئة في الريف(46).

على نمط بعض إصلاحات بن علي في مجال التعليم، ولا سيَّما على الصعيد الهيكلي، كانت إصلاحاته الاقتصادية تتسم بطابع تجميلي غير عادل في طبيعته وغير مستدام؛ فهي لم تنتج منفعة تُذكَر بالنسبة إلى المواطن التونسي العادي.

خلقت السياسات الموضوعة في عهد بن علي نظاماً همّش أولئك الذين لا يتمتعون بنفوذ اجتماعي كبير أو علاقات سياسية مهمة، ما حض على الفساد والتوزيعات القائمة على الامتيازات. ووضعت الخصخصة أصولاً في أيدي عائلة بن علي، التي جعلت

---

(42) Zaibi Fakher, *Evolution du marché de l'emploi en Tunisie* (Tunis: Ministère de l'Emploi et de l'Insertion professionnelle des jeunes), pp. 7–8, et Alcinda Honwana, *Youth and Revolution in Tunisia* (New York: Zed, 2013), p. 25.

(43) Neil MacFarquhar, «Economic Frustration Simmers Again in Tunisia,» *New York Times,* 1/12/2012, <http://www.nytimes.com/2012/12/02/world/africa/economic-frustration-simmers-again-in-tunisia.html?_r=0>.

(44) Honwana, Ibid., p. 26.

(45) Abdeljalil Akkari, «The Tunisian Educational Reform: From Quantity to Quality and the Need for Monitoring and Assessment,» *Prospects,* vol. 35, no. 1 (2005), pp. 59–74.

(46) United Nations, *Tunisia: National Report on Millennium Development Goals* (New York: United Nations, 2004), p. 13.

سيطرتها الشبيهة بالسيطرة المافيوية على الأعمال الخاصة من الصعب على البلد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتزايدت الفوارق الطبقية والتباينات الاقتصادية نتيجة إصلاحات بن علي التي انتهت ببساطة بتحويل ثروة الدولة إلى أيدي أسرته وأصدقائه.

بموجب السياسات الاقتصادية لبن علي، القائمة على المحسوبية والإكراه، حصلت الشركات المملوكة للعائلة الممتدة لبن علي على 21 بالمئة من أرباح القطاع الخاص ـ وهي كانت أرباحاً مصادرة أو ممنوحة ـ ولم تولّد هذه الشركات سوى 1 بالمئة من الوظائف[47]. كان التونسيون يحتقرون زوجة بن علي الثانية، ليلى الطرابلسي، ويعدونها وراء كثير من الفساد. كانت تصغر بن علي بإحدى وعشرين سنة، ولُقِّبت بحاكمة قرطاج فيما نما نفوذها على النظام. وتمكن شقيقها بلحسن الطرابلسي من تأسيس شركة طيران، وعدد من الفنادق، ومحطة إذاعة خاصة، ومعامل لتجميع السيارات، ومركز توزيع لسيارات «فورد»، وشركة للتطوير العقاري[48].

وفق دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2014، اختلس بن علي وأقاربه أصولاً بلغت قيمتها نحو 13 مليار دولار ـ أي ما يعادل أكثر من 25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس في عام 2011 ـ خلال حكمه. كذلك أكد التقرير أن الاحتكارات العامة والخاصة واحتكارات القلة، التي هيمنت عليها عائلة بن علي إلى حد كبير، سيطرت على معظم الصناعات التونسية[49].

ومع ذلك، حظيت تونس بإعجاب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوصفها معجزة اقتصادية للطبقة الوسطى ونموذجاً لليبرالية الاجتماعية والازدهار في العالم النامي.

ساعدت الاستدلالات الإحصائية المتحيِّزة والتلاعبات بالبيانات على الحفاظ على رواية خيالية. مثلاً، تم التلاعب ببطالة الخريجين الجامعيين في رقم رسمي بلغ 22.5 بالمئة في عام 2009 ـ وهو نصف العدد الفعلي، الذي بلغ 45 بالمئة. وأظهرت التقييمات الوطنية التي أُجرِيت بعد الثورة لمعدل الفقر أنه بلغ 10 بالمئة، وهي نسبة أعلى كثيراً من

---

(47) Caroline Freund, Antonio Nucifora, and Bob Rijkers, «All in the Family: State Capture in Tunisia,» working paper no. 6810 (Washington, DC: World Bank, March 2014), pp. 3 and 11.

(48) Peter J. Schraeder, «Tunisia's Jasmine Revolution, International Intervention, and Popular Sovereignty,» *Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations,* vol. 13, no. 1 (2012), pp. 75–88.

(49) World Bank, *The Unfinished Revolution: Bringing Opportunity, Good Jobs, and Greater Wealth to All Tunisians* (Washington, DC: World Bank, 2014), pp. 84 and 111.

نسبة 3.8 بالمئة التي كشف عنها نظام بن علي[50]. حكمت المؤسسات المانحة الدولية على الأداء الاقتصادي وفق معدلات مضللة في كثير من الأحيان، مفترضة أن المستويات المتفاوتة ستلتقي في نهاية المطاف في مستوى متوسط. وفي عام 2014 أظهر تفحص للتواصل بين صندوق النقد الدولي وحكومات مصر والمغرب وتونس بين عامي 2006 و2013 أن الشمول لم يُدمَج قط في استراتيجيات النمو حتى بعد الانتفاضات العربية[51]. تمثّل الأثر الصافي بإخفاء الفوارق المثيرة للقلق داخل أي مجموعة سكانية وتفاقم التباينات الإقليمية.

خلال العقد الأخير من حكم نظام بن علي، أصبحت المناطق في الأجزاء الجنوبية والوسطى من البلد، حيث معدلات البطالة أعلى، مراكز لزيادة نشاط الاتحاد العام التونسي للشغل ومعارضة النظام. لكن الاتحاد كان بدأ في استعادة قوته في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعدما ضعف خلال رئاسة بن علي.

إلى جانب الإسلاميين، مثل الاتحاد أكبر تهديد سياسي لنظام بن علي؛ فقد حاول الرئيس تحييد الاتحاد في التسعينيات من خلال ممارسة سيطرة مباشرة على التنظيم وتجنيده كحليف ضد الإسلاميين. تمكن بن علي من ضمان ولاء القيادة المركزية للمنظمة وعدم فاعليتها من خلال استبدال مؤيديه بقيادة الاتحاد. وفي عام 1989، وضع الموالي للنظام، إسماعيل السحباني، على رأس المنظمة. وحين اتُّهِم السحباني بالفساد وأُطيح في عام 2000، حل محله موالٍ آخر هو عبد السلام جراد.

وُقِّعت اتفاقيات رئيسية بين الدولة والاتحاد العام التونسي للشغل ورابطة أصحاب الأعمال المعروفة بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية عامَي 1990 و1993، دعماً للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي قادها النظام[52]. وأدت الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية إلى إضعاف قوة التفاوض لدى الاتحاد العام التونسي للشغل. انحازت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى جانب الدولة، التي كانت نفسها منحازة إلى جانب مصالح مجتمع الأعمال المحلي. وفي الواقع، حوّل الاتحاد أهدافه من تحقيق العدالة الاقتصادية إلى المشاركة في الموافقة على مشاريع الشركات الحكومية.

---

(50) Béatrice Hibou, Mohamed Hamdi, and Hamza Meddeb, *Tunisia After 14 January and Its Social and Political Economy* (Copenhagen: Euro-Mediterranean Human Rights Network, 2011), p. 14.

(51) Mohammed Mossallem, *The IMF in the Arab World: Lessons Unlearnt* (London: Bretton Woods Project, 2015), p. 4.

(52) Stephen J. King, *Liberalization Against Democracy: The Local Politics of Economic Reform in Tunisia* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2003), p. 34.

لكن التواطؤ مع النظام من جانب كبار قادة الاتحاد لم يمتد إلى قواعده. فالمكاتب المحلية والإقليمية لم تدعم على الدوام الإجراءات التي اتخذتها القيادة الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل، بل عملت غالباً ضدها. وكانت القيادة والسيطرة عند المستوى الإقليمي شديدتي اللامركزية، إذ مارست الفروع المحلية استقلالية كبيرة في إدارة أعمالها. كذلك عنت الحماية والقوة التي يمنحها الانتساب النقابي للعمال في مقابل أصحاب العمل، أن العمال، على الرغم من فقدان الثقة بقيادة الاتحاد، استمروا في دفع مستحقاتهم والمشاركة في الشؤون المحلية للاتحاد.

وفي حين نجح بن علي، وبورقيبة من قبله، في إسكات الاتحاد العام التونسي للشغل، سمح النظام له بممارسة الديمقراطية، معتقداً بأن الاختلاف قابل للاحتواء داخل الاتحاد. وحتى في أضعف مراحله خلال ذروة سيطرة بن علي عليه في التسعينيات، فإن عمق نطاق الاتحاد العام التونسي للشغل واتساعه، إضافة إلى هيكل السلطة التوزيعي والديمقراطي، حمته من التفكك.

وبحلول عام 2004، بدأ الاتحاد في الاختلاف مع بن علي علانية، إذ صوّت عدد من الفروع الإقليمية والمحلية ضد مبادرات النظام لتوسيع نفوذه أكثر. وعلى مدى السنتين التاليتين، اتخذ الاتحاد عدداً من المواقف العامة المنتقدة لبن علي والداعمة لمنظمات المجتمع المدني الأخرى التي اصطدمت بالنظام.

وبمساعدة الشرعية التاريخية والعمليات الديمقراطية الشفافة للاتحاد، ستمر سنوات متعددة، على الرغم من ذلك، قبل أن يتمكن هذا الاتحاد من استعادة صدقيته بين عماله. فالتواطؤ مع النظام خلال التسعينيات انتهى بمساس كبير بالقيادة المركزية للاتحاد وإلحاق الضرر بعلاقته بالعمال الذين يمثّلهم، وهو وضع وصل إلى ذروته بسبب أعمال الشغب في قفصة في عام 2008، حين احتج العمال أنفسهم ضد الاتحاد.

اندلعت أعمال الشغب في حوض قفصة حين أعلنت شركة فسفاط (فوسفات) قفصة المملوكة للدولة، وهي أكبر صاحب عمل في المنطقة، نتائج منافسة أجرتها للتوظيف في أوائل كانون الثاني/يناير 2008. اتهم العمال المحليون وفرع الاتحاد العام التونسي للشغل الشركة بالمحسوبية والتمييز ضد الموظفين المؤهلين والمخلصين لمصلحة من لديهم صلات. ولم يكن سراً أن عمارة عباسي، الأمين العام الإقليمي للاتحاد العام التونسي للشغل، امتلك الكثير من شركات التعاقد من الباطن ذات الصلة بشركة فسفاط قفصة

وكان عضواً في التجمع الدستوري الديمقراطي[53]. وهكذا عُدّ الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الحاكم متواطئين مع الممارسات الاحتيالية للشركة في مجال التوظيف.

احتجاجاً على ذلك، نفذ عمال المناجم عدداً من التظاهرات، وحالات توقف عن العمل، وإضرابات عن الطعام، واعتصامات، ونصبوا من عربات التعدين حواجز على الطرق. وسرعان ما انتشرت الاحتجاجات إلى بلدات التعدين الأخرى وشلّت الصناعة حرفياً. انضم العمال والمعطلون من العمل والموظفون المدنيون والنساء والتجار والحرفيون جميعهم إلى الاحتجاجات. وجاء رد فعل بن علي، الذي كان على دراية بتاريخ المنطقة ودورها في الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية السابقة، سريعاً وقاسياً، فأرسل حرسه الوطني السيئ السمعة والمرعب إلى جانب الجيش.

استمرت أعمال الشغب لخمسة أشهر وأدت إلى مقتل العشرات من العمال. كانت وحشية الشرطة في سحق الاحتجاجات شديدة إلى درجة أن ذكراها ترسخت بعمق، وسعى المواطنون العاديون إلى الانتقام لها.

أصبح تفاقم الفقر والبطالة الجماعية وارتفاع الأسعار وعدم وجود العدالة التوزيعية الشرر الذي أدى في نهاية المطاف إلى إشعال النار في البلد بأسره. ففي عقول التونسيين ـ أعضاء الاتحاد العام التونسي للشغل والنشطاء والمواطنين العاديين ـ كانت قفصة بمنزلة البداية الحقيقية للثورة التي بلغت ذروتها في إقالة بن علي؛ فالأثر الصعب والمتردي للانهيار الاقتصادي العالمي في عام 2008 ورد الفعل الوحشي للنظام على أعمال الشغب في حوض قفصة في وقت سابق من العام، أثار الشقاق الذي كان كامناً حول الأحوال الاقتصادية السيئة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. وكانت بطالة الشباب في نهاية المطاف كرة النار التي ألهبتها الحماسة الثورية، ودفعت البلد إلى تمرد كامل أسقط الرجل الذي حل محل سلفه بوعود التغيير ـ الوعود التي كسرها، واحداً تلو الآخر.

(53) Eric Gobe, «The Gafsa Mining Basin Between Riots and a Social Movement: Meaning and Significance of a Protest Movement in Ben Ali's Tunisia,» working paper, IREMAM-Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman (Aix-en-Provence, France, 2010), pp. 6–7.

الفصل الثالث

إذا الشعب يوماً أراد الحياة

يعود أصل كلمة ياسمين إلى الفارسية وتعني هبة من الله. تبقى بتلات الزهرة مغلقة خلال النهار وتتفتح بين الساعتين الخامسة والثامنة مساء. يُعَدّ الياسمين، الذي استُورِد أول مرة من الأندلس في القرن السادس عشر، الزهرة الوطنية لتونس. لذلك لا عجب في أن الصحافيين الأجانب بدأوا يشيرون إلى الثورة التونسية باسم ثورة الياسمين بعد مغادرة بن علي، في متابعة لتقليد الثورات الأوروبية الشرقية في الثمانينيات المسماة بالألوان والزهور.

خُلِّد يوم 14 كانون الثاني/يناير 2011، وهو اليوم الذي أُخرِج فيه بن علي أخيراً، كمؤشر لثورة الياسمين. كان بن علي وصل صباح ذلك اليوم إلى مكتبه في القصر الرئاسي في قرطاج مع رئيس وزرائه محمد الغنوشي ـ لا ينبغي الخلط بينه وبين زعيم حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي ـ ووزيري الداخلية والدفاع. وفي هذه الأثناء، كان عشرات الآلاف من المتظاهرين يتجمعون في مدينة تونس على امتداد شارع الحبيب بورقيبة. وكان الأمن انهار في كل أنحاء المدينة، ما أعطى بن علي الدافع النهائي لتأمين نفسه وعائلته من خلال مغادرة تونس.

عقب ذلك، تولى رئيسُ الوزراء الرئاسةَ، متذرعاً بالمادة السادسة والخمسين من الدستور، لكن تلك الرئاسة استمرت ليوم واحد فقط. وفي اليوم التالي، أعلن المجلس الدستوري أن منصب الرئيس شاغر بصورة نهائية، وسمى فؤاد المبزع، رئيس مجلس النواب، رئيساً انتقالياً ـ استناداً إلى المادة الخامسة والسبعين من الدستور. ثم كلف المبزع

الغنوشي بتأليف حكومة ائتلافية جديدة. وفي اليوم نفسه، جاء في بيان رسمي من وكالة الأنباء السعودية: «انطلاقاً من تقدير حكومة المملكة العربية السعودية للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق وتمنياتها بأن يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن... رحبت حكومة المملكة العربية السعودية بقدوم فخامة الرئيس زين العابدين بن علي وأسرته إلى المملكة»[1].

بدأ كل شيء في 17 كانون الأول/ديسمبر 2010، حين غمر محمد البوعزيزي نفسه بمخفف للطلاء وأضرم النار في نفسه. وفي وقت سابق من ذلك اليوم، كان البوعزيزي مُنِع من بيع فاكهته وخضره من دون ترخيص في مدينة سيدي بوزيد الداخلية. وقلبت الشرطة عربته وصادرتها وضربته حين قاوم. وإذ أُذِل علانية، قدم شكوى، لكنها رُفِضت، وفشلت محاولاته رؤية المحافظ. لقد طفح الكيل مع البوعزيزي، بعدما كان المعيل الرئيسي لأسرته، وتعرض لمضايقات من جانب الشرطة لسنوات ـ رافضاً تقديم الرشوة إليهم، أو افتقر ببساطة إلى الوسائل للقيام بذلك. وفي 4 كانون الثاني/يناير 2011، تُوفِّي محمد البوعزيزي في المستشفى متأثراً بحروقه.

أثارت تضحية البوعزيزي بنفسه موجات صدمة في كل أنحاء تونس. وساد الأمة شعور فوري ومشترك بالتعاطف بسبب إذلاله. وعلى مدى الأيام القليلة التالية، انتشرت الاحتجاجات والاشتباكات مع الشرطة من سيدي بوزيد ـ حيث قوبل المئات بعدوانية الشرطة حول مكتب المحافظ ـ إلى البلدات المجاورة القصرين وصفاقس وقفصة ومنزل بوزيان والرقاب والمكناسي، ثم إلى مدينة تونس. وانتشرت الصور ومقاطع الفيديو الخاصة بالاحتجاجات في كل أنحاء البلد، على الرغم من أن وسائل الإعلام الوطنية ظلت صامتة. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، حين تجمّع المحتجون في سيدي بوزيد، صرخ حسين الفالحي البالغ من العمر اثنتين وعشرين سنة قائلاً، «لا للبؤس، لا للبطالة!» وانتحر من طريق لمس قطب كهربائي عالي الفولتية[2]. وبعد يومين أطلقت الشرطة الجولات الأولى من النيران على المتظاهرين، ما أسفر عن مقتل محمد العماري، البالغ من العمر ثماني عشرة سنة، وشوقي بلحسين الحضري البالغ من العمر أربعاً وأربعين سنة.

---

(1) «Ben Ali Gets Refuge in Saudi Arabia,» Al Jazeera (16 January 2011), <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/01/201111652129710582.html>.

(2) Joel Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2016), p. 101.

كانت لإذلال البوعزيزي أصداء لدى أكبر قطاعات المجتمع حيث كان الكيل طفح. فالأمور كانت تغلي منذ أحداث الشغب في قفصة في عام 2008، لكنها اتخذت منحى حاداً وملحاً في الأسابيع التي أدت إلى وقوع الحادث. قبل أقل من شهر من تضحية البوعزيزي بنفسه، في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، كشف موقع «ويكيليكس» عن حالات استبداد وفساد في نظام بن علي. وفي غضون ساعات من فرض الحكومة رقابتها، ظهر موقع محلي اسمه «تونيليكس»، سرعان ما عرقل النظام النفاذ إليه. لكن التقارير كانت وجدت طريقها فعلاً إلى التونسيين، فأكدت من جديد إحساسهم العميق بعدم المساواة وأثبتت ما كانوا يعرفونه لسنوات.

وثَّقت برقيات دبلوماسية أرسلها السفير الأمريكي روبرت إف غودك إلى واشنطن في عام 2008، وكشفها موقع «ويكيليكس»، شبكة الفساد الذي مارسه نظام بن علي. شملت العناوين الرئيسية الساخرة للبرقيات «ما لك هو لي»، و«الحدود هي السماء»، و«أرني مالك»، و«هذه الأرض لك، هذه الأرض لي»، و«كل شيء من ضمن العائلة»، و«حكم العصابة؟». وسجلت الوثائق المسربة طرائق الفساد والاختلاس لدى بن علي وعائلته. وكشفت، مثلاً، كيف أن مروان المبروك، صهر بن علي، اشترى حصة تساوي 17 بالمئة في بنك الجنوب قبل خصخصته في عام 2005 وباعها لاحقاً في مقابل ربح ضخم(3)؛ وكان اشترى أيضاً «شركة المحرك» التي سيطرت على توزيع كل سيارات مرسيدس وفيات في تونس، بسعر مخفض ـ بفضل علاقاته العائلية. وسجلت وثيقة أخرى كيف حصلت زوجة بن علي ليلى الطرابلسي على مساحة مرغوب فيها من الأراضي في قرطاج بالمجان، إضافة إلى «هبة» من الحكومة بقيمة 1.5 مليون دولار لبناء مدرسة ربحية(4). وأورد تقرير انتشر في الصحافة الفرنسية على نطاق واسع، أن عماد ومعاذ الطرابلسي، ابنا شقيق ليلى، سرقا يختاً لرجل أعمال فرنسي ذي علاقات قوية، ولم يعيدوه إلى صاحبه إلا بعد رصده في ميناء سيدي بوسعيد(5). وكشفت برقيات دبلوماسية تعود إلى عام 2009 عن علاقات مضطربة بين مدينة تونس وواشنطن ومشاكل

(3) «Corruption in Tunisia: What's Yours Is Mine,» WikiLeaks, 23 June 2008, <https://wikileaks.org/plusd/cables/08TUNIS679_a.html>.

(4) Emma C. Murphy, «Under the Emperor's Neoliberal Clothes! Why the International Financial Institutions Got It Wrong in Tunisia,» in: Nouri Gana, ed., *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects* (Edinburgh: Edinburgh University Press: 2013), pp. 46–47.

(5) Cyrille Louis, «Le Procès d'un réseau franco-tunisien de voleurs de yachts crée la polémique,» *Le Figaro*, 20/8/2009, <http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2009/08/20/01016-20090820ARTFIG00499-le-proces-d-un-reseau-franco-tunisien-de-voleurs-de-yachts-cree-la-polemique-.php>.

داخل نظام بن علي. واقترحت رسائل السفير الأمريكي أن نهاية عهد بن علي كانت تقترب.

كانت أيام بن علي في الحكم أصبحت معدودة منذ أعمال الشغب في قفصة في عام 2008. ففي ذلك الوقت، حرصت الوسائل القمعية للنظام على عدم استمرار أي زخم محتمل ناتج من أعمال الشغب. وكانت أحزاب المعارضة ضعيفة جداً فلم تكن قادرة على تقديم دعم حقيقي، كما قُلِّص أي أمل في حركة وطنية. كما فشل الاتحاد العام التونسي للشغل من جانبه في تحويل حادثة قفصة لمصلحته في محاولة لاستعادة القيادة الشرعية. وتعطلت الفرصة لتحفيز حركة شعبية واستغلال الحماسة النارية للمواطنين بسبب رد الفعل العنيف للنظام على أعمال الشغب. رثى الاتحاد الزخم المفقود، وأصبحت قفصة دراسة حالة للطريقة التي سيتمكن بها الاتحاد من الإمساك بالفرصة التالية وإعلانها وتحويلها إلى تمرد مستمر على مستوى الأمة.

وفق مولدي الجندوبي، نائب الأمين العام للاتحاد لدورتين، «بقيت الثورة في ذاكرة التونسيين؛ فلطالما كانت الحرية ـ الحرية النقابية وغير النقابية ـ قضية مهمة بالنسبة إلى التونسيين بعامة، والاتحاد العام التونسي للشغل والنقابات بخاصة»[6]. اضطر الاتحاد بسبب الفشل في الاستفادة من عام 2008 إلى تبني تغيير ضروري جداً للاستراتيجيا. لذلك حين أضرم البوعزيزي النار في نفسه في تحدٍ بعدما صادرت الشرطة عربة خضاره ومصدر عيشه، استغل الاتحاد العام التونسي للشغل الفرصة لاتخاذ ما سيصبح موقفاً نهائياً ضد بن علي.

روى الجندوبي لي بحماسة روايته عن كيفية سير الأمور من لحظة انتحار البوعزيزي في 17 كانون الأول/ديسمبر حتى يوم مغادرة بن علي. وأشاد من دون خجل بالاتحاد ودوره المزعوم في الربط بين الصعود البارز للبوعزيزي والسقوط المخزي لبن علي.

تقول القصة إن الجندوبي بمجرد أن سمع أن البوعزيزي أضرم النار في نفسه، عدّ الأمر عود الثقاب الذي يمكن أن يشعل النار وتصرف بسرعة بأن اتصل بزميله محمد سعد. اتفق الجندوبي مع سعد، وهو من سيدي بوزيد، على أنهما بحاجة إلى الاتصال

(6) مولدي الجندوبي (نائب الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل)، في مناقشة مع المؤلف، 1 آب/أغسطس 2015.

بعبد السلام جراد، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل في ذلك الوقت، للحض على التعبئة السريعة وتجنّب تكرار فرصة قفصة الضائعة في عام 2008.

وحين عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام التونسي للشغل اجتماعاً طارئاً في مكاتبها في مدينة تونس في اليوم التالي، كلفت الجندوبي وسعد بـ «قضية سيدي بوزيد». وتوجها إلى سيدي بوزيد على الفور للقاء الكوادر النقابية في فرع الاتحاد، ووجدا أن الشرطة تحتجز أكثر من خمسة وثلاثين شاباً. رتب الجندوبي وسعد الأفراج عن اثنين وثلاثين من المعتقلين بمساعدة المحافظ. ثم أخبرت القيادة المحلية للاتحاد الثنائي أن كل شيء تحت السيطرة ويجب أن يعودا إلى مدينة تونس. وكان رد الجندوبي: «لم نأت إلى سيدي بوزيد لإطفاء الحريق. لقد جئنا إلى هنا لإشعاله»[7].

كانت المحطة التالية للجندوبي وسعد هي سبيطلة. وأخبرني الجندوبي أنه دعا في سبيطلة إلى عقد اجتماع لكل فروع الاتحاد العام التونسي للشغل في ولاية سيدي بوزيد وأعلن إضراباً عاماً على مستوى المعتمدية. ومن هناك، انتشرت جهود التعبئة من المناطق المجاورة إلى المناطق البعيدة، مثلما «تبدأ قطرة من الزيت في الماء في الانتشار». ويدعي الجندوبي أنه ترأس في الحقبة 18 كانون الأول/ديسمبر ـ 13 كانون الثاني/يناير، ثمانية اجتماعات إقليمية مثل تلك التي عقدها في سبيطلة، وأعلن إضراباً عاماً في كل من هذه المناطق، ووقّع أمر الاتحاد العام التونسي للشغل بتنفيذ الإضراب الوطني العام الذي أجري في 14 كانون الثاني/يناير، أي اليوم الذي فر فيه بن علي من البلد.

ربما كانت قصة الجندوبي مبالغاً فيها إلى حد ما، فمعظم المشاركة النشطة نشأت على المستويين المحلي والإقليمي وعلى المستوى الثانوي من النظام الهرمي للمنظمة. وبينما نظم الاتحاد أول تظاهرة تضامنية في مقره بمدينة تونس في 25 كانون الأول/ديسمبر، أدت الفروع المحلية دوراً حاسماً في تعبئة الجهود وتوفير الدعم اللوجستي الحاسم للمتظاهرين. لم تكن القيادة الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل تعافت على نحوٍ كامل من فقدان الاحترام الذي عانته بعد سنوات من التعاون مع نظام بن علي. لكن صدقية الاتحاد تلقت دعماً حين أصبح هدفاً لهجمات النظام، بما في ذلك غارة للشرطة على مكاتبه في قفصة في أواخر كانون الأول/ديسمبر، وتحدثت القيادة على كل المستويات مدينةً الاعتداءات[8].

---

(7) المصدر نفسه.

(8) Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt.*

لم يكن الاتحاد منظمة المجتمع المدني الوحيدة التي وقفت وراء الاحتجاجات. فقد انضم عدد من نقابات العمال والطلاب والمدرّسين ـ وبعضها منظمات أعضاء في الاتحاد العام التونسي للشغل ـ إلى الاحتجاجات في وقت مبكر وكان لها دور في نقلها من الداخل إلى البلدات والمدن في الجنوب والشمال. وكلما وصلت الاحتجاجات إلى مدينة جديدة، غالباً ما كانت تنتشر في مناطق الطبقة العاملة وتجتذب كثراً من المحرومين. وكان تمثيل الشباب غير متناسب بين المتظاهرين؛ فقد كان 35 بالمئة منهم تحت سن الرابعة والعشرين[9]. وبينما حمل الشباب ـ العاملون والمعطّلون من العمل ـ اللواء وحافظوا على الزخم، انضم إليهم طلاب جاءوا من كل أنحاء البلد.

شاركت النساء التونسيات من كل الأعمار ومن كل مناحي الحياة في الاحتجاجات. ورأى النساء والرجال على حد سواء أن المرأة جزء لا يتجزأ من الثورة، أو أي حركة اجتماعية سياسية في هذا المجال. تحدث المحامي بلال العربي عن كيفية تمثيل الاحتجاجات للعلاقات الجندرية في تونس: «انظر فقط إلى طريقة وقوف المرأة التونسية إلى جانب الرجال التونسيين... لقد خرجن إلى الشوارع للاحتجاج وهن مرتديات الحجاب. وخرجن في تنانير قصيرة. لا يهم. لقد كن هناك»[10].

لقد صُوِّرت الثورة بأنها لحظة انتصار للنساء، أشارت إلى مشاركتهن في طليعة الاحتجاجات. وأكدت المنافذ الإعلامية الدولية أن النساء المحجبات وغير المحجبات كن حاضرات ومتحمسات للاحتجاجات. وهي صورتهن في كثير من الأحيان ـ ربما في شكل غير متناسب ـ في مقدمة الاحتجاجات، يتحدين الصور النمطية ويدمرن دكتاتوراً في ضربة واحدة.

كانت الاحتجاجات في معظمها غير سياسية. وغابت حركة النهضة عن المشهد ولم تدلِ بأي تصريحات رسمية. وكانت الأحزاب المعترف بها بطيئة في الرد، وسرعان ما سارعت الأحزاب اليسارية غير الشرعية إلى دعم الاحتجاجات، وعلى الأخص حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب العمال ـ الاسم الجديد لحزب العمال الشيوعي ـ الذي قُبض على زعيمه، حمة الهمامي، في 12 كانون الثاني/يناير بعدما أصدر بياناً يدعو إلى

(9) Mark Beissinger, Amaney Jamal, and Kevin Mazur, «The Anatomy of Protest in Egypt and Tunisia,» *Foreign Policy* (15 April 2013), <http://foreignpolicy.com/2013/04/15/the-anatomy-of-protest-in-egypt-and-tunisia/>.

(10) Eleanor Beardsley, «In Tunisia, Women Play Equal Role in Revolution,» *NPR*, 27 January 2011, <http://www.npr.org/2011/01/27/133248219/in-tunisia-women-play-equal-role-in-revolution>.

إقالة بن علي. والهمامي أيضاً الناطق باسم الجبهة الشعبية، وهي تجمع من تسعة أحزاب سياسية وعدد من المستقلين، وكان أمضى اثنتين وعشرين سنة بين السجن والمنفى وتعرض للتعذيب بسبب نشاطه السياسي ضد حكم بن علي. وأخبرني أنه خرج من مخبئه في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أي قبل ما يقرب من شهر من الاحتجاجات الأولى لثورة الياسمين، عند تلقيه معلومات استخبارية مفادها أن ثورة كانت أخيراً على وشك الاندلاع وأن نظام بن علي كان في مرحلته النهائية[11].

وكانت التغطية الإعلامية الرسمية خلال الثورة ضئيلة؛ ففي 28 كانون الأول/ديسمبر 2010، حظر بن علي صحيفتين معارضتين رئيسيتين، هما **الطريق الجديد** و**الموقف**[12]. لكن ساحة معركة ثانية للثورة كانت تدور رحاها في الفضاء السيبراني.

استُخدِمت مواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع للمساعدة على نشر الأخبار والمساعدة على التنظيم على الأرض. وفي وقت الثورة، كان 20 بالمئة من التونسيين يمتلكون حساباً في «فيسبوك»، واستخدم 64 بالمئة من الطلاب «فيسبوك» كمصدر رئيسي للمعلومات حول الاحتجاجات خلال الأسابيع الأربعة الأولى[13]. وفي 10 كانون الثاني/ يناير 2011، انتشرت كالنار في الهشيم مقاطع فيديو لشبان تونسيين يمزقون لوحة إعلانات تحمل صورة بن علي في منتجع الحمامات المطل على البحر. ودفعت مقاطع الفيديو آخرين إلى ارتكاب أعمال «إجرامية» مماثلة في تونس، ونشروا مقاطع فيديو وصوراً لأنفسهم وهم يشوهون ملصقات للرئيس أو الرقم (7).

ومن المفارقات، كان بن علي هو نفسه الذي دفع إلى ولوج الإنترنت بأسعار معقولة على الصعيد الوطني وتدريب تقني للتونسيين. وكانت تونس أول بلد في أفريقيا والعالم العربي يتصل بالإنترنت في عام 1996. عمل نظام بن علي بجهد لنشر الاتصال، مطلقاً برامج «الإنترنت المجاني» التي فرضت أسعاراً مساوية لسعر مكالمة هاتفية، وأنشئت مقاهٍ للإنترنت، عُرِف كل منها باسم «بوبلينت»، في المناطق الريفية والحضرية في كل أنحاء البلد. قاد الجيل الذكي تكنولوجياً الذي خلقه الرئيس الحملة الهادفة إلى إطاحته وكان

(11) حمة الهمامي (الناطق باسم الجبهة الشعبية، وزعيم حزب العمال)، في مناقشة مع المؤلف، 31 تموز/ يوليو 2015.

(12) Brian Whittaker, «No Answer from Ben Ali,» Al-Bab: An Open Door to the Arab World, 28 December 2010, <http://al-bab.com/blog/2010/12/no-answer-ben-ali>.

(13) Peter J. Schraeder, «Tunisia's Jasmine Revolution, International Intervention, and Popular Sovereignty,» *Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations*, vol. 13, no. 1 (2012), p. 78.

في كثير من الأحيان قادراً على التفوق على النظام حين حاول تهدئة المعارضة والتحكم في الوصول إلى الإنترنت.

لكن الاتصال بالإنترنت عنى أيضاً أن النظام يستطيع بسهولة مراقبة الأنشطة والتحكم في الوصول حين يشعر بالتهديد. تلقى رصد النظام للاتصالات الإلكترونية للأشخاص دعماً من واقع أن سيرين بن علي، ابنة بن علي، كانت تسيطر على الجهة المزودة الرئيسية لخدمة الإنترنت في تونس (غلوبال نت)(14). وكان الغرض الوحيد من الوكالة التونسية للإنترنت، التحكم في خدمات الإنترنت وخدمات نظام اسم المجال، وغالباً ما وفرت صفحات خطأ وهمية عند طلب الوصول إلى موقع محظور. ودفعت خدع الدولة والقيود التي فرضتها منظمة «مراسلون بلا حدود» إلى تسمية تونس «عدواً للإنترنت» في عام 2006(15).

وحين قادت السلطات عمليات تصيُّد احتيالي (Phishing) مستهدفة ـ سرقت كلمات مرور، واخترقت حسابات، وحظرت مستخدمين ـ استخدم التونسيون خوادم وكيلة (Proxies)، وتشفيراً، وشبكات خاصة افتراضية ساعدت على التحايل على الرقابة. ورداً على السلطات وفي عرض للعضلات الإلكترونية أثناء الثورة، أطلقت مجموعة من النشطاء على الإنترنت، تُعرَف باسم «أنونيموس»، «عملية تونس» التي هاجمت مواقع إلكترونية حكومية، ما أدى إلى إغلاق مؤقت في 2 كانون الثاني/يناير(16). وكانت ساحة المعركة الافتراضية مفتوحة على مصراعيها، وكان كلا الجانبين في المعركة مسلحين جيداً.

من بين النشطاء السيبرانيين خلال تلك المرحلة الأولية، كانت لينا بن مهني، التي دونت باسم «بنيّة تونسية» وطُرِح اسمها لنيل جائزة نوبل للسلام عام 2011 ـ وهو شرف جعلها، إضافة إلى نشاطها وصراحتها، هدفاً لتهديدات بالقتل من جانب الإسلاميين. التقيت بالناشطة والمدونة البالغة من العمر اثنتين وثلاثين سنة في أحد المقاهي في شارع الحبيب بورقيبة، ووجدتها مع حراسة أمنية مكلفة بحمايتها من جانب وزارة الداخلية.

---

(14) Sana Barhoumi, «Facebook en Tunisie avant 2011: Vers une transition démocratique,» dans: Lorna Heaton, Mélanie Millette, and Serge Proulx, eds., *Médias sociaux: Enjeux pour la communication* (Quebec: Presses de l'Université du Québec, 2012), p. 177.

(15) Ronald Deibert, John Palfrey, Rafal Rohozinski, and Jonathan Zittrain, eds., «Tunisia,» in: Ronald Deibert [et al.], *Access Controlled: The Shaping of Power, Rights, and Rule in Cyberspace* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2010), pp. 395–399.

(16) Yasmine Ryan, «Tunisia's Bitter Cyberwar,» Al Jazeera, 6 January 2015, <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/01/20111614145839362.html>.

أوضحت لي لينا أن الحديث عن حقوق المرأة والحريات الفردية جعل هذا الإزعاج ضرورياً. وفي مفارقة من مفارقات الثورة أن الأشخاص أنفسهم الذين استهدفوا لينا بالرقابة خلال الأزمنة الاستبدادية لبن علي هم الآن الأشخاص الذين أتاحوا لها الحماية. فقبل الثورة، كانت مدونة لينا، التي بدأت في عام 2007 وأظهرت وجهها دائماً، لا تنفك تغير اسمها ـ من «نوادٍ ليلية» إلى «أفكار مجنونة» إلى «بنية تونسية» ـ من أجل التحايل على رقابة الدولة[17].

ولينا ابنة ناشطين وكانت واحدة من الأفراد القلائل الذين استخدموا أسماءهم الحقيقية لانتقاد النظام خلال الانتفاضات. وشاركت في الاحتجاجات خارج العاصمة، وكانت في سيدي بوزيد خلال الأسابيع الأولى للثورة. كانت المدونة الوحيدة التي شاركت في الانتفاضات في الرقاب والقصرين، حيث تعاملت الشرطة مع المنتفضين بوحشية. تعتقد لينا كغيرها، بمن في ذلك قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، أن ثورة قفصة في عام 2008، حين «بدأت الثورة فعلاً»، كانت فرصة ضائعة ـ لأن النشطاء من وجهة نظرها، لم يكن لديهم فهم قوي لمواقع التواصل الاجتماعي وفشلوا في الاستفادة من الوضع. لكن بحلول عام 2010، كانت هي وآخرون يعملون على الحملات عبر الإنترنت ويتعاونون مع نظراء لهم في لبنان ومصر. وكان الغضب يختمر، وحضر الفساد ومحاباة الأقارب أكثر فأكثر ـ فـ «ويكيليكس» لم تؤكد إلا ما كان يعرفه الجميع فعلاً. ومع ذلك، كانت الانتفاضات في عام 2010 عفوية فعلاً، وفوجِئت لينا مثل الآخرين.

إضافة إلى الدور الحاسم الذي أدته مواقع التواصل الاجتماعي، فرضت الثورة نبرة فنية ولغوية خاصة بها ألهمت الجماهير في أماكن أخرى في ما أصبح يعرف باسم الربيع العربي. وكانت صيحة الاحتجاج الأكثر شيوعاً التي صاح بها التونسيون هي «!Dégage» أو «Dégage بـن علي!» التي تأمر حرفياً الرئيس بالخروج. وثمة دلالة في أن الصيحة كانت باللغة الفرنسية، وليس العربية، وهذا انعكاس لواقع أن اللغة الفرنسية ليست مقصورة حصرياً على الأسر التجارية والنخبوية. وشملت الهتافات والشعارات الشعبية الأخرى، وكلها غير سياسية وغير دينية، «Rebel, my people, rebel, and quell the regime, quell» (تمرد يا شعبي تمرد واقمع النظام اقمعه) و«Game over» (اللعبة

(17) لينا بن مهني (ناشطة في مجال الإنترنت، ومدونة، ومساعدة محاضر في اللغويات في جامعة تونس)، في مناقشة مع المؤلف، 18 نيسان/أبريل 2016.

انتهت)[18]، لكن الهتاف الذي قلده المتظاهرون في بلدان الربيع العربي كان «الشعب يريد إسقاط النظام».

لكن لم تكن أي كلمات مؤثرة أكثر من كلمات الشاعر التونسي أبو القاسم الشابي (1909 ـ 1934)، الذي كان لشعره معنى خاص استحضر الانتفاض ضد الطغيان. وأصبحت قصيدة الشابي «إرادة الحياة»، التي كُتِبت في عام 1933 حين كانت تونس في خضم الاستعمار الفرنسي، شعاراً للتحرير والاستقلال عن القوى الاستعمارية في كل أنحاء العالم العربي. وخلال ثورة الياسمين، رُدِّدت أجزاء من القصيدة في الشوارع وعُرِضت على القمصان واللافتات، ولا سيَّما الأسطر الأربعة الأولى، التي تشكل البيت الأخير للنشيد الوطني التونسي، «حماة الحمى»:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر
ومن لم يعانقه شوق الحياة تبخر في جوها واندثر

تكمن فكرة القصيدة في أن الأمر متروك للشعب لتحديد مصيره ويجب استغلال هذه الفرصة. وهي تدعو الشعب إلى المستقبل الذي يحتاج إلى خلقه لنفسه، بخلاف الحاضر الذي عاش فيه في ذلك الوقت. تتحدث القصيدة عن الشباب وتقرير المصير، وإيجاد هدف للقتال، وإعطاء معنى للحافز على الحياة، وإيقاظ رغبة كامنة في الكرامة والعدالة.

كان أبو القاسم الشابي معاصراً لتأسيس صحافة حرة نشطة وإصلاحات في مجال العمل والتعليم. والشابي الذي لم يكن سياسياً ولا حتى عضواً في حزب سياسي في حياته القصيرة، بيّن أن قوة الشعر والتعبير الفني يمكن أن تلهم شعباً لينتفض ويتصرف.

وفي الأشهر التي سبقت الثورة، أصبحت الانتقادات السياسية والثقافية أكثر جرأة، ولا سيَّما في الفن؛ فقد نُشِرت مقاطع فيديو من موسيقى الهيب هوب والراب على موقعي «يوتيوب» و«فيسبوك»، وكانت لها آثار متفجرة. وأصدر مغني الراب حمادة بن عمر، المعروف باسمه المسرحي El Général (إل جنرال)، أغاني شعبية تحمل رسائل سياسية على مواقع التواصل الاجتماعي. وكانت أشهرها «ريس لبلاد» («رئيس البلد»)، التي

(18) Chamseddine Mnasri, «Tunisia: The People's Revolution,» *International Socialism: A Quarterly Review of Socialist Theory*, no. 130 (2011), <http://isj.org.uk/tunisia-the-peoples-revolution/>.

صدرت في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، الذكرى الثالثة والعشرين لتولي بن علي الرئاسة. وأصبحت «ريس لبلاد»، التي دعت الرئيس إلى معالجة الألم والمعاناة لدى شعبه، لكل الأغراض العملية، نشيد الثورة.

وبعد أسبوع من تضحية البوعزيزي بنفسه، أصدر إل جنرال أغنية أخرى، «تونس بلادنا»، التي دعت الشباب التونسي إلى عدم الخوف من تحدي ظلم النظام واستبداده، فأُلقِي القبض عليه ثم أُطلِق سراحه(19). وكتب الكاتب والفيلسوف أولاد أحمد قصيدة بعنوان «الفراشة» رثى فيها تضحية محمد البوعزيزي بنفسه وكسب لقب «القيادة المركزية الشعرية للثورة التونسية»(20).

كان دور موسيقى الهيب هوب والراب كوسيلة للتعبير ضد نظام بن علي ـ قبل الثورة وخلالها وبعدها ـ قوياً جداً، «فلم يعد كثر يتخيلون المشهد الثقافي في تونس من دونها (على الرغم من أن هذا النوع الموسيقي جديد في تونس والعالم العربي بوجه عام)»(21). كان إصدار «ريس لبلاد» في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، تعبيراً عن المشاعر المعتملة التي كانت تنتظر الشرارة التي أشعلت الثورة، ما أربك الفكرة القائلة بأن تونس دخلت في الربيع عربي وأخذت العالم على حين غرة.

رفض بن علي في البداية الاحتجاجات ونسبها إلى التطرف. وفي بث متلفز على الصعيد الوطني في 28 كانون الأول/ديسمبر، حذر من أن التظاهرات ستضر بالاقتصاد، مشيراً إلى أن القانون سيُفرَض «بكل حزم» لمعاقبة المتظاهرين(22). واعتمد بن علي أكثر فأكثر على قوات الشرطة الخاصة به لتهدئة السكان. ولم يستطع الاعتماد على جيشه الصغير، الذي لم تكن لديه القوة ولا الإرادة السياسية للتدخل نيابة عن النظام.

قيل إن رئيس أركان القوات المسلحة رشيد عمار رفض أوامر بن علي بإطلاق النار على المتظاهرين(23). لكن ثمة تقارير متضاربة حول ما إذا كان بن علي أمر الجيش بإطلاق

---

(19) Andy Morgan, «From Fear to Fury: How the Arab World Found Its Voice,» *The Guardian*, 27/2/2011, <http://www.theguardian.com/music/2011/feb/27/egypt-tunisia-music-protests>.

(20) Mohamed-Salah Omri, «A Revolution of Dignity and Poetry,» *Boundary 2: An International Journal of Literature and Culture*, vol. 39, no. 1 (2012), p. 147.

(21) Nouri Gana, «Introduction: Collaborative Revolutionism,» in: Nouri Gana, ed., The *Making of the Tunisian Revolution* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013), p. 19.

(22) Bilal Randeree, «Tunisia President Warns Protesters,» Al Jazeera, 3 January 2011, <http://english.aljazeera.net/news/africa/2010/12/2010122823238574209.html>.

(23) Schraeder, «Tunisia's Jasmine Revolution, International Intervention, and Popular Sovereignty,» p. 79.

النار. أما عمار، الذي أصدر في 10 كانون الثاني/يناير برقية إدارية تمنع وحداته من فتح النار أو استخدام أسلحتها ما لم يكن هناك توجيهات بخلاف ذلك، فربما قام بذلك بمبادرته[24]. ويذهب المدوِّن ياسين العياري، الذي حكمت محكمة عسكرية عليه غيابياً بالسجن لثلاث سنوات بتهمة التشهير بالجيش، إلى أبعد من ذلك، إذ ينفي صدور أمر بإطلاق النار على المتظاهرين، كما ينفي أن رشيد عمار أرسل هذه البرقية المفترضة؛ ويزعم العياري أنه هو نفسه اخترع هذه القصة لكي تنقلها وسائل الإعلام لتشجيع الناس على الاحتجاج[25].

على أي حال، فإن الجيش غالباً ما وفر غطاءً وكان يُعَد حليفاً بينما هاجمت قوات الأمن الخاضعة لإشراف وزارة الداخلية المتظاهرين. هلل المتظاهرون للجنود والمركبات المدرعة في الشوارع، وأظهرت مقاطع فيديو وصورٌ جنوداً يحيون المتظاهرين ويتلقون شكرهم وقبلاتهم. من المحتمل أن يكون أعضاء القوات المسلحة أيدوا مطالب الثورة أو على الأقل تعاطفوا معها.

وكان الموقف غير السياسي للجيش خلال الثورة يرجع أكثر فأكثر إلى قيام بن علي بإبعاد نفسه عنه عمداً لمصلحة الشرطة وقوات الأمن. وكان الاستياء في صفوف القوات المسلحة نشأ بعدما أمر بن علي بعمليات تطهير للقيادة في التسعينيات، مستبدلاً ضباطاً عسكريين كباراً وصغاراً اتهمهم بامتلاك ميول إسلامية وسمح للشرطة بمحاولة ممارسة السلطة على القوات المسلحة. ليس من المستغرب تماماً، إذاً، حين استدعى بن علي الجيش، أن الجنود المنتشرين في أنحاء البلد تآخوا مع المتظاهرين الذين كان يُفترَض بهم ترويعهم.

من جانب آخر، قمعت الشرطة بوحشية الاحتجاجات في عدد من المواقع، وقُتل العشرات، ولا سيَّما في القصرين حيث أطلق القناصة النار على المتظاهرين من أسطح المباني[26]. وفي 8 كانون الثاني/يناير، قُتِل بعض المتظاهرين وأصيب آخرون حين

---

(24) Derek Lutterbeck, *Arab Uprisings and the Armed Forces: Between Openness and Resistance* (Geneva: The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2011), p. 23, and Abdelaziz Ben Hassouna, «Tunisie: La Véritable histoire du 14 janvier 2011,» *Jeune Afrique* (25 January 2011), <http://www.jeuneafrique.com/143296/politique/tunisie-la-v-ritable-histoire-du-14-janvier-2011/>.

(25) Mehdi Farhat, «Yassine Ayari: «L'armée n'a jamais reçu l'ordre de tirer»,» *Slate* (20 July 2011), <http://www.slateafrique.com/15009/yassine-ayari-revolution-tunisie-blogueur-rachid-ammar-armee>, and Yassine Ayari (blogger and political activist), in discussion with the author, 1 March 2016

(26) Schraeder, «Tunisia's Jasmine Revolution, International Intervention, and Popular Sovereignty,» p. 77.

استهدفت الشرطة مجموعة كانت تشعل النار في مبنى حكومي في تالة[27]. لكن الاحتجاجات استمرت في تالة والقصرين، كما حدث في كل أنحاء البلد.

أُقيمَت أكبر الاحتجاجات في مدينة تونس في 12 كانون الثاني/يناير، مطالبة بإقالة بن علي. وفي اليوم التالي، 13 كانون الثاني/يناير، وفق رواية مولدي الجندوبي، تلقى النقابي مكالمة من عبد السلام جراد، الذي طلب اجتماعاً بينهما في منزله. وقيل إن جراد، الذي كانت علاقاته الجيدة ببن علي قد مَسّت بصدقيته داخل الاتحاد، أبلغ الجندوبي أنه زار الرئيس للتو بناء على طلب بن علي. وطالب بن علي أن يلغي جراد الإضراب العام الذي كان من المقرر أن يُقَام في اليوم التالي في تونس والبلدات المحيطة بن عروس ومنوبة وأريانة. أما جراد، العارف بأنه لن يكون قادراً على النجاح في إلغاء الإضراب حتى لو كان راغباً، ويُزعَم أنه لم يكن راغباً، فقال لبن علي إنه سيحاول لكنه كان يشك في إمكان القيام بأي شيء. وأفاد جراد الجندوبي بأنه «لم يرَ قط بن علي ساخطاً إلى هذا الحد». وقيل إن جراد نصح الجندوبي بالابتعاد من منزله في تلك الليلة، لأن الأمور «ستسوء»، مشيراً إلى أن حياته كانت في خطر[28].

في تلك الليلة نفسها ـ 13 كانون الثاني/يناير ـ قام بن علي، الذي كان استعطف شعبه مرة أخرى في 10 كانون الثاني/يناير على شاشة التلفزيون، بتوجيه مناشدة اللحظة الأخيرة لشعبه في خطاب تلفزيوني ثالث؛ واعترف بأخطاء في حكمه، وأدان استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، وقدم عدداً من الضمانات التي أثبتت أنها قليلة جداً ومتأخرة جداً. وكان من بين وعوده أنه سيخفض أسعار المواد الغذائية، ويخفف من مراقبة وسائل الإعلام وإغلاقات مواقع الإنترنت، ويفرج عن السجناء السياسيين، وينشئ لجنة للتحقيق في الفساد. كذلك تعهد بن علي بأنه لن يتحدى الحد الدستوري البالغ خمسة وسبعين سنة بالنسبة إلى الرئيس، ما يعني أنه لن يسعى إلى إعادة انتخابه في عام 2014. وفي عمل يائس، كسر بن علي البروتوكول وتحدث إلى شعبه بالعربية العامية التونسية، أو التونسي.

وفي اليوم التالي، 14 كانون الثاني/يناير 2011، تخلى بن علي عن سلطته، وجمع ما استطاع جمعه مما لديه من كنوز مسروقة، وصعد على متن طائرة مع عائلته. ويُقَال إن بن

(27) Amnesty International, *La Tunisie en révolte, les violences de l'Etat pendant les mani festations antigouvernementales* (London: Amnesty International, 2011), p. 16.

(28) مولدي الجندوبي، في مناقشة مع المؤلف، 1 آب/أغسطس 2015.

علي وافق على الفرار بسبب نفوذ علي السرياطي، رئيس جهاز الأمن في عهده، الذي أقنعه بأنه سيتمكن من العودة في وقت لاحق[29]. كذلك طلب الجنرال رشيد عمار من بن علي المغادرة لكنه لم يقدم أي أوهام حول عودة آمنة[30]. وقام الجيش بتأمين المطار لضمان تمكن بن علي من المغادرة سالماً. وفي اجتماع ليلي عُقِد في وزارة الداخلية، اتُخِذ قرار بمنع الرئيس من العودة إلى تونس[31].

عقب فرار بن علي، برز دعم شعبي للجيش لتولي مسؤولية الشؤون التونسية، مؤقتاً على الأقل، وتحقيق النفوذ الذي حُرِم منه لمدة طويلة. لكن القيادة بقيت غير سياسية، وفضلت بدلاً من ذلك «العودة إلى الثكنات» وتأمين البلد للانتخابات[32]. وبعد هرب بن علي، أخبر عمار المتظاهرين أن الجيش سيحمي الثورة، مع إعطاء رسالة واضحة إلى قوات الأمن للبقاء خارج العمل السياسي[33].

جاء الرد الدولي عموماً مديحاً للشعب التونسي على ثورته الناجحة. لكن بعض ردود الفعل كانت مخادعة بصورة مثيرة للقلق. فخلال الثورة، أدان الحزب الاشتراكي الفرنسي في 30 كانون الأول/ديسمبر «القمع الوحشي» للاحتجاجات، لكن الحكومة الفرنسية برئاسة نيكولا ساركوزي بقيت صامتة. وقبل يومين فقط من هروب بن علي، عرض الفرنسيون إرسال الشرطة الفرنسية لمساعدة الرئيس على استعادة السلام. وسافرت وزيرة ساركوزي للشؤون الخارجية ميشال آليو ماري إلى تونس على متن طائرة خاصة لرجل أعمال تونسي مقرب من النظام لقضاء عطلة مع استمرار الاحتجاجات؛ وأُجبِرت بعد ذلك على الاستقالة بعد احتجاجات على أفعالها.

رد الجمهور العربي بالابتهاج والتعاطف والتفاؤل. وأرسلت تضحية البوعزيزي بنفسه موجات من الطاقة التلقائية والإلهام. وبدأ عدد من الانتفاضات العربية، بعد تونس، كتظاهرات أو مسيرات تضامناً مع ثورة الياسمين، ثم مع أعمال شغب في مصر. وسارعت

---

(29) Schraeder, Ibid., p. 79.

(30) Isabelle Lasserre, «Rachid Ammar, le centurion du peuple,» *Le Figaro*, 21/1/2011, <http://www.lefigaro.fr/international/2011/01/22/01003-20110122ARTFIG00005-rachid-ammar-le-centurion-du-peuple.php>.

(31) Ryan Rifai, «Timeline: Tunisia's Uprising,» Al Jazeera, 23 January 2011, <http://www.aljazeera.com/indepth/spotlight/tunisia/2011/01/201114142223827361.html>.

(32) Badra Gaaloul, «Back to the Barracks: The Tunisian Army Post-Revolution,» *Carnegie Endowment for International Peace*, 3 November 2011, <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=45907>.

(33) Schraeder, «Tunisia's Jasmine Revolution, International Intervention, and Popular Sovereignty,» p. 79.

مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت إلى نشر هذه المشاعر. لكن ردود الفعل القوية من جانب قوات الأمن هي التي حولت كثيراً من هذه التظاهرات التضامنية إلى دعوات لتغيير النظام.

وفي مصر، استخدم الجيش والشرطة أساليب وحشية لقمع التظاهرات التي بدأت في 25 كانون الثاني/يناير في ميدان التحرير بالقاهرة. وفي غضون ما يزيد قليلاً على أسبوعين، في 11 شباط/فبراير 2011، سقط نظام الرئيس حسني مبارك. وفي البحرين، أسفر «يوم الغضب» المناهض للحكومة في 14 شباط/فبراير عن قيام النظام بإعلان الأحكام العرفية بعد شهر. وقامت قوات الأمن المدعومة من الجيشين السعودي والإماراتي بإجلاء المخيمات التي أقامها المحتجون بعنف، وسحقت التمرد الذي قادته المجموعة السكانية الشيعية الغالبة المقهورة. وفي اليمن، قام أنصار الرئيس علي عبد الله صالح بمهاجمة المتظاهرين المسالمين في 29 كانون الثاني/يناير، وأُعلِنت حالة الطوارئ في 18 آذار/مارس، بعد احتجاجات مستمرة وقتل 52 متظاهراً على أيدي قناصة النظام خلال تظاهرات في صنعاء[34]. وفي ليبيا، أثار ما بدأ في 15 شباط/فبراير تظاهرة في بنغازي تمرداً واسع النطاق وتدخلاً دولياً هدف إلى «حماية» الشعب الليبي من شراسة النظام. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، قتل المتمردون الرئيس معمر القذافي، الذي كان مختبئاً. وفي سورية أدت حملة حكومية شرسة على الاحتجاجات التي بدأت في آذار/مارس إلى مقتل الآلاف من السوريين بحلول حزيران/يونيو 2012 وتصاعدت إلى حرب أهلية وأزمة لاجئين بلغت نسباً هائلة.

هذا هو ما أصبح يُعرَف باسم الربيع العربي. وأُطلِق على الربيع العربي «الصحوة العربية» و«الشتاء العربي» و«الانتفاضة العربية» و«الثورات غير المكتملة». وتعارضت الثورات، مهما كان الاسم المستخدم للإشارة إليها، مع عدد من الافتراضات التي كانت قائمة في أوروبا والولايات المتحدة. فوجهة النظر التقليدية نصت على أن المجموعات السكانية العربية كانت سلبية وقدرية ولم يكن لديها جوع للإصلاح السياسي - بل معرّضة ثقافياً حتى للحكم الاستبدادي. كذلك دحضت الطبيعة المحلية والعفوية للانتفاضات الافتراض القائل إن التغيير السياسي الهادف يتطلب مساعدة وتدخلاً خارجيين.

(34) «TIMELINE-Arab Spring: A Year That Shook the Arab World,» Reuters, 14 January 2012, <http://in.reuters.com/article/2012/01/13/tunisia-revolution-anniversary-idINDEE80C0IT20120113>.

لكن هل حصل فعلاً ربيع عربي، أم أن المصطلح في الواقع تسمية خاطئة؟ وهل يُعَدّ «الربيع التونسي» وصفاً أكثر ملاءمة، نظراً إلى ما انتهت إليه بلدان الربيع العربي، باستثناء تونس؟ لقد فشل بعض البلدان في تحقيق الديمقراطية، وكان الفشل ساحقاً في مصر أكثر من غيرها، مصر التي بدت وكأنها تسير على مسار واعد. وفي بلدان أخرى إما أُسكِتت المعارضة بوحشية لكن بفاعلية وإما تحولت البلدان إلى مسارح للحرب الأهلية والفوضى والنزوح والتفكك المطلق.

كتب الصحافي والمؤلف مايكل جاي توتن في عام 2012 يقول: «إن الاضطرابات السياسية التي تجتاح تونس ومصر وليبيا وسورية هي ظواهر متزامنة لكنها مختلفة، ومن السابق لأوانه افتراض أن أياً منها، ناهيك بها كلها، سيخرج بلدانه المعنية من الشتاء العربي الطويل للحكم الاستبدادي. وفي الأجل المتوسط، من المرجح أن يكون عدد الديمقراطيات الليبرالية الحقيقية التي تظهر في العالم العربي واحداً أو صفراً». وحتى في ذلك الحين، تنبأ توتين بأن من بين كل بلدان الربيع العربي، كانت تونس البلد الوحيد الذي «قد يكون بخير... فقد بدت سابقة للديمقراطية بطرائق مختلفة عن أي بلد عربي آخر، باستثناء لبنان»[35].

ولأن التونسيين متعلمون جيداً ومعرّضون جيداً لقيم حقوق الإنسان والديمقراطية، فقد أثبتوا استعدادهم للتغيير وبراعتهم في تحقيق ذلك. فإشراك المجتمع المدني، وعلى الأخص الاتحاد العام التونسي للشغل، أمسك بالغضب وراء الاحتجاجات المبكرة ووجهه إلى عمل منظم، ما ساعد على انتشار الاحتجاجات في كل أنحاء البلد وفي كل طبقات المجتمع، بطريقة كان من المؤكد أنها ستحقق مشاركة جماهيرية لم يمكن تجاهلها. وكانت مواقع التواصل الاجتماعي والأشكال الفنية أدوات قوية أعطت القوة الثابتة والرمزية والتنظيمية للثورة.

وكانت الاحتجاجات سلمية نسبياً، وكانت الثورة منظمة بصورة مدهشة. ويرجع هذا في جزء منه إلى التنظيم الذي جلبته إلى الثورة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، لكن أيضاً لأن الجيش بقي خارجاً، ولم يتدخل إلا لتوفير الحماية للمتظاهرين.

كان النهب في الحد الأدنى؛ فقد حدث غالباً عقب فرار بن علي مباشرة وكان موجهاً في المقام الأول إلى رموز الفساد المرتبطة ببن علي وعائلته. فقد تعرضت بيوت تابعة

(35) Michael J. Totten, «Arab Spring or Islamic Winter?» *World Affairs* (January–February 2012), <http://www.worldaffairsjournal.org/article/arab-spring-or-islamist-winter>.

لأفراد عائلة الطرابلسي وأنسباء آخرين لبن علي للنهب والتخريب. وفي سيدي بوسعيد، كان أحد المقاهي، المملوك لأحد أفراد عشيرة الطرابلسي، في وسط مطعمين لم يصابا بأذى، بينما «بدا هو وكأن الجراد اجتاحه»[36].

كانت الاحتجاجات غير سياسية وغير دينية. وقادها شبان وشابات ليست لديهم تطلعات سياسية ولا انتماءات إسلامية، ولم يكونوا بالضرورة مستعدين، على أي حال، لتولي دور قيادي وتولي السلطة بعد سقوط بن علي. وكان دافع الشباب هو السعي للكرامة، التي كان صدى إنكارها هو السبب الكامن وراء الانتفاضة، وكذلك الرغبة في إعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمواطنين.

(36) J. Scott Carpenter, «Help Tunisia First,» *Foreign Policy* (24 February 2011), <http://foreignpolicy.com/2011/02/24/help-tunisia-first-2/>.

الفصل الرابع

انتقال لافت للنظر

تميزت المرحلة بين رحيل بن علي والانتخابات التاريخية في عام 2014 بنضج سياسي حيوي. كانت الانقسامات والائتلافات المضطربة، والاحتجاجات والاعتراضات، والانتصارات وخيبات الأمل، والوعي السياسي المهم لدى الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والمواطنين العاديين، تتخلل هذه المرحلة الحرجة من الانتقال. ونشأ بعض من أكبر التوترات بين القوى التي سعت لقطع شامل مع الماضي وتلك التي عادت إلى الأيام القديمة.

خلال هذه المرحلة الانتقالية، شهد التونسيون تداول السلطة بين أربعة رؤساء وخمسة رؤساء وزراء؛ ففؤاد المبزع ـ الرئيس الثاني، لو احتسب المرء رئاسة اليوم الواحد لمحمد الغنوشي ـ أشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2011 وعمل رئيس وزراء في عهده في أوقات مختلفة: محمد الغنوشي وتلاه الباجي قايد السبسي.

وبفضل سجل طويل ونظيف من الخدمة العامة واستبعاد وجود طموحات سياسية مستقبلية لديه، قُبِل الرئيس السابق لمجلس النواب فؤاد المبزع بصفة عامة كرئيس مؤقت. لكن محمد الغنوشي، رئيس الوزراء المؤقت، لاقى ظروفاً صعبة. فالحكومة الأولى التي شكلها الغنوشي ـ سمِّيت حكومة «وحدة وطنية» ـ كانت مليئة ببقايا الحزب الحاكم القديم، التجمع الدستوري الديمقراطي. وكان هو نفسه، بالطبع، من بقايا حقبة بن علي، لكن الأمر صح كذلك على ستة عشر من الولاة الأربعة والعشرين الذين عينهم. وسيطر

أعضاء التجمع الدستوري الديمقراطي على وزارات رئيسية، بما في ذلك وزارات الدفاع والمالية والشؤون الخارجية والداخلية.

في غضون أسبوع، تجمع نشطاء من الشباب احتجاجاً على الحكومة المؤقتة، التي رفضوا الاعتراف بها. وتحوّلت الاحتجاجات بسرعة إلى حركة وأصبحت استمراراً للثورة. لم يكن لدى المتظاهرين استراتيجيا متماسكة، لكنهم توحدوا من خلال شعور مشترك باستنكار الحكومة وتصميم قوي «على مواجهة الغول في كهفه»[1]. وأصبحت الحشود معروفة باسم احتجاجات القصبة، في إشارة إلى المكان الذي حدثت فيه: ساحة القصبة، وهي ساحة مركزية في مدينة تونس تواجه مكتب رئيس الوزراء.

تسلّم عدد من مجموعات المعارضة ذات التوجهات اليسارية، بما في ذلك حزب العمال وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد (وطد)، الاحتجاجات وتولت قيادتها في نهاية المطاف، وأُلِّفت جبهة 14 يناير، التي وفرت القيادة وطالبت بإبعاد أعضاء التجمع الدستوري الديمقراطي من الحكومة[2]. رد محمد الغنوشي بحل الحكومة، بعد عشرة أيام فقط من تأليفها، وتكوين حكومة أكثر شمولاً. كذلك وعد الغنوشي بإجراء انتخابات في غضون ستة أشهر.

لكن الأمر لم يستغرق وقتاً طويلاً حتى تجمع المحتجون في القصبة مرة أخرى، وهذه المرة بعشرات الآلاف، لتنفيذ جولة ثانية من الحشود. ودعوا إلى إلغاء التجمع الدستوري الديمقراطي، وتفكيك جهاز أمن الدولة، وتأسيس جمعية تأسيسية وطنية، تعمل كبرلمان وتكون مسؤولة عن وضع دستور جديد. وتحسَّر المتظاهرون على بطء وتيرة التغيير ووصفوا حكومة الغنوشي بأنها تجسيد لنظام بن علي، واستحوذ أحد الشباب على الحالة المزاجية حين قال، «قطعنا رأس الوحش، لكن الوحش لا يزال حياً إلى حد كبير»[3].

تحولت جبهة 14 يناير إلى وانضم إليه التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وحركة النهضة، ووفر تغطية سياسية للاحتجاجات. نال المجلس دعم الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي شجع الإضرابات كوسيلة لممارسة الضغط على الحكومة، ودعا

(1) Vanessa Szakal, «Four Years After the Kasbah Sit-Ins-Taking Stock of a Revolutionary Mission Confiscated,» Nawaat (9 February 2015), <http://nawaat.org/portail/2015/02/09/four-years-after-the-kasbah-sit-ins-taking-stock-of-a-revolutionary-mission-confiscated/>.

(2) Alcinda Honwana, *Youth and Revolution in Tunisia* (New York: Zed, 2013), p. 100.

(3) Alcinda Honwana, «Youth and the Tunisian Revolution,» paper presented at: The SSRC Conflict Prevention and Peace Forum, Geneva, September 2011, <http://webarchive.ssrc.org/pdfs/Alcinda_Honwana,_Youth_and_the_Tunisian_Revolution,_September_2011-CPPF_policy%20paper.pdf>.

أعضاءه الذين انضموا إلى الحكومة الجديدة إلى الاستقالة. وكان ثلاثة وزراء من ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل خرجوا من الحكومة الأولى للغنوشي، ورفض رابع تولي منصبه في المقام الأول ـ جميعهم احتجاجاً على شمول أعضاء التجمع الدستوري الديمقراطي في الحكومة[4]. استغل الاتحاد كل فرصة توافرت له ـ خلال الثورة وبعدها ـ لتعزيز صدقيته واستعادة الثقة التي فقدتها قيادته المركزية بعد سنوات من التعاون مع نظام بن علي.

في الجولة الثانية من احتجاجات القصبة، واجهت قوات الأمن المتظاهرين، وأصبحت ساحة القصبة مسرحاً لإحراق الإطارات وإلقاء الحجارة وإطلاق النار. وفي 27 شباط/ فبراير، استقال رئيس الوزراء محمد الغنوشي، وعين الرئيس فؤاد المبزع الباجي قايد السبسي رئيساً جديداً للوزراء. وحين غادر المحتجون المكان، أزالوا القمامة التي تراكمت وبذلوا قصارى جهدهم لإعادة المنطقة إلى حالها الأصلية ـ باستثناء الكتابة على الجدران، التي يعتبرها الشبان الآن جزءاً من تراثهم الوطني.

أكدت ديناميات التظاهرات وجود فجوة بين الأجيال. وأصبح الشبان والشابات يشعرون بخيبة أمل متزايدة بسبب عدم النشاط الواضح لدى الحكومة وطالبوا بالتغيير. لكنهم افتقروا إلى الوعي السياسي المطلوب والمهارات التنظيمية التي تمكنهم من دفع الأمور إلى الأمام بعد الاحتجاجات. على الرغم من أن الشبان والشابات، في كثير من الجوانب، قادوا الثورة، لم يكونوا منظمين أو موحدين بما فيه الكفاية بعد الثورة لقيادة الخطاب السياسي أو توفير مسار بديل قابل للتطبيق لعملية الانتقال.

شعر الشبان والشابات بأن أحزاب المعارضة اختطفت الحركة التي أطلقوها وصادرت الاحتجاجات من أجل تعزيز أجنداتها. وكانت محاولات الحكومة إشراك جيل الشباب محدودة. وكعمل حسن النية، كُلِّف سليم عمامو، الذي قاد الاحتجاجات المضادة للرقابة، بمنصب وزارة الشباب والرياضة، لكنه اشتبك مع مسؤولين حكوميين، وغرَّد علانية حول هذا الموضوع، وفي نهاية المطاف استقال.

مع ذلك، ووفق سامي بن غربية، المؤسس المشارك ـ من المنفى ـ في عام 2004 لـ «نواة»، وهي مدونة جماعية نشرت «تونيليكس» في عام 2010، أقر حتى الأكثر صراحة بين الشباب المحبطين بأن كل شيء كان سيضيع لو لم يقدم المجلس الوطني لحماية

(4) «Weekly Briefing: Tunisia: Unrest,» *New Statesman* (27 January 2011), <http://www.newstatesman.com/international-politics/2011/01/italy-sex-minister-party>.

الثورة القيادة السياسية. وقال لي بن غربية إنه يرى الشبان «نظيفين أيديولوجياً» وليسوا «مسممين بكل تلك الأيديولوجيات التي هي جزء من فشل العالم العربي». لكنه يعترف بأنهم عانوا أيضاً بسبب «سذاجتهم السياسية»(5).

كان المتظاهرون موحدين ضد بن علي وفي أملهم في الثورة والحماسة لإحداث التغيير، لكن لم تكن لديهم بالضرورة رؤية مشتركة لما يريدون بعد ذلك. وإلى حد ما، كانوا متحدين في الفضاء السلبي؛ فقد اتفقوا على ما رفضوه لكنهم لم يتفقوا بالضرورة على ما أرادوه. وبرزت انشقاقات في ما بينهم لجهة الأولويات، رُسِمت وفق خطوط جغرافية إلى حد ما؛ فالكثير من الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة في تونس رأوا أن الإصلاح الاقتصادي هو القضية الكبرى، بينما كان شبان النخبة الحضرية يركزون أكثر على الحقوق والحريات الفردية.

وفي نهاية المطاف، نجح شبان وشابات احتجاجات القصبة، في الوقت الذي كان المجلس الوطني لحماية الثورة يوفر ملجأً سياسياً وتنظيمياً، في إسقاط حكومة الغنوشي، وأرسلوا أيضاً رسالة قوية إلى رئيس الوزراء الجديد مفادها أن الثورة لا تزال مستمرة.

كانت لرئيس الوزراء الباجي قايد السبسي ميزتان في ما يتعلق بسيرته السياسية: كان خدم في عهد بورقيبة ونأى بنفسه عن بن علي. وجاء اختيار السبسي، الذي عمل وزيراً للداخلية والدفاع والشؤون الخارجية في أوقات مختلفة في عهد بورقيبة، بمنزلة تذكرة مؤثرة بأن إرث بورقيبة لا يزال يحمل بعض النفوذ في أذهان التونسيين. وساهمت حقيقة أن السبسي ترك العمل السياسي في عام 1991 وبقي على مسافة من بن علي في صدقيته وقبوله.

في غضون أسابيع من تعيين السبسي، حلت المحكمة الابتدائية في مدينة تونس التجمع الدستوري الديمقراطي، وسيّلت أصوله، وحظرت أعضاءه السابقين الذين شغلوا أخيراً مناصب رئيسية داخل الحزب من الترشح للانتخابات أو التعيين في مناصب حكومية. وحلت الحكومة إدارة أمن الدولة، التي تعمل بموجبها الشرطة السرية، وهي وكالة التجسس المحلية التابعة للدولة.

---

(5) سامي بن غربية (مؤسس مشارك لـ «نواة» ومدير ذراع المناصرة لـ*Global Voices Online*)، في مناقشة مع المؤلف، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

كُلِّفت حكومة السبسي في المقام الأول بقيادة البلد خلال انتخابات الجمعية التأسيسية الوطنية، التي نجحت في إجرائها في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011. وعلى الرغم من تحديد موعد الانتخابات في 24 تموز/يوليو، واجهت السلطة التي أُنشِئت لتنظيم الانتخابات والإشراف عليها، وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تحديات في إدارة العمليات الضرورية داخل الإطار الزمني المقرر[6]. وقد مثّلت البيئة السياسية، التي عكست عقوداً من الهيمنة السياسية من جانب التجمع الدستوري الديمقراطي، تحدياً أيضاً؛ فقد بلغ عدد أعضاء الحزب 3.8 مليون عضو - نحو نصف السكان البالغين - في عام 2009، وضم الحزب شرائح كبيرة من المجتمع في شبكاته، ولا سيَّما من خلال اللجان المحلية[7]. لكن الانتساب إلى التجمع الدستوري الديمقراطي لم يعنِ بالضرورة الولاء للحزب؛ فكثيراً ما كان الانتساب نتيجة للإكراه أو للامتثال كتدبير عملي، بما في ذلك ما يتعلق بالتوظيف.

أنتجت الثورة المشهد السياسي المربك؛ فبعد أربعة أشهر فقط من انطلاق الثورة، أُلِّف ما يُقدَّر بنحو 70 حزباً سياسياً جديداً، فضلاً عن المئات من منظمات المواطنين[8]. ونال 112 حزباً الموافقة من أجل انتخابات الجمعية التأسيسية، مقابل رفض 162 حزباً آخر[9]. ومثّلت الأيديولوجيات التي اعتمدتها الأحزاب السياسية التونسية الناشئة سلسلة كاملة راوحت بين الماركسية والوطنية اليمينية والإسلاموية والقومية العربية. وعلى الرغم من أن الكثير من أحزاب المعارضة المكرسة كانت تفتقر إلى التجربة الانتخابية وكذلك الجاذبية الشعبية بسبب عدم نشاطها المتصوَّر، أو الأسوأ من ذلك، التعاون مع نظام بن علي، سرعان ما اكتسب البعض زخمه وضمن نفسه بين الناخبين في الوقت المناسب لإجراء أول انتخابات بعد الثورة.

حصلت انشقاقات عميقة بين منصات الأحزاب عكست الانقسامات داخل المجتمع التونسي. وتداخلت هذه الانقسامات، على الرغم من أنها مميزة نوعاً ما، أكثر فأكثر.

---

(6) Carter Center, *National Constituent Assembly Elections in Tunisia: October 23, 2011-Final Report* (Atlanta, GA: Carter Center, 2012), p. 16.

(7) Alia Gana, Gilles Van Hamme, and Maher Ben Rebbah, «Social and Socio-Territorial Electoral Base of Political Parties in Post-Revolutionary Tunisia,» *Journal of North African Studies*, vol. 19, no. 5 (2014), p. 764.

(8) Eleanor Beardsley, «Tunisia Seen as Laboratory for Arab Democracy,» *NPR*, 9 May 2011, <http://www.npr.org/2011/05/09/136137821/after-uprisings-tunisia-a-laboratory-for-democracy>.

(9) Kenneth Perkins, *A History of Modern Tunisia*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), p. 242.

تحدّدت الخلافات أساساً وفق ثلاثة خطوط: ثنائية دينية في مقابل ثنائية علمانية، وصراعات على الهوية العربية أو التونسية، وتوترات بين الحداثة والمحافظة. وكان لهذه الانشقاقات الاجتماعية والسياسية، التي هي جزء من قصة تونسية قديمة، صدى في عام 2011 وطوال الفترة الانتقالية، ومن المرجح أن تستمر.

وإذ كَنّ المتشددون على الجانبين العلماني والديني للانقسام مواقف متنافسة تجاه مكانة الدين في العمل السياسي، فقد حاربوا من أجل اقتطاع فضاءات سياسية وممارسة نفوذهم. صنعت حركة النهضة مكاناً لنفسها داخل مشهد كان يسيطر عليه لعقود قمع عنيف في بعض الأحيان للتعبيرات الدينية التي لم تُجِزها الدولة. وحظي المؤتمر من أجل الجمهورية، الذي تأسس في عام 2001 من جانب الناشط في مجال حقوق الإنسان المنصف المرزوقي لكنه ظل غير قانوني حتى عام 2011، وكذلك التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، بمتابعين علمانيين كثر ـ وكذلك عدد من الأحزاب الأخرى التي اتبعت التقليد الذي وضعه بن علي وبورقيبة واستفادت من المخاوف من تهديدات تلوح في الأفق مثّلتها الإسلاموية.

أنذر بما سيحدث لاحقاً المشهد في مطار تونس قرطاج الدولي عند عودة الشيخ راشد الغنوشي في 30 كانون الثاني/يناير 2011، بعد ما يقرب من 22 سنة في المنفى. فوسط الحشود المبتهجة، التي قُدِّر عدد أفرادها بنحو 10 آلاف رجل وامرأة محجبة، كانت هناك مجموعة صغيرة من المتظاهرين حملوا لافتات كُتِب عليها «لا إسلاموية ولا ثيوقراطية ولا شريعة ولا غباء!»[10].

لكن الخيط المشترك بين حركة النهضة وبعض خصومها العلمانيين كان تعزيز هوية تونسية عربية وإسلامية أقوى. فقد نادى المؤتمر من أجل الجمهورية وعدد من الأحزاب القومية العربية بأن تتبع تونس في المقام الأول العالم العربي والإسلامي، ثم علاقات أقوى مع بلدان الخليج. وانتشرت على نطاق واسع ادعاءات، على الرغم من عدم ثبوتها، بأن كلاً من المؤتمر من أجل الجمهورية وحركة النهضة حصل على تمويل من قطر. واتسعت الفجوات في صفوف الأحزاب السياسية بين أولئك الذين طرحوا أنفسهم كعرب، من جهة، وأبطال هوية تونسية غير عربية ـ متوسطية، وشمال أفريقية، وأفريقية ـ من جهة أخرى. وكان الأداء على هذه الساحة

(10) «Tunisian Islamist Leader Rachid Ghannouchi Returns Home,» BBC, 30 January 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12318824>.

عبارة عن سيناريو مؤلف في تونس، يعود إلى التنافس بين بورقيبة والقومي العربي صالح بن يوسف.

وفي نهاية المطاف، كانت الأحزاب الأكثر نجاحاً بين التونسيين هي تلك التي لم تكن لها علاقات مع بن علي ويمكنها في الواقع أن تدعي تاريخاً من المقاومة المبدئية لنظامه الاستبدادي. وكان الإسلاميون يمثّلون أكبر ابتعاد من النظام البائد، وكانوا قادرين على تحقيق الصدقية بسرعة والحصول على دعم متعاطف كبير. فلحركة النهضة ـ التي لم تنل الشرعية إلا في 1 آذار/مارس 2011، بعد ثلاثين سنة من تأسيسها باسم حركة الاتجاه الإسلامي ـ تاريخ طويل، بعد كل شيء، من تعرض أعضائها للتعذيب والقتل والنفي والسجن.

قضى الأعضاء المنفيون في حركة النهضة أكثر من عقدين في خمسين بلداً مختلفاً وتعرضوا لأنظمة مختلفة من الحكومات والثقافات وطرق التفكير ـ وفق الغنوشي[11]. لكنهم لم يعودوا جميعاً معتدلين إلى تونس كما يقول الغنوشي، ووجد البعض أن حركة النهضة معتدلة أكثر مما يريدون، وفضلوا بدلاً من ذلك الانضمام إلى المنظمات المتطرفة. ومثل الطريقة التي صاغ بها قادة الإخوان المسلمين في مصر أجنداتهم السياسية وأصبحوا أكثر تطرفاً بينما كانوا يقضون أوقاتاً في سجون النظام، كان الكثير من أعضاء حركة النهضة يزرعون أفكاراً متطرفة أثناء وجودهم في المنفى في أماكن مثل اليمن وأفغانستان وباكستان، أو من خلال العلاقات مع متشددين مختلفين كان بعضهم في المنافي الغربية[12].

كتب الغنوشي من جهته، وهو منظّر للإسلام والديمقراطية، ضد النموذج الوهابي المغذى سعودياً للتطرف. وتأثر، إلى جانب المنفيين الآخرين من حركة النهضة، بالحركات الاجتماعية في أوروبا. وطوال مدة وجوده في المنفى، وعد الغنوشي على نحوٍ متواصل وعلني بعدم العمل لقلب قانون الأسرة، الذي كرسته مجلة الأحوال الشخصية عام 1956.

بدأت حركة النهضة، في توجهها الشعبوي، تتحدث عن حشد الناس العاديين حتى قبل أن تنجح الثورة في إطاحة بن علي. وفهم الغنوشي العلاقة بين الدعم الانتخابي

---

(11) راشد الغنوشي (أحد مؤسسي حركة النهضة ورئيسها)، في مناقشة مع رئيس جامعة كولومبيا لي سي بولينغر، وجين مانيانو بولينغر، وسوزان غلانسي، والمؤلف، 8 كانون الثاني/يناير 2015.

(12) Ibrahim Sharqieh, «Tunisia's Lessons for the Middle East: Why the First Arab Spring Transition Worked Best,» *Foreign Affairs* (17 September 2013), <http://www.foreignaffairs.com/articles/139938/ibrahim-sharqieh/tunisias-lessons-for-the-middle-east>.

والبنية الاجتماعية الاقتصادية لتونس. وكان الدعم للحركة بعد الثورة أقوى في المناطق الحضرية الفقيرة على الساحل وفي المناطق ذات الكتل السكانية الأصغر سناً حيث كان معدل البطالة مرتفعاً، ولا سيَّما في جنوب البلد(13). فاقت جاذبية حركة النهضة كثيراً انتماءها الإسلامي، فاعتُبِرت حزباً نزيهاً ومضاداً للممارسات الفاسدة للنظام السابق.

أعطت ثورة الياسمين حركة النهضة تحديداً المجال الذي كانت تنتظره. وصعدت إلى السلطة بسرعة في عام 2011، ونأت بنفسها عن الجماعات الإسلامية الأخرى كحركة مناصرة للديمقراطية. حين عاد الغنوشي، أعلن على الفور أن حركة النهضة ستشارك في الانتخابات البرلمانية، لكن لا هو ولا أحد من حزبه سيخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة. وفي أول مقابلة له بعد الثورة، ادعى الغنوشي: «لقد شربنا كأس الديمقراطية بجرعة واحدة في الثمانينيات، بينما كان الإسلاميون الآخرون يشربون منه رشفة بعد أخرى»(14). ويدعي الغنوشي بصورة مؤكدة أن الديمقراطية لا تتعارض مع الإسلام.

عبَّرت العبقرية السياسية للغنوشي عن نفسها في عدد من المشاهد التي أكسبته سمعة بأنه السياسي الأفضل في تونس ـ يرى البعض أنه السياسي الوحيد. وحين صوّت مجلس الشورى على أن عليه أن يدفع بقوة لشمول الشريعة ـ أو القانون الإسلامي الذي يستخلص مبادئه من القرآن والحديث ـ في الدستور الجديد، شرح عدم جدوى القيام بذلك: إذا أُخضِع القرار لاستفتاء أدى إلى رفض الشريعة، سيُغلَق الباب على هذه القضية إلى الأبد؛ وإذا مرّ، ستستعدي حركة النهضة أولئك الذين صوتوا ضد هذا الإجراء، وهو ما سيعمّق الاستقطاب مع العلمانيين(15). وأقنع الغنوشي المجلس بإعادة النظر لإبقاء الباب مفتوحاً، وصوت 80 بالمئة من الأعضاء بـ «لا» في الجولة الثانية(16).

آتى إتقان الغنوشي للعمل في الساحة السياسية ثماره في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، ومنحت حركة النهضة 89 مقعداً من أصل 217 مقعداً في الجمعية التأسيسية. فبعد عدة حكومات انتقالية ابتُلِيت ببقايا النظام القديم، لم يكن من المستغرب أن يختار التونسيين تغييراً حاداً.

---

(13) Gana, Van Hamme, and Ben Rebbah, «Social and Socio-Territorial Electoral Base of Political Parties in Post-Revolutionary Tunisia,» pp. 751-769.

(14) Shadi Hamid, *Temptations of Power: Islamists and Illiberal Democracy in a New Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2014), p. 191.

(15) جورج فهمي (باحث في التفاعل بين الدولة والدين في تونس)، في مناقشة مع المؤلف، تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(16) المصدر نفسه، و Hamid, Ibid., p. 200.

حل المؤتمر من أجل الجمهورية بقيادة المنصف المرزوقي في المركز الثاني في الانتخابات، إذ حصل على 8.7 بالمئة من الأصوات الشعبية وتسعة وعشرين مقعداً في الجمعية التأسيسية. أما العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية، الحزب الوحيد الذي تأسس بعد الثورة وحقق نتائج جيدة في الانتخابات، فجاءت في المركز الثالث حاصدة ستة وعشرين مقعداً، بينما حصل التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات على 20 مقعداً. وذهب 18 مقعداً من أصل 217 إلى ممثلي مليون تونسي يعيشون في الخارج وكانوا نُظِّموا في ست دوائر انتخابية.

بروح التعاون وبناء التوافق وتحقيق التوازن، تألفت كتلة ائتلافية برلمانية أصبحت تُعرَف من الآن فصاعداً باسم الترويكا، من حركة النهضة، والمؤتمر من أجل الجمهورية العلماني الثوري، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الاجتماعي العلماني. وعلى الرغم من أن التكتل حل وراء العريضة في الانتخابات، فقد فُضِّل على الحزب الإسلامي المحافظ والشعبوي والاشتراكي من خلال وعد بحماية العلمانية التونسية. وعُيِّن المنصف المرزوقي، زعيم المؤتمر من أجل الجمهورية، رئيساً للبلاد، وضمنت حركة النهضة لأمينها العام السابق، حمادي الجبالي، منصب رئيس الوزراء. وأصبح مصطفى بن جعفر، زعيم التكتل، رئيساً للجمعية التأسيسية.

عُدّت الترويكا فرصة لصوغ رؤية جديدة للعلاقة بين الدين والعمل السياسي. وبذل المسؤولون في حركة النهضة، بما في ذلك الغنوشي، جهوداً متضافرة لتبدو متعاونة مع الأحزاب العلمانية وعلى الظهور بمظهر الجهة الداعمة للديمقراطية.

لكن حركة النهضة، على الرغم من شعبيتها والتعاطف في البداية بسبب عقود من التعذيب والسجن والنفي على يد النظام البائد، فقدت الحظوة، فور وصولها إلى السلطة، واتُّهِمت باستخدام الموقع القيادي الحكومي لمحاولة أسلمة تونس من خلال إدخال قوانين وتعديلات عدّها العلمانيون نكسات. وحصلت مقاومة، سواء من العضوين الآخرين في الترويكا ومن المواطنين. وفي نيسان/أبريل 2012، حين احتفل الآلاف بذكرى تظاهرات عام 1938 ضد الفرنسيين وساروا على امتداد شارع الحبيب بورقيبة، احتجوا على معالجة الحكومة الجديدة للمشاكل، بما في ذلك الإصلاحات القضائية والبرامج الاجتماعية الاقتصادية. واندلع العنف بين المتظاهرين والشرطة.

لكن كثيراً مما فعلته حركة النهضة أو اقترحته بدا غير ضار، مقارنة بنظيراتها في البلدان الإسلامية الأخرى. فحركة النهضة جاءت إلى بيئة في تونس مختلفة عن تلك

التي ورثها الإخوان المسلمون في مصر. وقلب الإسلاميون في مصر فعلاً كثيراً من الاتجاه العلماني الذي ميّز مصر جمال عبد الناصر؛ وفي الوقت الذي سقط مبارك، كانت البلد مؤسلمة إلى حد كبير. وكان المجتمع المدني كذلك إسلامياً إلى حد كبير، وسيطر على جزء كبير منه الإخوان المسلمون. كانت المادة الثانية من الدستور المصري التي كرّست مبادئ الشريعة كمصدر رئيسي للتشريع، مقدسة تماماً مثل مجلة الأحوال الشخصية في تونس. وفي الوقت الذي ترك فيه بن علي منصبه، كانت تونس علمانية إلى حد كبير وتحولت إلى درجة أنها تناقضت بصورة حادة مع بقية العالم العربي.

بلغت الانقسامات بين العلمانيين والإسلاميين ذروتها أثناء عملية كتابة الدستور من جانب الجمعية التأسيسية الوطنية، التي تبنت دستوراً مؤقتاً في 10 كانون الأول/ديسمبر 2011. وصاغت الدستور الموقت اللجنة نفسها المكلفة بتكريس القوانين والإجراءات الانتخابية بعد الثورة برئاسة الخبير الدستوري العلماني عياض بن عاشور: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

كانت المجالات الثلاثة الأكثر خلافية التي واجهت أولئك المكلفين كتابة الدستور تتعلق بالمواد الخاصة بضم الشريعة، والمساواة الجندرية، والتجديف.

بعدما تراجعت حركة النهضة عن موقفها السابق الذي كان سيسمح بتبني الشريعة كقانون، دفعت بقوة لإدراج لغة كانت ستصف الإسلام بأنه دين الدولة، ما يفسح في المجال للشريعة الإسلامية لتنظم الأمور. لكن حركة النهضة اضطرت في نهاية المطاف إلى التراجع عن استراتيجياتها المواربة المنقحة بعد خروج ما يُقدَّر بـ25 ألف متظاهر، انضمت إليهم أحزاب المعارضة، إلى الشوارع في 20 آذار/مارس 2012[17]. وفي النهاية، أُبعِدت الشريعة من الدستور برمته.

كذلك اقترحت حركة النهضة مادة تجرّم التجديف وتشويه صورة الدين، لكن هذا الاقتراح استُبعِد أيضاً. واقتُرِحت المادة، التي أُدخِلت في حزيران/يونيو 2012، بعدما اقتحم سلفيون معرضاً فنياً في المرسى زُعِم أنه أهان الإسلام. وفي وقت لاحق من ذلك العام، حاولت حركة النهضة أيضاً وضع قانون يجرّم التدنيس، لكن تلك المحاولة فشلت، بفضل معارضة أطراف فاعلة في المجتمع المدني ومحامين وسياسيين.

(17) Yadh Ben Achour, «Religion, Revolution, and Constitution: The Case of Tunisia,» (Lecture, Harvard University, Cambridge, MA, 17 September 2012).

في إصرار المسودة النهائية للدستور على الفصل بين المسجد والدولة، رددت الوثيقة صدى الدستور الذي قُدِّم خلال العهد العثماني في عام 1861 وذهب أبعد من الدستور الذي صيغ في عام 1959 بعد الاستقلال عن الفرنسيين؛ ففي حين أن دستور ما بعد الاستقلال عرّف الإسلام كدين للتونسيين، من دون أن ينص على أنه دين الدولة، أغلق دستور عام 2014 الباب بشدة على الشريعة وضمن أن تظل تونس دولة مدنية. وأكدت المادة الأولى لكلا الدستورين أن تونس دولة حرة مستقلة وذات سيادة، وأن دينها الإسلام، ولغتها العربية، ونظامها جمهوري. لكن دستور عام 2014 أضاف مادة ثانية لا يمكن تعديلها: «تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون».

شرح لي عياض بن عاشور أن إعلان الدولة كدولة مدنية في المادة الثانية منع أي تفسير محتمل لشمول الإسلام في المادة الأولى بأنه أمر إرشادي أو يُحتمَل أن يؤدي إلى تنفيذ الشريعة. ورأى أن الإشارة إلى الإسلام في المادة الأولى «وصف اجتماعي» في ما يتعلق بالدين السائد للشعب، وهو ما يفرق الإسلام كدين تونس عنه كدين الدولة. وللتأكيد، أوضح بن عاشور كذلك أن المادة الثانية سمحت للسبسي بالترشح للرئاسة في عام 2014 على أساس «دولة مدنية لشعب مسلم»[18].

يمكن المرء أن يقدر فقط ما هو الإنجاز الذي حققه الدستور التونسي في هذا الصدد عند مقارنته بالدساتير في بقية العالم العربي؛ فالمادة الثانية من الدستور الأردني تعلن الإسلام دين الدولة. وتندرج مسائل الأحوال الشخصية من ضمن اختصاص المحاكم الشرعية في الأردن، بما في ذلك لغير المسلمين، بموجب المادة 109 من الدستور. وليس السيناريو مختلفاً في المنطقة، باستثناء لافت للنظر للبنان. وفي تأكيد للتعددية الدينية، تحتوي الحكومة التونسية على وزارة شاملة للشؤون الدينية، على النقيض من وزارة الأوقاف التي تؤسسها الدولة لأغراض إسلامية، كما هي الحال في أماكن أخرى.

لعل أعظم «ابتكار» للدستور التونسي لعام 2014 هو إصراره على حرية الضمير المحمية بموجب المادة السادسة. لكن شمول هذه المادة لا يمثّل بالكامل أمراً جديداً على التونسيين؛ فقد حُوفِظ على الضمانات نفسها لحرية المعتقد والضمير والممارسة الدينية بموجب دستور عام 1959 بعد الاستقلال، وإن كان ذلك فقط في النسخة الفرنسية من الدستور.

(18) عياض بن عاشور (خبير في القانون العام وأكاديمي، رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي)، في مناقشة مع المؤلف، 23 نيسان/أبريل 2015.

وضعت المادة الخاصة بحرية الضمير تونس مباشرة أمام أي بلد عربي آخر لجهة احترامها للحريات الشخصية وحقوق الإنسان. وينص الدستور على أن الدولة تتعهد بنشر قيم الاعتدال والتسامح، وتضع الدولة في دور الضامن للممارسة الحرة للشعائر الدينية وحياد المساجد وأماكن العبادة عن الحزبية. وعلى النقيض من ذلك، فإن حرية الدين في العالم العربي تعني في الأساس حرية ممارسة أي دين توحيدي. وتُعَد السعودية استثناءً، إذ تُعَدّ فيها العبادة في أي دين غير الإسلام محظورة.

تحظر المادة السادسة، في أول بلد عربي أو إسلامي، اتهامات الردة ـ التكفير ـ والتحريض على العنف والكراهية. تضمن المادة الخاصة بحرية الضمير بصورة أساسية الحماية الدستورية للاأدريّة، والإلحاد، والمجموعة الكاملة للإيمان وعدم الإيمان. فالتخلي عن الإسلام لمصلحة الإلحاد أو التحول إلى دين توحيدي آخر يُعاقب عليهما في البلدان العربية الأخرى. وحظيت هذه الحقوق بحماية في الجزائر بموجب بند ورد في نسخة عام 1963 من الدستور، لكن هذا تغير في عام 1996 حين أُلغِيت الفقرة[19]. وفي السعودية وقطر، يُعاقَب على الردة بالموت، بينما في بلدان أخرى، مثل الأردن والكويت، تتمتع المحاكم بسلطة سجن المرتدّين وإلغاء زيجاتهم وتجريدهم من حضانة الأطفال وحقوق الميراث[20]. والدين مكرَّس دستورياً في الأردن إلى درجة أن الدستور يعلن أن «الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن».

وكان الدستور الجديد الذي صدّقت عليه الجمعية التأسيسية الوطنية التونسية في كانون الثاني/يناير 2014، أول دستور شعبي لتونس لجهة أنه كان نتيجة الجدال العام وكثير من النقاش الذي شمل قطاعات كبيرة من المجتمع. وعلى النقيض من ذلك، كان دستور عام 1861 نتيجة لضغط الفرنسيين والبريطانيين، وكان دستور ما بعد الاستقلال لعام 1959، على الرغم من أنه محلي، مفروضاً من فوق.

حدّد دستور عام 2014 تونس بصورة لا لبس فيها كدولة مدنية، ومنح حقوقاً متساوية للرجال والنساء، وحرية التعبير والضمير، وقضاءً مستقلاً، وحقوق المواطنين في الرعاية الصحية، وإعادة توزيع الموارد على نحوٍ تدريجي. ووفق عياض بن عاشور، فإن أكثر من ثمانين قانوناً أساسياً سيتعين تشريعها بواسطة الجمعية التأسيسية لتنفيذ الدستور الجديد.

---

(19) الدستور الجزائري لعام 1963، المادة 4؛ الدستور الجزائري للعام 1989 (أُعيد العمل به في عام 1996، نُقِّح في عام 2008)، المادة 2.

(20) *Laws Criminalizing Apostasy in Selected Jurisdictions* (Washington, DC: Law Library of Congress, 2014), <http://www.loc.gov/law/help/apostasy/apostasy.pdf>.

وكدليل على المشاعر القوية المحيطة بالممارسات الفاسدة التي وسمت حكم بن علي والدعوة إلى إلغائها، أصبحت مكافحة الفساد مكرسة في دستور عام 2014 من خلال المادة 125 وتأسيس هيئة حكومية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وفُوِّضت الهيئة بتعريف حالات الفساد والتحقيق فيها ـ في مجال الأعمال والمجال العام ـ وإحالتها على السلطات المؤسسية ذات الصلة.

مر الدستور بأربع مسودات، قُدِّمت آخرها في 1 حزيران/يونيو 2013. وأُحضِرت مجموعة مؤلفة من 22 محامياً يمثّلون نقاطاً مختلفة على الأطياف الأيديولوجية والدينية، لتقديم المشورة والعمل مع اللجان الست للجمعية التأسيسية في صوغ الدستور. كان كثرٌ أعضاءَ في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي حُلَّت بعد تأليف الجمعية التأسيسية. وأخبرني عياض أن أهم دور قام به هؤلاء الخبراء القانونيون هو إيصال الجدال الدستوري إلى الجمهور. فمن خلال المقابلات التلفزيونية والإذاعية والمقالات المنشورة في الصحف وعلى الإنترنت، تمكنوا من ممارسة الضغط على الجمعية التأسيسية لتبني بعض التدابير والمبادئ، مثل حرية الضمير (المادة السادسة) والالتزام بتعزيز الحداثة وثقافة حقوق الإنسان واللغات الأجنبية في نظام التعليم التونسي (المادة التاسعة والثلاثون)[21].

خلال الجدالات حول الدستور، ظهرت مخاوف من محاولات الإسلاميين قلب مسار التقدم الذي حققته المرأة في العقود السابقة؛ وأصبحت مادة مقترحة (المادة الثامنة والعشرون)، تعدّ النساء «مكملات للرجال»، جدلية على الفور، سواء داخل الجمعية التأسيسية أو خارجها. أثار نشر الصيغة المقترحة من جانب عضو التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات في الجمعية، سلمى مبروك، جدلاً محلياً ودولياً، وولد مزيداً من التغطية في مصادر الأخبار الأجنبية الفرنسية والإنكليزية أكثر من أي حدث تونسي آخر في عام 2012. تحدث أولئك الذين جادلوا دفاعاً عن المادة عن خطأ في الترجمة للمصطلح المستخدم في الصياغة، التي أصرّوا على أنها «تمتلك حساً أعمق في إثراء جزأين أو دمجهما لتشكيل وحدة موحدة». نظمت النساء احتجاجاً على المادة الثامنة والعشرين في 13 آب/أغسطس، وهو اليوم الوطني للمرأة، وهو أيضاً، بصورة لافتة للنظر، اليوم الذي يحتفل فيه التونسيون بتبني مجلة الأحوال الشخصية في عام 1956. تجمعت

(21) Carter Center, *The Constitution-Making Process in Tunisia: Final Report* (Atlanta, GA: Carter Center, 2011–2014), p. 32.

آلاف النساء، وكان بعضهن يرتدين الجينز والقمصان إلى جانب أخريات ارتدين الحجاب. واستُعيض من المادة لاحقاً بأخرى، أشارت إلى أن «المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات»(22).

كانت حقوق المرأة ظهرت فعلاً في المقدمة قبل سنة أثناء انتخابات عام 2011، على الرغم من أن القضية لم تكن نقطة تجمع خلال الثورة. وتظاهرت مئات النساء في مدينة تونس في 29 كانون الثاني/يناير رفضاً لعودة ظهور إسلاموية محتملة وحمايةً لحقوقهن المكتسبة بشق الأنفس. وفي انتخابات الجمعية التأسيسية، جاءت المعارضة الأكثر صدقاً وإصراراً لحركة النهضة من نساء متوسطات العمر من الطبقات الاقتصادية المتوسطة والعليا في المجتمع. اتهم هؤلاء حركة النهضة بالرغبة في إعادة «النساء النسويات التونسيات إلى مطابخهن». وفي انتخابات عام 2014، حاول الحزب المنافس لحركة النهضة، نداء تونس، إثارة المخاوف بين الناخبات، فأبرز كيف أن دور المرأة يتمثّل بالحفاظ على المكاسب الديمقراطية التي تحققت أثناء الثورة وبعدها، وصور نفسه بأنه خليفة نظام بورقيبة العلماني والمحرّر للنساء، على العكس من حركة النهضة «الظلامية» والمستعبدة للنساء(23).

على الطرف الآخر من الطيف، تحدثت «النهضويات»، أي الأعضاء النساء في حركة النهضة، عن كيفية تأييد الحركة والإسلام لحقوق المرأة. كانت حركة النهضة نجحت فعلاً في حفز الأنشطة لغرض الانتخابات، وانتهى الأمر بوصول 42 امرأة من أعضائها الإناث، من أصل ما مجموعه 49 امرأة منتخبة، إلى الجمعية التأسيسية. وكانت حركة النهضة الحزب الرئيسي الوحيد الذي استفاد من قانون التكافؤ الجندري الذي يطلب من الأحزاب أن يكون لديها مرشحين متناوبين من الذكور والإناث(24).

ثمة دلالة بعد خمس سنوات في أن حركة النهضة هي التي دافعت عن مشروع قانون في عام 2016 في البرلمان لتعزيز التشريع المتعلق بالعنف ضد المرأة، وإدخال تحديدات شاملة للعنف الجندري، وحظر الاغتصاب الزوجي، ووضع حد للإفلات من العقاب للمغتصبين الذين تزوجوا من ضحاياهم إذا كن دون العشرين من العمر.

---

(22) Monica Marks, «Women's Rights Before and After the Revolution,» in: Nouri Gana, ed., *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects* (Edinburgh: Edinburgh University Press: 2013), pp. 236-237.

(23) حياة السايب، «جملة اعتراضية: صورة المرأة المشوهة،» **الصباح**، 2016/3/6.

(24) Marks, Ibid., p. 225.

بعد الثورة ومع صعود حركة النهضة، أصبح التعبير عن القيم الدينية من جانب النساء قضية متنازعاً عليها. وبدأت النساء والرجال ـ على جانبي الانقسام ـ احتجاجات على اللباس. وأصبح من الشائع أكثر أن ترى النساء يرتدين الحجاب، ولا سيَّما في حرم الجامعات. عارضت ذلك بعض النساء الأكثر تغريباً، بينما جادلت أخريات ـ متدينات وعلمانيات معاً ـ بأن حرية التعبير عن القيم كانت في قلب الإسلام التونسي. وتقول المدوِّنة لينا بن مهني لي إن ضغطاً علنياً لارتداء الحجاب ساد في ظل الترويكا حين كانت حركة النهضة مسؤولة عن الحكومة، ولا سيَّما في الأحياء الفقيرة، لكن هذا تراجع.

خلال انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2011، تظاهر متشددون من التنظيم السياسي الإسلامي حزب التحرير في جامعة سوسة حين مُنِعت الشابات من ارتداء النقاب وإظهار أعينهن فقط. وتحولت التظاهرات إلى أعمال عنف حين قُوبِل المحتجون بتظاهرات مضادة برئاسة مجموعات نسائية أدانت ما رأينَ فيه تطرفاً دينياً. أيدت وزارة التعليم التونسية قرار حظر النقاب، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، علقت الوزارة عمل مدرّسة ومشرفة في مدرسة ابتدائية لرفضهما الامتثال لأمر بالتوقف عن ارتداء النقاب. استمرت المواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين حتى عام 2013 واشتعلت بسبب النشاط المتزايد للجماعات الإسلامية المتشددة والجدال حول الدستور واغتيالين من الاغتيالات السياسية البارزة؛ فقد أدى مقتل شكري بلعيد، زعيم المعارضة اليساري ورئيس حزب «الوطنيون الديمقراطيون» (وطد)، في شباط/فبراير، إلى إضراب عام دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل. وتوقف العمل في تونس، من المناجم في جنوب البلد إلى المناطق التجارية في مدينة تونس. وكان بلعيد اتهم الحكومة التي يقودها الإسلاميون بتشجيع العنف السياسي وتعرض للتعقب في وقت لاحق. وبدا أن الأجهزة المتقدمة لوكالات الدولة استُخدِمت لتعقب تحركاته والتنصت على هاتفه[25]. أثار هذا الشك في أن حركة النهضة كانت وراء مقتله وأدى إلى استقالة رئيس الوزراء حمادي الجبالي وخلافته على يد علي العريّض من النهضة، في أول خطوة نحو حل ائتلاف الترويكا.

وفي تموز/يوليو، اغتيل محمد براهمي، الزعيم السابق والمؤسس للتيار الشعبي المعارض. انسحبت الأحزاب السياسية في المعارضة من الجمعية التأسيسية ورفضت التعاون مع الحكومة، في حين نُظِّم عدد من التظاهرات الجماهيرية. استمدت

(25) Yasmine Ryan, «Who Killed Tunisia's Chokri Belaid?» Al Jazeera, 12 September 2013, <http://www.aljazeera.com/indepth/%20features/2013/09/201394183325728267.html>.

المعارضة الإلهام من حركة تمرُّد المصرية، التي كانت أسقطت الرئيس محمد مرسي. وأطلقت جبهة الإنقاذ الوطني، وهي تحالف من مجموعات المعارضة الأصغر، حملة بعنوان «ارحل» لإطاحة مسؤولي الحكومة المعينين من جانب حركة النهضة. تظاهر آلاف التونسيين بقيادة جبهة الإنقاذ الوطني لأكثر من شهر، ابتداء من أواخر تموز/يوليو بعد تشييع محمد براهمي. وطالب المتظاهرون الذين تجمعوا أمام متحف باردو الوطني ـ المتاخم للجمعية التأسيسية الوطنية ـ بحل الجمعية التأسيسية واستقالة الحكومة. ألقت حكومة حركة النهضة باللوم على المتطرفين السلفيين، بما في ذلك الفرع التونسي من أنصار الشريعة، في اغتيال شكري بلعيد ومحمد براهمي. كذلك ألقت المسؤولية على المتشددين السلفيين في مقتل ثمانية جنود في منطقة جبل الشعانبي وهجمات ضد الشرطة في عدد من البلدات ـ جميعها في عام 2013 ـ وصنفت أنصار الشريعة منظمة إرهابية. اتهمت حركة النهضة السلفيين بحمل ضغينة ضدها لأنها، على حد تعبير راشد الغنوشي، قدمت «الإسلام بطريقة تختلف عنهم» وتضمنت دعوتها أن الدين يتعلق بـ«الحرية وحقوق الإنسان»[26]. ونأى الغنوشي بنفسه عن جبهة الإصلاح، التي دفع للاعتراف بها كحزب سياسي سلفي في عام 2012[27]. وإذ رسم أوجه تشابه بين الحزب والجماعتين المتشددتين، حزب التحرير وأنصار الشريعة، ادعى الغنوشي أنها، خلافاً لحركة النهضة، «فشلت في التطور مع الحداثة وعصرنا»[28].

مرة أخرى، وبينما كان الوضع يتصاعد في أزمة، تدخل المجتمع المدني لإنقاذ الموقف. كان الاتحاد العام التونسي للشغل المؤسسة الوحيدة المتمرسة في المساومات السياسية ويمكنها بالتالي أن تؤدي دوراً قيادياً في حل الصراع بين الخصوم السياسيين وبين الحاكمين والمحكومين. وكانت أيضاً المجموعة الوحيدة التي مثّلت الطبقة العاملة وتملك النطاق الجغرافي للوصول إلى الجماهير. كان الاتحاد متمرساً في تبني نهج ذي شقين؛ ففي ظل النظامين الاستبداديين لبورقيبة وبن علي، غالباً ما دعم الخط السياسي للحزب الحاكم، بسبب عدم وجود خيار أو نتيجة للمحسوبية، بينما في الوقت نفسه،

(26) Ahmed el Amraoui, «Tunisia's Ghannouchi: Poverty Is a Root Cause of Terror,» Al Jazeera, 14 November 2015, <http://www.aljazeera.com/news/2015/11/tunisia-ghannouchi-terrorism-151114090804512.html>.

(27) Aaron Zelin, «Who Is Jabhat al-Islah?,» Carnegie Endowment for International Peace, 18 July 2012, <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=48885>.

(28) راشد الغنوشي، في مناقشة مع المؤلف، 30 تموز/يوليو 2015.

تفاوض مع القطاع الخاص ومؤسسات الدولة لتعزيز حقوق العمال[29]. فهم الاتحاد أنه في ظل تنظيم محدد للصناعة الاستخراجية والتوزيع الإقليمي، يستطيع العمال الذين هم في المواجهة إطلاق إضرابات كفيلة بإحداث شلل لفرض مجالات سياسية.

كان الاتحاد العام التونسي للشغل مؤهلاً بصورة فريدة لتنظيم جولة من المحادثات بين منظمات المجتمع المدني للتعامل مع الاتهامات ضد حركة النهضة ومناقشة المسار إلى الأمام. وضعت اللجنة الرباعية للحوار الوطني، بقيادة الاتحاد، جدولاً زمنياً لاستقالة الحكومة وخطوات نحو اختيار حكومة أكثر توافقاً. وجيء بعياض بن عاشور وحفيظة شكير كمستشارين قانونيين.

قبلت حركة النهضة تسوية اللجنة الرباعية ووافقت على التنحي في كانون الأول/ديسمبر 2013 ـ على الرغم من أن ذلك لم يحصل من دون ضغوط من النقابات والأحزاب السياسية الأخرى والمؤسسات الدولية؛ فقد ضغط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والولايات المتحدة وبلدان الخليج على حكومة حركة النهضة أن رأت أن قبول الحزب لشروط اللجنة الرباعية شرط لتقديم المساعدة المالية إلى تونس[30]. وكان «استعداد» حركة النهضة للتخلي عن السلطة الأول في نوعه لحزب إسلامي.

جاء منح جائزة نوبل للسلام للجنة الرباعية في تشرين الأول/أكتوبر 2015 اعترافاً بـ «المساهمة الحاسمة» التي قدمتها اللجنة الرباعية للديمقراطية حين «كان البلد على حافة حرب أهلية». وقال كاسي كولمان فايف، رئيس لجنة نوبل النرويجية، إن جهود اللجنة الرباعية في تونس «يمكن مقارنتها مباشرة بمؤتمرات السلام التي ذكرها ألفريد نوبل في وصيته»[31]. يمثل كون أحد الحاصلين على الجوائز امرأة، رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وداد بوشماوي، سيناريو تونسياً في جوهره. كذلك أكدت جائزة نوبل على ميل المنظمات مثل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للشغل، التي كانت غالباً متعارضة بعضها مع بعض ـ إذ

(29) Chris Toensing, «Tunisian Labor Leaders Reflect Upon Revolt,» *Middle East Research and Information Project (MERIP)-People Power*, vol. 41, no. 258 (2011), <http://www.merip.org/mer/mer258/tunisian-labor-leaders-reflect-upon-revolt-0>.

(30) Amel Boubekeur, «Islamists, Secularists and Old Regime Elites in Tunisia: Bargained Competition,» *Mediterranean Politics*, vol. 21, no. 1 (2015), p. 118.

(31) «Nobel Peace Prize for Tunisian National Dialogue Quartet,» BBC, 9 October 2015, <http://www.bbc.com/news/world-europe-34485865>.

تمثّل واحدة مصالح الأعمال والأخرى حقوق العمال ـ للالتقاء في أوقات الأزمات حول المصالح الوطنية الأوسع. لكن الاتحاد العام التونسي للشغل كان في وضع فريد لتدبير عملية المفاوضات. فمن دون الاتحاد العام التونسي للشغل، لم تكن اللجنة الرباعية لتُؤلف أو تنجح في تحقيق انتقال سلمي في مرحلة كان يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تفكك عملية التغيير الديمقراطي؛ فالدور الحاسم الذي تمكن الاتحاد العام التونسي للشغل من أدائه في قيادة مفاوضات اللجنة الرباعية مع الحكومة هو شهادة على نفوذه السياسي والاجتماعي والاقتصادي المهم ـ وهذه خصائص نموذجية لنقابات العمال القوية التي كان لها دور مهم في تطوير الحكومات الديمقراطية في أمكنة أخرى. لقد عمل الاتحاد العام التونسي للشغل على مر التاريخ كمنظمة شاملة للحركات الاجتماعية في تونس، وهو دور من المرجح أن يستمر.

لكن دعونا لا ننسى أن الاتحاد كان عليه أن يبذل جهداً كبيراً من أجل التعافي من عقود من خضوعه لنظام بن علي، والتعاون معه، بما في ذلك فضيحة الفساد في عام 2008 في قفصة. أدى ضعف سلطته المركزية إلى حدوث تفسخات نظراً إلى أن الفروع الأصغر، حيث اعتمل انعدام للثقة في النظام الهرمي وولاء لمواقعها، تصرفت في شكل مستقل. لكن الدور النشط للاتحاد في الثورة وجهوده لتعزيز صدقيته كانت تؤتي ثمارها. كذلك تعززت سمعة الاتحاد العام التونسي للشغل نتيجة عملية الإصلاح الداخلي التي شملت انتخابات ديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر 2011 لإنشاء مجلس تنفيذي جديد يتكون من 13 عضواً. وقد ساعدته هذه الجهود على تبوء مكانته القيادية داخل اللجنة الرباعية التي عزز نجاحها من مكانته.

لم تكن بلدان أخرى في العالم العربي تملك قوة عمالية ممكّنة ومنظّمة على نحوٍ مماثل. في الواقع، فإن أنواع الموارد الطبيعية التي تنعم بها بلدان مثل السعودية تعني تجاوز العمال العاديين وتركيز السلطة السياسية عند مستويات أعلى من الإدارة، والتشجيع على قيام دولة ثرية لكن غير تمثيلية[32]. وفي مصر، حيث أدت المظالم الاقتصادية والمطالب العمالية دوراً جوهرياً في ثورتها كما فعلت في تونس، عملت النقابات ضد المحتجين، وانحازت إلى مبارك ونظامه في عام 2011. وكان أي تخطيط وتنظيم للاحتجاجات التي حدثت خلال الثورة بقيادة المنظمات الإسلامية، وليس النقابات. وفي

(32) Timothy Mitchell, *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil* (New York: Verso, 2011), p. 412.

المرحلة التي سبقت الثورة، وقعت احتجاجات نفذها عمال بين عامي 2004 و2010 إلى حد كبير من دون دعم من قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، المعادل المصري ـ بالاسم ـ للاتحاد العام التونسي للشغل. ورداً على التحركات التراكمية التي قام بها مبارك في عام 2004 لتقليص القطاع العام وخصخصته، وصلت الاضطرابات العمالية خلال تلك الفترة إلى مستوى لم تشهده البلد منذ عقود. لكن الاتحاد، الذي جعله النظام عاجزاً سياسياً، أيّد إضراباً واحداً فقط خلال فترة حكم مبارك بأكملها. ولم يثق العمال في الاتحاد، مدركين أن تصرفاته كانت غالباً في مصلحة النظام وعلى حساب العامل. وكانت الثقة في الاتحاد العام لنقابات عمال مصر منخفضة جداً بين العمال إلى درجة أن جبهة «مطالب العمال في الثورة» طالبت بحلّ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووصفته بأنه «واحد من أهم رموز الفساد في ظل النظام البائد»[33].

تعود النقابات العمالية المصرية إلى عام 1919، وهي كما في حالة تونس، أدت دوراً مهماً في حركة الاستقلال. لكن جمال عبد الناصر كبح النقابات؛ وبدلاً منها، أنشأ اتحاداً للعمالة الوطنية في عام 1957، في شكل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ـ أُطلِق عليه في الأصل اسم اتحاد عمال مصر ـ كأداة للدولة. وكان إنشاء الاتحاد، الذي ركز حصرياً تقريباً على القطاع العام، بمنزلة نهاية العمل المنظم. وفي عهد عبد الناصر، مُنِح العمال من الرتب الدنيا مزايا اقتصادية، بما في ذلك الأمن الوظيفي، في مقابل السكون السياسي؛ فأصبحت النقابات أدوات للسيطرة السياسية.

وفي حين تفاخر تونس بحركة عمالية قوية وجيش صغير ضعيف نسبياً، فإن العكس هو الصحيح في مصر، التي تشترك في حدود مع فلسطين المحتلة، كانت ثورتها في عام 1952 انقلاباً عسكرياً إلى حد كبير. وبعد مرحلة وجيزة من إسقاط الجيش للإخوان المسلمين وسيطرته في تموز/يوليو 2013، سرعان ما تحرك الجيش للانقلاب على تهميشه في عهد مرسي؛ فعاد مجلس الدفاع الوطني، الذي أصبح ذا أغلبية مدنية في عهد مرسي، إلى الأغلبية العسكرية. وأدى انعدام ثقة المصريين بالإسلاميين إلى حل القضاء للبرلمان المنتخب ديمقراطياً، عقب سابقة وضعتها المحكمة الدستورية العليا، أول مرة في عام 1987 ومرة أخرى في عام 1990. أما في تونس فلا توجد هيئة قضائية لديها سلطة إلغاء الانتخابات. أدى وجود جيش قوي إلى عرقلة آفاق الديمقراطية في مصر، تماماً كما

(33) Joel Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2016), pp. 41-44, 73-75, 109-110 and 135-137.

ساعدت قوة الحركة العمالية التونسية على بناء ديمقراطيتها. وفي تناقض حاد مع الوضع في مصر، خفف الاتحاد العام التونسي للشغل الصراع السياسي وجاء بأطراف فاعلة أخرى موثوق بها في المجتمع المدني للمساعدة على تحريك العملية. وأكدت إنجازات اللجنة الرباعية على سيناريو تونسي قدم أكثر من مجرد أحزاب سياسية وعمليات سياسية معيارية.

أنجزت اللجنة الرباعية الانتقال السلس للسلطة إلى الحكومة التونسية الخامسة منذ الثورة. اختير مهدي جمعة، المدير التنفيذي السابق الذي عمل في فرنسا في شركة النفط والغاز «توتال»، ليقود حكومة تسيير أعمال انتقالية من دون انتماءات حزبية. ومنح الرئيس المرزوقي حكومة جمعة تفويضاً لسنة واحد لقيادة البلد خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في أواخر عام 2014. وكان الاستبدال التوافقي لحكومة معيّنة من النخب بحكومة إسلامية منتخبة ديمقراطياً عملاً غير ديمقراطي بطبيعته، لكن كان يُعَدّ طريقة لتوفير الاستقرار ودرء العنف. وإذ كان جمعة نتاجاً للقطاع الخاص وعاش في فرنسا خلال السنوات العشرين السابقة، تلقى أكثر من 300 سيرة ذاتية وأجرى مقابلات مع مرشحين، كثر منهم يعيشون في الخارج، لشغل مناصب وزارية. رفض تعيين أي شخص كان يعرفه من قبل، ومنع أعضاء حكومته من الاستقالة ـ من أجل ضمان الاستمرارية والتقدم الفاعل[34]. وعاد سبعة من وزرائه من الشتات، كان ثلاثة منهم من النساء. أعادت الحكومة تنظيم الجهاز الأمني من أجل استجابة أكثر فاعلية للإرهاب، وأطلقت حواراً اقتصادياً وطنياً، وشرعت في عدد من الإصلاحات في مجال المصارف، والضرائب، ونظام الدعم الوطني. رأى جمعة دوره كرئيس للوزراء بأنه يوفر تأكيدات، في الداخل والخارج، حول الأمن والاستقرار وشفافية الانتخابات المقبلة[35]. ردت الحكومة التكنوقراطية بقوة في عام 2014 على التطرف العنيف ـ إذ حظرت أكثر من 150 منظمة مدنية مسلمة، وأغلقت محطة إذاعية، واعتقلت 2000 شاب على الأقل بتهم الإرهاب[36]. أُحبِط عدد من الهجمات الإرهابية التي تهدف إلى تقويض العملية الديمقراطية وإفساد

(34) مهدي جمعة (رئيس وزراء تونس، كانون الثاني/يناير 2014 ـ شباط/فبراير 2015)، في محادثة مع رئيس جامعة كولومبيا لي سي بولينغر، وجين مانيانو بولينغر، وسوزان غلانسي، والمؤلف، كانون الثاني/يناير 2015.

(35) Marouen Achouri, «Tough Task Ahead for Tunisia's New PM,» Al-Monitor (22 December 2013), <http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2013/12/tunisia-new-prime-minister-jomaa-challenges.html>.

(36) Kevin Sullivan, «Tunisia, After Igniting Arab Spring, Sends the Most Fighters to Islamic State in Syria,» *Washington Post*, 28/10/2014, <https://www.washingtonpost.com/world/national-security/tunisia-after-igniting-arab-spring-sends-the-most-fighters-to-islamic-state-in-syria/2014/10/28/b5db4faa-5971-11e4-8264-deed989ae9a2_story.html>.

الانتخابات المقبلة[37]. ونُشِر ما يقرب من 80 ألفاً من أفراد الأمن و22 ألفَ مراقب للانتخابات، من بينهم 600 أجنبي، في البلد في وقت الانتخابات[38].

في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014، أجرت تونس أول انتخابات تشريعية لها منذ رحيل زين العابدين بن علي، شارك فيها أكثر من مئة حزب سياسي[39]، وبلغت نسبة المشاركة في التصويت 67.7 بالمئة[40]. حقق نداء تونس، الحزب الذي أسسه الباجي قايد السبسي كمزيج من المعارضين العلمانيين، الأغلبية في الانتخابات البرلمانية بحصوله على 86 مقعداً من أصل 217 مقعداً برلمانياً؛ وفازت حركة النهضة بـ69 مقعداً. وفي كانون الأول/ديسمبر، شارك التونسيون في أول انتخابات رئاسية ديمقراطية مفتوحة على الإطلاق. وأصبح الباجي قايد السبسي، الزعيم السابق لنداء تونس، أول رئيس منتخب ديمقراطياً في تونس. ولأن السبسي كان على بينة من خطر الانقسامات السياسية، فهو تخلى عن ولائه السياسي من أجل الترشُّح للرئاسة كمرشح لجميع التونسيين.

---

(37) غازي الجريبي (وزير العدل التونسي، آب/أغسطس 2016 ـ إلى الآن؛ وزير الشؤون الدينية التونسي المؤقت، تشرين الثاني/نوفمبر 2016 ـ شباط/فبراير 2017؛ وزير الدفاع الوطني التونسي، كانون الثاني/يناير 2014 ـ شباط/فبراير 2015)، في محادثة مع المؤلف، تموز/يوليو 2015.

(38) Ahmed El Amraoui, «High Turnout in Tunisia Vote Defies Forecasts,» Al Jazeera (26 October 2014), <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/10/high-turnout-tunisia-vote-defies-forecasts-20141026113835892666.html>.

(39) Ibid.

(40) «Tunisian Republic,» *Election Guide*, <http://www.electionguide.org/countries/id/217/> (accessed 28 October 2015).

الفصل الخامس

صباح اليوم التالي

كان تولي الباجي قايد السبسي الرئاسة بمنزلة أول انتقال طوعي للسلطة في تونس بين الرؤساء والأحزاب، باستثناء الرؤساء المؤقتين. وشهد عام 2015 ظهور نمط من احترام العمليات الديمقراطية وتوطيد للانتقال ما بعد الثورة نحو الديمقراطية، لكنه كشف أيضاً عن الضغوط داخل الأحزاب السياسية، وخيبة الأمل لدى الشباب التونسي، والخطر على الحريات، وتزايد التحديات الاقتصادية، وانتهاك الأمن الذي هدد بزعزعة استقرار البلد. لكن منح جائزة نوبل للسلام للجنة الرباعية للحوار الوطني كان نقطة مشعة أضاءت صورة برّاقة على تونس، ومثلت تصويتاً بالثقة وشغفاً بالأمل.

في لقائي الأول مع الرئيس الباجي قايد السبسي، بعد توليه الرئاسة مباشرة، كان حريصاً على تأكيد أنه يرى نفسه «أميناً» على مبادئ بورقيبة وحلقة وصل بين الأجيال التي شكلها بورقيبة وأجيال تونس الحاضرة والمستقبلية ـ وهي نقطة تؤكدها صورة لبورقيبة أكبر من الحجم الواقعي ويتعذر تفويتها في قاعة الاستقبال الرئيسية للقصر الرئاسي[1]. ويُعَدّ السبسي، الدبلوماسي المصقول ورجل الدولة المتقدم في السن، نتاجاً لتراث بورقيبة. وهو يستخدم هذا الأمر لمصلحته ويكرّم الرئيس السابق في بعض الأحيان، كما هي الحال مع تبنيه الطراز الشهير لنظارة بورقيبة. كذلك يخضع السبسي لمؤيديه الأكثر

(1) الباجي قايد السبسي (رئيس تونس، كانون الأول/ديسمبر 2014 ـ إلى الآن؛ رئيس وزراء تونس، شباط/ فبراير ـ كانون الأول/ديسمبر 2011)، في مناقشة مع رئيس جامعة كولومبيا لي سي بولينغر، وجين مانيانو بولينغر، وسوزان غلانسي، والمؤلف، 9 كانون الثاني/يناير 2015.

تديُّناً مع عروض علنية للتقوى لم تمر من دون أن يلاحظها أحد. فالتلفزيون الحكومي، مثلاً، صوّره وهو يصلي في مسجد في عيد المولد النبوي. وفي تلك الزيارة إلى مدينة تونس، كانت المرة الوحيدة التي صادفتُ فيها إشارة إلى إرادة إلهية بحضور السبسي؛ ففي سن الثامنة والثمانين من العمر، سلّم الرئيس فرص بقائه في قيد الحياة بعد انتهاء ولايته إلى رغبات الله.

وفي لقائي الثاني مع الرئيس السبسي، في تموز/يوليو 2015، بعد شهر من الهجوم الإرهابي في سوسة، وجدته قلقاً بصورة مفهومة على الوضع الأمني والتصورات حول استقرار تونس في بقية العالم. وأُعلِنت حال الطوارئ لثلاثة أشهر، لكن الرئيس أشار ـ بأمل، إنما غير مقنع ـ إلى أنه يعتقد بإمكان رفعها في أوائل آب/أغسطس[2]. رُفِعت حال الطوارئ في نهاية المطاف، فقط ليُعاد من جديد عقب تفجير انتحاري على متن حافلة أسفر عن مقتل اثني عشر حارساً رئاسياً. وبقي البلد في حال انفصامية من الطوارئ والطمأنينة.

وبعد أكثر قليلاً من ستة أشهر من توليه الرئاسة، بدا أن السبسي كان يوطّد سلطته بما يتجاوز ما يسمح الدستور له به، ما أثار مخاوف بين التونسيين من أن السلطة الحقيقية عادت إلى القصر الرئاسي في قرطاج. ووفق عياض بن عاشور، أصبح السبسي الحاكم الفعلي للبلد، إذ امتلك كل السلطات تقريباً، في انتهاك للنظام البرلماني وفق الدستور. كذلك رأى بن عاشور أن هذا وضع مؤقت وانتقالي في ضوء المخاوف الأمنية. وأظهر ثقة بأن من شأن مجلس نواب الشعب، الذي حل محل الجمعية التأسيسية بدءاً من انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2014، وإرادة التونسيين وقدرتهم ـ كما اتضح في القصبة وباردو ـ إبقاء الرئيس تحت السيطرة[3].

أعطت الأغلبية في الانتخابات الأخيرة لنداء تونس، الحزب السابق للسبسي، الحق في اختيار رئيس الوزراء، فاختار الحبيب الصيد، المسؤول الحكومي السابق في عهد بن علي. وجاء اختيار الصيد، الذي أُعلِن عنه في 5 كانون الثاني/يناير 2015، بعد التشاور مع قيادة حركة النهضة، كما أكد لي الشيخ راشد الغنوشي[4]. رأت حركة النهضة في الائتلاف فرصة لحماية نفسها ـ محلياً وإقليمياً ودولياً ـ بعد سقوط الإخوان المسلمين في مصر.

---

(2) الباجي قايد السبسي، في مناقشة مع المؤلف، 29 تموز/يوليو 2015.

(3) عياض بن عاشور (خبير في القانون العام وأكاديمي، رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي)، في مناقشة مع المؤلف، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(4) راشد الغنوشي (أحد مؤسسي حركة النهضة ورئيسها)، في مناقشة مع رئيس جامعة كولومبيا لي سي بولينغر، وجين مانيانو بولينغر، وسوزان غلانسي، والمؤلف، 8 كانون الثاني/يناير 2015.

ومن وجهة نظر راشد الغنوشي، قدمت حركة النهضة تضحيات وكانت مستعدة لقبول التمثيل بوزير واحد أو اثنين فقط في الحكومة من أجل تجنب المواجهة[5]. ربما لم يكن لدى حركة النهضة خيار كبير في هذا الشأن، كونها خسرت الانتخابات، وأُخرِجت من الحكم في عام 2013، وأُضعِفت في حد ذاتها، وبسبب إخفاقات كارثية للإسلام السياسي في أمكنة أخرى. انتهى الأمر بحركة النهضة بموقع وزاري واحد من أصل ثمانية وعشرين وزيراً، وحل ثلاثة من أعضائها بين وزراء الدولة الأربعة عشر في الحكومة الجديدة. و«نظمت» ترتيبات تشارك السلطة هذه، التي رأى فيها البعض «إجماعاً نخبوياً»، المنافسة بين الأحزاب وساعدت على ضمان استمرار الانتقال السلس والسلمي نسبياً[6].

يحذّر العلمانيون الذين يدّعون أن العملية الجارية منذ الثورة «دمقرطت» حركة النهضة، وبعضهم يتحدث عن «تونسة» الحركة، من أن حركة النهضة والغنوشي لا يمتلكان بالضرورة التزاماً أيديولوجياً بالديمقراطية، بل يريان أن الديمقراطية هي الخيار العقلاني الوحيد أمامهما، أو اللعبة الوحيدة في البلدة، إذا جاز التعبير. ويسود انعدام عميق للثقة في الحركة وخشية من أنها إذا عادت إلى السلطة، فهي لن تختلف كثيراً عن الإخوان المسلمين في مصر أو حزب العدالة والتنمية التركي، وأنها ستدفع بقوة أجندتها المحافظة ـ وهو السيناريو الذي تجسَّد خلال حكمها كجزء من الترويكا في عامَي 2012 و2013. لكن الغنوشي، السياسي الماهر، فهم، ولا سيَّما بعد فشل الترويكا والإخوان المسلمين في مصر، أنه لا يستطيع أسلمة تونس. والخطوة التي اتخذتها حركة النهضة في أيار/مايو 2016 لإسقاط شعارها الإسلامي ومنع قيادتها من الانخراط في المنظمات الدينية، كانت في جوهرها «علمنة» لنفسها تمشياً مع ما فهمت أنه المزاج السائد، ومحاولة لاستعادة الثقة المفقودة.

كانت القيادات القوية المقابلة غير موجودة في حالة الحزب المنافس الرئيسي لحركة النهضة، نداء تونس، الذي تشكل من دون شك لمواجهة حركة النهضة في الحقبة التي سبقت انتخابات عام 2014. واكتسب الحزب قوة الدفع لأنه اجتذب شريحة واسعة من المجتمع من خلال شمول قياداته من الليبراليين والاشتراكيين والمحافظين والمعتدلين، وكذلك رجال الأعمال والنقابيين العماليين. وتركز دعمه الأساسي بين الطبقات العالية

(5) راشد الغنوشي، في مناقشة مع المؤلف، 30 تموز/يوليو 2015.

(6) Amel Boubekeur, «Islamists, Secularists and Old Regime Elites in Tunisia: Bargained Competition,» *Mediterranean Politics*, vol. 21, no. 1 (2015), p. 109.

والمتوسطة الدخل في المناطق الساحلية وبين أولئك الذين فضلوا الاستقرار، ودافعوا عن العلمانية، والأهم من ذلك، لم يرغبوا في عودة حركة النهضة. ولأن نداء تونس خليط من التحالفات السياسية، فهو افتقر إلى رؤية موحِّدة وأجندة اجتماعية اقتصادية. وكانت لدى الكثير من أعضائه الآتين من القطاع الخاص روابط بالنظام البائد، وهي نقطة تم تجاهلها غالباً خلال الجنون الانتخابي المناهض للإسلاميين في عام 2014. وعادت هذه الأعباء لتلاحق الحزب في حقبة ما بعد الانتخابات مع تزايد مخاوف الجمهور من أن يعني تولي الحزب السلطة إعادة النظام القديم.

ظهرت هذه المخاوف في أواخر عام 2015 مع ظهور فصيلين داخل نداء تونس ـ واحد بقيادة ابن الرئيس، حافظ قايد السبسي، والآخر بقيادة الأمين العام للحزب، محسن مرزوق، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان كان سُجِن في عهد نظام بن علي. وفي آذار/مارس 2016، أطلق مرزوق حزباً جديداً، هو مشروع تونس، وأسنده إلى مبادئ بورقيبة في الحفاظ على الفصل بين الدين والعمل السياسي. ومن المفارقات، جعل تنصل مرزوق وأتباعه ـ العلمانيين بإصرار ـ من نداء تونس حركة النهضة حزب الأغلبية في البرلمان، على الرغم من أنهم كانوا اعترضوا على تكوين ائتلاف مع الحركة في المقام الأول.

خشي العلمانيون من أن تستفيد حركة النهضة من ضعف نداء تونس ومن وجودها المهيمن المحتمل في البرلمان لتحضير نفسها للعودة إلى السلطة. لكن راشد الغنوشي رفض هذه التقارير وقال لي إن الحزب «ذاق مرارة السلطة وليس حريصاً على العودة إلى القمة». وكونها طرفاً فاعلاً ـ وليست الطرف الفاعل الرئيسي ـ في هيكل السلطة، كما أوضح، كانت حركة النهضة أكثر قدرة على إحداث التغيير وإدخال إصلاحات من دون أن تكون «عدائية». وترى حركة النهضة أنها دفعت ثمناً لهيمنتها خلال مرحلة الترويكا، مدعية أنها انسحبت من الحكومة لأن البقاء في السلطة كان «سيهدد المسار إلى الديمقراطية». وفي سياق تأكيد أهمية الاستقرار في الديمقراطية التونسية الوليدة، ادعى الغنوشي أن بناء الإجماع، وليس حكم الأغلبية، كان الهدف الأساسي[7].

لكن الاستقرار والتسوية السياسيين تُرجِما إلى إقصاء للشباب الذين شعروا بأن الأطراف الفاعلة المؤسسية اختطفت الثورة التي قادوها. «لقد هُمِّش نصف تونس»، وفق

(7) راشد الغنوشي، في مناقشة مع المؤلف، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

ما قالته لي أطراف فاعلة في المجتمع المدني، معتبرة الأمر فشلاً متصوراً من جانب النخبة السياسية[8].

لقد أثبت الشباب التونسيون أنهم بارعون في نهوضهم عفوياً وعضوياً ضد السلطة المطلقة ـ أولاً في حالة بن علي، ثم خلال احتجاجات القصبة عندما أدركوا أن بن علي أُطيح به لكن النظام لم يتغير. وكانوا يتوقعون الاعتراف بدورهم وأنهم، بالشراكة مع الأحزاب المعارضة المكرسة، سيساعدون على قيادة البلد الذي شعروا أنهم ساعدوا على تحريره. وبدلاً من ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير نحو الديمقراطية، لم يتحسن كثيراً هذا الانقسام بين النخبة الحاكمة والشباب الثوري. ولم تلقَ الثقة في النظام السياسي دعماً من شعور متنام بأن السياسيين النخبويين يناشدون الناخبين الشباب خلال مواسم الحملات، وبمجرد انتخابهم، يعودون إلى تجاهل حاجاتهم، ما يؤدي إلى الإحباط بين الشباب وتصور أن النخبة السياسية تشيخ.

تفاقم هذا التوتر بسبب الشعور الذي لم يتغير كثيراً بعد الثورة. فقد اختارت النخب السياسية الاستقرار والتسوية على الإصلاحات العميقة. وتجنبت معالجة بعض المظالم المركزية للتونسيين والمخاوف التي قد تسبب انقسامات ـ أي العدالة الانتقالية ونوع الإصلاح الاقتصادي. وبفضل بناء التوافق تحقق الانتقال السلس نسبياً في تونس، لكن هذا كان على حساب تحسن محدود في حياة المواطنين العاديين.

فالمناطق الداخلية في البلد، وهي محرومة تاريخياً، ظلت تعاني وجود مشاكل اقتصادية هيكلية. أدت خيبة أمل الشباب إلى استمرار الاحتجاجات في مدن مثل القصرين، حيث سجل معدل البطالة في عام 2015 ضعف المعدل الوطني البالغ 15 بالمئة. وفي عام 2015 وحده، تشير التقديرات إلى انتحار 302 من الشباب التونسيين ـ 105 منهم من خلال التضحية بالنفس[9].

بينما كنت أجلس مع مجموعة من الشبان وهم يحتسون الشاي في مقهى في الساحة الرئيسية في القصرين، لم يكن في وسعي إلا أن أظن أن أي واحد منهم قد يكون محمد البوعزيزي التالي أو أي من الشبان الذين ساروا على خطاه. وسألتهم عن جاذبية «داعش»

(8) مناقشة حول مائدة مستديرة عن الشباب والتعليم والاقتصاد، استضافها المؤلف، مدينة تونس، 30 تموز/يوليو 2015.

(9) Rob Prince, «Tunisia on Fire (Part 1),» *Foreign Policy in Focus* (25 February 2016), <http://fpif.org/tunisia-fire-part-1/>.

ومنظمات متشددة أخرى في الداخل والخارج. «لقد رأينا مدى نجاح ذلك بالنسبة إلى أولئك الذين انضموا، أليس كذلك؟» قال يوسف مضيفاً، «كان هؤلاء الشباب أغبياء، والجميع يعلم الآن أنهم كانوا أغبياء... فلا أحد في عقله الصحيح قد يقع في هذا النوع من الفخ... على الأقل، لا أحد ممن أعرفهم». وقال آخرون إنهم يعرفون أشخاصاً انضموا إلى جماعات متطرفة لكنهم فعلوا ذلك فقط لأسباب مالية ـ وأصرّوا على أن الدين لم يكن عاملاً[10].

كيف يقضي هؤلاء الشبان وقتهم؟ يذهبون إلى الاعتصامات وينضمون إلى التظاهرات، لكنهم يفعلون ذلك جزئياً لتمرير الوقت وإلى حد كبير للاحتجاج على عدم تأمين الحكومة لهم الوظائف التي تدين بها لهم؛ فهم يطالبون بالوظائف بعد فشل كل خدعة أخرى يعرفونها ـ طلبات العمل، الكلام الشفهي، العلاقات التي لا يملكونها. وأصبح الاحتجاج عمليتهم المفضلة للبحث عن وظيفة. «ما هو الهدف من البحث عن وظيفة؟» رد محمد عندما استعلمت. «لا تتوافر وظائف، وعندما تتوافر، يأخذها أولئك الذين لديهم علاقات لكنهم يفتقرون إلى التعليم»، قال معز، وشدد على مرارته بأن أخبرني أن لديه ثلاث درجات جامعية بدلاً من واحدة. نعم، هناك وظائف في مدينة تونس وفي الساحل، لكن كما أوضح أحدهم، «سيكلفني استئجار غرفة وتأمين الطعام أكثر من المرتب الذي سأحصل عليه». لذلك فهم يعيشون مع والديهم ويتدبرون أمورهم بتولي الوظائف النهارية المتفرقة التي يمكنهم الحصول عليها هنا وهناك.

ثورة؟ ما الثورة؟ «ما المنفعة من الديمقراطية وكيف يمكنك التحدث إلينا عن الحريات عندما لا يكون لدينا شيء نتطلع إليه في الحياة؟». «اكتب عن الفساد ولا تخفِ أي شيء» كانت كلماتهم الوداعية لي.

لقد ازدادت البطالة منذ الثورة، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية[11]. وفي عام 2015، كان ما يقرب من 10 بالمئة من 2.6 مليون تونسي تراوح أعمارهم بين ثماني عشرة وثلاثين سنة متعلمين ومعطلين من العمل، وكان مليون آخر «خارج التعليم أو التوظيف أو التدريب»[12].

---

(10) مناقشة غير رسمية مع الشباب، بدأها المؤلف، القصرين، 22 نيسان/أبريل 2016.

(11) «Unemployment, Total (% of Total Labor Force) (Modeled ILO Estimate): Tunisia (1991–2014),» World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=TN> (accessed 28 November 2016), and Rouissi Chiraz and Mohamed Frioui, «The Impact of Inflation after the Revolution in Tunisia,» *Procedia-Social and Behavioral Sciences,* vol. 109 (2014), p. 247.

(12) Alexander Martin, «Despite Progress, Tunisia's Problems Go Much Deeper Than Security,» *The* =

وبعد مرور أربع سنوات على الثورة، بدأ الجمهور يفقد صبره حول بطء وتيرة معالجة الأمراض التي أحدثت الثورة في المقام الأول. وعلى الرغم من أن إجمالي الناتج المحلي لتونس بلغ أكثر قليلاً من 48.3 مليار دولار في عام 2014، بعدما ارتفع بمعدل أعلى إلى حد ما مقارنة بالسنوات السابقة منذ الثورة، كانت كل المؤشرات الاقتصادية الأخرى تشير إلى اتجاه سلبي. فقد ارتفع الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك العجز في الموازنة ـ إلى ما يقرب من ضعفي مستواه قبل الثورة. أما نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، الذي بلغ متوسطه 5 بالمئة بين العام 2003 والعام 2008، فانخفض إلى 1.9 بالمئة في عام 2011، ليصعد مرة أخرى إلى مستوى 2.3 بالمئة في عام 2014. وبين العامين 2011 و2014، ارتفع الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 32 بالمئة إلى 50 بالمئة[13].

أدى الإحباط الناجم عن تعامل الحكومة مع المشاكل الاقتصادية في نهاية المطاف إلى سحب البرلمان الثقة من رئيس الوزراء الحبيب الصيد في تموز/يوليو 2016. وصدّق مجلس نواب الشعب على ترشيح السبسي ليوسف الشاهد، وهو عالم زراعي في الرابعة والأربعين من عمره وكان كاتب دولة في حكومة الصيد، على الرغم من رفض أحزاب المعارضة. وادّعى النقاد أن الشاهد كان يفتقر إلى المؤهلات المطلوبة وأنه اختير بسبب علاقته العائلية بالسبسي.

كذلك اختُبِر صبر الجمهور على معالجة الفساد، الذي أصبح بعد الثورة «مدمقرطاً» وممارساً بصورة واسعة، على نطاق أصغر لكن أعرض[14]. وكانت المطالب التي قدمها الشباب خلال احتجاجات القصبة شملت التحقيق في جرائم الفساد الماضية وملاحقة مرتكبيها واتخاذ تدابير سريعة للحد من هذه الممارسة. كذلك دعا المحتجون إلى تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقتل خلال الثورة إلى العدالة. أدى ذلك إلى تأليف عدد من اللجان من جانب رئيس الوزراء آنذاك محمد الغنوشي، كان بن علي أول من اقترحها في آخر خطاب تلفزيوني يائس له في 13 كانون الثاني/يناير 2011. لكن هذه اللجان حققت نتائج مختلطة.

= *Conversation* (2 July 2015), <http://theconversation.com/despite-progress-tunisias-problems-go-much-deeper-than-security-44051>.

(13) Central Intelligence Agency, «Tunisia,» in: *World Factbook*, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html> (accessed 28 December 2015).

(14) نقاش حول الطاولة عن العمليات الانتخابية والانتقال الديمقراطي، استضافها رئيس جامعة كولومبيا لي سي بولينغر، وجين مانيانو بولينغر، وسوزان غلانسي، والمؤلف، مدينة تونس، 7 كانون الثاني/يناير 2015.

ضم تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الانتهاك من قبل النظام ـ اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الحقبة الممتدة من 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها ـ قائمة امتدت إلى ألف و40 صفحة وشملت جميع القتلى والمصابين بين 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 و14 كانون الثاني/يناير 2011، أي حقبة الثورة. وبعد محاكمة بن علي وعدد من أقرب مستشاريه ووزرائه، أُدِين الرئيس السابق وزوجته غيابياً في 20 حزيران/يونيو 2012، وحُكم عليهما بالسجن خمساً وثلاثين سنة بتهمة ارتكاب مجموعة من الجرائم بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والقتل غير العمد، والتآمر ضد الدولة(15).

لكن لجنة أخرى ـ اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد ـ استمعت إلى 10 آلاف شكوى وأبرزت 320 حالة فساد، لم تسفر عن نظر المحاكم إلا في 120 حالة(16). وقُدِّم عرض جيد لمحاربة الفساد ومعاقبة الجناة، لكن في النهاية كان من الواضح أن جهداً حقيقياً لم يُبذَل.

لا تزال الجهود الرامية إلى إحقاق العدالة في حوادث الفساد السابقة تعاني لجهة الصدقية ويحيط بها الجدل. وفي عام 2015، دفع الرئيس السبسي إلى إصدار تشريع خلافي يهدف إلى تحقيق المصالحة الاقتصادية والمالية: مشروع قانون المصالحة الوطنية. كان من شأن التشريع المقترح أن يقدم عفواً عاماً عن المسؤولين العامين ورجال الأعمال المتهمين بالفساد الذين يسددون الأموال العامة المسروقة. ومن المفترض أن المال استُعيد من 120 رجل أعمال فاسد واستُخدِم لتمويل مشاريع تنموية محلية. واحتدم الجدال كثيراً حول الاقتراح، إذ اتهم النقاد النخب المحلية بالدفع بالعدالة الانتقالية لخدمة مصالحها وترسيخ مواقعها في السلطة، فأُجِّل التشريع المقترح مؤقتاً. وعلى الرغم من الجدال العام المكثف ومقاومة المجتمع المدني خلال السنتين التاليتين، أُجيزَت النسخة المنقحة من الاقتراح أخيراً بأغلبية ساحقة في البرلمان، في 13 تموز/يوليو 2017.

مثّل اقتراح المصالحة صفعة في وجه المطالب بتحقيق العدالة في مجال مكافحة الفساد ـ بحزم ونزاهة وشفافية. لكن مجرد اقتراح التشريع انتهى بتقويض عمل لجنة مهمة ـ هيئة الحقيقة والكرامة ـ أُنشِئت في حزيران/يونيو 2014 بموجب مرسوم دستوري

(15) «Tunisia: Q&A on the Trial of Ben Ali, Others for Killing Protesters,» Human Rights Watch, 11 June 2012, <https://www.hrw.org/news/2012/06/11/tunisia-qa-trial-ben-ali-others-killing-protesters#3>.

(16) Organization for Economic Co-operation and Development [OECD], *Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement: Tunisie 2012* (Paris: OECD, 2012), pp. 90–91.

للتحقيق في الجرائم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ارتُكِبت منذ عام 1955 ومقاضاة مرتكبيها. وجيء لقيادة اللجنة بسهام بن سدرين، وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان شهدت على الانتهاكات في ظل نظام بن علي مباشرة، بعدما سُجِنت في عام 2001 ثم نُفِيت إلى فرنسا في عام 2009. وعلى الرغم من بعض الخطوات المبكرة المهمة، اعتُبِرت إنجازات اللجنة سطحية. وبعدما اشتكت بن سدرين من نقص الأموال والدعم السياسي من الحكومة، واجهت ظاهرياً العقلية نفسها التي ميزت نظامَي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي[17].

يقول لي محمد صالح بن عيسى، وزير العدل الأسبق، إن هيئة الحقيقة والكرامة بقيادة بن سدرين راكمت أكثر من 30 ألف ملف عن انتهاكات لحقوق الإنسان، إلا أن معوقات النظام البائد خططت لإغراقها منذ البداية. لكن في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، بدأت الشهادات في بعض القضايا التي حققت فيها اللجنة ـ والتي تُقدَّر بأكثر من 10 آلاف ـ تُبَث في الإذاعة والتلفزيون.

جاء بن عيسى إلى الحكومة كمستقل مع قناعات عميقة تتعلق بالإصلاح المؤسسي والعدالة الانتقالية، لكنه سرعان ما اكتشف أن البيئة لا تفضي إلى أفكاره. وفي نهاية المطاف، استقال بن عيسى من حكومة الصيد، مشيراً إلى غياب أي خيار آخر بعدما طُلِب منه توقيع مذكرة مخالفة للقانون وغير دستورية تتعلق بالسلطات القضائية المستقلة. وكانت الأمور تتراكم فعلاً، وجاءت مرحلة المذكرة بمنزلة القشة التي قصمت ظهر البعير[18].

في الأسابيع القليلة الأخيرة لبن عيسى كوزير، اتخذ موقفاً جريئاً خلافياً حول عدم دستورية قانون يجرّم العلاقات المثلية. فقد دعا بن عيسى إلى إلغاء المادة 230 من المجلة الجزائية التونسية التي تعاقب على الأفعال الجنسية المثلية بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وانتقد الرئيس الباجي قايد السبسي عبارات بن عيسى علناً بعدما أقر بأن المجلة تتناقض مع الحق الدستوري في الحياة الخاصة وحرية الضمير، كما هو مكرس في المادة السادسة.

(17) Carlotta Gall, «In Tunisia, a Mission of Justice and a Moment of Reckoning,» *New York Times*, 6/11/2015, <http://www.nytimes.com/2015/11/07/world/africa/in-tunisia-a-mission-of-justice-and-a-moment-of-reckoning.html?_r=0>.

(18) محمد صالح بن عيسى (وزير العدل التونسي، شباط/فبراير ـ تشرين الأول/أكتوبر 2015)، في مناقشة مع المؤلف، 23 نيسان/أبريل 2016.

تكافح منظمات المجتمع المدني، مثل مجموعة «شمس»، لمناصرة المثليات والمثليين والثنائيين والمتحولين، لإلغاء المادة 230، وكذلك تفعل منظمة «شوف»، التي تقدم بديلاً نسوياً للحجة المؤيدة للإلغاء. وكان على «شمس»، وهي واحدة من اثنتين من منظمات المثليات والمثليين والثنائيين والمتحولين المعترف بها قانونياً في العالم العربي، إلى جانب «حلم» في لبنان، إعادة تقديم طلبها عدة مرات قبل أن تحقق وضعها القانوني في أيار/مايو 2015. ومع أكثر من 81 ألف متابع على «فيسبوك» ونطاق جغرافي واسع، تهدف المجموعة إلى توفير ملاذ آمن لمؤيدين لها يتجنبهم المجتمع وتنبذهم عائلاتهم. ووفق نائب رئيس «شمس» وأحد مؤسسيها، أحمد بن عمر، حققت المنظمة تماماً بعض الإنجازات من خلال دفع قضية المثلية إلى المقدمة، وإثارة الجدال في المجتمع وفي المجال العام. وأشار أحمد إلى تحول في الرأي العام، لافتاً إلى استطلاع أظهر أن 67 بالمئة من التونسيين يؤيدون العقوبة على الأفعال الجنسية المثلية، وهو ما يمثّل تحسناً مقارنة بـ89 بالمئة في عام 2012[19].

عززت «شمس» شعبية حركة المثليات والمثليين والثنائيين والمتحولين، وساعدت على تقدمها في تونس إلى وضع أبعد من وضعها في البلدان العربية الأخرى، حتى البلدين اللذين ليس لديهما مدونة جزائية تجرم المثلية ـ الأردن والبحرين ـ لكن يشهدان كثيراً من الاضطهاد الاجتماعي. ولدى كل البلدان العربية الأخرى مدونة جزائية تجرم المثلية أو قوانين ربما لا تذكر صراحة العلاقات الجنسية المثلية لكنها تُستخدَم لاستهدافها. وفي لبنان، حيث الجماع الجنسي الذي يُعَدّ مخالفاً لـ «الطبيعة» غير قانوني، أصدر القاضي ربيع معلوف حكماً تاريخياً في 26 كانون الثاني/يناير 2017، يرفض مقاضاة زوجين مثليين ويعلن أن المثلية الجنسية «خيار شخصي». ولا يلاحق العراق المثليين، لكنهم يُستهدَفون بعنف من جانب أطراف فاعلة غير حكومية مثل «داعش». ومن بين عشرة بلدان في العالم يمكن أن تؤدي فيها أعمال المثلية إلى عقوبة الإعدام، هناك سبعة بلدان عربية ـ السعودية وقطر والصومال وموريتانيا والسودان والإمارات واليمن ـ وكلها ذات أغلبية سكانية مسلمة[20].

---

(19) أحمد بن عمر (نائب رئيس المجموعة المناصرة للمثليين جنسياً «شمس»)، في مناقشة مع المؤلف، 18 نيسان/أبريل 2016.

(20) Max Bearak and Darla Cameron, «Here Are the Ten Countries Where Homosexuality May Be Punished by Death,» *Washington Post*, 16/6/2016, <https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2016/06/13/here-are-the-10-countries-where-homosexuality-may-be-punished-by-death-2/>.

يتلقى التونسيون المثليون علانية تهديدات بالقتل على أساس يومي، وحصل رد فعل عنيف على الجدال العام حول هذه القضية. ففي صباح 9 تموز/يوليو 2016، أخذ أحمد بن عمر، الذي يعاني تهديدات بالقتل وهجمات تندرج من ضمن رهاب المثلية، كمية كبيرة من الأدوية في محاولة لإنهاء حياته. ونُقِل إلى المستشفى في غيبوبة، لكنه استفاق، فقط ليحاول الانتحار مرة أخرى من دون نجاح بعد أسبوع. وتذوق أحمد بمرارة عند المستوى الشخصي عذاب رفض أسرته له عندما أخبرهم عن ميوله الجنسية في سن السادسة عشرة. فلثلاثة أيام، قام أبوه وإمام وأحد أعمامه بضربه بشدة ـ كما لو كانوا يطردون شيطاناً ـ ففقد أحمد وعيه وأُرسِل إلى المستشفى. وهرب من المستشفى ولم يرَ عائلته منذ ذلك الحين.

قامت منظمات حقوق الإنسان الدولية ـ بما في ذلك «هيومن رايتس ووتش» ومنظمة العفو الدولية و«فرونتلاين» ـ بنشر قضايا قمع المثليين وإساءة معاملتهم، وأدانت الحكومة لعدم حمايتها حقوق المثليين، وغالباً ما تضغط على السلطة القضائية للإفراج عن الأفراد المحكوم عليهم من السجن.

أما قصة مروان، وهو اسم مستعار أُعطِي لطالب يبلغ من العمر اثنتين وعشرين سنة وحُكِم عليه بالسجن لسنة بتهمة ممارسة الجنس المثلي، فنالت اهتماماً دولياً واستنكاراً من منظمات حقوق الإنسان في تونس وخارجها. وفي مواجهة التهديد بتهمة القتل، نفى مروان أي تورط في الجريمة لكنه اعترف بأنه مارس الجنس مع الضحية. ثم أُجبر على الخضوع لفحص شرجي منتهك واتُّهِم باللواط. ودعت مجموعات حقوق الإنسان إلى الإفراج عن مروان، ووفق منظمة العفو الدولية، حصل التماس قُدِّم إلى الحكومة التونسية على 80 ألف توقيع[21].

أخبرني عياض بن عاشور أنه عقب الجدل في شأن مروان ونقاشنا اللاحق حول هذا الموضوع، حاول أن يناشد الرئيس السبسي الدعوة إلى إلغاء المادة 230. ووفق بن عاشور، تحير السبسي أمام الالتماس وفشل في البداية في رؤية جدارة في الحجة. وفي البداية عارض إلغاء تجريم المثلية، ثم بدا أنه اقتنع، فقط ليستنتج أن القضية ستشكل استقطاباً كبيراً وأن الوقت لم يحن بعد. وشدد بن عاشور على أن من المفترض، دستورياً، حماية حقوق الأقليات الجنسية والأفراد من المثليات والمثليين والثنائيين والمتحولين.

(21) «Challenging Tunisia's Homophobic Taboos,» *Amnesty International* (30 September 2015), <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/09/challenging-tunisias-homophobic-taboos/>.

واعترف بالتناقض وبأن القضية قد تصل إلى ذروتها عند ترجمة الدستور الجديد إلى قانون[22].

وخلال إحدى المقابلات المتعددة التي أجريتها مع الشيخ راشد الغنوشي، بعد وقت قصير من قرار المحكمة العليا في الولايات المتحدة بالسماح بزواج المثليين، سألته عن رأيه في القرار وعن المعركة من أجل حماية العلاقات المثلية في تونس. وكان رده الفوري في شأن قرار المحكمة العليا، من باب الدعابة، أن الأمر عبارة عن حالة كان فيها أكثر انحيازاً إلى الحزب الجمهوري. ثم أوضح أن كل الأديان تتفق في اعترافها بالزواج بأنه بين رجل وامرأة فقط، وأن العلاقات المثلية، وفق الإسلام والأديان الأخرى، هي «ضد الطبيعة». لكنه سرعان ما ذهب ليقول إن حركة النهضة تحترم الحياة الخاصة للناس، وأن ما يحدث خلف الأبواب المغلقة هو شؤون خاصة بالمواطنين، وأن ليس من حقه أو من حق حركة النهضة أن يتدخلا أو يحكما[23]. وكانت الاستجابة التضامنية للغنوشي، المفاجئة والمنعشة، غير متوافقة مع المواقف التي واجهتُها في كل مكان آخر في العالم العربي ـ ولا سيَّما بين المتدينين.

أما العضو الأصغر سناً في حركة النهضة، زياد العذاري ـ كان في ذلك الوقت وزير التدريب المهني والتوظيف في حكومة الصيد، وأصبح في وقت لاحق الأمين العام لحركة النهضة ووزير الصناعة والتجارة في حكومة الشاهد ـ فعزز موقف الغنوشي، وقال لي إنه يعتقد بأن الشؤون الخاصة، بما في ذلك المثلية الجنسية، يجب أن تكون محمية[24].

لقد تعرض التونسيون، مثل غيرهم من العرب، للإشارات الغربية إلى المثلية من خلال التلفزيون، والإنترنت، وما شابه ذلك، ما جعل الحال الإنسانية ظاهرة غربية وجعل حضورها التاريخي في المجتمع المسلم ـ الذي يُحتفَل به غالباً ـ موضوعاً متجاهَلاً.

وفي نقاش أجريته مع إمام القيروان، الشيخ الطيب الغزي، أصر على أن المثلية الجنسية هي ظاهرة غربية مستوردة ـ تماماً مثل المخدرات والكحول ـ تفترس من يعاني

---

(22) عياض بن عاشور، في مناقشة مع المؤلف، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(23) راشد الغنوشي، في مناقشة مع المؤلف، 30 تموز/يوليو 2015.

(24) زياد العذاري (وزير الصناعة والتجارة التونسي، آب/أغسطس 2016 ـ إلى الآن؛ الوزير التونسي للتكوين المهني والتشغيل، شباط/فبراير 2015 ـ آب/أغسطس 2016)، في مناقشة مع المؤلف، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

«الضعف الأخلاقي وانعدام الإيمان». وعندما ضغطت على الشيخ الغزي حول الطبيعة الفطرية للمثلية، جادل بأن من الموثق جيداً أن المثلية الجنسية هي «اضطراب» بيولوجي يجب أن يُعامَل كمرض، وأن من المقبول أن يخضع الشخص لعملية لتغيير الجنس فيمكن حل أي توتر بين الذكورة والأنوثة. إلا أن من اللافت للنظر أن الإمام هو الذي طرح موضوع المثلية الجنسية في محادثتنا ـ وهو علامة على خطاب عام نادر في أماكن أخرى، هذا إذا كان موجوداً على الإطلاق ـ ولم يستخدم المصطلح الازدرائي الشائع في المعجم العربي حول هذا الموضوع: الشذوذ الذي يُترجَم حرفياً إلى انحراف. لقد استخدم بدلاً من ذلك الإشارة المناسبة للمثليين: المثليون[25]. ومن المثير للاهتمام أن المادة 230 من المجلة الجزائية تستخدم مصطلحاً غامضاً لوصف المنتهكين ـ اللواط، في إشارة إلى لوط، نبي سدوم وعمورة ـ وهو مصطلح يوحي عموماً في السياق العربي بكل من اللواط والمثلية.

ونادراً ما يظهر المثليون التونسيون في الفضاءات العامة، على الرغم من وجود الحمامات العامة، التي تلبي حاجات الرجال الباحثين عن رجال آخرين، أو وجود الرجال الذين يقدمون خدمات جنسية للأوروبيين الآتين في إجازة من إجازات السياحة الجنسية[26]. وفي مصر، حيث لا توجد حانات أو مقاهٍ للمثليين في حد ذاتها، ساد موقف متسامح إلى حد ما بعد الثورة. لكن التسامح لم يدم طويلاً؛ فأماكن الاجتماعات «الصديقة للمثليين» تغلق أبوابها في شكل جماعي بسبب الغارات المتكررة للشرطة. وحتى تطبيقات المواعدة مثل «غريندر» ليست فضاءات آمنة؛ فالشرطة تنشئ حسابات مزيفة للإطباق على المثليين[27].

وبخلاف البلدان الإسلامية والعربية الأخرى، فإن موضوع المثلية يُناقَش علناً على الأقل في تونس. وبقدر ما يكون الخطاب سلبياً غالباً (لكن ليس دائماً)، فهو ليس من المحظورات كما هي الحال في أماكن أخرى. ويلخص عضو في منظمة «شمس» للمثليات والمثليين والثنائيين والمتحولين الوضع بالقول: «إن الحملة، هذه الهجمات، لا تفهمني خطأ، سيئة للغاية... لكنها تحدث علناً الآن. لا يستطيع الناس تجنبنا بعد الآن.

---

(25) الشيخ الطيب الغزي (إمام الجامع الكبير في القيروان)، في مناقشة مع المؤلف، 24 نيسان/أبريل 2016.

(26) John Champagne, «Homosexuality, Tunisian Style,» *Gay and Lesbian Review Worldwide* (May–June 2009), <http://www.glreview.org/article/article-534/>.

(27) Aziz El Massassi, «Au Caire, les homosexuels n'ont plus de bars où se retrouver,» *Le Monde*, 14/7/2016, <http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/07/14/au-caire-les-homosexuels-n-ont-plus-de-bars-ou-se-retrouver_4969508_3212.html#mIlCrpjfBIzRwQOQ.99>.

هم يتحدثون عن ذلك على شاشة التلفزيون. وسواء أحبونا أو كرهونا لا يهم. نحن موجودون»[28].

ومع ذلك، بالنسبة إلى بلد علماني أكثر تعددية وليبرالية من أي بلد آخر في المنطقة، عندما يتعلق الأمر بالحرية الجنسية وحماية حقوق المثليات والمثليين والثنائيين والمتحولين، لا يتمشى سجل تونس مع نظرتها الاجتماعية المستنيرة والتقدمية بخلاف ذلك.

على الرغم من أن تونس تحتل رتبة أفضل من أي بلد عربي في درجات الحرية[29]، ثمة 29 تقييداً خطيراً على حرية التعبير ووسائل الإعلام. ويُحاكَم الصحافيون والمدونون والفنانون والمفكرون بتهمة التشهير، وارتكاب جرائم ضد وكلاء الدولة، وإلحاق الضرر بالنظام العام. وقد استقالت لجنة لإصلاح الإعلام والاتصال بعد أقل من سنة من تكليفها من جانب رئيس الوزراء آنذاك محمد الغنوشي. وقال كمال العبيدي، رئيسها، إنه «لا يرى مبرراً لمواصلة عملها» نظراً إلى عدم تعاون الحكومة[30].

يشير نشطاء في المجتمع المدني إلى الحاجة إلى الإصلاح داخل وزارة الداخلية، ولا سيَّما الوكالة الفنية للاتصالات، التي تُجري رصداً حكومياً موسعاً. وأثار التركيز على الأمن والاستقرار، بعد فترة تميزت ببيئة أمنية متراخية أثناء الثورة وما بعدها مباشرة، مخاوف لجهة ما قد يعنيه فرض قيود على الحرية. وعقب هجوم باردو، أعرب محامون وقادة معارضون ونشطاء في حقوق الإنسان عن قلقهم من أن «قوات الأمن التونسية، التي أصيبت بصدمة من جراء الهجوم على العاصمة، يمكن أن تحتضن مرة أخرى القمع في كفاحها لاحتواء التهديد الجهادي»[31]. ازدادت الاعتقالات التعسفية ومضايقات الشرطة، وهو ما تسبب في مخاوف من أن المعركة ضد الإرهاب والمخاوف من التسلل عبر الحدود، من شأنها أن تعيد الدولة العميقة لحقبة بن علي والسنوات الأخيرة لبورقيبة[32].

---

(28) Simon Speakman Cordall, «What It's Like to Plan a Gay-Friendly Arts Fair in a Shockingly Homophobic Country,» *Washington Post*, 23/5/2016, <https://www.washingtonpost.com/posteverything/wp/2016/05/23/growing-homophobia-in-tunisia-didnt-stop-this-arts-fair-for-lesbians-and-trans-women/>.

(29) Arch Puddington, *Freedom in the World 2014* (Washington, DC: Freedom House, 2014), pp. 5–8.

(30) «Tunisia Media Commission Resigns Over Press Freedom,» BBC, 5 July 2012, <http://www.bbc.com/news/world-africa-18717651>.

(31) Paul Cruickshank, «In Tunisia, Terror Attack Undercuts Arab Spring's Best Prospect,» CNN, 19 March 2015, <http://edition.cnn.com/2015/03/18/world/tunisia-terror-attacks/>.

(32) Tarek Amara and Patrick Markey, «After Bardo Attack, Tunisia Treads Line between Security and Freedoms,» Reuters, 8 April 2015, <http://www.reuters.com/article/2015/04/08/us-tunisia-security-rights-idUSKBN0MZ1G620150408>.

وضمّن السبسي حملته الرئاسية وعداً باستعادة الاستقرار وقمع التطرف، وهو أمر شعر كثر من التونسيين بأن حركة النهضة فشلت في القيام به. وقع الرئيس قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب في آب/أغسطس 2015 بعد موافقة شبه إجماعية في البرلمان في 25 تموز/يوليو. وبعد إقرار مشروع القانون، أصدرت ثماني منظمات لحقوق الإنسان ـ بما في ذلك منظمة العفو الدولية، و«هيومن رايتس ووتش»، ومركز كارتر، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ـ بياناً مشتركاً يشرح أن القانون «يفتقر إلى الضمانات اللازمة ضد الانتهاك» و«يمنح قوات الأمن سلطات واسعة ومبهمة للمراقبة والرصد»(33). يمدد القانون مدة السجن الاحتياطي من ستة أيام إلى خمسة عشر يوماً للمشتبه في أنهم إرهابيون. وهو يجيز جلسات استماع مغلقة ولا يتطلب كشف هوية الشاهد أمام المتهمين(34). ويعتقد عياض بن عاشور بأن قانون مكافحة الإرهاب غير دستوري، ولا سيَّما في ما يتعلق بالحق في احتجاز المشتبه بهم لخمسة عشر يوماً من دون إجراءات واجبة(35).

وكان البرلمان يناقش قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015 عندما وقع هجوم باردو في مكان قريب. وكانت المخاوف من الإرهاب ظهرت قبل هجوم باردو، وبرزت مخاوف من تصاعد التطرف، ويعود ذلك جزئياً إلى توافر الديمقراطية للجميع بعد الثورة وأثر الحدود التي يسهل اختراقها مع ليبيا.

أوضح لي وزير الدفاع الوطني السابق في حكومة مهدي جمعة، غازي الجريبي، أن مشاكل الحدود تتعلق غالباً بقضايا تخص زيادة عديد المؤسسات الأمنية. وكانت الحكومات السابقة منذ الثورة تضع قادة الأمن في كثير من الأحيان في المناطق التي يتحدرون منها، معتقدة بأن هذا سيحقق أمناً أفضل، لكن هذا كان يحصل أيضاً في بعض الأحيان تلبية لطلبات كثر بأن يتمركزوا بالقرب من منازلهم. وانتهى الأمر بذلك إلى أثر معاكس لتحقيق أمن أفضل. وبسبب الروابط الاجتماعية والعشائرية والأسرية، لم يقدم المسؤولون دائماً تقارير عن الإرهابيين المشتبه بهم أو النشاط الإرهابي. وغالباً ما كانت الحال كذلك مع الأفراد المتورطين في المخالفات الجمركية والتهريب

(33) «Tunisia: Counterterror Law Endangers Rights,» Human Rights Watch, 31 July 2015, <https://www.hrw.org/news/2015/07/31/tunisia-counterterror-law-endangers-rights/>.

(34) Farah Samti, «Tunisia's New Anti-Terrorism Law Worries Activists,» *Foreign Policy*, 18 August 2015, <http://foreignpolicy.com/2015/08/18/tunisias-new-anti-terrorism-law-worries-activists-tunisia/>.

(35) عياض بن عاشور، في مناقشة مع المؤلف، 29 تموز/يوليو 2015.

والاتجار، التي وقع معظمها في المعابر الحدودية الرسمية حيث كان الأمن يعاني نقصاً[36].

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في الوضع الأمني الصعب، منح عدد من المتشددين السلفيين السابقين عفواً بعد الثورة والسماح لهم بالانضمام إلى العمل السياسي الذي أعقب الثورة. فحركة النهضة اعتقدت بإمكان احتواء السلفيين من خلال المشاركة في العمل السياسي السائد. وذكر الغنوشي في مقابلة في عام 2012 أن السلفيين ذكّروه بشبابه «وأن التونسيين سيجعلونهم يتغيرون أيضاً مثلما غيروا حركة النهضة»[37]. لكن ثبت أن هذا كان تمنياً، مع تصاعد العنف من جانب المتطرفين المتشددين في السنوات التالية للثورة.

كان تشدد الفروع التونسية لأكبر جماعة سلفية، أنصار الشريعة، موجهاً غالباً إلى التعبيرات الاجتماعية والفنية التي اعتبروها تجديفية. فقد هاجم متشددون «سينما أفريقيا للفنون» في 26 حزيران/يونيو 2011، عندما عرضت الفيلم التونسي الخلافي «لا ربي، لا سيدي». كذلك جاء رد فعلهم عنيفاً عندما بثت قناة «نسمة» التلفزيونية المستقلة الفيلم الإيراني «برسيبوليس»، الذي صور الله في شكل إنسان. وفي أيلول/سبتمبر 2012، اندلعت احتجاجات من جانب المسلمين في كل أنحاء العالم عند نشر الفيلم الأمريكي «براءة المسلمين» على «يوتيوب». ورأى كثر من المسلمين أن الفيلم معادٍ للإسلام، ومسيء للنبي محمد، وعملٌ من أعمال التجديف. وفي تونس، تظاهر متشددون منتمون إلى حركات إسلامية أخرى مثل حزب التحرير في الشوارع ودعوا إلى الثأر؛ وقُتِل عدد من الأفراد عندما وصل المتظاهرون إلى السفارة الأمريكية والمدرسة الأمريكية المجاورة. دفعت هذه الأعمال حركة النهضة إلى وقف محاولات إشراك السلفيين في حوار وتشجيعهم على تبني العملية الديمقراطية.

اعترفت حركة النهضة بضرورة ملء الفراغ الديني خارج العمل السياسي، لكنها فشلت في القيام بذلك بنفسها. وعلى الرغم من أنها وصفت نفسها بأنها أقرب إلى حزب العدالة والتنمية التركي من الإخوان المسلمين في مصر، لم تأخذ في الحسبان المجموعة الكبيرة

---

(36) غازي الجريبي (وزير الشؤون الدينية التونسي، تشرين الثاني/نوفمبر 2016 ـ إلى الآن ؛ وزير العدل التونسي، آب/أغسطس 2016 ـ إلى الآن؛ وزير الدفاع الوطني التونسي، كانون الثاني/يناير 2014 ـ شباط/فبراير 2015)، في محادثة مع المؤلف، تموز/يوليو 2015.

(37) Francesco Cavatorta, «Salafism, Liberalism, and Democratic Learning in Tunisia,» *Journal of North African Studies*, vol. 20, no. 5 (2015), p. 771.

من المنظمات الدينية التي كانت موجودة منذ عام 1970 على الأقل في تركيا، ما سمح لحزب العدالة والتنمية بأن يكون المنظمة الإسلامية السياسية الرئيسية.

وبينما أغلق بورقيبة الأوقاف الدينية ـ يشار إليها باسم الأحباس في المنطقة المغاربية ـ وفرض هو وبن علي قيوداً على الهيئات الدينية والمؤسسات الإسلامية، قدمت الأوقاف في تركيا الخدمات الاجتماعية اللازمة، ولا سيَّما في المناطق الحضرية المتنامية حيث كانت خدمات الدولة محدودة. وساعدت الـTarikatlar أو الطرق الصوفية والشبكات الدينية الفقراء وعالجت الصراعات الدينية والاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بالتحديث السريع. وتمكن حزب العدالة والتنمية التركي، في الأساس، من المشاركة مع المنظمات الدينية وتلزيمها برامج اجتماعية ـ دينية، ما سمح له بالتركيز على أجندته السياسية. وطوَّر تعزيز المنظمات الخيرية وأنشطة الرعاية الاجتماعية من جانب حزب العدالة والتنمية شبكة واسعة من الدعم وأدى دوراً أساسياً في نجاح الحزب في الانتخابات الوطنية والبلدية. لكن بخلاف حزب العدالة والتنمية، افتقرت حركة النهضة إلى شبكة من المنظمات الدينية التي يمكن أن تستخدمها لتوفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، وبالتالي، كسب انتماء ديني أقوى ونوع من الولاء الذي استطاع حزب العدالة والتنمية الحصول عليه.

مع إسقاط حركة النهضة لشعارها الإسلامي وإعلانها خروجها من الفضاء الديني، فإن ذلك جعل المجال أكثر عرضة للاختراق من جانب الأيديولوجيا المتطرفة والتيارات السلفية. ويعتقد الغنوشي بأن الدولة بحاجة إلى التدخل وتوفير الدعم والسيطرة الضروريين. لكنه يعتمد أيضاً على تخلي بعض ممن يحتلون مواقع قيادية في حركة النهضة عن الحزب والمساعدة في ملء الفراغ، لأنهم كأعضاء ممنوعون وفق القواعد الجديدة للحزب من الدعوة في المساجد أو المشاركة في المنظمات الدينية[38]. يمكن هذا أن يؤدي إلى تلزيم «حركة النهضة» وظيفتها الدينية في حين تبدو أنها تركز حصرياً على المجال السياسي.

تنتمي أغلبية السلفيين التونسيين المتشددين إلى ما يمكن تسميته جيل سليمان، في إشارة إلى بلدة تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة تونس حيث وقعت صدامات بين أعضاء جماعة جهادية مسلحة والشرطة في نهاية عام 2006 وبداية عام 2007[39]. وانضم

---

(38) راشد الغنوشي، في مناقشة مع المؤلف، 28 حزيران/يونيو 2016.

(39) Cavatorta, Ibid., pp. 770-783.

المجندون الأصغر سناً، المحبطون من جانب النظام القمعي سياسياً ودينياً وانعدام الآفاق الاقتصادية، إلى الجهاديين. وتطرف كثر من خلال المواقع وغرف الدردشة الجهادية السلفية. ساعدت الجهاديين السلفيين في استراتيجيات التجنيد الخاصة بهم فكرة أن النشاط السلفي كان «جذاباً» وثورياً ـ فقد وفر مساراً لإقلاق الأنظمة الهرمية للأجيال واكتساب مكانة اجتماعية عندما لم يكن الطريق الاقتصادي التقليدي يحمل كثيراً من الأمل[40].

جعلت سيطرة بن علي الصارمة على المجال الديني، بما في ذلك التعليم الديني والمساجد، السكان أكثر عرضة للتطرف. وعنت ندرة المنظمات الدينية في عهد بن علي انفتاح الفضاء الديني أمام الجماعات الراديكالية والسلفية لملء الفراغ. وأُجبِر أولئك الذين يسعون إلى مزيد من التماثل مع الإسلام إلى الالتفات إلى التفسيرات الراديكالية للقرآن ولخطاب أيديولوجي متطرف يسيطر على فضاءات الإنترنت والفضائيات. كما أن تناقص دور جامع الزيتونة بعد الاستقلال عنى أيضاً ندرة في الدراسات الإسلامية في تونس لعقود ـ ما ترك الباب مفتوحاً أمام الآثار الراديكالية البديلة. ومن خلال عدم الانخراط في الفكر الديني المؤسسي وتقديم بدائل معتدلة، تخلت الدولة عن الفضاء لمصلحة التطرف.

كان للعلمنة القسرية وقمع الدين في عهد بن علي أثر تمثّل بخلق «سوق سوداء» للأفكار. فقد ذهب بن علي إلى أبعد مما فعله بورقيبة يوماً، واستخدم إجراءات صارمة لفرض العلمانية. لم يكن بن علي يملك الكاريزما والدبلوماسية والمؤهلات الوطنية لبورقيبة التي سمحت لسلفه باستخدام الإقناع الأخلاقي كأداة للعلمنة. ومن المفارقات أن بن علي كان مؤمناً أكثر من بورقيبة، وكان بعض أفراد عائلته متدينين تماماً. لم يفكر بن علي بالضرورة في شكل ذي صلة بالعلمانية والدين؛ وجاءت «علمانيته القسرية» تحت لواء استبداده وقمعه كل صنوف المعارضة، بما في ذلك الإسلاميون.

بعد الثورة، استفاد الدعاة الجهاديون السلفيون من فراغ السلطة وانتشار الحرية في حقبة ما بعد بن علي. فقد مارسوا الدعوة في ضواحي مدينة تونس والمناطق الريفية مثل سيدي بوزيد وجندوبة والقيروان والقصرين. وهُمِّش الأئمة الرسميون بسبب ارتباطهم بالنظام البائد ولأنهم لم يستطيعوا منافسة الدعاة السلفيين أو الدعوة إلى جانبهم. وادّعى

(40) Georges Fahmi and Hamza Meddeb, *Market for Jihad: Radicalization in Tunisia* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2015), pp. 5 and 9.

أولئك الدعاة معرفة متفوقة بالإسلام واغتصبوا الإمامة من الأئمة الذين دربتهم الدولة، وروّجوا أنهم «أئمة قليلو الدسم»[41].

يشرح إمام القيروان الشيخ الطيب الغزي أن طريقة مضي الدعاة السلفيين ومجنديهم «إلى الوراء» في تبني مبادئ الجهاد والتكفير، طريقة غير تونسية جداً. ويلقي باللوم على الآثار الأجنبية التي تسللت إلى تونس أثناء الثورة وبعدها وأعطت التونسيين الوهم بأن الدعاة كانوا يقدّمون «الخلاص». ويخبرني الشيخ الغزي أنه قام هو وآخرون، وفق المذهب المالكي السائد في تونس، بـ«فتح الباب» ودعوا إلى الحوار والجدال مع هذه الجماعات لكنها رفضت.

وخلافاً للمعتقد السائد، لا تتساوى الحركة السلفية دائماً مع الجهادية. فالاسم ينشأ من الكلمة العربية، السلف. وللحركة السلفية جذور في العقيدة السلفية التي نشأت من حركة الإصلاح الإسلامية الحداثية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كما سيناقش الفصل التاسع. ودعت العقيدة السلفية إلى إعادة التشديد على الجوانب العقلانية للإسلام والتحرر من الصلابة التي أعاقت نمو الدين. واجتذبت أتباعاً من كل أنحاء العالم العربي وخارجه بدعوتها لاستعادة القيم الإسلامية التقليدية كوسيلة لتقوية المجتمع المسلم، أو الأمة. وكان طموحها تطهير الإسلام والإصلاح الأخلاقي والثقافي والسياسي لأحوال المسلمين. كانت الحركة في الأساس فكرية وحداثية في أصولها، داعية إلى تبني ابتكارات غربية كطريقة لمواجهة الهيمنة الاقتصادية والسياسية للغرب[42].

وكحركة، على العموم، لم تتسامح السلفية مع العنف. فالتشدد داخل الحركة السلفية ظاهرة حديثة. ومع تطوُّر الحركة السلفية، تحولت إلى ثلاث جماعات متميزة، على الرغم من تداخلها في بعض الأحيان، وهي: الصافية والسياسية والمتشددة[43].

دعت الحركة السلفية التي ترتكز على أفكار من التطور المبكر للحركة الصافية ـ أو العلمية ـ إلى نشر الأيديولوجيا فقط من خلال الدعوة والتعليم. وكان بن علي يتسامح مع

---

(41) جورج فهمي (باحث في التفاعل بين الدولة والدين في تونس)، في مناقشة مع المؤلف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

(42) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798–1939* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983), pp. 139–141.

(43) Quintan Wiktorowicz, «Anatomy of the Salafi Movement,» *Studies in Conflict and Terrorism,* vol. 29, no. 3 (2006), pp. 207–209

انتشار هذه الأيديولوجيا النصية (السلفية العلمية) ما دامت الحركة لم تتبنَّ طموحات سياسية[44].

تدعو الحركة السلفية السياسية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الإسلام، بما في ذلك الشريعة، من خلال العمل السياسي. يستند هذا الفرع من الحركة السلفية إلى فكرة أن الإصلاح السياسي هو شرط حاسم وضروري لإعادة إحياء المجتمعات المسلمة[45].

تنادي الجهادية السلفية، التي هي «أقلية داخل الأقلية» في تونس، بمعارضة عنيفة للأنظمة الحالية كوسيلة لتأسيس دولة إسلامية وفرض الشريعة[46]. تنتمي أنصار الشريعة، التي لا تؤمن بالمبادئ الديمقراطية، إلى هذه الجماعة، وقد عملت كمفسد لعملية الدمقرطة.

والأعمال الإرهابية، سواء نفذها أنصار الشريعة المتشددون السلفيون، أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أو راديكاليون منفردون ربما كانوا بايعوا أمثال «داعش» أو تلقوا تدريباً منها، تشترك في نهاية المطاف في هدف: زعزعة الديمقراطية العلمانية الناشئة في تونس وبث الفوضى فيها. وشعر السلفيون الذين نُفوا أو سُجِنوا بالمرارة واللهفة لوضع أفكارهم موضع التنفيذ والرد على الجمهورية. فالأفق الخاص بديمقراطية مزدهرة والحرية والحداثة اللتين تنطوي عليهما هو في حد ذاته تهديد لما تعتنقه الجماعات الراديكالية، التي تحدّد نفسها حول تفسير ضيِّق للإسلام بأنه «المنقذ»، كبديل إسلامي مثالي. وبقدر ما ترى في الغرب خصماً لها، فإن الخصم الأكثر خطورة هو التكيُّف الإيجابي لإخوانهم المسلمين مع القيم والآثار الغربية.

من خلال استهداف الغربيين بالتحديد في تونس، حاول المتطرفون تحقيق مكاسب متعددة، بصورة مباشرة وغير مباشرة. لقد ضربوا الاقتصاد في مقتل، فقلصوا صناعة السياحة، التي شكلت ما يقرب من 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و14 بالمئة من التوظيف في عام 2014[47]. وسعى المتطرفون إلى هز أساس التحول الديمقراطي الناجح

(44) Fahmi and Meddeb, *Market for Jihad: Radicalization in Tunisia*, p. 5.

(45) Wiktorowicz, Ibid., pp. 207-209.

(46) Ibid., pp. 207-209, and Nouri Gana, «Introduction: Collaborative Revolutionism,» in: Nouri Gana, ed., *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects* (Edinburgh: Edinburgh University Press: 2013), p. 25.

(47) World Travel and Tourism Council, *Travel and Tourism: Economic Impacts 2015: Tunisia* (London: World Travel and Tourism Council, 2015), p. 1, and Marwan Muasher, Marc Pierini, and Alexander Djerassi, *Between Peril and Promise: A New Framework for Partnership with Tunisia* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2016), p. 8.

وإثارة شعور بعدم الأمان بين التونسيين ومنافسة بين الحرية والأمن ـ مع تحقيق الشهادة وقتل عدد قليل من «الكفار» في هذه الأثناء.

أدى تشديد السيطرة على الحدود والمحاولات الناجحة من جانب الحكومة لاستباق الهجمات الإرهابية إلى توفير شعور أكبر بالأمن في أوساط التونسيين وعودة الصعود التدريجي للنشاط السياحي. أدت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والمجتمعات المحلية دوراً مهماً في الحد من انتشار الأيديولوجيا المتطرفة. ويعتقد الإمام الغزي بأن الدولة تولت سيطرة أكبر على المساجد حيث وجد التكفيريون ـ أولئك الذين يحرضون على الاتهامات بالردة ـ منبراً لهم وحيث يُستعَاد عدد من المراهقين الذين ضاعوا بسبب الخطاب المتطرف إلى كنف خطاب أكثر منطقية وعقلانية. ويؤمن الإمام بدولة علمانية وأن التوازن بين دراسة الشريعة و«الفكر الغربي» هو ما سيستمر في الحفاظ على تونس قوية في وجه اجتياح الأيديولوجيات المتطرفة.

في محاولة لمكافحة القابلية لاكتساب التعاليم المتطرفة، وإدراك أن الكثير من المتشددين المحتملين يُجنَّدون في السجن، بدأت المدوِّنة والناشطة لينا بن مهني حملة على مواقع التواصل الاجتماعي لجمع الكتب لمكتبات السجون التي اكتشفت أنها مليئة بكتب علمت الأيديولوجيات المتطرفة. وتمكنت لينا من جمع أكثر من 10 آلاف كتاب في أقل من شهرين، وعملت مع وزارة الداخلية لفحص الكتب وتوزيعها. وتعتقد بن مهني بأن قضايا الجهادية والحركة السلفية في تونس غالباً ما تُضخَّم في وسائل الإعلام، التي غالباً ما تركز على ما هو خاطئ لا على ما هو صحيح[48].

سيظل هناك مفسدون، وسيظل أفق الإرهاب والراديكالية المتزايدة يلوح في البلد، كما هي الحال في كل أنحاء المنطقة وخارجها. وسيستمر الاستقطاب بين الدينيين والعلمانيين في تحديد المشهد التونسي. وللمرة الأولى منذ الاستقلال، كان الدور الذي يؤديه الإسلام في العمل السياسي والمجتمع التونسي يعود إلى التونسيين. ففي عهد بورقيبة وبن علي، كان الدين جزءاً من الخطاب الرسمي، لكن في الواقع لم يكن هناك تطبيق للإسلام، وأُزِيل الدين من المجال العام. وبالنسبة إلى الإسلاميين المتشددين، يمثّل غياب أي ذكر للشريعة والإسلام من الخطاب الرسمي في الديمقراطية الجديدة خسارة إضافية في مجال الخطاب.

(48) لينا بن مهني (ناشطة في مجال الإنترنت، ومدونة، ومساعدة محاضر في اللغويات في جامعة تونس)، في مناقشة مع المؤلف، 18 نيسان/أبريل 2016.

لكن من منظور تاريخي وإقليمي، فإن انتقال تونس السلس والسلمي نحو الديمقراطية أمر لافت للنظر. فما حققه البلد في فترة زمنية قصيرة جداً هو أمر استثنائي ـ في أربع سنوات قصيرة، أخذ التونسيون حلماً ثورياً وجعلوه حقيقة.

ويصر التونسيون على أن مستقبل الديمقراطية لا يمكن تهديده. ولا يزال عياض بن عاشور متفائلاً في نهاية المطاف. هو يشير إلى أن التهديدات الأمنية وتركيز السلطة في الرئاسة تساهم في «وضع معقد وغير مستقر»، لكنه يؤكد أن التونسيين يمكنهم القول إنهم نجحوا في الحصول على ديمقراطية حقيقية[49].

يتحدث الغنوشي، من جانبه، عن التركيز في الفترة المقبلة على محاربة الظلم في كل مكان وعلى النمو الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية والسياحة والتجارة[50]. وهو واثق من أن «الدولة البوليسية، الدولة الأحادية الحزب، ليست على وشك الرجوع. لقد انتهت أيام الرئيس مدى الحياة»[51].

إن نقاط الضعف حقيقية ـ سواء على الصعيد الأمني أو على الصعيد الاقتصادي أو السياسي ـ لكن الشعور بالتفاؤل والفخر بين التونسيين حقيقي أيضاً. وربما لا يزال أمام البلد طريق طويل قبل أن يتمكن من الادعاء بتوطيد المكاسب التي تحققت منذ ثورة عام 2011، لكن قلة من الناس تشكك في أن البلد يسير على المسار الصحيح وأنه لا يزال يتألق كقصة النجاح الحقيقية الوحيدة للديمقراطية في العالم العربي.

ولخص أحد نشطاء المجتمع المدني الروح التونسية لي تماماً عندما استشهد بالبيولوجي الإنكليزي والمولع المبكر بالداروينية، توماس هنري هكسلي: «من الأفضل للرجل أن يخطئ في الحرية من أن يصيب في السلاسل»[52].

---

(49) عياض بن عاشور، في مناقشة مع المؤلف، 29 تموز/يوليو 2015.

(50) راشد الغنوشي، في مناقشة مع رئيس جامعة كولومبيا لي سي بولينغر، وجين مانيانو بولينغر، وسوزان غلانسي، والمؤلف، 8 كانون الثاني/يناير 2015.

(51) Eileen Byrne, «Major Political Shift to Come as Tunisia Votes for New President,» *National* (20 December 2014), <http://www.thenational.ae/world/20141220/major-political-shift-to-come-as-tunisia-votes-for-new-president>.

(52) نقاش حول الطاولة عن الشباب والتعليم والاقتصاد، استضافها المؤلف، مدينة تونس، 30 تموز/يوليو 2015.

القسم الثاني

جذور الهوية التونسية

الفصل السادس

قرطـاج

تقول الأسطورة إن امرأة أسست تونس.

عبر البحر المتوسط، على الشاطئ الشرقي للبحر الكبير، حكم الملك بيلوس الثاني الفينيقيين في صور بلبنان حديثاً. وإلى جانب الملك كان ابنه بغماليون وابنته عليسة، اللذان ترك لهما عرشه.

وعندما دخلت عليسة، التي تُعرَف أيضاً باسم إليسار، في حداد على مقتل زوجها، وهو كاهن رفيع المستوى كان حصل على كثير من الثروة والسلطة، لم تعرف أن من قتله لم يكن غير شقيقها بغماليون. اكتشفت عليسة الحقيقة حول مقتل زوجها في حلم.

وإذ كانت تعلم أن لشقيقها شهية لا تشبع إلى الذهب والمكائد، خاتلت عليسة بغماليون ليظن أنها ستسافر في سعي للحصول على ثروات سترسلها إليه. وبرفقة بعض الذهب والأصدقاء، أبحرت في رحلة لن تعود بعدها إلى موطنها.

ووفق الأسطورة والتقليد الشعري، حطت عليسة ـ أو ديدو، كما سمّاها الشاعر الروماني القديم فيرجيل ـ في أوائل القرن التاسع قبل الميلاد على الساحل الأفريقي للبلاد التي نعرفها الآن باسم تونس. ومن **الإنياذة** لفيرجيل[1] نعرف ما يلي:

(1) John Dryden, trans., *The Aeneid of Virgil* (New York: P. F. Collier and Son, 1909), <http://classics.mit.edu/Virgil/aeneid.html>.

المدينة الصاعدة، التي تراها من بعيد
هي قرطاج، وهي مستعمرة صورية
تحكم الدولة المتنامية الفينيقية ديدو
التي فرت من صور، لتفادي كراهية شقيقها
كانت خطاياها كبيرة، وقصتها مليئة بالمصير

وعند وصول عليسة إلى الساحل الأفريقي، استقبلها يارباس ـ الزعيم البربري المحلي ـ بهدية رائعة: كانت تستطيع الحصول على الأرض التي يمكن أن يغطيها جلد ثور. قصت عليسة الجلد إلى شرائح رفيعة جداً ووضعتها واحدة وراء الأخرى حتى شملت كل تل بيرصا.

وبينما حفر المستوطنون الصوريون الأرض لإرساء أسس مدينتهم الجديدة، أخرجوا رأس ثور؛ وإذ اعتبروا الأمر فألاً سيئاً، انتقلوا إلى مكان أبعد. وبدلاً من ذلك، وجدوا رأس حصان ميت حدد المكان الذي ستقام فيه المدينة الجديدة لعليسة. وأصبح الحصان، وهو رمز الشجاعة والغزو لدى الفينيقيين، رمزاً لقرطاج ـ الاسم المشتق من «قرت حدشت» ويعني بالفينيقية «المدينة الجديدة» ـ التي بُنِيت في عام 814 قبل الميلاد ما يجعلها أقدم من روما.

ماتت عليسة ميتة مأسوية. تقول إحدى الأساطير إنها ماتت شهيدة، بينما يقول لنا فيرجيل إنها ماتت كسيرة القلب. وفي كلتا القصتين، تبني محرقة جنائزية، وأمام شعبها تلقي بنفسها في النار.

نعرف من رواية أن عليسة سلمت روحها للآلهة بعدما هددها يارباس بالحرب أو الزواج. لكن وفق فيرجيل، كانت ديدو مغرمة أصلاً ـ بأمير طروادي. فبعدما فر أينياس من مدينة طروادة في إثر سقوطها، جاء إلى شواطئ ديدو. وعندما فضل أينياس روما عليها، لم تعد عليسة ترغب في الحياة ـ ووفرت لعنة موتها على الطرواديين خلفية أسطورية لحرب دامت مئة سنة بين روما وقرطاج.

أصبحت عليسة شعاراً وطنياً، هوية تربط تونس بأوروبا وتثبتها في البحر المتوسط. ويُشار إلى التونسيات باسم «بنات ديدو». وتتضمن الإشارات إلى عليسة في تونس المعاصرة قسماً دورياً بعنوان «طرائف عليسة» في **لابريس**، وهي إحدى الصحف

الفرنسية الرائدة. وحملت العملة الورقية من فئة العشرة دنانير صورة عليسة حتى نحو عام 2010[2].

قبل مدة طويلة من الوصول المزعوم لعليسة إلى قرطاج، أسس التجار الفينيقيون طرقاً تجارية على امتداد وسط البحر المتوسط وغربه. وبنوا موانئ على امتداد ساحل شمال أفريقيا، وفي غرب إسبانيا، وبين الجزر المنتشرة في البحر المتوسط.

يُعَدّ الفينيقيون أسلاف اللبنانيين المعاصرين، وكانوا منحدرين مباشرين من الكنعانيين. وعندما وصل الفينيقيون إلى ساحل شمال أفريقيا في الموقع الذي سيصبح قرطاج، كان الشعب المحلي الذي وجدوه يعيش هناك هو البربر، وهم أول شعب يُعرَف في التاريخ المسجل بأنه سكن البلاد المعروفة اليوم بتونس.

على مدار التاريخ القديم، جُمِّعت المجموعات السكانية المحلية في شمال أفريقيا معاً، وأُعطِيت أسماء متجانسة مختلفة، على الرغم من أنها كانت غير متجانسة ولم تنتمِ إلى القبائل أو المجتمعات المحلية نفسها. وسمّاهم المؤرخ اليوناني هيرودوت والمؤرخ الروماني سالوست المور؛ وأُشِير إليهم أيضاً باسم الليبيين والنوميديين.

عُرِف البربر أيضاً باسم الأمازيغ (المفرد أمازيغي)، ويعني «الرجال الفخورون من الغرب». ويُعَدّ أصل مصطلح البربر خلافياً إلى حد ما بسبب علاقته بمصطلح البرابرة. ويُحتمَل أن يكون المصطلح مشتقاً من الكلمة اللاتينية Barbarus أو الجمع اليوناني للاسم Barbaroi، وكانت الكلمتان تُستخدَمان لوصف الأجانب وغير الناطقين باللاتينية واليونانية على التوالي[3]. وعندما انتشر الإسلام في شمال أفريقيا في القرن السابع الميلادي، أشار العرب إلى الشعوب المحلية التي وجدوها هناك باسم البربر، الذي ما لبث أن أصبح يدل على البرابرة في المعجم العربي.

وبالنسبة إلى الفينيقيين، الذين اشتهرت حضارتهم بقدراتها البحرية، قدمت قرطاج الموقع المثالي لبناء إمبراطورية تجارية. فقد مر طريقان تجاريان رئيسيان عبر قرطاج. وربط أحدهما بين قادس في جنوب إسبانيا ـ حيث كانت سلسلة التوريد تنتج المعادن الثمينة ـ وصور، حيث صُنِّعت هذه المعادن إلى بضائع فخمة قبل تداولها مرة أخرى.

(2) Simon Hawkins, «National Symbols and National Identity: Currency and Constructing Cosmopolitans in Tunisia,» *Identities*, vol. 17, no. 2–3 (2010), pp. 228–254.

(3) Ramzi Rouighi, «The Berbers of the Arabs,» *Studia Islamica*, vol. 106 (2011), p. 49.

وكان الطريق التجاري الآخر يقع بين شمال أفريقيا وشمال البحر المتوسط ـ وتحديداً صقلية وإيطاليا واليونان.

وصلت السفن القرطاجية إلى بريتاني في شمال غرب فرنسا والكاميرون في غرب أفريقيا. وهيمن أسطولاها التجاري والحربي المبتكران في شكل استثنائي على البحر المتوسط لعدة قرون. أساء اعتماد قرطاج على التجارة البحرية إلى سمعتها فهي كانت تهاجم، من دون رحمة، المعتدين الذين هددوا طرق الشحن الخاصة بها.

أصبحت الثروة القرطاجية أسطورية. وأصبحت قرطاج مركزاً رئيسياً للتصنيع ومصدّراً للتماثيل والأقنعة الصلصالية، والحلي والمصنوعات العاجية المنحوتة بدقة، وبيوض النعام المفرغة، وكل أنواع المأكولات والنبيذ[4]. اشترى القرطاجيون الأثرياء أراضي في الريف وفاخروا بعنايتهم بالحدائق وتربيتهم للحيوانات. ومع نمو اقتصاد قرطاج، ازداد حجمها ونطاقها وأهميتها.

بلغ عدد سكان قرطاج 30 ألفاً خلال قرن من تأسيسها، ونمت إلى واحدة من أكبر المدن على البحر المتوسط. وبحلول القرن الثالث قبل الميلاد، تشير التقديرات إلى أن عدد سكان المدينة وصل إلى 250 ألفاً[5].

في عام 264 قبل الميلاد، احتضنت أراضي قرطاج الساحل الشمالي لأفريقيا، ووصلت بعيداً في ليبيا والمغرب الحديثين، والساحل الجنوبي لإسبانيا، وجزيرتي كورسيكا وسردينيا ومعظم صقلية. وعلى الرغم من أنها فقدت الجزر في وقت لاحق، فقد استمرت أراضيها في التوسع إلى المناطق الداخلية من شمال أفريقيا، وفي نهاية المطاف غطت نصف شبه الجزيرة الأيبيرية. وأصبحت قرطاج المستعمرة الفينيقية الأبرز في وسط البحر المتوسط وغربه، مع تجاوزها للمستعمرات الأقرب لها اقتصادياً وعسكرياً وسكانياً. ولم توازِ هيمنتها على البحر الكبير سوى روما وسرقوسة في صقلية.

يعود الفضل في شهرة قرطاج إلى حد كبير إلى القيادة والنفوذ الخاصين بالماغونيين، وهم عشيرة سياسية ثرية هيمنت على العمل السياسي القرطاجي بين عامي 550 و390 أو 380 قبل الميلاد. وفي القرن الخامس قبل الميلاد، أدخل الماغونيون سلسلة من

---

(4) Richard Miles, «Carthage: A Mediterranean Superpower,» *Historically* Speaking, vol. 12, no. 4 (2011), pp. 35–37.

(5) Dexter Hoyos, *Truceless War: Carthage's Fight for Survival, 241 to 237 BC*, vol. 45 of *History of Warfare* (Boston, MA: Brill Academic Publishers, 2006), p. xiii.

الإصلاحات السياسية، بما في ذلك تشكيل هيئة دستورية نخبوية: محكمة المئة والأربعة. وفي حين دعا الدستور إلى مجلس أقلوي للشيوخ، أدخل أيضاً مجلساً ديمقراطياً للشعب، سمح بمشاركة جميع المواطنين.

نال النظام السياسي القرطاجي ثناء أرسطو، الذي اعتبره سبباً لغياب الاستبداد والتمرد. كذلك اعتبر أرسطو أن دستور قرطاج «واحد من أفضل الدساتير المتوازنة في عالم البحر المتوسط»، وهو شرف لم يمنحه بخلاف ذلك إلا لأسبرطة وكريت وأثينا مدينته[6].

يحب التونسيون تذكير المستمع بأن «الديمقراطية ليست ظاهرة جديدة في تونس». ويحبون المفاخرة بأن دستور تونس لعام 1861 ـ الرائد فعلاً ـ لم يكن أول دستور للبلاد.

وعلى الجبهة الدولية، كانت الإمبراطورية الرومانية أقوى حلفاء قرطاج، لكن بعد ذلك أصبحت أكبر عدو لها، وفي نهاية المطاف، سبب دمارها. اشتركت قرطاج وروما في مصالح تجارية وأمنية مشتركة، نُظِّمت من خلال عدد من المعاهدات. وكانت قرطاج هي القوة المهيمنة في البداية، وكان لا بد من وضع معاهدات جديدة مع تزايد قوة روما ومجال نفوذها.

انتهى التعايش السلمي بين القوتين عندما دعا المستعمرون الرومان في صقلية كلاً من روما وقرطاج إلى المساعدة على تسوية خلاف بين المدينة ـ الدولة مسينة، التي كانتا تحميانها معاً، وبين سرقوسة الأقوى. واعتبرت كل من روما، التي لم تكن خاضت حرباً قط خارج إيطاليا، وقرطاج جهود الطرف الآخر ذريعة لتوسيع سلطته على صقلية.

اندلعت الحرب بين الإمبراطوريتين في عام 264 قبل الميلاد عندما فشل انعدام الإرادة السياسية في كلا الجانبين في منعها. وبعد النجاح المفاجئ لروما في البحر، وسعت ساحة المعركة إلى جزيرتي سردينيا وكورسيكا القرطاجيتين. وسعياً وراء تحقيق انتصار أوسع على القرطاجيين في قاعدتهم الوطنية، سيّر القائد الروماني ريغولوس أسطوله إلى شمال أفريقيا وزحف براً إلى قرطاج، ودمر الجيش القرطاجي على امتداد الطريق واستولى على مدينة تونس قبل بدء مفاوضات السلام أخيراً. رفضت قرطاج الاستسلام وعملت بدلاً من ذلك على بناء جيش جديد من الفرسان والأفيال وضعته تحت إشراف الجنرال حملقار

(6) Miles, Ibid., pp. 35-37.

برقا. لكن الأوان كان فات؛ فبحلول عام 241 قبل الميلاد، كانت روما حققت السيطرة على الطرق البحرية، ولم يكن أمام قرطاج أي خيار سوى الاستسلام ودفع تعويضات ضخمة عن الحرب.

أصبح الصراع بين روما وقرطاج على الجزيرتين الاستراتيجيتين كورسيكا وصقلية يُعرَف باسم الحرب البونية الأولى، وهي الأولى في سلسلة من ثلاث حروب بين الإمبراطوريتين امتدت إلى أكثر من قرن ـ بين عامي 264 و146 قبل الميلاد. وتُوصَف الحروب بالبونية، المشتقة من الكلمة اللاتينية Punicus وتعني قرطاجي، فالرومان المنتصرون هم الذين كتبوا التاريخ الذي وصل إلينا للصراع.

أضعفت هزيمة قرطاج تجارتها المتوسطية أكثر فأكثر ودمرت اقتصادها، فلم تتمكن من تسديد الأموال المستحقة لمرتزقتها. وعندما حاول قائد عسكري عديم التجربة أن يقنع الجنود المرتزقة بالتخلي عن الديون المستحقة لهم من قبل الحكومة، اندلعت ثورة وتحولت إلى حرب شاملة استمرت لأكثر من ثلاث سنوات.

أثبتت قيادة حملقار برقا بأنها حاسمة في الانتصار النهائي في حرب المرتزقة. وبمجده الجديد، وبينما قرطاج بحاجة ماسة إلى المال، انطلق الجنرال إلى إسبانيا في محاولة للاستيلاء على شبه الجزيرة الأيبيرية ومناجم الفضة في تارتيسوس. وبعد مقتل حملقار في المعركة، قاد ابنه حنبعل جيشه الأسطوري إلى أبواب روما، التي كانت رأت أن انتهاك قرطاج لإسبانيا تهديد وأعلنت الحرب. وقدم حنبعل عدة عروض للعبقرية العسكرية أثناء زحفه براً عبر إسبانيا وبلاد الغال وعبر التضاريس الوعرة لجبال الألب المغطاة بالثلوج، ما أدى إلى تقديم مقارنات بهرقل. لكنه لم يتمكن من الوصول إلا إلى مسافة 250 ميلاً من روما. ولم ترسل له إسبانيا ولا قرطاج تعزيزات في الوقت المناسب لإكمال مهمته البطولية[7].

ومثلما فعلوا ليخرجوا منتصرين في الحرب البونية الأولى، نقل الرومان الحرب إلى أفريقيا. وتلاقى الخصمان الكبيران حنبعل والجنرال الروماني سكيبيو في معركة أخيرة في زامة في وسط تونس اليوم في عام 202 قبل الميلاد. وكابد حنبعل أول هزيمة حقيقية له في الميدان، وانتهت الحرب البونية الثانية (218 ـ 201 قبل الميلاد).

---

(7) Richard A. Gabriel, *Hannibal: The Military Biography of Rome's Greatest Enemy* (Washington, DC: Potomac, 2011), p. 84.

أمضت قرطاج خمسين سنة في إعادة بناء ثروتها، وذلك في المقام الأول من خلال التجارة والزراعة. وعندما زار عضو مجلس الشيوخ الروماني كاتو الأكبر قرطاج في عام 153 قبل الميلاد، أدهشته ثروتها الزراعية. عاد إلى مجلس الشيوخ في روما ـ حاملاً بيده تيناً قرطاجياً ـ وقال مقولته الشهيرة، «Carthago delenda est (يجب تدمير قرطاج)!»[8].

سرعان ما توافرت لروما الذريعة للقيام بالضبط بما قاله كاتو بإصرار. فعندما أعلنت قرطاج الحرب على الملك النوميدي الزاحف ماسينيسا، طلب الملك مساعدة روما. تدخلت روما، وهذا أدى إلى الحرب البونية الثالثة (149 ـ 146 قبل الميلاد). استمر الحصار الروماني لقرطاج لسنتين وانتهى بالتدمير النهائي للمدينة في عام 146 قبل الميلاد. قام الجنرال سكيبيو إيميليانوس، وهو حفيد سكيبيو أفريكانوس، بنهب المدينة وإحراقها، وطوال ستة أيام وليالٍ أرسل فرق القتل للقضاء على أي قرطاجيين نجوا من ألسنة اللهب. بقي فقط نحو خُمس سكان قرطاج البالغ عددهم 250 ألفاً عند الاستسلام النهائي، واستُعبِدوا[9]. ولم ينجُ سوى القليل جداً من مكتبات قرطاج وأرشيفاتها؛ فقد دُمِّر جزء كبير منها مع سقوط المدينة. كان التدمير فظيعاً جداً إلى درجة أن سكيبيو نفسه، كما قيل، بكى مصير قرطاج ورثاها، وتأمل بمفرده بعد ذلك، مفكراً في سقوط المدن، والإمبراطوريات، والشعوب، وربما السقوط الحتمي لأمته في يوم من الأيام[10].

هكذا بدأت ستة قرون من الهيمنة الرومانية على غرب البحر المتوسط.

«لقد شنت قرطاج العظمى ثلاث حروب. وكانت لا تزال قوية بعد الأولى، ولا تزال قابلة للسكن بعد الثانية. ولم يعد من الممكن العثور عليها بعد الثالثة»، كما أعلن، بعد ألفي سنة، الكاتب المسرحي والشاعر الألماني برتولت بريشت[11].

لكن قرطاج انتقمت. عندما قدم شمال أفريقيا أول أباطرة الرومان، سيبتموس سيفيروس (حكم خلال 193 ـ 211 للميلاد) ـ بعد ثلاثة قرون ونصف القرن من سقوط

(8) Susan Raven, *Rome in Africa*, 3rd ed. (New York: Routledge, 1993), pp. 40–45.
(9) Bren Kiernan, «Le Premier génocide: Carthage, 146 A.C.,» *Diogène,* vol. 3, no. 203 (2003), pp. 32-48.
(10) Jackson J. Spielvogel, *Western Civilization*, 9th ed. (Boston, MA: Cengage Learning, 2013), p. 122.
(11) Stephen Parker, *Bertolt Brecht: A Literary Life* (London: Bloomsbury, 2015).

قرطاج ـ كان الإمبراطور يتحدث بلهجة فينيقية قوية[12]. فقد مرت قرون قبل أن يهجر الناس الثقافة واللغة القرطاجيتين، اللتين كانتا متجذرتين بعمق في شمال أفريقيا.

أسس الرومان مستعمرة في موقع قرطاج في عام 122 قبل الميلاد، لكن المدينة لم يُعَد بناؤها بالكامل حتى قرر أغسطس في عام 29 قبل الميلاد ترسيخها كمركز لشمال أفريقيا الروماني. وامتدت حدود المقاطعة الجديدة، أفريقيا البروقنصليّة، جنوباً إلى الصحراء الكبرى، حيث ضمت مملكة نوميديا على امتداد الحدود الغربية لقرطاج، وموريتانيا أبعد غرباً ـ تشمل غرب الجزائر الحالية ووسطها والمغرب الحالي.

أصبحت مقاطعة أفريقيا واحدة من أكثر المناطق ازدهاراً وتحضراً في الإمبراطورية الرومانية. وتحول الاقتصاد بالكامل من الاعتماد على التجارة إلى الزراعة ـ ما منح قرطاج لقب «صومعة روما». ويُقدَّر الإنتاج السنوي للحبوب بأكثر من مليون طن، كان يُصدَّر ربعه. وبحلول القرن الأول الميلادي، أنتجت المقاطعة ثلثي الحبوب التي تستهلكها مدينة روما. وفي القرن الثاني الميلادي، انتشرت زراعة الزيتون وفاق إنتاج قرطاج من زيت الزيتون إنتاج إيطاليا[13]. في ذلك الوقت، كانت قرطاج أصبحت ثالث أهم مدينة في الإمبراطورية الرومانية، بعد روما والإسكندرية.

شرع الرومان في مشاريع عامة ومشاريع بنية تحتية طموحة. فحمامات أنطونيوس في قرطاج، التي بُنِيت بتكليف من الإمبراطور هادريان في عام 116 للميلاد وأُكمِلت في عهد الإمبراطور أنطونيوس بيوس في عام 162 للميلاد، امتدت على مساحة تسعة فدادين باتجاه البحر وكانت رابع ـ أو ثالث وفق بعض الروايات ـ أكبر الحمامات العامة في الإمبراطورية الرومانية والأكبر خارج روما. وشمل بناء أفضل البنية التحتية الرومانية شبكة واسعة من الطرق التي امتدت لـ12 ألفاً و500 ميل ـ وهي بُنِيت غالباً لأغراض عسكرية[14]. انتشرت الأقنية والسدود والجسور وأنظمة الري. واستغرق بناء القناة والمعبد المائيين الرومانيين في جبل زغوان، اللذين لا يزالان مرئيين بالقرب من بلدة زغوان، إحدى عشرة سنة وأوصلا 8.5 مليون غالون [الغالون 3.78 لتر] من الماء كل يوم إلى قرطاج[15].

(12) Rick Gore, «Who Were the Phoenicians?,» *National Geographic* (October 2004), <http://ngm.nationalgeographic.com/features/world/asia/lebanon/phoenicians-text/1>.

(13) Robert D. Kaplan, «Roman Africa,» *Atlantic* (June 2001), <http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2001/06/roman-africa/302237/>.

(14) «North Africa,» *Encyclopedia Britannica*, <https://www.britannica.com/place/North-Africa>.

(15) Kaplan, Ibid.

يُعَدّ المدرج في الجم، الذي بُنِي نحو عام 238 للميلاد، واحداً من «أكثر الأمثلة المرموقة على العمارة الرومانية الخاصة بالمدارج، ويساوي تقريباً الكولوسيوم في روما». فالمدرج الذي يُعَد واحداً من أكبر المدرجات في العالم، والأكبر الذي لا يزال قائماً في شمال أفريقيا، يمكن أن يستوعب 35 ألف متفرج(16). ونافست المسارح، والحمامات، والمعابد، والتماثيل، فضلاً عن الأعياد والاحتفالات العامة، تلك التي كانت موجودة في روما وبقية الإمبراطورية.

انتشر الفن الروماني الأفريقي في كل أنحاء البحر المتوسط. فالمباني والأرضيات تغطت بالفسيفساء. وازدهر إنتاج السيراميك. استورد شمال أفريقيا في البداية الفخار الروماني، أو (Terra Sigillata)، لكن سرعان ما أصبح الفخار الأفريقي الأداة المفضلة في المنطقة وصُدِّر إلى مختلف أرجاء البحر المتوسط وإلى جزء كبير من ساحل المحيط الأطلسي. ومع انبلاج فجر التنصير، احتفل الفن بموضوعات توراتية، مؤطرة في سياق ديني وسياسي جديد(17).

امتدت الآثار الثنائية بين قرطاج وروما إلى المجالات السياسية. فالجنسية الرومانية أُعطِيت إلى عدد من السكان الأصليين ومجتمعات محلية بأكملها قبل منحها إلى الإمبراطورية بأكملها في عام 212 للميلاد(18). دخل بعض الأفارقة الأثرى، وكانوا عموماً من مالكي الأراضي، إلى العمل السياسي الإمبراطوري الروماني. وجاء خمسة عشر بالمئة من أعضاء مجلس الشيوخ في روما وإمبراطور واحد من مقاطعة أفريقيا الرومانية(19).

قدمت قرطاج أيضاً عدداً من الشخصيات المسيحية المهمة خلال الحقبة الرومانية ـ بما في ذلك القديسون والأساقفة واللاهوتيون. واكتسبت الموجة الأولى من المسيحية أتباعاً بين الفقراء والمستعبدين، ثم انتشرت إلى دوائر النخبة. لم يتمكن المؤرخون من اقتفاء أثر بداية التنصير في أفريقيا. لكن الاضطهاد والقمع اللذين عاناهما المسيحيون في أفريقيا الرومانية في الأيام الأولى موثقان جيداً.

---

(16) «Amphitheatre of El Jem,» *United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization*, <http://whc.unesco.org/en/list/38> (accessed 5 December 2015).

(17) Khaled Ben-Romdhane, Abdelbaki Hermassi, Anne-Marie Driss, and Stephanie Alouache, *Arts of Tunisia* (Tunis: SIMPACT, 2004), p. 67.

(18) Judith Evans Grubbs, *Women and the Law in the Roman Empire: A Sourcebook on Marriage, Divorce and Widowhood* (New York: Routledge, 2002), p. 7.

(19) Kaplan, Ibid.

يروي آلام القديستين بربتوا وفيليسيتي، وهو واحد من أقدم النصوص المسيحية التي وصلتنا، السجن والمحاكمة والإدانة بحق بربتوا، وهي نبيلة أفريقية، وفيليسيتي، وهي عبدة حامل أنجبت في السجن، بسبب رغبتهما في اعتناق المسيحية. كانت القصة تُقرَأ كل سنة، لعدة قرون، في كنائس قرطاج في ذكرى الشهيدتين القرطاجيتين.

ومن بين القرطاجيين الذين اعتنقوا المسيحية وساهموا في الفكر اللاهوتي وقيادة الكنيسة الأب ترتليان (نحو 160 ـ 240 للميلاد). كان ترتليان مؤلفاً غزير الإنتاج، وأحد المدافعين المبكرين البارزين عن المسيحية، والمجادل ضد البدع، وقد أُطلِق عليه لقب «مؤسس علم اللاهوت الغربي».

في منتصف القرن الثالث الميلادي، كان لقرطاج أيضاً أسقفها المسيحي: القديس قبريانوس (200 ـ 258 للميلاد). وُلِد قبريانوس في طبقة اجتماعية رفيعة، وكان خطيباً ومحامياً معروفاً قبل أن يعتنق المسيحية؛ وسرعان ما ارتقى الرتب، وقاد كنيسة شمال أفريقيا خلال الاضطهاد الديني، عندما تخلى آلاف المسيحيين عن ديانتهم بموجب مرسوم من الإمبراطور ديكيوس الذي أمر كل من يقيم في إمبراطوريته بأداء القرابين للآلهة الرومانية. وعندما انتهى الاضطهاد، أعاد الأسقف قبريانوس المرتدّين إلى الكنيسة، وكرّس سلطة الكنيسة في غفران الخطايا المميتة، بما في ذلك الردة.

لكن أعظم الإصلاحات وأسرعها حدث بعد عقود على يد القديس أغسطينوس من هيبو، الذي جعل من إعادة الاعتناق هدفه ومناصرة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية قضيته الرئيسية. وُلِد أغسطينوس، الخاطئ الذي تحول إلى قديس، في قرية طاغاست النوميدية الواقعة في المرتفعات الشمالية الشرقية، على بعد 150 ميلاً من قرطاج، على الحدود بين تونس والجزائر حديثاً. وبعد ذلك انتقل القديس أغسطينوس إلى قرطاج لينهي تعليمه الرسمي وأصبح أحد أهم علماء المسيحية؛ وشكلت كتاباته الغزيرة، بما في ذلك **الاعترافات** و**مدينة الله**، الفكر المسيحي في العصور الوسطى.

لكن كما هي الحال مع كل الحضارات، شهدت الحضارة الرومانية تراجعها الحتمي في نهاية المطاف. فبعد ستة قرون من هزيمة سكيبيو لحنبعل في صورة مهينة وإعلان كاتو وجوب تدمير قرطاج، انتهت قبضة روما على قرطاج.

أنهت القبيلة الشرقية الجرمانية المعروفة باسم الوندال الهيمنة الرومانية في مقاطعة أفريقيا. واستمر احتلال الوندال نحو قرن. وانتهى في وقت مبكر من عهد الإمبراطور جستينيان، أول حاكم عظيم للإمبراطورية الرومانية الشرقية البيزنطية. فقد انطلقت جيوش

جستينيان لغزو أجزاء من الإمبراطورية الرومانية السابقة ـ الغربية ـ لاستكمال ممتلكات الإمبراطورية في البحر المتوسط. وكخطوة أولى، أرسل جستينيان بعثة في عام 533 للميلاد لطرد الوندال من شمال أفريقيا.

دُمِّرت المملكة الوندالية في معركتين مدهشتين حدثتا في غضون بضعة أشهر فصلت إحداهما عن الأخرى، ما أدى إلى استسلامها النهائي في عام 534 للميلاد. وبخلاف المحتلين السابقين واللاحقين، لم يترك الوندال أثراً دائماً في تونس، «فقد بقوا في أماكن متفرقة في تجميعة للجينات اتخذت شكل طفل فاتح الشعر يُولَد فجأة في الريف» ـ وهذه هي تركة الزيجات الانتهازية بين نساء من الوندال ورجال من البيزنطيين للحفاظ على أراضي أزواجهن السابقين[20].

استمر الحكم البيزنطي لمدة 165 سنة في قرطاج حتى عام 698 للميلاد وبلوغ الفتح العربي ذروته. وامتدت أراضي الإمبراطورية في تونس والجزائر وليبيا والمغرب الحديثة.

يجادل ريتشارد إيديس، السفير البريطاني في مدينة تونس في أواخر التسعينيات، بأن المؤرخين رووا إلى حد بعيد التراث القرطاجي والروماني والعربي لتونس على حساب الحقبة البيزنطية، التي لا تُعَد عنصراً أساسياً في الهوية الوطنية التونسية. ويبدو هذا الإهمال غير مبرر، لأن تونس البيزنطية، في أوجها، كانت «أكثر استقراراً وازدهاراً من معظم أنحاء العالم المعروف آنذاك»، وقدمت مساهمات مهمة في الفكر الديني[21].

ومثلما حدث في إيطاليا والقسطنطينية، نظم جستينيان حملة بناء طموحة في شمال أفريقيا. ويدعي الباحثان المعاصران إيفاغريوس وبروكوبيوس أن جستينيان قاد ترميم 150 بلدة، وبناء خمسة وثلاثين قلعة، وقصراً لحاكم، وحمّامين عامين، ومنتديين، وخمس كنائس، ودير في شمال أفريقيا[22]. تتضح الآثار البيزنطية في تونس في أسلوب بناء الكنائس: استخدام القباب، والتيجان الزينية للأعمدة، والفسيفساء. وتُعَد كاتدرائية داموس الكريطة في قرطاج مثالاً على تصاميم الكنائس البيزنطية الفخمة.

وفي ظل الحكم البيزنطي، واصلت الكنيسة في قرطاج الالتزام بالعقيدة الكاثوليكية القويمة التي يقودها البابا في روما، لكن جدالاً دينياً كبيراً برز في الأيام الأولى،

(20) Richard Edis, «The Byzantine Era in Tunisia: A Forgotten Footnote?,» *Journal of North African Studies*, vol. 4, no. 1 (1999), p. 50.

(21) Ibid., pp. 45–61.

(22) Ibid.

وتحديداً حول لاهوت المسيح أو ناسوته. بلغ الجدل الديني القديم مستوى الأزمة نتيجة تدفق الكهنة والرهبان المصريين الذين اعتنقوا عقيدة المشيئة الواحدة التي قالت بأن يسوع كانت له طبيعة مزدوجة لكن إرادة واحدة فقط، وهذا ما عدّته الكنيسة الكاثوليكية هرطقة. وقاد راهب يوناني اسمه مكسيموس المعترف وأتباعه في شمال أفريقيا معارضة دينية للعقيدة وأتباعها وناشدوا البابا في روما توفير الدعم. لكن مع تولي إمبراطور جديد، هو قسطنطين الثاني، العرش تحولت عقيدة الدولة المشيئة الواحدة، وفي عام 653 للميلاد قُبِض على كل من مكسيموس والبابا مارتن وحوكما بتهمة الهرطقة. انقطع حكم القسطنطينية على مقاطعة أفريقيا عندما أعلن حاكم قرطاج، غريغوري البطريرك، الانفصال في عام 646 للميلاد وأطلق على نفسه لقب الإمبراطور.

وبحلول هذا الوقت، كان العرب استولوا على الأراضي البيزنطية في سورية وفلسطين ومصر وإقليم طرابلس في ليبيا الحديثة وانتهكوا حدود تونس الحديثة. تطلب الاستيلاء على أفريقية، وهو الاسم الذي أطلقه العرب على مقاطعة أفريقيا الرومانية، من الفاتحين المسلمين خمسين سنة أكثر مما استلزمه الاستحواذ على سورية أو بلاد الرافدين. وكان الخليفة عمر بن الخطاب (583 ـ 644 للميلاد) حذر من أن أفريقيا «مفرقة غادرة مغدور بها، لا يغزوها أحد ما بقيت»[23].

وبخلاف المستوطنين الفينيقيين والرومان والوندال والبيزنطيين الذين اجتاحوا من البحر، جاء العرب المسلمون من طريق البر. وكانت نقطة الدخول للعرب المسلمين هي سفيطلة ـ سبيطلة في تونس حديثاً ـ العاصمة الجديدة لتونس البيزنطية بعد الانفصال عن القسطنطينية. وشُنَّت معركة حاسمة بين العرب وجيوش غريغوري البطريرك. انتصرت منها القوات العربية، واستولت على سفيطلة وأجزاء من بيزاسينا ونهبتها في عام 648 للميلاد، لكنها انسحبت بسرعة ـ في مقابل كمية كبيرة من الذهب جمعتها النخبة المحلية. ومع موت غريغوري في المعركة، عادت المقاطعة إلى ولائها الإمبراطوري. وتُعَدّ معركة سفيطلة مهمة بوجه خاص، ليس لكونها مثّلت بداية نهاية الحكم البيزنطي في المنطقة فقط، بل لأنها أدت في نهاية المطاف إلى الفتح العربي وانتشار الإسلام في شمال أفريقيا وفي إسبانيا.

---

(23) Naceur Baklouti [et al.], *Ifriqiya: Thirteen Centuries of Art and Architecture in Tunisia* (Tunis: Ministry of Culture, the National Institute of Heritage; Museum with No Frontiers, 2010).

وقعت سلسلة من الغارات والتراجعات بين عامَي 665 و669 للميلاد، وانتهت باحتلال كابسا ـ أو قفصة حديثاً. وأسس أول وجود دائم عقبة بن نافع الفهري في عام 670 للميلاد وذلك في القيروان. وكان عقبة رافق خاله عمرو بن العاص أثناء قيادته للفتح الإسلامي لشمال أفريقيا وتوسيعه للسلالة الأموية في المنطقة. أصبحت القيروان، الواقعة على سهوب عند الطرف الخارجي للصحراء الكبرى، أول مركز إداري عربي في المنطقة المغاربية وأقدم مدينة مسلمة في أفريقيا، وانتشر الإسلام منها إلى مناطق جنوب الصحراء الكبرى.

هُزِم الأسطول البحري البيزنطي في نهاية المطاف، وطُرِدت القوة الإمبراطورية البيزنطية من قرطاج في عام 695 للميلاد. وتم أخيراً تأمين مدينة قرطاج في عام 698 للميلاد بعد سحق عدد من الهجمات المضادة. لكن الجيش الأموي قرر أن موقع قرطاج كان معرضاً أكثر من غيره للهجمات البحرية، وبالتالي حوَّل اهتمامه إلى مدينة تونس، التي استوطنها البربر الأصليون. وبينما كان التغلب على البيزنطيين أمراً صعباً كان أقل تحدياً للعرب المسلمين من إخضاع المجموعات السكانية البربرية المحلية. فقد استعاد السكان الأصليون القيروان في عام 683 للميلاد وواصلوا إقلاق العرب الفاتحين. وكانت المقاومة البربرية في أفريقية عنيدة إلى درجة أن الجيوش الإسلامية اضطرت إلى أن تستدعي بيأس قائد الجيش الأموي بكامله، حسان بن النعمان، الذي أعاد فتح القيروان في عام 691 للميلاد.

لكن الأمر سيستغرق ما يقرب من عقد آخر لكي يتمكن جيش ابن النعمان من قمع التحدي العنيد للبربر. ونظمت المحارِبة الأسطورية الأمازيغية، الأميرة الكاهنة، ما مثّل الدفاع الرئيسي الأخير ضد العرب في المنطقة المغاربية نحو عام 698 للميلاد. وأثبتت الكاهنة أنها هدف بعيد المنال. واضطرت الجيوش الإسلامية إلى مطاردتها إلى جبال الأوراس في الجزائر الحديثة، حيث لقيت مصرعها في نهاية المطاف.

تبنت النخب الأمازيغية اللغة العربية والإسلام وسرعان ما اعتبرت نفسها حليفة في الجهد المبذول لنشر الدين. وساعدت بعض القبائل الأمازيغية عقبة بن نافع الفهري وجيوشه المسلمة ضد البيزنطيين. ساعد البربر طارق بن زياد (670 ـ 720 للميلاد)، الذي تردد أنه وُلِد للأميرة الكاهنة، في العبور من المنطقة المغاربية إلى إسبانيا عند جبل طارق ـ الذي سُمِّي على اسمه ـ وتأسيس عاصمة الخلافة الأموية المستقلة ذاتياً والأطول عمراً، الأندلس في قرطبة في عام 711 للميلاد.

حكم تونس بعد ذلك وفي أوقات مختلفة عدد من السلالات البربرية المسلمة والخلافات العربية ـ الشيعية والسنية على السواء. لكن من المهم أن نلاحظ أن الحكم العربي المستمر لتونس امتد فقط حتى أوائل القرن العاشر وعاد في شكل متقطع بعد ذلك، على الرغم من أن المسلمين حكموا البلاد من دون انقطاع تقريباً حتى أعلن الفرنسيون تونس محمية في عام 1881. وسادت سلالات بربرية مسلمة متعددة، كانت أطولها عمراً السلالة الحفصية (1229 ـ 1574)، التي اتخذت من مدينة تونس عاصمة لها وانتهى حكمها بضم تونس إلى الإمبراطورية العثمانية.

لقد كانت تونس غير عربية وغير مسلمة لحقبة أطول مقارنة بالحقبة التي كانت فيها عربية ومسلمة. وجادل الدبلوماسي التونسي الراحل ووزير الثقافة السابق الحبيب بولعراس بأن المؤرخين العرب، إذ أشاروا إلى «الفتح العربي» لشمال أفريقيا كما لو أنه يمثّل بداية الأهمية التاريخية لتونس، أهملوا ألفاً و750 سنة من التاريخ قبل وصول العرب المسلمين[24].

فقد ساهمت الحضارات التونسية ـ القرطاجية والرومانية والبيزنطية والعربية والبربرية ـ في الثقافة والتاريخ المتوسطي بقدر ما اقتبست منهما. ويُعَدّ إدراك التونسيين لهذا الأمر، ولا سيَّما في مدينة تونس وعلى امتداد الساحل، أمراً بالغ الأهمية للطريقة التي يرون أنفسهم بها: متوسطيون. وقد أبقى هذا عليهم مندمجين في الغرب، وليس منعزلين عنه، وهم لا يرون الغرب مفروضاً بقدر ما تفعل المجموعات السكانية المسلمة العربية بوجه عام.

أصر بورقيبة على هذا الطابع «المتوسطي» القديم لتونس، وهو طابع خدمه في شكل جيد على عدد من الجبهات. فهذا الطابع برر سياساته الأوروبية المركزية، وحقق له دعم الفرنسيين ضد خصومه المحليين، وأبرزهم صالح بن يوسف. وساعد توجيه تونس نحو البحر المتوسط وأوروبا في تمييز البلد عن بقية العالم العربي، ووفر بديلاً للتوجهات العربية والإسلامية للأعداء السياسيين لبورقيبة.

ووضع زين العابدين بن علي في حسبانه الطبيعة المتعددة الأوجه للهوية التونسية. ففي خطاب عن السياسة الخارجية في أوائل عام 2003 ـ قبل اجتماع للأمم المتوسطية ـ شدد على ارتباط تونس بالبحر، متحدثاً عن الفضاء الأوروبي ـ المتوسطي كفضاء من

(24) Habib Boularès, *Histoire de la Tunisie: Les Grandes dates, de la préhistoire à la revolution* (Tunis: Cérès, 2012), p. 195.

«الأمن والسلام والازدهار، وجسر يربط بين الثقافات والحضارات المختلفة لشعوب المنطقة». وبينما أعلن عن رغبته في تعزيز العلاقات مع «الدول الإسلامية الشقيقة»، شدد على أهمية التكامل الاقتصادي والدبلوماسي الإقليمي من خلال مشاركة تونس في الاتحاد المغاربي والاتحاد الأفريقي[25].

ويحدّد عبد الباقي الهرماسي، الذي شغل منصب وزير الثقافة في عهد بن علي لما يقرب من عقد، الحضارة التونسية بأنها ليست عربية أو إسلامية، بل دمج بين «الحضارات الأفريقية والأوروبية والشرقية» التي «مرت عبر هذه الأرض [تونس] والتقت فيها، هذه الأرض حيث تتلاقى جنباً إلى جنب ثروة العناصر التي تشكل تراثنا وتتراكب وتتشابك، ويمثل مجموع العناصر الثلاثة كلها حضارتنا التونسية». ويصف الهرماسي، المعروف بولائه التام للغرب في مواقفه، المجموعات المرجعية في تونس بأنها «الفرنسيون والإيطاليون، وليس الجزائريين والليبيين»[26].

لم يكن لدى أي من ليبيا أو الجزائر تاريخ كدولة منظمة قبل وصول واضعي الخرائط الأوروبيين الاستعماريين. وبخلاف تونس، كان هذان البلدان عبارة عن «تعبيرين جغرافيين غامضين»[27]. وافتقرت ليبيا، داخل حدودها الحديثة، إلى تراث مشترك وتألفت خلال معظم تاريخها من دول مختلفة قطنتها قبائل بربرية محلية مختلفة. لم يكن لدى الجزائر شرعية إقليمية تاريخية؛ فحدودها الحديثة لم تبدأ بالتحدّد حتى القرن التاسع عشر. وظهرت الهوية الجماعية للشعب في وقت متأخر من القرن التاسع عشر من الضرورة المضادة للاستعمار. وكانت مدنها القديمة، مثل طاغاست ـ مسقط رأس القديس أغسطينوس ـ موجهة نحو قرطاج.

ويشرح روبرت كابلان أن «خطوط الصدع الاقتصادية والسياسية التي تفصل بين قرطاج ونوميديا هي تلك التي تفصل بين تونس والجزائر ـ وقد رسمها الرومان». وعند هزيمة حنبعل في زاما في عام 202 قبل الميلاد، حفر الجنرال الروماني سكيبيو خندق ترسيم، الفوسا ريجيا (الخندق الملكي)، المعروف أيضاً باسم الفوس سكيبيو. وامتد الخندق الذي لا تزال أجزاء منه مرئية، من طبرق في الشمال الغربي جنوباً ثم شرقاً إلى

(25) Hawkins, «National Symbols and National Identity: Currency and Constructing Cosmopolitans in Tunisia,» pp. 228-254.

(26) Kaplan, «Roman Africa,»

(27) Ibid.

صفاقس، ليشكل الحدود بين مقاطعة أفريقيا ومملكة نوميديا ـ وهي تقريباً الحدود نفسها بين تونس والجزائر الحديثتين[28].

وبخلاف الجزائر وليبيا المجاورتين، وأبعد من ذلك في بقية العالم العربي، لم تتغير حدود تونس إلا قليلاً لأكثر من ألفي سنة، وكانت مهد حضارات ومستوطنات كبيرة منذ العصور القديمة.

ويُعَد التونسيون على وعي تام بتراثهم الغني وبالأوجه المتعددة لهويتهم التي تجعلهم تونسيين على نحوٍ متميز. فهم يتعلمون تاريخهم في المدرسة. وتحيط بهم التذكارات المعمارية والأثرية والفنية. وبخلاف البلدان العربية الأخرى، يُحتفَل بهذا التاريخ بدلاً من أن يُحال إلى هامش في سجل لرواية يسيطر عليها الإسلام.

ثمة دلالة على أن وزير التربية التونسي السابق، ناجي جلول، يبدأ كل محادثة أجريتها معه بالتذكير بالقديسين والشهداء الرومان الذين كانوا تونسيين وبالتاريخ العريق والغني لقرطاج الذي يعتقد بأنه لا يُدرَّس كفاية[29]. وتخبرني آمنة ميزوني، مؤسسة قرطاجنة، وهي جمعية للتوعية بتاريخ تونس وتراثها، عن الأهمية الخاصة بعد ثورة الياسمين لوعي التونسيين بتاريخهم المتنوع والمتوسطي بينما هم يخططون لمستقبلهم[30].

وفي خطاب في عام 1972، قال الحبيب بورقيبة، إن «القرطاجيين والرومان والعرب والأتراك والإسبان احتلوا هذا البلد على التوالي، وتركوا أثراً من روحهم»[31]. استخدم بورقيبة هذا التنوع الثري للنسيج الثقافي التونسي كنقطة للاندماج مع المجموعات السكانية البربرية، مستحضراً في خطاب آخر أن «التفاعل بين البربر الأصليين والمستوطنين الفينيقيين خلق ثقافة بونية، وهي نوع تونسي محدد من الحضارة الفينيقية»[32].

(28) Ibid.

(29) ناجي جلول (وزير التربية التونسي، شباط/فبراير 2015 ـ نيسان/أبريل 2017)، في مناقشة مع المؤلف، 30 تموز/يوليو 2015.

(30) آمنة ميزوني (المؤسِّسة والرئيسة لقرطاجنة، جمعية لحماية التراث التونسي)، في مناقشة مع المؤلف، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(31) Habib Bourguiba, «Extraits du discours du Président Bourguiba prononcé le 17 avril devant les doyens des Facultés et les professeurs de l'Enseignement supérieur,» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* vol. 11 (1972), p. 832.

(32) Lamia Ben Youssef Zayzafoon, *The Production of the Muslim Woman: Negotiating Text, History, and Ideology* (New York: Lexington, 2005), pp. 117–118.

اعتمد بورقيبة على تماثل أقوى مع جذور الأسلاف لدى تونس في محاربة ما عدّه مفاهيم «أجنبية» جلبها الفاتحون العرب. ومن خلال عدم تشجيع كل أشكال اللباس التقليدي، بما في ذلك الحجاب، الذي عدّه غير عملي ومهيناً للمرأة، وضع بورقيبة مبرراته داخل سياقات الإسلام وهوية تونسية أصلية. وجادل بأن المعايير الإسلامية للاحتشام لا تتطلب ارتداء الحجاب. لكنه أكد أيضاً أن خلع الحجاب ليس فرضاً أوروبياً أو استعمارياً بل هو ممارسة تونسية حقاً.

خلال الجدال حول الحجاب في عام 1958، نشرت الصحيفة الرسمية *L'Action* (العمل) مقالاً بعنوان «*Pin-up d'hier et d'aujourd'hui*» («صورة الأمس واليوم») أظهر فسيفساء في متحف باردو للإلهة فينوس الرومانية، وهي تمشط شعرها الطويل والغني، عارية باستثناء جلباب يغطي ساقيها وظهرها، إلى جانب صورة لسيدة تونسية حديثة ترتدي أحدث طرازات ملابس السباحة. وكتب المؤلف «المجهول» للمقال يقول إن الجدات الفينيقيات من أسلاف التونسيات «كانت لهن ذائقة قوية لأحمر الشفاه، والرموش المطلية، والستائر غير المحتشمة. وكانت لديهن ترسانة من الكريمات والمراهم الخاصة بالتجميل التي من شأنها أن تحرج الآنسة إليزابيث أردن نفسها، بتعقيدها وفاعليتها»[33]. ومن خلال وضع الصور الرومانية والفينيقية جنباً إلى جنب، تفيد الدلالة الضمنية بوجود هوية تونسية متميزة تقع في مكان ما بين الغرب والشرق، لكنها لم تكن استنساخاً لأي منهما. استندت سياسة بورقيبة المناهضة للتحجب إلى حجة مفادها بأنه أمر «غير فينيقي» بالنسبة إلى المرأة التونسية أن ترتدي الحجاب وأن تستسلم لعادات مستوردة حديثاً، وكاد أن يوحي بأن عليسة، المؤسِّسة الأسطورية لقرطاج، ما كانت لتقبل الأمر.

(33) Ibid.

الفصل السابع

الإسلام التونسي

بحلول فجر القرن الثامن، كانت تونس تماماً في قبضة المسلمين العرب الذين وصلوا من شبه الجزيرة العربية، مسقط رأس الإسلام والجزء الوحيد مما يُسمَّى «العالم العربي» حيث تنطبق التسمية القومية عربي بصورة صحيحة. ومع الفتوحات العربية وأسلمة شعوب بلاد الرافدين والمشرق ومصر والمنطقة المغاربية وتعريبها، بدأت صفة «العربي» تعرّف الشعوب الناطقة بالعربية الآن في تلك المناطق، التي كانت لها حضاراتها وثقافاتها ولغاتها وأنسابها المتوارثة. وبدأت الخيوط المشتركة للغة والدين تطغى على شعوب ومناطق متباينة بخلاف ذلك، ما جمعها مع الوقت في هوية متجانسة: الهوية العربية.

انتشر الإسلام، الذي يرى نفسه خلفاً لليهودية والمسيحية، بضراوة خلال القرن السابع، ولا سيَّما بعد وفاة النبي محمد في عام 632. وميَّزت المكائد السياسية، والصراعات على السلطة، والاغتيالات، والحروب الأهلية، والفتوحات العنيفة، وحالات الاعتناق الجماعية حقبة من التوسع السريع للإمبراطورية.

استغرق غزو المنطقة المغاربية نحو ستة عقود لإكماله. وبلغ ذروته في عام 705 بالتحام المنطقة التي تشمل تقريباً تونس وأجزاء من ليبيا الحالية وشرق الجزائر في مقاطعة مسلمة أفريقية، هي ولاية أفريقية. وبينما كانت القيروان عاصمة للولاية، حكمها الخلفاء الأمويون من دمشق.

وصل الأمويون (661 ـ 750) إلى السلطة بعدما خرجوا منتصرين من أول حرب أهلية إسلامية، أو الفتنة، التي خِيضَت حول الخلافة. اندلعت الحرب بسبب مقتل عثمان بن

عفان، ثالث الخلفاء الراشدين الأربعة. وهَزم معاويةُ بن أبي سفيان عليَّ بن أبي طالب، ابن عم محمد وصهره والخليفة الرابع، وكرّس نفسه الخليفة الأموي الأول، متخذاً من دمشق عاصمته. أصبح أنصار علي، الذي اغتيل، وأنصار المنحدرين منه يُعرَفون باسم الشيعة (شيعة علي أو حزب علي)، ما أدى إلى قيام الفصيل السياسي أولاً، والديني لاحقاً، للإسلام المعروف باسم الشيعة.

بعد الزوال الدموي النهائي للخلافة الأموية، نقلت السلالة العباسية (750 ـ 1258) مقر سلطة الإسلام إلى بغداد، التي بنتها في عام 762. كانت الخلافة العباسية أكثر اهتماماً بتوسيع الحكم الإسلامي شرقاً إلى البر الرئيسي لآسيا مقارنة بمنطقة البحر المتوسط، التي كانت مؤمنة إلى حد كبير خلال عهد سلالة الأمويين. أصبحت ولاية أفريقية السابقة مملكة عربية يحكمها الأغالبة العرب المسلمون، أو بنو الأغلب. حكم الأغالبة بين عامي 800 و909 وكانوا اسمياً خاضعين للخلفاء العباسيين في بغداد. اعتُرِف بالحاكم الأغلبي كأمير لسلطة وراثية، وليس مجرد والٍ أو حاكم، ما أدى إلى قيام أول سلالة ذاتية الحكم في الخلافة العباسية وسابقة للاستقلالية التي ستميز كثيراً من تاريخ تونس في الألفية الثانية.

انقسمت بقية شمال أفريقيا إلى ممالك مسلمة أخرى، بما في ذلك مملكة في المغرب الحديث حكمتها سلالة بربرية. قبلت المجتمعات المحلية الأمازيغية في المغرب الإسلام لكنها رفضت الحكم العربي، مفضلةً تأسيس سلالاتها المسلمة بدلاً من ذلك. ولم يتمكن العباسيون ولا أسلافهم، الأمويون، من فرض حكم عربي على معظم المناطق غرب أفريقية.

ميَّز الاعتناق الواسع النطاق للإسلام في أفريقية في نهاية المطاف العلاقة بين البربر والفاتحين العرب وبداية حقبة تميزت باستيعاب التقاليد والعادات واللغة ـ على الرغم من أن اللغة العربية انتشرت بصورة أبطأ كثيراً من الديانة الإسلامية[1].

هذا الاستيعاب ساعده نمط حياة مشترك بين العرب والبربر: فكل منهما كان عبارة عن رعاة رحّل فضّلوا المناطق الداخلية على الساحل. اجتذبت روح المساواة والتشديد على الوجود المجتمعي المحلي في الإسلام المجتمعات المحلية البربرية القبلية، التي كانت

(1) Kenneth J. Perkins, *Historical Dictionary of Tunisia*, 2nd ed. (Lanham, MD: Scarecrow Press, 1997), p. 36, and Lucy Jones, «Special Report: Tunisia's Berbers under Threat,» *Washington Report on Middle East Affairs* (August-September 2001), <http://www.wrmea.org/2001-august-september/tunisia-s-berbers-under-threat.html>.

قادرة على تجميع معتقداتها القبلية مع المُثل الإسلامية. استحوذ البربر على مبادئ الإسلام وممارساته لكنهم احتفظوا ببعض طقوسهم ومعتقداتهم التقليدية، كإيمانهم في الأرواح والأولياء[2].

كان الإسلام «متسامحاً» تجاه الأديان التوحيدية الأخرى حين انتشر في شمال أفريقيا. فقد سُمِح لأهل الكتاب بمواصلة ممارسة دياناتهم، لكنهم اضطروا إلى دفع الجزية، وهي نوع من أنواع الضرائب. لكن أغلبية المجموعات السكانية البربرية المحلية في أفريقية لم تكن موحدة ولم تنتمِ إلى أهل الكتاب. وكان الخياران القاتمان المتاحان لهم، إذا اختاروا عدم تبنّي الإسلام كدِين لهم، الاستعباد أو الخضوع للسيف.

سُمح لليهود والمسيحيين بترميم معابدهم وكنائسهم القديمة، لكن بناء معابد وكنائس جديدة كان محظوراً[3]. واستمر أتباع الديانتين في ممارسة طقوسهم لفترة طويلة بعد الفتح العربي، ولا تزال ثمة أقليات صغيرة من كل منهما تعيش في تونس. ولم يحصل حتى نهاية القرن الثاني عشر أن أُعطِي المسيحيون خيار اعتناق الإسلام أو النفي، وانتهى المطاف بالأغلبية باعتناق الإسلام.

ازدهرت أفريقية في عهد الأغالبة؛ فقد استفاد الأمراء الأغالبة من الموقع الجغرافي الجيوستراتيجي لأفريقية وبنوا أسطولاً ساد في وسط البحر المتوسط، إذ غزا مالطا وصقلية، اللتين ظلتا تحت الحكم الإسلامي لأكثر من قرنين. كذلك استثمر الأمراء الأغالبة بكثافة في الأشغال العامة، بما في ذلك الحفاظ على المياه وتوزيعها؛ فقد بنوا القنوات، والجسور، وأحواض تخزين المياه، ونظاماً معقّداً للصرف الصحي، نُسِب في الأصل إلى القرطاجيين والرومان حتى إثباته من جانب المؤرخ الفرنسي مارسيل سولينياك في خمسينيات القرن العشرين.

لكن الأهم من ذلك، أن الحضارة القيروانية الرائعة تطورت في عهد الأغالبة. فسرعان ما أصبحت القيروان عاصمة للفكر والثقافة والدراسات الإسلامية العظيمة، وكرست مدونة أخلاقية استمرت عبر أجيال في العالم الإسلامي. اشتُهِرت القيروان بسوقها الغنية بالكتب، باللغتين العربية والعبرية، وكمركز مزدهر لدراسة الطب والفلك والهندسة والترجمة.

(2) Driss Maghraoui, «Islam in North Africa: Prehistory to 1400: Africa,» in: Andrea L. Stanton [et al.], eds., *Cultural Sociology of the Middle East, Asia, and Africa: An Encyclopedia* (Thousand Oaks, CA: Sage, 2012), vol. 4, p. 53.

(3) Ehsan Naraghi, «The Islamic Antecedents of Western Renaissance,» *Diogenes*, vol. 44, no. 173 (1996), pp. 73–106.

وعُرِفت القيروان بجامعها الكبير، جامع عقبة، الذي كلف ببنائه في عام 670 مؤسس البلدة عقبة بن نافع الفهري. وهذا الجامع هو الأول الذي بُنِي في المنطقة المغاربية، خضع لتوسيعات رئيسية في عهد الأغالبة في القرن التاسع وأصبح يُعرَف باسم جامع القيروان الكبير. نافست عظمة الجامع أي عجائب وُجِدت في الشرق. ففي الجامع الجذاب معمارياً والدامج بوجه سلس لآثار مختلفة، ثمة روحانية وهدوء شبه صوفيَّين ـ يُلمَسان بارزين في فنائه الواسع والرحب. وأكسب الجامع القيروان سمعة كمدينة مقدسة ومقصد للحجاج والمسلمين المتدينين.

سرعان ما أصبح الجامع مكاناً رائعاً للدراسات، إذ جذب الطلاب من كل المناطق وكل الديانات. وقارن المؤرخ لويس دل مارمول كارفاجال أهميته للإسلام بما عنته جامعة باريس التي تأسست بعد ثلاثمئة سنة للمسيحية[4]. يُعَدّ أي مسجد مركزاً للمجتمع المحلي المسلم، فهو ليس مكاناً للعبادة أو التدريس الديني فقط، بل مكاناً للنقاش والجدال والتعليم في المجال السياسي أيضاً. وأينما انتشر الإسلام، بُنِيت المساجد، وهي تولت قيادة التعليم ـ سواء الديني أو غير الديني ـ في صفوف السكان المحليين. وبحلول عام 900، كان كل مسجد في العالم الإسلامي يشتمل على مدرسة أساسية على الأقل ـ للفتيان والفتيات في سن الخامسة فما فوق. وكان القرآن في صميم التدريس المبكر. بدأ التعليم الأساسي بكتابة أسماء الله التسعة والتسعين وحفظ آيات من القرآن عن ظهر قلب. وفي وقت لاحق، كانت القراءة والكتابة تُعلَّمان من طريق دراسة وافية للقرآن. كذلك دُرِّس الحساب عادة، وفي المساجد الأكبر والأكثر تقدماً، كان التدريس متاحاً في التاريخ والقانون والعلوم والشعر والجبر.

من خلال أداء دور المدرسة والجامعة، درّس جامع القيروان الكبير القرآن والفقه الإسلامي إلى جانب الرياضيات والنحو والطب وعلم الفلك. وتضم مجموعة مكتبة الجامع أحد أقدم الأمثلة على الكتابة العربية وبعض أقدم المخطوطات القانونية الإسلامية التي يعود تاريخها إلى القرن التاسع[5].

---

(4) Salah Zaimeche, *Al-Qayrawan* (Manchester: Foundation for Science, Technology, and Civilization, 2004), pp. 1–15.

(5) Jonathan E. Brockopp, «Literary Genealogies from the Mosque-Library of Kairouan,» *Islamic Law and Society*, vol. 6, no. 3 (1999), pp. 396–400, and Jonathan E. Brockopp, «Rereading the History of Early Māliki Jurisprudence,» *Journal of the American Oriental Society,* vol. 118, no. 2 (1998), pp. 233–238.

وتحت قيادة علماء القيروان، حققت تونس واحداً من أفضل التقاليد الطبية خارج الشرق في ذلك الوقت. فإسحاق بن عمران (تُوفِّي في عام 908)، وهو طبيب مسلم وُلِد في العراق الحديث، أسس مدرسة طبية في القيروان، حيث أصبح أحد طلابه واحداً من أكثر الخبراء الطبيين نفوذاً في عصره: إسحاق الإسرائيلي (نحو 832 ـ 932)، المعروف أيضاً باسم إسحق الإسرائيلي بن سليمان، وهو رجل يهودي وُلِد في مصر الحديثة. وكان الإسرائيلي أيضاً فيلسوفاً، وكتب عدداً من الكتب حول المنطق والميتافيزيقيا. وشمل طلابه الطبيب التونسي الشهير ابن الجزار (898 ـ 980)، الذي وُلِد في القيروان.

نشر ابن الجزار أعمالاً حول النظام الغذائي وعلم الأمراض، والحزن والنسيان، والجماع. وكان أكثر أعماله شهرة دليل طبي عام وشامل بعنوان **زاد المسافر وقوت الحاضر**، الذي يتكون من سبعة مجلدات تتناول مجموعة واسعة من الموضوعات الطبية وتتضمن وصفاً لمختلف الأمراض. والكتاب واحد من أكثر النصوص أثراً في تطور الطب الأوروبي، وقد تُرجِم إلى اليونانية واللاتينية والعبرية. كذلك كتب ابن الجزار أطروحة عن صحة المرأة وناقش دور الطبيب الذكر في فحوص النساء ـ متحدياً الحكمة السائدة في ذلك الوقت التي قالت إن الطبيب يجب أن يفحص الأنثى ويعالجها فقط في الحالات التي تكون خارج نطاق المعرفة أو القدرة لدى القابلة. وعندما تُوفِّي ابن الجزار عن عمر ناهز ثمانين سنة، ترك أكثر من ألف كيلوغرام من الكتب، معظمها في الطب[6].

دُرِّست أعمال ابن الجزار المترجمة في Schola Medica Salernitana في إيطاليا، وهي أول مدرسة طبية في العالم وسلف الجامعة الحديثة. بلغت سمعة المدرسة ذروتها خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر بفضل أعمال أحد أهم علمائها، وهو المسيحي التونسي قسطنطين الأفريقي، المعروف أيضاً باسم Magister Orientis et Occidentis (أستاذ الشرق والغرب). وُلِد قسطنطين في قرطاج، وسافر ودرس في كل أنحاء العالم العربي، بما في ذلك الإسكندرية وبغداد. وترجم قسطنطين النصوص العربية واليونانية إلى اللاتينية. درّست المدرسة العلوم الرومانية واليونانية واليهودية والعربية، وكان لها نفوذ كبير على النهضة الثقافية الأوروبية في القرن الثاني عشر، وأدت دوراً مهماً في نشر معرفة العرب والإغريق في العالم الغربي[7].

(6) Zaimeche, Ibid., pp. 9-11.

(7) Paolo Cappabianca, Enrico de Divitiis, and Oreste de Divitiis, «The «Schola Medica Salernitana»: The Forerunner of the Modern University Medical Schools,» *Neurosurgery*, vol. 55, no. 4 (2004), pp. 726–727.

كانت القيروان أيضاً مركزاً للفقه الإسلامي، أي دراسة الشريعة وتفسيرها. ومع انتشار الإسلام في المشرق وبلاد الرافدين وشمال أفريقيا، أصبح من الضروري تفحص كيف يمكن تكييف الدين مع المجتمعات والثقافات الجديدة في هذه المناطق. وهذا فتح الباب أمام العلماء لتطبيق الاجتهاد أو الاستدلال المستقل، والجدال حول مبادئ الشريعة وتأسيس المذاهب السنية الأربعة: المالكي، والشافعي، والحنفي، والحنبلي ـ وكل منها مسمى باسم إمامه ومؤسسه.

ولمدة من الوقت، تنقل السكان المحليون لأفريقية بين المذهب الحنفي الذي أدخله العباسيون والمذهب المالكي. ومع مرور الوقت، والى الحكام الأغالبة المذهب المالكي علانية، ففضلوا المدرسة الأكثر هامشية في ذلك الوقت ـ كما فعل علماء الدين. ومن المرجح أن فقهاء القيروان وجدوا أنهم يتمتعون بقدر أكبر من السلطة التقديرية في تحديد الثقافة القانونية في المنطقة المغاربية من خلال تبنيهم المذهب المالكي.

فالإمام مالك بن أنس (708 ـ 795)، مؤسس المذهب المالكي، اعتقد بأن الأعراف التي راعتها الأجيال الإسلامية الثلاثة الأولى في المدينة العتيقة يجب أن تكون الأساس لأسلوب حياة إسلامي. وأكد أتباع السنة هؤلاء التفسيرات العملية للقرآن والحديث، وأعربوا عن تقديرهم للسياق الاجتماعي السياسي للدين، على النقيض من العقيدة الدينية الصارمة للمذاهب الأكثر محافظة. تميز النهج الذي اتبعه المالكيون لتفسير الإسلام بمرونة كبيرة وبالتشديد على أهمية الممارسات الثقافية المختلفة في تكوين الدين(8). ساعدت هذه القدرة على التكيف في تحديد الإسلام التونسي الذي يميز تونس الحديثة وستسلط الضوء على السبب الذي مكن البلد من اتباع مسار مختلف بصورة ملحوظة عن البلدان المسلمة العربية الأخرى.

صاغ العلماء في جامع القيروان الكبير كثيراً من دراسات المالكي، وهذا كان عاملاً حاسماً في هذا التطور. وكان الجامع ضرورياً لدعم المذهب المالكي وتعزيزه. وعدّ الإمام مالك القيروان واحداً من المراكز الثلاثة الرئيسية للتعلم الإسلامي والعلوم الإسلامية، إلى جانب الكوفة في بلاد الرافدين والمدينة في الجزيرة العربية(9).

---

(8) Haim Malka, *The Struggle for Religious Identity in Tunisia and the Maghreb* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2014), p. 2.

(9) Zaimeche, Ibid., pp. 4-5.

أسس علماء القيروان الجدال الذي دار في القيروان وأماكن أخرى، وكتبوا ما يُعَدّ أكثر الأعمال أثراً في المالكية. فالأندلسي يحيى بن سلام البصري (745 ـ 815) كتب تفسيره ودرّسه في القيروان؛ وأطلقت كتاباته بداية الدراسات الإسلامية في الأندلس[10]. وكتب القيرواني عبد السلام بن سعيد (تُوفِّي في عام 855) ـ اشتهر باسم سحنون ـ ما يُعَدّ الأطروحة المحدِّدة للفكر المالكي: **المدونة الكبرى**. وكان الكتاب عاملاً رئيسياً في انتشار المذهب المالكي في شمال أفريقيا والأندلس؛ ويُعَدّ «النسخة الأفريقية الشمالية للمالكية» وخطوة أساسية في توحيد الأيديولوجيا المالكية في المنطقة المغاربية[11].

كتب عالم آخر من العلماء المالكيين الشهيرين في القيروان، ابن أبي زيد القيرواني (تُوفِّي 996)، **الرسالة**، وهي واحدة من أهم العروض للشرع المالكي. وكان القيرواني من المؤيدين للأشعرية، وهي مدرسة فكرية في العلوم الدينية أسسها العالم الشافعي أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (873 ـ 935). وإذ استندت الأشعرية إلى تفوق العقلانية والمنطق على العقيدة، ونسبت قدراً أكبر من المسؤولية والإرادة الحرة إلى الفرد، فهي أصبحت المدرسة الفكرية السنية السائدة في المنطقة المغاربية[12].

كذلك اشتهرت القيروان بإنتاج مدوّنة قانونية كانت سباقة بقرون لجهة منح المرأة حقوقاً في مسائل الزواج والطلاق ـ وهي حقوق لا تزال غائبة في كل البلدان العربية والإسلامية تقريباً. وعلى الرغم من أن هذه المدونة كانت متجذرة في دروس القرآن، فهي تأثرت بالعادة والطلب الاجتماعيين، وهو ما يؤكد أن الشريعة منتج بشري، بعيداً من كونها مطلقة أو ثابتة. وفي المنطقة المغاربية بوجه خاص، أدى القانون العرفي دوراً حاسماً في تصميم الممارسات القانونية والقضائية المقبولة.

كان تعدد الزوجات شائعاً في مجتمعات ما قبل الإسلام، وكان، كما لا يزال، مسموحاً في الإسلام بشروط: يمكن للرجل أن يتزوج أربع نساء، بشرط أن يعاملهن على قدم المساواة. لكن عقود الزواج في مدينة القيروان كانت استثناءً وتضمنت فقرات يتعهد الزوج بموجبها الإخلاص لزوجته. وإذا انتهك الزوج هذه الشروط، مثل اتخاذ زوجة ثانية

(10) Ibid.; Everett Jenkins, *The Muslim Diaspora: A Comprehensive Chronology of the Spread of Islam in Asia, Africa, Europe, and the Americas, 570–1799*, (Jefferson, NC: McFarland, 2011), vol. 1: *570–1500,* p. 129.

(11) Abdallah Laroui, *The History of the Maghrib: An Interpretive Essay* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015), p. 121.

(12) Cyril Glassé, *The New Encyclopedia of Islam* (Walnut Creek, CA: Rowman and Littlefield, 2002), pp. 62–63.

أو محظية، يكون للزوجة الحق الكامل في الطلاق وسيساندها القضاء الإسلامي. كانت هذه الممارسة «الطوعية» منتشرة على نطاق واسع إلى درجة أن التعبير «زفاف القيروان» أصبح يعني زواجاً أحادياً[13]. ويُقَال إن قصتين، كلاهما حصلتا في القرن الثامن، كانتا مصدر عقود القيروان الشهيرة. ووفق إحداهما، تجنب الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور مطاردة الأمويين بأن لجأ إلى القيروان. وهناك، تزوج أروى، ابنة أحد النبلاء، التي اشترطت في عقد الزواج أنه لا يستطيع أن يتخذ زوجة أخرى أو محظية. وفي الرواية الأخرى، تزوج حاكم أفريقية يزيد بن حاتم المهلبي (حكم خلال 770 ـ 787)، نبيلة من الحجاز في شبه الجزيرة العربية كانت استقرت في القيروان. وتضمّن عقد زواجهما بنداً مشابهاً لشروط أروى، التي نصت على الزواج الأحادي. وبعد سنوات متعددة من الزواج، اتخذ يزيد محظية، واقتادته زوجته إلى المحكمة مطالبة بالطلاق. وحكم القاضي، «المعروف جيداً ببره»، في مصلحة الزوجة، واضطر الحاكم إلى الاختيار بين زوجته ومحظيته[14].

خلال حكم الأغالبة الذي دام لقرن، أصبحت للمذهب المالكي جذور عميقة في القيروان وفي كل أفريقية، وتأسست قاعدة للدراسات الإسلامية. وهذا كان من شأنه أن يشكل العلاقة المستقبلية بين التونسيين والإسلام. فما بدأ في عهد الأغالبة صمد أمام الضغوط التي جلبتها السلالات الأخرى التي هيمنت على الأرض.

وفي أوائل القرن العاشر، أُسِّس حكم شيعي في جزء كبير من أفريقية. فحسين بن زكريا، المعروف أيضاً باسم أبو عبد الله الشيعي، قاد تمرداً ناجحاً ضد الأغالبة، ودخل القيروان في عام 909. وعندما علم بالأمر عبيد الله المهدي، زعيم الفرع الإسماعيلي الباطني من الإسلام الشيعي، زحف غرباً من المشرق، حيث أعلن نفسه المهدي[15]. وأعلن المهدي نفسه الخليفة في القيروان وأعدم أبو عبد الله الشيعي. وهكذا بدأ الحكم الفاطمي، الذي سُمِّي على اسم فاطمة، ابنة النبي، التي ادعى عبيد الله المهدي أنه منحدّر منها.

(13) Muhammad Talki, «Everyday Life in the Cities of Islam,» in: Abdelwahab Bouhdiba and Muḥammad Ma’rūf Dawālībī, eds., *The Individual and Society in Islam* (Paris: United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, 1998), pp. 445–446.

(14) Dalenda Largueche, «Monogamy in Islam: The Case of a Tunisian Marriage Contract,» (paper no. 39, School of Social Science, Institute of Advanced Studies, Princeton, NJ, 2010), p. 7.

(15) «From the Arab Conquest to 1830,» in: Amy McKenna, ed., *The History of Northern Africa* (New York: Rosen, 2011), pp. 46–47.

أسس الفاطميون عاصمتهم في بلدة المهدية الساحلية التونسية، التي سُمِّيت باسم المهدي. وفي عام 969، وفي عهد الخليفة المعز لدين الله (930 ـ 975)، الذي كان من أصل تونسي ومولود في المهدية، استولى الفاطميون على مصر، وفي عام 973 أسسوا القاهرة، عاصمة جديدة للخلافة الفاطمية. وفي القاهرة، كلف المعز بتأسيس جامع الأزهر الشهير عالمياً في عام 970، الذي أصبح فيما بعد مركزاً سنياً رائداً في العلوم الدينية. ومن القاهرة، وسع الفاطميون، الذين حكموا حتى عام 1171، ممتلكاتهم في الشمال الشرقي إلى سورية وفي الجنوب الشرقي إلى مكة والمدينة.

والى الزيريون، أو بنو زيري، وهم قبيلة بربرية، الفاطميين وأصبحوا حكاماً لأفريقية خلال مدة حكم هؤلاء. لكن العلماء المالكيين ظلوا مخلصين لمدرستهم السنية، وعارضوا الفاطميين. واندلعت أعمال الشغب من قبل المالكيين في 1016 ـ 1017، ما أسفر عن مقتل ما يُقدَّر بـ20 ألف شيعي. وفي نهاية المطاف، انفصل الزيريون عن الفاطميين والشيعة في عام 1044 وتراجعوا من عاصمتهم في القيروان إلى عاصمة الفاطميين ومعقلهم سابقاً المهدية على الساحل[16].

وفي منتصف القرن الثاني عشر، استولت على أفريقية الحركة الموحّدة الثورية بقيادة البربري محمد بن تومرت الذي كان حارب سلالة المرابطين في المغرب الحديث وهزمها. وتأسست الوحدة السياسية والروحية في ظل الموحدين. وللمرة الأولى والأخيرة في تاريخها، وُحِّدت المنطقة المغاربية بالكامل تحت سلطة محلية مركزية واحدة.

وفي خطوة انتهى بها الأمر إلى المساهمة في إسقاطهم، عين الموحدون بني حفص الأعضاء في قبيلة مصمودة البربرية، حكاماً لتونس في أواخر القرن الثاني عشر. وبمجرد أن وجد بنو حفص المغامرون مجالاً، وهذا ما حصل نحو عام 1229، انفصلوا عن الحكم المتقلص للموحدين وأسسوا سلالتهم الحفصية. وبدأت الحروب والتمردات بالاندلاع في كل أنحاء المنطقة المغاربية، ولم يمر وقت طويل قبل أن تؤدي العملية المتشنجة إلى إنهاء سلالة الموحدين. وحكمت السلالة الحفصية حتى منتصف القرن السادس عشر، عندما وقعت تونس في أيدي الأتراك.

أسس الحفصيون عاصمتهم في مدينة تونس، حيث أصبحت القصبة مركزاً للسلطة، كما لا تزال الحال. وأصبحت المدن مراكز للتعلم، ومول الحكام المساجد الجميلة

(16) Ibid.

والمدارس المرموقة. وازدهر الفكر والتعليم الدينيان، وشهد المذهب المالكي نهضة. لكن علماء الدين مُنِعوا من التدخل في شؤون الدولة، إذ كان ثمة فصل بين المسجد والدولة في عهد الحفصيين؛ وتخلت الدولة عن السيطرة على الإسلام، وتطورت الحياة الدينية بحرّية.

بالتزامن مع حكم الموحدين والحفصيين بعد ذلك، تطورت الصوفية، التي بدأت تشق طريقها إلى تونس والتأثير في تطور إسلامها. والصوفية، التي يُشار إليها عموماً بأنها الحركة الروحانية في الإسلام، تحسب نفسها امتداداً تفصيلياً للمضامين الروحية للدين و«إتماماً للإسلام، وتجسيده الحي، على النقيض من الصفة الرسمية القانونية ودراسة العلوم الدينية»؛ فالصوفية بالنسبة إلى روحانية الإسلام هي الشريعة بالنسبة إلى الجوانب القانونية للدين[17]. تمزج ممارسة التصوف بين أداء الواجبات الدينية التقليدية، مثل الصلوات الخمس، مع طقوس روحية إضافية، مثل الذكر، أو الهتاف بصفات الله، وتبجيل الأولياء. ومن بين الطرق الصوفية التي عُزِّزت شعبيتها أكثر من غيرها الطريقة المولوية، القائمة على تعاليم جلال الدين الرومي (نحو 1207 ـ 1273)، والنقشبندية، المسماة على اسم بهاء الدين نقشبند البخاري (تُوفِّي في عام 1384) المولود في بخارى بأوزبكستان.

من الصعب تتبع الأصل الدقيق لمصطلح الصوفية، ما يجعل نشأتها غامضة كالطرق نفسها. ووفق بعض التفسيرات، ينبع المصطلح من الكلمة العربية صوف، وهو ما يشير إلى أن الأتباع الأوائل للحركة الصوفية تأثروا بعادات الرهبان في المسيحية الشرقية الذين كانوا يرتدون الصوف عادة «كعلامة على نبذ العالم»[18]، أو كإشارة إلى الملابس الصوفية لموسى عند حديثه المفترض مع الله. كذلك قيل إن مصطلح الصوفيّة هو إشارة إلى المهاجرين الفقراء والمتواضعين في زمن النبي. وعلى النقيض من الميول المسيسة والفاسدة التي تعزو التدين إلى النخب والنبلاء، يجسد نمط الحياة الصوفي البساطة، واعتُبِر الفقر عنصراً أساسياً من عناصر الصوفية[19].

دخل القادة الصوفيون في صراع مع الحكام الموحدين، وهذا ليس مفاجئاً نظراً إلى أن الصوفيّة ترى أن مبادئ السيادة والشرعية صفات تخص الله فقط. وبموجب المبادئ الصوفية، قُلِبت الأدوار في العلاقة بين الحكام السياسيين والقادة الصوفيين: يجب أن

(17) Paul L. Heck, «Ṣūfīsm-What Is It Exactly?,» *Religious Compass*, vol. 1, no. 1 (2007), p. 151.
(18) Ibid.
(19) نيللي العامري، **التصوف بأفريقية في العصر الوسيط** (سوسة، تونس: كونتراست، 2009)، ص 19.

ينحني ممثل القوة الزمنية أمام وسيلة الله، وليس العكس. وبدلاً من تحول الهدايا التي يمنحها الخليفة أو السلطان إلى موضوع للمديونية، كما كانت الحال عموماً، أصبح الحاكم مديناً للولي الصوفي لكونه متلقياً للشهادة الروحية للولي وولايته أو قربه من الله. وأدى نفوذ القادة الصوفيين على عامة الناس والتهديد المحتمل الذي يمثّلون للسلطة المكرَّسة إلى اعتبار النخب السياسية إياهم خطرين ومنحرفين[20].

وبعد قرون، قاد القادة الصوفيون مقاومة للنفوذ والتوسع الاستعماريين. وهذا جعل من الضروري، على الأقل بالنسبة إلى المستشرقين الأوروبيين، تصنيف الحركة بأنها متعصبة وغريبة عن الإسلام[21]. وأسفر التفسير الأوروبي للشريعة الإسلامية من خلال موشور المسيحية، وتجاربهم الاستعمارية المنحازة، عن إدانة ثقافية تتضح تماماً عند تفحص كتابات عن التصوف في اللغة الفرنسية[22].

وعلى الرغم من محاولات بعض الحداثيين والمفكرين الإسلاميين الإصلاحيين فك الارتباط بين التصوف والإسلام، فلا يمكن إسقاط المساهمات الأخلاقية للصوفية ومساهماتها في مجال العلوم الدينية في الإسلام بسهولة. فالصوفية تُعَدّ ذات أثر كبير في المجتمع الإسلامي، إذ مثلت ثقافته وشخصيته. وهذا صحيح في وجه خاص في تونس، حيث كان لكل بلدة وقرية موظف صوفي، وكان كل تونسي تقريباً ينتمي إلى واحدة من الطرق الصوفية الرئيسية، حتى القرن التاسع عشر على الأقل. فالإسلام الصوفي هو «الإسلام الشائع في تونس»، بخلاف الإسلام الفقهي الخاص بالنخبة الدينية، الذي ينتقل عبر أجيال من عائلات احتلت مناصب مؤثرة في جامع الزيتونة في مدينة تونس، الذي بُنِي في عام 734 وتولى لاحقاً دور مركز الفكر الحديث في تونس[23].

وكان سيدي محرز بن خلف (951 ـ 1022)، الذي يُعتبر شفيع مدينة تونس، من العلماء المالكيين وأصبح زعيماً سياسياً ودينياً عُرِف بالدفاع عن مدينة تونس خلال الاضطرابات السياسية في الأيام الأخيرة للسلالة الفاطمية. كذلك اشتُهِر بأنه القيّم على المجتمع المحلي اليهودي. ففي وقت كان يعيش المسلمون فقط داخل مدينة تونس

---

(20) نيللي العامري، **سيدي أبو سعيد الباجي (1156 ـ 1231)** (سوسة، تونس: كونتراست، 2015)، ص 222.

(21) Heck, «Ṣūfīsm-What Is It Exactly?».

(22) العامري، **التصوف بأفريقية في العصر الوسيط**، ص 11.

(23) زياد كريشان (رئيس تحرير **المغرب**، صحيفة عربية مستقلة)، في مناقشة مع المؤلف، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

المحاطة بالأسوار، دعا ابن خلف اليهود والمسلمين إلى العيش جنباً إلى جنب، ما أدى إلى إنشاء أول حي يهودي في مدينة تونس ـ المعروف اليوم بحي الحارة.

من بين الشخصيات البارزة الأخرى في الصوفية التونسية سيدي أبو سعيد الباجي (1156 ـ 1231)، الذي أسس ملاذاً أصبح بلدة سيدي بوسعيد. وأسس أبو الحسن الشاذلي (1196 ـ 1258)، وهو مغربي انتقل إلى مدينة تونس وأصبح مرشداً لعدد من الشخصيات التونسية البارزة، الطريقة الشاذلية. وشمل مريدوه عائشة المنوبية (1180 ـ 1257)، التي تُعَدّ من أوائل النسويات المسلمات وإحدى النساء القليلات اللواتي حصلن على لقب ولية.

ووافق ابن خلدون، «ابن تونس»[24] الذي عاش في القرن الرابع عشر وأصبح مرجعاً حيوياً في حركة الإصلاح الحديثة في تونس، على التصوف المبكر. فهو احترم صحو الصوفيين الأوائل لكنه أدان نشوة الصوفيين اللاحقين، الذين شاع كثيراً أنهم يستهلكون المخدرات في طقوسهم. وألقى باللوم على الصوفيّة في ما رآه من آثار سلبية في التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. وارتبط الرأي السلبي لابن خلدون في الصوفية اللاحقة على الأرجح بالإدراك الشائع في ذلك الوقت لعلاقة بين النفوذ المتنامي للصوفية والتراجع السياسي والاقتصادي في المنطقة المغاربية والأندلس. ونظراً إلى نخبوية تراثه، فمن المرجح أن يكون ابن خلدون متحيزاً ضد النظام الاجتماعي الذي فرضته الصوفية بدلاً من معارضته طبيعة معتقداتها[25].

وصل ابن خلدون، الذي جاء أسلافه من الأندلس في عام 1248، إلى مناصب إدارية وسياسية عالية في ظل سلالات مختلفة. وعاش خلال حقبة مضطربة إلى حد ما في المنطقة المغاربية، وشهد نهاية حكم الموحدين وتناقص السيطرة الإسلامية في إسبانيا خلال مرحلة الاسترداد. وخلال حياته المهنية السياسية، واجه ابن خلدون ملك قشتالة بيدرو القاسي في إشبيلية والغازي المغولي تيمورلنك بالقرب من دمشق، وكلاهما سعى إلى مجلسه لكنه رفض[26]. وكانت لديه قدرة معينة على صنع الخصوم وتغيير العمل في شكل متكرر، وغالباً ما شكا من «الأعداء والمتآمرين» الذين ألبوا أصحاب عمله ضده[27].

---

(24) Waqās Ahmed, «Recalling the Tunisian Polymath,» in: *Post-Revolution Tunisia: Democracy* (Tunis: FIRST, 2012), p. 18.

(25) Robert W. Cox and Timothy J. Sinclair, «Towards a Posthegemonic Conceptualization of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldūn,» in: Robert W. Cox and Timothy J. Sinclair, eds., *Approaches to World Order* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992), pp. 144-170.

(26) Ibid.

(27) Jenkins, *The Muslim Diaspora: A Comprehensive Chronology of the Spread of Islam in Asia, Africa, Europe, and the Americas, 570–1799*, p. 284.

وقبل قرون من إدخال آدم سميث الاقتصاد الحديث والنظريات المبكرة للاقتصاد السياسي وتقديم دايفيد ريكاردو إلينا مفاهيم الميزة النسبية ونظرية القيم، درس ابن خلدون وكتب حول نظرية الإنتاجية، والعمل البشري، والتنظيم الاجتماعي للإنتاج[28]. لكن انتشار كتاباته على نطاق واسع خارج المنطقة الناطقة بالعربية لم يحدث حتى أواخر القرن التاسع عشر.

يُعَدّ ابن خلدون واحداً من أعظم المفكرين المتعددي المجالات في كل العصور. في بداية حياته المهنية بدأ يشكك في مخاطر الرفاهية الحضرية والمسافة بين الحكام وشعبهم. وابن خلدون الواقعي في السياسة والفلسفة، يُذكَر أكثر ما يُذكَر لعمله المؤسس **المقدمة** التي ناقشت فلسفة التاريخ وتناولت العلوم الدينية الإسلامية والنظرية السياسية والعلوم. كان ابن خلدون مفتوناً بمفهوم الدولة، التي كانت بالنسبة إليه مرادفة للسلالة التي جاءت بها ـ إذ لم يكن ثمة فارق في اللغة العربية بين الاثنين، فكلمة دولة تُستخدَم لتعني كليهما. واعتقاداً منه بأن الديناميات السياسية وقوى السلطة تنبثق من المجتمعات المحلية القبلية ولا تزال تؤدي دوراً في الدول الكبرى أو الإمبراطوريات، كتب عن العلاقة بين تطور الحضارة وبيئتها. وعن الدين والعمل السياسي، كتب ابن خلدون في **المقدمة** يقول: «يتبين لك في كل أمر يحمل الناس عليه من نبوءة أو إقامة ملك أو دعوة إذ بلوغ الغرض من ذلك كله إنما يتم بالقتال عليه لما في طبائع البشر من الاستعصاء ولا بد في القتال من العصبية»[29].

خصصت **المقدمة** فصلاً كاملاً للقدرة البشرية على التفكير، الذي وفق ابن خلدون يميز البشر عن الكائنات الحية الأخرى. وعرض تفسيره لمعنى الآية القرآنية ﴿**وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾[30]، مستنتجاً أن الفؤاد هو القدرة على التفكير ـ بدلاً من العواطف أو القلب نفسه[31].

وكانت نظريات ابن خلدون في التعليم عميقة ومتقدمة في تطورها. وجادل بأن من الضار أن يكون المدرس صارماً جداً، واعترض على العقاب الشديد للطلاب، وشدد على

(28) Jean David C. Boulakia, «Ibn Khaldûn: A Fourteenth-Century Economist,» *Journal of Political Economy*, vol. 79, no. 5 (1971), pp. 1105-1118.

(29) Cox and Sinclair, «Towards a Posthegemonic Conceptualization of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldūn,» pp. 144-170.

(30) **القرآن الكريم**، «سورة الملك،» الآية 23.

(31) Syed Farid Alatas, «Ibn Khaldūn on Education and Knowledge,» in: Syed Farid Alatas, *Ibn Khaldūn* (Oxford: Oxford University Press, 2013), pp. 79-99.

أهمية وجود علاقة وثيقة بين الطالب والمدرس. وأعرب عن اعتقاده بوجوب تدريس الموضوعات تدريجاً، كل بمفرده، في التسلسل الصحيح ـ وليس المتقطع ـ ووفق مستوى فهم الطلاب. ورأى ابن خلدون أن الكتيبات التي تكثف المادة تقدم ملخصات مؤذية لتعلم الطالب. وقال بأهمية فهم الطالب للموضوع الأوسع الذي في متناول اليد، واتخذ موقفاً ضد عرض مجموعة كبيرة من الأعمال العلمية مع المصطلحات التقنية المعقدة والاختلافات المنهجية. وشجع ابن خلدون التعلم العملي من خلال السفر والاجتماع بالعلماء.

وإذ تحدى ابن خلدون أعراف التلقين الشائعة، وقتئذ والآن، ولا سيَّما عندما يتعلق الأمر بتدريس الدين والقرآن، عارض أسلوب الحفظ عن ظهر قلب. وعلى الرغم من استهزائه العلني بالصوفية، وافق ابن خلدون العالم الإسلامي والروحاني الصوفي الأندلسي ابن عربي (1165 ـ 1240) على أن يبدأ تدريس الطالب باللغة العربية والشعر، ثم الحساب، بدلاً من تدريس القرآن أولاً، وهو أمر كان شائعاً في ذلك الوقت.

من الواضح أن أطروحات ابن خلدون التي تنادي بالتفكير النقدي والتحليلي يمكن ملاحظتها في نهج تونس، ولا سيَّما نهج بورقيبة، في التدريس والتعلم. فالنهجان يتناقضان تناقضاً حاداً بصورة لافتة مع التركيز البيداغوجي على الحفظ عن ظهر قلب الذي سيطر على الفصول الدراسية العربية لعقود، وتكريس الحظر على الجدال أو الخلاف مع شخصيات السلطة ـ السياسية والدينية على حد سواء ـ وعلى التفسيرات التي لا تصب في «خط الحزب».

يُعَدّ ابن خلدون أباً لعلم الاجتماع وعلم الحضارة الإنسانية (علم العمران) ويُنظر إليه كاستمرار لتيار الفكر الإسلامي «الأرسطي ـ الرشدي» وكرائد للإسلام العلماني الحداثي[32]. وعلى الرغم من أن بعض العلماء ورجال الدولة العثمانيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر أصبحوا مهتمين بعمله، لم يحصل ابن خلدون على اعتراف دولي حتى ترجمة **المقدمة** إلى الفرنسية في ستينيات القرن التاسع عشر.

ادعت بلدان في المنطقة المغاربية والشرق الأوسط، وحتى إسبانيا شمالاً، أن ابن خلدون جزء من تراثها الفكري الإسلامي. وربما يحق للتونسيين أكثر من أي شعب آخر الفخر بابن خلدون. ولا عجب في أن الحبيب بورقيبة حين احتاج إلى إثبات لنظامه

(32) Cox and Sinclair, «Towards a Posthegemonic Conceptualization of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldūn,» p. 173.

وسياساته الإصلاحية في عام 1978، أقام تمثالاً لابن خلدون لا يزال يقف في شارع الحبيب بورقيبة، في مواجهة تمثال «أبو تونس» الحديث نفسه.

لقد وُلِدت المثل العلمانية الليبرالية من تقاليد ابن خلدون والعلماء المالكيين الأوائل. ووضعت هذه المبادئ فضاءات للإسلام ليؤدي دوراً مهماً في الحياة الخاصة للتونسيين، بينما لا ينظم مجالاتهم السياسية والعامة. وفهم الحبيب بورقيبة ذلك جيداً.

يؤكد العالم الإيراني جواد هاغنافاز أن الإسلام لم يعارض قط تعلم الأفكار من الحضارات الأخرى واستيعابها ما دام حُوفِظ على مبادئ الدين[33]. ولم يكن الإسلام التونسي استثناءً. في كتابه **تاريخ تونس**، يجادل الحبيب بولعراس بأن التونسيين كانوا يميلون إلى تبني تفسيرات غير تقليدية للأديان[34]. وتطور الإسلام التونسي على مدى ثمانية قرون، ونسج التعاليم التي طُوِّرت محلياً في المراكز الفكرية مثل القيروان ومدينة تونس مع التطورات العلمية وتلك الخاصة بالعلوم الدينية والتطورات الروحية التي شُكِّلت في أماكن بعيدة بعد بلاد فارس أو قريبة قرب الأندلس. فالدراسات العميقة، والإصرار على التكيف مع التقاليد والقيم المحلية، والاختلاط بالحضارات المختلفة، أنتجت نسخة حية من الإسلام كانت قوية وغير عقائدية على الدوام. وساهم الإسلام التونسي في خصوبة الهوية التونسية الفريدة في نوعها وفي النسيج الحضاري التونسي الغني.

نال الإسلام التونسي دعماً لأنه لم يعانِ مصيرَ زوايا العالم الإسلامي الأخرى التي كانت مهداً لحضارة إسلامية عظيمة. فقد أدت غزوات المغول التي أسفرت عن نهاية السلالة العباسية في عام 1258 إلى تدمير مدن بأكملها كانت مراكز للنشاط الفكري، حيث ازدهر العلم والتعليم. ومنعت هزيمة المغول في عام 1260 على يد السلطنة المملوكية التي حكمت مصر إياهم من المغامرة أبعد غرباً، فاجتُنِب تدمير مماثل في المنطقة المغاربية.

وفي وقت الغزوات المغولية في المشرق وبلاد الرافدين، في حين كانت الدراسات الإسلامية في أوجها في القيروان ومدينة تونس، بدأت فترة طويلة من الركود في الحدود الشرقية للعالم العربي، وزُرِعت بذور التعصب من جانب أمثال الفقيه والعالم الحنبلي

---

(33) Javad Haghnavaz, «A Brief History of Islam (The Spread of Islam),» *International Journal of Business and Social Science*, vol. 4, no. 17 (2013), p. 213.

(34) Habib Boularès, *Histoire de la Tunisie: Les Grandes dates, de la préhistoire à la révolution* (Tunis: Cérès, 2012), p. 13.

البارز تقي الدين أحمد بن تيمية (1263 ـ 1328). وأُجهِضت في نهاية المطاف محاولات لإعادة إحياء الإسلام كانت تحمل كثيراً من الوعد في القرن التاسع عشر، وتنازلت عن الفضاء للأيديولوجيات المتطرفة التي ترسخت خلال القرن العشرين.

حُوفِظ على ما تطور في النصف الأول من الألفية الماضية في تونس، ما ساعد على تحقيق حركة الإصلاح الحديثة التي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر واستمرت بصورة جيدة في القرن العشرين، كما سيوضح الفصلان التاليان.

الفصل الثامن

المنافسات المؤثرة

حدثان عالميان خطيران حدثا في القرن الخامس عشر كانت لهما نتائج ضخمة بالنسبة إلى تونس، وهما حددا مصيرها في جزء كبير مما تبقى من الألفية الثانية.

ففي عام 1453، أخرج الأتراك العثمانيون الرومان من القسطنطينية البيزنطية، ما كرَّسها عاصمة للإمبراطورية العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني وأطلق واحداً من أكبر المشاريع الإمبراطورية في تاريخ البشرية. فما بدأ كدولة غازية نحو عام 1300 في آسيا الصغرى في عهد عثمان الأول انتهى متوسعاً إلى إمبراطورية من خلال الفتح وغنائم الحرب، وحدت القبائل في الأناضول في حرب مقدسة ضد بيزنطة المسيحية. وبحلول عام 1520، سيطر العثمانيون على الأراضي التي امتدت من أبواب البندقية في الغرب إلى بلاد الرافدين والمشرق، وشبه الجزيرة العربية في الجنوب الشرقي، كما هيمنوا على مصر واستولوا على مناطق إلى الغرب من تونس.

تمثّل التطور الرئيسي الثاني في اختتام فترة الاسترداد الإسبانية التي دامت قروناً ونهاية الحكم الإسلامي الأندلسي في عام 1492 مع استيلاء إيزابيلا الأولى، ملكة قشتالة، وزوجها فرديناند الثاني، ملك أراغون، على شبه الجزيرة الأيبيرية. وسرعان ما تلت ذلك الاستكشافات والمستوطنات والبناء الإمبراطوري عندما غامر الإسبان إلى الأمريكتين وسافروا إلى أقصى الشرق وصولاً إلى الفيليبين. كذلك رغبت إسبانيا في غزوات عبر البحر المتوسط، وأنشأت مستوطنات محصنة في المدن الموانئ على امتداد الساحل الأفريقي.

وواجه اليهود والمسلمون في الأندلس الاعتناق الإكراهي للمسيحية أو الطرد. وبمساعدة القرب الجغرافي للقيروان وجاذبيتها، كانت تونس استفادت كثيراً من الروابط مع الأندلس وهجرة المفكرين المسلمين واليهود. وشهدت هزيمة الملك المسلم لغرناطة زيادة في مهاجرين كهؤلاء طلبوا ملجأً من الإسبان.

جذب الشريط الساحلي الثمين لشمال أفريقيا، الذي أشار إليه الأوروبيون باسم الساحل البربري (على اسم البربر)، انتباه ما أصبح الآن أقوى دولتين متوسطيتين متنافستين: إسبانيا آل هابسبورغ في الغرب، وتركيا آل عثمان في الشرق. واستمر التنافس الإسباني ـ العثماني على امتداد الساحل الأفريقي الشمالي خلال جزء كبير من القرن السادس عشر. وفاز العثمانيون في نهاية المطاف، باستخدام وسائل غير تقليدية تماماً: لقد سمحوا للقراصنة الأتراك الشهيرين، بتكريس أنفسهم على امتداد الساحل، والاستيلاء على الأراضي، التي أعطاها العثمانيون وضعها الرسمي كمحميات للإمبراطورية العثمانية. وهكذا، استُولِي على ساحل مدينة الجزائر في عام 1512، وأُقيمَت محميات أخرى إلى الشرق من تونس بحلول عام 1551. واستولى القرصان خير الدين بربروس على تونس لفترة وجيزة في عام 1534، ثم استعادتها إسبانيا في عام 1535، قبل أن تخضع أخيراً للسيطرة العثمانية في عام 1574.

وبعدما تقلصت الحدود التونسية إلى حد ما في ظل الإمبراطورية العثمانية، توازت تقريباً مع حدودها الحديثة، باستثناء بعض المناطق في الجنوب. وأصبحت تونس، كغيرها من الولايات العثمانية، مقاطعة شبه مستقلة ذاتياً يديرها باي، أو حاكم. واستقرت السلطة المركزية مع السلطان في القسطنطينية، يساعده وزيره الأكبر.

كانت تونس واحدة من آخر المناطق التي استحوذت عليها الإمبراطورية العثمانية. وبدأ التراجع البطيء للإمبراطورية بحلول وقت الاستيلاء على تونس. وفي الوقت الذي ضاعف فيه إخضاع العالم العربي إيرادات الخزانة العثمانية، لم تعد هناك أي فتوحات جديدة يمكن أن تولد مصادر دخل جديدة. وبدأ الجيش العثماني، الشهير بفتوحاته غير العادية وفاعليته، يضعف، وأدى عدم نشاطه إلى هزائم عسكرية وارتفاع تكاليف المعارك. وأدى الفساد، والمحسوبية، والمشاكل الاقتصادية إلى اضطرابات اجتماعية في أجزاء مختلفة من الإمبراطورية.

حاولت حقبة الإصلاح التي بدأت في القرن السابع عشر معالجة هذا التوعك لكنها فشلت في معالجة جذور المشاكل. واستمرت الإمبراطورية في التراجع، وفقدت كثيراً من

أراضيها الأوروبية. وحشد الولاة المحليون سلطات أكبر ومارسوا مزيداً من السلطة مع تدهور الحكم المركزي. كان هذا صحيحاً بوجه خاص في الولايات البعيدة من الإمبراطورية العثمانية. ففي شمال أفريقيا، حكمت هيئة عسكرية محلية، لم تقم سوى بدفع الجزية إلى السلطان العثماني. وبحلول القرن التاسع عشر، لم تكن الإمبراطورية العثمانية تتمتع بأي سيطرة تقريباً على أراضيها في شمال أفريقيا.

لكن الحكم المستقل ذاتياً بدأ في تونس قبل ذلك كثيراً. فقد أدت الثورات العسكرية مع نهاية القرن السادس عشر والسيطرة المحلية على صنع القرار إلى اعتراف العثمانيين باستقلال تونس الفعلي في عام 1606. وبعد حكم المراديين، السلالة الأولى للبايات الوراثيين التي حكمت تونس بين أعوام 1613 و1705، أصدر الحسين بن علي، مؤسس الأسرة الحسينية، قانوناً للخلافة في عام 1710، لضمان حكم المنحدرين منه لتونس على مدى أجيال. وفي الواقع، حكم الحسينيون بصورة مستمرة حتى عام 1957، عندما أنهت الجمعية التأسيسية التونسية بعد الاستقلال حكم البايات، بعدما أصبح فعلاً موقعاً رمزياً فقط أثناء عهد المحمية الفرنسية.

استمرت الصراعات الإقليمية بين الإمبراطورية العثمانية الضعيفة والقوى الأوروبية الصاعدة خلال فترة طويلة من حياة الإمبراطورية العثمانية، وتكثفت في القرن التاسع عشر. وتصاعدت حدة التوترات حول السيطرة على أراضي شمال أفريقيا عندما بدا أن الأتراك ينتهكون تونس عسكرياً في عام 1840، ما دفع فرنسا إلى إرسال أسطولها. وكان الهدف من مناصرة فرنسا الاستقلالية التونسية في الإمبراطورية العثمانية هو إبقاء الأتراك بعيداً من الجزائر المجاورة والاستعداد لضم تونس في نهاية المطاف. فهم أحمد باي الحسيني، الذي حكم بين عامي 1837 و1855، هذا الأمر. وطلب الباي دعم قوة خارجية ثالثة قوية، هي بريطانيا، لردع جيرانه، وجرى تجنب مواجهة عسكرية.

كانت المصالح الاقتصادية في قلب إغراء تونس للأوروبيين، الذين رأوا في الولاية مدخلاً إلى تكامل اقتصادي أكبر مع الإمبراطورية العثمانية. وبعد مؤتمر إكس لا شابيل في عام 1818 لمعالجة المشاكل الشائعة عقب حروب نابليون (1799 ـ 1815)، أجبرت القوى الأوروبية، المهتمة بضمان المرور الآمن للسفن التي تنقل منتجاتها إلى الأسواق الدولية، حكومات شمال أفريقيا على وضع حد للقرصنة. فحتى أوائل القرن التاسع عشر، كانت الغنائم والفديات والعبيد ـ التي يستولي عليها القراصنة البربر من القوى الأضعف في البحر المتوسط والأطلسي ـ مصدراً رئيسياً لعائدات البايات في طرابلس وتونس

والجزائر والمغرب. ومع إنهاء ممارسة القرصنة، بدأت المنتجات والأفكار الأوروبية تتدفق إلى تونس بمعدل لم يسبق له مثيل.

من ضمن استراتيجيا أحمد باي لحماية تونس من التدخل الأوروبي والعثماني، شرع في إطلاق برنامج للتحديث العسكري. وكان أبو أحمد باي، حسين باي (حكم خلال 1824 ـ 1835)، أسس جيشاً نظامياً حديثاً على أساس النموذج العثماني المتأثر بأوروبا، ووفرت له التدريب بعثة عسكرية فرنسية، في علامة على تزايد النفوذ الفرنسي في القرن التاسع عشر. ورأى حسين باي أن الجيش العثماني، «بسلاح الفرسان اللامع واستخدام السيوف والرماح وغيرها من «الأسلحة البيضاء»»، عفّى عليه الزمن بشدة واستثمر في سلاح مشاة قوي مزود بالأسلحة الحديثة، وأبرزها البندقية. لكن بحلول الوقت الذي جاء فيه أحمد باي إلى الحكم، كان الزمن عفّى على المعدات الأوروبية للجيش، وكان الضباط في معظمهم أميين ولم يتلقوا تدريباً في العلوم العسكرية. تألف الجيش بصورة رئيسية من تشكيلات نخبوية من الأتراك والبربر المرتزقة وبعض العبيد العثمانيين، أو المماليك. ووسع أحمد باي الجيش النظامي إلى ما يصل إلى 16 ألف رجل في ذروته، وقدم عدداً من التحسينات عليه. وغيّر ممارسة التجنيد الإجباري، ما سمح للفلاحين بالدخول إلى الجيش. أما المواطنون التونسيون الأصليون، الذين لا يثقون بالأتراك الذين ملأوا عادةً صفوف الجيش، فقاوموا في البداية، واشترى الكثير منهم خروجهم من التجنيد أو إعفاءهم كلياً[1].

عنى وجود جيش تونسي أقوى وأحدث أن تونس كانت مجهزة على نحوٍ أفضل لمقاومة الانتهاك الأوروبي. لكن فرنسا دعمت تحسينات الجيش وتحديثاته، بما في ذلك سلاحه، كوسيلة لضمان وضع تونس المستقل ذاتياً، على الأقل من الإمبراطورية العثمانية. وكانت فرنسا في الواقع تضمن استقلال تونس وتمهد الطريق لضمها في نهاية المطاف، فوضعت نفسها في موقف غريب تمثّل بالمساعدة في تحديث الجيش نفسه الذي يمكن أن ينقلب يوماً ضدها.

شمل مشروع أحمد باي للتحديث تأسيس المسابك ومصانع النسيج والمصانع الصغيرة لدعم الجيش الناشئ وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية لتونس. كذلك أسس

---

(1) Andrew McGregor, «The Tunisian Army in the Crimean War: A Military Mystery,» Military History Online.com, <http://www.militaryhistoryonline.com/19thcentury/articles/tunisiacrimea.aspx>. (accessed 11 August 2016).

أكاديمية باردو العسكرية في عام 1840 لتدريب هيئة ضباط على المعدات الجديدة وأحدث الاستراتيجيات والتكتيكات العسكرية، على أساس نموذج المدرسة العسكرية في إسطنبول إسكي سراي (القصر القديم). كانت الأكاديمية صغيرة، لذلك لم يكن من الممكن تزويد الجيش بالعناصر حصرياً من صفوف خريجيها، لكن كان لها نفوذ قوي على الجيش من خلال الأفكار الجديدة والتدريب الذي جلبه خرّيجوها للقوة الإجمالية.

تألفت المواد التي دُرِّست في أكاديمية باردو من الفن العسكري والتاريخ والمدفعية والتضاريس واللغتين الفرنسية والإيطالية واللغة العربية والأدب. وبخلاف التدريس في جامع الزيتونة، المتخصص في العلوم الدينية والموضوعات ذات الصلة، قدمت أكاديمية باردو طلابها إلى حضارة منطقة شمال البحر المتوسط. واستخدمت الأكاديمية المبادئ البيداغوجية الأوروبية الحديثة التي تعزز التعلم النشط والتشاركي، ونهجاً سقراطياً للجدال والاستعلام. وجاء الأساتذة في أكاديمية باردو من مجموعة متنوعة من الخلفيات والجنسيات، بما في ذلك الإيطالية والبريطانية والفرنسية والتونسية. ودرّس المدرسون الأوروبيون المنهج الدراسي الحديث غالباً، في حين كانت المواد التقليدية تُدرَّس من جانب أمثال الشيخ محمود قابادو (1812 ـ 1871) ابن جامع الزيتونة. ودرّس قابادو، الذي سيؤثر في حركة الإصلاح الحديثة في تونس، اللغة العربية والأدب، وترجم مع بعض من ألمع طلابه أعمالاً أوروبية وأطروحات عسكرية إلى اللغة العربية[2].

وسمت أكاديمية باردو حقبة جديدة من التعليم العلماني، وكانت أول مدرسة في تونس لا تديرها السلطات الدينية. وسبقت الأكاديمية المدرسة الوطنية ـ التي تأسست في بيروت في عام 1863 واعتُبِرت «أول مدرسة مستقلة وغير مرتبطة بالدين في العالم العربي»[3] ـ بأكثر من عقدين. وكان طلابها أول من درس الرياضيات الحديثة، والعلوم، والهندسة، ما ميزهم كنخبة مؤثرة كان أثرها محسوساً بعدما تلاشت الطموحات العسكرية لأحمد باي. وأدت الأكاديمية إلى تكوين نواة من الإصلاحيين التونسيين الذين سعوا فيما بعد إلى تحديث بلدهم بروح عصر التنوير.

كان معظم الخريجين الأوائل من أبناء المماليك. وسمحت أكاديمية باردو أيضاً بالدخول إلى الطبقة البلدية أو طبقة التجار في مدينة تونس. قدم هذا، إلى جانب دخول

(2) Khalifa Chater, «L'école militaire du Bardo: l'émergence d'une élite nouvelle?,» Khalifa Chater, <http://chater.khalifa.chez-alice.fr/ecole_militaire.htm> (accessed 20 April 2016).

(3) Stephen Sheehi, *The Arab Imago: A Social History of Portrait Photography, 1860-1910* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016), p. 76.

الفلاحين إلى القوات المسلحة، اقتراحاً جديداً مفاده أن السكان المحليين سيكون لهم رأي في الشؤون المستقبلية لبلدهم.

لكن مشروع تحديث الجيش الذي أدت فيه أكاديمية باردو دوراً حاسماً خلق عبئاً مالياً كبيراً، ما أضعف تصميم أحمد باي. زاد الباي الضرائب والتعرفات على الصادرات الزراعية للمساعدة على دفع تكاليف برنامجه العسكري، لكن هذه التدابير أثبتت أنها غير كافية. ثم في عام 1852، أصيب أحمد باي بأول سكتة دماغية، وفر واحد من وزرائه إلى باريس مع معظم الخزانة، الأمر الذي أدى إلى شل مالية الدولة. لم يكن هذا ليحدث في وقت اقتصادي أسوأ بالنسبة إلى تونس، إذ كان البلد يعاني الآثار المدمرة لسنوات متعددة من المحاصيل الزراعية السيئة(4). فقد شهد القرن التاسع عشر أوبئة متكررة وإخفاقات في المحاصيل؛ وكان ربع السكان التونسيين ماتوا في عام 1818 نتيجة للطاعون(5).

في حلول نهاية حكم أحمد باي، لم يعد قادراً على الحفاظ على برنامجه العسكري، وقام بحل معظم جيشه. لكن عندما دعت الإمبراطورية العثمانية أتباعها إلى إرسال قوات للمساعدة على القتال في حرب القرم (1853 ـ 1856)، التي تحالفت فيها مع فرنسا وبريطانيا ضد روسيا، أطاع أحمد باي بإرسال عشرة آلاف رجل إلى الخطوط الأمامية. وعلى الرغم من النقص في الأموال والرجال، كانت هذه فرصة لممارسة الاستقلالية في تونس وأداء دور عسكري في الشؤون الدولية إلى درجة أن الباي شعر بأنه غير قادر على النأي بالنفس(6).

وتبين أن الممارسة العسكرية كارثة غير مسبوقة وغير مخففة. فالتيفوئيد والكوليرا أثرا في القوات المتحالفة؛ وأفادت تقارير بأن التونسيين كانوا أضعف حتى من أن يقاتلوا وأنهم تُرِكوا ليموتوا من الأمراض. كانت هذه ضربة رئيسية للباي، الذي راهن بسمعته وثروته الشخصية، بعدما باع مجوهراته، لتمويل البعثة. وانتهى البرنامج العسكري بعد الحرب، وسمح خلفاء أحمد باي للجيش بأن يتفكك إلى درجة أن تونس عندما سقطت بأيدي الفرنسيين في عام 1881، سقطت من دون كثير من القتال(7). وأُسِّس جيش تونسي صغير، وهو ما ساعد على إنقاذ الموقف وحافظ على التحول الديمقراطي بعد قرن ونصف القرن.

(4) McGregor, «The Tunisian Army in the Crimean War: A Military Mystery».
(5) James Allman, *Social Mobility, Education and Development in Tunisia* (Leiden: Brill, 1979), p. 29.
(6) Leon Carl Brown, *The Tunisia of Ahmad Bey: 1837–1855* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1974), pp. 303–304 and 310.
(7) McGregor, «The Tunisian Army in the Crimean War: A Military Mystery».

بدأت إصلاحات أحمد باي، بدءاً من برنامج تحديث الجيش، في وقت كانت الإمبراطورية العثمانية تدخل إصلاحاتها من إسطنبول. فالسلطان محمود الثاني (حكم خلال 1808 ـ 1839)، وهو الأول في سلسلة من حكام القرن التاسع عشر الذين حاولوا إصلاح الإمبراطورية العثمانية المتراجعة، أدخل بعض إصلاحات إعادة التنظيم الداخلي. وحَلّ السلك الإنكشاري البائد للحرس الموالين وجنود السلطان ـ المكون في المقام الأول من العبيد المتخذين من الأراضي المفتتحة حديثاً ـ وألغى ما تبقى من الإقطاعات العسكرية والأوقاف. وأُنشِئت مدارس لتدريب الموظفين المدنيين والأطباء والضباط العسكريين؛ وأُطلِقت صحيفة رسمية وأُرسِل طلاب إلى أوروبا. وجُعِل التعليم الابتدائي إلزامياً، لكن هذا لم يُفرَض تماماً في الإمبراطورية. وأدخل محمود الثاني أيضاً اللباس الأوروبي، الذي اعتُمِد لأغراض رسمية. لكن هذه الإصلاحات الجزئية كانت سطحية إلى حد ما، ولم تتناول المشاكل الأخلاقية والقانونية المركزية في ذلك الوقت، بما في ذلك وضع الرعايا المسيحيين والأقليات الأخرى داخل الإمبراطورية.

وقام ابنا محمود، عبد المجيد الأول (حكم خلال 1839 ـ 1861) وعبد العزيز (حكم خلال 1861 ـ 1876) بتمديد حركة الإصلاح التي بدأها أبوهما لكن مع التركيز على إصلاحات اجتماعية أعمق وأكثر جوهرية في الإمبراطورية. وأصبحت إصلاحاتهما معروفة في شكل جماعي باسم التنظيمات وهي تأثرت بشدة بالأفكار الأوروبية والضغوط من القوى الأوروبية. وأدت المطالب الداخلية، ومعظمها من السكان غير المسلمين، أيضاً دوراً في تحقيق الإصلاحات، وسرعان ما اعتنق رجال الدولة في عهد التنظيمات البرنامج بوصفه برنامجهم، معتبرين إياه ضرورياً من أجل إنعاش الإمبراطورية العثمانية المتدهورة.

بشر بحقبة التنظيمات إعلان جولهان خطي شريف (المرسوم العالي لغرفة الورود) في عام 1839. حافظ المرسوم على وضع القانون الإسلامي، لكنه جعل رعايا كل الأديان متساوين في المجتمع السياسي. وأُعيدَ تنظيم الحكومات المركزية والمحلية، ونُظِّم تحصيل الضرائب. وأُدخِل التجنيد العسكري. وأُنشِئت محاكم مدنية وعسكرية وتجارية، وصِيغَت مدوَّنات جزائية وتجارية جديدة مستوحاة من السابقة الفرنسية. وعرّف المرسوم الإمبراطوري، أو خطي همايون في عام 1856، هدف السلطان في «سعادة» رعاياه. وحظر التمييز على أساس الدين أو العرق أو اللغة في مسائل الضرائب أو التجنيد في الجيش أو الدخول إلى المدارس أو المناصب الحكومية.

لم تنفذ تونس التنظيمات على الفور لكن قوى خارجية ـ مثل تلك التي شهدها الحكام العثمانيون ـ وتطورات داخلية أدت إلى تطبيق الباي التونسي إصلاحات مشابهة. وعلى الرغم من أن برنامج أحمد باي للتحديث العسكري لم يدم طويلاً، إلا أن الإصلاحات الاجتماعية التي أدخلها كانت تاريخية ودائمة. وأصبحت تونس أكثر الأنظمة السياسية تحرّراً وسيادةً في العالم العربي والإسلامي على مدار القرن التاسع عشر.

تمثّل الإصلاح الاجتماعي المهم الأول في إلغاء العبودية؛ فقد حظر أحمد باي تجارة العبيد وملكيتهم في سلسلة من ثلاثة مراسيم بين العامين 1841 و1846. وأصبحت تونس أول دولة في العالم الإسلامي تفعل ذلك، قبل 116 سنة من إلغاء العبودية في المملكة العربية السعودية واليمن، وكلاهما أنهى العبودية رسمياً في عام 1962. ولم تلغِ موريتانيا، وهي بلد عربي آخر، العبودية إلا في عام 1981، وجرّمتها في وقت متأخر، في أواخر في عام 2007.

وكانت تونس «تستورد» معظم العبيد السود من وسط أفريقيا، و«صدرت» الأغلبية العظمى منهم ـ وصل عددهم إلى المئات سنوياً ـ إلى البلدان الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية. وبحلول وقت حكم أحمد باي، أطلق الاتجار غير المسبوق في العبيد السود عبر البحر المتوسط من الموانئ التونسية ضغوطاً لإلغاء العبودية من بريطانيا، التي حظرت تجارة العبيد في الأطلسي في عام 1807[8].

وفي 30 نيسان/أبريل 1841، التقى توماس ريد، القنصل البريطاني في تونس، بأحمد باي، وناشده أن يضع «نوعاً من الرقابة» على تجارة العبيد. وما فاجأ ريد أن أحمد باي لم يتقبل حججه فحسب، بل أرسل أيضاً برقية بعد وقت قصير من مغادرة ريد قصر باردو وعدت بتوجيه «ضربة قاضية للعبودية في هذه الولاية». وفاخر الباي بأنّه كان حرر جميع العبيد الذين كانوا في حوزته وأصدر أوامر بحظر تصدير العبيد من تونس[9].

تابع الباي في آب/أغسطس بمرسوم قضى بإغلاق سوق العبيد وحظر تصدير العبيد من تونس. وقُوبِل مرسوم الباي برسائل تشجيع من الجمعية البريطانية والأجنبية لمكافحة

(8) Elisabeth Cornelia van der Haven, «The Bey, the Mufti and the Scattered Pearls: Shari'a and Political Leadership in Tunisia's Age of Reform-1800-1864,» (PhD Diss., Leiden University, 2006), p. 43, <https://openaccess.leidenuniv.nl/handle/1887/4968>.

(9) Reade to Sir Robert Stratford, 31 May 1841, Foreign Office 102/10, National Archives, Kew Gardens,

ورد في: Ismael M. Montana, *The Abolition of Slavery* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 2013), pp. 80–81.

العبودية ومن معهد أفريقيا في باريس، الذي أُنشِئ في عام 1842 مع مهمة «تجديد» الأفارقة بعد إلغاء العبودية[10]. وبعد مرور سنة، أصدر أحمد باي مرسوماً ثانياً، أعلن أن أي شخص وُلِد في تونس سيكون حراً. وهذه المرة، كان الضغط الفرنسي هو الذي عجل بهذا الفعل. فقد صدر المرسوم بعدما لجأت عائلة من العبيد السود ـ خشية بيع أفرادها في شكل منفصل ـ إلى كنيسة سانت لويس في قرطاج. وتدخّل القنصل الفرنسي، مانحاً العائلة حق اللجوء في القنصلية الفرنسية ودعا الباي إلى تحريرهم، وهذا ما فعله.

حفز كتيب مجهول من مالطا انتشر بين النخبة الحاكمة المرسوم الثالث والأخير. وأُحضِر الكتيب إلى تونس في عام 1845 خلال خلاف حول إعدام مستوطن أوروبي مالطي. وإذ أسند حجته إلى القرآن والحديث، دعا إلى إلغاء العبودية. وعززت هذه التطورات تصميم أحمد باي، ففي عام 1846 أصدر المرسوم الثالث في شأن موضوع العبودية، آمراً بالأفراج الفوري عن جميع العبيد السود.

كان لمرسوم الإلغاء عواقب عميقة خارج مدينة تونس، ولا سيَّما في واحات الجنوب حيث كان العمل بالسخرة في الزراعة شائعاً. ومثّل استغلال العبيد والتجارة بهم أعمالاً مربحة لعدد من التونسيين، وساهم إلغاؤهما النهائي في تمرد هز البلد في ذلك العام. واستجاب أحمد باي، وهو سياسي براغماتي لكن حازم، بإدخال برنامج مقنن للإلغاء المرحلي في محاولة لتخفيف الخسائر المالية التي تعرض إليها المالكون الكبار للعبيد.

احتاج أحمد باي أيضاً إلى إجازة من علمائه، ومرة أخرى وضع مهاراته الدبلوماسية قيد الاستخدام الجيد. ففي خطاب وضعه ببراعة رفيعة ووجهه إلى مجلس الشريعة، أو المجلس الديني السامي، الخاص به، أوضح الاستدلال وراء مراسيمه القاضية بإلغاء العبودية. وأقام أحمد باي أساس حجته الدائرة على أسس دينية؛ فعلى الرغم من أن الإسلام سمح بالعبودية بشروط معينة والتزامات تتعلق بالملكية، فإن المعاملة السيئة، وغالباً غير القانونية وغير الأخلاقية، للعبيد من جانب أصحابهم، عرّضت للخطر وصول الأسياد إلى الجنة في الآخرة. وجادل الباي من داخل الإسلام، مستشهداً بالقرآن والحديث، ومشدداً على الحرية بوصفها أحد المبادئ الرائدة للدين القائم على المساواة. واستُخدِمت كلمة مصلحة، أي المصلحة العامة للصالح الأوسع، مرتين في رسالة الباي، وأشار الأخير إلى كتيب مالطا وإلى ردود أفعال إيجابية أوروبية على أول مرسوم له. كذلك أوضح أنه

(10) «Guide des sources de la traite négrière, de l'esclavage et de leurs abolitions XVIème-XXème siècles,» *Archives Portal Europe,* <https://bit.ly/2XJpVSn> (accessed 8 December 2016).

يريد منع العبيد من البحث عن ملجأ في مناطق أخرى لا تكون مجموعاتها السكانية مسلمة. ولم يترك المزج البارع للباي بين الحجج الدينية والسياسية والاجتماعية العلماء خياراً سوى التنازل[11].

لم تكن الحجة التي طرحها أحمد باي على علمائه في ما يتعلق بالعبودية مختلفة تماماً عن تلك التي استخدمها الحبيب بورقيبة في ما يتعلق بإلغاء تعدد الزوجات بعد مرور قرن. فشروط المعاملة العادلة والمتساوية للزوجات المبينة في الإسلام لا يمكن تحقيقها أو فرضها. وفي إلغاء بورقيبة لتعدد الزوجات، الذي وصفه بأن عفّى عليه الزمن، تذرع الأخير بتحرير العبيد كمثال على الكيفية التي استدعت بها الظروف الاجتماعية التخلي عن ممارسة مجازة دينياً. واعتمد كل من أحمد باي، في مجادلته ضد العبودية، وبورقيبة، في تبريره لإلغاء تعدد الزوجات، على العدالة كونها مبدأ أساسي من مبادئ الإسلام.

وكان وزير الباي وعمدة مدينة تونس، الجنرال حسين باشا (1802 ـ 1887)، الشخصية الرئيسية في قصة التحرير. فانطلاقاً من الاعتبارات الأخلاقية، أدى حسين باشا دوراً رئيسياً في الدفع باتجاه إلغاء العبودية خارج تونس وفي المساعدة على وضع تونس على المسرح العالمي في هذا المجال.

حين كتب القنصل الأمريكي، أموس بيري، إلى أحمد باي في عام 1863 ـ قبل إلغاء العبودية في الولايات المتحدة بسنتين ـ طالباً النصيحة حول منافع تحرير العبيد، أجاب حسين باشا نيابة عنه. وفي الرسالة إلى أموس بيري، طرح حسين باشا حجة سياسية اقتصادية لم يطرحها الباي من قبل: «البلدان التي توجد فيها حرية كاملة ولا يُسمَح فيها بالاستعباد أكثر ازدهاراً من البلدان الأخرى»[12]. عزز الحجةَ اقتراحُه بوجود ثلاثة أنواع مختلفة من العمال: عامل جاد جداً يعمل لنفسه، وعامل مدفوع الأجر لا يكون عاملاً جاداً كالأول، والعامل غير المدفوع الأجر ـ العبد ـ الذي لا يعمل أو يؤدي بجد على الإطلاق[13].

(11) Van der Haven, «The Bey, the Mufti and the Scattered Pearls: Shari'a and Political Leadership in Tunisia's Age of Reform-1800-1864,» pp. 53-65.

(12) Ibid., p. 72.

(13) Ibid.

انظر: منصف الجزار وعبد اللطيف عبيد، **وثائق حول الرق وإلغائه من البلاد التونسية** (تونس: معهد بورقيبة للغات الحية، 1997)، ص 67.

وتسلط قصة لقاء في أوبرا باريس في ربيع 1856 الضوء على مدى تقدم تونس في ما يتعلق بقضية العبودية ـ تلتها فرنسا، التي ألغت العبودية في مستعمراتها في عام 1848 ـ وعلى موقف حسين باشا نفسه تجاه هذه المسألة. كان حسين باشا بصحبة رجل أسود عندما اقترب منه أمريكي، وكال الشتائم للرجل الأسود وحسين باشا لعمله «الفاحش». ورد حسين باشا: «على مهلك يا صديقي، نحن في باريس وليس في ريتشموند!»[14].

لا يمكن المبالغة في الدور المحوري الذي أداه إلغاء العبودية في وضع أحمد باي وتونس في طليعة المسرح العالمي. فقد فاز أحمد باي بمدح كثر في كل أنحاء العالم وبرز «كمصلح متحمس ونشط»، وفق مستشاره العسكري الفرنسي، فيليب دوما[15].

وفي سجل متعدد الأجزاء للتاريخ التونسي في ذلك العصر بعنوان، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،** قال أحمد بن أبي الضياف (1804 ـ 1874)، سكرتير الباي، عن أحمد باي إنه امتلك ميلاً طبيعياً نحو حضارة جعلت الحرية جوهرها وأساسها الحقيقيين.

كان أسلوب حياة أحمد باي مثالاً احتذت به النخبة الحضرية. وظل بلاطه مفتوحاً على أفكار العصر وتضمن أعضاء من الطبقة الحاكمة وعلماء ومماليك. وأدى العلماء دورَ محاوري المجلس الديني السامي باسم الباي، وقدّموا أفكار العصر الحديث وأدرجوها في سياق إسلامي[16]. ولقي المماليك معاملة حسنة في بلاط أحمد باي، ووصل عدد منهم إلى بعض من أعلى المناصب وأكثرها نفوذاً في الحكومة والجيش. كان المماليك يُشتَرون في سن مبكرة في أسواق العبيد العثمانية، وتلقوا تعليماً ممتازاً، بما في ذلك التعليم الإسلامي وحصل ذلك غالباً إلى جانب أبناء العائلة المالكة، وبلغت دراساتهم ذروتها في اعتناقهم الإسلام. ورُبِط وضع المماليك مباشرة بالباي، لذلك كانوا موالين بصورة لا تُصدَّق، وكثيراً ما تزوجوا من أخوات البايات أو بناتهم. وسافر كل من العلماء والمماليك إلى الخارج وكانوا على اتصال وثيق بالقناصل الأجانب الذين أخبروهم عن الأوضاع في أوروبا.

من بين المماليك الأهم الذين كانوا أعضاء في الدائرة الداخلية لأحمد باي هناك مصطفى خزندار (1817 ـ 1878) وخير الدين التونسي (نحو 1822 ـ 1890). وخدم

(14) Van der Haven, Ibid., p. 71.
(15) Ibid., pp. 47–48.
(16) Ibid.

خزندار في منصب أمين الخزانة، وفي وقت لاحق كرئيس للوزراء في عهود أحمد باي وخلفائه، ليمكن القول إنه أصبح أكثر الشخصيات الحكومية أثراً في تونس لأكثر من أربعين سنة. بدأ خير الدين التونسي حياته المهنية كعقيد، وترقى إلى منصب وزير البحرية ورئيس الوزراء فيما بعد. وقام خير الدين التونسي، الحداثي الإسلامي، بإدخال إصلاحات اقتصادية وإدارية لمعالجة الأزمة المالية في البلد في ذلك الوقت، وألّف عملاً مؤسساً في الإصلاح والتحديث.

أما الإصلاحيون الذين نالوا رعاية خلال حكم أحمد باي، فاستمروا في مساره بعد موته. لم يملك ابن عمه وخليفته محمد باي (حكم خلال 1855 ـ 1859) شهيته للإصلاح في البداية، لكن في النهاية خضع لضغوط القوى الأجنبية وآثار المصلحين التونسيين. وخلال فترة محمد باي، المعروف أيضاً باسم محمد الثاني، حدث أهم إصلاح اجتماعي منذ إلغاء العبودية في عام 1846: عهد الأمان (معاهدة الأمن، أو الميثاق الأساسي)، الذي منح المساواة المدنية والدينية لجميع الرعايا ـ المسلمين وغير المسلمين والتونسيين والأجانب.

كتب عهد الأمان، الذي اتبع مثال التنظيمات العثمانية، أحمد بن أبي الضياف في عام 1857 بأمر من محمد باي. ووعد بإصلاحات في المدونات الجنائية والتجارية، وتفكيك احتكارات الدولة، وتأسيس محكمة مختلطة خاصة بالأوروبيين. وكُتِبت نصوص كثيرة لدعم تفسيرات عهد الأمان وتوفير شروح له. وأعقب إصداره نشر تحليل نصي في عام 1857، إضافة إلى مرسوم يتعلق بتنظيم «وزارة كبرى»، شكلت مقدمة لحكومة كاملة. أعقب ذلك مرسوم آخر، صدر في 25 شباط/فبراير 1861، في شأن حقوق الملك ورعاياه، كان بمنزلة سابق للدستور الذي سيُدخَل قريباً. ويشير نشر الوثائق الداعمة كسابقة أو لاحقة لإصلاح ما، وكذلك بطء العملية ككل، إلى أن المسؤولين عن صياغة الإصلاح كانوا مهتمين بفهم المواطنين وقبولهم للإصلاحات وآثارها. كذلك يقترح وجود بعض المقاومة للابتعاد من الممارسات القديمة لحكومة قامت على مبادئ الحكم المطلق[17].

وحتى إدخال عهد الأمان طُبِّق القانون الإسلامي في كل أنحاء البلاد، ما تسبب في صراعات خطيرة حول الاختصاص بين الباي والقناصل الأوروبيين عندما لجأ المسيحيون إلى القنصليات. وشعر المستوطنون الأوروبيون الذين تزايدت أعدادهم مع تزايد الهجرة

(17) Habib Boularès, *Histoire de la Tunisie: Les Grandes dates, de la préhistoire à la révolution* (Tunis: Cérès, 2012), pp. 466-468.

الاقتصادية من جزر البحر المتوسط بآثار التمييز في مسائل العدالة الجنائية، وملكية الممتلكات، والتوظيف.

ازداد المسيحيون الأوروبيون الذين يعيشون في مدينة تونس من أقل من واحد بالمئة من سكان المدينة البالغ عددهم 85 ألف نسمة في مطلع القرن إلى ما يقدر بنحو 12 ألفاً بحلول عام 1856[18]. وكان عدد اليهود التونسيين أكبر كثيراً من عدد المسيحيين الأوروبيين، وتوزعوا في فئتين. عاش المجتمع المحلي الأكبر، الذي بلغ عديده نحو 18 ألف نسمة، في مجتمعات محلية قائمة بذاتها وأكثر فقراً في كل من المناطق الريفية والحضرية. وتعود أصول هذا المجتمع المحلي إلى موجة من المهاجرين من فلسطين في القرنين الأول والثاني للميلاد. أما المجتمع المحلي اليهودي الثاني الأصغر، الذي راوح عدد أفراده بين ألف وألفين، فضم منحدرين من لاجئين أتوا من إسبانيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر أو مهاجرين اقتصاديين إيطاليين جاءوا إلى تونس في وقت لاحق[19]. نعرف أيضاً من التقليد الشفوي اليهودي من جزيرة جربة التونسية أن اليهود بدأوا بالوصول إلى تونس كإسرائيليين منفيين بعدما دمر البابليون هيكل القدس في عام 568 قبل الميلاد. وهاجر اليهود أيضاً من كل مناطق البحر المتوسط إلى شمال أفريقيا ـ بعضهم كتجار وآخرون على متن سفن العبيد[20].

كانت قضية اليهودي التونسي، باتو سفس، الذي أُعدِم وفق الشريعة بتهمة التجديف، هي ما دفع إلى إدخال عهد الأمان. تورط سفس في حادث مقتل طفل مسلم، واعتُقِل لاحقاً لإدلائه المزعوم بتصريحات مهينة عن الإسلام في شجار تلا ذلك.

وبينما اتسم عهد الأمان بليبرالية غير معهودة في ذلك الزمن في ما يتعلق بمعاملته للأقليات، كان، مع ذلك، إصلاحاً من أعلى إلى أسفل، شجعت عليه أكثر فأكثر قوى خارجية. فالقوى الأوروبية كانت مهتمة بزيادة نفوذها المحلي عن طريق فرض إدخال إصلاحات ومنح حقوق متساوية للأقليات اليهودية والمسيحية. كذلك كان الدافع وراء التشجيع الأوروبي هو المصالح الاقتصادية ـ أي فتح السوق العثمانية أمام النفوذ الغربي. تنافست بريطانيا وفرنسا على الهيمنة، ودفع كلاهما لشروط اقتصادية مؤاتية لعناصرهما.

---

(18) Van der Haven, Ibid., p. 50.

(19) Kenneth Perkins, *A History of Modern Tunisia*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), p. 25.

(20) Karen B. Stern, «Limitations of «Jewish» as a Label in Roman North Africa,» *Journal for the Study of Judaism,* vol. 39 (2008), pp. 307–336.

وغالباً ما كان التنافس يدور بين قنصلي البلدين، البريطاني ريتشارد وود، الذي خدم بين عامَي 1855 و1875، والفرنسي ليون روش، الذي استقر في مدينة تونس بين عاميَ 1855 و1863 وأكسبته مهاراته في اللغة العربية لقب الشيخ عمر.

سادت بريطانيا في البداية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى وجود علاقة مريحة بين وود ومصطفى خزندار. مثال على المعاملة التفضيلية التي تلقاها البريطانيون والفساد المعني بالأمر هو المصرف الإنكليزي ـ التونسي، الذي أُنشِئ في عام 1857 لتعزيز الاستثمار البريطاني في تونس. وعقب تيسير خزندار لتأسيسه، عُيِّن مسؤولاً في المصرف ـ على الرغم من منصبه في الحكومة. وبعد اعتراضات من الفرنسيين، قطعت الحكومة التونسية في وقت لاحق روابطها مع المصرف، ما أدى إلى إدخال تونس في النظام النقدي الدولي.

كذلك دفع خزندار لاعتماد الاتفاقية الإنكليزية ـ التونسية لعام 1863، التي منحت الرعايا البريطانيين الذين يعيشون في تونس الوضع نفسه الخاص بالتونسيين في مسائل التجارة والعدالة والقانون. ومنح خزندار الكثير من التنازلات المربحة إلى البريطانيين، على أمل توجيه الدعم بعيداً من منافسه خير الدين التونسي. لكن الباي في نهاية المطاف صرف خزندار من الخدمة في عام 1873، تحت ضغط من الإيطاليين والفرنسيين، ولم يستبدل به أحداً غير خير الدين.

اقترح الفرنسيون شراكة مالية في عام 1858، لكن محمد باي رفض بسرعة عروضهم. لكن بعد خمس سنوات، تركت مبادرات حكومية فاشلة ـ بعضها دفعه روش نفسه ـ الحكومة التونسية بحاجة ماسة إلى قرض دولي. والقرض الذي تم التفاوض في شأنه مع مصرف باريسي انتهى الأمر بشروطه إلى دفع البلد نحو الخراب المالي[21].

كذلك دانت تونس باختلال توازنها التجاري للأوروبيين. فالبلد كان يعتمد على الواردات الأجنبية ـ وأغلبيتها أوروبية ـ التي تضاعفت بين عامين 1816 و1829، في حين زادت الصادرات بنسبة 45 بالمئة فقط[22]. وكانت تنازلات الباي ـ أو بالأحرى استسلامه ـ للقوى الأوروبية أدت إلى استيراد القطن والجلود والحرير من أوروبا، ما تسبب في معاناة الصناعة التونسية وأطلق الاختفاء التدريجي للمهنة الحرفية التونسية[23]. وعلى الرغم من

(21) Perkins, Ibid., pp. 33-37 and 157.

(22) Elbaki Hermassi, *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study* (Berkeley, CA: University of California Press, 1972), p. 30.

(23) Allman, *Social Mobility, Education and Development in Tunisia*, pp. 28-29.

أن التونسيين وجدوا أسواقاً أجنبية لمنتجاتهم الزراعية، مثل القمح وزيت الزيتون، أدى ذلك إلى تضخم أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق المحلية، ما دفع إلى تظاهرات وقعت في سوق مدينة تونس في عام 1861. وكان إلغاء العبودية قبل عقدين أدى إلى تعطل تجارة القوافل مع غرب أفريقيا، ما أثر أكثر فأكثر في الخزانة، التي كانت هذه التجارة مصدراً مهماً لدخلها.

وبحلول وقت وفاة محمد باي في عام 1859 وتولي أخيه محمد الثالث الصادق (1813 ـ 1882)، المعروف بالفرنسية باسم سادوك باي، العرش، كانت الدولة في حال من الفوضى الاقتصادية. وساهم الاقتراض المفرط، والإسراف الملكي، والمشاريع السيئة التخطيط، والفساد البيروقراطي في تفاقم الوضع المالي الذي أدى إلى ديون عملاقة لدائنين أجانب وخفض لقيمة العملة.

أنهى الصادق باي الإصلاحات التي بدأها أسلافه وقبلها عن طيب خاطر، ظناً منه بأنها ستعطي تونس استقلالية أكبر في مقابل الإمبراطورية العثمانية. وأدخل أيضاً، في وقت مبكر، عدداً من الإصلاحات على الجبهات التعليمية والصحافية. وشملت هذه نشر **الرائد التونسي**، وهي أول صحيفة تونسية، في عام 1860، إضافة إلى إنشاء أول أعمال الطباعة الرسمية.

لكن ربما لم يكن أي ابتكار تونسي في القرن التاسع عشر ذا أهمية كبيرة مثل إصدار الصادق باي للدستور. وأُقِر الدستور، الأول في بلد عربي أو مسلم، في قصر باردو في 26 نيسان/أبريل 1861. وتلا خير الدين التونسي قانون الدولة التونسية لدى إعلانه[24].

أسس الدستور سلطة سياسية منفصلة عن الدين، وبهذا، وضع سابقة مهمة لكل الدساتير التونسية منذ ذلك الحين. فالإسلام كاد يغيب ذكره في النص، باستثناء التشديد على أن المبادئ الدستورية لا تنتهك مبادئ الدين. ولم ينص الدستور صراحة حتى على أن الحاكم يجب أن يكون مسلماً[25].

وأسست الأقسام الثلاثة عشر للدستور مؤسسات مختلفة، بما في ذلك المجلس الأكبر، والمحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف. وكُلِّف المجلس الأكبر برئاسة خير الدين بضمان تطبيق عهد الأمان والدستور والمؤسسات المنشأة حديثاً[26]. كان المجلس

(24) Boularès, *Histoire de la Tunisie: Les Grandes dates, de la préhistoire à la revolution*, p. 468.
(25) Tunisian Constitution of 1861.
(26) Boularès, Ibid., pp. 466-479.

يتكون في المقام الأول من أجانب، لكن ثلث أعضائه الستين كانوا مسؤولين حكوميين عينهم الباي، وكان من بينهم أحمد بن أبي الضياف. وجُعِل وزراء الباي مسؤولين دستورياً أمام المجلس الأكبر[27].

لم يدعم العلماء الدستور وكانوا حذرين من النفوذ الأوروبي عموماً ـ ربما لسبب وجيه، نظراً إلى القيود التي فرضها هذا النفوذ على الاستقلالية المالية والسياسية التونسية. واتفق العلماء مع مبدأ منح الرعايا غير المسلمين أمنهم لكنهم عارضوا مفهوم المساواة في المسائل الضريبية والقانونية بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين، كما نص عهد الأمان. وذهب البعض إلى حد تقديم النصيحة إلى الباي بتجنب التفاعل مع أوروبا تماماً. لكن في معظم الأحيان، لم يعارضوا قيام الأوروبيين بالتشجيع على مشاريع في مجال البنية التحتية وتنفيذها، مثل بناء قناة مائية رئيسية، أو في المجال التقني، مثل إنشاء نظام التلغراف[28].

اتضح رفض العلماء لدستور عام 1861 في رفضهم المشاركة في صياغته أو الجلوس في المحاكم المنشأة حديثاً. وكانت هناك بعض الاستثناءات، إذ أدى عدد قليل من العلماء أدواراً مؤثرة في المشروع الإصلاحي. ووافق البعض في نهاية المطاف على المشاركة في المؤسسات التي أنشأها الدستور، بما في ذلك المجلس الأكبر، ومحكمة العقوبات، ومحكمة الاستئناف. وكتب أحمد بن أبي الضياف عهد الأمان لكنه تردد في تطبيق مبادئه، ثم انتقل إلى كتابة الدستور في عام 1861، وأيد بحماسة إصلاحات خير الدين، وهذا يؤكد فكرة أن الاتجاه الإصلاحي السياسي الحداثي لا يمكن فصله عن الاتجاه الإصلاحي الإسلامي. فالاثنان تفاعلا أحدهما مع الآخر ـ وإن على تضاد في كثير من الأحيان.

انتهت مرحلة الإصلاح السياسي فجأة عندما اندلع تمرد في عام 1864 عقب مضاعفة الحكومة المجبى، أو الضريبة الشخصية، لسداد ديونها. وزادت الأسعار المتضخمة في الأسواق المحلية بسبب زيادة الصادرات، ومعظمها اتجه إلى أوروبا، الطين بلة. قاد التمرد علي بن غذاهم، وهو زعيم قبلي من ولاية القصرين الداخلية، وسرعان ما انتشر التمرد في كل مناطق تونس. قمع الصادق باي التمرد بوحشية؛ لكنه ألغى بعد ذلك كل الزيادات في الضرائب. وفي بعض الجوانب، تؤكد الثورة ـ قبل قرن ونصف القرن من أحداث الشعب

(27) Kenneth J. Perkins, *Historical Dictionary of Tunisia*, 2nd ed. (Lanham, MD: Scarecrow Press, 1997), p. 72.

(28) Arnold H. Green, *The Tunisian Ulama 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents* (Leiden: Brill, 1978), pp. 105–106.

في قفصة في عام 2008 والانتفاضات في كانون الأول/ديسمبر 2010 وكانون الثاني/يناير 2011 ـ على أن المشاكل المرتبطة بتهميش المناطق الداخلية والجنوبية الأفقر في البلد هي قصة قديمة بالنسبة إلى تونس.

ألقى الفرنسيون في عهد نابليون الثالث اللوم على الدستور الجديد في التمرد وحاولوا الضغط على الباي لإلغائه. كذلك حاولوا جعل الباي يطرد بعض وزرائه وأعضاء في دائرته المقربة، بما في ذلك مصطفى خزندار وخير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف. وعلى الرغم من أن الصادق باي كان عرض على نابليون الثالث مسودة للدستور قبل إعلانه وحصل على موافقته، شعرت فرنسا الآن بقلق من أن تستخدم القوى الأجنبية المنافسة، ولا سيَّما بريطانيا، التمرد كذريعة للتدخل، ما يهدد هيمنتها[29].

كذلك يمكن القول إن فرنسا لم ترد إصلاح تونس من الداخل، معتبرة أن من الأسهل على الدبلوماسيّة الفرنسيّة أن تتعامل مع مُحاور واحد فقط: باي يملك سلطة مطلقة. وكانت التزامات عهد الأمان في ما يتعلق بحقوق الأجانب الآن كافية لفرنسا. وهكذا في 1 أيار/مايو 1864، أبلغ الصادق باي المؤسسات التي أنشأها من خلال الدستور بأنه يعلق أنشطتها[30]. وعلى الرغم من أن تعليق المحاكم والمجالس القضائية والمجلس الأكبر كان خطوة رئيسية للعودة إلى الوضع السابق، ترك الدستور أثراً دائماً على التفكير الإصلاحي في تونس.

كان خير الدين التونسي توقع الأحداث التي كانت على وشك التبلور عندما استقال من وزارة البحرية ومن رئاسة المجلس الأكبر في عام 1862، مبعداً نفسه من إلغاء الدستور[31]. وتلت استقالة خير الدين أيضاً خلافاً مع خزندار حول الاقتراض من الخارج. وأمضى السنوات السبع التالية في أوروبا، وقاد عدة بعثات دبلوماسية لمصلحة الباي بين عامَي 1863 و1867. وكانت هذه السنوات بخلاف ذلك سنوات من عدم النشاط النسبي الذي أتاح له فضاء للتفكير العميق في الإصلاحات الضرورية في تونس وفي العالم الإسلامي.

كان خير الدين معتاداً على التنقل عبر الأراضي المختلفة. فهو وُلِد في القوقاز، وككُثُر من مواطنيه، نُقِل كمملوك إلى إسطنبول في شبابه للسعي إلى حياة مهنية عسكرية أو

(29) Perkins: *A History of Modern Tunisia*, p. 32, and *Historical Dictionary of Tunisia*, p. 52.

(30) Boularès, *Histoire de la Tunisie: Les Grandes dates, de la préhistoire à la revolution*, p. 474.

(31) Nathan J. Brown, *Constitutions in a Nonconstitutional World: Arab Basic Laws and the Prospects for Accountable Government* (Albany, NY: State University of New York Press, 2001), p. 19.

سياسية. ثم جيء به إلى خدمة أحمد باي في مدينة تونس وتلقى تعليماً حديثاً ودينياً. وتعلَّم خير الدين الفرنسية والعربية، وسرعان ما ارتقى الرتب.

أثناء وجوده في المنفى الاختياري، نشر خير الدين في عام 1867 عملاً مؤسساً سيكرّس إلى الأبد إرثه كمصلح عظيم. في **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك،** جادل لمصلحة الاستقرار في المؤسسات السياسية وسيادة القانون كمتطلبات لقوة الأمم وازدهارها. وسبق **أقوم المسالك** نشر مقال استهلالي حول الإصلاحات الضرورية في الدول الإسلامية. بُنِي المقال و**أقوم المسالك** على سلسلة من الدراسات حول البلدان التي زارها خير الدين ـ المسلمة والأوروبية على حد سواء.

أكد خير الدين وجوب التحقق من سلطة الحاكم إما من طريق القانون المعلن أو الطبيعي وإما بالتشاور مع العلماء والأعيان ـ ما يُسمّى «رجال الشؤون»[32]. ودعا أيضاً إلى نظام استشاري في مقابل تجاوزات نظام قائم على السلطة المطلقة. أيد خير الدين فكرة النظام الملكي الدستوري. وعلى الرغم من أنه لم يناقش حق الاقتراع الشامل، جادل خير الدين لمصلحة المساواة أمام القانون، وتنظيم المالية العامة، والتعايش السلمي بين مختلف قطاعات المجتمع.

أعلن خير الدين أن الإسلام لم يتناقض مع قيم الحرية والعدالة وأسبقية القانون وأن الشريعة لم تعارض الإصلاحات التونسية أو التنظيمات العثمانية. وناشد عبر **أقوم المسالك** رجال الدين وحاول إقناعهم بأن ليس كل شيء غربي فاسد وأن المسلمين لديهم كثير ليتعلموه من الأوروبيين في ما يتعلق بالموضوعات الحديثة التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين حياتهم وإلى الحكم الصحيح. استخدم خير الدين الحجة القائلة بأن المعرفة العلمية بدأها المسلمون قبل قرون، وأن الوقت حان الآن للمسلمين للاستفادة من التقدم المحرز بفضل ما كان في الأصل مساهماتهم في الحضارة[33]. وقد أدرك خير الدين أهمية التشاور مع العلماء من أجل الحصول على دعمهم لبرنامج الإصلاح الخاص به وخطأ إقصائهم مما يتعلق بالدستور[34].

(32) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798–1939* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983), p. 89.

(33) Ibid., pp. 88–94.

(34) Green, *The Tunisian Ulama 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents*, pp. 107-112.

وفي نهاية مراحل إقامته الخارجية، عندما عاد خير الدين إلى مدينة تونس في عام 1869، انضم مجدداً إلى الحكومة كرئيس للجنة المالية الدولية، التي تأسست في عام 1869، وضمت كلاً من فرنسا وإنكلترا وإيطاليا؛ والتي صُممت لتنظيم المالية العامة لتونس، وقبل أي شيء، لتسديد الدين التونسي البالغ 160 مليون فرنك ذهبي. وبسبب التراجع المطرد للوضع المالي في تونس، أصبحت اللجنة المالية الدولية نوعاً من حكومة فوق وطنية تحمي قوى أجنبية مصالحها بموجبها[35].

ثم عُيِّن خير الدين في عام 1870، وزيراً تنفيذياً، وفي عام 1873، أصبح رئيساً للوزراء. وبوجود خير الدين إلى جانبه، أدخل الصادق باي سياسات حكومية جديدة على أساس **أقوم المسالك** وتابعها خلال السنوات الأربع التالية. كذلك عمل خير الدين على تخفيف العبء الضريبي عن المزارعين في المناطق المختلفة وتشجيع القطاع الزراعي. لكن إصلاحاته الإدارية والاقتصادية في هذا الصدد كانت محدودة، وكذلك أثرها.

وعلى الرغم من محاولات خير الدين إدخال نظام ملكي دستوري، فهو لم ينجح بسبب معارضة الباي والدائرة القريبة منه، وهو تعرض لانتقادات واسعة بسبب فشله في إعادة القوانين الدستورية، لكن في نظره، لم تكن تونس مستعدة لها. وفي مذكرة موجهة إلى منتقديه، قال خير الدين إن القوانين الدستورية لا يمكن أن يكون لها معنى إلا إذا كان الحاكم على استعداد لاحترامها وإذا كان الناس يفهمونها حقاً ـ ما يجعل الدستور بخلاف ذلك «كلمة من دون معنى»[36].

لكن ما عجز خير الدين عن تحقيقه على الجبهة الدستورية، عوّضه في البعد التعليمي؛ ففي عهده، أصبحت الدولة تسيطر أكثر فأكثر على المؤسسات التعليمية وشرعت في «تحديث» تعاليمها وفق مثال أوروبا، التي اعتقد بأن نجاحها المادي اعتمد على التعليم. ورأى خير الدين في إصلاح نظام التعليم في تونس أمراً حاسماً في الانتعاش الاقتصادي للبلد ومقابلاً للتدخل الأجنبي. وفي أقوم المسالك وضع خير الدين التعليم والمعرفة كقاعدتين رئيسيتين لتقدم الحضارة. وفي مقالته التمهيدية لـ **أقوم المسالك**، جادل دفاعاً عن توسيع نطاق العلم والمعرفة، فضلاً عن تأسيس حكم رشيد وإدارة فاعلة، نحو تحسن تدريجي في كل مجال.

(35) Boularès, *Histoire de la Tunisie: Les Grandes dates, de la préhistoire à la revolution*, p. 486.
(36) Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798–1939*, pp. 90-94.

في البداية، شرع خير الدين في إصلاح التدريس في جامع الزيتونة، وحافظ الإصلاح الذي حاوله في عام 1874 على التعليم الديني لكنه أضاف موضوعات أخرى، بما في ذلك الأدب والتاريخ والمنطق والحساب والهندسة وعلم الفلك. كذلك نظم نظام التعليم في جامع الزيتونة في ثلاث دورات: التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. وهي إجراءات كانت تهدف إلى إصلاح جامع الزيتونة، وليس تثويره، وكان الهدف منها تنويع هيكلها التعليمي وتحسينه. لكن خير الدين شعر بالإحباط بسبب حدود محاولاته لتحديث مؤسسة يحكمها العلماء وتعاني التكرس في طرقها.

قاده عجزه عن إصلاح جامع الزيتونة إلى إنشاء مؤسسة علمانية جديدة في مدينة تونس: الكلية الصادقية، التي سُمِّيت باسم الصادق باي وأُنشِئت بموجب مرسوم صدر في 13 كانون الثاني/يناير 1875. وقد حافظ المنهج الدراسي فيها على ثقافة إسلامية عربية وساعد على تأسيس نظام بوابة بين الكلية الصادقية وجامع الزيتونة للطلاب الراغبين في مواصلة تعليمهم في الجامع. نُظِّمت الكلية الصادقية في ثلاثة أقسام: الدراسات القانونية، والتعليم الديني، والعلوم العقلية. ويمثّل هذا الحقل الأخير ابتكاراً رئيسياً في أنه أدخل اللغات الأجنبية والعلوم الدقيقة في المنهج الدراسي. وبذلك، استجاب المنهج الدراسي لاثنتين من رغبات الإصلاحيين التونسيين في القرن التاسع عشر: فتح البلد على بقية العالم ـ ولا سيَّما أوروبا ـ وتزويد الطلاب بمعرفة جديدة كانت ضرورية لتطوير البلد. وأُجري التدريس باللغات الفرنسية والإيطالية والعربية، ودُرِّست مواد مثل الرياضيات والحساب والهندسة والتكنولوجيا، التي اعتُبِرت ضرورية للإدارة الجيدة[37].

أُلحِق الطلاب في الكلية الصادقية على أساس الجدارة، بدلاً من التقاليد السائدة بخلاف ذلك للالتحاق من خلال الاستقطاب والمحسوبية. واجتذبت تلك الكلية الطلاب من كل الخلفيات واشتُهِرت بتنوعها الديني؛ فقد كان اليهود التونسيون يؤلفون ما يصل إلى ثلث الجسم الطلابي في خمسينيات القرن العشرين[38]. تلقى جميع الطلاب مجاناً تعليماً، وغرفة ووجبات، وإمدادات مدرسية، وتمتعوا بامتيازات لم تكن متاحة ببساطة للنظراء في المؤسسات التعليمية التونسية الأخرى. وامتدت هذه المساواة جغرافياً إذ أُلحِق الطلاب بكثافة من كل مناطق البلد. وزُرِع شعور بالانتماء الوطني من خلال العلاقات

(37) Noureddine Sraïeb, «Khérédine et l'enseignement: Une nouvelle conception du savoir en Tunisie,» *Minorités religieuses dans l'Espagne médiévale*, nos. 63–64 (1992), pp. 203–208.

(38) Alfred Stepan, «Tunisia's Transition and the Twin Tolerations,» *Journal of Democracy,* vol. 23, no. 2 (2012), p. 98.

التي تأسست بين الطلاب الذين كانوا بخلاف ذلك متنوعين من الجانب الاجتماعي الاقتصادي وعلى صعيد الولايات. وسرعان ما أصبحت الكلية المؤسسة التعليمية المرموقة في البلد، ومع مرور الوقت، خرّجت أجيالاً من النخبة الحداثية التونسية، وأنتجت، إلى جانب أكاديمية باردو العسكرية قبلها، أيديولوجيات وطنية متأثرة بالنفوذ العلماني تنافست مع التعاليم الإسلامية الضيقة لجامع الزيتونة، إذ مثّل تأسيس أكاديمية باردو بدورها سابقة لضمان ظهور نخبة جديدة بقيم جديدة كانت ستواجه النخبة الحاكمة التقليدية. ودفعت كل من أكاديمية باردو والكلية الصادقية بعملية التغيير وإعادة هيكلة جهاز الدولة، وهو ما أدى إلى ظهور نخبة محلية تحدت الوضع الراهن.

وفي العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال عن الفرنسيين في عام 1956، كان 124 وزيراً من أصل 137 وزيراً حكومياً من خريجي الكلية الصادقية، ويُقدَّر أن نحو ثلثي أعضاء النخبة السياسية التونسية بين عامي 1955 و1969 تلقوا تعليمهم في الكلية(39). وإن هذا ليس من المستغرب بما أن الحبيب بورقيبة، الذي درس في الكلية الصادقية هو نفسه، انجذب إلى العلمانية والواقعية اللتين تخللتا تعاليم الكلية، ووجد بين خريجيها مجندين مناسبين لأجندته الوطنية.

وأصبحت الكلية الصادقية الإرث المستمر لخير الدين. ومع إقالته من السلطة في عام 1877، تلاشى الأمل الأخير بمزيد من الإصلاح الذي كان من شأنه أن يقوي تونس في صد القوى الأوروبية. تآمر الأعداء، المحليون والأجانب، ضد خير الدين وأقنعوا الصادق باي بإزاحته، ما دفعه إلى التقاعد في إسطنبول، حيث عمل كوزير أكبر في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (حكم خلال 1876 ـ 1909) بين عامي 1878 و1879.

جعلت المكائد الأجنبية في تونس طوال سبعينيات القرن التاسع عشر الانتهاك الأوروبي حتمياً. وتراجعت شعبية الصادق باي في صفوف شعبه بعد قمعه العديم الرحمة للتمرد عام 1864، ونُظر إليه على أنه يعمل لمهادنة القوى الأوروبية. وانتهى عهد الصادق باي الطويل والصعب مع الغزو الفرنسي ـ الذي اندفع نحو تونس، ظاهرياً، بحجة حمايتها من هجوم قبلي جزائري. كرس توقيع معاهدة باردو في عام 1881 تونس كمحمية فرنسية، وهو ما حرم الباي معظم سلطاته وأخضعه لمقيم عام فرنسي. وما لبث الصادق باي أن تُوفِّي بعد أقل من سنة من توقيع المعاهدة، فخلفه علي الثالث باي (1817 ـ 1902) أخوه الأصغر.

---

(39) Noureddine Sraïeb, «Le Collège Sadiki de Tunis et les nouvelles élites,» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée,* vol. 72, no. 1 (1994), p. 51.

وبموجب معاهدة باردو، باتت كل الأفعال الرسمية تتطلب موافقة من جانب النظام الهرمي الفرنسي، وعلى الرغم من أن الإدارات التقليدية بقيت تحت سيطرة التونسيين، فقد كان لوزراء الحكومة التونسية مديرون فرنسيون موازون، وسُلِّمت الإدارات الجديدة لفرنسيين. أعاد الفرنسيون ترسيم حدود الدوائر الإدارية لتشكيل الانقسامات على أساس الجغرافيا بدلاً من المجموعات السكانية القبلية، وبالتالي للحد من نفوذ زعماء القبائل الذين تولى الإشراف عليهم الآن contrôleurs civils (مشرفون مدنيون) فرنسيون، وهو أمر سيكون له أثر حاسم في مساعدة بورقيبة ـ قبل الاستقلال وبعده ـ في بناء هوية وطنية قوية لم تتأثر بالانتماءات القبلية.

وفي اتفاقية أُبرِمت عام 1883 في المرسى، ضمنت فرنسا سداد الدين التونسي، الذي كان يبلغ آنذاك 11 ضعف الدخل السنوي للحكومة، وحَلّت اللجنة المالية الدولية التي عدتها رمزاً للنفوذ البريطاني[40].

بحلول ذلك الوقت، كان الاتجاه الإصلاحي أدخل ابتكارات تقدمية ـ إلغاء العبودية، وعهد الأمان ودستور عام 1861 ـ وأسس مؤسسات تعليمية ذات توجهات علمانية ستؤدي دوراً مؤثراً في إحداث مزيد من الإصلاح وتقديم قادة سياسيين وفكريين واجتماعيين. كانت هذه الحقبة بمنزلة بداية لحركة الإصلاح في تونس التي ستستمر لفترة أطول وسيكون لها دور مهم في تشكيل التطوير الحديث في البلد ومسارها الوطني. وقد أثبتت الإصلاحات الأساسية والرائدة في منتصف القرن التاسع عشر أنها تحولية وقوية بما يكفي لتهيئة المسرح لتونس الحديثة لتكون الحالة الخاصة التي هي عليها اليوم.

وعلى الرغم من أن الإصلاحات في القرن التاسع عشر خضعت لآثار خارجية، إلا أنها لم تكن ممكنة لولا القيادة الملتزمة والرؤيوية الخاصة بالبايات الحسينيين والشجاعة الفكرية للمتعاونين المهمين، وأبرزهم خير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف. فقد كان التونسي وابن أبي الضياف من أوائل المفكرين العلمانيين في تونس، بعدما سعيا إلى تعريف الشريعة ككيان منفصل عن الدين ومتوافق مع القانون والعمل السياسي الغربيين.

ومع ذلك، كان ظهور الاتجاه الإصلاحي في تونس مرتبطاً جوهرياً بالهيمنة الغربية والمصالح الإمبريالية للقوى الأوروبية ـ أي كفاحها من أجل السيطرة وآثارها الثقافية والأيديولوجية في المنطقة. لكن الاتجاه الإصلاحي لم ينحز دائماً إلى الفكر الليبرالي

(40) Perkins, *A History of Modern Tunisia*, pp. 45-46.

الغربي؛ فلم يرد ذكر للممارسات الديمقراطية في الميثاق الأساسي أو في دستور عام 1861. فالأوروبيون دفعوا إلى الإصلاح ما دام ملائماً لحاجاتهم وحامياً مصالحهم، لكن لم يهدد خططهم للهيمنة.

لكن في النهاية، هذا الاتجاه الإصلاحي هو الذي يفسر بصورة رئيسية مسار تونس وآفاقها بالنسبة إلى بقية العالم العربي. تصف المحللة السياسية بياتريس هيبو، في مقالها «الاتجاه الإصلاحي، سرد سياسي كبير لتونس المعاصرة»، تعبير الاتجاه الإصلاحي بأنه «الانفتاح على الغرب من دون التخلي عن الدين الإسلامي أو الثقافة الإسلامية؛ فهو يقوم على أولوية القانون والدستور؛ ويعطي الأولوية للنظام والاستقرار، والاعتدال والوسطية العادلة؛ إنه تعبير عن ممارسة سياسية عقلانية؛ وهو يجسد الحداثة والنزاهة»[41]. والاتجاه الإصلاحي الذي بدأ في تونس في منتصف القرن التاسع عشر استمر في شكل تراكمي في القرن العشرين، وقدم الأساس لبناء الحبيب بورقيبة أمة حديثة.

(41) Béatrice Hibou, «Le Réformisme, grand récit politique de la Tunisie contemporaine,» *Revue d'histoire moderne et contemporaine,* vol. 56, no. 4 (2009), pp. 14–15.

الفصل التاسع

عصر الإصلاح الحديث

يرثي العرب انتهاء العصر الذهبي للإسلام، عندما امتد إلى الصين في الشرق والمغرب الحديث إلى الغرب؛ وأسس سلالات مجيدة في دمشق وبغداد والأندلس؛ وأنتج دراسات عظيمة ومساهمات دائمة في الفنون والخطابات والعلوم ـ يجب ملاحظة أن بعضها تحقق على أيدي مسلمين من غير العرب، بما في ذلك الفرس وغيرهم من الشرق الأقصى، وغير مسلمين. ويرثون انحلال الحضارة الإسلامية الذي بلغ ذروته في الدمار على أيدي الغزاة المغول في القرن الثالث عشر. وهم يعيشون في الماضي الحالم الخاص بأمجاد مثل هذه هي موضوعات للفلكلور العربي والخطاب العربي والمناهج المدرسية العربية. وألقوا اللوم على الأتراك، ثم على الغرب وإسرائيل، في إخفاقاتهم في تجديد أنفسهم والاستيقاظ من جمودهم الكهفي.

لكن حصلت محاولات عرضية لنهضة عربية للفكر، بدأت أهمها في القرن التاسع عشر واستمرت في العقود الأولى من القرن العشرين. ومثّلت النهضة، كما أصبحت تُعرَف الحركة التي ظهرت في القاهرة وبيروت، تطوراً فكرياً استثنائياً حدّدته الحداثة الإسلامية وهدف إلى إحياء الفكر الإسلامي من خلال إعادة تفسير النصوص المقدسة. تمرد العلماء البارزون على العقيدة الإسلامية التقليدية بحثاً عن استجابة أيديولوجية للآثار الغربية المتنامية. لكن إعادة الإحياء هذه لم تدم طويلاً في نهاية المطاف ـ لقد اختطفتها وقطعتها وسحقتها قوى من الداخل ومن الخارج حرصت على إغلاق العقول والاستسلام من دون تفكير للعقيدة، الدينية وغير الدينية.

وازت النهضة حركة الإصلاح التي بدأت في تونس في منتصف القرن التاسع عشر. وتفاعل علماؤها مع معاصريهم التونسيين، إذ استفادت كلتا الحركتين إحداهما من الأخرى. لكن في حين اهتم مفكرو النهضة في المقام الأول بالإصلاح الإسلامي، كانت جهود التونسيين أكثر توسعاً كثيراً ودخلت في مجالات التعليم الاجتماعي والدستوري والعلماني.

كذلك لم تشكل تونس نهضة بحد ذاتها، إذ لم يكن هناك أي نوم يجب الاستيقاظ منه. ولم تعانِ تونس تدميراً لحضارتها كالتدمير الذي عاشه معظم العالم المسلم العربي على أيدي المغول، وبقيت مستقلة ذاتياً في ظل الحكم العثماني. وساعدت المسافة الجغرافية لتونس ومسارها المستنير في مجال الإسلام على حمايتها من التيارات الإسلامية اللاحقة التي ترسخت أبعد شرقاً، ولا سيَّما الوهابية والإخوان المسلمين.

فشلت النهضة في تحقيق نتائج مماثلة في موطنها، أو لم يكن لها أثر دائم مثل الإصلاح الحديث في تونس. فقد عرقلتها النزعة العسكرية، والأيديولوجيات السياسية الفاشلة، وصعود الإسلاموية، وغيّر بعض مفكري النهضة المسار وساعدوا على بث الحياة في الأيديولوجيات المتطرفة.

استمرت حركة الإصلاح الحديثة في تونس في القرن العشرين؛ وتطورت ونمت، وهو ما أدى إلى حركة وطنية نجحت وإلى نظام تعليم ساعد على تحديد تفرد البلد. وخلال أواخر القرن التاسع عشر، زُرِعت بذور إصلاحات بورقيبة، ومسار تونس الذي سهل انتقالها إلى الديمقراطية.

بحلول الوقت الذي أصبحت فيه تونس تحت الحكم الفرنسي في عام 1881، كانت القوى الغربية تتولى السلطة في كل مكان في العالم العربي، وسمحت في بعض الأماكن بما يشبه الوجود العثماني الرمزي وغير الفاعل ـ كما كانت الحال في تونس، حيث تُرِك الباي الحسيني من دون سلطة تُذكَر. وبحلول فجر القرن العشرين، مارس البريطانيون سيطرتهم على مصر والسودان والساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. وأدى إفلاس مصر، نتيجة الديون الهائلة الناجمة عن مشاريع التحديث التي تولاها إسماعيل باشا (حكم خلال 1863 ـ 1879) ـ وعلى الأخص قناة السويس ـ وارتفاع أسعار الفائدة التي فرضتها المصارف الأوروبية، إلى الغزو البريطاني في عام 1882. وفي أماكن أخرى في شمال أفريقيا، اجتاح الإيطاليون ليبيا في عام 1911، وغزا الفرنسيون ـ المترسخون فعلاً في الجزائر ـ المغرب في عام 1912، لكنهم سمحوا بقيام محمية ساحلية لإسبانيا. ولم يبدُ أي مجال آمناً من التدخل الأوروبي، وتطلبت كل قضية سياسية مراعاة للمصالح الأوروبية.

كانت الإمبراطورية العثمانية التي تضاءل نفوذها في ولاياتها، والقوى الأوروبية التي كانت هيمنتها تنمو في هذه الولايات نفسها، قدمت ذريعة وسياقاً لعدد من العلماء المسلمين المتشابهين في التفكير والذين شككوا في المفاهيم الكلاسيكية للفقه وبحثوا عن أساليب جديدة للعلوم الدينية الإسلامية والتفسير القرآني. فقد تحدى هؤلاء الاعتماد المهيمن على المصادر الأربعة الرئيسية التي أنارت مسائل الفقه الإسلامي والأعراف المجتمعية والحكم: نص القرآن، والحديث، والإجماع (توافق علماء الدين)، والقياس (الاستدلال الفقهي).

جادل العلماء لمصلحة تكييف الشريعة مع العصر، ودعوا إلى إعادة فتح أبواب الاجتهاد، وهو مبدأ الاستدلال المستقل الذي اعتمد عليه الإصلاحيون، والذي كان يُعتقَد بأنه أُغلِق منذ القرن العاشر. وكان السؤال الرئيسي الذي طرحه المفكرون الإصلاحيون يتعلق بصحة المعرفة المستمدة من مصادر خارج الإسلام، مثل العلم والفلسفة والأساليب الحديثة للحكم. وفكروا بعمق في الاتجاه الذي يجب أن يسلكه الإصلاح وسعوا إلى تعريف العوامل التي تحدّد المجتمع الناجح والتعبير عنها. تأثروا بشدة بالفكر الغربي وما حدّده الغرب بأنه «حديث» و«حضاري»، وشككوا في توافق الشريعة مع الممارسات الغربية التي جادلوا بأهمية تبنيها من قبل المسلمين لكي يتطوروا كمجتمع. ولم يسعَ هؤلاء المصلحون إلى استبدال الفكر العربي أو الإسلامي. وعملوا بدلاً من ذلك على إنتاج تفسيرات إسلامية جديدة لم تكن منفصلة عن التفكير السابق. وركزوا على الابتكار التقني الغربي الحديث أكثر من التركيز على الفكر الأوروبي في حد ذاته.

ركزت معظم حركات الإصلاح الحداثية تقريباً على التعليم، إذ دعا بعضها إلى التوفيق بين التفسيرات العدائية الخاصة بالإسلام مع العالم الغربي، بينما نادى بعضها الآخر باتباع نهج متزمّت كان أقل حماسة لتبنّي الأفكار الحديثة التي نشأت في الغرب. وكان بعضها سياسياً في توجهاته، لكن معظمها كان عبارة عن حركات فكرية في المقام الأول تخللتها بعض إيحاءات الفكر السياسي.

من بين أوائل المفكرين الإسلاميين المعاصرين الذين شددوا على قيمة العلوم الغربية كان رفاعة بدوي رافع الطهطاوي (1801 ـ 1873)، الذي قاد طريق الدعوة إلى إصلاح الإسلام والمجتمع المسلم وتطوير المثل الوطنية بين المصريين. وجادل بأن القوانين الإسلامية لا تختلف عن القوانين الطبيعية التي تتبناها البلدان الأوروبية وأن الشريعة يمكن تكييفها من خلال ممارسة الاجتهاد.

تدرَّب الطهطاوي، كغيره من معاصريه وخلفائه، وفق أساليب التعليم المدرسي التقليدية السائدة، إذ درس ثم أصبح إماماً في جامع الأزهر بالقاهرة. لكن الطهطاوي ترك جامع الأزهر لمتابعة دراسته في باريس، حيث تعلم الفرنسية، والتاريخ القديم، والفلسفة اليونانية الكلاسيكية. وأصبح ضليعاً في أفكار عصر التنوير الفرنسي، إذ درس أعمال فولتير وكونديياك وروسو، ومونتسكيو. وكتب الطهطاوي فيما بعد رواية عن الوقت الذي أمضاه في باريس (**تخليص الإبريز في تلخيص باريز**) أشار فيه إلى أنظمة التعليم، والفضول الفكري، والأخلاق الاجتماعية، وأخلاقيات العمل لدى الأوروبيين.

أثر مزيج التعليم الديني التقليدي والتعليم الأوروبي الحديث اللذان تلقاهما الطهطاوي في مناصرته لاتباع نهج متوازن في التعليم يجمع بين كل من البيداغوجيتين. فهو لم يثُر ضد أي منهما، بل صهر آثار كل منهما في وجهات نظر وفلسفات سيطورها. واستناداً إلى الفارق الحاد بين المجتمعين الفرنسي والمصري على أساس نظاميهما التعليميين، جادل بأن التعليم الغربي أكثر تقدماً بسبب تركيزه على العلوم[1].

لكن الطهطاوي كان انتقائياً تماماً في ما يتعلق بجوانب الثقافة الفرنسية التي اعتقد بأنها يجب أن تحظى بالإعجاب. واستغرب قدرة النساء الأوروبيات على التنافس مع الرجال ووصفهن بأنهن يفتقرن إلى الأخلاق: «فهن كالرجال في جميع الأمور. نعم قد يوجد منهن بعض نساء... يمكّن من أنفسهن الأجنبي وهن غير متزوجات»[2]. ورأى الطهطاوي أن من الجيد أنه لم يلاقِ في فرنسا علاقات حب بين الرجال، ما يشير إلى أن هذه الممارسة كانت شائعة بما فيه الكفاية في موطنه ليلاحظ غيابها في أوروبا. ففي **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** يثني الطهطاوي على اللغة الفرنسية لأنها «تأبى» الحب بين الذكور، معتبراً أن الفرنسيين سيجدون «الكلام المنبوذ» في هذا الصدد في الكتب العربية[3].

وإذ تأثر الطهطاوي بـ *amour de la patrie* لدى مونتسكيو، نشر مفهومه لحب الوطن، مثل فكرة العصبية لدى ابن خلدون ـ أي التضامن الذي يجمع أعضاء المجتمع المحلي نفسه. وآمن الطهطاوي بأن الأمة المصرية ـ في مقابل الإسلامية ـ تستحق نظراً تاريخياً

(1) Nasrin Rahimieh, ed., *Oriental Responses to the West: Comparative Essays in Select Writers from the Muslim World* (Leiden: Brill, 1990), pp. 17–18.

(2) Ibid.

(3) «تخليص الإبريز في تلخيص باريز أو الديوان النفيس بإيوان باريز،» في: رفاعة رافع الطهطاوي، **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي**، تحرير محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973)، ص 10 ـ 11.

خاصاً بها. لم يخصص كثيراً من الوقت للإنجازات السابقة الخاصة بالحضارة الإسلامية، بل امتدح العصر الذهبي لمصر القديمة واعتقد بأن التعليم يجب أن يغرس القيم القومية[4]. وتُعَدّ مواقف الطهطاوي حول الوطن المصري أول تعبير عن الوطنية في العالم العربي. وبخلاف خير الدين التونسي، الذي أصر أيضاً على التعلم من الأوروبيين لكنه خاطب الأمة الإسلامية كلها في خطابه، كان حب الوطن لدى الطهطاوي فكرة مصرية شملت اليهود والمسيحيين، وحددت المسار لبعض المفكرين المصريين اللاحقين.

أكدت المواقف المتباينة تجاه الوطنية الفوارق لجهة كيفية تحديد المصلحين الحداثيين في ذلك الوقت نطاق مجتمعاتهم المحلية ـ ومثّل ذلك مقدمة لما كان سيظهر لاحقاً كهويات وطنية في مقابل الهويات الإسلامية أو العربية الجامعة.

وُلِد بطرس البستاني (1819 ـ 1883)، وهو معاصر لخير الدين والطهطاوي، لعائلة مارونية مسيحية أرستقراطية من جبل لبنان، لكنه اعتنق البروتستانتية بعد ذلك. شارك البستاني الطهطاوي توجهاً قومياً وكتب عن الحب الإقليمي للأوطان. وناشد مواطنيه العرب المسلمين على أساس توحيدهم المشترك والتشابهات بين المسيحية والإسلام؛ دعا إلى الفصل بين الدولة العلمانية والمجال الديني؛ ونادى، وهو عالم مهم في اللغة العربية، بتعليم حديث على النمط الأوروبي، وسعى إلى استخدام اللغة العربية في نقل المفاهيم الحديثة المعقدة، داعياً إلى قبول الأفكار الأوروبية أو رفضها استناداً إلى جدارة كل منها[5]. اعتقد بطرس البستاني بأن التعليم يؤدي دوراً أساسياً في تطوير الوطنية العلمانية، وقبلت المدرسة الرائدة التي أسسها في عام 1863، وهي المدرسة الوطنية، الفتيان من كل الخلفيات الإيمانية والطبقات الاجتماعية الاقتصادية[6].

استفاد المجتمع المحلي الماروني الذي انتمت إليه عائلة البستاني من علاقات قوية مع الغرب، ولا سيَّما باريس وروما. وكان أعضاؤه متعلمين جيداً، وأسسوا المدارس وقدموا رجال دين نشطين. مارس الموارنة، وهم كاثوليك لجأوا إلى جبل لبنان بعد اضطهاد في القرن السابع، سيطرة مستقلة ذاتياً في عهد العثمانيين على جبل لبنان، ابتداءً من عام 1861. وإذ كانوا معزولين إلى حد ما ـ لكن في الوقت نفسه تآخوا مع الغرب

(4) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798–1939* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983), pp. 78–81.

(5) Ibid., pp. 99–102.

(6) Hasan Afif El-Hasan, *Israel or Palestine? Is the Two-State Solution Already Dead?: A Political and Military History of the Palestinian-Israeli Conflict* (New York: Algora, 2010), p. 27.

وآوتهم بيئة عربية ـ ساهم الموارنة، إضافة إلى أشقائهم الأرثوذكس الشرقيين الذين يشكلون أقلية كبيرة في لبنان المعاصر، في التقدم الفكري العربي خلال النهضة، وافترض البعض منهم أن مستقبل المجتمع المحلي يكمن في الهوية العربية.

لكن كان من الطبيعي أن يقود علماء مسلمون حركة الحداثة الإسلامية، التي أقلعت وسط مشاعر متزايدة بين المسلمين بعبء أوروبي كبير كان يهدد الأمة.

وعاد الأثر الأكثر استمراراً والأبعد أجلاً إلى أولئك الذين عملوا، مثل الطهطاوي، لإحياء الدين والتوفيق بينه وبين الآثار الحديثة الإيجابية. أدى جمال الدين الأفغاني (1839 ـ 1897) دوراً ريادياً في هذا المجال، وجادل بأن المجتمع المسلم بحاجة إلى إصلاح ـ تماماً كما كانت المسيحية عرفت إصلاحها. واعتقد الأفغاني بأن خلاص الأمة يكمن في تبني الإسلام كحضارة بدلاً من كونه مجرد دين. تحدث عن مبادئ الإسلام بوصفها في الأساس المبادئ نفسها للعقلانية الحديثة أو القانون الطبيعي، التي تمثل ديناً كاملاً تحتاج تفسيراته وتبنيه في الحضارة إلى تحسين. ركز الأفغاني بشدة، كالطهطاوي، على استخدام الاجتهاد لجلب الإسلام والمجتمع المسلم إلى العالم الحديث[7]. وهو دعا المسلمين إلى التوحد في مواجهة تهديد الغرب الذي كان أكثر تقدماً ـ علمياً وفكرياً ـ من خلال تبني أفضل ما كان يقدمه هذا الغرب. ولم يفترض الأفغاني فقط أن الإسلام والعلم متوافقان، بل افترض كذلك أن الإسلام هو في الواقع الدين «الأكثر وداً» نحو العلم ـ وهي حقيقة نسيها المسلمون ولم يعودوا قادرين على التعرف إلى مساهماتهم التاريخية في العلوم الأوروبية[8]. تُعَدّ أصول الأفغاني مثار خلاف، إذ يعتقد كثر بأنه وُلِد شيعياً فارسياً، على الرغم من ادعائه أنه وُلِد في أفغانستان، عاش الأفغاني في القاهرة والقسطنطينية وباريس وإيران والهند، حيث تعلم العلوم والرياضيات الأوروبية. وكان كخير الدين التونسي، أكثر ميلاً إلى السياسة من نظرائه وحذراً من الحكام المطلقين. أعرب عن اعتقاده بأن الدستور يجب أن يضبط السلطة ـ وهو الموقف الذي جعله يواجه المنفى في كثير من الأحيان.

ولدى عودة الأفغاني إلى القاهرة في عام 1871 من إحدى رحلاته، تعرف إلى الشاب محمد عبده الذي أصبح أحد طلابه الأكثر تفانياً. عمل عبده والأفغاني معاً في دورية حداثية ومؤثرة هي **العروة الوثقى**، التي قدمت تحليلات للتدخل الأوروبي. وما لبث

---

(7) Hourani, Ibid., pp. 103-128.

(8) Shireen T. Hunter, *Reformist Voices of Islam: Mediating Islam and Modernity* (New York: Routledge, 2014), p. 15.

المتعاونان أن عُرِفا بتطويرهما لعقيدة صافية تدعو إلى إعادة التشديد على المبادئ العقلانية للإسلام، التي نمت لتصبح اتجاهاً فرعياً داخل النهضة عُرِف بالسلفية.

شجع عبده كالطهطاوي والأفغاني، ممارسة الاجتهاد. وأكد الجوانب العقلانية للإسلام ودعا إلى التحرر مما اعتبره تصلبات بنيوية قيدت تطور الإسلام. وفي تقديمه نظرة جديدة وتعددية لدراسة الشريعة، مزج عناصر من المذاهب السُنّية الأربعة واختار ما عدّه الأكثر ملاءمةً للزمن، وطبق ممارسة التلفيق، أو الجمع معاً. وكان نهجه المنفتح والمرن الذي جمع بين أفضل التفسيرات للنص المقدس، بغض النظر عن مؤلفيها، بمنزلة إنجاز استثنائي ومبتكر. لكنه تعرض لانتقادات واسعة بسبب هذا، واعتقد كثر بأن شطحاته كانت محفوفة بالمخاطر. كان عبده حذراً من أولئك الذين شككوا في نظرياته وتعاليمه، وكان يلتقي غالباً مع تلاميذه في منزله، بعيداً من العيون الساهرة لمنتقديه. وبعد نفيه إلى بيروت لتورطه في الحركة الوطنية المصرية، ألقى عبده هناك محاضرات حول العلوم الدينية ستشكل لاحقاً كتابه الأكثر شهرة، **رسالة التوحيد**.

كان عبده مهتماً بسبل التعامل مع المشاكل الحديثة التي لم تكن موجودة في زمن النبي، وأدلى ـ مثل الأفغاني ـ بالادعاء الخلافي القائل بسهولة التوفيق بين المبادئ الإسلامية والأفكار الحديثة. فقد جادل، مثلاً، بأن الشورى هي في الأساس وجه من أوجه البرلمان الأوروبي، وحاول إقناع العلمانيين والأوروبيين بتوافق الإسلام مع الحياة العصرية والمنطق والعلوم. واعتقد عبده، الذي كان مصرياً بعمق، بأن أفضل نوع من أنواع الحكم هو دولة إسلامية يكون فيها غير المسلمين مساوين لنظرائهم المسلمين، وتشاجر علناً مع الصحافي والروائي المسيحي السوري فرح أنطون (1874 ـ 1922) حول مناصرة الأخير لدولة علمانية.

وجادل محمد عبده بقوة دفاعاً عن تحديث التعليم من خلال تعلم العلوم الأوروبية الحديثة. واعتقد بأن من خلال التعليم فقط يمكن استعادة العالم الإسلامي من انحطاطه وأن مصر، حتى لو كان التدخل الخارجي أو الحكم الأوتوقراطي ضرورياً لإجراء إصلاح التعليم، لا تستطيع أن تطمح إلى أن تكون أمة حديثة أو أن يكون لها شكل حديث من أشكال الحكم حتى حدوث هذا الإصلاح[9].

يُعَدّ عبده أبا الحداثة الإسلامية، ووسع نطاقه إلى أبعد من مصر شاملاً تونس، فأثر في حركاتها الفكرية والتعليمية الحديثة أكثر كثيراً من غيره من غير التونسيين قبله أو بعده.

(9) Hourani, Ibid., pp. 131–161 and 253–259.

وساهم التونسيون الشباب والمتعلمون في تعاليم محمد عبده واستفادوا منها، وهو زار تونس مرتين ـ مرة في عام 1884 ومرة أخرى في عام 1903، مدعواً في كلتا المناسبتين من علماء إصلاحيين من جامع الزيتونة، وصلت أفكاره إليهم من خلال دوريته **العروة الوثقى**(10). وفي زيارته الأولى، التحق بفصول دراسية في جامع الزيتونة والتقى بعلماء شهيرين ساهموا في تأسيس عقيدته الحداثية. وكان الإصلاحي الليبرالي في جامع الزيتونة الشيخ محمد السنوسي (1851 ـ 1900) ـ الأكاديمي والكاتب والقاضي والشاعر ـ تأثر بالمفكرين المصريين وأمضى بعض الوقت في القاهرة عامَي 1882 و1883 قبل أن يعود إلى مدينة تونس ويؤسس الجماعة السلفية الأولى في تونس(11). وكان السنوسي، الذي استضاف عبده في أول زيارة له، متعاوناً وثيقاً مع خير الدين وكان أيضاً من أتباع الشاعر الشهير وأستاذ اللغة العربية في أكاديمية باردو الشيخ محمود قابادو(12). وخلال هذه الزيارة، اعترف عبده بترسخ الفرنسيين في تونس ونصح بأن يعمل التونسيون داخل نظام المحمية لإصلاحات عكست القيم الإسلامية للإنصاف والعدالة، كما فعل هو مع البريطانيين في مصر(13). ولم يشارك عبده الأفغاني عداءه تجاه السلطة؛ فقد عمل داخل النظام لتعزيز أفكاره بنجاح. وستكون نصيحته في هذا الصدد لا تُقدَّر بثمن لجهود الإصلاح التونسية.

لاقت أفكار عبده ترحيباً لدى مجموعة من النخبويين الإصلاحيين التونسيين الشباب الذين كانوا أعضاءً في المجموعة السلفية الخاصة بالسنوسي(14). وكان هؤلاء النخبويون الفكريون والإصلاحيون نتاجاً للابتكارات التعليمية التونسية في القرن التاسع عشر، إذ درس كثر منهم في الكلية الصادقية، وأكاديمية باردو، وجامع الزيتونة، وسافر البعض لمتابعة تعليمهم في أوروبا، وفي المقام الأول في فرنسا.

دأبت طبقة المفكرين التونسيين على قراءة الدوريات المصرية، بما في ذلك صحيفة **المنار**، التي أسسها عام 1897 تلميذ عبده، محمد رشيد رضا(15). واخترقت الدوريتان المصريتان **الهلال** و**الضياء**، اللتان وفرتا الوصول إلى العلوم الاجتماعية والأدب، الدوائر

(10) Charles-André Julien, «Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882–1912),» *Revue française d'histoire d'outre-mer,* vol. 54, nos. 194–197 (1967), pp. 105–107.

(11) Ibid.

(12) Kenneth J. Perkins, *A History of Modern Tunisia*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), p. 70, and Mohammed el-Fadhel Ben Achour, *Le Mouvement littéraire et intellectuel en Tunisie au XIVème siècle de l'Hégire (XIX–XXème siècles)* (Tunis: Alif-Les Éditions de la Méditerranée, 1998), p. 49.

(13) Perkins, Ibid., p. 70.

(14) Julien, «Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882–1912),» p. 106.

(15) Ibid., p. 108.

النخبوية في تونس، بينما ألهمت **المقتطف**، التي نُشرَت في لبنان، الكتّاب والصحافيين التونسيين في مجال البحث العلمي(16).

بدأ المصلحون التونسيون، بإلهام من نظرائهم في مصر ولبنان، في التعبير عن آرائهم في صحفهم. وفي عام 1888، أسس محمد السنوسي وزملاؤه الصحيفة الأسبوعية **الحاضرة**، وهي أول صحيفة خاصة بالعربية في تونس، وخصصت جزءاً كبيراً من تغطيتها للتعليم. واستهدفت **الحاضرة** الطبقة البلدية والعلماء، داعية إلى الحداثة والإصلاح الاجتماعي الذي يؤيد القيم والثقافة الإسلامية. واستخدمت النخب **الحاضرة** كمنبر لتقديم آرائها حول الحياة الاجتماعية والفكرية والأخلاقية للبلد. وعلى الرغم من دعمها من جانب بعض مسؤولي المحمية، بما في ذلك المقيم العام رينيه مييه ـ الذي أدى تشجيعه للإصلاح المحلي في نهاية المطاف إلى إقالته من منصبه في عام 1900، فقد تعرضت الصحيفة لضغوط من الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتغيير خط التحرير والتركيز على الجوانب الإيجابية للمحمية(17).

أصبح الشباب المصلحون التونسيون يُعرَفون باسم Jeunes Tunisiens (الشباب التونسي) من جانب لوبي المستوطنين الفرنسيين Les Prépondérants (المتفوقون)، وهو مصطلح ساخر ساواهم بالشباب الأتراك الوطنيين أو الشباب العثمانيين قبلهم(18). تعاون الشباب التونسي في البداية مع مسؤولين فرنسيين ليبراليين ودعموا الوجود الفرنسي، معتقدين بأن من شأنه تسهيل دخول تونس إلى العالم الحديث وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية في تونس. لكن المطالب الأولية بالحقوق الاقتصادية والسياسية تكرست في نهاية المطاف، وانقلب الشباب التونسي على الفرنسيين وألفوا حزباً سياسياً في عام 1907.

قاد الشباب التونسي إصلاح التعليم وكانوا مسؤولين عن المراحل الأولى من حركة إعادة الإحياء الثقافية في تونس. وإذ أصروا على التعليم الفرنسي، جادل الشباب التونسي على أسس اقتصادية بأن المنهج الدراسي الفرنسي الحديث كان أكثر ملاءمة لتدريس العلوم في ذلك الوقت. واعتقدوا بأن دعواتهم لتكييف العلوم الغربية واستخدام اللغات

---

(16) Ben Achour, *Le Mouvement littéraire et intellectuel en Tunisie au XIVème siècle de l'Hégire (XIX–XXème siècles)*, p. 70.

(17) Kenneth J. Perkins, *Historical Dictionary of Tunisia*, 2nd ed. (Lanham, MD: Scarecrow Press, 1997), 112–113, and Noureddine Sraïeb, «Le Collège Sadiki de Tunis et les nouvelles élites,» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée,* vol. 72, no. 1 (1994), pp. 47–48.

(18) Mary Dewhurst Lewis, *Divided Rule: Sovereignty and Empire in French Tunisia, 1881–1938* (Berkeley, CA: University of California Press, 2014), p. 101.

الأوروبية لم تتعارض مع تشديدهم المتناسب على اللغة العربية كأداة للوصول إلى القرآن. فهم أنفسهم تمتعوا بمهارة في الأساليب الفرنسية والفكر الفرنسي، وأدركوا أن التونسيين يمكنهم من خلال التعليم تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية في المحمية[19].

نال المصلحون في بعض الأحيان دعماً من جانب مسؤولين فرنسيين اعتقدوا بأن التعليم الغربي يمكن أن يؤثر في السكان لمصلحة المحمية. لكن بعض الفرنسيين اتخذوا موقفاً غير مشجع من التعليم التونسي، كما يتبين في تصريح لمسؤول بارز في الأيام الأولى للمحمية: «دعونا لا نسعى إلى جعلهم أوروبيين مزيفين... دعونا نتذكر أن خمسين سنة من العيش معنا مرت مرور الكرام على الجزائريين من دون تعديلهم»[20]. وبيّن هذا النوع من الانتقاص التقدير المنخفض عموماً الذي نظر الفرنسيون فيه إلى رعاياهم المستعمَرين. ومن المفارقات، أن اهتمام التونسيين المؤكّد بتعليم أنفسهم هو الذي جاءهم في نهاية المطاف بتحررهم من قيود الحكم الفرنسي؛ فالتعليم كان سلاحهم الأقوى، واستخدموه بأثر كبير لتحقيق استقلالهم، وبعد ذلك بعقود، ديمقراطيتهم.

كانت الإصلاحات التعليمية الفرنسية مدفوعة في نهاية المطاف بالضرورة؛ فانفجار النمو في عدد الأوروبيين الذين عاشوا في تونس، ومعظمهم من الإيطاليين، تطلّب تأسيس مدارس لأطفال المستوطنين. ازداد عدد السكان المستوطنين من 12 ألفاً في عام 1881 إلى 77 ألفاً في عام 1895 وثم إلى 129 ألفاً ـ أو 6.4 بالمئة من مجموع السكان ـ بحلول عام 1905[21]. في هذا الوقت، كان تبني الإدارة الفرنسية للتعليم كأولوية ومسؤولية يحتل الصدارة. وهو أمر ناتج من التطور التدريجي بين الفرنسيين لمفهوم الدولة الحديثة والاعتراف بأن الناس يجب أن يحصلوا على شيء في مقابل الضرائب الحكومية، التي كانت حتى ذلك الوقت تُرى فقط لمصلحة الدولة[22]. وهكذا أصبحت المدارس والجامعات ساحة معركة للإصلاح، ودارت المواجهات الأشد وطأة في جامع الزيتونة بين العلماء المحافظين والإصلاحيين. وقد تجلى هذا الاستقطاب خلال الزيارة الثانية لمحمد عبده لمدينة تونس، عندما عارض العديد من بين العلماء أفكاره بشدة في حين أن الإصلاحيين أشادوا به بوصفه «معلماً كبيراً من معلمي الاتجاه الإصلاحي الإسلامي»[23].

---

(19) Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798–1939*, p. 363.

(20) Leon Carl Brown, «Tunisia,» in: James Smoot Coleman, ed., *Education and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), pp. 146–147.

(21) Ibid.

(22) Ibid., pp. 146 and 150.

(23) Basheer M. Nafi, «Ṭāhir Ibn’Āshūr: The Career and Thought of a Modern Reformist ’ālim, with Special Reference to His Work of Tafsīr,» *Journal of Qur’anic Studies*, vol. 7, no. 1 (2005), p. 9.

كان التعليم الأساسي أو الابتدائي في عهد السلالة الحسينية المحلية في الدولة العثمانية دينياً حصراً وبحاجة ماسة إلى الإصلاح، كما كانت الحال في معظم العالم العربي في ذلك الوقت. وفي بداية عهد المحمية في عام 1881، كان هناك أكثر من ألف مدرسة قرآنية تُعرَف أيضاً باسم الكتاتيب، الكثير منها ينتسب إلى جامع الزيتونة. وقد تمثّل الشغل الرئيسي للمدرسين في هذه المدارس بتقديم طلاب حفظوا القرآن عن ظهر قلب، ولم يلتحق سوى عدد قليل منهم بجامع الزيتونة للدراسة[24]. ومثل ذلك الشكل الوحيد للتعليم المدرسي المتاح، باستثناء مدارس الأطفال الأوروبيين التي أدارتها الرهبانيات المسيحية والمؤسسات اليهودية وهي كانت مشابهة للكتاتيب.

لم تذهب الفتيات المسلمات ولا اليهوديات إلى المدارس حتى دفعت لويز مييه، زوجة المقيم العام رينيه مييه، إلى تأسيس مدرسة أساسية خاصة بالفتيات المسلمات ـ هي مدرسة نهج الباشا، كما سُمِّيت لاحقاً. وبعد ثماني سنوات، في عام 1908، أسست المديرية الفرنسية للتدريس العام أول مدرسة عامة رسمية للفتيات[25].

كانت الإدارة الاستعمارية مترددة، في معظم الأحيان، في التدخل في إصلاحات الكتاتيب أو جامع الزيتونة. وفهم لويس ماشويل، الذي كان مديراً للتدريس العام بين عامي 1883 و1908، الحساسية وتجنب التدخل المباشر، إذ اختار بدلاً من ذلك الإشراف على التعليم الديني من بعيد وإدخال إصلاحات علمانية بديلة من شأنها تحفيز الاستيعاب. وأسس مدارس أساسية فرنسية ـ عربية كانت مفتوحة للفتيان التونسيين والفرنسيين والأوروبيين الآخرين وقدمت منهجاً دراسياً فرنسياً مخصصاً يتضمن تدريس اللغة العربية كموضوع. رحب بعض التونسيين بهذه المدارس الفرنسية ـ العربية كمدخل إلى المجتمعات المحلية الأوروبية ذات الامتيازات الأكبر. وقد ألحق بعض المسؤولين الحكوميين أطفالهم بها للحصول على حظوة لدى الفرنسيين، بينما تعرض آخرون للضغط للقيام بذلك[26]. في المقابل عارض معظم التونسيين المدارس على أسس دينية. وعندما اقترح ماشويل خطة تستطيع بموجبها الكتاتيب الاستفادة من النظام المدرسي الفرنسي ـ العربي لساعتين في اليوم، لاقت فكرته معارضة شديدة[27].

---

(24) Brown, Ibid., p. 144.
(25) Perkins, *A History of Modern Tunisia*, pp. 67-68.
(26) Ibid.
(27) Noureddine Sraïeb, «L'idéologie de l'école en Tunisie coloniale (1881–1945),» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée,* vol. 68, no. 1 (1993), p. 245.

أراد الشباب التونسي من التونسيين أن يخلصوا أنفسهم من القدرية و«كل التحيزات التي تكبل تطورهم، وتدمر قدراتهم، وتبقيهم خارج الحركة التي تحمل الإنسانية نحو التقدم»، على حد تعبير محمد الأصرم (1858 ـ 1925) في المؤتمر الاستعماري في عام 1906[28]. واستهزأوا بحالة التدهور التي أصابت الكتاتيب في تونس، واعترضوا على أساليب التدريس القديمة فيها، بما في ذلك حفظ القرآن عن ظهر قلب، واحتجوا على الممارسة الواسعة النطاق للعقوبات العدوانية والعقاب البدني. ودعوا إلى إعادة تنظيم الكتاتيب وفق مبادئ عقلانية، لا دينية فقط، لكي يتمكن الطلاب من تطوير مهارات التفكير النقدي والاستدلال. وجادل البعض دفاعاً عن تعلقهم بالمدارس الفرنسية ـ العربية حتى يتمكن الطلاب من الحصول على تعليم ثنائي اللغة من شأنه إعدادهم لعالم حديث[29].

وبفضل جهود الشباب التونسي تأسست أولى الكتاتيب المُصلَحة التي استهدفت الطلاب المسلمين الرافضين للنموذج الفرنسي ـ العربي في عام 1907. وطبقت المدارس الابتدائية الخاصة المُصلَحة الأساليب البيداغوجية الفرنسية وضمت موضوعات حديثة إلى المنهج الدراسي، مع الحفاظ على التركيز على اللغة العربية والدين[30]. شملت الموضوعات المُدخَلة حديثاً الأدب والنحو والحساب والهندسة والجغرافيا والتاريخ. لكن لم يقتنع الجميع بذلك، وجادل بعض الشباب التونسي مثل علي باش حانبة (1876 ـ 1918)، بأن هذه المدارس المُصلحة أبقت الطلاب التونسيين في وضع أقل شأناً بسبب عدم توافق اللغة العربية مع الأفكار العلمية الجديدة وتدني جودة الكتب المدرسية المستوردة من القاهرة[31]. هذا الخط من التفكير سينير السياسات التعليمية لبورقيبة بعد الاستقلال، وسيمثل الأساس لنظام التعليم الثنائي اللغة في تونس منذ ذلك الحين.

هذه المقاومة للمدارس المصلَحة جاءت من جانب السلطات الفرنسية أيضاً، غير أنها كانت من موقف معاكس تماماً، أي على خلفية رفض وصول التونسيين إلى نظام التعليم الفرنسي والثقافة الفرنسية، إلا عندما يخدم الأمر حاجاتها لإنتاج نخبة «مُستوعَبة» تشغل مناصب في الإدارة الاستعمارية. هكذا اعترض الفرنسيون على عدم قدرتهم على السيطرة

---

(28) Eqbal Ahmad and Stuart Schaar, «M'hamed Ali: Tunisian Labor Organizer,» in: Edmund Burke and Nejde Yaghoubian, eds., *Struggle and Survival in the Modern Middle East* (Berkeley, CA: University of California Press, 2006), p. 166.

(29) Julien, «Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882–1912),» pp. 110-111 and 125.

(30) Brown, «Tunisia,» pp. 150–151.

(31) Julien, Ibid., pp. 138-139.

على هذه المدارس. لكن في النهاية، أقرّت السلطات الفرنسية ـ بعدما خضعت لضغوط من قبل المستوطنين الذين اعترضوا على اختلاط الطلاب التونسيين والأوروبيين ـ أن الكتاتيب المُصلَحة ستكون أهون الشرَّين وفي نهاية المطاف فضّلتها للتونسيين على مدارسها الفرنسية ـ العربية[32].

حلت المدارس المُصلَحة تدريجاً محل الكتاتيب القديمة، وبحلول نهاية عهد المحمية، كان ما يقرب من واحد من كل أربعة طلاب في نظام المدارس العامة ملتحقاً بها[33]. وقد واصل سكان المدن التونسيون الدراسة في المدارس الفرنسية ـ العربية، بينما فُضِّلت الكتاتيب المُصلَحة في كل أماكن أخرى.

لكن بعد إنهاء الطلاب تعليمهم في المرحلة الابتدائية، لم يكن لديهم سوى القليل من الخيارات في طريق التعليم المدرسي الإضافي. وكانت الكلية الصادقية، الوحيدة غير الدينية بعد المرحلة الابتدائية، تضم نحو 150 طالباً[34].

مثّلت الكلية الصادقية معضلة للفرنسيين. فمن جهة، كانت مؤسسة علمانية عالية الجودة إلى حد كبير تنتج جيلاً جديداً من النخب التونسية التي يمكن أن يعمل أفرادها داخل الإدارة الاستعمارية كمساعدين في تنفيذ السياسات الفرنسية. وأشار الفرنسيون إلى هذه النخب باسم évolués (المتطورون)، معتبرين إياها «متحضرة» و«متقدمة في تطورها». ومن جهة أخرى، كانت الكلية الصادقية تخرج أجيالاً جديدة من الرجال الليبراليين الأحرار الذين يمكن أن ينقلبوا في الوقت المناسب على القوة الاستعمارية ويقاتلوا من أجل الاستقلال، وهو ما حدث بالضبط في النهاية.

وفي نهاية المطاف، وضع الفرنسيون إصلاح الكلية الصادقية تحت سيطرتهم، وجعلوها تنحاز إلى نموذج تعليمي فرنسي، ووضعوا امتحاناً تنافسياً وطنياً من أجل إلحاق الطلاب. أُعيدَ تنظيم هذه الكلية في عام 1911 كمؤسسة تمنح شهادة، وفي عام 1930 تبنت بالكامل نظام الليسيه ـ المرحلة العليا ـ الفرنسية لتصبح مدرسة ثانوية تشمل مكونات من كل من المرحلتين المتوسطة والعليا. وأصبحت الكلية الصادقية الآن أكثر من مجرد أرض خصبة للموظفين العموميين؛ فقد تحوَّلت إلى مؤسسة تعليمية أصلية أعدت الخريجين لكل أنواع الحياة المهنية.

---

(32) Ibid.

(33) Brown, Ibid., p. 150.

(34) Ibid., p. 146.

كذلك بدأت خيارات أخرى تُتاح للتونسيين. فـ lycée Carnot (الليسيه كارنو) اجتذبت خريجي الصفوف المتوسطة من الكلية الصادقية. والليسيه كارنو، التي تأسست في عام 1875 وأُعيدَت تسميتها كذلك في عام 1894، أُنشِئت لخدمة هيئة طلابية ذات أغلبية أوروبية لكنها قبلت بعض أفضل الطلاب المسلمين واليهود من المدارس الفرنسية ـ العربية. وقبل أن تضيف الكلية الصادقية عنصر الليسيه إلى عروضها، كان على الطلاب الراغبين في الوصول إلى التعليم العالي في فرنسا الحصول على البكالوريا من الليسيه كارنو.

وحتى مع إصلاح الكلية الصادقية وإنشاء مدارس جديدة مثل الليسيه كارنو والمعهد العلوي الذي بدأ كمدرسة لتدريب المدرسين في المدارس الفرنسية ـ العربية الجديدة، بقي الخريجون أقل من أن يلبوا حاجات السلطات الفرنسية إلى وكلاء متوسطين في الخدمة المدنية. لذلك اقترح رينيه مييه على الشباب التونسي تأسيس مؤسسة تعليمية مخصصة حصراً لتدريس العلوم الغربية، باستخدام أساليب بيداغوجية حديثة. ورحب الشباب التونسي بالفكرة وفي عام 1896 أسسوا، كجمعية، الجمعية الخلدونية ـ التي سُمِّيت باسم ابن خلدون.

هكذا تمكن طلاب جامع الزيتونة الآن من حضور فصول دراسية حديثة من خلال الجمعية ما كانوا ليتمكنوا من الحصول عليها بخلاف ذلك. وأدخلت الجمعية الخلدونية موضوعات حديثة شملت العلوم الطبيعية والفيزياء والتضاريس والاقتصاد واللغة الفرنسية.

ورغب الشباب التونسي في مزيد من التذرع بالمشروع الحداثي وإضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم من خلال تقديم وسائل موازية يمكن للجميع الوصول إليها. وبقيادة علي باش حانبة، أسسوا جمعية قدماء الصادقية (جمعية خريجي الكلية الصادقية) كمجموعة للتعليم غير الرسمي في عام 1905. وشُكِّلت جمعية الخريجين بالروح نفسها كما الجمعية الخلدونية، إذ تمثّل هدفها بإعطاء الأولوية لنشر أفكار التقدم والنهوض بجودة حياة المواطنين على حساب الأفكار التقليدية المتعلقة بالتقوى، والمجتمع الديني، والسعادة في «الآخرة». كانت مهمة الجمعية تنظيم لقاءات عبر الأجيال بين خريجي الكلية الصادقية وتقديم فصول دراسية مسائية حول موضوعات لم تكن تُناقَش في المؤسسات التقليدية، بما في ذلك الأفكار الأوروبية والحداثة الإسلامية والعمل السياسي العربي[35].

(35) Sraïeb, «Le Collège Sadiki de Tunis et les nouvelles élites,» pp. 49-50.

هدفت جمعية قدماء الصادقية إلى أن تكون شاملة وتصل إلى جامع الزيتونة، لذلك دعا المؤسسون علماء جامع الزيتونة إلى المشاركة في تطويرها. وفي ظل خيرالله بن مصطفى (1867 ـ 1965)، الذي قاد إصلاح الكتاتيب في عام 1907، ألقى الأئمة التونسيون محاضرات باللغة العربية تركزت على الجوانب التقدمية للإسلام، وشملت في بعض الأحيان مفاهيم الوحدة العربية والعروبة، وشددت على مثال يمكن تحقيقه من خلال اللغة العربية. قدم الشيخ الطاهر بن عاشور (1879 ـ 1973) أول محادثة مسائية من هذا النوع عُرِف بصورة جماعية باسم المسامرات في أيار/مايو 1906. وشارك آخرون من جامع الزيتونة، بما في ذلك العالم المالكي أحمد النيفر (1864 ـ 1926) ومحمد الخضر حسين (1876 ـ 1958)، الذي أصبح لاحقاً شيخ جامع الأزهر[36].

استمر جامع الزيتونة في إنتاج طبقة نخبوية من العلماء المسلمين الذين اقتصر نشاطهم في المجتمع على المجال الديني: تنفيذ الواجبات القانونية والطقسية للمجتمع الإسلامي وتدريب الأجيال المقبلة على فعل الأمر نفسه. لكن من خلال تقديم مسار مواز يدرّس موضوعات حديثة ويتحدى تعاليم جامع الزيتونة التقليدية للإسلام، أطلقت الجمعيتان ـ الجمعية الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية ـ والكلية الصادقية بداية مرحلة من الإصلاح المهم بعمق في جامع الزيتونة. وكان هذا الإصلاح أكثر تعقيداً وخلافية كثيراً من أي إصلاحات تعليمية سبقته، بما في ذلك إصلاح الكتاتيب.

شارك عدد قليل جداً من أبناء جامع الزيتونة في الحركة الإصلاحية التي كانت تجتاح تونس خلال العقدين الأولين من عهد المحمية. وقدم الجامع مجموعة من التحديات الفريدة والمرهقة؛ فالجامع لم يكن موجوداً منذ أربعة عشر قرناً وأصبح متكرساً في طرقه، لكنه احتل أيضاً المجال الديني، وهو بالتالي المجال الأكثر حساسية. وشاركت قوى هائلة في الحرب التي أدت في نهاية المطاف إلى الإصلاح في جامع الزيتونة: الشباب التونسي، والمستعمرون الفرنسيون، وطلاب جامع الزيتونة، و ـ الأكثر حسماً ـ علماء جامع الزيتونة سواء كانوا التقليديين أو الإصلاحيين.

شمل العلماء ذوو العقل الإصلاحي الطاهر بن عاشور، وسالم بوحاجب (1827 ـ 1924)، ومحمد السنوسي. تحدر الطاهر بن عاشور، وهو أبرز هؤلاء على الأرجح، من سلسلة طويلة من المفكرين وعلماء الإسلام والمحامين. أنهى دراسته

(36) Ben Achour, *Le Mouvement littéraire et intellectuel en Tunisie au XIV^{ème} siècle de l'Hégire (XIX– XX^{ème} siècles)*, p. 90.

الأساسية في الجامع قبل أن يعمل محاضراً في الكلية الصادقية ثم أصبح أستاذاً في جامع الزيتونة في سن الرابعة والعشرين. وهو اعتقد بأن الدولة مسؤولة عن تعليم مواطنيها وأن هذه المسؤولية تمتد إلى توفير التعليم للجميع. كما اعتقد بأن الإسلام التونسي يمكن إصلاحه من الداخل وأن القرآن لا ينبغي أن يُنظَر إليه كمصدر شامل بل يجب أن يُدرَس لغوياً لاستخلاص المعنى منه. وكتب عن توافق الإسلام مع القانون الطبيعي وأهمية القيم الإسلامية عند المستوى المجتمعي والفردي بالنسبة إلى الدولة الحديثة[37].

وكان معارضو بن عاشور والمصلحين الآخرين من المحافظين الذين أرادوا الحفاظ على الهياكل التعليمية القديمة وحمايتها من الآثار الأجنبية. لم يكن بعض هؤلاء التقليديين يميلون بالضرورة إلى العقائدية الدينية بقدر ما كانوا يميلون، جزئياً على الأقل، إلى حماية وضعهم الاجتماعي في وجه التغيير المهدِّد. انحدر العلماء الأقوياء عادة من عائلات ممتدة لعلماء دين لديهم حياة مهنية عالية المستوى وشكلوا أساس المجتمع الأرستقراطي[38]، ومثلوا أقوى قطاعات المجتمع وأكثرها نفوذاً وتولوا مناصب قيادية في القضاء والتعليم والأوقاف كمفتين، وقضاة، ومدرسين، ومؤذنين، ومدرسين دينيين.

ولأن التعليم الإسلامي كان النوع الوحيد من التعليم المتاح سابقاً للتونسيين ترسخ أكثر الموقف القوي لعلماء جامع الزيتونة. فتمحور كل شيء لمدة ـ الفكر والأدب وحتى الحرفية ـ حول جامع الزيتونة. حتى إن الشيخ راشد الغنوشي يؤكد أن «كل تونس أُنتِجت في جامع الزيتونة» إلى حد ما[39]. لذلك، يجب أن يكون العلماء رأوا أي نقاش للإصلاح في جامع الزيتونة، الذي كانت منطقتهم ومعقل سلطتهم الأخير، تهديداً خطيراً. ولم تكن المقاومة، من جانب البعض على الأقل، معارضة للاتجاه الإصلاحي في حد ذاته بالضرورة بقدر ما كانت متضمنة في عدم رغبتهم في التخلي عن سلطتهم وامتيازهم.

لكن هذا لم يكن الحال بالنسبة إلى جميع العلماء الرجعيين. فاعتراضات بعض العلماء كانت عقائدية ومتعلقة بمنظورهم الفلسفي الأوسع حول التعليم والإسلام. اعتقد كثر بأن المعرفة قائمة بذاتها ويمكن استنتاجها من المنطق وحده، ولا يمكن اكتسابها من خلال التجربة الخارجية. ورُفِض بصورة مسبقة التعليم الذي تطور خارج نظام المعرفة

(37) Nafi, «Ṭāhir Ibn'Āshūr: The Career and Thought of a Modern Reformist 'ālim, with Special Reference to His Work of Tafsīr,» pp. 8-18.

(38) Abdellatif Hermassi, «Société, Islam et islamisme en Tunisie,» *Cahiers de la Méditerranée* vol. 49, no. 1 (1994), p. 67.

(39) Muhammad Qasim Zaman, *The Ulama in Contemporary Islam: Custodians of Change* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002), p. 61.

الديني المغلق؛ وثمّن التقليديون احترام ما جاء قبلهم والنظام الهرمي الاجتماعي والديني، وكانوا راضين عن التعليم المكوَّن من حفظ عن ظهر قلب لمجموعة كاملة ثابتة، مجموعة من المعلومات «غير القابلة للجدل»[(40)]. هكذا، لم يكن التعليم الديني عرضة للتغيير وكان لا بد أن يبقى نظاماً مغلقاً، محمياً من الآثار الخارجية والتفسيرات الجديدة.

أيدت الإدارة الاستعمارية، التي أدركت أهمية جامع الزيتونة، إصلاحه بفتور فقط، وأبقت على مسافة من هذا المجال الحساس. وفي عام 1898، أنشأت الإدارة لجنة لإصلاح جامع الزيتونة تألفت من علماء إصلاحيين بقيادة سالم بوحاجب وأعضاء من البيروقراطية الفرنسية. بلغ عمل لجنة الإصلاح ذروته بإزالة جامع الزيتونة من إدارة التدريس العام وإلحاقه بدلاً من ذلك برئاسة الوزراء، وإعطائه قدراً أكبر من الاستقلالية[(41)]. وهكذا ضمن الفرنسيون بقاء جامع الزيتونة بمنأى عنهم وتجنبوا الانجرار إلى المجال الديني.

في المقابل، رأى الطلاب في جامع الزيتونة أن محاولات الإصلاح حميدة وتجميلية، فأبقوا على مطالبهم بالتغيير الحقيقي خلال العقد التالي. وقد أصر هؤلاء الطلاب، الذين شجعتهم احتجاجات شهدها جامع الأزهر في القاهرة في عام 1909 ـ وطالبت بإصلاحات في المنهج الدراسي ـ على دمج موضوعات مثل التاريخ والجغرافيا في المنهج الدراسي، ومنحهم الحق في الخضوع للامتحانات بعد ثلاث سنوات بدلاً من سبع سنوات، والإعفاء من دفع الضرائب والخدمة في الجيش. وشعر طلاب جامع الزيتونة بأنهم أقل شأناً من نظرائهم في الكلية الصادقية، الذين كانوا يكتسبون معرفة في المواد الحديثة، بما في ذلك العلوم. وشجبوا المحافظة المتحجرة لدى أغلبية أساتذة جامع الزيتونة وغياب عدد من الموضوعات مثل الفلسفة والتفسير المقدس والميتافيزيقا[(42)].

لكن لجنة الإصلاح الثانية لجامع الزيتونة لم تُشكَّل حتى عام 1929 مع الدعوات المستمرة للإصلاح من جانب الطلاب. ولم تنحصر الجدالات هذه المرة بين جدران الجامع بل حملتها الصحف والنقاشات العامة. وشُنَّت معارك بين المصلحين الذين سعوا إلى إعادة تنظيم راديكالية تهدف إلى توسيع مجال المعرفة إلى حد كبير وبين التقليديين الذين أرادوا الحفاظ على الوضع الراهن. بلغ عمل لجنة الإصلاح ذروته في مرسوم

---

(40) Brown, «Tunisia,» p. 145.

(41) Ben Achour, *Le Mouvement littéraire et intellectuel en Tunisie au XIVème siècle de l'Hégire (XIX– XXème siècles)*, pp. 58-59.

(42) Julien, «Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882–1912),» pp. 146-147.

تعليمي صدر عام 1933 وسمح للجامع بمنح ثلاث شهادات، واحدة لكل دورة تعليمية: الأهلية للابتدائية، والتحصيل للثانوية، والعالمية للدورة ما بعد الثانوية(43). كذلك أدى إلى تعيين الشيخ الطاهر بن عاشور رئيساً لجامع الزيتونة في عام 1932، وهو منصب غادره بعد سنة(44).

لم يصل الإصلاح ذو المغزى أخيراً إلى الجامع إلا في عام 1944، عندما عاد بن عاشور عميداً. وفي مواجهة رد فعل المحافظين، أصبح تدريس اللغتين الإنكليزية والفرنسية إلزامياً في جامع الزيتونة، وأُدخِلت مواد حديثة، وخُفِّضت كمية المواد الدينية التي كانت تُدرَّس(45). كذلك حرص بن عاشور على نشر روح جامع الزيتونة على نطاق واسع، فأنشأ حتى خمسة وعشرين ملحقاً في تونس والجزائر ووسع عدد الطلاب من ثلاثة آلاف إلى 20 ألفاً خلال ولايته(46).

وفي الوقت الذي كان الطاهر بن عاشور ينفذ إصلاحاته في جامع الزيتونة، كان ابنه الشيخ الفاضل بن عاشور (1909 ـ 1970) يعزز التشديد على اللغة العربية في الجمعية الخلدونية، حيث كان رئيساً. وكان الفاضل بن عاشور درس القرآن في المنزل وبدأ بتعلُّم الفرنسية في سن العاشرة. وقُبِل مباشرة في السنة الثانية في جامع الزيتونة ولاحقاً درّس في جامع الزيتونة والكلية الصادقية. واعتقد الفاضل بأن المؤسسات التعليمية التي أنشأها الفرنسيون في تونس كانت غربية جداً في توجهاتها ولم تأخذ في الحسبان السياق العربي والإسلامي في شكل كافٍ، فدفع إلى إنشاء معهد البحوث الإسلامية ومعهد الحقوق العربي، وكلاهما تأسسا في عام 1946.

وفي الجمعية الخلدونية أدخل الفاضل بن عاشور أول درجة بكالوريا عربية لتعزيز التعاليم الحديثة في المؤسسات التعليمية التونسية وتمكين الطلاب من مواصلة دراستهم في الجامعات العربية في الشرق العربي، وأقام علاقات مع الجامعات في القاهرة وعمل مع وزير التعليم المصري في ذلك الوقت، طه حسين (1889 ـ 1973)(47).

(43) Keith W. Martin, «Zaytuna Mosque and University (Tunisia) Chapter 9: Reforms 1932 to 1933 AD Education Reformation and Secularization,» *Martin Exports* (blog), 22 January 2014, <http://martinexports.blogspot.com/2014/01/zaytuna-mosque-and-university-tunisia_5696.html>.

(44) Ben Achour, *Le Mouvement littéraire et intellectuel en Tunisie au XIVème siècle de l'Hégire (XIX–XXème siècles)*, pp. 146-147.

(45) Noureddine Sraïeb, «Université et société au Maghreb: La Qarawîyin de Fès et la Zayt ûna de Tunis,» *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée,* vol. 38, no. 1 (1984), p. 71.

(46) Ben Achour, Ibid., pp. 189-190.

(47) Ibid., pp. 6–7 and 47.

وكتب طه حسين، الشخصية الرائدة في الحداثة العربية خلال القرن العشرين، روايات ومسرحيات باللغة العربية أكسبته ثلاثة عشر ترشيحاً لجائزة نوبل في الأدب بين عامي 1949 و1964. وكان لديه توق إلى الحرية في الدراسات تسبب بطرده من جامع الأزهر المحافظ، الذي كان تمرد على تعاليمه القديمة. وفي كتابه الصادر في عام 1936 حول السياسة التعليمية، **مستقبل الثقافة في مصر**، أكد حسين أن لا فرق بين أوروبا ومصر، وهي حجة تستند إلى فكرة ثقافة البحر المتوسط. ومع طه حسين، أنشأ الفاضل بن عاشور معادلات بين الشهادات التونسية والمصرية، ما سهّل المسار أمام التونسيين لمتابعة دراساتهم العليا في القاهرة.

كذلك مهّد الفاضل بن عاشور الطريق للإصلاحات التقدمية لبورقيبة بعد الاستقلال ودعمها. وكان لمناصرة الشيخ الفاضل لحقوق المرأة ولدعمه القوي لمجلة الأحوال الشخصية التي أدخلها بورقيبة مغزى خاص نظراً إلى قاعدته في العلوم الدينية وشخصيته العامة. وكان هناك آخرون دافعوا عن حقوق المرأة ومهدوا الطريق إلى إصلاحات بورقيبة. وواجه المصلحون رد فعل مماثلاً، إن لم يكن أكبر، حول هذا الموضوع من العلماء التقليديين ولم تتبلور أفكارهم في نهاية المطاف حتى بعد الاستقلال.

قاد الشيخ محمد السنوسي الطريق عبر نشر كتاب في عام 1897 بعنوان **تفتق الأكمام** قدَّم فيه تحليلاً لحال المرأة في العالم الإسلامي وحقوق المرأة في سياق إسلامي. وتبع الكتاب بعد ذلك بسنتين عمل مؤثر آخر كتبه في القاهرة أحد أهم تلاميذ محمد عبده، قاسم أمين. وجادل كتاب أمين، **تحرير المرأة**، دفاعاً عن تحرير المرأة على أساس أن المساواة بين الجنسين ترتكز على الإسلام وواضحة في الشريعة، لكن التشوهات التي حدثت كانت نتيجة للتقاليد التي جاء بها إلى الدين معتنقون له. ورأى قاسم أمين أيضاً أن تفسيرات القرآن والحديث ليست مقدسة ـ فهي نشأت في فكر إنساني يمكن أن يتغير بمرور الوقت ووفق السياق الاجتماعي.

لم يدعُ أمين، على الرغم من مناصرته لتحرير المرأة، إلى المساواة في الحقوق بين النساء والرجال، إذ حدد موقع النساء بدلاً من ذلك على أساس الأدوار الجندرية التقليدية كزوجات وأمهات. وتمثّلت دعوته في «تحديث» الأبوية من خلال مواءمتها مع المفاهيم الغربية[48]. ولم يعتقد بأن تعليم النساء يجب أن يكون مساوياً بالضرورة لتعليم الرجال، بل

(48) Akram Fouad Khater, *Sources in the History of the Modern Middle East*, 2nd ed. (Belmont, CA: Wadsworth, 2011), p. 61.

يجب أن يتكون من التعليم المدرسي الأساسي. لكن أمين ذهب أبعد حتى من الطهطاوي، الذي كان من أوائل مناصري التعليم الابتدائي الشامل للفتيان والفتيات. فبينما كان دافع الطهطاوي هو المعتقد بأن تعليم المرأة سيؤدي إلى زيجات أكثر انسجاماً وتربية أفضل للأطفال، جادل أمين دفاعاً عن تعليم النساء حتى يتمكنّ من كسب رزقهن ولا يضطررن إلى أن يكن معتمدات مالياً. لكن أمين اتفق مع الطهطاوي على أن المرأة لا ينبغي أن تكون قادرة على المشاركة في الحكومة أو أن يكون لها صوت سياسي[49].

ومن الشخصيات التونسية البارزة الأخرى التي ناصرت المساواة، الشيخ في جامع الزيتونة عبد العزيز الثعالبي (1876 ـ 1944)، وهو من تلاميذ سالم بوحاجب، وقد جادل في كتابه الصادر في عام 1905 **روح التحرر في القرآن** بأن المبادئ الإسلامية تحبِّذ المساواة الجندرية وتدعو إلى وصول متساوٍ إلى التعليم للنساء وكذلك إلى إلغاء الحجاب الإسلامي[50]. أثار الثعالبي غضب العلماء الأكبر سناً وحُوكِم في عام 1901، في حدث عجّل بمزيد من الدعم لآرائه وللحركة الإصلاحية. دعا الثعالبي، الذي أصبح لاحقاً زعيماً للحركة الوطنية التونسية وظل في المقام الأول داعية دينياً وإصلاحياً اجتماعياً، إلى تطور الدين وفهمه العميق.

لكن لم ينادِ أحد بقوة بحقوق المرأة أو كان مسؤولاً عن الوضع القانوني التقدمي للمرأة في تونس مثل العالم الإسلامي والمصلح الطاهر الحداد (1899 ـ 1935)، الذي يُشاد به كأحد أهم المفكرين الاجتماعيين التونسيين، الذي نال على نطاق واسع فضلاً لطبيعة الإسلام المتسامحة والليبرالية والتقدمية في تونس المعاصرة. لقد مهد الحداد المسار أمام مجلة **الأحوال الشخصية** التي أدخلها بورقيبة من طريق صياغة الحوار حول حقوق المرأة في المجتمع التونسي؛ وأصبحت مواقفه حول حقوق المرأة أساساً لمجلة بورقيبة.

وُلِد الحداد في جنوب تونس لأب يعمل تاجر دواجن ونشأ على الأرجح في بيئة دينية واجتماعية محافظة، ودرس في الكتّاب قبل الالتحاق بجامع الزيتونة، حيث بدأت أفكاره في التبلور. في جامع الزيتونة، حيث درّس أيضاً، درس الحداد محمد عبده وتأثر بمحمد السنوسي وعبد العزيز الثعالبي.

(49) Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798–1939*, pp. 69–83 and 164–170.

(50) Majdi Chakroun, «La Condition de la femme en Tunisie: De l'humanitaire au partenariat,» *Revue juridique Thémis*, vol. 43, no. 1 (2009), p. 120.

فهم الحداد الإسلام كدين قادر على التكيف مع التطورات الاجتماعية، واعتقد بأن الشريعة يجب أن تكون دينامية ولا تقتصر على تفسيرات صارمة وغير متغيرة. ومثل غيره من المصلحين في ذلك الوقت، اعتقد الطاهر الحداد بأن سبب تخلف المجتمع المسلم عن أوروبا يكمن في سوء فهم المسلمين لمبادئ الإسلام(51). ومن خلال النقاش في إطار عربي وإسلامي بدلاً من النظر إلى الممارسات الغربية، طرح الحداد الفكرة القائلة بأن الحقوق الإنسانية والمدنية الأساسية، بما في ذلك حقوق المرأة، لا يمكن فصلها عن الإسلام(52). وجادل بأن الإسلام، في بدايته، كرس فعلاً المساواة بين الرجل والمرأة. لذلك فإن السبب وراء تدهور وضع المرأة في المجتمع ليس هو الدين، بل هو سوء فهم النصوص الدينية والتطبيق المضلل للفتاوى الدينية. كانت توضيحات الحداد مماثلة لتلك الخاصة بقاسم أمين، إذ إن كلا العالمين عزيا وضع المرأة الأقل شأناً في المجتمع إلى التقليد وليس إلى الشريعة أو الإسلام نفسه.

جادل الطاهر الحداد في أطروحته **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، التي نُشِرت في عام 1930، دفاعاً عن تغيير نمطي في كيفية النظر إلى المرأة في المجتمع المسلم. وهو حدّد للمرأة حقوقاً مماثلة لحقوق الرجل، مثل الحق في الشهادة في المحكمة وتوقيع العقود(53). وفي مجال العلاقات الزوجية، نادى الحداد بالموافقة المتبادلة قبل الزواج، ودعا إلى وضع حد لتعدد الزوجات، والطلاق من جهة واحدة، وحصول الأب تلقائياً على حضانة الأطفال(54). كما جادل الحداد دفاعاً عن تعليم المرأة، ووضع إطاراً لتمكين المرأة كجزء من الحركة الأوسع المناهضة للاستعمار. لكن مثل بعض أسلافه المصريين، استشهد الحداد بدور المرأة في الأسرة كأساس لتعليمها ولم يتصور مستقبلاً مهنياً للنساء(55). وكانت حجة الحداد تقدمية، مع ذلك، في سياق لم يناقش فيه سوى قلائل ما إذا كان على المرأة حتى أن تتعلم القراءة والكتابة.

---

(51) Khaled Ridha, *Le Capitalisme, l'Islam et le socialisme* (Saint-Denis, France: Publibook, 2011), pp. 401–402.

(52) Erik Churchill, «Tahar Haddad: A Towering Figure for Women's Rights in Tunisia,» *Voices and Views: Middle East and North Africa* (blog), World Bank, 3 August 2013, <http://blogs.worldbank.org/arabvoices/tahar-haddad-towering-figure-women%E2%80%99s-rights-tunisia>.

(53) Chakroun, «La Condition de la femme en Tunisie: De l'humanitaire au partenariat,» p. 123.

(54) Amel Mili, «Exploring the Relation Between Gender Politics and Representative Government in the Maghreb: Analytical and Empirical Observations,» (PhD Dissertation, State University of New Jersey, 2009), p. 9.

(55) Ibid., p. 17.

وفي معرض الحجة القائلة بأن النساء يجب أن يحصلن على وصول متساوٍ إلى التعليم، قال الحداد بأن الإسلام لا يدعو إلى الفصل بين الجنسين في المدرسة. وفي أطروحته، خصص الحداد فصلين لموضوع الحجاب، وجادل بأنه منع الأزواج من معرفة بعضهم بعضاً قبل الزواج، وأدى إلى عزلة النساء، ومنع الوصول المتساوي إلى التعليم، وذهب إلى أبعد من ذلك إذ قارن الحجاب «بما يوضع من الكمامة على فم الكلاب»(56). وردد الحداد صدى قاسم أمين، الذي افترض أن ارتداء النقاب قد يحرض على الرغبة الجنسية بدلاً من تعزيز العفة، وأن الرجال فرضوا عزلة النساء بسبب عدم الاحترام والتقدير لسمات المرأة وراء جسدها المادي(57).

وفي صورة ذات دلالة، لجهة محاولاته عدم إثارة علماء جامع الزيتونة بل تشجيعهم على تنفيذ إصلاحات في الشريعة، قابل الحداد عدداً منهم حول حججه المتعلقة بحقوق المرأة لأغراض كتابه. وعلى الرغم من أن البعض، كما هو متوقع، لم يكن داعماً، إلا أن الاستثناءات البارزة شملت الطاهر بن عاشور، الذي أشار إلى «حقوق مشتركة» للرجال والنساء في الزواج، وابن آخر من أبناء جامع الزيتونة أكد أن القرآن لم يأمر النساء بتغطية وجوههن في الأماكن العامة(58).

أثار نشر كتاب الحداد موجات صادمة في تونس، وتعرض الحداد لانتقاد عنيف بسبب عدد من معتقداته، ولا سيَّما التنديد بتعدد الزوجات والتسامح مع الإجهاض عندما تكون حياة الأم معرضة للخطر. وشن المحافظون في جامع الزيتونة حملة تشهير شخصية ضده. ومن بين العلماء الذين نشروا تفنيدات لأطروحة الحداد كان محمد الصالح بن مراد، وهو شخصية رئيسية في جامع الزيتونة، فهو أصدر واحدة من أكثر الهجمات اللاذعة والفاعلة على عمل الحداد في كتيب، فقط ليتبين لاحقاً أنه لم يقرأ الكتاب حتى(59). وفي نهاية المطاف قام علماء جامع الزيتونة بإبطال تمييز الحداد ككاتب عدل، ما ألغى عملياً درجته وأخرجه من المؤسسة الدينية. وعلى الرغم من أنه كان التحق ببرنامج دراسي في القانون

---

(56) Joseph T. Zeidan, *Arab Women Novelists: The Formative Years and Beyond* (New York: State University of New York Press, 1995), p. 30, and Maryam Ben Salem, «Le Voile en Tunisie: De la réalisation de soi a la résistance passive,» *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 128 (2010), <http://remmm.revues.org/6840>.

(57) Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798–1939*, p. 165.

(58) Julian Weideman, «Tahar Haddad After Bourguiba and Bin ’Ali: A Reformist between Secularists and Islamists,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 48, no. 1 (2016), p. 53.

(59) Lilia Labidi, «Islam and Women’s Rights in Tunisia,» (Lecture, Austrian Oriental Society Hammer Purgstall, Vienna, 2005).

مؤسس حديثاً مدته سنتان، فهو مُنع من الخضوع لامتحانه النهائي وحُرم من الحصول على درجة في القانون[60].

وقد تبين لاحقاً أن الحداد أشاد بالمؤسسة التي تجنبته كمركز للتعليم الإسلامي. ففي كتاب نُشِر في عام 1981 بعد وفاته، بعنوان **التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة** كتب: «هذا المعهد هو اليوم المعهد الوحيد الذي يمكننا أن نحمي به جوهرنا من الاندثار بإحياء لغتنا وآدابنا الصّحيحة مع درس علوم الحياة فيه بلساننا». لكنه اعترف أيضاً بحدود جامع الزيتونة ودعا إلى الإصلاح وتوسيع نطاق التدريس. لقد أراد الحداد تنشيط جامع الزيتونة، كمركز للفكر الإسلامي ومدرسة حديثة لتدريس مواد علمانية، واقترح على الطلاب أن يقودوا عملية التغيير في تحد لمن وصفهم بأنهم مدرسون صلب[61].

اتُّهِم الحداد بالإلحاد والهرطقة، وتعرض لاعتداءات جسدية في شوارع مدينة تونس، ما دفعه إلى الحصول على تصريح بحمل مسدس[62]. وفي خضم حملات تشويه ضده في الصحافة وإدارة عدد من حلفائه السياسيين ظهورهم له، أمضى ما تبقى من حياته الشابة في اكتئاب وسوء صحة بعدما انسحب من المجتمع. توفي الحداد عن عمر يناهز السادسة والثلاثين من مرض القلب والسل، لكن إرثه، الذي أصبح مؤثراً فقط بعد حصول تونس على استقلالها، سيبرهن أنه مستمر من دون شك.

كان للحداثيين التونسيين، مثل الطاهر الحداد، أثر تخلل التعليم وحقوق المرأة والعلاقة بين الدين والمجتمع، وساعدوا على تحديد موقع تونس في العالم الحديث ومواقفها تجاه الغرب. وأسست المجادلة من داخل الإسلام وإصلاح المؤسسات الدينية، مثل الكتاتيب وجامع الزيتونة، بدلاً من التحايل عليها، علاقة منسجمة بين الدين والحداثة وسوابق للعمل داخل النظام لضمان اتباع نهج متوازن.

تأثر المصلحون بعمق بالنهضة القاهرية، لكن الحركة الإصلاحية التونسية كانت أكثر توسعاً، وتطورت إلى المجال السياسي والحركة الوطنية. فأعمال العلماء المصريين الكبار

(60) Noureddine Sraïeb, «Contribution à la connaissance de Tahar el-Haddad (1899-1935),» *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée,* vol. 4, no. 1 (1967), p. 107.

(61) Weideman, «Tahar Haddad After Bourguiba and Bin 'Ali: A Reformist between Secularists and Islamists,» p. 52.

(62) Martina Sabra, «A Rebel Loyal to the Koran,» Qantara.de, 11 November 2010, <https://en.qantara.de/node/327>, and Sraïeb, «Contribution à la connaissance de Tahar el-Haddad (1899-1935),» p. 108.

دفعها في المقام الأول السعي لإيقاظ الأمة الإسلامية وتكييف الدين مع الأزمان من خلال فتح باب الاجتهاد.

قلب بعض المصلحين النهضويين اتجاههم وذهبوا نحو آراء صارمة ضيقة لرجعيين مؤثرين. فمحمد رشيد رضا، أحد تلاميذ محمد عبده وأتباعه، تحول من موحِّد للسنة والشيعة إلى مُلتزم بالتعاليم الإقصائية والمتطرِّفة لمحمد بن عبد الوهاب (1703 ـ 1792)، مؤسس العقيدة الوهابية؛ فرأى رضا أن استقراء أفكار عبده إلى أشكال علمانية فيه إخضاعٌ للإسلام للغرب، مستلهماً عمل تقي الدين أحمد بن تيمية، الذي زرع بذور الأيديولوجيات المتطرفة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر التي ستتجسد بعد وفاته بقرون. لقد اعتقد ابن تيمية بأن العلماء يجب أن يعيدوا فتح أبواب الاجتهاد، لكن عند القيام بذلك يجب أن يعودوا إلى مصادر القرن السابع الأصلية بدلاً من الاعتماد على تفسيرات العلماء. وحذّر ابن تيمية من مخاطر العصبية، أي تضامن العشيرة بغض النظر عن أديان أعضائها، العصبية التي سيناصرها ابن خلدون بعد قرن. وستنير آراءُ ابن تيمية المتشددة العقيدةَ الوهابية التي تبلورت في منتصف القرن الثامن عشر وعقيدة الإخوان المسلمين في أوائل القرن العشرين.

لقد أدى تصاعد الإسلاموية وقوة التيارات الرجعية إلى انقطاع عمل علماء النهضة والحد أكثر فأكثر من قدرتهم على إحداث التغيير؛ وأُنهِي المشروع الأهم لتحديث الإسلام، وهو ما أدى إلى نكوص كبير، ستستمر آثاره محسوسة خلال الأجيال التالية. من جهة أخرى، سمحت أحوال المفكرين التونسيين المؤثرين لهم بالمثابرة في إصلاحاتهم والاستمرار في مسار تراكمي غير منقطع بوجه عام. وعلى مدار القرن العشرين، سيتحول مسار الإصلاح في تونس إلى حركة وطنية وينتج مجتمعاً مستنيراً بعد الاستقلال.

الفصل العاشر

1956

شكلت القوى الفكرية والمعركة من أجل حقوق العمال حركةَ الاستقلال ومشروعَ بناء الأمة في تونس على مدى عقود. كان المسعى مسعى تدريجياً، محلياً، متماسكاً غالباً، وسلمياً ـ حدد مساراً ومثالاً لثورة البلد ضد الحكم الاستبدادي وانتقاله الديمقراطي من الآن فصاعداً.

وفي نهاية المطاف، شكل الشباب التونسي والمصلحون المعاصرون الآخرون الذين أنجبوا حركة الإصلاح الفكري في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، رواد حركة مناهضة الاستعمار التي من شأنها أن تؤدي إلى تحرير تونس. وفي العقود التي أدت إلى الاستقلال، تبنت التيارات الفكرية مظالم اجتماعية ـ اقتصادية وقضايا حقوق المرأة والعمال والمُستعمَرين على نطاق أوسع، وهو ما بث الحياة في مجتمع مدني نابض بالحيوية وبحركة سياسية متطورة.

انتشرت المشاعر المعادية للاستعمار على نطاق واسع في كل أنحاء المنطقة الأكبر، بينما أدت الأحداث العالمية ـ التي تخللتها حربان عالميتان ـ إلى تحطيم أسطورة القوة الاستعمارية التي لا تُقهَر، وكشفت عن هشاشتها. وتحول انتباه فرنسا نحو مشاكلها في أوروبا ونحو حماية سيادتها ـ ما وفّر مساحة لنمو النشاط السياسي المحلي في تونس وفي أماكن أخرى من المنطقة المغاربية.

صاغت معركة الاستقلال تحالفات غير محتملة وجمعت عناصر متباينة: أبناء جامع الزيتونة والعلمانيون والعمال والنخب، والمزارعون الريفيون والصناعيون الحضريون،

والنساء والرجال من كل الخلفيات والنزعات. وكانت الصحف والدوريات في قلب الجدال الوطني؛ وكانت للأحزاب السياسية صحفها، التي غالباً ما أُعيدَ تجسيدها تحت أسماء مختلفة، إذ عملت القوة الاستعمارية الفرنسية على قمع المعارضة وقمع التعبيرات عن التضامن ضد هيمنتها. وضغط القادة التونسيون من أجل مطالبهم على المسرح العالمي؛ فقد تشاركوا الأفكار ووجدوا، في بعض الأحيان، أهدافاً مشتركة مع حركات وطنية عربية أخرى كانت تجري في الوقت نفسه.

دارت أكثر القضايا المثيرة للنزاع الساخن في مطلع القرن، التي وضعت التونسيين في مواجهة السلطات والمستوطنين الذين دعمتهم، حول ملكية الأراضي والضرائب. فقد استخدم الفرنسيون استراتيجيا لجذب مواطنين فرنسيين إلى تونس من خلال وعود بمنحهم أراضٍ لخلق سبب مادي لدى المستوطنين للتعلق بتونس. وقد نُقِلت قطع صغيرة من الأراضي من التونسيين، وهو ما كان يتسبب غالباً بتهجير الفلاحين، بمعدل جعل مواطنين فرنسيين يملكون 400 ألف هكتار من الأراضي بحلول عام 1892. وعقب ما يزيد قليلاً على العقد، قفز عدد السكان الفرنسيين، الذي سجل بضع مئات فقط من السكان المستوطنين ذوي الأغلبية الإيطالية في عام 1881، إلى أكثر من 10 آلاف، أي على نحوٍ يضاهي كثيراً معدل تزايد المستوطنين غير الفرنسيين[1].

وما زاد قضية نقل ملكية الأراضي ارتباكاً أن أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية التونسية كانت تصنّف ملكيتها كأحباس دينية. وفي سعي لإغراء المواطنين الفرنسيين، أجبر مسؤولو المحمية المجلس المحلي للأحباس في عام 1896 على إعطاء عدة آلاف من الفدادين من أراضيه كل عام لمديرية الزراعة المؤسسة حديثاً بقيادة فرنسا لبيعها إلى المستوطنين[2].

لم يتوقف الفرنسيون عند الاستحواذ على الأراضي وانتزاعها من التونسيين. فللمساعدة على تمويل مشاريع البنية التحتية ـ بما في ذلك بناء الطرق التي كان يستخدمها المستوطنون غالباً ـ زاد الفرنسيون ضريبة المجبى على المواطنين التونسيين في عام 1903[3]؛ فلم يتلقَّ التونسيون هذه الأخبار بهدوء، ومثلما أدت مضاعفة المجبى على يد

(1) Kenneth Perkins, *A History of Modern Tunisia,* 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), pp. 49 and 60.

(2) Kenneth J. Perkins, *Historical Dictionary of Tunisia*, 2nd ed. (Lanham, MD: Scarecrow Press, 1997), pp. 74–75.

(3) Charles-André Julien, «Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882–1912),» *Revue française d'histoire d'outre-mer,* vol. 54, nos. 194–197 (1967), p. 143.

الصادق باي الحسيني إلى أعمال شغب في عام 1864، اندلعت الاحتجاجات في الريف. ووصلت الأمور إلى ذروتها في عام 1906 عندما أدت انتفاضة في تالة ـ القصرين ضد مصادرة الأراضي والعبء الضريبي المرهق إلى مذبحة، أسفرت عن مقتل 12 شخصاً وإصابة سبعة آخرين على أيدي الفرنسيين. شارك عدد من خريجي الكلية الصادقية البارزين في إثارة الجماهير، بما في ذلك البشير صفر (1865 ـ 1917)، الذي ألقى خطاباً حماسياً قبل شهر فقط ضد المقيم العام الفرنسي الجديد، ستيفن بيشون[4]. وكان صفر في الأصل يفضل الوجود الفرنسي لكنه استاء من هذا الوجود بعد عقدين من الاستعمار، وهو كثيراً ما تحدث علناً ضد الإدارة الفرنسية، مطالباً بالإصلاح نيابة عن الشعب التونسي[5]. وأدى عزله التالي من جانب الفرنسيين إلى بروز نشطاء آخرين، أبرزهم علي باش حانبة، الذي ارتقى إلى مواقع قيادية داخل حركة الشباب التونسي[6].

استمرت قضايا الضرائب وملكية الأراضي في تقسيم المجموعتين السكانيتين التونسية والمستوطنة، وفي بعض الأحيان كانت حكومة المحمية تهادن في محاولات لمنع حصول شجار عنيف آخر. واعتنق الشباب التونسي هذه المظالم الاقتصادية كجزء من برنامجهم السياسي. وفي عام 1907، أسسوا حزب التطور. واستخدم علي باش حانبة صحيفته *Le Tunisien* (التونسي)، التي خلفت صحيفة **الحاضرة**، لتعزيز البرامج المختلفة للحزب. وكانت *Le Tunisien* أول صحيفة محلية تُنشَر في تونس بالفرنسية، وسرعان ما أصبحت الموقع الذي روَّج أفكار الحركة الوطنية. وأُنشِئت نسخة عربية من صحيفة **التونسي** بعد ذلك بسنتين في عام 1909، وتولى العالِم الحداثي في جامع الزيتونة عبد العزيز الثعالبي رئاسة تحريرها.

وبوجود *Le Tunisien* و**التونسي** كصحيفتين ناطقتين بلسان الحزب الذي أسسه الشباب التونسي، اتخذ الحزب موقفاً ضد الإخلاء المنهجي للمزارعين التونسيين من أراضيهم لمصلحة المستوطنين الوافدين حديثاً. كذلك تبنى أجندتين اقتصادية وسياسية جديدتين، مطالباً بالمساواة بين المستعمِر والمستعمَر، ومعاملة بالمثل بين العمال الأوروبيين والتونسيين. ودعا حزب التطور إلى قبول التونسيين في المناصب العامة وتوسيع نطاق الحصول على التعليم الابتدائي والتدريس الزراعي المهني.

(4) Habib Boularès, *Histoire de la Tunisie: les grandes dates, de la préhistoire à la revolution* (Tunis: Cérès, 2012), pp. 523–525, and Perkins, *A History of Modern Tunisia,* pp. 74 and 523–525.

(5) Noureddine Sraïeb, «Le Collège Sadiki de Tunis et les nouvelles élites,» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, vol. 72, no. 1 (1994), pp. 49–50.

(6) Perkins, *Historical Dictionary of Tunisia*, pp. 162-163.

سخر المستوطنون الأوروبيون بانتظام في صحفهم من مطالب الشباب التونسي. ففي مقال بتاريخ 16 حزيران/يونيو 1907، سخر المستوطن الفرنسي فيكتور دي كارنيير من دعوات الشباب التونسي إلى الحقوق المتساوية، مؤكداً أن «العرق [التونسي] أصبح أدنى رتبة بسبب دينه الخافض وتقليد وراثي طويل من الكسل والقدرية»(7).

وأصبحت التوترات بين المستوطنين والقادة المحليين أكثر حدة مع تطور الحركة الوطنية أكثر. وازدادت الاحتجاجات الشعبية حول قضايا الأراضي تكراراً وحجماً في السنوات التي أعقبت أعمال الشغب التي وقعت في تالة ـ القصرين عام 1906.

اتخذت الاحتجاجات منحىً عنيفاً عندما أمر المجلس البلدي لمدينة تونس بإجراء مسح لمقبرة الجلاز والأرض المحيطة بها في عام 1911. وقد خشي التونسيون من أن تُدنَّس المقبرة وأن يؤدي هذا إلى تسجيل مزيد من الأراضي التي لن تعود جزءاً من تراثهم الوطني. كان رد فعل الفرنسيين قوياً، إذ أدانوا خمسة وثلاثين متظاهراً وحكموا على سبعة بالإعدام، وأُعدِم اثنان منهم؛ كما أعلنت السلطات الاستعمارية البلد تحت الحصار، وفرضت حالة الطوارئ التي لم تُرفَع حتى عام 1921(8). وأصبح الحدث علامة مهمة وجزءاً من الذاكرة الجماعية للكفاح التونسي من أجل الاستقلال.

أصبح كل حادث يقع محفزاً، مظهراً عدم الثقة العميق ومثيراً مشاعر استياء عميقة. فعندما دهس سائق ترام إيطالي شاباً تونسياً في شباط/فبراير 1912، قاطع التونسيون شركة الترام، وطالب عمال الترام التونسيين بأجرٍ متساوٍ وشروط عمل أفضل.

أطلق أبرز حزب التطور مخاوفه على المسرح الدولي، وعبر عنها في مؤتمر شمال أفريقيا في عام 1908 في باريس. لكن هذه المحاولات لم تنجح في كسب الدعم لأهداف الشباب التونسي. وفي الواقع، كان لتعبيرهم عن شكاواهم خارج تونس أثر عكسي ضدهم في الداخل، إذ نظرت الإدارة الفرنسية والمستوطنون إليهم بشك أكبر واشتبهوا بأنهم نظموا تظاهرة مقبرة جلاز ومقاطعة الترام كجزء من مخطط سياسي أكبر(9).

علّق الفرنسيون صحيفة *Le Tunisien* ونفوا علي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي وعدداً من المتعاونين معهما. لكن الثعالبي وآخرين تمكنوا من العودة إلى تونس بعد

(7) Julien, «Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882–1912),» pp. 131-132.
(8) Boularès, *Histoire de la Tunisie: les grandes dates, de la préhistoire à la revolution*, p. 533.
(9) Julien, Ibid., pp. 134, 147 and 149-150.

بضعة أشهر، لكن علي باش حانبة اختار البقاء في المنفى في إسطنبول حتى وفاته في عام 1918[10].

ومع حالة الطوارئ التي اجتاحت البلد والحصار المفروض على قيادة الشباب التونسي، لم تكن هناك فرصة كبيرة لظهور قيادات جديدة، فاستغرق الأمر عقدين إضافيين لاستئناف الزخم الذي بدأه الشباب التونسي بنجاح.

لم تكن المحاولات، التي كانت غير مجدية، في الوصول إلى الاستقلال قليلة في المرحلة الفاصلة، مع مواصلة بعض الشباب التونسي السابقين جهودهم. وكان من بين هؤلاء القادة عبد العزيز الثعالبي الذي انضم إلى آخرين من مواطنيه في عام 1919 لتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي أو باختصار حزب الدستور. وكان هؤلاء الوطنيون يأملون في أن يؤدي تضامنهم مع الفرنسيين خلال الحرب العالمية الأولى إلى تحقيق مكاسب، إذ خاض 80 ألف جندي تونسي الحرب، فقد 12 ألفاً منهم حياتهم[11]. وكان الانضمام إلى الجهد الحربي مدفوعاً بأهداف استراتيجية على أمل أن يساعد ذلك قضية استقلال تونس. وأدّت الدوافع الاقتصادية دوراً أيضاً، إذ نال الجنود تعويضات مالية.

وجد الشباب التونسي سبباً للتفاؤل في نقاط وودرو ويلسون الأربع عشرة، وكتبوا إلى الرئيس الأمريكي رسالة التمسوا فيها حق تونس في تقرير المصير[12]. كذلك أرسلوا وفداً مؤلفاً من أعضاء حزب الدستور للمشاركة في مؤتمر فرساي للسلام في عام 1919 لمناصرة قدر أكبر من الاستقلالية لتونس. لكن أياً من هذه الجهود لم يؤتِ ثماره؛ فتونس لم تحتل مكانة بارزة على الأجندة الأكبر المتعلقة بأوروبا والشرق الأوسط.

حاول التونسيون مرة أخرى الحصول على تعاطف في فرنسا؛ فترأس زعماء حزب الدستور وفداً ثانياً إلى باريس في حزيران/يونيو 1920، لكن المطالب تُجوهِلت مرة أخرى. وفي العام نفسه، كتب الثعالبي ـ في باريس ـ أول كتاب وطني يصدر عن المنطقة المغاربية، **تونس الشهيدة**. وهذا الكتاب الذي نُشِر من دون ذكر للمؤلف وقتذاك وعُزِي أكثر فأكثر إلى الثعالبي لاحقاً، والذي يُعَدّ البرنامج غير الرسمي لحزب الدستور.

---

(10) Ibid., p. 149.

(11) Jacob Abadi, *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State* (Reading, UK: Ithaca, 2013), pp. 357–358.

(12) Boularès, *Histoire de la Tunisie: Les Grandes dates, de la préhistoire à la revolution*, pp. 540-541.

رفض الفرنسيون التماسات الدستوريين. وبعدما تعلم الدستوريون من أخطاء الشباب التونسي، تبنّوا في البداية موقفاً لا هوادة فيه تجاه القوة الاستعمارية. وأصبح حزب الدستور حركة بعيدة من التبني الصريح لـ «التحديث على الطريقة الفرنسية»(13). وطالب مؤسسو الحزب بإعادة دستور عام 1861 ـ وهي نقطة جرى تأكيدها بصورة قاطعة من خلال استخدامهم لاسم الحزب المختصر، الدستور.

تألف البرنامج السياسي لحزب الدستور من تسع نقاط، بما في ذلك إنشاء مجالس بلدية ومجلس تشريعي مختلط يُنتخَب فرنسيون وتونسيون إليه. كذلك تناول البرنامج حقوق التونسيين في ملكية الأرض وحرية التجمع والصحافة والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي. وليس من المستغرب، نظراً إلى تطور حركات الإصلاح الفكرية والتعليمية على مدى العقود القليلة الماضية، أن التعليم الابتدائي الإلزامي ـ وفق النموذج الفرنسي ـ كان أحد المكونات الرئيسية لبرنامج حزب الدستور(14).

لكن فرنسا سارعت إلى تقويض مطالب حزب الدستور بالإصلاح، مخافة تشجيعه بعد منح السلطات البريطانية استقلالاً جزئياً لمصر في شباط/فبراير 1922؛ فحاول الفرنسيون بمكر أن يدقوا إسفيناً بين قيادة حزب الدستور والحاكم الاسمي، الناصر باي، الذي كان منح الحزب الوطني دعمه؛ فبعدما أوقعه الفرنسيون في فخ مقابلة صحافية مشوَّهة جعلته يبدو كما لو أنه يرفض الحاجة إلى دستور، طرح الناصر باي عدة شروط للموافقة على عدم التنازل عن العرش: إحلال العلم التونسي محل الفرنسي؛ وإنشاء حكومة ومجلس وزراء برئاسة الباي؛ وإعادة الأرض التي يشغلها المستوطنون إلى أصحابها. كما طالب الباي بإبطال مرسوم التجنيس الصادر في عام 1921 الذي منح الجنسية الفرنسية للأطفال المولودين لوالدين غير فرنسيين في تونس؛ فاكتساب الجنسية الفرنسية كان يُعَدّ عملاً ينمّ عن خيانة ولا يمكن التوفيق بينه وبين الهوية الإسلامية. لكن فرنسا تجاهلت احتجاجات الناصر باي، إضافة إلى قرار سابق لمحكمة لاهاي الدولية كان أعلن عدم قانونية مرسوم عام 1921. وردّت فرنسا بدلاً من ذلك بإصدار مرسوم جديد في كانون الأول/ديسمبر 1923، يسمح للمسلمين بأن يُجنَّسوا كمواطنين فرنسيين(15).

---

(13) Leon Carl Brown, «Tunisia,» in: James Smoot Coleman, ed., *Education and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), p. 151.

(14) Benjamin Rivlin, «The Tunisian Nationalist Movement: Four Decades of Evolution,» *Middle East Journal,* vol. 6, no. 2 (1952), p. 169.

(15) Boularès, *Histoire de la Tunisie: Les Grandes dates, de la préhistoire à la revolution*, p. 545, and Mary Dewhurst Lewis, *Divided Rule: Sovereignty and Empire in French Tunisia, 1881–1938* (Berkeley, CA: University of California Press, 2014), pp. 119–131.

أسفرت شروط الباي، التي لم يجرِ الإيفاء بمعظمها، عن تحقيق انتصار صغير، إذ أنشأت فرنسا في عام 1922 مجلساً للحكم في مسائل الموازنة والضرائب هو الأكبر، إذ ضم 50 فرنسياً و26 تونسياً، كان واحد منهم على الأقل يهودياً(16).

وهكذا أُسِّس نمط: كلما زادت فرنسا سيادتها على تونس، ازداد عدد التونسيين ـ بدعم من الباي ـ المعارضين للمحمية. وظلت مظالم العمال في المقدمة؛ فحالات الظلم التي تعرَّض لها العمال التونسيون بصورة الدفع الناقص والمعاملة السيئة ازدادت سوءاً مع استمرار المحمية، وبالتالي مع زيادة استغلال الفرنسيين للموارد الطبيعية في تونس، الأمر الذي أدى بدوره إلى قيام حركة عمالية منظمة من شأنها أن تكون لها تطلعات وطنية وستكون في طليعة كل تطوُّر سياسي رئيسي في مستقبل البلد.

كان العمال التونسيون خلال عهد المحمية يعملون عادة لأعمال أوروبية ـ أو على الأقل تحت يد مشرف أجنبي ـ وكانوا يكسبون ما يقرب من ثلث ما يكسبه نظراؤهم الأوروبيون. واستُخدِم هيكل الأجور التفاضلي، المعروف باسم **الثلث الاستعماري**، إلى جانب منح الأراضي، لجذب المواطنين الفرنسيين للهجرة إلى المستعمرات(17).

مثّل عمال المناجم أكبر شريحة من القوى العاملة الصناعية، إذ كانت الموارد الطبيعية التونسية الأكثر قيمة هي الفوسفات والمعادن ـ الحديد والزنك والرصاص. لكن أنشطة التعدين لم تجلب منافع للتونسيين، غير الأجور المنخفضة التي تلقاها عمال المناجم. ففي الطراز الاستعماري النموذجي، كانت الموارد تُحوَّل لمصلحة المستعمر. ومن الأمثلة اللافتة للنظر هنا الشركة التي شكلت أعمال الشغب التي قام بها عمالها بعد أكثر من قرن بداية ثورة الياسمين: *Compagnie des phosphates et des chemins de fer de Gafsa* (شركة الفسفاط والسكك الحديد في قفصة). وفي عام 1899، أكملت الشركة خط أنابيب يربط بين بلدة قفصة الداخلية ومدينة صفاقس الساحلية، ومن هناك كان الفوسفات يشحن من دون المساهمة في أي تنمية اقتصادية في تونس(18).

ومن المفارقات أن أول نقابة عمالية تونسية تأسست من جانب غير التونسيين لاستغلال العمال التونسيين؛ فمن أجل الحفاظ على وضعهم المتميز، أنشأ العمال الفرنسيون

(16) Jamil M. Abun-Nasr, *A History of the Maghrib in the Islamic Period* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987), p. 364.

(17) Lamia Ben Youssef Zayzafoon, *The Production of the Muslim Woman: Negotiating Text, History, and Ideology* (Lanham, MD: Lexington, 2005), p. 132.

(18) Joel Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2016), p. 12.

والإيطاليون ـ العاملون في المقام الأول في مجال النقل والبناء والخدمات البريدية وغيرها من الخدمات العامة ـ في عام 1919 فرعاً للاتحاد العمالي العام الفرنسي، وقد تألفت النقابة من أعضاء الحزبين الاشتراكي والشيوعي الفرنسي الذين تصوروا تونس اشتراكية مستقبلية بقيادة طبقة عاملة فرنسية جديدة ومتقدمة. وفي مفارقة أخرى، دفع رفض النقابة لدعم إضراب عمال الموانئ التونسيين في عام 1924 ـ للمطالبة بأجور مساوية لتلك التي تُدفَع في مرسيليا ـ التونسيين إلى تأسيس أول نقابة عمالية مستقلة خاصة بهم: جامعة عموم العملة التونسية[19].

أسّس هذه النقابة ذات الميول الشيوعية محمد علي الحامي (نحو 1890 ـ 1928) والطاهر الحداد، اللذين اعتبرا الحركة العمالية الفرنسية في تونس عنصرية واستغلالية[20]. وعلى الرغم من أنهما تلقيا أنواعاً مختلفة من التعليم ـ تلقى الحداد تعليماً تقليدياً والحامي تعليماً غربياً ـ فهما توصلا إلى الاستنتاج نفسه في شأن ضرورة بناء حركة عمالية قوية.

كان الحداد، الوطني، ناشطاً في حزب الدستور خلال المرحلة التي كان يدرّس فيها في جامع الزيتونة. وفي كتابه **الدين والجنسية ومسألة اليوم**، احتفل الحداد بالشخصية الفريدة لتونس وانتقد جهود فرنسا لتجنيس المسلمين التونسيين. وجادل بوجود علاقة وُثقى بين الدين والجنسية وأن دمج مجتمع محلي ما مع مجتمع محلي آخر يعرض عناصر الثقافة والهوية إلى الخطر، ولا سيَّما عندما يمثّل المستحوِذ مجتمعاً محلياً معادياً للمستحوَذ عليه. وبوصفه عضواً في لجنة الدعاية التابعة لحزب الدستور، جعلته أنشطته السياسية يتنقل في تونس ووضعته على اتصال وثيق بالعمال ومظالمهم[21].

أما الحامي فكان قطع دراسته لقتال الإيطاليين في طرابلس ودعم حركات المقاومة الإقليمية؛ وحين كان يدرس في وقت لاحق في برلين، انخرط في النشاط السياسي والاجتماعي للنقابيين والشيوعيين والليبراليين والعمال الأوروبيين؛ واقتنع بأن «قوة الغرب وتقدمه كانا مقيمين في الدينامية المتعددة الأبعاد والعالمية لهذه المجتمعات، ولا سيَّما

(19) Ibid.

(20) Emmanuel K. Akyeampong and Henry Louis Gates, eds., *Dictionary of African Biography* (Oxford: Oxford University Press, 2012), pp. 15–16.

(21) Noureddine Sraïeb, «Contribution à la connaissance de Tahar el-Haddad (1899-1935),» *Revue de l’Occident musulman et de la Méditerranée,* vol. 4, no. 1 (1967), pp. 106 and 109–110.

في ما يتعلق بتنظيم العمل والنظم الاقتصادية والسياسية». عاد الحامي إلى مدينة تونس في عام 1923، وفي العام التالي أسس تعاونيات للعمال التونسيين، وقاد الإضرابات، وشكل نقابات إقليمية في تونس[22].

في البداية دعم قادة حزب الدستور تأسيس جامعة عموم العملة التونسية، لكن بعد ذلك نأوا بأنفسهم عن النقابة مخافة أن يعرِّض نشاطها أجندة الحزب للخطر[23]. وأكد إضراب وطني في عام 1925 دعا إليه الحامي ـ ودعمه وطنيون وشيوعيون واشتراكيون ـ على التهديد الذي مثّله الحامي للفرنسيين، الذين ما لبثوا أن حلّوا النقابة ونفوا الحامي، الذي توفي في حادث سير في السعودية عام 1928[24].

أما الطاهر الحداد، المحبط من حجب حزب الدستور الدعم، فكان استقال فعلاً من النقابة قبل حلّها[25]. وفي عام 1927، نشر كتاباً بعنوان **العمّال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ناقش فيه كفاحات الطبقة العاملة وقدم سيرة حياة الحامي المؤسس المشارك لجامعة عموم العملة التونسية. أراد الحداد أن يسلط الضوء على المشاكل الهيكلية الأساسية، بما في ذلك الرغبة المتنامية في البضائع الأوروبية في تونس على حساب الحرفيين المحليين، فضلاً عن فشل حزب الدستور في التحالف مع جامعة عموم العملة التونسية واهتمامه الضئيل بالطبقة العاملة بوجه عام.

مال حزب الدستور إلى التفكك أكثر فأكثر، إذ فرغ صبر الطاهر الحداد وآخرين من مواقفه المحافظة المنتشرة ونهجه غير التصادمي. وفي النهاية، كان قادة حزب الدستور غير راغبين في تحدي القوة الاستعمارية الفرنسية مباشرة. وكان الحزب غير فاعل إلى حد كبير منذ نشأته، فمرّت الحركة الوطنية تحت قيادته بمرحلة من الخمول في عشرينيات القرن العشرين[26]. وقد ضمنت الظروف التي ظهر فيها حزب الدستور تقريباً تركيبته وموقفه التقليديين. فكادره تكوّن بصورة رئيسية من الحضر التقليديين الآتين من العاصمة تونس ـ التكنوقراط والزعماء الدينيين والأعيان، الذين كانوا منطوين على أنفسهم ولم يمثّلوا أي شيء يتجاوز الحركة الانفصالية التي لم تكن معنية بحقوق

(22) Akyeampong and Gates, eds., Ibid., pp. 15-16.

(23) Perkins, *Historical Dictionary of Tunisia*, p. 119.

(24) Béchir Tlili, «La Fédération Socialiste de Tunisie (SFIO) et les questions islamique (1919–1925),» in: René Gallissot, ed., *Mouvement ouvrier, communisme et nationalismes dans le monde arabe*, ed. (Paris: Ouvrières, 1978), p. 76, et Akyeampong and Gates, eds., Ibid., pp. 15–16.

(25) Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt,* p. 13.

(26) Perkins, *Historical Dictionary of Tunisia*, pp. 38–39 and 57.

العمال[27]. لكن في هذا الوقت بدأ جيل قيادي جديد في الظهور. فإدخال امتحانات وطنية تنافسية لإلحاق الطلاب والمنح الدراسية والمناصب الحكومية عنى أن الشبان من كل أنحاء تونس توافرت لديهم فرصة للانضمام إلى نخبة جديدة. وواصل كثر منهم دراستهم في فرنسا ثم عادوا إلى تونس مستعدين للضغط على الفرنسيين على نحوٍ أكثر حدة مقارنة بأولئك الذين بدأوا بالحلول محلهم. وقد استفاد هذا الكادر التونسي الجديد من الفرص التعليمية التي وفرها مستعمِروه. لكن بخلاف نظرائهم في الأراضي المستعمَرة الأخرى، تمكّن التونسيون من توسيع أثر التعليم الغربي في مجتمعهم من دون أن يصبحوا أقل تونسية.

وإذ رأت الطبقة الجديدة من النخب أن تعليمها الغربي مؤهل أساسي لقيادتها، فهي لم تكن مختلفة عن الشباب التونسي الذين كانوا أعلنوا في وقت سابق، «إن عقليتنا الجديدة هي نتاج العقل الفرنسي. لقد استحوذنا على مجاله الواسع وجعلناه ملكاً لنا»[28].

كان الحبيب بورقيبة من ضمن هذه المجموعة الناشئة من النخب الجديدة. وهو التحق بالكلية الصادقية والليسيه كارنو قبل الذهاب إلى باريس لدراسة القانون والعلوم السياسية في جامعة السوربون. وفي باريس، أخذ إلهامه السياسي من روسو ولامارتين وهوغو. وعند عودته إلى تونس عام 1927، أصبح ناشطاً، وكثيراً ما كتب عن استياء التونسيين في عهد الفرنسيين، معبّراً عن آرائه في صحيفة *La Voix du Tunisien* (**صوت التونسي**) التابعة لحزب الدستور، لكنه أسس فيما بعد ـ مع محمود الماطري (1897 ـ 1972) والطاهر صفر (1903 ـ 1942) ـ صحيفة جديدة هي *L'Action tunisienne* (**العمل التونسي**)، التي نشرت وجهات نظر منافسة لآراء حزب الدستور.

كان بورقيبة ومن يشاركونه أفكاره من الدستوريين يبحثون عن فرصة لإحياء الحركة الوطنية ولحشد الجماهير، بعدما لاحظوا النجاح النسبي للحركة العمالية؛ وقد أعطاه الفرنسيون عن غير قصد المجال الذي احتاج إليه في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين. فبينما شعر كثر من سكان تونس بتداعيات أزمة اقتصادية كانت تخيم على البلد، ارتكبت القوة الاستعمارية بعض الأخطاء الخطيرة التي أثرت في المشاعر الوطنية والدينية وأفادت بورقيبة ومواطنيه. وأول خطأ من هذا القبيل، الذي ثبت أنه واحد من العوامل الحاسمة في إحياء الحركة الوطنية، حدث عام 1930، عندما أعطت الحكومة الإذن للكنيسة الكاثوليكية

(27) Leon Carl Brown, «Stages in the Process of Change,» in: C. A. Micaud, *Tunisia: The Politics of Modernization* (New York: Praeger, 1964), p. 41.

(28) Brown, «Tunisia,» pp. 151–152.

بعقد المؤتمر الأفخارستي الدولي في قرطاج؛ فقد غصت الشوارع بالكاثوليك الذين ارتدوا زي الصليبيين، ووزعوا كتيبات تشجع المسلمين على اعتناق ديانتهم. وكما لو أن هذا لم يؤدِّ إلى إهانة كافية، نظم الفرنسيون أيضاً احتفالات عامة فخمة وباهظة بإخضاع الجزائريين في الذكرى المئوية للاستيلاء على الجزائر[29].

لكن القضية التي ألهبت الحركة الوطنية في نهاية المطاف كانت إحياء الجدل حول التجنيس الذي يعود إلى أوائل عشرينيات القرن العشرين. فبين عامي 1932 و1934، تظاهر عشرات الآلاف من التونسيين ضد دفن التونسيين المجنَّسين فرنسيين في مقابر المسلمين ـ والتجنيس فعل مؤكد من أفعال الردة. وكان عدد من أولئك الذين جُنِّسوا موظفين عموميين داخل الإدارة الفرنسية فاقموا من تصور الآخرين لهم كمتعاونين. وهكذا أصبحت المقابر الإسلامية رمزاً للسيادة التونسية.

اغتنم بورقيبة وبعض زملائه الدستوريين الفرصة ودعوا التونسيين في عام 1933 إلى منع دفن المجنسين في مقابر المسلمين، مستفيدين من شائعات لا أساس لها من الصحة وقاموا بتعميمها أكثر، ومفادها أن الفرنسيين مارسوا سلطتهم على المجال الديني وأمروا بإصدار فتوى لمصلحة منح حقوق الدفن للمجنسين؛ فاستخدمت الحركة الوطنية قضية الدفن لتأكيد التدخل الفرنسي في الشؤون التونسية بوجه عام. وفي نهاية المطاف، حسم المسلمون التونسيون المسألة نهائياً بأنفسهم. فرابطة المسلمين الفرنسيين نشرت رسالة في عام 1936 اعترفت فيها بأن الجنسية الفرنسية لا تتوافق مع الإسلام ودعت الرئيس الفرنسي إلى السماح لهم ولأبنائهم بالتخلي عن الجنسية.

عقب أزمة التجنيس هذه وتضخُّم المقاومة الشعبية، شدد الفرنسيون قبضتهم، وأغلقوا الصحف الوطنية وعلقوا حزب الدستور. لكن زعماء حزب الدستور الأكبر سناً والأكثر محافظة، الذين لم يجيزوا الحملة المضادة للدفن في المقام الأول، وافقوا على شروط الاعتدال التي وضعها الفرنسيون، وسُمح للحزب باستئناف أنشطته[30]، واعتقلت السلطات الفرنسية بورقيبة لدوره في الحملة المضادة للدفن. لكن قبل أن يُنفَى إلى جنوب تونس، عقد مؤتمراً في قصر هلال في آذار/مارس 1934، حيث أُسس حزب جديد من صفوف الفصائل الأصغر سناً والأكثر إحباطاً في حزب الدستور التي قادت إحياء الحملة المضادة للتجنيس.

(29) Andrew Borowiec, *Modern Tunisia: A Democratic Apprenticeship* (Westport, CT: Praeger, 1998), p. 19.

(30) Lewis, *Divided Rule: Sovereignty and Empire in French Tunisia, 1881–1938*, pp. 131-159.

وفي تأسيس الحزب المنشق الجديد، حزب الدستور الجديد، انضم إلى بورقيبة مرة أخرى شريكاه في تأسيس *L'Action tunisienne*: الطاهر صفر ومحمود الماطري؛ وعُيِّن بورقيبة أميناً عاماً لهذا الحزب، بينما عُيِّن الماطري أول رئيس للحزب. وأصبح البحري قيقة (1904 ـ 1995)، الذي درس مع بورقيبة في الليسيه كارنو ثم حصل على درجات في القانون والتمويل العام في باريس، أمين الصندوق(31). ولو لم يمت الطاهر الحداد في عام 1935، لربما كان انضم إلى الصفوف التأسيسية في حزب الدستور الجديد أيضاً.

وقدم صديق آخر من أصدقاء بورقيبة، محمد شنيق (1889 ـ 1976)، الدعم المالي الذي كان حاسماً لإطلاق الحزب الجديد وتفوقه في نهاية المطاف على حزب الدستور. كان شنيق رجل أعمال ثرياً، وتعاون مع الفرنسيين ـ في ممارسة شائعة بين كبار مالكي الأراضي والتجار في المناطق الريفية ـ وعمل مرتين كرئيس للوزراء في عهد المحمية. كما جاء جزء كبير من التمويل المبكر للحزب من مالكي الأراضي الكبار في منطقة الساحل شبه القاحلة التي نجا معظمها من توغل المستوطنين الأوروبيين. وتطورت هذه العلاقة المبكرة حتى أصبحت دولة ما بعد الاستقلال مرتبطة بالبرجوازية الريفية(32). وقد مثَّل حزب الدستور الجديد منذ البداية ابتعاداً عمّا أصبحه حزب الدستور، إذ إنه اتخذ موقفاً أكثر جرأة وخصوصيةً ضد الاستعمار واعتمد بصورة مكثفة على جهود الدعاية لحشد الجماهير وراءه(33). عرف بورقيبة من جهوده خلال أزمة التجنيس، أهمية إنشاء الخلايا في المناطق الريفية، ولا سيَّما في المناطق التي ضربها الركود الاقتصادي. فأُسِّست فروع للحزب في كل أنحاء الريف لتجنيد «جيش تحرير» جديد من الفلاحين وتثقيفه سياسياً(34).

وتبنى الحزب أيضاً وجهات نظر مماثلة لتلك التي تبناها الشباب التونسي في نظرتهم المؤيدة للغرب، فكثر من أعضاء الحزب تأثروا بالتعليم نفسه الذي تلقاه مؤسسوه. لقد كان بورقيبة في عدة نواحٍ نتاجاً للقوة الاستعمارية، بعدما درس في مدارسها وطوّر عقلية غربية. وحارب القمع الفرنسي مع تبني عدد من مبادئه، التي كان سينفذها بمجرد توليه المسؤولية.

---

(31) «Tunisie: Hommage à Mahmoud el Materi à la Bibliothèque nationale-Le médecin, le leader, le nationaliste,» *All Africa*, 11 April 2015, <http://fr.allafrica.com/stories/201504110216.html>.

(32) Stephen J. King, «Economic Reform and Tunisia's Hegemonic Party: The End of the Administrative Elite,» in: Ali Abdullatif Ahmida, *Beyond Colonialism and Nationalism in the Maghrib: History, Culture, and Politics*, ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2009), pp. 168–171.

(33) Juliette Bessis, «Sur Moncef Bey et le moncefisme: La Tunisie de 1942 à 1948,» *Revue française d'histoire d'outre-mer,* vol. 70, nos. 260–261 (1983), p. 98.

(34) King, Ibid., p. 172.

ورأى بورقيبة وغيره من الدستوريين الجدد أن للإسلام دوراً محورياً في تحقيق الهوية الوطنية، فاستخدموا الدين كوسيلة لحشد الجماهير للقضية الوطنية، ولغرس روح المقاومة، مستحضرين فكرة الاستشهاد ومكافآتها السماوية في القتال ضد المستعمر[35]. لكن حزب الدستور الجديد كان أيضاً شاملاً وحذراً في عدم السماح للشقاق بين التونسيين بالظهور، واضعاً في حسبانه الأقلية اليهودية الكبيرة.

وبخلاف حزب الدستور القديم، الذي ندد بشدة بالصهيونية، طبق حزب الدستور الجديد نهجاً أدق لهذه المسألة وكان حريصاً على التمييز بين اليهودية والصهيونية. قمع الحزب الأنشطة الإعلامية الصهيونية مع الإصرار على وجود مكان للدين اليهودي، لكن ليس للحركة السياسية، في تونس[36]. وعُومِل اليهود، الذين أصبح معظمهم مواطنين فرنسيين مجنسين، باستياء بسبب وضعهم المميَّز الذي كانوا يتمتعون به في عهد الفرنسيين. وقد اندلعت اشتباكات عنيفة بين يهود ومسلمين تونسيين في منطقة الساحل ومدينة تونس خلال صيف 1932. ونشأت التوترات نتيجة للمظالم الاقتصادية، لكن بسبب تعاطف بعض الأفراد اليهود التونسيين مع الصهيونية أيضاً[37]. انبثقت بصورة طبيعية مواقف متناقضة حول القضية عن قيادة كل من النسختين الجديدة والقديمة من حزب الدستور. وردد صالح بن يوسف من حزب الدستور الجديد، خلال تظاهرة في عام 1934، «اليهود إخواننا»[38]. وعلى الطرف الآخر من الطيف، كانت لزعيم حزب الدستور القديم عبد العزيز الثعالبي صلات وثيقة مع القائد الوطني الفلسطيني غير المتهاون ومفتي القدس الحاج أمين الحسيني وهو ساعد على نشر الدعاية المعادية لليهودية[39].

وكانت النساء أيضاً في مركز الصدارة، إذ بدأت النسوية التونسية في التبلور في عشرينيات القرن العشرين. وسارت النساء في تظاهرات للمطالبة بحقوقهن، وكانت شخصيات نسائية حاربت من أجل تحريرهن وضد الحجاب تظهر على الساحة. وكانت منوبية الورتاني ـ وهي أول امرأة تونسية تخلع حجابها علناً في محاضرتها الخاصة

---

(35) Lotfi Hajji, «Pour une relecture critique de la relation de Bourguiba à l'islam,» dans: Michel Camau and Vincent Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage* (Paris: Karthala, 2004), pp. 53 and 59–60.

(36) Haim Saadoun, «Tunisia,» in: Reeva S. Simon, Michael M. Laskier, and Sara Reguer, eds., *Jews of the Middle East and North Africa in Modern Times* (New York: Columbia University Press, 2003), pp. 450–451, and Perkins, *A History of Modern Tunisia,* p. 104.

(37) Perkins, *A History of Modern Tunisia,* p. 104, and Abadi, *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State*, pp. 370–371.

(38) Perkins, *A History of Modern Tunisia,* p. 104.

(39) Abadi, Ibid., p. 383.

بالنسوية في عام 1924 ـ إحدى الشخصيات التي اقتدت بها أخريات، بما في ذلك حبيبة منشاري في عام 1928[40]. حذت هؤلاء النساء حذو هدى شعراوي، أم الحركة النسوية المصرية، التي خلعت في عام 1923 حجابها بصورة مثيرة في محطة القطار في القاهرة كعرض للمقاومة ضد قمع المرأة.

اتخذ بورقيبة، الذي وبخ لاحقاً النساء بسبب ارتدائهن الحجاب، موقفاً ضد خلع الحجاب في عام 1929 وانضم إلى قادة وطنيين آخرين في انتقاد حبيبة منشاري ومنوبية الورتاني علناً. ففي مقال ساخر في عام 1929 ظهر في الصحيفة *L'Étendard tunisien* (**الراية التونسية**)، شكك بورقيبة في الحكمة من خلع الحجاب في ظل الظروف السائدة[41]. فمن الناحية السياسية، رأى بورقيبة أن التقاليد الإسلامية مثل ارتداء الحجاب بمنزلة رمز مميز مهم عن الفرنسيين. لقد استخدم الحبيب بورقيبة الإسلام لمصلحته وصولاً إلى الاستقلال، وغيَّر مواقفه بصورة مثيرة تماماً عندما أصبح رئيساً لتونس الحرة. فبالنسبة إليه، كان كل شيء سياسياً، وبرر هدف التحرير أي وسيلة وجدها مفيدة.

لم تتأسس أول منظمة نسوية في تونس حتى عام 1936: الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي. وكانت مؤسسة هذه المنظمة، بشيرة بن مراد (1913 ـ 1993)، ابنة الشيخ في جامع الزيتونة محمد الصالح بن مراد الذي عارض في شكل صارم وعلني أطروحة الحداد حول المرأة في عام 1930. وفي كثير من النواحي، أُنشِئت المنظمة بصراحة لمواجهة أفكار الطاهر الحداد[42]. فهذه المنظمة، التي أيدت النهوض بتعليم المرأة وشمولها الاجتماعي ـ بروح الإسلام ـ لم تكن تنادي بالمساواة بين الجنسين أو بدا أنها تستهدف تحسين شروط معيشة المرأة في تونس[43]. وكان الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي قريباً من حزب الدستور الجديد، الذي شاركه عقائد معادية للاستعمار؛ والتحقت ابنة شقيقة بورقيبة، شاذلية بوزقرو (1917 ـ 2005) وزوجته المستقبلية، وسيلة بن عمار (1912 ـ 1999) بالاتحاد[44].

---

(40) Sami Zlitni and Zeineb Touati, «Social Networks and Women's Mobilization in Tunisia,» *Journal of International Women's Studies*, vol. 13, no. 5 (2012), p. 47.

(41) Sophie Bessis, «Bourguiba féministe: Les Limites du féminisme d'Etat bourguibien,» dans: Camau and Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La trace et l'héritage*, p. 103.

(42) صوفي بسيس (مؤرخة وكاتبة فرنسية ـ تونسية، باحثة مشاركة في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية [IRIS])، في مناقشة مع المؤلف، 2 آذار/مارس 2016.

(43) Bessis, Ibid., p. 104, and Elise Abassade, «L'Union des Femmes de Tunisie et l'Union des Jeunes Filles de Tunisie, 1944-1947,» *Monde(s),* vol. 2, no. 8 (2015), pp. 202–203.

(44) Khedija Arfaoui, «Bchira Ben Mrad,» dans: Amira Nowaira, Azza El Kholy, and Moha Ennaji, eds., *Des femmes écrivent l'Afrique: L'Afrique du Nord* (Paris: Karthala, 2013), p. 239, and Bessis, Ibid., p. 104.

وما لبثت أن ظهرت منظمات نسائية أخرى أيضاً إلى المقدمة خلال تلك الحقبة. وبرزت بينها القيادة النسائية، التي تبنت، إلى جانب عدد من المجموعات الوطنية، وسيلة احتجاج اكتسبت شعبية متزايدة: الفنون. فالقيادة النسائية ساعدت النساء على تأسيس مجموعات مسرحية خاصة بهن، وعلى النقيض من الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي، نادت بالمساواة، لكن مع القليل من النفوذ[45].

كان المشهد الفني في تونس ازدهر مع الحركة الوطنية بينما كان التونسيون يبحثون عن طرق للحفاظ على ثقافتهم وهويتهم. فهم أنشأوا معهد الرشيدي في عام 1934 للحفاظ على الموسيقى المحلية في وجه المعهد الفرنسي للموسيقى الذي أصبح الآن المعهد الوطني للموسيقى بمدينة تونس[46].

تجمعت مجموعة من الفنانين والمثقفين ليلاً في المقاهي في حي باب سويقة بالمدينة العتيقة في مدينة تونس. وتبادلوا الأفكار ونقلوا وجهات نظرهم السياسية ومشاعرهم المضادة للاستعمار من خلال تعبيرات فنية مختلفة ـ الشعر، والخيال، والرسم، والنحت، والسينما. وأرادت المجموعة، التي أصبحت تُعرَف باسم «تحت السور»، إنشاء بيئة ثقافية أدبية تبني الشخصية الوطنية، وتندد بالاستعمار، وتعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وكان الشاعر التونسي الأكثر شهرة، أبو القاسم الشابي، عضواً في «تحت السور»[47]. ومثّلت قصيدته «إرادة الحياة»، التي أصبحت شعاراً لثورة الياسمين، أهداف هذه المجموعة. كان الخضوع واللامبالاة في نظر الشابي مرادفَين للموت، وهو أدان سلبيّة التونسيين في مواجهة القمع الاستعماري. وكانت «إرادة الحياة»، التي لا تزال تُدرَّس في الكتب المدرسية التونسية، هدية الوداع التي قدمها الشابي إلى شعبه؛ فهو تُوفِّي بعد سنة من كتابتها، في سن الخامسة والعشرين.

وتردد شجب الشابي للخضوع والقدرية في عام 1940 في مسرحية **السد**، من تأليف محمود المسعدي، الذي عمل لاحقاً لمدة عشر سنوات وزيراً للتربية في عهد بورقيبة. وصورت **السد**، وهي دراما رمزية، أيديولوجيتين متعارضتين: **إحداهما** هي الإيمان العميق بالله والاستسلام المصيري لحياة من المصاعب الصلبة، و**الأخرى** الإرادة الحرة وتحكم

(45) Don Rubin, «Tunisia,» in: *The Arab World*, vol. 4 of *The World Encyclopedia of Contemporary Theatre* (New York: Routledge, 1999).

(46) Ruth Frances Davis, *Ma'luf: Reflections on the Arab Andalusian Music of Tunisia* (Lanham, MD: Scarecrow Press, 2004), p. 51.

(47) William Granara, «Ali al-Duaji,» in: Roger Allen, ed., *Essays in Arabic Literary Biography: 1850–1950* (Wiesbaden, Germany: Harrassowitz Verlag, 2010), pp. 79–80.

المرء بمصيره[48]. ومثّلت المسرحية في آن تحدياً للقدرية في الدين ورمزاً للمقاومة التونسية ضد الفرنسيين والمرونة الإنسانية[49]. ومثل «إرادة الحياة»، أصبحت **السد** جزءاً من المنهج المدرسي التونسي.

كان المسعدي الكاتب الأكثر شهرة في تونس في القرن العشرين، وأشاد به كثر من الكتاب العرب. ويُعَدّ عمل المسعدي، المعروف باستخدامه المعبر والدقيق للغة، مستفزاً للفكر وتجريبياً، ويكشف عن التوترات بين التقليد والحداثة[50]. وكان المسعدي، وهو نتاج للتعليم التونسي التقليدي والحديث ـ بعدما درس في الكلية الصادقية وجامع الزيتونة و**الجمعية الخلدونية** ـ تدرب على أيدي الفرنسيين في جامعة السوربون. وبعد عبوره العالمَين، درّس الأدب العربي في عدد من الجامعات الفرنسية قبل أن يعود إلى مدينة تونس ليصبح شخصية مهمة في الحركة الوطنية. وكان أثر المسعدي المباشر في تعليم التونسيين وثقافتهم ذا نتيجة كبيرة إلى حدٍّ من المنصف القول معه إن نفوذاً آخر، إلى جانب نفوذ بورقيبة، كانت له الأهمية نفسها لنفوذه في مساعدة تونس على تجنب المسار الذي سلكته البلدان العربية الأخرى بعد الاستقلال.

ودعا كل من الشابي والمسعدي شعبهما إلى التمسك بالأمل واغتنام الفرصة للنهوض بتطلعاتهم الوطنية والكفاح من أجل الحرية. وفعل قادة حزب الدستور الجديد ذلك تماماً، في عام 1936، مع وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا، وهو ما أعطى أملاً جديداً في أن التعاون ربما أصبح ممكناً الآن.

وفي الواقع، دعم المناهض للفاشية، الاشتراكي ليون بلوم (1872 ـ 1950)، الذي تولى رئاسة الوزراء على رأس تحالف للأحزاب السياسية اليسارية، مزيداً من الاستقلالية لتونس؛ فأعيدَت حرية الصحافة والتجمع، واستؤنفت صدور *L'Action tunisienne* التي أُغلِقت عند نفي بورقيبة النشر ـ في الوقت المناسب لتنشر على نطاق واسع قرار رابطة المسلمين التونسيين المندد بالتجنس. وأطلق المقيم العام الجديد، أرمان غيون، سراح بورقيبة وغيره من المتشددين في نيسان/أبريل 1936، وتم الترحيب بهم بحرارة

(48) J. C. Bürgel, «Tradition and Modernity in the Work of the Tunisian Writer al-Mas'adī,» in: J. R. Smart, ed., *Tradition and Modernity in Arabic Language and Literature* (Surrey, UK: Curzon, 1996), pp. 166–167 and 169-171.

(49) Nouri Gana, «Introduction,» in: Nouri Gana, ed., *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013), p. 16.

(50) Mohamed-Salah Omri, «Mahmud al-Mas'adi,» in: Allen, ed., *Essays in Arabic Literary Biography: 1850-1950*, p. 208.

والإشادة بهم كأبطال. وجعل المنفى من بورقيبة شهيداً في نظر الأمة ودفع حضوره إلى المشهد[51].

أخذ بورقيبة على عاتقه فوراً التفاوض مع الجبهة الشعبية لإبرام اتفاقية لتشارك السلطة تتمشّى مع معاهدة باردو لعام 1881 لكي تنتقل تونس تدريجاً إلى قدر أكبر من الاستقلالية. لكن عبد العزيز الثعالبي عارض جهود بورقيبة وجادل علناً ضد التعاون مع الفرنسيين. تزامن صعود الجبهة الشعبية مع التمرد العربي في فلسطين رداً على تزايد الهجرة اليهودية. وشكك حزب الدستور علناً بالجبهة الشعبية، متهماً رئيس الوزراء ليون بلوم في صحيفته، *La Charte tunisienne* (**الميثاق التونسي**)، بالتعاطف مع القضية اليهودية في فلسطين[52]. وقد فشلت محاولات بورقيبة في نهاية المطاف، وأعلنت فرنسا وجودها في تونس وجوداً نهائياً.

وحرصاً على عدم إقصاء الفرنسيين أو الاعتراف بالاستراتيجيا المتشددة لحزب الدستور ـ والرغبة في إبقاء حزب الدستور الجديد في قلب الكفاح الوطني ـ استمر بورقيبة في تبني نهج تصالحي بصورة تعاون فرنسي ـ تونسي، مع تصريحه بأن هدفه النهائي أصبح الآن الاستقلال. وأعلن استراتيجياه في *L'Action tunisienne*، مؤكداً أن الاستقلال من دون تعاون فرنسي لن يكون ممكناً، وأن «الاستقلال التونسي يجب أن يكون مصحوباً بمعاهدة تضمن التفوق الفرنسي تجاه القوى الأجنبية الأخرى، في الأمور السياسية والاقتصادية»[53].

استندت استراتيجيا بورقيبة إلى تحقيق مكاسب قريبة الأجل مع العمل بصبر ومنهجية لتحقيق أهداف واقعية وواضحة في الأجل البعيد. وأدرك بورقيبة أن تمجيد الماضي، وإبراز موقف الضحية، واللجوء إلى تكتيكات اللوم من شأنه أن يضعف موقفه ويؤدي إلى نتائج عكسية. كذلك اعتقد بألّا منفعة من إنكار أن المجتمع التونسي لم ينضج بعد. وخدمته جيداً استراتيجياه من المرونة السياسية والعمل للفوز بخصومه بدلاً من خسارتهم، سواء في الكفاح من أجل الاستقلال أو إدارة شؤون تونس بعد الاستقلال. لم تكن البورقيبية مجرد «حس سياسي سليم»، بل كانت بالأحرى «شعوراً جيداً غير مألوف مع

---

(51) Rivlin, «The Tunisian Nationalist Movement: Four Decades of Evolution,» p. 172, and Lewis, *Divided Rule: Sovereignty and Empire in French Tunisia, 1881–1938,* pp. 132 and 159.

(52) Abadi, *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State*, pp. 370–371.

(53) Lewis, Ibid., pp. 161–162.

بساطة ووضوح خادعين»[54]. وكانت مستندة إلى مجموعة من المبادئ التي طبقها بورقيبة بعناد ماكر.

لكن التعاون مع الفرنسيين لا يعني أن الحصول على الاستقلال عن طريق التشدد، إذا لزم الأمر، أصبح مستبعداً. لذلك عند إعادة إحياء التوترات حول التجنيس في عامَي 1937 و1938 بسبب إعادة إدخال السلطات الفرنسية المحلية دفن المسلمين الفرنسيين في المقابر الإسلامية، عاد بورقيبة إلى التمرد وقاد العصيان المدني من خلال عدم الامتثال للتجنيد والضرائب. وبالتزامن مع سقوط الجبهة الشعبية في باريس، خرج المتظاهرون ـ الذين حرّضهم بورقيبة ـ إلى الشوارع في 9 نيسان/أبريل 1938، وقمعهم الفرنسيون بوحشية. وأفاد الحساب الرسمي عن 22 حالة وفاة، لكن الوطنيين طعنوا في هذا الرواية وأكدوا أن العدد الحقيقي للوفيات اقترب من 220[55]. وقد سُجِن بورقيبة وعدد من المواطنين فيما بعد في فرنسا، وحُلّ كل من حزبي الدستور والدستور الجديد.

وفي هذا الوقت تقريباً، بدأ بورقيبة، الذي كان استمتع بالدور القيادي ولم يكن ناجحاً جداً في العمل مع الآخرين، بعزل الزملاء. وإذ خنق النضج السياسي للحركة الوطنية، بدأ يصطدم بعدد من شركائه المقربين، بما في ذلك محمود الماطري والطاهر صفر.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، دعا بورقيبة، من السجن، في البداية التونسيين إلى دعم الفرنسيين واتخاذ موقف غير مشروط مؤيد لقوات الحلفاء. وباستخدام النهج البورقيبي المميز ذي الشقين في التعامل مع الفرنسيين، استغل في الوقت نفسه ضعف فرنسا من خلال تبني موقف رافض لأمور معينة مثل الضرائب. كان التونسيون في البداية قلقين من دعم الفرنسيين عندما بدا اندلاع الحرب وشيكاً، ولا سيّما في ضوء أحداث 9 نيسان/أبريل 1938. ومن خلال حفز الدعم للحلفاء، استغل بورقيبة المشاعر المعادية للإيطاليين، التي كانت تغذيها موجة كبيرة من الهجرة الإيطالية إلى البلد والتعبير العلني لموسوليني عن رغبته في ضم تونس إلى «الإمبراطورية الأفريقية» الخاصة به[56].

ومع الغزو النازي واحتلال فرنسا في عام 1940 وتعيين نظام فيشي، تعرضت فرنسا لضربة ضخمة على صعيد الصدقية جعلت من الصعب على الدستوريين الجدد الأصغر

---

(54) Leon Carl Brown, «Bourguiba and Bourguibism Revisited: Reflections and Interpretation,» *Middle East Journal*, vol. 55, no. 1 (2001), pp. 43–57.

(55) Lewis, Ibid., pp. 157-163.

(56) Abadi, *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State*, pp. 377 and 383–386.

سناً تقديم دعمهم. وصدرت أيضاً دعوات متكررة من الحاج أمين الحسيني المقدسي إلى الشعوب العربية والإسلامية في كل أنحاء المنطقة لدعم المحور. ورحب التونسيون ترحيباً حاراً بالألمان عندما دخلوا مدينة تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 1942، ظناً منهم أن الاستعمار الفرنسي انتهى، وفي اجتماع في سينما الحمراء في 21 شباط/فبراير 1943، أعلن شباب حزب الدستور الجديد دعمهم لقوى المحور(57).

رأى الألمان أن بورقيبة ركن سياسي محتمل، فأطلقوا سراحه في عام 1942 وسمحوا له بالعودة إلى تونس، وهو ما فعله في نيسان/أبريل 1943، وحاول من جانبه الاستفادة إلى أقصى حد من الفرصة السياسية التي قدمها إليه ذلك وبدأ التفاوض مع الألمان والإيطاليين لتشكيل تحالف. ففي مقابل دعم قوى المحور، سيحرر الألمان بلده.

واستفاد الحاكم الحسيني الاسمي المنصف باي (حكم 1942 ـ 1943) من الاحتلال الألماني القصير، الذي استمر حتى أيار/مايو 1943، لتنفيذ إصلاحات من دون طلب إذن من المسؤولين الفرنسيين؛ فأعاد هيكلة إدارة الأحباس وألغى الثلث الاستعماري، بما في ذلك للموظفين العموميين التونسيين، الذين أصبح يمكنهم الآن الحصول على الأجور نفسها التي يحصل عليها نظراؤهم الأجانب(58).

وسدد الاحتلال الألماني إلى اليهود التونسيين، الذين فقدوا الثقة بالفرنسيين كحماة لهم، ضربة قاتلة، فقد تأثر السكان اليهود، الذين بلغ عددهم نحو 100 ألف في ذلك الوقت، سلباً بوصول القوانين التمييزية التي أصدرتها حكومة فيشي الفرنسية إلى تونس. وصادرت السلطات الفرنسية بضائع من اليهود التونسيين واستولت على أعمال يهودية. وحُدِّد اليهود بواسطة شارات صفر إلزامية، وأُجبِر ما يصل إلى خمسة آلاف يهودي تونسي على العمل في معسكرات عمل، وغالباً ما كانوا يعملون بالأسلحة وبضائع أخرى من أجل الجهد الحربي(59). وشملت أعمال العنف ضد السكان اليهود مجازر وقعت في دقاش في عام 1940 وقابس في عام 1941(60).

لكن الألمان واجهوا أيضاً عقبات في تنفيذ إجراءات تهدد الوضع القانوني لليهود المجنسين ومركزهم الاقتصادي. فقد كان لبعض التونسيين اليهود مكانة مؤثرة، وتلقى

(57) Juliette Bessis, *La Méditerranée fasciste: L'Italie mussolinienne et la Tunisie* (Paris: Karthala, 1981), pp. 329–364.

(58) Bessis, «Sur Moncef Bey et le moncefisme: La Tunisie de 1942 à 1948,» pp. 102-106.

(59) Andrew Hussey, *The French Intifada* (New York: Faber and Faber, 2014), p. 363.

(60) Abadi, *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State*, p. 392.

السكان اليهود دعماً من قطاعات غير يهودية قوية من المجتمع التونسي. ولضمان حمايتهم تحت قيادته، جمع المنصف باي وفداً من اليهود من مختلف المجتمعات المحلية التونسية وشدد على مساواتهم مع جميع التونسيين الآخرين في مواجهة التوجيهات الضارة من حكومة فيشي الفرنسية[61].

كما وفر الحماية مواطنون مسلمون تونسيون. فخالد عبد الوهاب، وهو شاب من عائلة قوية غنية، خبأ ـ في مواجهة خطر كبير ـ عدداً من العائلات اليهودية التونسية في مزرعته في الريف حتى انتهاء الاحتلال الألماني. كذلك أنقذ امرأة يهودية شابة من الاغتصاب من جانب ضباط ألمان[62]. وعبد الوهاب هو واحد من عدد قليل جداً من العرب الذين رُشِّحوا إلى جائزة الشرفاء بين الأمم، المخصصة لغير اليهود الذين ساعدوا على إنقاذ اليهود أثناء الهولوكوست.

وبمجرد انتهاء الاحتلال النازي لتونس، ضاعت الحريات المكتسبة حديثاً التي حققها الوطنيون. فقد حُظِرت الأحزاب السياسية مرة أخرى، وأُعيدَت حالة الطوارئ. وأقال الفرنسيون المنصف باي من منصبه واستبدلوا به الأمين باي (حكم 1943 ـ 1957). لكن مع تزايد هشاشة القوة الاستعمارية، تعزز التصميم على الاستقلال، وأصبح الوطنيون التونسيون أكثر تشدداً وغير متهاونين في موقفهم من الحكم الفرنسي. وبدا الاستقلال الآن حتمياً، نظراً إلى أن فرنسا ـ التي دمرتها سنوات من الحرب ـ كان عليها أن تركز على إعادة الإعمار وعلى الأولويات المحلية والاقتصادية.

لقد فتتت الحرب المشهد السياسي في تونس، لكن بورقيبة ظل يظهر كزعيم منقطع النظير للحركة الوطنية والمفاوض المفضل لدى فرنسا. وقد تمثّلت استراتيجياه بتحويل حزب الدستور الجديد إلى الحزب الوطني الوحيد في تونس، ليكون بمنزلة هيئة جامعة لكل المنظمات الجماهيرية. احتاج الحزب إلى التعاون مع الكيانات الوطنية الأخرى العازمة على الاستقلال، لذلك انضم إلى الموالين وحزب الدستور والأحزاب الشيوعية والعلماء. كذلك شكل بورقيبة تحالفاً مع المنظمات العمالية التي كانت تتوحد. وهكذا ستتخذ الحركة الوطنية للاستقلال الإطار السياسي لنقابة عمالية.

وفي 20 كانون الثاني/يناير 1946، عُقِد اجتماع لعدة نقابات عمالية في الجمعية الخلدونية أسفر عن تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل. ومنذ البداية، نأى الاتحاد

(61) Ibid., 393.
(62) Hussey, Ibid., p. 363.

العام التونسي للشغل بنفسه عن الحركة العالمية البروليتارية الشيوعية التي دعمت الحرب الطبقية والاتحاد السوفياتي. وأكد الابتعاد من العقيدة الاشتراكية أو الشيوعية، وهو أمر غير معتاد في ذلك الوقت، متبنياً نظرة إلى العالم مائلة إلى الغرب تتمشى مع أيديولوجيا حزب الدستور الجديد[63].

ترأس الشيخ الفاضل بن عاشور، رئيس الجمعية الخلدونية في ذلك الوقت، الجلسة التأسيسية للاتحاد وعُيِّن رئيساً فخرياً للاتحاد العام التونسي للشغل. وأطلق الشيخ حملة لدعم الاتحاد من خلال الإصرار على ضرورة توحيد التونسيين على أساس هويتهم العربية والإسلامية المشتركة. وكانت مشاركته، التي جاءت لتؤكد أن الاتحاد العام التونسي للشغل ليس شيوعياً أو ضد الإسلام، حاسمة في إقناع المؤسسة الدينية بتبني الاتحاد كجزء من الحركة الوطنية[64]. ويعترف قادة الاتحاد بأن دعم زعيم ديني محترم مثل الشيخ الفاضل بن عاشور يوضح أن هذه الحركة خرجت من «رحم» جميع التونسيين[65]. ويرون في تشكيل الاتحاد ورعاية بن عاشور له جهداً لإنقاذ الهوية الثقافية لتونس وليس بدافع من الاعتبارات السياسية أو العمالية فقط.

شغل فرحات حشاد (1914 ـ 1952) منصب الأمين العام الأول للاتحاد العام التونسي للشغل. وهو كان شخصياً وسياسياً على مقربة من بورقيبة والفصيل الميّال إلى فرنسا في حزب الدستور الجديد، وقد كرّس حياته للحركة النقابية في تونس. وعمل حشاد حتى عام 1944 وكيلاً للفرع التونسي من الاتحاد العمالي العام الفرنسي؛ وأسس لاحقاً عدة نقابات بنفسه، بما في ذلك إحدى النقابات الثلاث الرئيسية التي اجتمعت لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل ـ اتحاد النقابات المستقلة للعمال بالشمال ـ الذي أنشأه في عام 1945. كذلك انحدرت القيادة في الاتحاد العام التونسي للشغل من المحور الجنوبي قفصة ـ صفاقس ـ قرقنة، وهو ما وفر قاعدة إقليمية واسعة للحركة الوطنية.

أصبحت الخلافات في أماكن العمل غير قابلة للفصل عن الكفاح الوطني، وأثبت العمال أنهم رصيد سياسي مهم بالنسبة إلى حزب الدستور الجديد، إذ عاش العمال

(63) Laszlo J. Nagy, «Les Partis politiques dans le mouvement national: Le Cas de l'Algérie et de la Tunisie,» *Cahiers de la Méditerranée,* vol. 1, no. 41 (1990), pp. 83–84.

(64) عياض بن عاشور (خبير في القانون العام وأكاديمي، رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي)، في مناقشة مع المؤلف، 23 نيسان/أبريل 2016.

(65) نقاش حول الطاولة مع قادة النقابات في باجة، المقر الإقليمي للاتحاد العام التونسي للشغل، 19 نيسان/أبريل 2016.

عموماً في مناطق حضرية مكتظة بالسكان وأمكنت تعبئتهم للعمل السياسي بسهولة أكثر من الفلاحين الريفيين. وأصبح المدرّسون في المدارس، وعمال البريد، وممتهنو الرعاية الصحية، وعمال الاتصالات، أكثر الأعضاء تشدداً في الحركة الوطنية[66].

وأصبح فرحات حشاد الزعيم الجديد الفعلي للكفاح الوطني من أجل الاستقلال بعدما غادر بورقيبة، الذي كان يخضع للرصد المستمر من جانب الفرنسيين، إلى القاهرة في عام 1945، وظل هناك في المنفى الاختياري حتى عام 1949. وبيّنت الجملة الشهيرة لحشاد «أحبك يا شعب» عمق شغفه بالقضية.

وفي حين أن حشاد اهتم بالوطنية في الداخل، أصبح بورقيبة الناطق الرسمي باسم استقلال تونس في الخارج. وطاف الشرق الأوسط والأمم المتحدة في نيويورك لجذب التعاطف إلى قضية الحركة الوطنية. والتقى مع وطنيين عرب آخرين، بمن في ذلك ممثلون عن جامعة الدول العربية المؤسسة حديثاً. وفي القاهرة، ساهم حزب الدستور الجديد في عام 1947 في تأسيس مكتب المغرب العربي الذي جمع بين وطنيين من المغرب والجزائر وتونس.

أعلن الحبيب بورقيبة وفرحات حشاد معاً قضيتهما المشتركة في الولايات المتحدة عند دعوة الزعيم النقابي إلى مؤتمر الاتحاد الأمريكي للعمال في سان فرانسيسكو في عام 1951. وقد استفاد بورقيبة وحشاد، الذي احتُفِل به في الغرب بفضل نموذج الحركة العمالية الذي مثله الاتحاد العام التونسي للشغل ـ والأهم من ذلك أنها حركة غير شيوعية ـ من المؤتمر كمنبر لتعريف الرأي العام الأمريكي بالقضية الوطنية التونسية.

وأصبحت المنظمتان (حزب الدستور الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل) متشابكتين بصورة معقدة إلى درجة أن بحلول عام 1952، كان 80 بالمئة من أعضاء الاتحاد أعضاء أيضاً في الحزب[67]. وامتلك حزب الدستور الجديد أكبر عدد من الأعضاء، لكن الاتحاد العام التونسي للشغل ضم عدداً أكبر من النشطاء في صفوفه. وإذ بقي الاتحاد والحزب متحالفين من الناحية السياسية، فهما ظلا مستقلين من الناحية الهيكلية[68]. وكان بورقيبة، الذي أراد أن يبقي الكيانين منفصلين، حذراً من استقلال

(66) Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt,* pp. 4-5.

(67) King, «Economic Reform and Tunisia's Hegemonic Party: The End of the Administrative Elite,» p. 172.

(68) Beinin, Ibid., pp. 4-14.

الاتحاد، لذلك أسس منظمتين جديدتين وفق توجيه حزب الدستور الجديد: الاتحاد لنقابات الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي والاتحاد العام لطلبة تونس[69].

احتشدت المنظمات النسائية بدورها وراء القضية النقابية ـ الوطنية. وأسست كثيرات منظمات شيوعية، مثل اتحاد نساء القطر التونسي، في عام 1944، واتحاد فتيات القطر التونسي للنساء الأصغر سناً، في عام 1945. تألفت كلتا النقابتين فقط من أعضاء فرنسيين وإيطاليين ويهود تونسيين عند إنشائهما. فالمرأة العربية المسلمة كانت بطيئة في دخول المشهد وتبنّي القضية. لكن ابتداءً من عام 1946، وسعت النقابتان قاعدة الانتساب إليهما من طريق استقطاب الأعضاء الإناث في حزب الدستور، إضافة إلى نساء تونسيات غير سياسيات؛ فانضم مزيد من النساء المسلمات إليهما، وبحلول عام 1951، أصبحت نبيهة بن ميلاد (1919 ـ 2009)، وهي امرأة تونسية مسلمة، رئيسة اتحاد نساء القطر التونسي.

قدم كل من اتحاد نساء القطر التونسي واتحاد فتيات القطر التونسي مواد خاصة بمعرفة القراءة والكتابة ـ بالفرنسية والعربية ـ وشجعا المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل وتحريرها المالي. وبخلاف المنظمات النسائية ذات الميول الدينية، شددت المنظمات الشيوعية على فكرة حق المرأة في العمل للحصول على حريتها[70].

كان دعم حزب الدستور الجديد للمنظمات النسائية حذراً. وفي الوقت الذي لاح التحرر في الأفق، أسس حزب الدستور الجديد، الذي كان حريصاً على توضيح أن المسألة الوطنية تأتي أولاً، كياناً نسوياً رسمياً داخل الحزب في عام 1950[71]. وأدرك حزب الدستور الجديد أن المرأة، في سياق الكفاح الوطني، كانت تُعَدّ مستودعاً للهوية التونسية والقيم الوطنية والتقاليد التي يجب الحفاظ عليها[72].

وفي نتيجة جزئية لاندماج المرأة في حزب الدستور الجديد، بدأ اتحاد نساء القطر التونسي واتحاد فتيات القطر التونسي يفقدان زخمهما في منتصف الخمسينيات[73]. ومع

(69) King, Ibid., p. 172.

(70) Abassade, «L'Union des Femmes de Tunisie et l'Union des Jeunes Filles de Tunisie, 1944-1947,» pp. 202-211.

(71) Mounira M. Charrad, «Policy Shifts: State, Islam, and Gender in Tunisia, 1930s–1990s,» *Social Politics*, vol. 4, no. 2 (1997), p. 293, and Samar El-Masri, «Tunisian Women at a Crossroads: Cooptation or Autonomy?,» *Middle East Policy,* vol. 22, no. 2 (2015), p. 126.

(72) Charrad, Ibid., 289 and 292–295.

(73) Abassade, «L'Union des Femmes de Tunisie et l'Union des Jeunes Filles de Tunisie, 1944-1947,» p. 212.

الاستقلال، استولت الحركة النسوية المؤسسية على المشهد، وأصبحت المعركة من أجل حقوق المرأة متجسدة في **مجلة الأحوال الشخصية** بقيادة الدولة وإنشاء الاتحاد الوطني للمرأة التونسية في عام 1956.

عاد بورقيبة من القاهرة في عام 1949، وكان لا يزال مؤمناً بضرورة التعاون الفرنسي ـ التونسي. وقدم أجندته الخاصة بالاستقلال إلى الفرنسيين في عام 1950. أراد بورقيبة أن تكون تونس دولة ذات سيادة تديرها حكومة تونسية بالكامل، وطالب بإلغاء الدرك الفرنسي والمناصب الفرنسية ـ مثل المقيم العام والمفتشين التقنيين. كذلك دعا البرنامج إلى إنشاء جمعية وطنية، منتخبة بالاقتراع الشامل، تتمثّل مهمتها الأولى بصوغ دستور ديمقراطي، وإنشاء بلديات منتخبة، بما في ذلك تمثيل المصالح الفرنسية في المدن ذات الوجود الفرنسي القوي. وبطريقته ذات الشقين في جوهرها، دعا بورقيبة إلى علاقة تكافلية تونسية مع فرنسا: «نحن نرى أن جيش بلدنا ضعيف جداً واستراتيجياتنا قوية جداً فلن نتمكن من النجاح من دون دعم قوة عظمى [فرنسا]؛ وما دامت [فرنسا] تعترف بشرعية مطالبنا، نحن على استعداد دائم للتعاون [معها] على قدم المساواة من شعب إلى شعب»[74].

وكان حزب الدستور الجديد قدم بيان الجبهة التونسية في عام 1945، مطالباً بالحكم الذاتي في سياق نظام ملكي دستوري، لكن فرنسا لم تستجب للوثيقة بصورة كافية. غير أن توقيت التماس بورقيبة في عام 1950 كان صحيحاً. فقد كانت فرنسا مشغولة بالكفاح من أجل الاحتفاظ بالسيطرة على أراضيها الهندية ـ الصينية، حيث كانت تتعرض لخسائر عسكرية كبيرة وإذلالات. ومع استمرار آثار الحرب العالمية الثانية، كانت فرنسا تفكر فعلاً في إنهاء الاستعمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتخلي عن محمياتها في تونس والمغرب، لكنها أرادت البقاء في الجزائر.

فاعترفت فرنسا بمبدأ استقلال تونس وعيّنت المقيم العام الجديد، لويس بيريلييه، في حزيران/يونيو 1950، وكلفته بالشروع في الانتقال. وتم تأليف حكومة جديدة للتفاوض، شملت أعضاء فرنسيين وتونسيين. فاحتفظ الدستوريون الجدد بحقائب وزارية مهمة فيها، بما في ذلك محمد شنيق كرئيس للوزراء، لكن كعلامة على عدم رغبة الفرنسيين في التخلي عن أي مظهر ذي مغزى للسلطة، كان للمقيم العام حق نقض القرارات[75].

(74) Noureddine Sraïeb, «Le Problème franco-tunisien est un problème de souveraineté,» *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée,* vol. 1, no. 1 (1966), p. 177 and 206.

(75) Rivlin, «The Tunisian Nationalist Movement: Four Decades of Evolution,» pp. 178-180.

تعرّض بورقيبة وقيادة حزب الدستور الجديد لانتقادات شديدة من أنصار القومية العربية والأمة الإسلامية، بما في ذلك الجامعة العربية، لتعاونهم مع الفرنسيين. ونأى حزب الدستور القديم بنفسه عن حزب الدستور الجديد، وأطلق في شباط/فبراير 1951 الصحيفة *Indépendance* التي اتخذت موقفاً قوياً ضد حكومة التفاوض واستراتيجيا التعاون لدى حزب الدستور الجديد، مقدماً إياها كخيانة للشعب التونسي[76]. وسيشكل الموقف الذي اتخذه الدستوريون القدامى ومؤيدوهم القوميون العرب سمة مميزة للعمل السياسي العربي خلال أجيال مقبلة: رفض فرص التعاون والتسوية، وهو ما يؤدي دائماً إلى تفاقم الوضع الراهن.

وفي ظل تعرض السلطات الفرنسية لضغوط من المستوطنين مقابل غياب ثقل موازٍ قوي وموحد، لم تكن تلك السلطات راغبة في تنفيذ الإصلاحات التشريعية التي أدخلتها في عام 1951. وأقالت لويس بيريلييه، رمز التعاون الفرنسي ـ التونسي، واستبدلت به جان دي أوتكولوك الأقل تعاوناً كثيراً والأكثر وحشية. وقد أرسل الوطنيون التونسيون بقيادة محمد شنيق عريضة إلى مجلس الأمن الدولي في كانون الثاني/يناير 1952 للضغط على الفرنسيين لقبول مطالبهم، لكن مجلس الأمن قرر أن المسألة التونسية لن تكون على أجندته. وعندما اندلعت التظاهرات في كل أنحاء البلد، أمر جان دي أوتكولوك قوات الأمن بالتدخل ووضع بورقيبة قيد الإقامة الجبرية.

ومع إخضاع الفرنسيين بورقيبة لمظهر ما من مظاهر السيطرة ومعرفتهم أن بإمكانهم دائماً جعله يتوصل إلى تسوية، حوّلوا اهتمامهم إلى فرحات حشاد، الذين عدّوه التهديد الرئيسي لمصالحهم. ففي برقية أُرسلت إلى الرئيس الفرنسي في 16 أيار/مايو 1952، أكد جان دي أوتكولوك أن «فرحات حشاد خطر مثلما كان بورقيبة»، مضيفاً أن «القضاء على فرحات حشاد فقط سيمكننا من استعادة النظام»[77]. وبتوجيهات من الفرنسيين نفذتها حلقة إرهابية من المستوطنين، اسمها *La Main rouge* (اليد الحمراء)، اغتيل فرحات حشاد في 5 كانون الأول/ديسمبر 1952[78]. ويبقى حشاد في الذاكرة الجماعية للتونسيين كبطل للحركة الوطنية ورمزاً وراء التنظيم الذي سيؤدي دوراً حاسماً في الشؤون التونسية ـ وصولاً إلى الاستقلال وما بعده.

---

(76) Ibid., p. 182.

(77) Jean de Hauteclocque, *Telegram no. 959/967 to Vincent Auriol and Antoine Pinay* (Paris: French Ministry of Foreign Affairs, 1952).

(78) Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt,* pp. 14-15.

لم تُستأنَف المفاوضات ومسار الاستقلال إلا عند انتخاب بيار منديس فرانس، اليساري الراديكالي واليهودي المولد، رئيساً للحكومة الفرنسية. وفي خطاب أصبح يعرف باسم «*discours de Carthage*» (خطاب قرطاج) في 31 تموز/يوليو 1954، أعلن منديس فرانس عن نية فرنسا منح تونس استقلالية داخلية كاملة مع حماية لحقوق الفرنسيين في تونس إضافة إلى حقوق أبنائهم. وخلال المدة القصيرة التي تولى فيها رئاسة الحكومة (1954 ـ 1955)، أنهى منديس فرانس تورط فرنسا في الهند الصينية ومهد الطريق للاستقلالية التونسية.

بدأت المفاوضات الفرنسية ـ التونسية في مدينة تونس في 4 أيلول/سبتمبر 1954، وأنتجت ست اتفاقيات وُقِّعت في باريس في حزيران/يونيو 1955. وبعد ذلك، صادق البرلمان الفرنسي على الاتفاقيات في آب/أغسطس ـ ما سجل نهاية التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية لتونس. ولم ترقَ اتفاقيات عام 1955 إلى الاستقلال التام لتونس لأنها منحت البلد استقلالية داخلية فقط وكرست مرحلة انتقالية مدتها سنتان كانت فرنسا خلالها مسؤولة عن الحفاظ على النظام العام. واعتبرت الحكومة الفرنسية، التي رأسها رئيس الوزراء إدغار فور، الاستقلالية الداخلية نقطة النهاية، لكن بورقيبة قبل اتفاقيات عام 1955 معتقداً اعتقاداً راسخاً بأنها خطوة وسيطة نحو الاستقلال الكامل.

جعل بورقيبة نفسه محور المفاوضات مع الفرنسيين في عام 1954، لكن الحركة الوطنية كانت انقسمت. فصالح بن يوسف، الذي كان أميناً عاماً، بينما كان بورقيبة رئيساً، لحزب الدستور الجديد، عارض أي تحالف مع الفرنسيين، ورفض تماماً النهج التصالحي لبورقيبة. حارب بورقيبة بشدة من أجل علاقة قوية ـ إذا أُعيدَ تعريفها ـ مع فرنسا، لكن صديقه السابق وأحد مؤسسي حزب الدستور الجديد كان يحبذ القوى المؤيدة للأمة الإسلامية ويرى أن إعادة تنشيط تحالف الحزب مع جامع الزيتونة أمر حاسم لتطوره. وأصر بورقيبة، الذي كان فعلاً يدفع للفصل بين الدين والعمل السياسي، على إبعاد الحزب من جامع الزيتونة بينما كان الاستقلال في المتناول.

نما العداء بين الاثنين مع تباعد وجهات نظرهما إلى العالم أكثر فأكثر. كذلك أصبحت منافستهما «صراعاً بين المؤيدين»[79]. وحصل بورقيبة على دعم الطبقة الوسطى الدنيا من التجار ومالكي الأراضي من الساحل إضافة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، بينما

(79) Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), pp. 232–233.

كان بن يوسف مدعوماً من جانب السلطات الدينية والعناصر الدينية المحافظة في المجتمع الذين شككوا في أي تسوية مع الفرنسيين[80]. وفي نهاية المطاف، جعلت القبضة القوية لبورقيبة على الحزب، وتحالفه مع الفرنسيين، والدعم القوي له من الاتحاد العام التونسي للشغل، محاولات بن يوسف للتغلب عليه من دون جدوى.

تحول بن يوسف عقب ذلك إلى السلاح، واجتذب مجموعة من العمال العاطلين من العمل ممن لهم صلات بالاتحاد العام التونسي للشغل والمعروفين باسم الفلاقة، وهو اسم يعني حرفياً العصابات وأُطلِق على مجموعات وطنية مقاتلة في شمال أفريقيا الفرنسي[81]. هاجم الفلاقة المزارع ومراكز الشرطة الفرنسية، ولا سيَّما في جنوب تونس وغربها، طوال عام 1954. ونظرت الحركة الوطنية في إمكان تحويل الفلاقة إلى جيش «محرِّر» ووطني لتونس. في المقابل، أدان حزب الدستور الجديد رسمياً مراراً وتكراراً «الأعمال الإرهابية» للفلاقة، لكن بعض قادة حزب الدستور الجديد شجعهم في البداية، ولو بصورة غير رسمية، وساعدوا حتى على تنظيم هجماتهم كوسيلة للضغط على الفرنسيين لإعطاء تونس استقلالية أكبر. وأدى الضغط من فرنسا ومن داخل حزب الدستور الجديد في نهاية الأمر إلى سعي بورقيبة لاتفاقية عفو لمصلحة الفلاقة الذين سلموا أسلحتهم[82].

همش بورقيبة بن يوسف داخل الحزب، وفي النهاية طرده في تشرين الأول/أكتوبر 1955. كذلك قلّل من نفوذه، مثلاً، من خلال الحد من عدد مؤيديه ـ المشار إليهم باسم اليوسفيين ـ الذين أمكنهم حضور مؤتمر الحزب في صفاقس عام 1955[83].

وفي نهاية المطاف فاز نفور بورقيبة من القومية العربية ودورها الديني في العمل السياسي، في تضاده مع رؤية بن يوسف لتونس المستقلة المندمجة في عالم عربي وإسلامي والمنحازة إلى القومية العربية لجمال عبد الناصر. وغادر صالح بن يوسف تونس في عام 1955 وقضى ما تبقى من حياته في المنفى. واغتيل في فرانكفورت عام 1961.

---

(80) Michael J. Willis, *Politics and Power in the Maghreb: Algeria, Tunisia, and Morocco from Independence to the Arab Spring* (Oxford: Oxford University Press, 2014), pp. 38–40.

(81) Douglas Elliott Ashford, *National Development and Local Reform: Political Participation in Morocco, Tunisia and Pakistan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1967), p. 74.

(82) Ryo Ikeda, *The Imperialism of French Decolonisation: French Policy and the Anglo-American Response in Tunisia and Morocco* (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2015), pp. 123–131.

(83) Willis, *Politics and Power in the Maghreb: Algeria, Tunisia, and Morocco from Independence to the Arab Spring,* pp. 38-40.

ولو فاز بن يوسف في المعركة في وجه بورقيبة، كان يمكن للأمور أن تكون مختلفة بالنسبة إلى تونس، إذ كان يمكن تونس أن تتحول شرقاً في توجهها وتتبنى هوية عربية وإسلامية أقوى. وكان من المحتمل أن تتجذر الأيديولوجيات السياسية الناصرية، وأن تتورط تونس في المواجهة والمرارة المكلفتين اللتين حدّدتا السياسة الواقعية للعالم العربي. لكن كل ما أُنجِز في ما يتعلق بالإصلاح ربما ساعد على خلق بعض التوازن. وربما من الإنصاف القول حتى إن المسار التونسي المستنير إلى تلك النقطة أدى إلى انتصار بورقيبة على بن يوسف وساهم في دعمه.

وكان بورقيبة وعد بالحفاظ على علاقة تفضيلية مع فرنسا بعد الاستقلال، وسارع الفرنسيون، القلقون من بديل يوسفي، إلى تسريع عملية الاستقلال[84]. وأقر رئيس الوزراء الفرنسي غاي موليه بحق تونس في أن تكون مستقلة أمام الجمعية الوطنية في 31 كانون الثاني/يناير 1956. وقد ساعد تونس إعلان صدر في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1955، مثّل نهاية المحمية الفرنسية في المغرب وتوقع الاستقلال الكامل للمغرب، ومُنِح الاستقلال بعد سنة.

أصبحت تونس جمهورية مستقلة في 20 آذار/مارس 1956. استمرت الحركة الوطنية ودور بورقيبة فيها في تعريف الهوية التونسية لمدة طويلة بعد عام 1956. وقد سيطر الكفاح من أجل الاستقلال لعقود على الرواية العامة، بما في ذلك المناهج المدرسية والفنون التي ترعاها الدولة.

بخلاف حركات الاستقلال في أماكن أخرى من شمال أفريقيا، كانت حركة الاستقلال التونسية في معظمها محلية ولاعنفية إلى حد كبير. وعلى النقيض من ذلك، تطلب «تحرير» ليبيا مشاركة مكثفة للأمم المتحدة والدول الأوروبية. ولم تتوحد المناطق الثلاث الرئيسية في ليبيا ـ طرابلس، وفزان، وبرقة ـ إلا في عام 1929 كمستعمرة واحدة في عهد الإيطاليين. ولم تكن هناك حركة استقلال محلية. وأصبحت ليبيا مستقلة افتراضياً بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، ولم يكن ملكها الجديد إدريس السنوسي (1890 ـ 1983)، وهو نتاج للرعاية البريطانية، يحظى بدعم كبير خارج وطنه الأصلي برقة[85].

---

(84) Ibid.

(85) Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980*, pp. 179–203 and 251–280.

وعُدّت الجزائر جزءاً من فرنسا لا مجرد مستعمرة، واستوطنها أكثر من مليون فرنسي وفرنسية. وفي وقت استقلال تونس، كانت حرب دامية ومكلفة مستعرة في الجزائر، بدأت في سطيف، وهي بلدة صغيرة في شرق الجزائر، في 8 أيار/مايو 1945، حيث تجمع 10 آلاف مسلم في الصباح بعد الاحتفالات الضخمة بالنصر في أوروبا. بدأت التظاهرات بسلام مع مطالبة المسلمين بالمساواة ونهاية الاستعمار، لكن بعد ذلك تحولت إلى العنف عندما وبّخ ضابط شرطة فرنسي شاباً يحمل العلم الجزائري. وتلت ذلك مشاجرات وإطلاق أعيرة نارية؛ أما الرجل البالغ من العمر ستاً وعشرين سنة «فخرج من العرض، مضرجاً بالدماء وممسكاً بالعلم الجزائري، وسقط على الأرض، مقتولاً بالرصاص». واستمر القتال خمسة أيام، قُتِل خلالها أكثر من 100 أوروبي في سطيف والبلدات المجاورة، وتعرضت نساء لا يُحصَين للاغتصاب. وكانت الجثث مشوهة بقسوة، وارتُكِبت الفظائع من كلا الجانبين ـ «كان الأمر كما لو أن غضب أكثر من مئة سنة أُطلِق العنان له الآن في هذا النوبة من العنف». كان رد الفعل الفوري قتل ستة آلاف مسلم وفق الرقم الرسمي في غضون بضعة أسابيع، على الرغم من أن الجزائريين رأوا أن الرقم 45 ألفاً الذي أفادت به إذاعة القاهرة كان واقعياً[86]. وعند إعلان وقف إطلاق النار وحصول الجزائر على استقلالها في عام 1962، تسبب عقدان من المذابح بمقتل ما يُقدَّر بمليون جزائري. وعلى الجانب الأوروبي، قُتل ما يقدر بنحو 18 ألف جندي فرنسي و10 آلاف مستوطن فرنسي[87]. تلا ذلك نزوح جماعي لنحو 1.35 مليون شخص من الأقدام السوداء (المستوطنين) عادوا إلى أوروبا، وهو ما يمثّل واحدة من أكبر الهجرات الجماعية في التاريخ[88].

وعندما حصل المغرب على استقلاله في عام 1956، ناله من الإسبان، الذين حكموا المقاطعات الشمالية والجنوبية الغربية، والفرنسيين، الذين احتفظوا ببقية البلد كمحمية. وكانت التمردات والعنف وعودة السلطان المنفي محمد الخامس الذي أصبح ملكاً في عام 1957، بمنزلة الأيام الأخيرة للاستعمار. وحُوِّلت طنجة ـ وهي ملعب للغربيين، ولاحقاً عرب الخليج ـ إلى منطقة دولية تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية والبريطانية.

(86) Hussey, *The French Intifada*, pp. 152–155 and 241.
(87) Roland Oliver and Anthony Atmore, *Africa Since 1800*, 5th ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), pp. 241–242.
(88) Hussey, Ibid., p. 204.

بلغت المكائد البريطانية وغزوات عشيرة آل سعود ذروتها في إنشاء المملكة العربية السعودية في عام 1932. وشدد تحالف، تعود نشأته إلى منتصف القرن الثامن عشر، بين آل سعود وأتباع محمد بن عبد الوهاب، على بناء الدولة الجديدة. كان مؤسس عشيرة آل سعود، ابن سعود، تعاون مع ابن عبد الوهاب في عام 1744، إذ وجد كل منهما شيئاً ذا قيمة كبيرة يمكن للآخر أن يقدمه إليه. ففي التعاليم الراديكالية ومفهوم الجهاد لدى ابن عبد الوهاب، وجد ابن سعود فرصة للاستيلاء على السلطة، وذريعة لاستخدام القوة ضد «الكفار»، وحجة لغزو مزيد من الأراضي وتوسيع هيمنة القبيلة. أما ابن عبد الوهاب، من ناحيته، فسعى في الحلف إلى تأسيس ما أصبح يُعرَف بالعقيدة الوهابية ووضع قيد التطبيق رؤية ابن تيمية لمجتمع إسلامي، متعصب وقاس، ولا سيَّما تجاه الشيعة. وسيطرت قبيلة آل سعود على الشؤون السياسية والعسكرية والمالية، بينما تولى ابن عبد الوهاب والمنحدرون منه المجالين الديني والقضائي. كانت هذه هي الحال في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولا يزال هذا السيناريو هو نفسه في الدولة السعودية الحديثة في القرن العشرين.

وبينما بدأت السعودية في المطالبة بدور قيادي في بقية العالم الإسلامي، ولا سيَّما بعد اكتشاف النفط في الثلاثينيات، أصبح الدعم المالي للوهابية يمثل أولوية بالنسبة إلى الدولة. وتغيرت الوهابية في القرن العشرين من أيديولوجيا تشن الجهاد الثوري إلى مؤسسة محافظة ترعاها الأسرة السعودية الملكيّة، تنشر مخالبها المتطرفة حول العالم وفي القرن الحادي والعشرين.

ساهمت الوهابية في إبداع أيديولوجيا الإخوان المسلمين، الذين أسسهم حسن البنا (1906 ـ 1949) في القاهرة في عام 1929 باسم جماعة الإخوان المسلمين. تبنت الجماعة برنامجاً سياسياً دعا إلى استئصال كل الآثار الغربية، ولا سيَّما في مجال التعليم، وتطهير المجتمع الإسلامي كوسيلة لتحقيق خلاصه. ويمثل الكتاب الرمزي لمريد البنا، سيد قطب (1906 ـ 1966)، **معالم في الطريق**، بياناً للأصولية الإسلامية.

حققت مصر استقلالاً اسمياً في عام 1922، لكنها ظلت تحت سيطرة بريطانيا التي نصّبت نظاماً ملكياً دمية ثم جرّت البلد في وقت لاحق إلى الحرب العالمية الثانية، وحولتها إلى قاعدة عسكرية للقوات البريطانية. وقد فقد الحزب السياسي الأكبر، الوفد، صدقيته لتعاونه مع البريطانيين خلال الحرب. وانضم المصريون إلى مجموعات وطنية متشددة مستوحاة من الفاشية مثل مصر الفتاة، التي سمِّيت فيما بعد الحزب الاشتراكي

الإسلامي. وشنت جماعة الإخوان المسلمين هجمات عنيفة واغتيالات سياسية. وأسقط انقلاب الضباط الأحرار الملك فاروق (1920 ـ 1965) في عام 1952، وترسخت الدكتاتورية العسكرية على مدى السنوات الستين التالية.

كان توقيع معاهدة بين الدبلوماسي البريطاني السير مارك سايكس (1879 ـ 1919) والقنصل الفرنسي السابق في لبنان فرانسوا جورج بيكو (1870 ـ 1951) في عام 1916 قسّم في صورة مصطنعة الأراضي العربية في الولايات العثمانية السابقة في سورية وبلاد الرافدين إلى مناطق النفوذ. ومنح مؤتمر سان ريمو في عام 1920 استقلالاً للدول الجديدة، خاضعاً للقوى المنتدبة البريطانية والفرنسية حتى بلوغ «النضج السياسي». وظهرت بلدان جديدة لم تكن موجودة.

أُنشِئت ثلاثة بلدان من ولاية سورية العثمانية: لبنان وسورية وفلسطين. ووُلدت دولة لبنان في عام 1926، لكنها لم تحصل على الاستقلال وبالتالي لم تجرِ انتخابات حرة حتى عام 1943، عندما غادر آخر مفوض سامي فرنسي. وأُعلِنت سورية دولة في عام 1920 وأصبحت مستقلة في عام 1946. وكرس البريطانيون انتدابهم على فلسطين في عام 1920، بهدف تحقيق الوعد الذي قطعوه في وعد بلفور عام 1917 من أجل إنشاء موطن لليهود.

اقتُطِع العراق من بلاد الرافدين، ونصّب البريطانيون فيصل الهاشمي (1885 ـ 1933) ملكاً في عام 1921، ومُنِح الاستقلال للدولة الجديدة في عام 1932. وأُنشِئ شرق الأردن في عام 1921، وسمى البريطانيون عبد الله (1882 ـ 1951) شقيق فيصل أميراً للدولة الجديدة. وأصبح الأردن مملكة مستقلة في عام 1946.

أما أمم الخليج الأصغر ـ مقارنة بالمملكة السعودية ـ فنشأت في العقود التالية عندما نالت استقلالها عن البريطانيين. وكانت الكويت أول دولة استقلت وذلك في عام 1961، تلتها عُمان في عام 1970، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة المؤسسة حديثاً في عام 1971.

ومع مغادرة القوى الاستعمارية المنطقة ككل، بدلاً من أن تصبح الأمم دولاً، كانت لدينا دول تبحث ـ في معظم الأحيان ـ عن أمم. فقد اقتُطِع عدد من هذه الدول ـ من دون النظر كثيراً إلى تواريخها وشعوبها وخصائصها الجغرافية. لقد ترك المستعمرون و«الحماة» السابقون إرثاً من الأنظمة الملكية والسلالات الأسرية لتحكم ـ باستثناء الجزائر وتونس وسورية ولبنان.

اعتمد الزعماء العرب الجدد، الذين شارك قلة منهم في الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، على شعبوية المشاعر المعادية للاستعمار وعلى القيم الإسلامية لإضفاء الشرعية على سلطتهم. ووجد البعض في الدكتاتورية العسكرية والنموذج السلطوي المسار لبناء رواية وطنية، وقمعوا، مؤقتاً، الانقسامات الطائفية والقبلية. وإذ عزم هؤلاء على تغذية موقف إقصائي غير متسامح، قدموا إلى شعوبهم تعليماً ضعيفاً، ما أحبط قدرات المواطنين على التفكير من تلقاء أنفسهم. وعندما خسرت الجيوش العربية الحرة الحرب مع إسرائيل في عام 1948 وأصبح العالم العربي محجوباً وراء صراع عربي - إسرائيلي مستمر لعقود، انضم الخطاب المعادي للغرب إلى صفوف الدين والحماسة الوطنية في ضمان عدم تمكن المواطنين العرب من أن يعرفوا غير الحقيقة المطلقة.

القسم الثالث

المدرسة والمرأة واللائكية

الفصل الحادي عشر

أبـو تـونـس

بعد حصول بورقيبة أخيراً على استقلال تونس عن الفرنسيين، حوّل اهتمامه الفوري نحو ضمان قبضته على السلطة وتمهيد الطريق لمشروعه لبناء الأمة. وهو لم يضيّع وقتاً. كان من مهماته الأولى إجبار الأمين باي الموهن والمسن على توقيع مرسوم من شأنه أن ينشئ جمعية تأسيسية. وكان هذا بدوره سيفسح في الطريق أمام حزب الدستور الجديد لبناء هيئات الإدارة وإطلاق عملية كتابة الدستور.

أُجرِيت الانتخابات في 25 آذار/مارس 1956، بعد خمسة أيام فقط من توقيع بروتوكول الاستقلال. وفازت الجبهة الوطنية الدستورية ـ المؤلفة من حزب الدستور الجديد، والاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين، وأصحاب العمل ـ بـ 80 بالمئة من الأصوات الشعبية للجمعية التأسيسية، وعُيِّن بورقيبة رئيساً للكيان الجديد[1]. وكانت للجمعية التأسيسية القدرة على تأمين مستقبل البلد الفتي بالكامل.

وفي نيسان/أبريل، سمى الباي بورقيبة رئيساً للوزراء وكلفه بتأليف الحكومة، في إجراء سيضمن إلى الأبد أنه سيكون آخر عمل يقوم به أي من البايات.

لم يكن بورقيبة ليقبل بأقل من القوة المطلقة. فستة عشر من الوزراء السبعة عشر الذين ألفوا حكومته كانوا من الدستوريين الجدد[2]. وساعد تنوع الجبهة الوطنية الدستورية على

---

(1) Jacob Abadi, *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State* (Reading, UK: Ithaca, 2013), p. 427.

(2) John P. Entelis, «L'héritage contradictoire de Bourguiba: modernisation et intolérance politique,» dans: Michel Camau and Vincent Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage* (Paris: Karthala, 2004), p. 231.

ضمان حصوله على الدعم الذي يحتاج إليه للسيطرة على الجمعية التأسيسية، لكن بمجرد توليه السلطة، لم يبدِ أي اهتمام بنهج تعددي للحكم.

هكذا بدأت جدياً المهمة الشاقة لبناء الأمة. ومقارنة بكثير من البلدان العربية التي لم يكن لديها سوى القليل من التاريخ الوطني، كان لدى تونس كثير تستند إليه: تجربة الديمقراطية الإجرائية من خلال الأحزاب السياسية والنقابات العمالية؛ وإرث الدستور الذي تبنته ذات يوم؛ والنظام المؤسسي لدولة فاعلة ذات مسؤولين إداريين مدنيين محليين؛ وقيادة سياسية مثقفة نشأت من حركة إصلاح فكري. وكانت تونس تملك فعلاً الكثير من خصائص الدولة ـ الأمة الناشئة منذ منتصف القرن التاسع عشر وحكم أحمد باي.

عُقِدت الدورة الأولى للجمعية التأسيسية في 8 نيسان/أبريل 1956. وشُكِّلت خمس لجان متخصصة لمناقشة الشروط التي ستُمارَس فيها السلطات التنفيذية والتشريعية. وكما حدث في حالة صياغة دستور عام 2014، ظهرت على الفور انقسامات حول مكانة الدين في المجتمع التونسي ودور المرأة وحقوقها. وفي تشابه آخر، انتصرت الأصوات الأكثر ليبرالية في نهاية المطاف.

كان السؤال الأول المطروح على الجمعية يتعلق بالشكل الذي يجب أن تتخذه الحكومة التونسية. ناقش المجلس نموذج النظام الملكي الدستوري، لكنه خلص إلى أن تونس ستكون جمهورية. وأُقِرّ المرسوم الذي وضع أسرة البايات تحت سلطة الدولة، وجُرِّد الباي من سلطة اختيار رئيس الوزراء.

كان دستور عام 1861 بمنزلة نموذج لدساتير جديدة، الشريعة لم تُستخدَم كمصدر لقوانينهما، وأنشأ كل منهما محاكم مدنية وتجارية وجنائية ومدونات قانونية لدعمها. إضافة إلى ذلك، أصر الدستور الجديد على وجود سلطة قضائية مستقلة ومحكمة عليا يمكن أن تحاكم المسؤولين الحكوميين[3]. وفي هذا، كما هي الحال في أي أمر آخر، كانت تونس متقدمة على البلدان العربية الأخرى، وفي بعض النواحي، سابقة لوقتها.

كانت الدساتير الغربية، ولا سيَّما الأمريكية، مصدر إلهام في أن الدستور الجديد حدّد تونس كديمقراطية وأيّد فصل الصلاحيات بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية. أسس الدستور هيئة برلمانية في شكل جمعية وطنية، ستحل محل الجمعية التأسيسية

(3) الدستور التونسي للعام 1959.

وستُنتخَب كل خمس سنوات بالتصويت الشعبي. وستكون للجمعية صلاحيات تشريعية ومسؤوليات مالية، لكن المواد الدستورية نصت على شروط يُمنَح الرئيس بموجبها سلطة تشريعية. وستُمارَس السلطة التنفيذية من خلال الرئيس، الذي سيُنتخَب شعبياً لولاية من خمس سنوات على أن يحق له بثلاث ولايات ـ وهي أحكام سيعدلها كل من بورقيبة وبن علي في الوقت المناسب من أجل تمديد إمساكهما بالسلطة.

لم يكن الفصل بين الدولة والدين محدداً بوضوح؛ فالتحفظات حول إعلان الإسلام دين الدولة، لأسباب منها الخوف من إقصاء المجتمعات المحلية غير المسلمة، والمقترحات بأن تكون الدولة مدنية، قُوبِلت بمعارضة قوية من الأعضاء المحافظين في الجمعية التأسيسية[4]. وفي نهاية المطاف، وكما تردد في دستور عام 2014، حُدِّد الإسلام بصورة وصفية كدين للتونسيين لكن لم يُوصَف بأنه دين الدولة، في تطور يمكن القول إنه أغلق الباب على إمكان إدخال الشريعة. وذهب دستور عام 2014 إلى أبعد من ذلك في تحديد تونس بصورة واضحة كدولة مدنية.

وهناك ابتكارات أخرى يُحتفَل من أجلها بدستور عام 2014، لكنها كُرِّست بالفعل بموجب دستور ما بعد الاستقلال. ففكرة حرية الضمير المحمية دستورياً تعود إلى دستور بورقيبة. لكن في حين أن دستور 1959 تضمن لغة واضحة حول حرية الضمير في نسخته الفرنسية، تحدثت نسخته العربية عن حرية الدين فقط. ويضمن دستور ما بعد الاستقلال لعام 2014، بكلتا اللغتين، حماية حرية الضمير. وفي هذا الصدد، أصبحت تونس البلد العربي الوحيد الذي يُحمى فيه غير المؤمنين بالقانون ولا يمكن مقاضاتهم بسبب الردة. ولا تزال تونس في هذا الصدد البلد الوحيد في نوعه في العالم العربي بأكمله.

انقسمت الآراء حول ما إذا كان ينبغي منح حقوق التصويت لجميع المواطنين التونسيين، بما في ذلك النساء. وأكد المفكرون التقدميون، مثل مؤسس *L'Action tunisienne* والرئيس الأول لحزب الدستور الجديد، محمود الماطري، أن النساء يجب أن يكون لهن الحق في التصويت لأنهن كن متعلمات مثل الرجال؛ في حين اعترض التقليديون، وهم في المقام الأول رجال ينحدرون من المناطق الداخلية من البلد[5].

(4) Adel Kaaniche, «La Constitution du 1er Juin 1959: Une naissance difficile,» Leaders, 25 May 2009, <http://www.leaders.com.tn/article/0854-la-constitution-du-1er-juin-1959-une-naissance-difficile>.

(5) Ibid.

لكن الحبيب بورقيبة كان منح النساء فعلاً حق التصويت في الانتخابات البلدية لعام 1957، وهو أمر مثّل سابقة. وثُبِّت الاقتراع الشامل بإقرار الدستور، الذي تضمن مادة جاء فيها: «كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون»[6].

تبنّت الجمعية التأسيسية أول دستور لتونس المستقلة في 1 حزيران/يونيو 1959؛ وأجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1959، اقترع فيها واحد وتسعون بالمئة من الناخبين التونسيين. وفاز بورقيبة بالرئاسة، التي كان خاضها، بصورة غير مستغربة، من دون منافسة. وفازت الجبهة الوطنية الدستورية، بقيادة حزب الدستور الجديد، بكل المقاعد التسعين في البرلمان الجديد[7]. وفازت امرأة بمقعد واحد، وذهب مقعد آخر إلى يهودي[8].

هكذا اكتمل تحويل تونس إلى جمهورية مستقلة، لكن بقايا ثابتة من الحقبة الاستعمارية كانت لا تزال مستمرة. ففرنسا ستظل أكبر شريك تجاري لتونس، كما كانت الحال مع المغرب بعد الاستقلال والجزائر فيما بعد. لكن الوجود الاستعماري الطويل في تونس، حيث واصلت فرنسا معاملتها كمجال لها، كان إشكالياً. فقد أصبح استمرار وجود الجيش الفرنسي، ولا سيَّما في بنزرت، ودعم تونس للمتمردين الجزائريين، أكثر القضايا الشائكة بين البلدين؛ فالوطنيون الجزائريون أسسوا في عام 1954 جبهة التحرير الوطني بدعم من السكان المدنيين. تلت ذلك حرب عصابات ـ استنفدت الجيش الفرنسي وتسببت في أضرار مدمرة لمزارع المستوطنين ومنشآتهم. وقدمت تونس، التي استقلت حديثاً وبمساعدة جماهيرية هائلة للثورة في الجزائر، دعمها إلى جبهة التحرير الوطني.

سار بورقيبة على حبل مشدود؛ فقد دعا إلى اتخاذ خطوات سلمية نحو استقلال الجزائر، لكنه سمح لمقاتلي جبهة التحرير الوطني بتأسيس مخيمات داخل تونس، حيث أعادوا تنظيم صفوفهم كلما ضعفت كتائبهم. وأدى ذلك إلى استهداف الجزائريين من الفرنسيين داخل تونس. وخلقت إجازة بورقيبة إقامة معسكرات جزائرية داخل حدوده سيناريو غير مستقر، نظراً إلى وجود الجيش الفرنسي. فتونس كانت بمنزلة منصة إطلاق لجانبَي الحرب، وبالتالي كان من الطبيعي أن يمتد العنف إليها أحياناً.

---

(6) الدستور التونسي للعام 1959، المادة 6.

(7) Entelis, «L'héritage contradictoire de Bourguiba: Modernisation et intolérance politique,» p. 231.

(8) Abadi, *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State*, p. 429.

كان الوجود العسكري الفرنسي في تونس شرطاً منصوصاً عليه في اتفاقية الاستقلال. ورأت فرنسا أن من المهم استراتيجياً أن تركز قواتها في تونس، نظراً إلى جهدها الحربي في الجزائر المجاورة. ووافق الرئيس الفرنسي شارل ديغول في عام 1958 على سحب القوات الفرنسية لكنه أصر على الاحتفاظ بقاعدة جوية في بنزرت كانت أكبر قاعدة فرنسية خارجية في البحر المتوسط. أراد ديغول تأمين الحدود الجزائرية ومراقبة المصالح النفطية الفرنسية إلى الجنوب في منطقة الصحراء الكبرى المحدّدة في شكل فضفاض.

لكن الصراع حول وجود القوات الفرنسية في بنزرت تصاعد إلى أزمة في عام 1961 وأدى في النهاية إلى الجلاء الفرنسي، لكن بعدما خلف ضحايا كثيرة في صفوف التونسيين ـ وكان معظمهم من المدنيين؛ ففي 4 تموز/يوليو 1961، وبحجة أن الفرنسيين وسعوا قاعدة بنزرت الجوية بصورة غير قانونية ـ بطول مترين على ما يبدو ـ وجّه بورقيبة متطوعين تونسيين للتسلل إلى القاعدة ومحاصرتها[9]؛ وصار المشهد عنيفاً عندما فتح الجيش النار على كل عسكري فرنسي حاول الخروج من القاعدة؛ فأرسل ديغول، الذي كان يخسر الحرب في الجزائر ولم يستطع تحمل الظهور بمظهر الضعيف، عدة آلاف من المظليين وأربع سفن حربية إلى المكان.

انضمت منظمات الشباب التونسي والطلاب واتحادات النساء ونقابات العمال وحتى أطفال بورقيبة ـ وهي منظمة للأيتام ـ إلى «تظاهرة عفوية» منسقة بعناية اتجهت نحو قاعدة بنزرت. وقد عمدت القوات الفرنسية المستخفة، التي جعلها العنف في الجزائر تتصلب، إلى إطلاق النار على المدنيين على نحوٍ عشوائي. استمر القتال لمدة ثلاثة أيام كاملة. وبحلول الوقت الذي انتهى فيه الأمر، كان قد قُتِل ما بين ألف وثلاثمئة وألفي تونسي. أجلت فرنسا القوات التي أرسلتها إلى بنزرت، لكنها استعادت الوضع السابق في 29 أيلول/سبتمبر 1961.

من اللافت للنظر هنا أن بورقيبة دفعته إلى المهادنة رغبته في ضمان عدم تعرض تدريس المدرّسين الفرنسيين في المدارس التونسية الذين اعتمد عليهم بشدة، للخطر، ولا سيَّما مع بداية العام الدراسي حين طالب المعلمون الفرنسيون بأمنهم وسلامتهم قبل استئناف العمل[10]، فكانت الأجندة التعليمية لبورقيبة فوق كل اعتبار.

(9) Ibid., pp. 460-466, and Werner Klaus Ruf, «The Bizerta Crisis: A Bourguibist Attempt to Resolve Tunisia's Border Problems,» *Middle East Journal,* vol. 25, no. 2 (1971), p. 207.

(10) Abadi, Ibid., pp. 460-466.

هدأت التوترات مع الفرنسيين بعد انسحابهم النهائي من الجزائر في عام 1962 وجلائهم فيما بعد من بنزرت في تشرين الأول/أكتوبر 1963، ومالت العلاقات منذ ذلك الوقت بين فرنسا ومستعمراتها السابقة الأخرى إلى التحسن. وظلت تونس وجهة مرغوباً فيها وآمنة للمسافرين الفرنسيين، وبدافع من الفرص الاقتصادية، هاجر الكثير من التونسيين إلى فرنسا.

وبينما كان بورقيبة يعمل لتحديد العلاقة الجديدة لتونس مع المستعمِر السابق، كان يبرِز في الخارج هوية يبنيها في الداخل. وسمح الدهاء والكاريزما والمهارات الدبلوماسية لبورقيبة بدفع تونس إلى الساحة العالمية، ما جعلها طرفاً فاعلاً فاق غالباً وزنها في الشؤون الإقليمية والعالمية. لكنه حافظ على موقف غير تدخلي، ولم تتضمن طموحاته لتونس أهدافاً إقليمية أو مهيمنة. وفي خطاب شهير في مسرح البالماريوم بمدينة تونس، رداً على عرض قدمه الزعيم الليبي معمر القذافي لإقامة اتحاد بين البلدين، قال في عام 1972: «كل بلد حر في أن يكون له نظامه. وإذا أراد تغييره، فيجب أن يكون هو من يغيره ويصلحه للأفضل. يجب ألا نتدخل في ما ليس لنا، ونشجع الثورات ونرسل السلاح»[11].

كان بورقيبة مناصراً للغرب من دون خجل، واتخذ مواقف جريئة ضد الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة، في الوقت الذي تحالف بعض القادة العرب مع السوفيات ـ إذ لم يثقوا بالولايات المتحدة ودعمها لإسرائيل. وتجاهل الحركات القومية العربية عموماً، وامتنع في البداية عن ضم تونس إلى جامعة الدول العربية؛ وكانت علاقته بالجامعة ضعيفة دائماً، فقاطعها كما فعل في عام 1968 احتجاجاً على ما رآه مهادنة من العرب للسوفيات.

بعد أقل من أسبوع من الاستقلال، نشر بورقيبة مقالاً في صحيفة **نيويورك تايمز** تعهد فيه بدعم تونس المطلق للغرب وجادل دفاعاً عن انضمام البلد إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي الدوريات الغربية التي تُعنَى بالسياسة الخارجية، نشر مقالات مؤيدة للغرب، كمقال نشره في عام 1957 بعنوان «الوطنية: مضاد للشيوعية»، وآخر يعود إلى عام 1958 بعنوان «نحن نختار الغرب»[12].

(11) «درس البالماريوم ومدى عمق ثقافة بورقيبة ومعرفته بالتاريخ،» من خطاب ألقاه الحبيب بورقيبة في أواخر العام 1972، يوتيوب، نشره محمد عكاشة، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2013، <https://www.youtube.com/watch?v=cJG0nln1ngY&list=FLEqhvN0attu1G0Hs2uv5R9g>.

(12) Lotfi Ben Rejeb, «United States Policy Towards Tunisia: What New Engagement After an Expendable «Friendship»?,» in: Nouri Gana, ed., *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013), pp. 82–83.

وكانت الولايات المتحدة أول قوة رئيسية تعترف باستقلال تونس، وذلك في عام 1957، وقدمت إليها معونة مالية نمت في الستينيات لتمثّل سدس النمو الاقتصادي للبلد[13]. وقد ساعدت المعونة الأمريكية على تعويض سحب فرنسا لإعاناتها بين أعوام 1957 و1963 رداً على الدعم التونسي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية[14]. وأصبحت العلاقات بين بورقيبة ونظرائه الأمريكيين وثيقة، وأجريت زيارات رسمية متبادلة حيث قام بورقيبة بزيارة الولايات المتحدة وزار مسؤولون أمريكيون تونس.

وعندما زار الرئيس دوايت أيزنهاور تونس في 17 كانون الأول/ديسمبر 1959، سأل بورقيبة كيف يمكن أن تساعد الولايات المتحدة أكثر. ورد بورقيبة لا بطلب الأسلحة، بل بطلب الطعام والتعليم والمأوى لشعبه. طلب بورقيبة ما بين 80 ألف و90 ألف طن من القمح تُضَاف إلى 40 ألف طن تلقتها تونس فعلاً، والوصول إلى المدرّسين في المدارس والفرص لتدريب التقنيين والمهندسين، والمساعدة على تمويل الإسكان العام[15].

حصلت الزيارة الأولى للحبيب بورقيبة للولايات المتحدة من 3 إلى 5 أيار/مايو 1961، وتضمنت توقفاً في نيويورك، حيث قوبل بحشود مبتهجة. وعقد الرئيس كنيدي مقارنات بين بورقيبة وجورج واشنطن في مدحه تحقيق الزعيم التونسي استقلال بلده[16].

أما الولايات المتحدة، وبدافع من التقاط فرصة لزيادة نفوذها في البلد على حساب فرنسا، فهي تصرفت تماشياً مع مبدأ ترومان لعام 1947، إذ أكدت أنها ستساعد ـ سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ـ ديمقراطيات مهددة بالانتهاك السوفياتي. شمل التعاون بين البلدين فتح الموانئ التونسية أمام الأسطول السادس الأمريكي. ومثلت مشاهد طائرات الهليكوبتر التابعة للبحرية الأمريكية التي أنقذت مدنيين تونسيين أُصيبُوا وحُوصرُوا بعد انهيار سد كبير في وادي مجردة في عام 1973، شاهداً على العلاقة الخاصة بين القوة العظمى الغربية والبلد الصغير في شمال أفريقيا[17].

---

(13) Glenn A. Lehmann, *Evaluation of the U.S.-Tunisian Aid Relationship, FY 1957–1984* (Washington, DC: U.S. Agency for International Development, 1985), p. 2.

(14) Kenneth Perkins, *A History of Modern Tunisia*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), p. 146.

(15) U.S. Department of State, Telegram From the Secretary of State to the Department of State, 19 December 1959. *Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Arab-Israeli Dispute; United Arab Republic; North Africa*, vol. 13, <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v13/d415>.

(16) Kamel Labidi, «Tunisia: Independent but Not Free,» *Le Monde diplomatique* (4 March 2006), <https://mondediplo.com/2006/03/04tunisia>.

(17) Talcott W. Seelye, «Ben Ali Visit Marks Third Stage in 200-Year-Old US-Tunisian Special Relationship,» *Washington Report on Middle East Affairs*, 4 March 1990, <http://www.wrmea.org/1990-march/ben-ali-visit-marks-third-stage-in-200-year-old-us-tunisian-special-relationship.html>.

حظيت تونس بإعجاب الولايات المتحدة كنموذج للديمقراطية، ولا سيَّما للدول الأفريقية الأخرى، التي سرعان ما نظر قادتها إلى مثال بورقيبة عند التخطيط لبرامجهم بعد الاستقلال[18]. وفي مقال نشرته مجلة **هاربرز ماغازين** الأمريكية في عام 1957، وُصِف بورقيبة بأنه «أكثر صداقة وعقلانية وبعد نظر كثيراً مقارنة بالنوع الهستيري الذي يمثله [جمال] عبد الناصر أبعد شرقاً ـ ويقدم بلده حالة اختبار ذات أهمية هائلة لأمريكا»[19].

تمشّى انحياز بورقيبة إلى الغرب مع استقلاله الأيديولوجي عن الأيديولوجيات الشعبية التي كانت تترسخ في أماكن أخرى من العالم العربي ـ وأبرزها القومية العربية البعثية والناصرية.

تعود جذور أيديولوجيا البعث إلى طلاب عرب، مثل الدمشقي المسيحي المولد ميشيل عفلق (1910 ـ 1989)، الذي درس في باريس. وإذ انجذب عفلق ورفاقه إلى المواقف المعادية للغرب والمناهضة للإمبريالية المميزة للحركات الشيوعية والاشتراكية التي كانت في تصاعد، سعوا إلى عملية تعيد تجديد المجتمع العربي من أجل إصلاحه في مواجهة الإمبريالية. وكانوا زملاء دراسة لتونسيين سيصبحون دستوريين جدداً، وكان كثر منهم درسوا في جامعة السوربون وغيرها من المعاهد النخبوية في باريس في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، لكنهم، بخلاف نظرائهم الأبعد شرقاً، عادوا إلى موطنهم للمساهمة في الحركة التونسية المعادية للاستعمار ـ مستوحين الغرب.

ومع تطلّعات قومية عربية، قَبِل حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي تأسس في عام 1947، الأعضاء بغض النظر عن دينهم أو طائفتهم أو جنسيتهم ـ إلى الحد الذي كانت توجد فيه وطنية دولتية ذات مغزى في ذلك الوقت. وكانت للحركة أسس ماركسية اجتذبت الشيوعيين، لكنها افتقرت إلى بيان واضح ومتسق. وكانت علمانية، لكن كانت لها أسس إسلامية خافتة: لقد استندت البعثية إلى تقدير لعلاقات الدم الإقصائية التي ارتبطت بنسب الإسلام.

أدى الانقلاب الناجح في سورية، الذي قاده الفرع العسكري للحزب في عام 1963، من دون علم القيادة المدنية، إلى تفعيل حكم بعثي مستمر ومستبد في البلاد. ووصل

---

(18) Kenneth Perkins, «Playing the Islamic Card: The Use and Abuse of Religion in Tunisian Politics,» in: Gana, ed., *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects*, p. 63.

(19) Peter Partner, «Bourguiba: A Different Kind of Arab,» *Harper's Magazine* (1 October 1957), p. 76.

الفرع الإقليمي العراقي لحزب البعث إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري أيضاً في عام 1968 وحافظ عليه صدام حسين حتى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003.

وبينما كانت البعثية تترسخ في سورية والعراق، نشأت حركة قومية عربية أقل أيديولوجية، لكن أكثر طموحاً وهيمنة وعقائدية، في القاهرة في الخمسينيات. وقاد زعيم الحركة، جمال عبد الناصر، الذي كان مثل بورقيبة قائداً وطنياً بارزاً وصل إلى السلطة بعد الاستقلال، مجموعة الضباط الأحرار التي أطاحت الملك فاروق في عام 1952 قبل أن يصبح رئيساً للوزراء في مصر في عام 1954 ورئيساً في عام 1956.

عمل عبد الناصر، الساحر والكاريزمي، على رومانسية فكرة القومية العربية التي من شأنها أن تعطي وعياً للعرب ـ إذ تتجاوز الانقسامات القبلية والإثنية والإقليمية. وتبنى عبد الناصر هوية عربية وإسلامية وأراد نقل مصر إلى وسط أمة عربية عظيمة وبعيدة من التميز الوراثي المصري أو الفرعوني القديم.

كانت الأمة العربية العظيمة التي حاول عبد الناصر خلقها إحياء لفكرة أُنهِيت قبل عدة عقود. لقد كان للقومية العربية، سواء في صورة الأيديولوجيا البعثية أو الخطاب الناصري، جذورها في زمن تراجع الإمبراطورية العثمانية، ووصلت إلى ذروتها قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها. فالحسين بن علي، أمير مكة الهاشمي الذي قاد الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك في عام 1916، والذي سيحكم ابناه فيما بعد العراق والأردن، دعا إلى تأسيس أمة عربية ورأى نفسه «ملك العرب».

بث عبد الناصر خطبه الآسرة، على محطة إذاعة صوت العرب، التي دخلت إلى غرف المعيشة في كل أنحاء العالم العربي، واستولت على خيال الجماهير العربية. وقد أدى المدرّسون المصريون دورهم بتوجيه من جمال عبد الناصر، إذ كان عددهم كبيراً وكانوا مطلوبين في عالم عربي يعاني نقصاً، فأصبحوا مبعوثي الناصرية، وكانت الفصول الدراسية مسارحهم[20].

كانت جاذبية عبد الناصر مقنعة جداً، وكانت البدائل القابلة للحياة ناقصة كثيراً، إلى درجة أن ميشيل عفلق وحكومة البعث السورية سعيا في ذلك الوقت إلى الاتحاد مع مصر في عام 1958. لكن الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت تأمل في جلب بلدان عربية أخرى إلى حظيرتها، لم تستمر إلا لثلاث سنوات. فسرعان ما أصبح السوريون يشكّون في

(20) Shaukat Ali, *Pan-Movements in the Third World: Pan-Arabism, Pan-Africanism*, *Pan-Islamism* (Lahore: Publishers United, 1976), p. 74.

مصر، واعتبروها إمبريالية في تصاميمها واستغلالية لمواردهم في أعمالها. ودفعت السياسات الاستبدادية لعبد الناصر وهيمنة القاهرة على الاتحاد سورية إلى الانفصال في عام 1961. وتضعضعت الثقة وزادت الاتهامات على كلا الجانبين، وهو السيناريو الذي كان يميز جوهرياً العمل السياسي داخل المنطقة على نطاق واسع في معظم تاريخ المنطقة العربية ما بعد الاستعمار.

كان بورقيبة يشعر بالنفور من مفهوم الاتحاد العربي، ولا يعتقد بأن تحقيقه ممكن. وبعد حصول بلده على الاستقلال، ظهر بورقيبة أكثر ثقة ونجاحاً من نظرائه العرب. فهو لم يكن معلقاً عاطفياً، كما كان الآخرون، في الحنين إلى الحقبة الذهبية التليدة للعظمة العربية الإسلامية أو إلى التطلعات الخيالية لأمة عربية. وأعلن قائلاً في خطابه الشهير في البالماريوم في عام 1972، «لا يمكن للناس أن يتحدوا إلا عندما تتغير عقولهم وعندما يفهمون معنى الوطنية التي أنشأناها». تحدث بورقيبة عن صلته بشعبه وعن تصميمه على تغيير عقليتهم، مذكراً إياهم بتفرد هويتهم الوطنية وتراثهم الغني ووحدتهم على مر العصور. وفي الخطاب نفسه قال: «لماذا تونس وليس العالم العربي؟ لأن تونس منذ آلاف السنين، منذ عهد قرطاج، كانت تتمتع بشخصيتها. عشنا معاً، جيلاً بعد جيل. ولم يكن العالم العربي موحداً كما كنا»[21].

كان تاريخ تونس وهويتها الفريدان بمنزلة نقطة تميز عن العالم العربي. وفضل بورقيبة كثيراً أن تكون لأمته هوية متوسطية وسياسات أوروبية مركزية، ولم تختلف قيادته عن قيادة مؤسس تركيا الحديثة، كمال أتاتورك، لأمته الفتية في وقت تأسيسها في عام 1923. كان بورقيبة موافقاً تماماً على النمط الغربي ودفع باتجاه التحديث الغربي، ولم يكن ذلك مفاجئاً نظراً إلى نمط تعلُّمه وإلى كونه نتاجاً للاستعمار الفرنسي إلى حد كبير. وهو ركز على إظهار أن تونس يمكن أن تطمح بواقعية إلى اعتماد معيار أوروبي.

تعامل بورقيبة مع عبد الناصر بعدم ثقة تام، ورأى أن أيديولوجياه القومية العربية تمثل تهديداً لأمن تونس. وتفاقم التوتر بينهما منذ أن قدمت مصر ملاذاً إلى صالح بن يوسف المنفي في منتصف الخمسينيات، ثم تصاعد التوتر بقوة حيال القضية الفلسطينية. وباستثناء الهدوء المؤقت في الاحتكاك بين عامي 1961 و1963، عندما عبّر عبد الناصر عن تضامنه

(21) «درس البالماريوم ومدى عمق ثقافة بورقيبة ومعرفته بالتاريخ،» من خطاب ألقاه الحبيب بورقيبة في أواخر العام 1972، يوتيوب.

مع تونس ضد الفرنسيين حول أزمة بنزرت، كانت العلاقة بين الزعيمين خلافية بصراحة وحدّة.

وتصاعدت المرارة بين البلدين في عام 1966 عندما حاول بورقيبة، من دون جدوى، التدخل لمنع إعدام زعيم الإخوان المسلمين سيد قطب وعدد من المتعاونين معه. ولم يكن بورقيبة متعاطفاً مع الإخوان المسلمين، لكنه شعر بمزيد من التهديد بسبب الجاذبية الشعبوية للقومية العربية لدى عبد الناصر[22]. وكانت محاولة بورقيبة التدخل مفارقة من ناحيتين: سيقمع بورقيبة نفسه الإسلاميين في بلده في وقت لاحق، وعارض سيد قطب كل ما مثله بورقيبة، بعدما أعلن بصورة شهيرة أن شؤون البشر يجب أن تُحكَم في وجه لا لبس فيه من النظام الذي «شرّعه» الله. وقُطِعت العلاقات الدبلوماسية في نهاية المطاف في تشرين الأول/ أكتوبر 1966 عندما اتهمت إذاعة القاهرة النظام التونسي بالتعاون مع القوى الإمبريالية[23].

غالباً ما كان التنافس بين عبد الناصر وبورقيبة يظهر على مسرح جامعة الدول العربية. فالأنظمة العربية التي شعرت بالتهديد من جمال عبد الناصر وعقيدته القومية العربية ـ بما في ذلك أنظمة العراق ولبنان والسعودية وبلدان الخليج الأخرى ـ عدّت تونس حليفاً طبيعياً. لكن موقف بورقيبة من فلسطين وموقفه التسووي تجاه إسرائيل جعل من الصعب عليه الحفاظ على التحالفات داخل الجامعة العربية.

وفي السنوات التي أدت إلى الاستقلال، استفاد بورقيبة من القضية الفلسطينية للفوز بالشعبية وكتب في عام 1946 دعماً لها إلى اللجنة الإنكليزية ـ الأمريكية المكلفة بالتحقيق في القضية الفلسطينية[24]. ووصف وجود إسرائيل بالاستعمار وشبّه سياساتها بسياسات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا[25]. لكن بورقيبة لم يعزز الكراهية تجاه إسرائيل، ولفت إلى الفوارق بين اليهودية والصهيونية. وفي انسجام مع طُرُقه العملية والدبلوماسية، دعا إلى حل مع إسرائيل في وقت مبكر، في عام 1952. وهو كان أكثر انفتاحاً على المصالحة من أي دولة عربية أخرى، وعرض التوسط في الصراع في الجامعة العربية. ومثلما فعل في التعامل مع الفرنسيين في ما يتعلق ببلده، دعا إلى نهج تدريجي ومرن للعمل لحل على مراحل.

(22) John L. Esposito and John O. Voll, *Makers of Contemporary Islam* (Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 97.

(23) Abadi, *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State*, pp. 452-454.

(24) Ibid.

(25) Ibid., pp. 455-456, and Michael M. Laskier, «Israel and the Maghreb at the Height of the Arab-Israeli Conflict: 1950s–1970s,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 4, no. 2 (June 2000), pp. 96–97.

في خطاب خلافي كثيراً ألقاه بورقيبة في أريحا في 3 آذار/مـارس 1965، ناشد الفلسطينيين بقبول دولة إسرائيلية كنقطة انطلاق. ونصح باستخدام سياسة المراحل التي مارسها بنجاح في تونس. وقال، «في فلسطين أبى العرب الحل المنقوص. ورفضوا التقسيم وما جاء به الكتاب الأبيض. ثم أصابهم الندم. ولو رفضنا في تونس في عام 1954 الحكم الذاتي بوصفه حلاً منقوصاً لبقيت البلاد التونسية إلى يومنا هذا تحت الحكم الفرنسي المباشر»[26].

استمر بورقيبة في مناصرته لحل تدريجي للقضية الفلسطينية. ودعا العرب إلى قبول خطة الأمم المتحدة في عام 1947 لتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية. وناشدت حجته المصلحة الذاتية: لقد جادل بأن العرب إذا قبلوا بوجود إسرائيل، سيحصلون على دعم المجتمع الدولي لأسباب أخلاقية وسيخلقون مجالاً لتقديم مزيد من المطالب. ناشد بورقيبة العرب بأن يكونوا أقل عاطفية وأكثر واقعية في قضية فلسطين، وأن يتخلصوا من الخطاب الفارغ. وأعلن قائلاً، «إن العاطفة المشبوبة والأحاسيس الوطنية المتقدة... لا تكفي لتحقيق الانتصار»[27]. وفي خطاب ألقاه في لبنان، الذي زاره بعد زيارته أريحا، تحدّى بورقيبة علناً أيديولوجيا عبد الناصر، وحض القادة العرب على ممارسة الشفافية مع شعوبهم وعدم الترويج لثقافة لوم الغرب على كل العلل في المنطقة. ونصح قائلاً، «تطلعوا إلى بناء أمتكم وتوقفوا عن لوم الماضي»[28].

أجبرت الإدانة القوية لهذه الآراء بورقيبة في بعض الأحيان على تبني موقف اعتذاري؛ ففي رسالة أرسلها في نيسان/أبريل 1965 إلى جمال عبد الناصر، كتب بورقيبة أنه يشاطر رغبة عبد الناصر في أن تكون فلسطين حرة، لكنه كان مهتماً بالمساعدة على كسر الجمود السياسي وفسْح المجال أمام تنازلات مستقبلية من إسرائيل. لكن عبد الناصر استمر في التنديد ببورقيبة وأفكاره، وصوّرها بأنها خيانة للعرب ولقضية القومية العربية. وكادت إدانة الجامعة العربية لبورقيبة ـ التي أقرها كل الأعضاء باستثناء لبنان والمغرب والكويت والسعودية ـ تؤدي إلى طرد تونس من الجامعة. وتماماً كما اتهمه حزب الدستور القديم بالخيانة عندما فاوض الفرنسيين من أجل استقلال تونس، وكما ثبت أنه على حق في تلك الحالة، كان بورقيبة أفضل معرفة من نظرائه العرب.

(26) «President Bourguiba Jericho Speech (1965),» Bourguiba.com, <http://www.bourguiba.com/pages/speeches.aspx>. (accessed 8 March 2016).

(27) Ibid.

(28) «لقطات أرشيفية للزعيم الراحل بورقيبة ودولة الاستقلال،» يوتيوب، نشره Tunis7TV، 6 نيسان/أبريل 2013، <https://www.youtube.com/watch?v=MElf6rzfGWs>.

أقصى خطاب أريحا بورقيبة من كتلة عربية حاسمة، فأدى ذلك إلى فتح عدد من الاتصالات الخلفية مع إسرائيل، إذ بذلت وزارة الخارجية الإسرائيلية جهوداً لإظهار الدعم لبورقيبة، ورتبت لترشيحه لجائزة نوبل للسلام لعام 1966، التي لم يفز بها. وشمل نطاق بورقيبة داخل إسرائيل تعزيز جهاز الاستخبارات الإسرائيلي، الموساد، تفاصيله الأمنية خلال زيارة في تشرين الثاني/نوفمبر 1965 إلى ليبيريا[29].

كان حياد بورقيبة صلباً. فعندما اندلعت حرب الأيام الستة العربية ـ الإسرائيلية في عام 1967، ضغطت الدول العربية والسكان التونسيون على بورقيبة لقطع علاقاته مع الولايات المتحدة وبريطانيا، لكنه رفض. كذلك حافظت تونس، إلى جانب المغرب، على علاقات مع ألمانيا الغربية عندما قطع بقية العالم العربي علاقاته مع القوة الغربية على خلفية إمداداتها من الأسلحة لإسرائيل في منتصف الستينيات.

وعلى الرغم من أن البعض في الداخل عدّوا بورقيبة شجاعاً، انتقد آخرون سياسته الخارجية وعدّوه جريئاً جداً وحتى متهوراً. ولم يكن التونسيون بالضرورة يشاركون بورقيبة موقفه التسووي تجاه إسرائيل، ولا تحيّزه المؤيد للغرب. واندلعت التظاهرات المناهضة للصهيونية في كل أنحاء البلد خلال حرب الأيام الستة في عام 1967. وندد بورقيبة بالاعتداء على مواطنين يهود وممتلكات يهودية، شملت نهب متاجر يملكها يهود وإشعال النار في الكنيس الكبير في مدينة تونس[30]. وقد أسفرت الحرب عن هجرة مستمرة لليهود التونسيين، فتضاءل عددهم إلى النصف قياساً على عدد السكان اليهود في تونس في وقت الاستقلال[31].

وأصبح موقف بورقيبة المتعلق بالسياسة الخارجية تصالحياً تجاه العالم العربي في السبعينيات. فقد دعم العرب في الحرب العربية ـ الإسرائيلية في عام 1973 وساهم بعدد قليل من القوات في هذا الجهد. لكن دعمه كان استعراضياً أكثر من أي شيء آخر؛ فقد جعل قواته تستعرض لعدة أيام في كل أنحاء البلد قبل شحنها إلى جبهة القتال، في محاولة لتجنب الانضمام المادي إلى الجهد الحربي.

وبعد ذلك، في عام 1978، اقتربت تونس من العالم العربي عندما انتقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى مدينة تونس بعد توقيع الرئيس المصري أنور السادات اتفاقيات كامب دايفيد مع إسرائيل.

---

(29) Laskier, «Israel and the Maghreb at the Height of the Arab-Israeli Conflict: 1950s–1970s,» p. 98.

(30) Perkins, *A History of Modern Tunisia*, pp. 148–149, and Abdelkrim Allagui, «Bourguiba et les Juifs: 1930–1967,» dans: Camau and Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage*, pp. 121-124.

(31) Perkins, Ibid., pp. 148-149.

لكن عندما اجتاحت إسرائيل لبنان في عام 1982، كان بورقيبة متردداً في السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بنقل مقرها إلى تونس ـ وهو تحرك نظمته في نهاية المطاف الولايات المتحدة. لقد أراد بورقيبة فصل بلده عن الصراع وخشي أن يؤدي هذا التحرك إلى الإضرار بصناعة السياحة المزدهرة في تونس. وكان يضع في حسبانه كيف أن منظمة التحرير الفلسطينية حكمت فعلياً مناطق واسعة من لبنان، وقبل ذلك، الأردن.

ومن المفارقات أن العلاقات التونسية مع الولايات المتحدة وصلت إلى الحضيض في عام 1985 بسبب وجود منظمة التحرير الفلسطينية نفسه في تونس. ونظر بورقيبة في قطع العلاقات مع الولايات المتحدة عندما أجاز الرئيس ريغان علناً قصف سلاح الجو الإسرائيلي لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في ضواحي مدينة تونس. وقُتل ما يقرب من مئة شخص أو جُرحوا، وكان عدد كبير منهم من التونسيين[32]. لكن بورقيبة هدأ لاحقاً عندما تراجعت الحكومة الأمريكية عن دعمها للهجوم.

كانت مواقف بورقيبة الخارجية غير التقليدية مدفوعة جزئياً بقناعته وجزئياً بدهائه الاستراتيجي والسياسي؛ فقد كان يريد تجنيب تونس التورط في الصراع وهيمنة قضية فلسطين على الشؤون السياسية والداخلية، كما أصبحت الحال في معظم العالم العربي. كذلك كان يدرك مدى أهمية استرضائه للغرب، ولا سيَّما الولايات المتحدة، تجاه إسرائيل. وكان بورقيبة يتوق إلى أن تتلقى تونس الاهتمام الدولي الذي كانت تتمتع به قبل استقلالها[33]. وأراد بورقيبة أن يوازي وجود عبد الناصر على الساحة الدولية، لذلك كان يُدفَع إلى اتخاذ مواقف خلافية ومثيرة.

بحلول السبعينيات، بدأ بورقيبة يُعَدّ متهوراً، وقد أخذت صحته تتدهور بعد أزمته القلبية الأولى في عام 1967. قلق التونسيون عندما وقع اتفاقية اتحاد مع الزعيم الليبي القذافي في اجتماع في عام 1974 في جزيرة جربة التونسية. فاجأ قراره المتعجل للدخول في الاتفاقية الجميع، إذ جاء بعد ما يزيد على سنة من إعلان بورقيبة قائلاً: «أخبرني معمر القذافي أنه مستعد لمنحي سلطة الحكم في كلا البلدين... لكن ليبيا بحاجة إلى توحيد شعبها أولاً. فطرابلس تقع في أحد أطراف البلد، وفزان في آخر ـ والصحراء

(32) Myra Williamson, *Terrorism, War and International Law: The Legality of the Use of Force Against Afghanistan in 2001* (New York: Routledge, 2016), p. 132.

(33) Leon Carl Brown, «Bourguiba and Bourguibism Revisited: Reflections and Interpretation,» *Middle East Journal,* vol. 55, no. 1 (2001), pp. 43–57.

بينهما... ولا يعيش الليبيون حتى في العصور الوسطى ـ هم يعيشون في زمن النبي آدم!»[34].

استمر الزواج التونسي ـ الليبي أربعاً وعشرين ساعة فقط حتى منعه رئيس الوزراء الهادي نويرة، الذي كان مسافراً في وقت الإعلان. كان القذافي بطيئاً في العفو عن بورقيبة، فانخفضت العلاقات بين البلدين أكثر فأكثر بعد انسحاب تونس من خطة الاتحاد. وشنت ليبيا حملة تمرد داخل تونس، فاتهم المسؤولون التونسيون القذافي بمحاولات لإسقاط النظام. وفي عام 1980، قاد مسلحون، مدربون ومدعومون من ليبيا والجزائر، هجوماً على قفصة.

وعلى الرغم من هذه الأعمال العدائية، كان بورقيبة على وشك ارتكاب الخطأ نفسه بعد عقد من «حادثة جربة»، كما أصبح يُعرَف توقيع ميثاق الاتحاد مع القذافي بأدوات مكتبية تخص فندقاً. ومن خلال تدخل السفارتين الأمريكية والفرنسية جرى تجنب تكرار الاتحاد؛ وأشار السفير الأمريكي في ذلك الوقت إلى القرار الذي تم تجنبه بأنه عكس «حضيضاً في الحالة النفسية [البورقيبية]»[35]. ورداً على ذلك، طرد القذافي 32 ألف عامل تونسي في عام 1985، ما جعل البلدين على شفا حرب حدودية، تم تجنبها بتدخل جزائري[36]. والأرجح أن تونس كانت ستُهزم لو اندلعت الحرب، نظراً إلى حجم جيشها ووضعه.

لم تكن تونس، غير العدوانية وغير الميالة إلى القتال، بحاجة إلى جيش كبير، ولم يستثمر بورقيبة قط في بناء جيش مثل هذا ـ بل طوره فقط بما يكفي لتحقيق الأهداف الأمنية الأساسية للجيش على نحوٍ فعال والتعامل مع القضايا الملحة. استمد بورقيبة قوته السياسية الخارجية من مهاراته الدبلوماسية، لا من جيش كبير، أنفقت عليه بكثافة بلدان مثل مصر. وبحلول نهاية الخمسينيات، أنفق بورقيبة 10 بالمئة من الموازنة الوطنية على الجيش، مقارنة بـ18 بالمئة على التعليم، مع أن الإنفاق على هذا الأخير وصل في النهاية إلى 35 بالمئة تقريباً من موازنة الحكومة[37]. ومن دون قصد، حمى بورقيبة تونس ما بعد الثورة من النطاق المفروض وغير الديمقراطي لجيش قوي.

---

(34) «درس البالماريوم ومدى عمق ثقافة بورقيبة ومعرفته بالتاريخ،» من خطاب ألقاه الحبيب بورقيبة في أواخر العام 1972، يوتيوب.

(35) Seelye, «Ben Ali Visit Marks Third Stage in 200-Year-Old US-Tunisian Special Relationship».

(36) Daniel Kawczynski, *Seeking Gaddafi: Libya, the West and the Arab Spring* (London: Biteback, 2011).

(37) «Création du premier noyau de l’Armée nationale tunisienne,» Ministère de la Défense nationale, Patrimoine et histoire militaire, <http://www.hmp.defense.tn/index.php/formation/formation- =

كانت تونس حافظت على جيش صغير منذ أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر عندما تراجع أحمد باي عن برامجه الباهظة الثمن لتحديث الجيش. بقي هذا الإرث، وعززه الفرنسيون، الذين لم يسمحوا للقوات المسلحة بالتطور إلى ما بعد نقطة معينة في عهد المحمية. ثم مدد بورقيبة العمل بالسياسة الاستعمارية الفرنسية وعمل عمداً على إبقاء الجيش ضعيفاً وغير سياسي، مع احتمال ضئيل أو معدوم لممارسة ذلك النوع من النفوذ الذي مارسته الجيوش في مناطق أخرى من العالم العربي.

كان انعدام الثقة الشخصي العميق بالجيش دافعاً آخر؛ فبعد وقت قصير من المقامرة الكارثية في بنزرت، نُفِّذت مؤامرة لإطاحة بورقيبة، وكُشِف بعد ذلك عن مسؤولية عناصر داخل الجيش - يوسفيون وشيوعيون متشددون، فأُعدِم الأفراد العشرة المتورطون في محاولة الاغتيال بسرعة، عقب محاكمة سريعة وبث مباشر في وسائل الإعلام للحكم. ومثلت شكوك بورقيبة في الجيش بداية هوسه بتعزيز قوات الأمن الداخلي تحت إشراف وزارة الداخلية، وتشكيل تونس في دولة بوليسية.

لكن بعد الهجوم الذي قادته ليبيا في عام 1980 على قفصة، أطلق بورقيبة خطة تحديث عسكرية. وبحلول نهاية حقبة رئاسته، استثمر بورقيبة أكثر فأكثر في تطوير قواته المسلحة، إذ زاد الإنفاق عليه من 18.8 مليون دولار في عام 1981 إلى 125 مليون دولار في عام 1982. وكان من المتوقع أن يصل الإنفاق إلى مليار دولار تقريباً بحلول عام 1986 لو أن الإنفاق لم يضغط على الاقتصاد ويهدد استقرار النظام[38].

وعلى الجبهة الداخلية، وعلى الرغم من أن استقلال تونس تحقق من خلال كفاح قومي اجتمع فيه البلد بأكمله، كان بناء الأمة لا يزال يتطلب خلق هوية تونسية متماسكة ودمجاً بين مختلف التوجهات والانقسامات الطبقية.

وحدثت توترات في كثير من الأحيان على امتداد خطوط جغرافية وطوبوغرافية: بين منطقة الساحل والداخل، وبين المراكز الحضرية والريف، وبين شمال البلد وجنوبه. كذلك اتضحت التوترات بصورة طبيعية في التباينات بين أولئك الذين كانوا أعضاء في النخبة السياسية والذين لم يكونوا كذلك؛ ومال هؤلاء الأخيرون إلى امتلاك تعليم أقل

= professionnelle/creation-du-premier-noyeau> (accessed 28 March 2017), and Marie Thourson Jones, «Educating Girls in Tunisia: Issues Generated by the Drive for Universal Enrollment,» in: Gail P. Kelly and Carolyn M. Elliott, eds., *Women's Education in the Third World: Comparative Perspectives* (Albany: State University of New York Press, 1982), p. 32.

(38) Ben Rejeb, «United States Policy Towards Tunisia: What New Engagement After an Expendable «Friendship»?,» p. 84.

جودة إن لم يكونوا ذوي تعليم سيئ. واستمر التنافس بين أتباع بورقيبة وأولئك المنحازين لصالح بن يوسف أو اليوسفيين في تقسيم البلد.

كانت القبلية، بقدر ما كانت موجودة، عاملاً آخر وجب النظر فيه في بناء هوية تونسية ما بعد الاستعمار. وقد مثلت الانقسامات عبر الخطوط القبلية تهديداً لتوحيد الأمة ـ لجهة العمل السياسي والهوية. لكن حدة التهديد خُفِّفت لأن الانتماءات القبلية كانت أقل انتشاراً كثيراً في تونس مقارنة ببعض البلدان العربية في المغرب والمشرق العربيين على السواء.

كانت القبائل في المنطقة المغاربية حرة في إدارة شؤونها، بغض النظر عن أي سلطة مركزية. وفي ليبيا، كان للقبائل تفاعل قليل مع الحكومة المركزية في ظل الحكم العثماني ثم الاستعماري. لكن في تونس، أبقى الباي على القبائل تحت السيطرة بفرض ضوابط إدارية وبواسطة الجيش. وازدادت السيطرة المركزية على الشؤون القبلية في ظل حكومة المحمية الفرنسية، التي مارست سلطتها على القبائل في المناطق الداخلية من البلد وفرضت إعادة تنظيم على أساس إقليمي. واقتطعت فرنسا ستة وثلاثين وحدة إدارية عُرِفت باسم القيادات، أي الولايات، لكي تُعرَّف القبائل الآن من خلال انتماءاتها الإقليمية لا القبلية[39].

أدّى حزب الدستور الجديد ورقة القبائل لمصلحته على جبهتين متنافستين. فمن ناحية، استفاد الحزب من الاستياء وأنشأ علاقات رعاية مع القبائل، وقدم إليها الخدمات والمعونة في مقابل دعمها ضد الفرنسيين[40]. لكن حزب الدستور الجديد عزز أيضاً السياسة التي بدأها الفرنسيون؛ فمن خلال إنشاء مكاتب حزبية في كل أنحاء البلد على امتداد الخطوط الجغرافية التي تتقاطع في بعض الأحيان مع الخطوط القبلية، تجاهل هذا الحزب الولاءات والمنافسات التي حدّدتها القرابة وأحل محل الهياكل القائمة تلك الخاصة بالحزب[41].

وفي تونس بعد الاستقلال، سعى بورقيبة للانتقال من التماسك القبلي والديني إلى التضامن مع الدولة. ورأى أن التقليد القبلي السائد في زواج المرء من داخل عائلته أو

(39) Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), pp. 48–49, 146 and 150.

(40) Ibid., pp. 138–139.

(41) Mounira M. Charrad, *States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco* (Berkeley, CA: University of California Press, 2001), p. 202.

عشيرته يخدم «الهدف الجشع المتمثل بحماية إرث مجموعة الأقارب من الغرباء». وتحدث عن المخاطر الصحية المحتملة المرتبطة بالممارسة والخطر الذي يشكله لجهة الإتيان بـ «أطفال مشوَّهين ومتخلفين»(42).

أشار بورقيبة في كثير من الأحيان إلى الهياكل القبلية بوصفها «قديمة»، ونفذ سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى الحد من النفوذ القبلي؛ فألغى قانوناً صدر في عام 1958 الملكية الجماعية للأراضي القبلية، التي أُعيدَ توزيعها على الأفراد. وساعدت إصلاحات أخرى، مثل إنشاء نظام قضائي موحد وفرض أسماء عائلية في عام 1959 على جميع التونسيين ـ كان موجهاً بوضوح ضد أفراد القبائل المسميين وفق نسبهم الأبوي ـ في تفكك إضافي للبنية العشائرية(43). وفي هذا، كما في حالات أخرى، قد يكون بورقيبة استلهم كمال أتاتورك. فتركيا كانت تبنت قانوناً مشابهاً في عام 1934، تطلب من جميع المواطنين الأتراك تبني اسم عائلة تركي وحظر كل الألقاب الشرفية الموروثة من الإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك الألقاب القبلية.

بدأ أفراد القبائل بتعريف أنفسهم كتونسيين أولاً ـ لا كأعضاء في مجموعة من الأقارب ـ وبتطوير ولاء للأمة. وكانت هناك استثناءات، ولا سيّما في الجنوب المتخلف، الذي كان أقل تأثراً كثيراً بالحكومة المركزية، وبالتالي أقل اندماجاً كثيراً في النسيج الوطني(44).

وبالمقارنة، كان بناء الدولة في المغرب مستنداً إلى تدخل محدود في الشؤون القبلية المحلية من جانب النظام الملكي، الذي كان بحاجة إلى دعم النخب الريفية. وأصبحت القبائل مستودعات للهوية التقليدية والإسلامية للمغرب المستقل. ومن خلال مخططات لإعادة توزيع الأراضي واتفاقيات لتشارك السلطة، أصبحت القبائل العمود الفقري للنظام الملكي والنظام السياسي في المغرب ـ وهو سيناريو لا يختلف كثيراً عن السيناريو الذي ظهر في بلدان في المشرق العربي مثل الأردن.

أدرك بورقيبة أن المسار إلى بناء دولة ـ أمة حديثة ونحت شخصية تونسية استلزم القضاء على الهياكل القبلية. وثبُت أن هذا هو أحد أهم العوامل المميزة في عملية بناء الأمة، مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة.

---

(42) Ibid., pp. 219–221.

(43) Mounira M. Charrad, «Central and Local Patrimonialism: State-Building in Kin-Based Societies,» *Annals of the American Academy of Political and Social Science,* vol. 636 (July 2011), pp. 56–57.

(44) Barbara K. Larson, «Local-National Integration in Tunisia,» *Middle Eastern Studies,* vol. 20, no. 1 (1984), p. 20.

ساعد الشعب التونسي المتجانس نسبياً ـ إثنياً ودينياً ـ وأرضه الصغيرة بورقيبة في هدفه المتمثل بتحقيق التكامل الوطني. وعزز بورقيبة الفكرة القائلة إن تونس «عائلة واحدة، متحدة مثل أسس بناء من دون عيوب»[45]. وفي خطاب عام 1961، قارن بورقيبة الأمة ومواطنيها بـ «إنسان مترابطة أعضاؤه»[46]. فبورقيبة كان مدركاً للحاجة إلى محو الانقسامات الداخلية وتجاوزها بالفكرة الموحدة التي تمثلها الأمة. لكنه محى أيضاً من الذاكرة الآخرين الذين حاربوا وماتوا من أجل الاستقلال، مركزاً رواية ولادة الأمة على نفسه.

وفي الفنون، التي رعتها الحكومة واستخدمتها كناطق بلسان أجندتها الوطنية، ضمن بورقيبة أن يكون في قلب الخطاب الوطني. فشخصية بورقيبة كانت بارزة في أعمال الحركة الفنية البصرية المعاصرة المعروفة باسم مدرسة تونس، التي تأسست في عام 1947 على يدي الرسام بيار بوشارل (1894 ـ 1988)، وهو من الأقدام السود، وكانت موئلاً للرسامين التونسيين والفرنسيين والإيطاليين. تميزت مدرسة تونس بابتعاد واضح من الحقبة الاستعمارية من خلال محاولة إنشاء *Tunisianité* (صفة تونسية) أصيلة تمزج بين الأوصاف المتعلقة بأصول تونس وبين موضوعات حديثة[47].

وفي عام 1962، رسم الرسام البارز في مدرسة تونس زبير التركي (1924 ـ 2009) ـ وهو خريج جامع الزيتونة ومدرسة الفنون الجميلة في مدينة تونس وأكاديمية الفنون في ستوكهولم ـ لوحة جدارية بعنوان موكب المرابطين في بهو فندق الرباط الذي هُدِم الآن في بلدة المنستير مسقط رأس بورقيبة. في هذه اللوحة، صوّر التركي مشهداً من التاريخ الإسلامي المبكر لتونس: موكب ديني لمحاربين متطوعين يغادرون الرباط أو الحصن الإسلامي العائد إلى القرن الثامن في المنستير، مع بورقيبة في الصدارة. وأحيا رسم بورقيبة كشخصية من القرن العشرين في منتصف مشهد تاريخي من القرن الثامن، على الفور صورته المروَّج لها ذاتياً كقوة تحديث وبوصفه المجاهد الأكبر[48].

(45) Clement Henry Moore, «De Bourguiba à Ben Ali: Modernisation et dictature éducative,» dans: Camau and Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage*, p. 194.

(46) Laurence Pierrepont-de-Cock, «Projet national bourguibien et réalités tunisiennes,» dans: Camau and Geisser, eds., Ibid., p. 34.

(47) ««L'Art plastique en Tunisie,» ouvrage publié par l'Alecso, *TunisiArtGalleries*, <https://bit.ly/32dzRmu> (accessed 1 March 2016).

(48) Jessica Gerschultz, «A Bourguibist Mural in the New Monastir? Zoubeïr Turki's Play on Knowledge, Power and Audience Perception,» *International Journal of Islamic Architecture*, vol. 4, no. 2 (2015), pp. 315–323 and 333.

ولأسباب منها تشجيع الأعمال الثقافية باللغة العربية، أطلق حزب الدستور الجديد حملة لتعيين أبو القاسم الشابي الشاعر الوطني لتونس، بعد عقدين من وفاته. وأدخل الحزب الأبيات الأربعة الأولى من «إرادة الحياة» في النشيد الوطني، الذي أوقفه الرئيس بورقيبة فيما بعد لمصلحة نشيد جديد يمجده هو فقط، ليعيد بن علي العمل به لاحقاً.

إضافة إلى دور الفنون، اعتقد بورقيبة، مثل كثير من بناة الأمم ما بعد الاستعمار، بأن التعليم يمكن أن يساعد على زرع هوية وطنية حقيقية. كذلك رأى بورقيبة أن التعليم وسيلة لمحاربة ما سمّاه «الهياكل العقلية» للتونسيين الذين عارضوا برنامجه التحديثي أو لم يبالوا به. واعتقد بأن المدارس ستطور الاحترام للحزب، وتبني الدعم لبرامج الرئيس، وتساعد على التغلب على ما عدّه نقصاً في الوحدة الوطنية(49). وسيتحقق ذلك من خلال التعليم الابتدائي، الذي سيؤدي وظيفة اجتماعية، لذلك بدأ بتنفيذ نظام التعليم الوطني الشامل.

أراد بورقيبة إنتاج نسخة محددة من الرواية التونسية، تهدف إلى إبراز ماض مجيد ومتجذر في تاريخ الحركة الوطنية. واعتقد بأن هذا من شأنه أن يواجه الانقسامات الداخلية وأن يكون له أثر مجانس، مذكراً السكان بكيفية توحد الأمة كلها حول هدف مشترك.

في غضون بضع سنين من الاستقلال، أصبحت البورقيبية المضفاة على التاريخ الوطني واضحة في الكتب المدرسية. وكان الهدف هو خلق «الأساطير الوطنية كأساس للذاكرة الجماعية» حول بورقيبة القائد(50). وقد أُطلِقت عملية شخصنة، ففي التاريخ الحديث لتونس بعد مؤتمر قصر هلال في عام 1934 الذي تأسس فيه حزب الدستور الجديد، اندمج التاريخ الشخصي لبورقيبة وتاريخ البلد في رواية واحدة. وقدمت الكتب المدرسية تاريخ تونس في جزئين رُسِّما بوضوح: تاريخ ما قبل عام 1934، وتاريخ وطني لما بعد عام 1934(51).

تحدت الأعمال الأدبية احتكار بورقيبة لرواية الاستقلال مع الاستمرار في تعزيز مركزية الحركة الوطنية في الهوية التونسية. فقد نشر بشير خريّف (1917 ـ 1983) رواية **الدقلة في عراجينها** (التمور في فروعها) في عام 1969، تدور أحداثها في جنوب تونس في عشرينيات القرن العشرين، وتصف الحركة العمالية التونسية وكفاح عمال المناجم بأنه

---

(49) James Allman, *Social Mobility and Education Development in Tunisia* (Leiden: Brill, 1979), pp. 59–60.

(50) Pierrepont-de-Cock, «Projet national bourguibien et réalités tunisiennes,» pp. 35-37.

(51) Driss Abbassi, *Entre Bourguiba et Hannibal: Identité tunisienne et histoire depuis l'indépendance* (Paris: Karthala; Aix-en-Provence: IREMAM, 2015), pp. 73 and 103.

مقدمة لحركة الاستقلال. وأنتج محمد العروسي المطوي (1920 ـ 2005) عملين خياليين، **حليمة** في عام 1964 و**التوت المر** في عام 1967، وكلاهما يصور معاناة الجنوب التونسي وبداية حركة الاستقلال. قدمت هذه الأعمال الأدبية المهمة وغيرها التي نُشِرت في العقود التالية للاستقلال رواية بديلة، شددت على الدور الذي أداه التونسيون العاديون في مشروع إنهاء الاستعمار[52].

مقابل الأعمال التي انتقدت بورقيبة صدرت أعمال كثيرة عبَّرت بقوة عن روايته، مثل الفيلم الروائي «الفجر» لعمار الخليفي الذي يرجع إلى عام 1966 ـ يمكن القول إنه الفيلم التونسي الأول ـ ووثق قصة الكفاح الوطني ضد الفرنسيين وانتهى بالعودة البطولية لبورقيبة من المنفى. أعادت بعض أعمال الخليفي في وقت لاحق (المتمرد في عام 1968، والفلاقة في عام 1970، وصراخ في عام 1972) إنتاج التاريخ الرسمي للأمة واضعة حزب الدستور الجديد وبورقيبة في المركز.

كان بورقيبة في ذهنه مسؤولاً عن الحركة الوطنية واستقلال تونس، ولم يكن يتصور أن البلد يمكن أن يحكمه أي شخص غيره. وكان أكبر خطأ ارتكبه بورقيبة أنه لم يعرف متى ينسحب من الساحة السياسية. فعندما انتهت ولاياته الرئاسية المتتالية الثلاث في عام 1975، أعلن بورقيبة نفسه رئيساً مدى الحياة، منهياً أي وهم يتعلق بلون من ألوان الحكومة الديمقراطية المزيفة حتى. لم يكن يعتقد بأن التونسيين يمكن أن يبرهنوا عن حكمة سليمة ـ لم يخطر له، مع مرور الوقت، أنهم سيبدأون في التشكيك في حكمته ـ أو أنهم ناضجون من أجل ديمقراطية كاملة. وهو قال في خطاب في عام 1970: «كيف يمكننا أن نثق بقدرة اتخاذ القرار لدى الجماهير؟»[53]. وكان بورقيبة مسؤولاً بصورة فردية عن نجاحات تونس وإخفاقاتها ـ فقد أدار وحده ما سمّاه «ديمقراطية خاضعة للرقابة»[54]. وهو اعتقد بأنه كان هو الأمة وأن الأمة كانت هو. وعدّ نفسه فوق القانون ـ وفي الواقع عدّ نفسه القانون. فعندما سُئِل عن النظام السياسي في تونس، أجاب في قول شهير: «النظام؟ أي نظام؟ أنا النظام!»[55].

---

(52) Nouri Gana, «Introduction,» in: Gana, ed., *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects*, p. 17.

(53) Juliette Bessis, «Les Contradictions d'un règne en situation défensive,» dans: Camau and Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage*, p. 262.

(54) Andrew Borowiec, *Modern Tunisia: A Democratic Apprenticeship* (London: Praeger, 1998), p. 24.

(55) Brown, «Bourguiba and Bourguibism Revisited: Reflections and Interpretation,» pp. 43-57.

لقد عدّ بورقيبة نفسه مخلّصاً ومربياً للأمة، وأبرز شخصية خاصة بكائن أخلاقي كان عقلانياً وقادراً على التضحية بالنفس، وبالتالي كانت لديه القدرة على قيادة الأمة[56]. تحدث عن أنه أُلهِم لتكريس حياته لتونس حين كان طالباً شاباً في باريس من خلال النقش الموجود على تمثال الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت القائم في ميدان السوربون والذي يقول «Vivre Pour Autrui» (العيش للآخرين)[57]. تحدث أيضاً كيف أن الوقت الذي أمضاه في فرنسا ساعده على فهم الفرنسيين حتى يعرف فيما بعد كيف يفاوضهم ويحقق أهدافه. وقال مفاخراً بالأثر الحاسم لتجربته في فرنسا في استقلال تونس: «اخترعت طريقي، بعد التعلم والسفر والعيش في فرنسا لمدة ثلاث سنوات. لقد تعلمت نقاط ضعفهم ونقاط قوتهم»[58].

أراد بورقيبة أن يبدو لشعبه متاحاً ويمكن التواصل معه، وقام برحلات منتظمة في تونس وخاطب المجموعات السكانية المحلية. وكثيراً ما استعمل اللغة العربية التونسية العامية، التونسي، متشابكة مع اللغة العربية الرسمية في خطاباته من أجل الاقتراب من مواطنيه وكسب مودتهم. انجذب التونسيون إلى شخصيته الكاريزمية وإلى بلاغة لسانه. وقال إنه ذهب إلى شعبه ليتمكن من «التحدث مباشرة إليهم بلغتهم، من أجل تثقيفهم، وتنظيمهم، وجعلهم بناة مصيرهم»[59]. لكن تلك البنية لم تشمل الحكم الديمقراطي، على الأقل ليس أثناء وجوده.

بُنِيت استبدادية بورقيبة حول عبادة الشخصية التي أقامها لنفسه. فقد سادت شخصيته المجال العام ـ في الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات ـ وعُلِّقت صورته في كل مكان. ووصل خيلاؤه واهتمامه بالتفاصيل المتعلقة بصورته إلى خزانة ملابسه. فكان دائماً يرتدي ملابسه بطريقة صحيحة ـ مظهراً تفضيلاً للبدلات القاتمة المقلمة ـ مع نظارته المستديرة الشهيرة التي أطرت عينيه الزرقاوين النابضتين بالحياة. كان متفاخراً يتباهى بلياقته البدنية؛ وفي الواقع، كانت اللقطة الافتتاحية في البرنامج الإخباري الوطني الذي يُعرَض كل ليلة تُظهِر بورقيبة أحياناً في سباحته اليومية في البحر المتوسط. وعدّ نفسه سلطة على كل شيء، وكان حتى

---

(56) Yadh Ben Achour, «La Réforme des mentalités: Bourguiba et le redressement moral,» dans: Michel Camau, ed., *Tunisie au présent, une modernité au-dessus de tout soupçon?* (Paris: CNRS, 1987), pp. 145–159.

(57) Brown, Ibid., pp. 43-57.

(58) «درس البالماريوم ومدى عمق ثقافة بورقيبة ومعرفته بالتاريخ،» من خطاب ألقاه الحبيب بورقيبة في أواخر العام 1972، يوتيوب.

(59) Ben Achour, «La Réforme des mentalités: Bourguiba et le redressement moral,» pp. 145–159.

يعطي ربات البيوت التونسيات نصائح حول الطبخ خلال الخطب المبثوثة على الإذاعة والتلفزيون. ومن خلال مقارنة بشخص آخر انهمك في بناء أمة، بيّن الصحافي أندرو بوروفيتش الأمر في الصورة الأفضل عندما علّق قائلاً: «بينما كان أتاتورك يحب قدميه وكثيراً ما كان يسير حافي القدمين بينما كان يستقبل ضيوفه الأجانب، أحب بورقيبة كل نفسه»[60].

قدم بورقيبة تفاصيل حميمة عن حياته، ما تسبب في كثير من الأحيان بحرج بين التونسيين إزاء بعض التفاصيل التي شاركها. صدر عنه معظم ما هو معروف عن حياته الشخصية، تركز معظمه على طفولته المبكرة والوقت قبل الاستقلال، وبالتالي قدم قصصه بكل ثقة مع نهاية سعيدة. وتحدث عن كيفية إرساله إلى مدينة تونس من المنستير عندما كان عمره خمس سنوات للدراسة في المرحلة الابتدائية. وغالباً ما روى عن الحزن الذي شعر به عند انفصاله عن أمه في عمر مبكر. وهو سلط الضوء على تعليمه عندما تحدث عن حياته ـ وقته في كلية الكلية الصادقية، والليسيه كارنو، وجامعة السوربون، والوقت المستقطع الذي قضاه في مدينة الكاف ليتعافى من التهاب رئوي في رعاية أخيه الأكبر، الذي وصفه بالقسوة. وفي ما يتعلق بزوجته الأولى ماتيلد، التي تصغره بأربع عشرة سنة وأم ابنه الحبيب الابن، تحدث بورقيبة عن كيفية اختياره العودة إلى تونس معها من باريس، على الرغم من عدم تشجيع أصدقائه[61].

وكلما ترسخت استبدادية بورقيبة واستفحلت لاعقلانيته وتناقضاته، ازدادت غرابة بعض رواياته عن نفسه. وفي مجتمع لم يناقش القضايا الشخصية علانية، صدم بورقيبة جمهوره عندما كشف في مقابلة تلفزيونية أنه كان يملك خصية واحدة فقط، على الأرجح ليتباهى أنه بنى أمة بخصية واحدة في حين أن زعماء آخرين يحتاجون إلى اثنتين ـ ما يجعله أعظم منهم بمرتين[62].

أصبحت تصرفات بورقيبة متشنجة أكثر فأكثر في الوقت الذي كان يبحث عن طرائق لتأمين قاعدة سلطته بعد التخلي عن تجربة اشتراكية فاشلة استمرت معظم حقبة الستينيات. ومع تدهور صحته، بدأت قدرة بورقيبة على القيادة تصبح موضع تشكيك، ولا سيَّما بعد إعلانه في عام 1974 عن اتحاد مع ليبيا. وفي نظر كثر، أصبحت حادثة جربة لحظة حاسمة مثّلت بداية النهاية لبورقيبة.

(60) Borowiec, *Modern Tunisia: A Democratic Apprenticeship*, p. 24.

(61) Brown, «Bourguiba and Bourguibism Revisited: Reflections and Interpretation,» pp. 43-71.

(62) Arnold M. Ludwig, *King of the Mountain: The Nature of Political Leadership* (Lexington: University Press of Kentucky, 2002), p. 171.

في ذلك الوقت تقريباً، شبهته زوجته الثانية، وسيلة بن عمار، بـ «شمعدان من مئة شمعة أُطفِئت سبعون منها»، وحذر عالم نفس سويسري مستشاري الرئيس من أن حوادث مثل جربة محتملة الحدوث مرة أخرى(63). وفي سنواته الأخيرة كرئيس، يتحدث معاصروه عن رئيس دمرته الأدوية وأمضى عدة أشهر في الخارج للحصول على العلاج. ويتجادلون حول المرحلة التي بدأ فيها مرضه يظهر نفسه، لكنهم لاحظوا أنه خلال كل ذلك، عرف لحظات أظهر فيها تماسكاً وبلاغة لافتين(64).

وكلما ساءت حال بورقيبة، ازداد التآمر في القصر تربُّصاً. وتفشى الفساد والتلاعب والاعتقالات. لقد قُلِّصت الحريات التي مُنِحت إلى الصحافة والنقابات والقضاء بعد الاستقلال. وأفسحت آليات التطبيع الطريق أمام أساليب الإقصاء وتكميم أي اعتراض من أولئك الذين يُعَدّون خطرين على النظام. لم يكن لدى بورقيبة تسامح كبير مع المعارضة السياسية أو التهديدات لحكمه؛ فالاعتماد على الجيش الفرنسي لقمع المقاومة اليوسفية واغتيال صالح بن يوسف فيما بعد يعدّان مثلين من الأمثلة ذات الدلالة ونقطتين من النقاط القاتمة في السنوات الأولى من الاستقلال.

حرص بورقيبة طوال مدة رئاسته، على أن يحيط نفسه بشركاء موثوقين، وأن يجند بلا تناسب أفراداً من منطقة الساحل ومن مسقط رأسه المنستير لمصلحة حزبه وبيروقراطيته. اختار وزراءه وتأكد من وضع أشخاص من حزبه في مناصب السلطة. وأعطته السلطة التنفيذية الواسعة الممنوحة للرئاسة بموجب الدستور كثيراً من الحرية لتركيز النظام السياسي حول نفسه.

أسس بورقيبة نفسه «صانعاً وكاسراً للحياة المهنية السياسية»، فعيّن سياسيين وصرفهم على هواه(65). وأسست الحكومة وحزب الدستور الجديد علاقة تكافلية وكانت لهما وظائف متقاطعة وموظفون متقاطعون، وكان بورقيبة على رأس كل منهما(66). وسمح

(63) Borowiec, *Modern Tunisia: A Democratic Apprenticeship*, pp. 33-35.

(64) عبد الجليل التميمي (مؤرخ تونسي، مؤسس مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات)، في مناقشة مع المؤلف، 20 نيسان/أبريل 2016.

(65) Christopher Alexander, «Authoritarianism and Civil Society in Tunisia: Back from the Democratic Brink,» *Middle East Report,* vol. 27, no. 205 (1997), <http://www.merip.org/mer/mer205/authoritarianism-civil-society-tunisia>.

(66) Michele Penner Angrist, «The Expression of Political Dissent in the Middle East: Turkish Democratization and Authoritarian Continuity in Tunisia,» *Comparative Studies in Society and History,* vol. 41, no. 4 (1999), p. 752.

بتأسيس للأحزاب السياسية، لكنه لم يشرّع أي حزب غير حزبه حتى عام 1981؛ وصاغ السياسات من جانب واحد وعدّ أي نوع من أنواع الاختلاف فتنة.

ولم تُعامَل الأيديولوجيات التي هددت الرواية الوطنية أو لم تخضع للحزب بتسامح. وقمعت الحكومة في عهد بورقيبة الطلاب العائدين من القاهرة ودمشق وبغداد بمُثُل قومية عربية ـ فنفذت اعتقالات واسعة في وقت مبكر، في عام 1963. وتعرض المعتقلون للتعذيب في محاولة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية التي من شأنها أن تساعد النظام على إحباط نشر الأيديولوجيا القومية العربية(67).

تضمنت الانتهاكات في عهد بورقيبة أيضاً حالات احتجاز مطولة في السجن الانفرادي والرصد والتنصت على الهواتف وعنف الشرطة. وكان إنشاء أول منظمة مستقلة لحقوق الإنسان في العالم العربي رداً على حملة الرئيس كارتر في مجال حقوق الإنسان بمنزلة تمثيلية(68). لم يتحدَّ بورقيبة قط مبدأ حقوق الإنسان وصحتها ما لم تتدخل في أجندة النظام.

استُهدِف في عهد بورقيبة الشيوعيون بوجه خاص؛ فالحزب الشيوعي التونسي، الذي كان فضّل التعاون مع الفرنسيين ولم يشارك في الكفاح الوطني، هُمِّش بمجرد حصول تونس على الاستقلال. علّق بورقيبة الحزب ومنشوراته في عام 1963، واحتُجِز قادة الحزب على خلفية مزاعم بأنهم تعاونوا مع اليوسفيين في مؤامرة لإطاحة حزب الدستور الجديد وبورقيبة على الرغم من إدانة هؤلاء الزعماء أنفسهم لليوسفيين في صحيفة **لوموند** في كانون الثاني/يناير 1963(69).

كان الدافع وراء قمع الحزب الشيوعي تمتعه بشعبية بين الطلاب والعمال التونسيين والتهديد الذي مثّله لاحتكار بورقيبة للسلطة السياسية. وفي أوائل الستينيات، نظّم عدد من الطلاب والمثقفين اليساريين أنفسهم في تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس ـ المعروف عموماً باسم «آفاق»، وانتقدوا بورقيبة بسبب ميوله الموالية للغرب،

---

(67) Souhayr Belhassen, «Les Legs bourguibiens de la répression,» dans: Camau and Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage*, pp. 395–396.

(68) Daniel Ritter, *The Iron Cage of Liberalism: International Politics and Unarmed Revolutions in the Middle East and North Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2015), pp. 73–74.

(69) Larbi Chouikha, «Pluralisme politique et presse d'opposition,» dans: Camau and Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage*, p. 342, et Larbi Chouikha, «Evoquer la mémoire politique dans un contexte autoritaire: 'l'extrême gauche' tunisienne entre mémoire du passé et identité présente,» *L'Année du Maghreb,* vol. 6 (2010), pp. 427–440.

ولتنفيذه رأسمالية الدولة، على الرغم من السياسات الاشتراكية. وحافظ بورقيبة، الذي كانت استراتيجياته دائماً دقيقة، على حوار مع المجموعات اليسارية، محاولاً الإقناع كأداة للتأثير في توجههم. لكن عندما اندلعت التظاهرات عامي 1967 و1968 ـ بالتزامن مع احتجاجات مماثلة كانت تجري في كل أنحاء العالم ـ قمع بورقيبة بعنف «آفاق» وغيرها من المنظمات اليسارية للطلاب والمهنيين الشباب. وشملت حملة القمع عمليات خطف وسجن وتعذيب، كانت تهدف كلها إلى إحباط مزيد من حركات الاحتجاج.

مثلت الميول اليسارية أيضاً أساساً للاتحاد العام التونسي للشغل، لكن بورقيبة لم يتمكن من قمع الاتحاد أو إقصائه كما فعل مع الحزب الشيوعي التونسي أو «آفاق». فقد كان من الحتمي بالنسبة إلى بورقيبة أن يكون الاتحاد جزءاً من مشروع بناء الأمة، ولا سيَّما أن الكثير من النقابيين كانوا موظفين عموميين أيضاً.

قارب بورقيبة الاتحاد العام التونسي للشغل وأي من عناصره بحذر شديد. وضمن هيمنة حزبه على شؤون الاتحاد، إذ وضع أعضاء حزب الدستور الجديد في مناصب رئيسية داخل الاتحاد وأدّى لعبة الكراسي الموسيقية مع القيادة، إذ كان يصرف مسؤولين في الاتحاد عندما يتمادون أكثر مما ينبغي ويعيدهم عندما يشعر بأنهم تابوا.

لكن بورقيبة أعطى الاتحاد العام التونسي للشغل بعض الحرية في إدارة انتخاباته واستقلالية في اختيار قيادته عندما لم يكن يشعر بالتهديد. وبوصفه واحداً من المؤسسات القليلة التي كانت شفافة في صورة ديمقراطية، كان من المهم بالنسبة إلى بورقيبة أن يعمل الاتحاد كمنفذ للجدال والخلاف والمعارضة. وقد مثّل الأمر عملاً حساساً من أعمال التوازن حاول بن علي تحقيقه في وقت لاحق. وبكل ضن، سمح كل من بورقيبة وبن علي باستمرار النشاط العمالي والمجتمع المدني النابض بالحياة.

يمثّل الحبيب عاشور مثالاً بارزاً على نيل قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل الرضا في لحظة وفقدانها إياه في اللحظة التالية. فعاشور الذي كان الأمين العام للاتحاد وعضواً في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري(*) الحاكم، قُبِض عليه للمرة الأولى في عام 1964 عندما أدت أزمة بسبب انخفاض قيمة الدينار التونسي بحض من صندوق النقد الدولي وانخفاض مهم في الأجور الاسمية إلى احتجاجات. وأُعِيد إلى منصبه كأمين عام في عام 1970، واعتُقِل مرة أخرى في عام 1978 لتنظيمه إضرابات «الخميس

(*) الاسم الجديد لحزب الدستور الجديد (المترجم).

الأسود». وسُجن عاشور للمرة الثالثة في عام 1985 عندما رفض الاتحاد العام التونسي للشغل برنامجاً فرضه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الحكومة التونسية.

لكن أحداً ربما لم يعرف القدر نفسه من السلطة ومن غضب بورقيبة كأحمد بن صالح. بدا أحمد بن صالح، الذي يبلغ من العمر تسعين سنة والضعيف لكن المتمتع بذكاء حاد وسلوك لطيف، فرحاً برواية تاريخه المر مع بورقيبة. وفي فيلّاه المتواضعة وغير المرتبة عموماً في شارع فرنسا بحي رادس في مدينة تونس، وفّر أثاث غرفة المعيشة وخلفياتها الموقع التاريخي المثالي لموضوع المحادثة. وفي صورة ذات دلالة، كانت من بين الصور المؤطرة التي تزين الجدران، صورة بارزة لفرحات حشاد، الذي سرعان ما وصفه أحمد بن صالح بأنه أفضل شيء عرفته تونس الحديثة.

وكان أحمد بن صالح يدرس في باريس عندما أسس فرحات حشاد الاتحاد العام التونسي للشغل في عام 1946. وتخرج بن صالح، المولود من عائلة متواضعة في المكنين بمنطقة الساحل، في الكلية الصادقية قبل أن يتوجه إلى باريس لمتابعة دراسته في الأدبين الفرنسي والعربي. وبعد عودته من باريس في عام 1948، انضم بن صالح، العضو فعلاً في الاتحاد، إلى حزب الدستور الجديد. وأنشأ فرع الاتحاد في سوسة ثم أُرسِل إلى بروكسل ممثلاً للاتحاد في الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة.

عقب اغتيال فرحات حشاد في عام 1952، انتُخِب بن صالح أميناً عاماً للاتحاد العام التونسي للشغل في عام 1954. وخلال ولايته، دفع برنامجاً اقتصادياً اشتراكياً وضعه استناداً إلى دراسته للاقتصاد في بروكسل. عدّ بن صالح نفسه وريثاً لفرحات حشاد ومسؤولاً عن ضمان وجود مجتمع تونسي متكافئ. وسأل بلاغياً، «ما نفع الاستقلال إذا لم نعتنِ بشعبنا؟»[70].

وإذ افتقر حزب الدستور الجديد إلى برنامج اقتصادي خاص به، تبنى بتردد البرنامج الاشتراكي لبن صالح في مؤتمر صفاقس في عام 1955. ووفق بن صالح، عندما رأى بورقيبة الخطة للمرة الأولى، لوح بها في وجهه وصرخ: «لا استطيع فعل هذا! هذا برنامج

(70) أحمد بن صالح (وزير التربية التونسي، تشرين الأول/أكتوبر 1968 ـ تشرين الثاني/نوفمبر 1969؛ وزير الاقتصاد التونسي، تشرين الثاني/نوفمبر 1961 ـ أيلول/سبتمبر 1969؛ وزير المالية التونسي، كانون الثاني/يناير 1961 ـ أيلول/سبتمبر 1969؛ وزير التخطيط التونسي، كانون الثاني/يناير 1961 ـ أيلول/سبتمبر 1969؛ وزير الشؤون الاجتماعية التونسي، أيار/مايو 1958 ـ كانون الثاني/يناير 1961؛ وزير الصحة العامة التونسي، تموز/يوليو 1957 ـ كانون الثاني/يناير 1961)، في مناقشة مع المؤلف، 23 نيسان/أبريل 2016.

شيوعي!». احتج بن صالح على ادعاء بورقيبة بأن لديه ميولاً شيوعية. وهو يدعي أنه حاول ـ عبثاً ـ أن يدفع الحركة العمالية المصرية إلى الابتعاد من الشيوعية والانضمام إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة. ووصف لي بن صالح رحلته الأولى إلى مصر بأنها مناسبة «حزينة»، فهو اتصل بقيادة نقابية بدت ذات نظام هرمي مفرط، و«متخلفة»، ومهيكلة مثل «جيش» ـ على النقيض من «الحركة الشعبية التونسية التي أسسها فرحات حشاد».

وفي نهاية المطاف، فإن نفاد الصبر المتنامي لدى بورقيبة إزاء دفع بن صالح برنامجه الاقتصادي الاشتراكي قاده إلى رعاية تأسيس الاتحاد التونسي للشغل من جانب الحبيب عاشور في أيلول/سبتمبر 1956(71). اتخذ بورقيبة خطوة إضافية في كانون الأول/ديسمبر 1956، عندما أقصى أحمد بن صالح عن الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل. وأخبرني بن صالح أنه علم بإقالته من الإذاعة أثناء زيارته الرباط. واستبدل بورقيبة ببن صالح أحمد التليلي (1916 ـ 1967)، وهو عضو في المكتب السياسي في حزب الدستور الجديد.

مع إزاحة بن صالح من الطريق، عُقِد بوساطة من بورقيبة مؤتمر لإعادة التوحيد في 22 أيلول/سبتمبر 1957، جمع الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد المنشق بقيادة الحبيب عاشور. وضع بورقيبة شرطاً ينص على توقف الاتحاد عن محاولة فرض أجندته الاشتراكية على السياسات الحكومية(72). لكن بورقيبة ظل يفتقر إلى أي برنامج اقتصادي، ولم يكن هناك كثر من الناس ممّن كان يمكنه أن يثق بهم أو يلجأ إليهم، أو لم يكن قضى عليهم.

وبالطراز البورقيبي النموذجي، وبعد انقطاع دام عدة سنوات، نال بن صالح الحظوة مجدداً على النحو المفاجئ نفسه تقريباً الذي فقدها به. لكنه تسلق سلماً عالياً جداً في العقد التالي، وعندما سقط في نهاية المطاف، كما كان متوقعاً، سقط بسرعة.

ففي عام 1960، وُلِّي بن صالح مسؤولية الصحة العامة والشؤون الاجتماعية في الدولة، وفي العام التالي، عُيِّن وزيراً للتخطيط والمالية. ووصلت الحقائب التي جمعها في الستينيات إلى ما مجموعه خمس وزارات، ما جعله في الواقع «الرجل الأول» في تونس(73).

---

(71) Abdelessem Ben Hammida, «Pouvoir syndical et édification d'un Etat national en Tunisie,» *Cahiers de la Méditerranée,* vol. 41, no. 1 (1990), pp. 136–137.

(72) Joel Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2016), p. 19.

(73) عبد الجليل التميمي، في مناقشة مع المؤلف، 20 نيسان/أبريل 2016.

وكونه مسؤولاً عن الاقتصاد، فهو مضى على الفور إلى العمل لتنفيذ خطة اشتراكية عشرية وحدّدت تونس في الستينيات. أدخلت الخطة سياسة جماعية لتأميم الأراضي، بعضها كان مملوكاً من مستوطنين فرنسيين، وتحويلها إلى تعاونيات للفلاحين. هدف البرنامج إلى تعزيز وضع الفلاحين الصغار من خلال منحهم الوصول إلى الأرض وتدريسهم أساليب الزراعة الحديثة. وبحلول عام 1968، كان 27 بالمئة من سكان الريف، أو 750 ألف مزارع، يعملون في التعاونيات(74).

لكن من الناحية الاقتصادية، ظلت معدلات الإنتاجية ضعيفة. فبين عامي 1960 و1967، بلغ معدل النمو الوطني السنوي 3.3 بالمئة ـ مقارنة بمعدل ستة بالمئة المتوقع(75)، إذ أثرت محاصيل سيئة كثيرة سلباً في الإنتاج الزراعي. وأُلقِي باللوم أيضاً على الضوابط البيروقراطية الخاصة بالنخب الحضرية التي لم تكن حساسة لحاجات الفلاحين(76). وعلى الرغم من مخاوف البرجوازيين من تهديد برنامج بن صالح لمصالحهم، كان الفلاحون العاديون الأكثر تأثراً به.

عندما نفذ مالكو الأراضي الصغار أعمال شغب في منطقة الساحل في كانون الثاني/ يناير 1969 وأُعلن عن فشل التجربة فشلاً ذريعاً وتم التخلي عنها، دُفِع بن صالح إلى السقوط، وأُقِيل في أيلول/سبتمبر 1969. وبتهمة سوء الإدارة المالية والخيانة، حُوكِم وحكم عليه بعشر سنين في السجن مع الأشغال الشاقة. فر أحمد بن صالح من السجن في عام 1973 وهرب إلى سويسرا، بعدما رتب له شقيقه محمد هروبه من السجن.

كان لابن صالح، على الرغم من فشله المعلن، الفضل في المساهمة في بناء بنية تحتية مادية متينة، بما في ذلك الجسور والطرق، إلى جانب الغابات والبحيرات الصناعية، خلال ولايته. وكما يؤكد المؤرخ التونسي ومعاصر بن صالح، عبد الجليل التميمي، «لم يعترف بن صالح قط بأخطائه». لقد فضّل بدلاً من ذلك أن يعتقد بأن البلد لم يكن مستعداً للتفكير الاشتراكي التقدمي الذي أدخله(77).

جعلت التجربة الاشتراكية الفاشلة في الستينيات الوضع الاقتصادي السيئ أسوأ؛ فقد تلاشت الآمال التي بُنِيت حول النمو الزراعي الناجح في الخمسينيات، وانتهت الستينيات

---

(74) Stephen J. King, «Economic Reform and Tunisia's Hegemonic Party: The End of the Administrative Elite,» in: Ali Abdullatif Ahmida, ed., *Beyond Colonialism and Nationalism in the Maghrib: History, Culture, and Politics* (New York: Palgrave Macmillan, 2009), pp. 174–175.

(75) Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980*, pp. 237-238.

(76) King, Ibid., p. 175.

(77) عبد الجليل التميمي، في مناقشة مع المؤلف، 20 نيسان/أبريل 2016.

والاقتصاد في حال حرجة ـ وهو وضع ازداد سوءاً بسبب انخفاض إنتاج الحبوب. واقترن تجميع الأراضي بسياسة من سياسات التأميم السريع لعدد من الصناعات، ما تسبب في اضطرابات في القطاع الصناعي أيضاً. وتسبب رحيل التقنيين والمهندسين الفرنسيين بعد الاستقلال بفقدان المعرفة والقدرة، وبالتالي بإضعاف قطاع التصنيع.

حدث هذا على خلفية الضائقة المالية الوطنية، التي تسببت في انخفاض قيمة العملة في عام 1964. ومع فجر الاستقلال، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس منخفضاً فعلاً بأكثر من 10 بالمئة بين عامَي 1953 و1957[78]. وكان هروب المواطنين الفرنسيين يعني تراجع رأسمالهم، ولم يتشجع المستثمرون بسبب انخفاض القوة الشرائية للسكان المحليين. ولم توازِ المعونة التي قدمتها الولايات المتحدة في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي بصورة كافية تعليق المساعدات المالية الفرنسية بسبب الدعم التونسي للمتمردين المقاتلين في الجزائر[79].

وفي السبعينيات، انحازت سياسة الحكومة بوجه عام تجاه البرجوازية الريفية، أي كبار مالكي الأراضي الذين كانوا استُبعِدوا من الوصول إلى الأراضي المؤمّمة في الستينيات، فمُنِحوا أجزاء كبيرة من الأراضي وتسهيلات ائتمانية زراعية. لكن في أكثر الأحيان، لم تُسدَّد القروض التي قدمتها الدولة[80].

وعقب فشل الاشتراكية، تبنت الحكومة سياسة الانفتاح أو التحرر الاقتصادي. وأُبقِيت الأجور منخفضة في محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي، لكن ثبت أن هذا لم يكن كافياً؛ فأدى التحرر الاقتصادي إلى اختلالات في التوازن التجاري، إذ غمرت البضائع الفرنسية الرخيصة السوق التونسية ـ حتى القبعة التونسية التقليدية، الشاشية، كانت أرخص عندما يُؤتَى بها من فرنسا[81]. وكان قطاع التعدين التونسي في حالة تراجع أيضاً، إذ واجه منافسة شديدة من المغرب. وشجعت الحكومة السياحة وطورت الصناعة وفق النموذج الخاص بإسبانيا في عهد فرانكو ـ السوق الضخمة الرخيصة بالنسبة إلى الأوروبيين القاريين الباحثين عن الشمس. لكن لم يمكن الاعتماد على السياحة على الفور بوصفها الدعامة الرئيسية للاقتصاد، إذ استغرقت بعض الوقت إدارة الفنادق وتقديم الخدمات لها في شكل صحيح[82].

---

(78) King, Ibid., p. 174.

(79) Abadi, *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State*, pp. 436-441.

(80) King, Ibid., p. 177.

(81) Ibid., and Abadi, Ibid., p. 438.

(82) Abadi, Ibid., pp. 436–441, and Andrew Hussey, *The French Intifada* (New York: Faber and Faber, 2014), p. 370.

وعلى الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي التونسي بنسبة 9 بالمئة سنوياً بين عامي 1970 و1976، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 50 بالمئة في عام 1977، وتضاعفت معدلات البطالة(83). وفي أواخر السبعينيات، كان 30 بالمئة من سكان تونس يُعَدّون فقراء وفق البنك الدولي(84).

مثّلت إخفاقات بورقيبة على الصعيد الاقتصادي تناقضاً حاداً مع النجاحات التي حققها في المجال الاجتماعي. ففي السنوات التي أعقبت الاستقلال، وضع بورقيبة تونس على مسار التحديث القائم على التحرر الاجتماعي المستلهم بالدرجة الأولى من العلمانية. وعزم على إعادة تصميم بلده و«تحضير» شعبه، كما قال كثيراً، لكي تصبح تونس أمة متقدمة. وفهم بورقيبة التعليم والقانون على نحوٍ أفضل كثيراً مما فهم الأمور الاقتصادية؛ فقد أعلن بورقيبة في خطاب ألقاه في 24 حزيران/يونيو 1961 أن «من الضروري [للناس]... أن يطمحوا إلى أن يرتدوا ملابس أفضل، وأن يأكلوا طعاماً أفضل، وأن يدعموا أسرهم بصورة مناسبة، وأن يعلموا أطفالهم، وأن يعتنوا بأنفسهم ـ باختصار، أن يعيشوا بشرف مثل الأمم المتقدمة»(85). وكثيراً ما تحدث خطابه عن تسريع تطور تونس وتحريض شعبه على اتخاذ خطوات أولية مهمة نحو التقدم.

افترض بورقيبة أنه بحاجة إلى قيادة ثورة نفسية من أجل تغيير ما عدّه عقليات «متخلفة» سائدة. وكان كبرياؤه المزدري غير مقيد إلى حد أنه وصف بعض الرجال الذين واجههم بأنهم يشبهون الحيوانات ـ ما جعل مهمته المتمثلة بـ «التحضير» ضرورية أكثر(86)؛ وانطوت الثورة التي أطلقها على غرس قيم في التونسيين ضرورية لتطوير البلد: العقلانية والمواطنة والمسؤولية والأخلاق. ولتحقيق ذلك، اعتقد بأن من الحتمي وضع الدِّين تحت سيطرة الدولة وتجريد السلطات الدينية من احتكارها للتوجيه الأخلاقي.

امتدت مهمة التحضير التي تصورها بورقيبة لشعبه إلى تحسين حالة الصحة العامة وتوفير الوصول إلى الخدمات الصحية لجميع السكان. وهو حرص على توسيع خدمات الرعاية الصحية العامة ومرافقها على نطاق واسع. وحسنت الدولة الوصول إلى المياه النظيفة وعالجت القضايا الصحية المتوطنة مثل السل والتراخوما والملاريا. وأُنشِئت عيادات مجتمعية محلية في كل أنحاء البلد للمساعدة على تخفيف الاكتظاظ في

(83) King, Ibid., p. 178.
(84) Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980*, p. 244.
(85) Moore, «De Bourguiba à Ben Ali: modernisation et dictature éducative,» p. 196.
(86) Ben Achour, «La Réforme des mentalités: Bourguiba et le redressement moral,» pp. 145-159.

المستشفيات[87]. وقد أثمر إعطاء الأولوية لشروط الصحة العامة والرعاية الطبية؛ فبين أواخر الأربعينيات وعام 2004، ارتفع متوسط العمر المتوقع من 37 إلى 73 سنة[88].

تجاوز بورقيبة متوسط العمر المتوقع لبلده بواقع الثلث، فعاش حتى السابعة والتسعين؛ وامتدت حياته طوال القرن العشرين تقريباً. وفي الوقت الذي أُقيل فيه في الانقلاب الطبي في عام 1987، في سن الرابعة والثمانين، كان بورقيبة حكم لمدة ثلاثة عقود وكان القائد الوطني الرئيسي لأكثر من عقدين قبل الاستقلال.

كان بورقيبة رجل دولة ماكراً وسياسياً بارعاً، تمتع في آن واحد بشخصية كاريزمية ونرجسية، وكان مفكراً ورؤيوياً لامعاً سبق وقته. لكنه استغل أيضاً سلطته، وكثيراً ما شملت أساليبه انتهاك حقوق الإنسان والتعذيب والإعدام وانتهاك السلطة القضائية. وكان متغطرساً وعديم الرحمة، وكان ـ وفق أي تعريف ـ مستبداً ودكتاتوراً. لكن بورقيبة حمى أيضاً حقوق إنسان معينة من خلال تشريع إصلاحات عميقة في مجالات التعليم والرعاية الصحية وحقوق المرأة. وفي النهاية، يجري تذكره غالباً لصفاته الأفضل وللمسار الإيجابي الذي وضع تونس عليه.

وربما كان الإرث الأكثر استمراراً لبورقيبة هو تحرير المرأة. فمجلة الأحوال الشخصية أعادت تأسيس علاقة الدين بالمجتمع، وتستمر في منح المرأة في تونس حقوقاً أكثر من أي مكان آخر في العالم العربي. وأصبحت النساء أعمدة ثقافة التعبير والجدال التي بدأت داخل وحدة الأسرة النووية وحدّدت المجتمع التونسي وميزته عن بقية العالم العربي.

أما العلامة الثانية الأكثر أهمية التي تركها بورقيبة فكانت مجال التعليم. فالتونسيون المتعلمون في عهد بورقيبة كانوا أفضل استعداداً للعالم الحديث من نظرائهم في أماكن أخرى من العالم العربي. ومكّن اتساع نطاق التعليم التونسي وعمقه ـ التعليم العلماني والمتجذّر في العلوم الإنسانية والفنون الليبرالية في المقام الأول لكن أيضاً القوي في العلوم ـ من الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية الذي شهده البلد بفرادة في العالم العربي. لقد أنجز بورقيبة مهمته التنويرية؛ فتونس برزت تحت قيادته كبلد من المواطنين المصقولين والمثقفين والمتعلمين الذين كانوا أمْيَل إلى التفكير الليبرالي من نظرائهم في المنطقة العربية.

---

(87) Benoît Gaumer, *L'organisation sanitaire en Tunisie sous le Protectorat français (1881–1956): Un bilan ambigu et contrasté* (Quebec City: Presses de l'Université Laval, 2006), pp. 242–248.

(88) Pablo Gottret, Geroge J. Schieber, and Hugh R. Waters, *Good Practices in Health Financing: Lessons from Reforms in Low- and Middle-Income Countries* (Washington, DC: World Bank, 2008), p. 390.

وفي كل من هذه المساعي، حسن بورقيبة دور الدين في المجتمع التونسي، وحدّ من الوجود الديني الطاغي بخلاف ذلك الذي بدأ يتسلل إلى المجتمع العربي ككل. وهو ساعد على إنقاذ البلد من دوامة انحدارية دفع العالم العربي بسببها ثمناً باهظاً جداً.

أضفى بورقيبة طابعاً مؤسسياً على الإصلاحات الليبرالية وقوننها ـ سواء في ما يتعلق بالمرأة أو التعليم أو الدين ـ وهي إصلاحات نادت بها القوى الفكرية، داخل المؤسسة الدينية أو خارجها، لمدة قرن تقريباً، واستندت إلى تاريخ طويل من الاعتدال والحداثة. وقد ترجم بورقيبة الفكر إلى واقع وإلى حقائق على الأرض.

في نصف قرن من الحكم غير المباشر والمباشر، وضع «أبو تونس» البلد على مسار يصعب قلبه. وما ساعد بورقيبة تاريخ طويل، وجغرافيا محظوظة، وهوية مرنة سبقته. وفي أمكنة أخرى، أصبح الدين بسرعة شعار الهوية الوطنية عندما لم تنجح المفاهيم الإقليمية أو الأيديولوجية للوطنية في الحصول على أي جاذبية دائمة.

في شارع الحبيب بورقيبة، الشارع الرئيسي لمدينة تونس وموقع الاحتجاجات التي أسقطت زين العابدين بن علي، يقف تمثالان لرجلين تونسيين كبيرين يواجه أحدهما الآخر. أحدهما تمثال ابن خلدون والآخر تمثال الحبيب بورقيبة ـ راكباً منتصراً على حصان وينظر بعيداً من المدينة العتيقة في مدينة تونس نحو شارع بورقيبة الحديث. وأُعِيد تمثال بورقيبة إلى موقعه الطبيعي في عام 2016 بعد غيابه منذ عام 1987، عندما نقله بن علي بشعور من الغيرة المرة إلى حلق الوادي.

كان المكان الأصلي للتمثالين اللذين يواجهان بعضهما بعضاً متعمداً. فقد شُيِّد تمثال ابن خلدون في عام 1978 كإثبات للسياسات الإصلاحية لبورقيبة ولإرسال رسالة قوية بأن ابن خلدون، وهو شخصية من الماضي، كان يركز قطعاً على مستقبل تونس. وكان المقصود من تجاور هاتين الشخصيتين الإشارة إلى إرث ابن خلدون كرمز رومانسي عن تونس التي كان الحبيب بورقيبة يبنيها[89].

(89) Allen James Fromherz, *Ibn Khaldūn: Life and Times* (Edinburgh: Edinburgh University Press), p. 151.

الفصل الثاني عشر

وضع الدين في مكانه

رأى بورقيبة أن الدين سيف ذو حدين، وحوّل ببراعة المعضلة التي مثلها له لمصلحته. وهو اعترف، من ناحية، بأن الدين مترسخ في المجتمع التونسي وأن الإسلام يمكن أن يكون عاملاً مشرعاً لحركة الاستقلال وعاملاً لتعبئة الشعب. وهو همش الدين، من ناحية أخرى، عندما اعتقد بأنه يمكن أن يؤخر سرعة التحديث التي شكلت جوهر رؤيته للدولة الفتية التي كان يبنيها.

هكذا كان بورقيبة حريصاً على تحقيق التوازن الصحيح وفسْح المجال أمام الدين أثناء العمل لتعزيز تطبيق عصري ومصلَح له. وهو حاذر ألّا يزيل الدين من الحياة اليومية للناس أو القضاء على التدين؛ فقد أراد بدلاً من ذلك تعزيز نسخة إصلاحيّة من الدين يحرر فيها الإسلامُ الأفرادَ مما عدّه عادات وعقليات متخلفة. وسعى إلى الجانب العملي للدين، راغباً في التأكد من أن الإسلام لن يعوق تطور البلد بل سيمكنه من ذلك. وقال إن الاستدلال الخاطئ ـ وليس الدين نفسه ـ سيكون مسؤولاً عن تدهور البلد ما لم يُفهَم الغرض الحقيقي للدين.

واستلزمت الثورة النفسية ومشروع نور العلم لدى بورقيبة إحياءً أخلاقياً لمجتمع عربي مسلم كان يجب أن يستند إلى العقلانية والتقدم التكنولوجي في محاولة لمواكبة الغرب. وأعلن بورقيبة في عام 1959 قائلاً: «إن اهتمامنا يتمثل بالعودة إلى الدين بجودته الدينامية»[1].

(1) Marion Boulby, «The Islamic Challenge: Tunisia Since Independence,» *Third World Quarterly*, vol. 10, no. 2 (1988), p. 592.

شرع بورقيبة لتحقيق هدفه في تبنّي نهج بيداغوجي، يشرح للتونسيين التفسيرات الحديثة للدين. وعلى الرغم من افتقاره إلى تعليم ديني ولاأدريته المفترضة، صور بورقيبة، المندفع كالعادة، نفسه كإصلاحي إسلامي ومجتهد ـ أي مرجع قادر على أن يفسر على نحوٍ مستقل، من خلال المنطق، المبادئ الإسلامية من القرآن والحديث.

تأسست أفكار بورقيبة على مبادئ الاجتهاد التي عززها مصلحو حركة النهضة في القرن التاسع عشر، وهي كانت مليئة بعناصر المنطق والعقلانية والبراغماتية. وردد بورقيبة في استخدامه للاجتهاد حجج رفاعة الطهطاوي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده لمصلحة تكييف الشريعة مع الأزمنة وذلك من أجل نقل الإسلام والمجتمع الإسلامي إلى العالم الحديث. وعلى الرغم من أنه ربما لم يعزُ الفضل علناً إلى أسلافه التونسيين، فهو اعتمد من دون شك أيضاً على هؤلاء الذين قاموا، إلى حد ما، بإعداد السكان للإصلاحات التي كان على وشك إدخالها. فأعمال المصلحين التونسيين الذين دافعوا عن تحرير المرأة من داخل الإسلام ـ وعلى الأخص الطاهر الحداد، وكذلك محمد السنوسي وعبد العزيز الثعالبي ـ كانت لا تُقدَّر بثمن بالنسبة إليه في مشروعه التحديثي.

كان التبرير الإسلامي لتحرير المرأة جُرِّب فعلاً بحلول الوقت الذي بلغ فيه بورقيبة وضعاً يسمح له بإدخال إصلاحاته. فمجلة الأحوال الشخصية، الدعامة الرئيسية للمشروع التحديثي لبورقيبة، رددت أطروحة الطاهر الحداد الصادرة في عام 1930 **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**. وفي الواقع، مدد بورقيبة الجدالات السابقة، وأصبحت لديه الآن السلطة لتشريع التغييرات التي كان يعتقد اعتقاداً راسخاً بها، لكن التي وضعها جانباً لأسباب سياسية خلال الحقبة الاستعمارية.

لم يكن حزب الدستور الجديد يرغب في إثارة الجدالات مخافة خلق انقسامات في وقت كانت الوحدة الوطنية والاحتفاظ بالقيم المحلية في مواجهة الاستعمار الفرنسي ضرورية؛ واعتبر الحزب تعزيز حقوق المرأة مهمة لما بعد الاستقلال. كان هذا واضحاً في إدانة بورقيبة لخلع حجاب النساء في عام 1929. وأُسكِت تماماً في المجتمع التونسي الجدال حول تحرير المرأة بعد تشويه سمعة الحداد وإبعاده بوصفه زنديقاً.

لكن حينما لاح الاستقلال في الأفق، بدأ بورقيبة وحزب الدستور الجديد بإعلان مواقفهما علانية من خلال منشورات الحزب، التي ناقشت حقوق المرأة وتوظيفها وتعليمها بمصطلحات أكثر ليبرالية من تلك الخاصة بالفصائل المنافسة الأكثر

محافظة التابعة لبن يوسف وحزب الدستور القديم[2]. وأكد تشكيل كيان نسوي داخل حزب الدستور الجديد في عام 1950 التبنيَ الرسميَ للحزب لقضية حقوق المرأة.

فهم بورقيبة أن الخطوة الأولى نحو التحديث يجب أن تكون منح المرأة حقوقها. وكان هذا هدفاً بحد ذاته، لكنه كان أيضاً شرطاً أساسياً لمزيد من الإصلاحات التي سيدخلها. وستشكل النساء المحررات العمود الفقري للدعم بينما دفع هو لإعادة هيكلة علاقة الدين بالمجتمع. كذلك كانت المرأة حيوية لخطط التنمية الاقتصادية لديه. وكان تعليمها، الذي استلزم تحريرها، أمراً حاسماً لنمو البلد ـ اقتصادياً واجتماعياً. فالحاجات الاقتصادية فرضت شغل الوظائف الإدارية التي تركها الفرنسيون المغادرون شاغرة من جانب رجال تونسيين ونساء تونسيات.

وإذ أدرك بورقيبة ضرورة أن يدعم إصلاحاته خبراء موثوقون في الإسلام، عمل لحشد دعم العلماء والقضاة المسلمين المعاصرين. وعندما أصبح على استعداد لإدخال مجلة الأحوال الشخصية، ضمن حضورهم في هذه العملية. فإجازة الطاهر بن عاشور، شيخ جامع الزيتونة الموقر، كانت حاسمة لبورقيبة في هذه المرحلة، بحيث تأكد الأخير من أن بن عاشور أعطى المجلة الصدقية الإسلامية، وأعلن قائلاً: «لقد عملت مع [الطاهر بن عاشور] على المجلة، وهي لا تتعارض مع تعاليم الإسلام»[3]. وكان من المهم بالقدر نفسه أن يحصل بورقيبة على دعم شيخ الإسلام المالكي في ذلك الوقت، محمد عبد العزيز جعيط (1886 ـ 1970). وفي محاولاته لإعطاء المجلة الصدقية الإسلامية، ادعى أنها مماثلة لـ **مجلة** الشيخ جعيط الصادرة في عام 1949 والتي كانت تجميعاً لإجابات عن أسئلة تتعلق بقوانين العائلة وحقوق المرأة[4]. وكان بورقيبة يسعى للحصول على موافقة جعيط على نص المجلة، لكن الشيخ جعيط زعم أن نص المجلة تغيّر بعدما وافق عليه في البداية، وأصدر فتوى في أيلول/سبتمبر 1956 ضد المجلة، ووصفها بأنها

(2) Mounira M. Charrad, *States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco* (Berkeley, CA: University of California Press, 2001), pp. 219–220.

(3) «لقطات أرشيفية للزعيم الراحل بورقيبة ودولة الاستقلال،» يوتيوب، نشره Tunis7TV، 6 نيسان/أبريل 2013، <https://www.youtube.com/watch?v=MElf6rzfGWs>.

(4) Franck Frégosi, «Habib Bourguiba et la régulation institutionnelle de l'islam: Les Contours audacieux d'un gallicanisme politique à la tunisienne,» dans: Michel Camau and Vincent Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage* (Paris: Karthala, 2004), pp. 88–89, et Sana Ben Achour, «Le Code tunisien du statut personnel, 50 ans après: Les Dimensions de l'ambivalence,» *L'Année du Maghreb*, no. 2 (2005–2006), pp. 55–70.

تتناقض مع المبادئ القرآنية والتقليد الديني[5]. لكن جعيط اقتنع في نهاية المطاف، وعُيِّن في منصب مفتي الجمهورية المعدّ حديثاً، وهو دور أداه بين عامي 1957 و1960.

وضع بورقيبة المجلة من ضمن التبرير الإسلامي، بحجة أنه استخدم الاجتهاد ومهاراته في التفكير النقدي للوصول إلى إعادة تفسير صحيح للإسلام. وأطّر المجلة كخطوة ضرورية نحو تحرير الشريعة من حالات سوء التفسير القديمة وإعادة الجوهر الحقيقي إلى الإسلام. وهو أكد أن التغيير «يمثّل في أذهاننا خياراً لمصلحة التقدم»، داعياً إلى «نهاية عصر بربري وبداية حقبة من التوازن الاجتماعي والحضارة»[6].

تحدث بورقيبة ليس عن الحقوق المتساوية للمرأة فقط، لكن عن الاحترام المتساوي لها أيضاً. وقال إن «الشعب التونسي، سواء المرأة أو الرجل أو الطفل، يجب أن تكون له كرامة. وينبغي أن تتمتع المرأة بالكرامة نفسها والاحترام نفسه والتقدير نفسه مثل الرجل. وأعتقد بأن الأديان ـ كل الأديان ـ صُنِعت من أجل تحسين البشر، ولا سيَّما الإسلام، المناسب لكل يوم وعصر. ولا يمكن أن يتعارض مع التطوير أو يمنعه»[7].

لم تكن المجلة تتعلق بتحرير النساء من الرجال بقدر ما كانت تتعلق بتحريرهن من أنفسهن ومن الأغلال التي اعتدن عليها. وأوضح بورقيبة: «في مهمة تغيير عقلية الناس، لا نواجه صعوبة مع الرجال فحسب، بل مع النساء أنفسهن أيضاً، اللواتي يتشبثن بهذا الوضع من الخنوع والانحطاط والعبودية كما لو كنّ يعتبرن ذلك حالتهن العادية في هذا العالم الأساسي»[8]. واستلهم بورقيبة في هذا وجهات نظر قاسم أمين ومحمد عبده، وشاركهما معتقداتهما بأن هذا الوضع لم يكن نية النبي.

في الواقع، كان الرجال هم من حرروا النساء التونسيات؛ فالحركة الشعبية النسائية لم تطالب بالتغييرات التي أحدثها المجلة. ولم تكن النساء الناشطات في الكفاح الوطني شرعن بعد في الحديث عن قضايا المرأة. وتعاونت المنظمات النسائية مع حزب الدستور

(5) Faïza Tobich, *Les Statuts personnels dans les pays arabes: De l'éclatement à l'harmonisation* (Aix-en-Provence: Presses universitaires d'Aix-Marseille, 2008), pp. 89–126.

(6) Charrad, *States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco*, pp. 220–222.

(7) «لقطات أرشيفية للزعيم الراحل بورقيبة ودولة الاستقلال،» يوتيوب، نشره Tunis7TV، 6 نيسان/أبريل 2013.

(8) Lorna Hawker Durrani, «Employment of Women and Social Change,» in: Russell A. Stone and John Simmons, eds., *Change in Tunisia: Studies in the Social Sciences* (Albany, NY: State University of New York Press, 1976), p. 59.

الجديد خلال المعركة من أجل الاستقلال، لكن مناصرتها للحقوق ركزت غالباً على المشاركة الاقتصادية والتحرير المالي. وفي نهاية المطاف، كان الرجال هم من ابتكروا المجلة، وفرضوها من الأعلى. ولم تكن «ثورة المرأة» ثورة ولم تقُدها النساء؛ كانت قراراً من الحبيب بورقيبة خُطِّط له ونُفِّذ بعناية.

عملت المجلة كخطوة لتوطيد سلطة الدولة على حساب الهياكل الاجتماعية الأكثر محافظة والقبلية؛ فقد كان من المعتاد، مثلاً، أن يتزوج الأفراد، ولا سيَّما الإناث، في سن مبكرة جداً. لكن مجلة الأحوال الشخصية فرضت حداً أدنى لسن الزواج بلغ 15 سنة للإناث و18 سنة للذكور. وعندما ثبت أن الخطوة لم تكن كافية، عُدِّلت المجلة في عام 1964 لرفع الحد الأدنى للسن القانونية للزواج إلى 17 سنة بالنسبة إلى المرأة و20 سنة بالنسبة إلى الرجل[9]. وكرس تعديل لاحق، هذه المرة في عام 2007، الحد الأدنى لسن الزواج عند الثامنة عشرة لكلا الجنسين[10].

في المقابل، كان التقدم أبطأ، أو غائباً تماماً، في أجزاء أخرى من العالم العربي. ففي مصر، الحد الأدنى لسن الزواج هو 16 سنة[11]. ورُفِع السن القانوني للزواج في الأردن من 15 إلى 18 سنة فقط في عام 2002، في حين لا يزال الحد الأدنى لسن الزواج غائباً في أمكنة مثل السعودية واليمن[12].

عملت المدونة كرادع آخر للزواج المبكر، فهي لم تشجع على الزيجات المدبرة، ونادت بدلاً من ذلك بترك القرارات المتعلقة بالزواج لطرفيه. تنص المدونة على وجوب حضور كلا الطرفين في الزواج، وتضمن بالتالي الموافقة الصريحة للزوجة. وأصبح إلزامياً تسجيل الزواج في الدولة لكي يمكن إثبات السن القانوني للمرأة وموافقتها على الزواج[13]. ومثلت إزالة سلطة الأب أو وليّ الأمر في تزويج المرأة، مع موافقتها أو من دونها، ابتعاداً ثورياً من الأعراف المقبولة، في حين لا تزال المرأة في عدد من البلدان العربية تحتاج إلى إذن وليّ أمرها الذكر لكي تتزوج.

(9) Charrad, *States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco*, p. 225.

(10) Code du statut personnel (2014).

(11) Rima Afifi [et al.], «The Health of Young People: Challenges and Opportunities,» in: Samer Jabbour [et al.], eds., *Public Health in the Arab World* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2012), p. 240.

(12) «Laws Fail to Stop Child Marriage,» *Aljazeera America*, 19 January 2014, <http://america.aljazeera.com/articles/2014/1/19/rights-group-lawfailingtoprotect childbrides.html>.

(13) Code du statut personnel (1956).

لكن الإجراء الأكثر ثورية في مجلة الأحوال الشخصية ربما كان إلغاؤها الممارسة القديمة لتعدد الزوجات، التي لا تزال قانونية في بقية العالم العربي. بل إن مجلة بورقيبة أدخلت عقوبة للذكر المتحرش: السجن لمدة سنة وغرامة تعادل نحو 500 دولار ـ ما يساوي الدخل السنوي للتونسي العادي في ذلك الوقت(14).

وبعد قرن من حظر الحسيني أحمد باي العبودية، استخدم بورقيبة الحجة الدينية نفسها ضد تعدد الزوجات: على الرغم من أن الإسلام أجازه، كان من المستحيل تحقيق الشرط المنصوص عليه في المعاملة العادلة لجميع الزوجات. وذهب بورقيبة إلى حد يوحي بأن روح الإنصاف تحتِّم في حال السماح بتعدد الزوجات، السماح للمرأة بتعدد الأزواج إذا تبين أن زوجها عقيم(15).

كذلك أضفت مجلة بورقيبة على مسألة الطلاق طابعاً رسمياً، إذ تطلب تنفيذه في المحكمة. ونصت القوانين الجديدة على أن الزوج أو الزوجة يستطيعان التقدم بطلب للحصول على الطلاق، ويجب على كليهما أن يوافقا على ذلك.

وعلى الرغم من أن النبي ندد بالطلاق، ووافقت كل المذاهب الأربعة على عدم السماح به إلا عندما يكون «ضرورياً» ولا توجد فرصة للمصالحة، فإن الطلاق لا يمكن أن يكون أسهل مما هو في الإسلام إذا رغب الزوج فيه، إذ يتحقق بمجرد أن يصرح الزوج ببساطة بحل الزواج، وتليه فترة ثلاثة أشهر، أو العدة. وتسمح فترة الانتظار هذه، التي لا يُسمَح للزوجة خلالها بالاتصال بأي ذكر باستثناء الأقرباء الذين لا يستطيعون الزواج منها، ويُعرَف كل منهم بالمحرم، بإعادة النظر وبثبوت أن الزوجة ليست حاملاً. وبوجه عام، ينص الوضع القانوني الافتراضي حول حق المرأة في الشروع في الطلاق على أنها لا تملك حقاً مثل هذا؛ وتُمنَح المرأة الحق في الطلاق فقط في ظروف محددة ومقيّدة جداً.

شمل النهوض بالحقوق الأسرية للمرأة أيضاً منح حضانة الأطفال للأم في حال الطلاق أو في حال وفاة الأب، مع تفضيل أقاربها في حال وفاتها. وعلى الرغم من أن الأب احتفظ بحق طلب حضانة أطفاله بمجرد بلوغهم سناً معينة ـ سبع سنوات للذكور وتسع للإناث ـ منح تعديل في عام 1993 المحاكم سلطة تحديد الحضانة بناءً على ما يعتبرونه المصلحة الفضلى للطفل.

(14) Charrad, *States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco*, pp. 227-228.

(15) Lamia Ben Youssef Zayzafoon, *The Production of the Muslim Woman: Negotiating Text, History and Ideology* (Landam, MD: Lexington, 2005), p. 103.

لكن النظام الهرمي الأبوي استمر في الهيمنة في بعض النواحي. فإذا تزوجت امرأةٌ مثلاً، تفقد حضانة أطفالها. وكذلك، وكما هي الحال في أماكن أخرى في العالم العربي، حتى عندما تكون الحضانة في يدي الأم، يبقى الأب، أو قريب ذكر في حالة وفاة الأب أو عدم قدرته، ولي الأمر القانوني. لكن في اختراق رئيسي في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، صدر قانون يسمح للمرأة التونسية بالسفر مع أطفالها القصر من دون إذن الأب[16].

وفي إبطال لاتجاه شوفيني ذكوري آخر لا يزال يمثل القاعدة في البلدان العربية، مددت المجلة الجنسية التونسية إلى جميع الأطفال المولودين في البلد لأم تونسية وأب أجنبي، وقلبت مرسوماً سابقاً صدر في عام 1914 جعل الجنسية التونسية حقاً حصرياً تقريباً للأب. وأعطى تعديل لقانون الجنسية في عام 2010 للمرأة التونسية المتزوجة من رجل غير مواطن الحق في نقل جنسيتها إلى طفلها حتى لو كان الطفل مولوداً في الخارج[17].

أما في الأردن، على النقيض من ذلك، فلا تزال الجنسية في المقام الأول الحق الحصري للآباء. فالنساء المتزوجات من فلسطينيين لا يحملون الجنسية الأردنية، مثلاً، لا يمكن أن ينقلن جنسيتهن إلى أطفالهن. وقُوبِلت الحملات الرامية إلى تعديل القانون لمصلحة حقوق متساوية على صعيد المواطنة بمعارضة قوية.

تُعَدّ الزيجات المختلطة دينياً أيضاً مجالاً حصرياً للرجال، وفق الأعراف الإسلامية التي تسمح للرجال فقط بأن يتخذوا غير مسلمات زوجات. وفي اختراق رئيسي آخر منح حقوقاً متساوية للمرأة وتحدى التقليد الإسلامي الموقر، سمحت مجلة الأحوال الشخصية للمرأة المسلمة بالزواج من رجل غير مسلم. فقد منعت مذكرة دخلت حيز التنفيذ في عام 1973 القضاة والمسؤولين الحكوميين من أداء مراسم الزفاف بين امرأة مسلمة ورجل غير مسلم، لكن القانون حافظ على ثغرة: إذا أجرى شخصان زواجاً مختلطاً دينياً خارج البلد، يصبح زواجهما قانونياً في تونس[*].

---

(16) القانون العضوي التونسي الرقم 2015 ـ 460 (2015) الذي عدل القانون الرقم 75 ـ 40 (1975) وأضاف إليه.

(17) Code de la nationalité tunisienne (2016), article 6.

(*) في أيلول/سبتمبر 2017، ألغت الحكومة التونسية المذكرة، ما فتح المجال أمام الزيجات المختلطة دينياً داخل بلادها (المترجم).

وفي ابتعاد آخر مهم من التعاليم الإسلامية، سمحت تونس بالتبني بموجب تعديل للمجلة في عام 1958. وما دام يمتلك الوالد المتبني المحتمل أو الوالدة المتبنية المحتملة القدرة الجسدية والعقلية والمادية على التبني، يمكنه أو يمكنها فعل ذلك. وفي خطوة أبعد من ذلك وفي تعديل يعود إلى عام 1959، خُفِّف شرط نصت عليه المجلة ومفاده أن المتبني يجب أن يكون متزوجاً فأصبح ممكناً إعفاء الأرامل والمطلقين من الشرط[18]. وحدد بورقيبة مثلاً حين تبنى هو وزوجته الثانية، وسيلة بن عمار، فتاة صغيرة، هي هاجر.

وفي أماكن أخرى في العالم العربي، يسمح الامتثال للشريعة بنظام الكفالة، حيث يمكن للأسرة أن تربي طفلاً ليس طفلها من الناحية الجينية، لكنها لا تستطيع أن تنقل إليه اسم العائلة أو حقوقاً في الميراث. والاستثناءان الوحيدان، إلى جانب تونس، هما الصومال ـ إلى الحد الذي يمكن اعتباره بلداً عربياً ـ ولبنان، حيث التبني قانوني لكن للمواطنين المسيحيين فقط.

ويبقى المجال الوحيد الذي هادن فيه بورقيبة العلماء وفشل في منح المرأة حقوقاً متساوية هو مجال الميراث، إذ سمح للشريعة بإملاء المبادئ الرئيسية للمجلة في هذا المجال. وكانت المجلة مخلصة للمذهب المالكي وممارسات في أماكن أخرى في هذا الصدد. فهو منح حصصاً محددة سلفاً لأقرباء المتوفى، مع إعطاء الأفضلية للأقارب من جهة الأب وفق نسبة اثنين إلى واحد بين الذكور والإناث. لكن تونس منحت شهادة المرأة في المحكمة الوزن نفسه كشهادة الرجل، ما جعلها، إلى جانب عُمان، البلد العربي الذي لا تُحتَسَب فيه شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل.

واجهت محاولات بورقيبة تغيير الميراث لمصلحة المساواة مقاومة من العلماء عندئذ وبعد ذلك على أساس أن نص القرآن كان واضحاً بصورة لا تقبل الجدل حول هذا الموضوع. ووفق عياض بن عاشور، عندما حاول بورقيبة إدخال مفهوم المساواة في الميراث بين الجنسين في عام 1973، رسم الشيخ المحترم محمد الصالح النيفر (1902 ـ 1993) خطاً أحمر، مذكراً بورقيبة بأنه وغيره من العلماء قدموا له فعلاً تنازلاً رئيسياً حين وافقوا على المجلة[19]. وتواصلت محاولات توسيع المساواة في الميراث ـ

(18) Code du statut personnel (1958), law no. 27, article 8–17.

(19) عياض بن عاشور (خبير في القانون العام وأكاديمي، رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي)، في مناقشة مع المؤلف، 23 نيسان/أبريل 2016

بما في ذلك خلال صيف 2016، عندما نُوقِش تغيير مقترح في القانون في البرلمان ـ لكن كل هذه الجهود فشلت(*).

ومع ذلك، تمنح المجلة المرأة التونسية في مسائل الميراث معاملة أكثر إنصافاً من نظيراتها في أماكن أخرى من العالم العربي. وقوَّض تعديل صدر في عام 1959 الامتيازات الممنوحة للأقارب الذكور من طريق منح حصة أكبر من الميراث للزوجة وتفضيل بعض القريبات النساء على الأقارب الذكور؛ فقد جرى تفضيل البنات والحفيدات على الأعمام وأخوة المتوفي، مثلاً. ومن خلال تفضيل المنحدرين من كلا الجنسين على الأقارب الجانبيين، والزوجة على المنحدرين الآخرين، كانت المجلة في هذا الصدد ثورية. وعُزِّز حظ النساء أكثر في ما يتعلق بالميراث من خلال القضاء على الأوقاف الدينية. فكثيراً ما تبرّع الذكور بالممتلكات إلى الأحباس، وهي ممارسة مسموح بها، كوسيلة لإقصاء الورثة الإناث. ومع إغلاق الأوقاف الدينية، أُغلِقت هذه الثغرة بإحكام[20].

وبقدر ما كانت المجلة تقدمية، حافظت، مع ذلك، على نبرة محافظة. فبينما دعت الزوجين إلى معاملة بعضهما بعضاً بلطف واحترام، أعطى الزوج موقع رأس الأسرة.

وفي هذه النواحي، وبالتطابق مع مواقف الطاهر الحداد، بقي تحرير بورقيبة للمرأة محصوراً من ضمن الأعراف الجندرية التقليدية. وظلت المرأة خاضعة للرجل، وكانت الواجبات الرئيسية للمرأة واجباتها نحو زوجها وعائلتها. كذلك فشلت المجلة في معالجة وضع الأمهات العازبات ولم تعترف بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج.

علم بورقيبة جيداً أن مجلته كانت، مع ذلك، سابقة لوقتها، وقدمها إلى التونسيين كسيناريو طموح، معترفاً بأن القانون «قد يسبق قدرة المواطنين على تطبيقه». ودعا بورقيبة المؤسسات العامة إلى تثقيف الناس وتوضيح تطبيق القوانين الجديدة من خلال المؤتمرات وورش العمل[21].

لم يحدث امتثال للمجلة الجديدة على الفور، ولا سيَّما في الريف الأكثر محافظة. واستقال بعض القضاة بسبب إصداره، وعرضت الصحافة انتقادات. وجاءت أقوى

(*) وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، أقرّت الحكومة مشروع قانون يحقق المساواة في الميراث وكان المشروع لا يزال قيد المناقشة في البرلمان عند كتابة هذه السطور (المترجم).

(20) Charrad, *States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco*, pp. 228-230.

(21) Ibid., pp. 220 and 231.

معارضة من النخب المحافظة والدينية، في الداخل والخارج على حد سواء، التي جادلت بأن المجلة تخالف القواعد الإسلامية. وعدّ البعض المجلة فعلاً عدوانياً على الثقافة العربية والإسلام. وعلى الرغم من أن تعدد الزوجات لم يكن ممارساً على نطاق واسع، فقد أَقْلق حظرُه علماءَ الإسلام، الذين رأوا أنه يناقض عقائد القرآن. ومن مصر، دعا صالح بن يوسف السكان التونسيين إلى الانتفاض ضد الإصلاحات وبورقيبة، الذي وصفه بأنه «من ينهى عما أمر الله به ويأمر بما نهى الله عنه»[22].

لكن المجلة كانت إسلامية ـ بالمعنى التونسي. فقد تبنت مجلة الأحوال الشخصية القيم الإسلامية المعتدلة التي حدّدت الإسلام التونسي، واعتمدت على الحجج التي طرحها ودافع عنها من داخل الإسلام الطاهر الحداد قبل أكثر من عقدين.

وفي نهاية المطاف، إن لم يكن على الفور، أجازت الشخصيات الدينية الرئيسية المجلة. وكان للتحديث الذي حدث في جامع الزيتونة في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات في عهد الشيخ الطاهر بن عاشور أثر خفف من المقاومة المبدئية للمجلة. وكان القبول معلماً مهماً، إذ كانت المجلة، بعد كل شيء، مستلهمة من القيم العلمانية ولم تترك الباب مفتوحاً لمراجعة الشريعة في الأمور التي لا يمكن العثور على إجابات لها داخل القانون ـ إلا في حالة الميراث.

عكست التعديلات التي أُدخِلت على المجلة في عام 1959 التحسينات والدروس المستفادة خلال الفترة الأولى من تنفيذها. تبعتها في وقت لاحق تحسينات للعادات الحديثة وتعزيز لشعبيتها، كما هي الحال عندما تزوج بورقيبة ووسيلة بن عمار في عام 1962 وأدخلا ممارسة إعطاء دينار رمزي بدلاً من المهر الملزم، في الاحتفال بالزواج[23].

عندما تولى بن علي منصبه في عام 1987، أنشأ لجنة لمراجعة المجلة بصورة شاملة. وكانت نتيجة المراجعة مجموعة من التعديلات التي أُدخِلت في عام 1993. تناولت التعديلات، إضافة إلى تحديث القوانين المتعلقة بحضانة الأطفال، زواج القاصرين والعنف المنزلي والواجبات المتبادلة بين الزوج والزوجة.

وفي حين طهرت مجلة الأحوال الشخصية التونسية الهياكل الاجتماعية المحافظة من القرابة والقبلية، عززتهما مدونة الأحوال الشخصية للمغرب بعد الاستعمار ـ ولم يكن

---

(22) Ibid., pp. 223–224.

(23) Lilia Labidi, «From Sexual Submission to Voluntary Commitment: The Transformation of Family Ties in Contemporary Tunisia,» in: Nicholas S. Hopkins, ed., *The New Arab Family* (Cairo: American University in Cairo Press, 2001), pp. 121–122.

الأمر مستغرباً، فالملك محمد الخامس وصل إلى السلطة من خلال عدد من التحالفات القبلية. فالمدونة التي صِيغت في عامي 1957 و1958، قننت في الأساس القوانين المالكية القائمة وأضفت طابعاً مؤسسياً على الروابط الأبوية. ولم تتطلب موافقة صريحة من المرأة على الزواج، ولم يكن حضورها مطلوباً لعقد الزواج، الذي كان يوقعه ولي أمرها. وهكذا ظل الزواج مسألة بين الممثلين الذكور للعائلتين. لكن حق ولي الأمر في تزويج امرأة بخلاف إرادتها ـ في حالات «سوء السلوك»، مثل فقدان العذرية ـ أُزيل، وحُدِّد سن الزواج عند ثماني عشرة سنة لكل من الرجال والنساء في عام 2004[24].

في الجزائر، استغرق إدخال مدوَّنة الأسرة أكثر من عقدين بعد نيل البلاد استقلالها في عام 1962، وهو ما فعلته في عام 1984. وحصلت محاولة للتقنين عدة مرات في الفترة الفاصلة، لكن الخلافات الفئوية والمقاومة أعاقت الجهود[25]. وقبل تبني المدونة، ضمنت المشاعر المعادية للاستعمار والمشاعر الإسلامية المتنامية إدخال عدد من القوانين التي قلبت مكاسب حققتها النساء في عهد الفرنسيين. وفي عام 1973، قُلِبت كل بقايا الحكم الفرنسي على نحو شامل عندما أُعطيَت السلطة للقضاة لاتخاذ القرار في شأن القضايا الأسرية وفق الشريعة[26].

ودفعت المدونة التي فُرِضت في نهاية المطاف في عام 1984 وضع المرأة أكثر إلى الوراء، لأنها هدفت إلى استرضاء الحركات الإسلامية المناهضة للحكومة، التي كانت في تصاعد. وقُنِّنت موافقة ولي أمر المرأة على الزواج، وكذلك تعدد الزوجات وإنكار الزواج، اللذين أصبح الآن تسجيلهما على الأقل واجباً مع قاضٍ[27]. وكما سيصبح شائعاً في أماكن أخرى، أصبح الزوج ملزماً قانوناً بمجرد إعلام زوجته أو زوجاته بقراره بالزواج من امرأة أخرى[28].

ورددت مدونات الأحوال الشخصية في بقية العالم العربي المدونتين اللتين أُدخِلتا في الجزائر والمغرب وكانت تستند في شكل وثيق إلى الشريعة. ولم تكرس مصر حتى مدونة

---

(24) مدونة الأسرة المغربية (2004)، المادة 19.

(25) Siraj Sait and Hilary Lim, *Land, Law, and Islam: Property and Human Rights in the Muslim World* (New York: Zed, 2006), p. 170.

(26) Charrad, *States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco*, pp. 195-196.

(27) Ibid., pp. 195–199.

(28) Fati Ziai, «Personal Status Codes and Women's Rights in the Maghreb,» in: Mahnaz Afkhami and Erika Friedl, eds., *Muslim Women and the Politics of Participation: Implementing the Beijing Platform* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1997), p. 79.

للأحوال الشخصية؛ وتُركت مهمة التفسير القانوني تماماً لرجال الدين، الذين احتفظوا باحتكارهم للشؤون الدينية.

كان العراق استثناء لمدة قصيرة، إذ أدخل في عام 1959 مدونة الأحوال الشخصية التي حظرت تعدد الزوجات، ونقحت قوانين الميراث، وحددت الحد الأدنى لسن الزواج عند الثامنة عشرة[29]. لكن الحرب الإيرانية ـ العراقية، التي استغرقت ثمانينيات القرن العشرين وأسفرت عن خسارة كبيرة في الأرواح بين الرجال، كانت ذريعة للسماح للرجال باتخاذ الأرامل زوجات إضافيات[30].

ومع ثمانية عشر طائفة معترف بها، أسس لبنان في عام 1936 نظاماً لامركزياً يتألف من خمسة عشر قانوناً منفصلاً للأحوال الشخصية. وتفرض الأحكام المحاكمُ الدينية المستقلة وتفسرها، مع قليل من التدخل الحكومي، باستثناء المراجعة والتصديق على القوانين المقدمة وإجراءات المحاكمة لضمان دستوريتها. وعندما امتثلت الطوائف المسيحية واليهودية وتراجع السنّة، صدر مرسوم يعفي المحاكم الإسلامية من رقابة الدولة[31].

ومَثّل منح المرأة التونسية حقوقها المتساوية في الأمور العائلية، المكرّسة في مجلة الأحوال الشخصية، معلماً رئيسياً لبورقيبة، الذي سيواصل إدخال إجراءات أخرى من شأنها تحسين حال المرأة، بما في ذلك مسائل الصحة الإنجابية. وكان بورقيبة مدفوعاً باعتبارات اقتصادية؛ ففي الستينيات، كان معدل الخصوبة سبعة أطفال لكل امرأة تونسية[32]. وأصبح تحديد النسل للحد من النمو السكاني من أولويات الدولة.

وأُدخِلت تدابير لتنظيم الأسرة، بما في ذلك مواد لبناء الوعي ومواد تدريسية، وشُجِّعت النساء على استخدام وسائل منع الحمل التي سهّلت الدولة توزيعها[33]. وقد أدى الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، الذي ضم 14 ألف عضو في عام 1960 في أكثر من 115 فرعاً،

---

(29) Tareq Y. Ismael, Jacqueline S. Ismael, and Glenn E. Perry, *Government and Politics of the Contemporary Middle East: Continuity and Change*, 2nd ed. (New York: Routledge, 2016), p. 255.

(30) Seham Al-Shwayli, «Hidden Facts: Being an Iraqi Muslim Woman,» in: Jill Brown, ed., *Navigating International Academia: Research Student Narratives* (Rotterdam: Sense, 2014), p. 82.

(31) «Lebanon: Laws Discriminate Against Women,» Human Rights Watch, 19 January 2015, <https://www.hrw.org/news/2015/01/19/lebanon-laws-discriminate -against-women>.

(32) Sajeda Amin, «Demography,» in: Suad Joseph, ed., *Women and Islamic Cultures: Disciplinary Paradigms and Approaches: 2003–2013* (Leiden: Brill, 2013), p. 69.

(33) Jacob Abadi, *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State* (Reading, UK: Ithaca, 2013), p. 456, and Kelley Lee [et al.], «Family Planning Policies and Programmes in Eight Low-Income Countries: A Comparative Policy Analysis,» *Social Science and Medicine*, vol. 47, no. 7 (1998), pp. 949–959.

دوراً رئيسياً في رفع مستوى الوعي في هذا المجال(34). وساهمت الجمعية التونسية للتنظيم العائلي، التي أُسِّست في عام 1968، والديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، الذي أُنشِئ في عام 1973 بتمويل من الحكومة والبنك الدولي، في الجهود وأشرفا على مراكز تنظيم الأسرة في كل أنحاء البلد(35). كما قدم القادة الدينيون ومؤسسات البحوث ووسائل الإعلام دعمهم. وبخلاف البلدان الإسلامية الأخرى، حيث يُعَدّ تنظيم الأسرة تدنيساً، وتحديد النسل موضوعاً محظوراً، دعم بعض العلماء التونسيين السياسات الجديدة على أساس أنها لم تتعارض مع تعاليم الإسلام.

جاءت المعارضة بدلاً من ذلك من اليسار. ووفق سلمى حجري، التي تدير المنظمة الصحية النسائية المسماة باسم توحيدة بن الشيخ (1909 ـ 2010) ـ وهي من أولى الطبيبات في العالم العربي ـ اعترض الليبراليون على التعدي على الحرية الذي تسببت به سياسات تنظيم الأسرة. وما بعث على القلق بوجه خاص ممارسة إجبار النساء اللواتي كان لديهن أكثر من أربعة أطفال على ربط قناتي فالوب(36).

وبمساعدة تشريع الإجهاض في عام 1973، انخفض معدل الخصوبة عند النساء التونسيات إلى 4.7 بحلول عام 1984، و2.9 عام 1994، و2.02 عام 2004. وبينما انخفضت معدلات الخصوبة، كذلك حصل في معدلات وفيات الرضع، التي شهدت تحسناً بواقع 10 أضعاف منذ الاستقلال(37).

تمثّل التغيير المهم الآخر في المواقف الاجتماعية في قبول فكرة عمل المرأة قبل الزواج ـ عادة في وظيفة حكومية إدارية أو كمدرّسة. ودفعت مجلة الأحوال الشخصية ومناصرة بورقيبة الشاملة لتحرير المرأة مزيداً من النساء إلى الحصول على وظائف كانت في السابق مخصصة للرجال. وظهرت برجوازية جديدة كانت متقبلة لمفهوم المرأة العاملة. وفي نهاية المطاف، تسربت المواقف الحضرية المتعلقة بالمرأة في مكان العمل نزولاً إلى المناطق الريفية حيث بدأت الفتيات في الالتحاق بالمدارس والذهاب إلى

(34) Kenneth Perkins, *A History of Modern Tunisia*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), pp. 142–143.

(35) Lee [et al.], Ibid., pp. 949–959.

(36) سلمى حجري (أخصائية في الغدد الصماء، مديرة مجموعة توحيدة بالشيخ: للبحث والعمل في مجال صحة المرأة)، في مناقشة مع المؤلف، 7 نيسان/أبريل 2016، و«Situation Report: Women and Tunisia,» *Karama: Rising for Dignity*, <http://www.el-karama.org/content/situation-report-women-and-tunisia>.

(37) Pablo Gottret, George J. Schieber, and Hugh R. Waters, *Good Practices in Health Financing: Lessons from Reforms in Low-and Middle-Income Countries* (Washington, DC: World Bank, 2008), pp. 390-391.

الجامعات في مدينة تونس. كذلك أصبح من المقبول أكثر فأكثر أن تحصل الإناث الريفيات على وظائف في المراكز الحضرية، بعيداً من مسقط الرأس لكنهن عشن عادة مع الأقارب. وفي الريف، تولت النساء الكثير من فرص العمل الجديدة التي أُنشِئت للعمال الصناعيين والمكتبيين.

وفي حين أن التحرير الاقتصادي للمرأة التونسية لم يحدث على الفور، فقد تحرك بوتيرة سريعة نسبياً، ولا سيَّما عند النظر إليه عند المستوى الإقليمي العربي، حيث بقيت مشاركة المرأة في القوى العاملة متأخرة. وقد دفع بورقيبة لتحرير النساء على كل الجبهات، وآتت جهوده ثمارها؛ فقد دافع عن القضايا الاجتماعية للمرأة وتحدى الأعراف المقبولة، وهو تمكن أكثر فأكثر من تولي المسؤولية عن الشؤون الاجتماعية التي كانت تقليدياً المجال الحصري للسلطات الدينية؛ وعزم على تقليص قدرة العلماء المحافظين على إملاء القيم الاجتماعية، واتخذ تدابير من شأنها أن تسمح للدولة بتنظيم الدين. وقد وجه بورقيبة ضربة قوية إلى استقلال السلطات الدينية عندما فكّك المحاكم القرآنية والحاخامية. تزامن هذا في تقريباً مع إدخال مجلة الأحوال الشخصية، الأمر الذي مثّل خطوة مهمة في عملية وضع الدين في نطاق الدولة[38]. وبتوحيد القضاء، ضمن بورقيبة أيضاً أن جميع التونسيين، بغض النظر عن ديانتهم أو عقيدتهم، سيخضعون من الآن فصاعداً للإجراء القانوني نفسه[39].

تمثّلت الخطوة التالية لبورقيبة بوضع الدين تحت سيطرته في تأميم الأحباس من خلال مرسومين صدرا في عام 1957. وكان أثر ذلك استنزافاً للقدرات المالية للمؤسسات الدينية، بما في ذلك جامع الزيتونة، وجعلها تعتمد على الدولة، التي سيطرت بالتالي عليها[40].

أما المعركة التالية فشُنَّت في مجال التعليم الديني، فاتخذ بورقيبة إجراءات من شأنها أن تقضي على تقليد قديم يرجع إلى قرون. أولاً، أمم بورقيبة في عام 1956 كتاتيب جامع الزيتونة ـ ووضعها تحت سيطرة وزارة التربية التابعة له[41]. ثم، في عام

(38) Frégosi, «Habib Bourguiba et la régulation institutionnelle de l'islam: Les Contours audacieux d'un gallicanisme politique à la tunisienne,» p. 87.

(39) Abdelkrim Allagui, «Bourguiba et les Juifs: 1930–1967,» dans: Camau and Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage*, pp. 118–119.

(40) Frégosi, Ibid., p. 87.

(41) Souhayma Ben Achour, «Les Convictions religieuses face au droit positif tunisien,» papier présenté à: *Convictions philosophiques et religieuses et droits positifs: Textes présentés au Colloque* =

1958، أغلقها كلياً[42]، ثم وضع كل كليات جامع الزيتونة في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي تحت سيطرة الدولة وبدأ عملية علمنة المنهج الدراسي[43]. وفي عام 1961، أغلق كليات الجامع ودمج بعضاً من علماء الدين فيه في جامعة تونس، التي أُسِّست في عام 1960[44]. وخُفِّض مستوى البعض الآخر إلى مدرّسين في مدارس، يوفرون التدريس باللغة العربية وتدريس الإسلام. ومن خلال اتخاذ هذه الخطوات، استكمل بورقيبة مهمته المتمثّلة في تقويض التعليم الديني وإغلاق الفجوة بين مجموعتين مختلفتين من الناس ـ المتعلمين دينياً والمتعلمين علمانياً إلى حد كبير ـ الأمر الذي عدّه تهديداً للوحدة الوطنية.

أُسِّست لاحقاً مديرية جديدة للشؤون الدينية في عام 1967 مع حق الاعتناء بكل من المباني الدينية والقادة الدينيين. وستقوم المديرية بتعيين الأئمة والدعاة، الذين أصبحوا موظفين عموميين بالكامل تحت سلطة الدولة، وتدريبهم ودفع تعويضاتهم. وطورت المديرية المناهج الدراسية للتعليم الديني وضبطت كل الطرائق التي كان يُمارَس فيها الدين ويُعلَن[45].

وهكذا، أمّن بورقيبة، من خلال سحب البساط من تحت المؤسسات الدينية ـ التعليمية والخيرية والقضائية ـ مساراً لتونس يحميها من دور الدين المهيمن الذي سينظم المجتمعات العربية والإسلامية الأخرى؛ وهو تجرّأ على القيام بما لم يكن لدى أي زعيم عربي آخر الشجاعة أو البصيرة لتحقيقه؛ وهو لقي بالطبع مساعدة من تقليد من القيادة الدينية التقدمية، سواء قبل عصره وأثناءه. وهو كذلك اتخذ هذه الخطوات في وقت مبكر من ولايته، مستفيداً من فرصة نادرة عندما كانت لديه الحرية لتحديد المسار لأمته الفتية. لقد استطاع بورقيبة فرض إصلاحاته من الأعلى من دون الحاجة إلى جدال توافقي؛ وستكون قيادته في هذا الصدد حاسمة بالنسبة إلى البلد.

= *International de Moncton (24–27 août 2008)*, edité par Marie-Claire Foblets (Brussels: Groupe de Boeck, 2010), p. 159.

(42) Mehdi Mabrouk, «Tunisia: The Radicalisation of Religious Policy,» in: George Joffe, ed., *Islamist Radicalisation in North Africa: Politics and* Process (New York: Routledge, 2012), p. 52.

(43) Michael B. Bikshu, «Kemal Atatürk and Habib Bourguiba: Brothers from Different Mothers?,» in: Michael M. Gunter, ed., *Kurdish Issues: Essays in Honor of Robert W. Olson* (Costa Mesa, CA: Mazda, 2016), pp. 10–11.

(44) James Allman, *Social Mobility, Education, and Development in Tunisia* (Leiden: Brill, 1979), p. 68.

(45) Frégosi, «Habib Bourguiba et la régulation institutionnelle de l'islam: Les Contours audacieux d'un gallicanisme politique à la tunisienne,» pp. 83-84.

وكما سبق أن فعل كمال أتاتورك، سعى بورقيبة للحصول على نسخته من نموذج نادي اليعاقبة(*) الخاص بالعلاقات بين الدولة والدين، أو اللائكية (*laïcité*)، التي نشأت في الدولة الثورية الفرنسية وتابعتها الجمهورية الثالثة الفرنسية التي أخضعت الدين للدولة[46]. لكن بورقيبة أراد أن يكون حساساً للسياق التونسي الذي كان يعمل فيه وكان حذراً من استدعاء ردود فعل سلبية، وحافظ على نهج رشيق وقوي ولم يمضِ إلى مسافة بعيدة مثلما فعلت تركيا أو فرنسا في تنظيمه للدين في المجال العام. وفي حين عنت اللائكية العلمنة الراديكالية لتركيا وفرنسا، فهي كانت وسيلة لبورقيبة لتخفيف دور الدين في المجتمع.

شارك بورقيبة أتاتورك مواقف متشابهة تجاه الدين ورؤية واضحة لبناء الأمة من خلال «المسيرة القسرية للتحديث»[47]. لكن في الوقت الذي رفض أتاتورك الإسلام كلياً وحارب الدين، حافظ بورقيبة على توازن دقيق ـ مجادلاً من داخل الإسلام من أجل الاعتدال ومتخذاً شخصية إسلامية فيما وضع الدين تحت سيطرته. لم يقدم بورقيبة نفسه إلى الشعب التونسي كمصلح علماني، بل كمصلح حداثي للإسلام. وترك مساحة للإسلام، بما في ذلك المدارس، وسمح للشريعة بتنظيم أمور الميراث في دولة مدنية بخلاف ذلك.

مع ذلك، كان في أجندتَي بورقيبة وأتاتورك كثير من القواسم المشتركة. فكلاهما ألغيا المؤسسات والمحاكم الإسلامية، وأغلقا الكتاتيب، وعَلْمنا التعليم، وخلقا مديريات للشؤون الدينية للسيطرة على النشاط الديني العام. وكان إلغاء تعدد الزوجات، وإجازة التبني، وتوسيع حقوق المرأة بمنزلة قواسم مشتركة مهمة أخرى بين برنامجَي الزعيمين.

سار بورقيبة إلى حد كبير على خطى الشخص الذي انتقده قبل استقلال تونس، عندما احتاج إلى الإسلام لحفز الجماهير وتكريس صدقيته. ففي المقال نفسه عام 1929 في *L'Étendard tunisien*، قال بورقيبة، رداً على المقارنة بينه وبين كمال أتاتورك، إنه لا يريد أن يكون نسخة تونسية من الزعيم التركي؛ وهو لام أتاتورك لانفصاله المفرط عن المجتمع، وتغريبه المفرط، ولأنه لم يدمج الإسلام في إصلاحاته[48]. وفي نهاية المطاف، تنبه بورقيبة

(*) النادي السياسي الأكثر نفوذاً خلال الثورة الفرنسية (المترجم).

(46) Edward Webb, «The «Church» of Bourguiba: Nationalizing Islam in Tunisia,» *Sociology of Islam,* vol. 1, no. 1–2 (2013), pp. 19–22.

(47) Leon Carl Brown, «Bourguiba and Bourguibism Revisited: Reflections and Interpretation,» *Middle East Journal*, vol. 55, no. 1 (2001), pp. 43–57.

(48) Sophie Bessis, «Bourguiba féministe: les limites du féminisme d'Etat bourguibien,» p. 107; Habib Belaïd, «Bourguiba et la vie associative pendant la période coloniale et après l'indépendance,» =

إلى التحذيرات التي وجهها إلى أتاتورك وتأكد من أن نهجه بعد الاستقلال كان نهجاً مقيساً ومتوازناً، وهو ما مكّنه من التفاوض بنجاح، على الأقل في البداية، مع المعارضة الموجهة إلى إصلاحاته وتفادي الاستقطاب الذي يمزق تركيا بعد قرن من تأسيسها. وكان بورقيبة انتقائياً في كيفية تطبيقه للعلمانية؛ لقد ضمن وجود دولة مدنية وحظّر على الدين التدخل في الشؤون الحكومية، لكنه فهم أهمية الدين في السياق التونسي وحافظ على دور للدين ـ تحت سيطرته.

لم تظهر تونس علمانية بحتة، بمعنى الفصل التام بين المسجد والدولة، وغياب إشارات الدولة إلى الدين، وتمتع الطوائف الدينية بتقرير المصير من دون تدخل من الدولة. كذلك لم تكن لائكية بالطراز نفسه الذي اتبعته فرنسا أو تركيا في عهد أتاتورك، لأنها أخضعت الدين لكنها لم تحاول إلغاءه؛ فقد ابتكر بورقيبة نسخته من دولة علمانية إلى حد كبير هي مدنية دستورياً. ووجد أرضاً مشتركة مع مناصرة قاسم أمين لفصل الدين والدولة، لكن هذا الفصل كان بالنسبة إليه حالة من حالات وضع الدين تحت الدولة أكثر من أي شيء آخر ـ أي اعتناق الدين كمجال للدولة حتى يتمكن من السيطرة عليه. وسعى للحصول على صورة من صور الإسلام المجاز من الدولة من شأنه أن يعزز سلطته السياسية والأخلاقية من خلال فرض روايته عن المعتقدات والممارسات الدينية الصحيحة.

وامتدت سيطرة الدولة التونسية على الشؤون الدينية إلى الأقليات الدينية في تونس. فرجال الدين اليهود والمسيحيون عينتهم الدولة. ونالت المنظمات المسيحية التي تأسست قبل الاستقلال اعترافاً رسمياً من جانب الدولة، وكذلك كانت الكنائس الأربع عشرة التي خدمت مختلف الطوائف المسيحية[49]. وبالطريقة نفسها التي أنشأ بها بورقيبة منصب مفتي الجمهورية مباشرة بعد الاستقلال، عيّن الحاخام الرئيسي لتونس.

لكن اليهود خافوا احتكار الدولة للرموز والمؤسسات الدينية وتبخُّر هويتهم. وكانوا قلقين من تعرضهم لسياسات التعريب داخل النظام القضائي عندما كان معظمهم يتحدثون الفرنسية. وقارنوا وضعهم بوضع اليهود المغاربة الذين احتفظت محاكمهم الحاخامية وجمعياتهم الدينية بالوضع نفسه الذي كانت تتمتع به قبل الاستقلال[50].

= p. 327, and Lotfi Hajji, «Pour une relecture critique de la relation de Bourguiba à l'islam,» p. 54, all in: Camau and Geisser, eds., *Habib Bourguiba: La Trace et l'héritage*.

(49) Jocelyne Cesari, *The Awakening of Muslim Democracy: Religion, Modernity, and the State* (New York: Cambridge University Press, 2014), pp. 53–55.

(50) Allagui, «Bourguiba et les Juifs: 1930–1967,» pp. 119-121.

كان اليهود التونسيون المئة ألف الذين عاشوا في تونس في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين غير متجانسين تماماً، اجتماعياً اقتصادياً وغير ذلك. وكان لكثر منهم جذور فرنسية أو إيطالية، لكن أكثر اليهود ثراءً كانوا عموماً ذوي نظرة فرنكوفونية وغربية في وجه خاص. وخافت هذه المجموعة على نفسها بعد رحيل الفرنسيين، وهاجر عدد من أعضائها ـ في المقام الأول إلى فرنسا. وغادر نحو 20 ألف تونسي البلد بعد مدة وجيزة من تأسيس دولة إسرائيل[51].

وفي محاولة لتهدئة مخاوف اليهود التونسيين الذين كانوا يحنون إلى الفترة الاستعمارية، عزز بورقيبة الحوار مع أفراد المجتمع المحلي اليهودي، وزار مواقع يهودية مهمة في تونس وتحاوَرَ مع سكان يهود. وزار حي الحارة في مدينة تونس في عام 1957 وكرم كنيس الغريبة في جربة في عام 1966[52]. وعُيِّن الوطني اليهودي ألبرت بسيس (1885 ـ 1972) مسؤولاً عن التخطيط العمراني والإسكان لدى الدولة في وقت الاستقلال، وهو ظل عضواً في البرلمان حتى عام 1969. وأخبرتني صوفي بسيس، حفيدة ألبرت، أن العديد من العائلات مثل عائلتها اختارت البقاء في تونس لأنها شعرت بأن البيئة ظلت شاملة في عهد بورقيبة. وشعرت العائلات بأنها محمية بالتشريع مثل قانون عام 1968 الذي جعل أي تمييز على أساس ديني غير قانوني في توظيف الموظفين العموميين وترقيتهم[53].

في المقابل لم يحتل المسيحيون مكانة بارزة في تفكير بورقيبة، فهم لم يمكن تمييزهم من المستعمرين ـ فمعظم المسيحيين الذين بقوا في تونس كانوا أوروبيين. وكانت الصورة السلبية عقب المؤتمر الأفخارستي في قرطاج في عام 1930 مثبتة في أذهان الناس؛ فتضاءل عدد السكان المسيحيين إلى بضعة آلاف في المغرب العربي بعد الاستعمار[54].

وفي مقابلة مع صحيفة **كريستشن ساينس مونيتور** في عام 1962، أعلن بورقيبة أن الغزو الإسلامي لشمال أفريقيا في القرن السابع قضى على السكان المسيحيين المحليين في تونس. وأضاف: «منذ ذلك الحين، يؤسفني أن أقول، ارتبط المسيحيون دائماً

---

(51) صوفي بسيس (مؤرخة وكاتبة فرنسية ـ تونسية، باحثة مشاركة في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية [IRIS])، في مناقشة مع المؤلف، 2 آذار/مارس 2016.

(52) Allagui, Ibid., pp. 121-122.

(53) صوفي بسيس في مناقشة مع المؤلف، 2 آذار/مارس 2016.

(54) Andrew Borowiec, *Modern Tunisia: A Democratic Apprenticeship* (London: Praeger, 1998), pp. 13–14.

بالمستعمرين. فلطالما أراد المسيحيون، عبر تاريخنا، أن يبشروا في شمال أفريقيا، وأن ينصّروه، وأن يعيدوا مسحنته». وتوقع بورقيبة أن «علاقاتنا مع الكنيسة المسيحية، في اليوم الذي تختفي فيه آخر بقايا الاستعمار، ستكون نموذجية ومثالية»(55).

وبينما احترم بورقيبة الحريات الشخصية وسمح بممارسة الدين والتعبير عنه في المجال الخاص، قام بحملة صريحة ضد ما عدّه تقاليد متخلفة، وفي بعض الأحيان قلص الحريات للتعبير عن وجهة نظره ومواجهة التيارات الدينية. كان الحجاب بمنزلة توضيح جوهري لنفور بورقيبة من الرمزية الدينية، وهو لم يشجع بصورة قاطعة كل صنوف الزي التقليدي، مدعياً أن «الملابس القديمة الطراز شجعت على أساليب قديمة للتفكير والتصرف»(56). اقترض بورقيبة من الحجج التي طرحها عبد العزيز الثعالبي والطاهر الحداد، فأكد أن المعايير الإسلامية للاحتشام لا تتطلب ارتداء الحجاب. وقدم الحجاب على أنه «عادة» أجنبية نتجت من «سوء فهم للآيات القرآنية»(57). وهو أصر على أن التخلي عن الحجاب هو بديهية تونسية، مستحضراً، كما كان يفعل في كثير من الأحيان، الإرث الفينيقي عند تعزيز سياساته المتعلقة بخلع الحجاب.

حمّل بورقيبة كلا الجنسين عبء الأخلاق، مشيراً إلى «أننا ندّعي من خلال عقدة حول رقبة المرأة، أننا نتجنب الوقوع في قلة الحياء: لكن يجب أن يكون هناك شخصان من أجل الوقوع في قلة الحياء؛ لكننا نمتنع عن تطبيق المبادئ نفسها على الرجل، الشريك الثاني»(58). وحمّل بورقيبة الوالدين مسؤولية للمساعدة على تخليص المجتمع من الحجاب. وقال بورقيبة: «إذا فهمنا أن النساء في منتصف العمر يتحفّظن عن التخلي عن عادة قديمة، فلا يسعنا إلا أن نشجب عناد الوالدين الذين يواصلون إلزام بناتهم بارتداء [الحجاب] في المدرسة. حتى إننا نرى موظفين في الخدمة المدنية يذهبون إلى العمل في تلك الخرقة الكريهة. لا علاقة للأمر بالدين»(59).

لم يستطع بورقيبة منع الحجاب كلياً، لكنه منع المرأة من ارتدائه في المدرسة. ولاحقاً روت منية بوعلي، وهي محامية في مدينة تونس، أنها في عام 1986، عندما كانت في

(55) Ibid.

(56) Kenneth Perkins, «Playing the Islamic Card: The Use and Abuse of Religion in Tunisian Politics,» in: Nouri Gana, ed., *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013), p. 62.

(57) Zayzafoon, *The Production of the Muslim Woman: Negotiating Text, History and Ideology*, p. 117.

(58) Ibid., p. 107.

(59) Boulby, «The Islamic Challenge: Tunisia Since Independence,» p. 593.

الخامسة عشرة من عمرها، سُجنت لمدة أسبوعين بسبب ارتدائها الحجاب إلى المدرسة[60]. ومع عودة ظهور الإسلاموية في السبعينيات، وتحديداً عام 1981 عندما أُسِّست حركة الاتجاه الإسلامي رسمياً كمنظمة إسلامية، تكثفت حملة الدولة ضد الحجاب. وفُرِضت قيود على ارتداء الحجاب في الأمكنة العامة من خلال تعميمات حكومية في عام 1981؛ ووُسِّعت هذه القيود في عام 1985 ثم تكررت في عهد بن علي بين أعوام 1987 و1991[61].

كذلك حاول بورقيبة الحد من الصيام خلال شهر رمضان المقدس عند المسلمين. فهو أعلن في عام 1956 أن مراعاة رمضان يجب تعليقها لأنها تعوق التنمية الاقتصادية للبلد. وفي خطاب له عام 1960، قال: «خلال رمضان، يتوقف العمل. في هذه اللحظة التي نفعل فيها المستحيل من أجل زيادة الإنتاج، كيف يمكننا أن نستسلم لرؤيته يتراجع إلى قيمة قريبة من الصفر؟» وفي تعريفه للفقر كعدو يجب قهره، استخدم حديثاً يُقَال إن النبي قاله لصحابته: «إنكم ملاقو العدو غداً والفطر أقوى لكم»[62]. ولتأكيد فكرته، شرب بورقيبة كوباً من عصير البرتقال خلال بث تلفزيوني في رمضان.

وعلى الرغم من أن بورقيبة كان حريصاً على الإيحاء بأنه لم يرفض الصيام في صورة قاطعة لكنه اقترح ألّا يُراعَى إلا أثناء العطل، جعل موقفه من المسألة كثراً ينظرون إليه كمعادٍ للدين وتسبب بمعارضة شرسة من العلماء؛ فالشيخ محمد عبد العزيز جعيط الذي اعترض على إدخال **مجلة الأحوال الشخصية**، أصدر فتوى أعلن فيها: «لا يزال الصوم واجباً دينياً لا يُعذَر إلا في حالات المرض أو الجهاد العسكري»[63]. وعُزِل جعيط بالتالي من منصب مفتي الجمهورية[64]. كذلك اعترض الحليف الكبير لبورقيبة في جامع الزيتونة، الشيخ الطاهر بن عاشور، على دعوة بورقيبة المسلمين إلى عدم الصيام في رمضان[65].

---

(60) Kevin Sullivan, «Tunisia, After Igniting Arab Spring, Sends the Most Fighters to Islamic State in Syria,» *Washington Post*, 28/10/2014, <http://www.washingtonpost.com/world/national-security/tunisia-after-igniting-arab-spring-sends-the-most-fighters-to-islamic-state-in-syria/2014/10/28/b5db4faa-5971-11e4-8264-deed989ae9a2_story.html>.

(61) Rory McCarthy, «Re-thinking Secularism in Post-Independence Tunisia,» *Journal of North African Studies*, vol. 19, no. 5 (2014), p. 745.

(62) Boulby, «The Islamic Challenge: Tunisia Since Independence,» p. 594.

(63) Ibid.

(64) Khaled Lasram, «Kamel Eddine Djaït, l’homme qui combattait l’hétérodoxie,» *Le Temps*, 2/1/2013, <http://www.turess.com/fr/letemps/72750>.

(65) Basheer M. Nafi, «Ṭāhir ibn ʿĀshūr: The Career and Thought of a Modern Reformist ʿālim, with Special Reference to His Work of tafsīr,» *Journal of Qur’anic Studies*, vol. 7, no. 1 (2005), p. 12.

كان بورقيبة ينتقد علانية الأبعاد العنيفة لتاريخ الإسلام والانقسامات الداخلية التي كانت سمة مميزة لهذا التاريخ. ووضع في حسبانه كيف أن «ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة اغتيلوا»، وأن «الإسلام تفكك إلى عدة جماعات مختلفة... إنها حقبة مليئة بالحروب من أجل السلطة». وأعلن بورقيبة: «حتى عندما توفي النبي، كنا مقسَّمين بين المهاجرين والأنصار بحثاً عن السلطة»[66].

أدت المواقف الخلافية التي تناولها بورقيبة في المسائل الدينية إلى رد فعل دولي، كما حدث عندما أشار إلى بعض التناقضات المفترضة في القرآن في خطاب ألقاه في عام 1974 في المؤتمر الدولي للمدرّسين في مدينة تونس. فالشيخ عبد العزيز بن باز (1912 ـ 1999)، رئيس الجامعة الإسلامية في المدينة، ثم المفتي الأكبر في السعودية، وصف بورقيبة بالمرتد وهدد بدعوة الحكومة السعودية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس. أما الشيخ يوسف القرضاوي فوجه أيضاً اتهامات ضد بورقيبة، واصفاً إياه بالمرتد والعدو للإسلام وأخرجه من الأمة[67].

كان بورقيبة منشغلاً في أداء عمليات إخراج خاصة به في الداخل. لقد عاقب العلماء الذين عارضوه ورفضوا الامتثال لتوجيهاته. فالعلماء غالباً ما شعروا بالإهانة والإقصاء، وفي بعض الحالات تحولوا إلى تفسير أصولي للنصوص الدينية في رد فعل[68]. وأعطى إحياء الإسلام في المنطقة الأوسع، وصعود الإسلاموية في الجزائر المجاورة، والثورة الإسلامية في إيران قوة للتساؤلات حول سياسات بورقيبة وظهور الإسلام السياسي في تونس.

أعطى تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي صوتاً للمعارضة الدينية وللهجمات المشحونة سياسياً على بورقيبة ومشروعه التحديثي؛ فقد أدان راشد الغنوشي النهج الديني لبورقيبة، معلناً أن مشاريع العلمنة والتحديث تعتمد على مفاهيم خاطئة. وجادل بأن فكرة بورقيبة عن الحداثة لا تشجع التطور العلمي أو العقلانية بل ترتكز على نفي الهوية العربية والإسلامية لتونس[69].

---

(66) «درس البالماريوم ومدى عمق ثقافة بورقيبة ومعرفته بالتاريخ،» من خطاب ألقاه الحبيب بورقيبة في أواخر العام 1972، يوتيوب، نشره محمد عكاشة، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2013، <https://www.youtube.com/watch?v=cJG0nln1ngY&list=FLEqhvN0attu1G0Hs2uv5R9g>.

(67) Hajji, «Pour une relecture critique de la relation de Bourguiba à l'islam,» pp. 54-56.

(68) Abdelwahab Meddeb, «Les Deux fautes de Bourguiba selon Abdelwahab Meddeb,» Leaders, 8 February 2012, <http://www.leaders.com.tn/article/7631-les -deux-fautes-de-bourguiba-selon-abdelwahab-meddeb>.

(69) Hajji, Ibid., p. 57.

كانت هناك تداعيات لإزالة الدين من المجال العام وقمع الدراسات الإسلامية. فبعد تأميم الكتاتيب وإغلاقها، والأهم من ذلك، تفكيك جامع الزيتونة كمركز رئيسي للدراسات الدينية، بدأ الفراغ الذي خُلِق يمتلئ بالأفكار الرجعية.

لكن عقوداً من السياسات الوطنية أجبرت أيضاً الأطراف الفاعلة الإسلامية والعناصر الدينية في المجتمع المدني على الابتكار في تفسيراتها للإسلام وتكييفها مع السياق الحديث. وبدأت الجماعات الإسلامية تدرك ببطء الأثر الإيجابي للإصلاحات الاجتماعية والسياسية(70). وقبلت حركة الاتجاه الإسلامي في نهاية المطاف **مجلة الأحوال الشخصية** في مجملها بعدما كانت تعارضها(71).

بناءً على تاريخ طويل من الاعتدال والإصلاح، ضمن بورقيبة تفادي المسار الذي جعل الدين والإسلام السياسي العاملين المسيطرين على تشكيل مجتمعات بقية العالم العربي وحكوماته. لقد نجت تونس من الكفاح من أجل الهوية الوطنية التي جعلت من الإسلام وسام الشرف في المجتمعات التي لم يكن لديها سوى القليل مما يمكن من خلاله تحديد استقلالها الجديد؛ فتونس لم تكن بحاجة إلى الإسلام لتحديد هويتها. ومكَّن احتكار الدولة للشؤون الدينية ـ للأفضل والأسوأ ـ الحكومة من السيطرة على الخطاب الديني وغرس القيم الحديثة للعلمانية والتعددية والمساواة الجندرية وحرية المعتقد الفردية.

أعاد بورقيبة تحديد العلاقة بين الدين والمجتمع؛ وهو سيخوض معركته المقبلة في مجال التعليم.

(70) Abderrahim Lamchichi, «Laïcité autoritaire en Tunisie et en Turquie,» *Confluences Méditerranée*, no. 33 (2000), pp. 36–37.

(71) Alaya Allani, «The Islamists in Tunisia between Confrontation and Participation: 1980–2008,» *Journal of North African Studies*, vol. 14, no. 2 (2009), p. 263.

الفصل الثالث عشر

تعليم أمة

«عندما كنا في المعارضة وكانت تونس تنتمي إلى آخرين وليس لنا، خططنا وصممنا أننا، عندما تصبح بلدنا مستقلة وجهاز الدولة في أيدينا، يجب أن نعالج أولاً مشكلة التعليم».

الحبيب بورقيبة

25 حزيران/يونيو 1958

إذ عزم بورقيبة على إخراج بلده من التخلف ورفع مستوى المجتمع التونسي، أصبح نور العلم ضوءه الموجِّه. وأشار باستمرار إلى الـ *matière grise* (المادة الرمادية) لدى الناس بمعنى الفكر: «ليس لدينا موارد طبيعية لكن لدينا مادة رمادية؛ هنا يكمن نجاحنا»[1]. وقد عبّر بورقيبة عن إصراره قائلاً: «نحن بحاجة إلى أن يتعلم شبابنا العلوم التي تجلب القوة [و]المعرفة التي أعطت أوروبا قوتها». وفي إشارة إلى العالم العربي ـ الإسلامي ككل، قال: «في يوم من الأيام، كنا أقوى من أوروبا. ثم ببطء، أخرجونا من الأندلس ومن ثم أتوا إلى أراضينا في أفريقيا وآسيا. لماذا؟ لأننا تأخرنا في تغيير عقليتنا وفي نمونا وتطورنا»[2].

(1) Nadia Dejoui, «Habib Bourguiba, 16 ans déjà,» *L'Economiste Maghrébin* (6 avril 2016), <http://www.leconomistemaghrebin.com/2016/04/06/habib-bourguiba-souvenir-tunisiens/>.

(2) «درس البالماريوم ومدى عمق ثقافة بورقيبة ومعرفته بالتاريخ،» من خطاب ألقاه الحبيب بورقيبة في أواخر العام 1972، يوتيوب، نشره محمد عكاشة، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2013، <https://www.youtube.com/watch?v=cJG0nln1ngY&list=FLEqhvN0attu1G0Hs2uv5R9g>.

ندد بورقيبة بموت نهضة الفكر الإسلامي التي حدثت أبعد شرقاً، وأدرك أن الجماهير العربية كانت معلَّقة في استرخائها المتلهف إلى أمجاد ماضية. وفهم فكرة محمد عبده القائلة بأن استعادة العالم الإسلامي من الانحطاط غير ممكنة إلا من خلال التعليم وما قصده الطاهر بن عاشور عندما جادل علناً بأن الأمة الإسلامية تراجعت بسبب تدهور حالة التعليم. لكن بورقيبة أدرك أيضاً أن التاريخ الحديث لتونس اتبع مساراً مختلفاً، وهو مسار عززه الإصلاح المتراكم والمستمر في مجالات الدين والتعليم.

كان بورقيبة شخصاً مدفوعاً فكرياً. فقد كان نتاجاً لأفضل المؤسسات الأكاديمية في تونس وفرنسا، واستلهم أفكاره من المصلحين الفكريين في الداخل ومن الشخصيات الكبرى في عصر النهضة الأوروبية. وهو فهم قيمة التعليم والتفكير النقدي ربما أفضل من أي من نظرائه وبناة الأمم العرب بعد الاستعمار. فقد تخرّج معمر القذافي في أكاديمية عسكرية في ليبيا وكان بخلاف ذلك منتجاً للتعليم المدرسي الإسلامي التقليدي. ودرس هواري بومدين الجزائري (1932 ـ 1978) في جامع ـ جامعة الأزهر وجامع الزيتونة، ثم التحق بجبهة التحرير الوطنية وحارب إلى جانبها.

وتلقى جمال عبد الناصر تعليماً باهتاً، وغالباً ما بدّل مدارس إذ كانت عائلته تتحرك في كل مرة يُنقَل فيها أبوه الذي كان يعمل في خدمة البريد المصري. وبعد حصوله على شهادة البكالوريا للمرحلة العليا في القسم الأدبي من مدرسة النهضة الثانوية في القاهرة، تقدم عبد الناصر بطلب إلى الأكاديمية العسكرية النخبوية لكنه رُفِض بسبب خلفيته الأكاديمية المتواضعة ونشاطه السياسي. ثم التحق بكلية الحقوق في جامعة القاهرة ـ كان اسمها وقتئذ الجامعة المصرية ـ في تشرين الأول/أكتوبر 1936، لكنه ترك الدراسة بعد ستة أشهر فقط. وتقدم مجدداً إلى الأكاديمية العسكرية وقُبِل في أواخر العام 1937، وتخرّج بعد ذلك بقليل، في تموز/يوليو 1938.

وبينما كان القادة العرب الآخرون منشغلين ببناء جهازهم العسكري، كانت أولوية بورقيبة هي التعليم. وكانت مخصصات الموازنة الوطنية للتعليم كبيرة فعلاً في ظل المحمية، إذ بلغت 14 بالمئة في عام 1950[3]. ثم زاد بورقيبة الإنفاق على الفور، وبحلول عام 1971، بلغ الإنفاق على التعليم 34.5 بالمئة من موازنة الحكومة[4]. استمر الإنفاق

(3) Y. G-M. Lulat, *A History of African Higher Education from Antiquity to the Present: A Critical Synthesis* (Westbrook, CT: Greenwood, 2005), p. 170.

(4) Marie Thourson Jones, «Educating Girls in Tunisia: Issues Generated by the Drive for Universal =

الكبير على التعليم طوال ولاية بورقيبة وصولاً إلى عهد نظام بن علي، الذي حافظ على مستوى أعلى من 20 بالمئة من إجمالي الإنفاق الحكومي[5]. وحتى عندما تباطأ الإنفاق بعد ثورة عام 2011، استمرت تونس في التفوق على البلدان العربية الأخرى لجهة مقدار مواردها المخصصة للتعليم. وستحدد الأجندة الشاملة التي أدخلها بورقيبة في عام 1958 السياسات التي من شأنها إيجاد أنظمة التعليم التونسية للأجيال المقبلة وستطلقها. وقد عكس البرنامج النظرة الرؤيوية لبورقيبة، لكنه كان أيضاً من عمل الكاتب المسرحي والشاعر والأكاديمي محمود المسعدي، وزير التربية في عهد بورقيبة أعوام 1958 ـ 1968، وفي وقت لاحق، وزير الثقافة أعوام 1973 ـ 1976. ارتبط المسعدي ارتباطاً وثيقاً بخطة بورقيبة إذ أُشِير إليها غالباً باسم «خطة المسعدي».

تضمن البرنامج خطة عشرية للتعليم في المرحلة الابتدائية. وسيساهم التعليم الابتدائي في تونس المستقلة في بناء الأمة ويساعد في حشد الدعم الشعبي للبرنامج التحديثي لبورقيبة. وجادلت الكتب المدرسية لمصلحة إصلاحه الاجتماعي، بما في ذلك مجالات الصحة وحق المرأة في التصويت.

وسيخدم التعليم الثانوي والعالي، الذي سيكون انتقائياً جداً لكن ليس نخبوياً، المصالح الاقتصادية للدولة. فقد سعى بورقيبة لبناء القوى العاملة اللازمة داخل البلد لدعم الاقتصاد المتعثر للأمة الجديدة والقضاء على الفراغ الذي تركه رحيل الأوروبيين. ورأى أن القضاء على الفقر هو «المعركة الثانية»، المماثلة في الأهمية للتخلص من الفرنسيين، كما رأى أن سياسات الحجم والنطاق ـ التي توسع مجال اكتساب المهارات وتعمّقه ـ أمر أساسي لإعادة هيكلة المنصات الاجتماعية والاقتصادية للأمة الفتية[6].

وعندما تعلق الأمر باللغة، استمر بورقيبة في الاعتماد على اللغة الفرنسية، بما في ذلك التعليم؛ فجميع المسؤولين الحكوميين وأعضاء الطبقة النخبوية تقريباً كانوا ذوي تعليم فرنسي. وقد سهّل الربط الوثيق بين التوجه الغربي وثقافة الانفتاح والتقدم على بورقيبة تشجيع استخدام اللغة الفرنسية بوصفها العامل الرئيسي لهوية حديثة ومكانة عالية.

= Enrollment,» in: Gail P. Kelly and Carolyn M. Elliott, eds., *Women's Education in the Third World: Comparative Perspectives* (Albany, NY: State University of New York Press, 1982), p. 32.

(5) «Expenditure on Education as % of Total Government Expenditure: Tunisia (1997–2012),» World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GB.ZS?locations=TN> (accessed 11 August 2016).

(6) James Allman, *Social Mobility, Education and Development in Tunisia* (Leiden: Brill, 1979), p. 60, and Ali Ben Mabrouk, «Reflecting on Bourguiba, 13 Years After His Death,» Tunisia Live, 9 April 2016, <http://www.tunisia-live.net/2013/04/09/reflecting-on-bourguiba-13-years-after-his-death/>.

ولاحظ أحمد بن صالح في عام 1956 قائلاً: «علينا الحفاظ على اللغة (العربية)، وخصوصيات أمتنا، وخصوصيات المجتمعات المحلية الأفريقية والعربية... إضافة إلى خصوصيتنا في الموقع المتوسطي. لكن مع الحفاظ على هذه الخصائص، علينا أن نبقى منفتحين على العالم وأن نتقبل التقدم... يجب أن يتكيف النظام التعليمي نفسه مع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي نرغب في إنشائها في بلدنا»(7).

وبوجود اللغة العربية بوصفها اللغة الوطنية لتونس، لكن مع الاعتقاد بأن استخدام اللغة الفرنسية سيضمن الجودة الشاملة للتعليم، أصر بورقيبة على ثنائية اللغة، معززاً النظام الذي تعرض له هو ومعظم النخب التونسية في الكلية الصادقية. وطُلِب الآن من المدرّسين، بما في ذلك الأئمة، أن يكونوا قادرين على التدريس بالفرنسية والعربية(8). وكان التدريس خلال السنتين الأوليين من المرحلة الابتدائية مفروضاً باللغة العربية، لكن ابتداءً من السنة الثالثة، سيطرت الفرنسية بوصفها لغة التدريس. وستكون الفرنسية أيضاً اللغة الرئيسية للتدريس في المرحلة الثانوية(9).

ولأن من الطبيعي أن ترغب أمة مستقلة حديثاً في استعادة لغتها، لا يزال كثير من النقاش يدور حول ما إذا كان التعريب يجب تنفيذه. لكن بخلاف الجزائر والمغرب، حيث دفعت المشاعر المعادية للاستعمار إلى تعريب سريع وشامل في كل المجالات، كانت اللغة أقل أهمية من الناحية السياسية في تونس. وغابت، في الواقع، الحماسة لتبني اللغة العربية كلغة رسمية للبلد، وظلت لغة التقليد والمجال الخاص(10). وفي نهاية المطاف وبسبب الاهتمامات الغالبة بالتنفيذ والجودة، وفي ضوء الاعتبارات الاقتصادية، أُخِّر التعريب.

كان نفور بورقيبة من التعريب أساساً مسألة عملية؛ فالتعريب تطلّب شرطين لم تمكن تلبيتهما بسهولة: إحلال نصوص عربية مناسبة محل الكتب المدرسية الفرنسية ومدرّسين تونسيين مؤهلين بالمدرّسين الفرنسيين. كذلك رأى بورقيبة في اللغة الفرنسية، بوصفها

(7) Noureddine Sraïeb, «Mutations et réformes des structures de l'enseignement en Tunisie,» dans: Charles Debbasch, ed., *Annuaire de l'Afrique du Nord* (Paris: CNRS, 1968), p. 73.

(8) Alfred Stepan, «Tunisia's Transition and the Twin Tolerations,» *Journal of Democracy,* vol. 23, no. 2 (2012), pp. 99–100.

(9) Leon Carl Brown, «Tunisia,» in: James Smoot Coleman, ed., *Education and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), pp. 159-163.

(10) Krista Moore, «Languages and Loyalties: Shaping Identity in Tunisia and the Netherlands,» *Macalester International,* vol. 25, art. 12 (2010), <http://digitalcommons.macalester.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1481&context=macintl>.

وسيلة لغوية، فرصة لتعريف التونسيين بالموضوعات الحديثة والفكر الغربي، والتخفيف من الآثار العربية ـ الإسلامية في المناهج الدراسية.

لكن ثنائية اللغة أنتجت بعض الآثار السلبية؛ فالاعتماد على اللغة الفرنسية كلغة تدريس سيساهم في وقت لاحق في ارتفاع معدلات التسرب من المدارس الابتدائية، التي بلغت 46 بالمئة في ستينيات القرن العشرين ـ والتي غالباً ما كانت أيضاً نتيجة للضرورة الاقتصادية وسياسة صارمة تتعلق بسن الدراسة[11]. وكان الاندماج في المدارس صعباً على الأطفال الذين لا يتحدثون الفرنسية في المنزل ـ وكثر منهم ريفيون أو شبه رحّل. وأنتجت ثنائية اللغة النتيجة السلبية غير المقصودة المتمثلة بحرمان القطاعات الفقيرة من المجتمع، على الأقل خلال المراحل الأولى للتنفيذ.

كان ضمان توفير إمدادات مستقرة من المدرّسين ذوي الجودة العالية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى الجدول الزمني لبورقيبة القاضي بالتحاق جميع الأطفال في سن السادسة بالمدارس بحلول عام 1966[12]. واكتسب المدرّسون الفرنسيون أساليب بيداغوجية مبنية على أفضل الممارسات التعليمية التي عززت التعلم النشط. تعود ندرة المدرّسين التونسيين المؤهلين في وقت الاستقلال إلى تفاوتات هيكلية وكذلك الطبيعة النخبوية للتعليم في عهد المحمية. وكان معظم المدرسين فرنسيين؛ فضلاً عن ذلك، ولم يكن التونسيون يحصلون على فرص التدريب نفسها، في تونس أو في الخارج، كنظرائهم الفرنسيين. واختار بورقيبة الإبقاء على قوة التدريس الفرنسية حتى تدريب كادر جديد من المدرّسين التونسيين ـ وهو أمر عرف أنه لا يمكن التعجيل به، حتى مع الاستثمار المناسب.

وأُجريت تَوْنَسة قوة التدريس تدريجاً وهي لم تكتمل كلياً حتى أواخر السبعينيات. وأدى النهج البراغماتي والتدريجي، بمساعدة سياسة تعليمية ثنائية اللغة، إلى تخفيف الضغط على الدولة وضمن عدم التسرّع أكثر مما ينبغي في توظيف المدرّسين التونسيين وتدريبهم. وفي غضون ذلك، درس عمال المعونة الفرنسيون، أو المتعاونون، في المدارس التونسية من ضمن صفقة المعونة الأجنبية بين فرنسا وتونس[13]. وضمن النهج التدريجي

---

(11) Nancy Parkinson, *Education Aid and National Development: An International Comparison of the Past and Recommendations for the Future* (London: Macmillan, 1976), p. 186.

(12) Jones, «Educating Girls in Tunisia: Issues Generated by the Drive for Universal Enrollment,» p. 31.

(13) Keith Walters, «Gendering French in Tunisia: Language Ideologies and Nationalism,» *International Journal of the Sociology of Language*, no. 211 (2011), p. 89.

لبورقيبة تمكين تونس من الاعتماد في نهاية المطاف على هيئة التدريس الخاصة بها المدربة جيداً، على أيدي الفرنسيين بصورة أساسية.

كان تعليم الفتيات حتى يتمكنّ من أخذ مكانهن في المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية في أجندة بورقيبة. وفي حين أن التعليم لم يكن ليؤدي بالضرورة إلى النتائج المتوقعة على صعيد التوظيف، على الأقل ليس مباشرة أو بصراحة، كان من الضروري أن تشارك الفتيات بهوياتهن وأن يتم تمكينهن من تحديد مواقعهن الاجتماعية. وقد شرّع بورقيبة الدعوات إلى تعليم الفتيات التي تقدم بها رفاعة الطهطاوي قبل أكثر من قرن، وقاسم أمين وعبد العزيز الثعالبي والطاهر الحداد في العقود السابقة.

تمثل الاهتمام الأول لصانعي السياسات بانخفاض معدل التحاق الفتيات بالمدارس. وفي عام 1960، التحق 57 بالمئة من الفتيان في سن الدراسة بالمرحلة الابتدائية في حين لم يلتحق سوى 27 بالمئة من الفتيات[14]؛ وكان 32 بالمئة فقط من طلاب المدارس الابتدائية في تونس من الفتيات[15]. وقد استغرق وصول أرقام التحاق الفتيات في المدارس والجامعات التونسية إلى مستوى تلك الخاصة بالفتيان عقوداً.

وفي الوقت الذي كانت المدارس المختلطة تمثل استثناء في العالم العربي، كانت المدارس في تونس ـ الابتدائية والثانوية ـ مختلطة. فالفتيات والفتيان يجلسون جنباً إلى جنب في مناضد الفصول الدراسية ويتعلمون احترام بعضهم بعضاً كأنداد. وتكبر الفتيات ليصبحن نساء هن شريكات متساويات لرجال نشأوا معتادين على الإنصاف. ولتقدير الدور المريح الذي تؤديه المرأة في المجتمع التونسي ـ في المجالين العام والخاص على حد سواء ـ يجب فهم أثر التربية في الفصل الدراسي المختلط منذ الخمسينيات في روح العصر التونسي.

أثناء زيارتي مدرسة ثانوية في بلدة قفصة الداخلية، راقبت فصلاً دراسياً لتدريس التاريخ بالعربية لطلاب السنة الأخيرة قبل التخرج. وبينما كنت أجلس بهدوء في الجزء الخلفي من الفصل الدراسي، أدركت على الفور كيف تشارك الشبان والشابات ـ سواء مع حجاب أو من دونه ـ أماكن العمل والملاحظات والأفكار في ما بدا انسجاماً طبيعياً تماماً. وكان المشهد يعيد إلى الأذهان أيام تعليمي المدرسي الخاص في عمّان الأكثر علمانية

(14) Brown, «Tunisia,» pp. 159–164.

(15) Jones, «Educating Girls in Tunisia: Issues Generated by the Drive for Universal Enrollment,» p. 34.

في السبعينيات. وبدا في تناقض حاد مع ما لاحظته لاحقاً في المدارس العامة في عمّان وعواصم عربية أخرى. فبساطة التفاعل بين الطلاب وانسيابيته بدتا أكثر صحة مما كانتا عليه في الحالات النادرة حيث راقبت اختلاطاً بين الجنسين في مواقع اجتماعية اقتصادية مماثلة في أمكنة أخرى في المنطقة.

قال لي أحد الطلاب الثلاثة الذين أجريت مقابلات معهم، واسمه عمر ـ وكان واضحاً أنه رياضي الفصل الدراسي ـ إنه يريد أن يصبح المعادل التونسي للاعب القدم الأسطوري ليونيل ميسي. وأراد فتى آخر أن يصبح مدرّساً للغة الإنكليزية وأن يوازي في الطلاقة أبناء عمه الذين كانوا يعيشون في المملكة المتحدة. وكان الناطق بالإنكليزية الأفضل من بين الثلاثة، لكن حتى لغته كانت ناقصة ـ فأي منهم لم يشعر بالراحة مع اللغة كما فعلوا مع الفرنسية أو العربية. وكانت الشابة التي ارتدت الحجاب، الأكثر ثقة بالنفس من بين الثلاثة، إذ ساعدت زميلها الراغب في أن يصبح مدرّساً للإنكليزية عندما كان يتعثر بسبب كلمة أو فكرة. وأخبرتني أنها تريد أن تصبح محامية.

أثناء رحلتي في البلد، شاهدت فتياناً وفتيات يغادرون المدارس في قرى صغيرة على امتداد الطرق التي تربط مدناً مثل صفاقس وقفصة والقصرين. وكانوا يسيرون في مجموعات صغيرة، كما يفعل الطلاب عادة، مع حقائب ظهر ـ فتيان وفتيات، أحياناً معاً وأحياناً أخرى منفصلين، وكانت الفتيات اللواتي لا يرتدين الحجاب منسجمات ومرتاحات على ما بدا مثل أولئك اللواتي كن يرتدينه. وكان أكبر مبنى في كل بلدة صغيرة مدرسة. وكانت هناك أيضاً عيادة صحية ومسجد، وكانت المساجد في معظمها بنية صغيرة متواضعة، تعلن بصورة مرئية ـ لكن ليس بصوت عال ـ عن نفسها قاعة للصلاة، من دون أن تضم مئذنة بالضرورة.

أصبح التعليم المختلط هو العرف منذ البداية في تونس. أما البلدان العربية الأخرى الوحيدة التي كان فيها التعليم المختلط عند كل المستويات موجوداً ومستمراً منذ الاستقلال فهي مستعمرات فرنسية سابقة: تونس والمغرب والجزائر ولبنان.

وكان التعليم المختلط جزءاً من الإرث الذي خلفه الفرنسيون، لكن التونسيين وسعوه وزادوا وتيرته. ففي فرنسا، أجريت محاولات لتحقيق الاختلاط الجندري في المدارس على مدار ما يقرب من قرن ونصف القرن قبل تكرُّس التعليم المختلط بمتانة. وأُدخِلت فصول دراسية مختلطة جندرياً في المدارس الابتدائية الفرنسية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ولا سيَّما في المناطق التي لم تكن فيها مدارس للفتيات. في

السنوات ما بين عام 1833، عندما نظم قانون غيزو للمرة الأولى التعليم الابتدائي، وثورة عام 1848، أثار المفكرون التقدميون جدالات حول إضفاء طابع مؤسسي على التعليم المختلط في كل أنحاء البلاد. لكن الفصول الدراسية المختلطة جندرياً، وفي مواجهة المعارضة الشرسة للكنيسة الكاثوليكية، لم تبدأ في الظهور في المدارس الثانوية حتى عشرينيات القرن العشرين. وأدى الدافع الاقتصادي القاضي ببناء عدد أقل من المدارس إلى إصدار قوانين جعلت التعليم المختلط أكثر شيوعاً في المدارس الابتدائية ابتداء من عام 1934 وفي المدارس الثانوية في عام 1957. لم يُقنَّن التعليم المختلط في كل مستويات نظام التعليم في مجموعة من التشريعات إلا في منتصف السبعينيات[16].

كانت تركة الفرنسيين في مجال التعليم أبعد من اللغة والتعليم المختلط. ففي السنوات الأخيرة من المحمية، وضع المسؤولون الإداريون الفرنسيون خطة لعشرين سنة لنظام التعليم التونسي، هي خطة تطوير التدريس العام (1949 ـ 1969)، التي هدفت إلى تنفيذ التعليم الابتدائي الشامل على مدى عشر سنين وإنشاء مسارات تعليمية مختلفة في المرحلة الثانوية. لكن نتائج التنفيذ غير المرضية، ولا سيَّما لجهة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، أدت إلى وقف البرنامج، لكنه وفر على الرغم من ذلك أساساً للسياسات التعليمية لبورقيبة والمسعدي[17].

اختلفت أجندة الإصلاح لعام 1958 عن النظام الفرنسي، في بعض النواحي، أبرزها أن عدد سنوات الدراسة الابتدائية انخفض من سبع إلى ست[18]. وبالمثل، انخفض عدد ساعات الحضور في الفصول الدراسية من المتطلب الفرنسي البالغ ثلاثين ساعة في الأسبوع[19]؛ فالزيادة السريعة في التحاق الطلاب بالمدارس والهدف المتمثل باقتصار تأدية المهمة على معلمين مدربين تدريباً جيداً جعلت هذه الخفوض الضرورية[20]. فالحد من عدد سنوات المرحلة الابتدائية إلى ست سنوات مكّن الدولة من توظيف عدد أقل من المعلمين وضبط عدد المدارس التي كان يجب بناؤها. وتمثل الجانب السلبي لا انخفاض

(16) Michelle Zancarini-Fournel, «Coéducation, gémination, co-instruction, mixité: Débats dans l'Éducation nationale (1882–1976),» dans: Rebecca Rogers, ed., *La Mixité dans l'éducation: Enjeux passés et présents* (Lyon: ENS, 2004), pp. 25–32.

(17) Sraïeb, «Mutations et réformes des structures de l'enseignement en Tunisie,» pp. 62-67.

(18) Allman, *Social Mobility, Education and Development in Tunisia*, pp. 60-62.

(19) Brown, «Tunisia,» pp. 159-163.

(20) Allman, Ibid., pp. 60-62.

عدد السنوات والساعات بأن مزيداً من التدريس وجب حشره في وقت أقل، ومع مرور الوقت، تأثرت جودة التدريس نتيجة لذلك.

لكن لجنة أسسها المسعدي في عام 1967 زادت من طول المرحلتين الابتدائية والثانوية من ست سنوات إلى سبع سنوات، وأدخلت اللغة الفرنسية في السنة الثانية بدلاً من السنة الثالثة من المرحلة الابتدائية. وأجريت هذه الإصلاحات، التي قُصِد منها تخفيف العبء على المدرّسين وتحسين جودة التدريس بوجه عام، في الوقت نفسه مع تأسيس مراكز إضافية لتدريب المدرّسين[21]. واتسمت السياسات المتعلقة بالتعليم بالمراقبة الدقيقة وإجراء تعديلات مقيسة في المكان والزمان الضروريين.

كان منهج المرحلة الابتدائية ثرياً ومتنوعاً، يتألف من اللغتين العربية والفرنسية والرياضيات والتاريخ والجغرافيا والتربية المدنية والرسم والغناء والتربية البدنية. ودُرِّس بعض المواد كلياً بالفرنسية أو بالعربية، في حين دُرِّس البعض الآخر في كلتا اللغتين[22].

خضع الطلاب لامتحان وطني في نهاية المرحلة الابتدائية، وساعدت النتائج التي كانوا يحصلون عليها على تحديد مسار تعليمهم المدرسي المستقبلي. ولم ينجح سوى نحو 40 بالمئة من الطلاب الذين خضعوا للامتحان وحصلوا على شهادة، *certificat d'études primaires* (شهادة الدروس الابتدائية)، التي تدل، بالنسبة إلى البعض، على ذروة تعليمهم المدرسي؛ أما بالنسبة إلى الباقي، فقد كان ذلك يعني أنهم يستطيعون متابعة تعليم ثانوي[23]. ولتحسين الوصول إلى المرحلة الثانوية، عدلت لجنة المسعدي التي تأسست في عام 1967 درجة النجاح للالتحاق بالمرحلة الابتدائية نزولاً إلى 50 بالمئة[24].

وعند انتهاء الطلاب من تعليمهم في المرحلة الابتدائية، كان لديهم خيار الالتحاق بمادة مدتها ثلاث سنوات في مدرسة إعدادية نهائية، أو *collège moyen*، تقدم التدريب التجاري والصناعي والعام[25]. وكانت المدارس الإعدادية النهائية من بين الابتكارات الأكثر أصالة في إصلاحات بورقيبة التعليمية لعام 1958 لجهة أنها قدمت إلى الطلاب الذين قد يكونون تخلفوا مزيداً من الفرص لتطوير الذات. وشمل التعليم ما بعد الابتدائي

(21) Ibid., pp. 73–74.
(22) Sraïeb, «Mutations et réformes des structures de l'enseignement en Tunisie,» p. 75.
(23) Allman, Ibid., pp. 63-64.
(24) Parkinson, *Education Aid and National Development: An International Comparison of the Past and Recommendations for the Future*, p. 171.
(25) Allman, Ibid., pp. 63-64.

يومها خيار التدريب المهني والتقني، الذي من شأنه المساعدة على خلق قوى عاملة ماهرة. فاكتساب المهارات التقنية كان أمراً أساسياً «لمستقبل بلدنا»، كما كان بورقيبة أكد[26].

وعند الانتهاء بنجاح من ثلاث سنوات من الدراسة في المدرسة الإعدادية النهائية، كان يمكن للخريجين بعد ذلك الالتحاق ببرنامج تدريبي في واحد من عدد من مراكز التدريب المهني، التي صُمِّمت لتلبية حاجات العمال ذوي المهارات المتوسطة والعليا. ووُفِّر التدريب في المهارات الصناعية والإنشائية والزراعية والإدارية، واستمر عادة لمدة تراوح بين ستة أشهر وسنة وفق المهنة. وبعد ذلك يُوضَع خريجو مراكز التدريب مع صاحب عمل، كان يتعين عليه عادة ملء حصة على صعيد التوظيف ـ تراوح بين 20 بالمئة و40 بالمئة ـ كانت مخصصة لمتدربين مثل هؤلاء. وبحلول عام 1972، دُرِّب أكثر من 20 ألف شاب وشابة في هذه المراكز. ثم استمر العدد في النمو، إذ دُرِّب 24 ألفاً في عام 1974 وحده. ولم يكن الكثير من المتدربين من خريجي المدارس الإعدادية النهائية، بل بعضهم من المتسربين من المرحلة الابتدائية أو من خريجي المدارس الابتدائية الذين لم يتابعوا مزيداً من التعليم الأكاديمي[27].

أشرف على مراكز التدريب مكتب التكوين المهني والتشغيل، الذي أنشأته الدولة في عام 1967 لإدارة التدريب التقني والتدريب أثناء العمل. وكان الدافع وراء هذه الخطوة هو الصعوبات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، والحاجة إلى ضمان موازاة أفضل بين المتطلبات في شأن المهارات في سوق العمل والتدريس المهني. ثم وُسِّعت وظائف المكتب في عام 1972 لتشمل إعداد العمال للهجرة إلى الخارج وإعادة الاندماج في الاقتصاد الوطني عند عودتهم[28]. وقد وفرت هذه الهجرة الخيار الأفضل بالنسبة إلى بعض الخريجين المدربين مهنياً، خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة، ولا سيَّما لمن لديهم تركيز علمي أو هندسي. وواجه خريجو المدارس الزراعية صعوبات خاصة بعد سقوط بن صالح وفشل خطته في مجال التعاونيات؛ ولم تتوفر لهم خيارات كثيرة[29].

قُبِل الطلاب الذين مثّلوا الصفوة بين خريجي المدارس الابتدائية في المدارس الثانوية، التي شملت ما يمكن عَدُّه المرحلتين الإعدادية والعليا. وكانت المدارس الثانوية تشبه

(26) Brown, «Tunisia,» p. 164.

(27) Allman, *Social Mobility, Education and Development in Tunisia*, pp. 69-72.

(28) Ibid.

(29) Parkinson, *Education Aid and National Development: An International Comparison of the Past and Recommendations for the Future*, p. 188.

مدارس الليسيه الفرنسية وصُمِّمت وفق نظام البكالوريا الفرنسية الخاص بالتحضير للمرحلة الجامعية.

وسيخضع الطلاب جميعاً لمتطلبات المناهج الدراسية نفسها خلال سنتهم الأولى في الليسيه. وعند الانتهاء من السنة، سيخضعون لامتحان من شأنه أن يحدد ـ وفق الحاجات الاقتصادية الحالية ـ المسار الذي سيتبعونه للسنوات المتبقية من تعليمهم الثانوي: القسم العام أو القسم التقني. وفي نهاية تعليمهم في مدارس الليسيه، يحصل الطلاب الذين اجتازوا امتحان البكالوريا على شهادة إنهاء الدروس الثانوية، التي ستمكنهم من متابعة التعليم العالي. وسينضم الطلاب الذين تابعوا المسار المهني التطبيقي داخل القسم التقني إلى القوى العاملة.

قبل الاستقلال، لم يُقدَّم سوى القليل في التعليم العالي إلى جانب ما قدمه جامع الزيتونة لجهة تدريس الدراسات الإسلامية. وأُسِّست مدارس للدراسات العليا في اللغة والأدب والقانون في العشرينيات من القرن العشرين لخدمة المستوطنين. واستُوعِبت هذه في معهد الدراسات العليا في عام 1945[30]. وكانت المدرسة الجديدة تابعة لجامعة باريس، وهي شكلت في نهاية المطاف نواة لجامعة تونس[31].

بُنِيت جامعة تونس، التي استُوحِيت من نظام المدارس الكبرى الفرنسية المؤلف من شبكة من معاهد الدرجة الأولى للتعليم العالي، حول عدد من المدارس التابعة التي تأسست بين أعوام 1958 و1964، والتي شملت مدارس في المجالات المهنية مثل الهندسة، والصحة العامة، والهندسة المعمارية، والأعمال التجارية، والصحافة، فضلاً عن الفنون الجميلة[32].

أثبتت الأجندة التعليمية لبورقيبة أنها طموحة تماماً. وأدرك المسؤولون أن أهدافهم في مجال التعليم الشامل لم يمكن تحقيقها كاملاً، على الأقل في الإطار الزمني الذي توقعوه؛ فبحلول عام 1974، بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية 900 ألف. وارتفعت نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية من ثلاثة آلاف و800 طالب فقط في عام 1958 إلى 50 ألفاً في عام 1974، في حين أن أغلبية طلاب ما بعد المرحلة الابتدائية ـ ما يقرب من 130 ألفاً ـ

(30) Kmar Bendana, «Aux origines de l'enseignement supérieur tunisien,» *Hypothèses*, 2 February 2012, <https://hypotheses.org/21729>.

(31) Brown, «Tunisia,» pp. 159-164, and Sraïeb, «Mutations et réformes des structures de l'enseignement en Tunisie,» p. 53.

(32) Parkinson, *Education Aid and National Development: An International Comparison of the Past and Recommendations for the Future*, p. 173.

التحقوا بمدارس إعدادية نهائية. وعند مستوى التعليم العالي، كان عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات في عام 1974 متواضعاً، إذ بلغ عددهم 13 ألفاً و700، كان 25 بالمئة منهم من النساء[33].

من خلال تفضيل الجودة على الكمية، واستجابة للحاجة إلى تكييف النظام التعليمي لتلبية المتطلبات الاقتصادية، انخفض التزام الدولة بالالتحاق الشامل. ثم انتقل التركيز إلى جعل المدارس أكثر صلة بالتوظيف وتوسيع التدريب التقني والمهني. ولمعالجة تزايد معدلات البطالة بين خريجي المدارس الثانوية والجامعات، وجهت الحكومة مزيداً من الطلاب إلى المدارس التقنية النهائية، أي المدارس الإعدادية النهائية، أو إلى المسار التقني التطبيقي في المرحلة الثانوية[34].

ضمنت المناهج المدرسية تلقي جميع الطلاب ـ أياً كان المسار الذي تابعوه في النهاية بعد المرحلة الابتدائية ـ تعليماً متيناً وحديثاً وجيداً. وحافظت المدارس الثانوية على معايير عالية، سواء لجهة القبول أو لجهة المؤهلات للنجاح بالبكالوريا. وقد مثّل التخرج من ليسيه بعد النجاح بالبكالوريا في الواقع تحقيق أعلى مستوى من الجودة في التعليم ما جهّز المرء للتعليم الجامعي الممتاز والمشاركة في المناصب القيادية في أي عدد من المهن. لكن هذا لم يكن على حساب إقصاء الباقين، الذين تلقوا تدريباً تقنياً ومهنياً عالي الجودة أهّلهم للمشاركة الاقتصادية. وارتكز المساران على المناهج التعليمية التقدمية التي مكنت الطلاب من اعتناق المجتمع الحديث والمساهمة فيه.

لكن الأهم من كل ذلك كان تعزيز ثقافة احترمت مختلف أنماط التعليم، بما في ذلك التعليم التقني. وأصبح من المكرَّس جيداً أن ما يُعدّ عموماً مساراً تعليمياً «تقليدياً» لم يكن بالضرورة للجميع. وأدت فرص التدريب المهني دوراً رئيسياً في خدمة هذا الغرض.

ربما يتمثّل الإنجاز الأكبر في الأجل البعيد لإصلاح عام 1958 الذي حدّد نظام التعليم في تونس بأنه حد من مقدار التعليم الديني في المناهج المدرسية. لقد تلقى طلاب المدارس الابتدائية ساعة إلى ساعتين في الأسبوع من التدريس في دراسة الإسلام والقرآن؛ ووفرت المادة حول التعليم الديني والمدني هذا المطلب الرئيسي[35]. وما أثار استياء

(33) Allman, *Social Mobility, Education and Development in Tunisia*, pp. 65-73.

(34) Marie Thourson Jones, «Education of Girls in Tunisia: Policy Implications of the Drive for Universal Enrollment,» *Comparative Education Review*, vol. 24, no. 2 (1980), S113.

(35) Brown, «Tunisia,» pp. 165-166, and Malika Zeghal, «Public Institutions of Religious Education in Egypt and Tunisia: Contrasting the Post-Colonial Reforms of Al-Azhar and the Zaytuna,» in: Osama =

العلماء، الذين احتجوا على إغلاق وظائف التعليم الابتدائي والثانوي في جامع الزيتونة، أن الإصلاحات التعليمية الأصلية لعام 1958، لم تتضمن تدريس الدين على الإطلاق في المرحلة الثانوية. لكن العلمانية كان عليها أن تستسلم لإدخال بعض التعليم الديني ـ يدرّسه علماء دين من جامع الزيتونة ـ إلى مناهج المدارس الثانوية في عام 1961، ولو لساعتين فقط في الأسبوع(36).

وكان الدين، بقدر ما هو جزء من المنهج الدراسي، يُدرَّس بطريقة مختلفة عما كان عليه في البلدان العربية الأخرى، كما يتضح من الفصل التالي. فقد ركزت المواد الدينية في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية صراحة على تاريخ الفكر الإسلامي، حتى إن البعض منها دُرِّس باللغة الفرنسية(37). ورُكِّز بالخصوص على ضمان مناقشة الموضوعات من ضمن السياقات التاريخية والاجتماعية، وتشجيع الطلاب على تشكيل آرائهم وألا يقبلوا ببساطة الحقائق المطلقة(38). وضُمِّنت القيم الإنسانية الخاصة بالتضامن الشامل والتنوع الديني(39).

عند إجراء تفحص دقيق للكتب المدرسية التي دُرِّست في ذلك الوقت، كان الفرق في النهج لافتاً بين ما تعلمه الطلاب التونسيون مقارنة بما درستُه أنا ومعاصرون لي في بعض من أفضل المدارس في الأردن ـ وهو بلد كان أكثر تقدماً في مجال التعليم من معظم البلدان في العالم العربي.

فقد تعلّم طلاب السنة الثانية في المرحلة الثانوية في تونس ـ تحليلياً ـ من كتاب مدرسي تاريخي صدر بالفرنسية في عام 1959 عن التاريخ الإسلامي وتعرضوا لمختلف الجماعات الدينية والديانات. تحدث الكتاب إيجابياً عن يهود يثرب، الذين أعطوا غطاء للنبي عندما هاجر من مكة. وقدم وصفاً للشيعة وإيمانهم والسلالة الفاطمية الشيعية. وقدم الكتاب التونسي تعدد الزوجات والعبودية كممارسات سلبية، وتحدث عن كيف أن الشريعة لم تكن شاملة بما فيه الكفاية لتكون الأساس

= Abi-Mershed, ed., *Trajectories of Education in the Arab World: Legacies and Challenges* (New York: Routledge, 2010), p. 115.

(36) Clement Henry Moore, *Tunisia Since Independence: The Dynamics of One-Party Government* (Berkeley, CA: University of California Press, 1965), p. 54.

(37) Secrétariat d'Etat à l'Education nationale, *Histoire: Deuxième année de l'enseignement secondaire* (Tunis: Société nationale d'édition et de diffusion, 1959).

(38) Brown, «Tunisia,» pp. 165-166.

(39) Driss Abbassi, *Entre Bourguiba et Hannibal: Identité tunisienne et histoire depuis l'indépendance* (Paris: Karthala; Aix-en-Provence: IREMAM, 2015), pp. 56–59.

لإطار تشريعي كامل، وناقش أهمية الاجتهاد والتفسيرات التي تناسب تغيير الأحوال[40].

استكشف التاريخ الإسلامي المدرَّس للطلاب التونسيين حياة الرسول وتحدث عن قيادته في استعادة السلام بين مختلف الفصائل المتحاربة في شبه الجزيرة العربية من خلال تأسيس وحدة دينية وسياسية. ووسّع فهم الطلاب للعالم الإسلامي خارج البلدان العربية، مصوراً التاريخ الإسلامي بوجه عام، بما في ذلك العالم الإسلامي غير العربي. ومن الغزو الأموي لإسبانيا في القرن الثامن، تعلم الطلاب كيف أن المسلمين أنقذوا المجموعات السكانية المحلية من الاضطهاد، لكن أيضاً سوء المعاملة التي عانتها العناصر البربرية في الجيوش الأموية وثورة هذه العناصر[41].

وعلى النقيض من ذلك، فإن ما تعلَّمتُه في المدرسة كان تاريخاً تحريفياً ضيق التحديد قاوم أي جدال وافتقر إلى أي نقاش حول الطوائف الدينية غير الإسلام السني. كانت الحقائق المطلقة وفيرة، سواء في الدين أو في التاريخ. فالفتوحات الإسلامية المبكرة مُجِّدَت، وكذلك قادتها. وفي معظم الأحيان، كان التاريخ ذا الصلة هو «الحقبة الذهبية للإسلام».

لكن الإشارة جديرة هنا إلى وجود بعض الاستثناءات في الكتب المدرسية التونسية ـ على الرغم من أنها كانت نادرة. فقد رددت بعض الكتب المدرسية المكتوبة بالعربية، ما تعرض له الطلاب في بقية العالم العربي المسلم ـ أي المعاملة الضيقة والعقائدية للدين التي لم تكن شاملة ولم تشجع على التفكير النقدي. فقد صوّر كتاب مدرسي عن التاريخ التونسي صدر في عام 1963 الغزو العربي للبربر كتطور إيجابي جمع الشعبين في الأمة نفسها. وأشار إلى غير المسلمين ـ في سياق الحروب التي خِيضَت خلال زمن النبي وبعد وفاته ـ ككفار[42]. لكن الكتب المدرسية مثل هذه لم تبقَ متداولة مدة طويلة، واستُبدِلت بها كتب مدرسية أخرى عززت التسامح والتفاهم المتبادل.

وعند تعليم الطلاب عن الحضارة العربية الإسلامية، شُدِّد على التاريخ الفريد لتونس في هذا السياق. ومع تطور محتوى المناهج الدراسية وتغييرها ـ ولا سيَّما بين عامي 1958

(40) Secrétariat d'Etat à l'Education nationale, *Histoire: Deuxième année de l'enseignement secondaire,* pp. 19, 28–29, 165–169 et 352–353.

(41) Ibid., pp. 9–17, 19–22 et 148–149.

(42) محمد الهاشمي زين العابدين [وآخرون]، **الكتاب المدرسي في التاريخ التونسي** (مدينة تونس: مكتبة النجاح، 1963)، ص 88 و104.

و1970، وبالأخص في عهد المسعدي ـ استمرت عملية الابتعاد الواضح من الفكرة التقليدية التي تقول إن تونس الحديثة وُلِدت مع مجيء الإسلام إلى شمال أفريقيا. وأظهرت الكتب المدرسية التاريخية، بدءاً بالمرحلة الابتدائية، نفوذ الحضارات المختلفة عبر تاريخ تونس. وكان محمود المسعدي أشار في وقت مبكر إلى مشاركة تونس في كل صنوف التبادلات «بين الشعوب والحضارات، منذ الفينيقيين والإغريق والرومان حتى العرب والوندال والأتراك والفرنسيين». وأكد المسعدي في عام 1968 أن هوية الشعب التونسي تكونت من تاريخه العربي الإسلامي وهويته قبل الإسلام: «يجب على تونس الفتية والحديثة المنخرطة حالياً في عملية بناء الأمة أن تقبل [هذه الهوية المتعددة الطبقات]»[(43)].

قدمت الكتب المدرسية في التربية المدنية التي أُدخِلت في أوائل السبعينيات الهوية التونسية المحددة التي عززها بورقيبة؛ وتضمنت المعرفة ببنية البلد ومؤسسات الدولة إلى جانب منظمات المجتمع المدني[(44)]؛ وتعلّم طلاب السنة الثالثة في المرحلة المتوسطة عن الاقتصاد التونسي وعن أدوار الاتحادات المختلفة، بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل والمجموعات النسائية[(45)].

كذلك دُرِّس الطلاب عن تاريخ العالم والمجتمع الإنساني الأوسع ـ المتميز عن وجهات النظر الفردية والاختزالية. وكانت المناهج الدراسية المُصلَحة في مجال التاريخ في تناقض حاد مع ما دُرِّس خلال حقبة المحمية، حين كان التدريس يركز في المقام الأول على التاريخ الأوروبي أو ـ كما هي الحال في حالة الكتاتيب ـ حصراً على التاريخ الإسلامي. وبعد الاستقلال، بدأت مناقشة حركات إنهاء الاستعمار في المناهج الدراسية.

ركزت كتب التاريخ على جهود التحرير في شمال أفريقيا وعلى الكفاح الوطني التونسي، لكن نقطة البداية كانت عام 1934 وإنشاء حزب الدستور الجديد. وأعطى الكتاب المدرسي التاريخي لطلاب المدارس الابتدائية النهائية، المنشور في عام 1967، الفضل في إنشاء حزب الدستور الجديد فقط للحبيب بورقيبة، الذي وُضِع أيضاً في مركز أزمة التجنيس. ولم يُعرَّف الشباب التونسي حتى في الكتاب، على الرغم من تقديم

(43) Abbassi, *Entre Bourguiba et Hannibal: Identité tunisienne et histoire depuis l'indépendance*, p. 44 et 56–59.

(44) Ibid., pp. 97–98.

(45) **التربية الوطنية لتلامذة السنة الثالثة من التعليم الثانوي والإعدادي** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1973)، ص 267.

أوصاف لعبد العزيز الثعالبي وحزب الدستور، لكن في ضوء غير مواتٍ مقارنة بحزب الدستور الجديد الأكثر تنظيماً الذي قاده «رجال أصغر سناً». ووُصِفت الحركات الوطنية في البلدان المغاربية، وشدِّد على الروابط الدينية والثقافية التي وحدت تونس مع المنطقة المجاورة. وأبرز الكتاب تضامن تونس مع البلدان النامية الأخرى وحركة عدم الانحياز؛ ورسم صورة إيجابية للعالم الثالث، الذي تتمثل قيمه بـ«التماسك» و«السلام»، ووصف بالتفصيل مؤتمر باندونغ عام 1955 للدول المستقلة حديثاً في أفريقيا وآسيا[46].

والأهم من ذلك هو أن التفكير النقدي شُجِّع على نحوٍ فعال من خلال تدريس الفلسفة ـ وهو موضوع كان، ولا يزال، غائباً عن المناهج الدراسية في أماكن أخرى في العالم العربي. فخلال السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية، تعلم الطلاب التونسيون من مجموعة من المقالات الفلسفية ألّفت ثلاثة أجزاء باللغة الفرنسية ودفعتهم إلى التفكير في قضايا الدين والنسبية الثقافية والتلاقي والحوار بين الثقافات. وتعرّض الطلاب لنصوص تفحصت الصلة المعاصرة للدين. وحظيت حال المرأة، ولا سيّما في تونس، ومكانتها في المجتمع ومكان العمل، باهتمام كبير. ومن بين النصوص المئة تقريباً التي قرأها الطلاب، لم يتعلق سوى عدد قليل بالفلاسفة العرب ـ أربعة نصوص مخصصة لابن خلدون. وغابت التغطية الكافية للفلاسفة والمصلحين العرب والمسلمين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا جزءاً من حركة الإصلاح الحديثة في تونس. وهذا يتناقض مع الوجود الساحق للعقائد الجماعية، مثلاً: ثمانية نصوص ركزت على نظرية كارل ماركس حول الإقصاء داخل الإطار الرأسمالي[47].

لكن هذا بدأ يتغير في السبعينيات من القرن الماضي مع الدفع إلى التعريب بقيادة محمد مزالي (1925 ـ 2010)، الذي عمل وزيراً للتربية ثلاث مرات خلال السبعينيات قبل أن يصبح رئيساً للوزراء في عام 1980. كذلك ساهم إدريس قيقة، الذي شغل منصب وزير التربية بين عامَي 1973 و1976، في جهد التعريب الذي لم يدم طويلاً.

كان مزالي يؤيد أيديولوجياً الهوية التونسية العربية القوية؛ وكان رئيس تحرير إحدى المنشورات الفكرية التونسية الرائدة في مجال الأدب العربي، **الفكر**. وستُطبَّق عملية التعريب التي أطلقها منهجياً على نظام التعليم حتى وقفها في عام 1982. ومن المفارقات

---

(46) Jacques Grell [et al.], *De l'Impérialisme à la décolonisation 1881–1960: Histoire sixième année* (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1967), pp. 228, 272–286, 292–299 et 308.

(47) Mohamed Karray [et al.], *Recueil de textes philosophiques, classe terminales* (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1971).

أن مزالي وغيره من المؤيدين الصريحين لبرنامج التعريب كانوا التحقوا بجامعات فرنسية وكانوا بالتالي ثنائيي اللغة وتأثروا بشدة بالتعليم الغربي[48].

أسند مناصرو التعريب حججهم إلى المادة الأولى من دستور عام 1959، التي أعلنت اللغة العربية اللغة الرسمية لتونس. كذلك كان يُنظَر إلى التعريب كأداة يمكن أن تساعد على منع انتشار الفكر الشيوعي بين طلاب الجامعات الذين تأثروا بمجموعات ذات توجه فرنسي وبدراسة الماركسية كجزء من المنهج الدراسي للفلسفة في المدرسة[49]. ولمواجهة المعارضين السياسيين اليساريين، كانت تحالفات تُشكَّل فعلاً بين النظام والإسلاميين، الذين فضلوا هيمنة اللغة العربية[50]. وكان من المأمول به أيضاً أن يجعل التعريب تونس أقرب إلى بلدان الخليج، وبالتالي زيادة إمكان الاستثمارات التي مسّت الحاجة إليها[51]. كل هذا حدث على خلفية إسقاط الحكومة أجندتها الاقتصادية الاشتراكية وتبنيها سياسة الانفتاح.

لكن خطط تعريب المناهج المدرسية والمعاملات الحكومية واجهت عوائق خطيرة. وهي عانت ضعفاً تمثل بوجود أنواع مختلفة جداً من اللغة العربية: العربية الكلاسيكية، والعربية الفصحى، والتونسية. لم تكن العربية الكلاسيكية ولا العربية الفصحى معروفتين على نطاق واسع للتونسيين، على الرغم من أن الفصحى كانت بالتأكيد أكثر شيوعاً بين الطبقات المتعلمة. وعقّد ازدواج اللسان هذا بين التونسية بوصفها اللغة المنطوقة والعربية الفصيحة بوصفها اللغة الرسمية تنفيذ التعريب. كذلك لم يكن المدرّسون المؤهلون الذين كانوا يتقنون اللغة العربية متاحين أكثر فأكثر.

كانت ثنائية اللغة مغروسة فعلاً في المجتمع، وهو أمر يرجع جزئياً إلى تشجيع الحبيب بورقيبة. فالدراية الجيدة باللغة الفرنسية كانت شرطاً أساسياً لمتابعة التعليم الجامعي. وتطلب عدد من مؤسسات التعليم العالي للقبول إتقان اللغة الفرنسية، لكن ليس اللغة العربية[52]. كما تطلب تأمين وظيفة في الحكومة إتقان اللغة الفرنسية؛ واستمرت الفرنسية

(48) Mohamed Daoud, «Arabization in Tunisia: The Tug of War,» *Issues in Applied Linguistics,* vol. 2, no. 1 (1991), pp. 14–15 and 19.

(49) Ibid., pp. 19–21.

(50) Jocelyne Cesari, *The Awakening of Muslim Democracy: Religion, Modernity, and the State* (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 128.

(51) Daoud, Ibid., pp. 20-21.

(52) Paul Stevens, «Modernism and Authenticity as Reflected in Language Attitudes: The Case of Tunisia,» *Civilisations*, vol. 30, nos. 1–2 (1980), p. 47.

كلغة عمل للحكومة؛ وفي عام 1989، كانت ثلاث وزارات فقط من أصل 19 وزارة ـ رئاسة الوزراء ووزارتا الداخلية والعدل ـ تصدر منشوراتها بالعربية(53).

وعلى الرغم من الصعوبات، ترسخت بعض التغييرات، ولو مؤقتاً. وعُرِّبت الموضوعات الأدبية والحضارة الإسلامية، وكذلك الفلسفة، التي أصبحت الآن تتضمن تمثيلاً أوسع للفلاسفة العرب والمسلمين(54). وعُرِّبت أيضاً الكتب المدرسية التاريخية. وأعطى المنهج المُصلَح أهمية أكبر للإسلام، من دون ترسيخ تونس حصراً في العالم العربي أو الإسلامي. لكن هذا سرعان ما تغير.

مع تزايد التركيز على التاريخ العربي والإسلامي لم تعد المطابع قادرة على مواكبة الحاجة إلى نشر نصوص باللغة العربية، فتحولت الوزارة إلى مطابع في بغداد. وأُخرِجت التوفيقية الحضارية التي حدّدت الهوية التونسية تدريجاً من الكتب المدرسية لمصلحة رواية عربية مسلمة. ورُكِّز أكثر فأكثر على توسيع الإسلام ومساهماته الإيجابية في حياة الناس في الأراضي المفتتحة. وأصبحت الكتب المدرسية التاريخية ناقدة للاتجاه الإصلاحي للقرن التاسع عشر، الذي صورته بأنه تأثر بقوى خارجية وكان محدوداً. وأصبح محتوى الكتب المدرسية مشحوناً أيديولوجياً أكثر فأكثر(55).

خلال مرحلة التعريب وما بعدها، بقيت اللغة الفرنسية لغة التدريس لمواد العلوم واللغة الرئيسية للتدريس في معاهد التعليم العالي ـ باستثناء العلوم الدينية وتخصصات اللغة العربية، حيث دُرِّست اللغة الفرنسية كلغة ثانية(56).

تم التخلي عن برنامج التعريب في نهاية المطاف في عام 1982، وتلت ذلك عملية قلب بدأت جدياً في عام 1986. لم يكن محمد الشرفي (1936 ـ 2008) خلال المرحلة المهمة لتوليه منصب وزير التربية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، يتولى المسؤولية فقط عن إعادة الروح الأخلاقية التي أدخلها بورقيبة والمسعدي على نحو ثابت، بل عن إدخال مبادئ ليبرالية وتقدمية لم يسبق لها مثيل في المناهج المدرسية. وهو ستؤدي إصلاحاته دوراً حاسماً، كما سيوضح الفصل الخامس عشر، في ضمان رعاية

---

(53) Daoud, Ibid., pp. 20-21.

(54) Ibid., p. 14, and Ahmed Ben Hamida, «L'arabisation de l'administration dans les pays du Maghreb: Le Cas de la Tunisie,» *International Review of Administrative Science*, vol. 51, no. 2 (1985), pp. 14–20 and 92.

(55) Abbassi, *Entre Bourguiba et Hannibal*, pp. 98–103, 115–120, 127 and 137–141.

(56) Allman, *Social Mobility, Education and Development in Tunisia*, p. 68.

النظام التعليمي التونسي عقولاً مفكرة ومستنيرة ومتسامحة وتخريجها ـ أي تماماً ما قصده بورقيبة.

في الذاكرة الجماعية التونسية، يُذكَر بورقيبة لالتزامه بالتطوير الفكري والتقني لأمته. فالوصول إلى التعليم الشامل ضَمَنَ إتاحة الفرصة لجميع التونسيين ليصبحوا أشخاصاً متعلمين. كذلك أكد بورقيبة بصورة براغماتية الفكرة الحيوية التي تقول إن حقول التعليم وأنواعه ليست كلها مناسبة للجميع. فأبعد من التعليم التأسيسي في التعليم الخاص بالمرحلة الابتدائية، كان الطلاب قادرين على متابعة المسارات التي توازي نزعاتهم وكفاءاتهم وقدراتهم. وساعد إدخال التدريب التقني والمهني على التخفيف من حدة المشاكل المزمنة للبطالة والوصمة المرتبطة بالعمل اليدوي، ودعم الفكرة القائلة إن التعليم الجامعي ليس شرطاً مسبقاً للمشاركة في الاقتصاد ـ وهو مبدأ سينتهكه بن علي بصورة كارثية مع مرور الوقت.

عززت السياسات التعليمية لبورقيبة الهوية التونسية وعرّفت الطلاب بالآثار المتعددة للحضارات المختلفة. وكانت الإصلاحات التعليمية جزءاً لا يتجزأ من الإصلاحات التقدمية لبورقيبة، إذ أصبحت المناهج الدراسية مشربة بالقيم التي تدعم أجندته الشاملة. لم يقتصر التعليم المختلط على تأكيد أن الرجال والنساء ستكون لهم مكانة متساوية ومحترمة متبادلة في تونس، بل هدف إلى إزالة المحظورات التافهة والضارة التي أعاقت المجتمع العربي ككل.

وعلى الرغم من أن العملية لم تكن في مأمن من التعثر على امتداد الطريق، فقد ضمن النهج التدريجي للتعليم الشامل وتونسة القوى التدريسية الحفاظ على الالتزام بالجودة. وعزز الاعتماد المبدئي على المدرسين الفرنسيين بينما كان المدرّسون التونسيون يُدرَّبون هذا الالتزام.

كان من أكبر مساهمات الإصلاحات أنها حدّت من مساحة التعليم الديني، سواء من خلال الحد من عدد الساعات المخصصة للموضوع أو من خلال الإصرار على نظام تعليمي ثنائي اللغة. فقد جرى تجنب النهج العقائدي للدين القائم على التفسيرات الصارمة للإسلام. ورعى تدريسُ الفلسفة، الذي وُسِّع إلى سنتين من المرحلة الثانوية، ثقافةَ التفكير والجدال النقديين. وأصبح التسامح والقبول متجذرين عميقاً في النفسية التونسية، ما أتاح التقدم المستنير للبلد نحو الديمقراطية والحريات غير المجربة في أمكنة أخرى في المنطقة الأوسع.

الفصل الرابع عشر

مسار مختلف

مباشرة بعد الاستقلال، الذي اتخذ غالباً مشهد أمم جديدة لم تكن موجودة حتى الآن، سارع الزعماء العرب إلى إنشاء أنظمة تعليمية حيث لم يكن يوجد أي نظام تعليمي في معظم الأحيان. وكانت الحالة السائدة للتعليم سيئة. وكانت معدلات الالتحاق منخفضة في المدارس القليلة الموجودة، التي لبّت في معظمها حاجات النخبة، وكانت معدلات معرفة القراءة والكتابة تسجل عموماً أرقاماً فردية.

كان من المفهوم على نطاق واسع أن التعليم عامل رئيسي لدخول العالم الحديث والمشاركة في الاقتصاد العالمي، وأن من واجب الدولة توفيره. وبرزت في هذا السياق ضرورة عملية أيضاً: استبدال العمال الأجانب في الحكومة والقوات المسلحة والصناعة. وكان على التعليم أيضاً أن يخدم هدف تعزيز الوحدة الوطنية وتشكيل الهوية الوطنية ـ بدءاً من الصفر في معظم الحالات.

أصبح نشر الحماسة الوطنية التي شددت على بناء الأمم خلال حقبة ما بعد الاستعمار مترسخاً بعمق في أنظمة التعليم، التي أصبحت بدورها أدوات لفرض الأيديولوجيات والعقائد العسكرية التي ترعاها الدولة. وغالباً ما أصبح الفصل الدراسي مكاناً لإذاعة الخطاب المتشدد من أجل بناء سلطة الدولة والوحدة الوطنية ـ التي أُلِّفت ضد أعداء حقيقيين أو متخيلين.

استند غرس الهوية الوطنية إلى حب الوطن، وغالباً ما حُدِّد إقليمياً، وإلى نظام مشترك للتاريخ والمعتقد الإسلاميَّين العربيَّين. وأصبح «الله، والوطن، والملك»، أو «الحزب»،

بحسب الحالة، الشعار الذي تبنته الأنظمة. وعنى بناء الأمة أن اللغة العربية كلغة والإسلام كدين يمكن الاعتماد عليهما كدعامات رئيسية.

في العراق، بنى حزب البعث العربي الاشتراكي نظاماً تعليمياً أصبح نقطة محورية للدعاية القومية العربية، وعزز الرموز الانتقائية والذكريات التاريخية[1]. وأصبح التعليم وسيلة لغرس نموذج ضيق من الوطنية عزز حكم الأقلية السنية على أغلبية شيعية وكتلة سكانية كردية كبيرة. ودفعت الدولة باطراد أجندتها السياسية من خلال نظام التعليم؛ وأصبحت المدارس واحدة من وسائل القمع حيث يُلحَق المدرّسون والطلاب بالقوة في الحزب ويُجنَّدون كأجهزة تابعة لجهاز الاستخبارات الرسمي المنتشر في كل مكان[2].

لكن العراق كان أيضاً مثالاً نادراً لدولة فرضت هوية وطنية إقصائية على مجموعة سكانية متنوعة دينياً وإثنياً، فيما حولت في الوقت نفسه الكتلة السكانية العراقية من كتلة أمية إلى واحدة من أفضل الكتل السكانية تعليماً وأكثرها تعليماً شاملاً في المنطقة ـ وإن اقتصر ذلك على المعرفة والمهارات، من دون أن يشمل قيم التسامح والشمول.

وكما هي الحال في أمكنة أخرى، كان النظام الرئيسي للتعليم في العراق حتى منتصف القرن العشرين نظاماً من المدارس القرآنية، أو الكتاتيب. أما المسيحيون واليهود فالتحقوا بمدارسهم الخاصة. مع العلم أنه حين سقطت الإمبراطورية العثمانية ووُضِع العراق تحت «الحماية» البريطانية في عام 1921، كان السكان أميين إلى حدٍ مذهل، مع معدل لمعرفة القراءة والكتابة يقل عن 0.5 بالمئة[3].

تابع حزب البعث بقوة حملات محو الأمية، التي بدأت في ظل البريطانيين. وفي عام 1978، جعل الحزب القضاء على الأمية أولوية وطنية ملزمة قانوناً. وأصبح الالتحاق بسنتين من الفصول الدراسية الخاصة بمعرفة القراءة والكتابة مطلوباً من جميع المراهقين والبالغين الأميين الذين تراوح أعمارهم بين خمس عشرة سنة وخمساً وأربعين.

وجُعِل التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً بعد انقلاب عام 1958 الذي أطاح الملك الهاشمي، فيصل الثاني. ومع تأميم صناعة النفط، وُسِّع التعليم المجاني ليشمل طلاب

---

(1) Khalil F. Osman, *Sectarianism in Iraq: The Making of State and Nation Since 1920* (New York: Routledge, 2015), p. 174.

(2) Methal R. Mohammed-Marzouk, «Teaching and Learning in Iraq: A Brief History,» *Educational Forum*, vol. 76, no. 2 (2009), p. 262.

(3) Rakesh Kumar Ranjan and Prakash C. Jain, «The Decline of Educational System in Iraq,» *Journal of Peace Studies*, vol. 16, nos. 1–2 (2009), <http://icpsnet.org/adm/pdf/1251368150.pdf>.

المدارس الثانوية والجامعات في عام 1974، وفي غضون سنتين أصبح التعليم إلزامياً أيضاً للأطفال حتى سن الخامسة عشرة. وبحلول نهاية السبعينيات من القرن الماضي، كان كل طفل عراقي تقريباً ملتحقاً بالمرحلة الابتدائية.

كذلك عزز حزب البعث شعبية تعليم المرأة. وشُجِّعت النساء، على الرغم من تقييد دخولهن عالم العمل السياسي، على متابعة التعليم المدرسي. وفي الثمانينيات، مثلت النساء العراقيات 46 بالمئة من المدرّسين، و29 بالمئة من الأطباء، و46 بالمئة من أطباء الأسنان، و70 بالمئة من الصيادلة. وأصبحت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين النساء الأعلى بين البلدان ذات الأغلبية المسلمة[4].

وفي الأردن، نظر النظام الملكي الهاشمي في التعليم للمساعدة على بناء هوية وطنية. وعززت الكتب المدرسية في التربية المدنية الولاء للدولة وعددت العوامل التي ثبتت نظامها الملكي ـ من نسبه النبوي إلى مساهماته التاريخية، بما في ذلك الثورة العربية الكبرى التي ولّدت العالم العربي الحديث. لكن ما عقّد خلق هوية وطنية للأمة التي تألفت حديثاً أن سكانها كانوا دائماً غير محليين بصورة ساحقة ويخضعون على نحوٍ تدريجي لهيمنة اللاجئين ـ الآتين أولاً من فلسطين في عامَي 1948 و1967 وفيما بعد من العراق وسورية. وجعلت التوترات الخاصة بالهوية والمنافسة بين الأغلبية الفلسطينية للسكان و«الأردنيين الشرقيين» المحليين من استمرار الهوية الوطنية الفردية أمراً ملؤه التحدي. وواصل الأردن، الذي يُعَدّ جزيرة استقرار في منطقة مضطربة، النظر إلى دعم الحملات الوطنية لحشد شعبه حول هوية أردنية محددة بوصفه أمراً ضرورياً.

وفي مصر، عقب انقلاب الضباط الأحرار في 23 تموز/يوليو 1952، وصلت هيمنة الجيش على كل المسائل إلى نظام التعليم. ورأى جمال عبد الناصر في التعليم أداة للترويج لهوية عربية وإسلامية بين المصريين وتحديد موقع مصر في قلب أمة عربية عظيمة. وأصبحت التنشئة الاجتماعية سمة بارزة في المدارس العامة، حيث غُرِست موضوعات الإسلام والوطنية والعروبة والولاء للنظام. وعُظِّم الأبطال المسلمون، وكان الخطاب المضاد للاستعمار وافراً ـ وهو مجّد انتصار النظام على النطاق الاستعماري وصور انقلاب العام 1952 كثورة[5].

(4) Ibid.

(5) Carrie Rosefsky Wickham, *Mobilizing Islam: Religion, Activism and Political Change in Egypt* (New York: Columbia University Press, 2002), p. 30.

كان التعليم في مصر مهملاً في عهدَي العثمانيين والبريطانيين، وكان الوصول إلى المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي مقتصراً بصورة شبه حصرية على النخبة[6]. في حين اقتصر التعليم بخلاف ذلك على دراسة القرآن في الكتاتيب. وحصلت بعض المحاولات في القرن التاسع عشر لإنشاء مؤسسات علمانية عُدّت حديثة، لكن جامع الأزهر استمر في توفير المصدر الرئيسي لتعليم السكان.

جعل الدستور المصري لعام 1923، الذي صِيغَ بعد استقلال البلد عن البريطانيين في عام 1922، التعليم الابتدائي إلزامياً لكل من الفتيان والفتيات، لكن هذه السياسة لم تُطبَّق بصورة كاملة قط. ثم في عام 1953، أعاد عبد الناصر إدخال التعليم المجاني وفرضه حتى سن الثانية عشرة.

ركز عبد الناصر بالخصوص على إصلاح التفاوتات الاجتماعية والإقليمية، ووضع التعليم كجزء من مشروع التحديث. شددت سياساته على التعليم العلمي والتقني لإعداد قوى عاملة مصرية مؤهلة لتحل محل التقنيين الأجانب الذين طُرِدوا بعد تأميم قناة السويس في عام 1956؛ وقُلِّل من شأن العلوم الإنسانية والفنون الليبرالية، كما كان الحال بوجه عام في أنظمة التعليم الناشئة الأخرى؛ ولتحقيق أهدافه، وسع التعليم الشامل والمجاني إلى ما بعد المرحلة الابتدائية؛ فأُلغِيت عام 1962، الرسوم الدراسية الجامعية وكُفِلت للخريجين وظائف في القطاع العام[7]. كذلك أُعفِي الطلاب من الخدمة العسكرية[8]. لكن الاضطراب السياسي، واندلاع الحروب، وارتفاع التكاليف أنهى هذه الطموحات.

ومع تزايد أعداد الملتحقين بالمدارس ـ أكثر من الضعفين في المدارس الابتدائية وثلاثة أضعاف في الجامعات ـ اضطر عبد الناصر إلى التخلي عن شعاره «كل يوم، مدرسة ابتدائية جديدة»[9]. وازدادت الحاجات في مجال البنية التحتية والطلب على المدرّسين المؤهلين مع معدلات التحاق الطلاب. وبدأت المدارس العمل في نوبات، ولا سيَّما في المدن الكبيرة[10]. ومع تجاوز الطلب على التعليم بسرعة قدرة الدولة على التعامل معه، وتعرض موارد الدولة لضغوط متزايدة نتيجة للإنفاق العسكري ـ بلغ 56 بالمئة من الناتج

(6) Pradeep Barua, *The Military Effectiveness of Post-Colonial States* (Leiden: Brill, 2013), p. 148.
(7) Judith Cochran, *Education in Egypt* (New York: Routledge, 2013), p. 46.
(8) Wickham, *Mobilizing Islam: Religion, Activism and Political Change in Egypt,* p. 26.
(9) Ibid., pp. 24–25.
(10) Louisa Loveluck, *Education in Egypt: Key Challenges* (London: Chatham House, 2012), p. 4.

المحلي الإجمالي في عام 1974[11] ـ بدأ نظام التعليم العام في التدهور والتعرض للإهمال[12]. بلغ النمو في موازنة وزارة التربية والتعليم المصرية ذروته عند مستوى متواضع سجل 5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1968، على الرغم من النمو الهائل في أعداد الطلاب[13]. وأعطي التعليم الابتدائي الشامل الأولوية للكمية على حساب الجودة.

لم يُعِر النهج الأيديولوجي والسياسي والمتسرع في بناء أنظمة التعليم اهتماماً كبيراً للجودة أو التعلم الفعلي الذي يتجاوز القدرة على الحفظ عن ظهر قلب والقبول والاجترار. وأدت المشاعر المعادية للاستعمار إلى رفض كل الأشياء الأجنبية، بما في ذلك اللغة، وإلى تبني نظم معرفية ضيقة ونُهُج بيداغوجية قديمة. كان هذا صحيحاً بالنسبة إلى مصر كما كان بالنسبة إلى بلدان أخرى في العالم العربي.

ومع اعتبار القرآن نموذجاً للغة العربية، أصبح التعريب السريع للمناهج الدراسية وإحلال كادر محلي أو مستورد ـ سيئ الاستعداد للمهمة كما كان ـ محل المدرّسين المستعمِرين أمر اليوم. وسرعان ما أفسح ذلك في المجال لتسلل الأيديولوجيا الدينية إلى كل الموضوعات، بما في ذلك الموضوعات الحديثة والعلمانية ظاهرياً.

وفور استقلال المغرب في عام 1956، ألّف الملك محمد الخامس لجنة ملكية لإصلاح التعليم، جعلت من تعريب نظام التعليم أولوية قصوى. وأعلن محمد الخامس أن نوع النظام التعليمي المطلوب هو «مغربي في تفكيره، وعربي في لغته، ومسلم في روحه»[14].

ومع دخول عملية التعريب حيز التنفيذ، أُعلِن عن الفرنسية لغة ثانوية، لكنها بقيت في الوقت الحاضر لغة التدريس في الرياضيات والعلوم. وعُرِّبت السنة الأولى من المرحلة الابتدائية بالكامل في عام 1957، بعد سنة من الاستقلال. وبحلول عام 1990، كان

(11) Yasmine M. Abdelfattah [et al.], «The Demand for Military Spending in Egypt,» *Defence and Peace Economics*, vol. 25, no. 3 (2014), pp. 231–245.

(12) Cochran, *Education in Egypt*, p. 43.

(13) James B. Mayfield, *Field of Reeds: Social, Economic and Political Change in Rural Egypt: In Search of Civil Society and Good Governance* (Bloomington, IN: Author-House, 2012), p. 144.

(14) Fatima Sadiqi, «Berber and Language Politics in the Moroccan Educational System,» in: Moha Ennaji, ed., *Multiculturalism and Democracy in North Africa: Aftermath of the Arab Spring* (New York: Routledge, 2014), pp. 81–91.

التدريس والمحتوى التعليمي في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية معاً عُرِّبا بالكامل، باستثناء العلوم والموضوعات التقنية.

انقطعت عملية التعريب لمرحلة وجيزة في عام 1966 عندما قال وزير التربية، إلى جانب أنصار التعليم الثنائي اللغة، إن التعريب فشل في تحسين معايير التعليم بالعربية والمستويات التعليمية العامة وإن اللغة الفرنسية كانت ضرورية في المدرسة لتلبية حاجات الحداثة. خلال مرحلة الاستعمار، كانت اللغة الفرنسية مفروضة كلغة رسمية في الإدارة العامة. أما بعد الاستقلال فشجعت البيئة الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك العلاقات السياسية والاقتصادية القوية مع فرنسا، على استخدام اللغة الفرنسية. لكن مجموعات تقليدية، مثل حزب الاستقلال المحافظ والملكي، عارضت بشدة محاولة تعطيل أجندة التعريب، ما أدى إلى قلب السياسة مجدداً لمصلحة التعريب(15).

في هذا المناخ، واصلت المدارس الخاصة ومدارس البعثات الثقافية الفرنسية توجهها الفرنسي. وفضلت العائلات النخبوية ـ من المفارقات أنها شملت أعضاء في حزب الاستقلال المؤيد للتعريب ـ إلحاق أطفالها بالمدارس الفرنسية(16)؛ فأدى هذا المسار المزدوج للتعليم بالفرنسية والعربية إلى خلق حالات عدم مساواة، إذ واجه طلاب المدارس العامة عوائق في الوصول إلى الجامعات، حيث كان التدريس بالفرنسية(17). هذا السيناريو شبيه بالسيناريو التونسي خلال مرحلة التعريب، لجهة محدودية الوصول إلى الجامعات بالنسبة إلى كثر ممن لم ينشأوا في أسر حضرية وثنائية اللغة. لكن بخلاف تونس حيث استمر التعليم العام متفوقاً، كانت المدارس الخاصة تخلق مساراً تعليمياً موازياً ومفضلاً لدى المغاربة القادرين على تحمل تكاليفها.

لم يختلف الجدال الذي حصل في المغرب حول التعريب تماماً عن ذلك الذي ظهر في تونس. لكن في تونس، أصر الحبيب بورقيبة على ثنائية اللغة، في حين حض نظيره المغربي على خلاف ذلك. وعندما كان لمناصري التعريب رأي في السبعينيات في تونس في نهاية المطاف، اختلفت النتيجة عما كانت عليه في المغرب: كانت جهود التعريب محدودة وقُلِّصت في نهاية المطاف، وساد نظام ثنائي اللغة.

---

(15) Moha Ennaji, «Language Contact, Arabization Policy and Education in Morocco,» in: Aleya Rouchdy, ed., *Language Contact and Language Conflict in Arabic* (New York: Routledge, 2002), pp. 74–75.

(16) Sadiqi, Ibid., p. 86.

(17) Loubna Lahlou, «La Réforme de l'Université marocaine entre idéal organisationnel et réalité pratique,» paper presented at: The université Paris 8, Vincennes-Saint-Denis, May 2009).

وعلى الرغم من أن عملية التعريب استغرقت أكثر من ثلاثين سنة لتتحقق بالكامل في المغرب، اعتُبِرت العملية متسرعة ومن دون داع، ولا سيَّما نظراً إلى أن عدد المدرّسين المدربين في العربية الفصحى بقي غير كاف[18]. وفي أوائل الستينيات، كان 50 بالمئة من مدرّسي المدارس الابتدائية المغاربة هم أنفسهم حاصلون على التعليم الابتدائي فقط[19]. وجيء بالمدرسين من بلدان المشرق العربي في محاولة لسد الفجوة الناجمة عن برنامج التعريب[20].

حدث النهج غير الحكيم الخاص بالتعريب ومن ثم استقبال أعداد كبيرة من المدرّسين الوافدين، في وقت كان عدد السكان في ازدياد، فارتفعت معدلات التحاق الطلاب بسرعة. وبحلول عام 1985، ارتفع عدد الأطفال في سن الدراسة الملتحقين بالمدارس إلى 85 بالمئة مقابل 17 بالمئة في وقت الاستقلال[21].

أما في الجزائر فكان الدفع إلى التعريب أقوى وأكثر سياسية حتى من المغرب. قبل الاستقلال، كان تعليم السكان المحليين محدوداً، كما كانت الحال عليه في كل أنحاء العالم العربي. وفي عام 1944 كان 8.8 بالمئة فقط من الأطفال الجزائريين في سن الدراسة ملتحقين بالمدارس[22]. وعلى الرغم من أن الفرنسيين أنشأوا مدارس ابتدائية فرنسية ـ عربية للطلاب الجزائريين منذ عام 1870، فقد أُغلِقت هذه المدارس في عام 1883 لأن الوالدين رفضوا إرسال أطفالهم إليها. كانت الكتاتيب، التي نظمها الفرنسيون، هي المدارس الوحيدة الموجودة حتى تأسيس سكان محليين مدارس خاصة في أواخر العقد الأول للقرن العشرين وأوائل عقده الثاني. استخدمت هذه المدارس الجديدة الأساليب البيداغوجية الفرنسية، لكنها ابتعدت من المناهج الدراسية الفرنسية وركزت بدلاً من ذلك على غرس قيم حب الوطن بين الطلاب الجزائريين[23].

---

(18) Ennaji, «Language Contact, Arabization Policy and Education in Morocco,» pp. 74-81.

(19) World Bank, *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and Africa* (Washington, DC: World Bank, 2008), p. 143

(20) Ennaji, Ibid., p. 74.

(21) Nick Clark, «Education in Morocco,» *World Education News and Reviews* (April 2006), <https://www.wes.org/ewenr/PF/06apr/pfpractical_morocco.htm>. (accessed 8 May 2016).

(22) Mahfoud Bennoune, *The Making of Contemporary Algeria, 1830–1987* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002), p. 219.

(23) Ahmed Djebbar, «Le Système éducatif algérien: Miroir d'une société en crise et en mutation,» dans: Tayeb Chenntouf, ed., *L'Algérie face à la mondialisation* (Oxford: African Books Collective, 2008), pp. 172–174.

وبعد الاستقلال في عام 1962، كان الهدف الرئيسي للمسؤولين الجزائريين مساعدة البلد على شفاء نفسه بعد صراع طويل ووحشي من أجل الاستقلال. أثارت المشاعر المعادية للاستعمار ورفض الهيمنة الثقافية واللغوية للسلطة الإمبريالية حملة تعريب الثقافة والتعليم واستعادة الهوية «المفقودة». وشرعت السلطات الجزائرية في استئصال الفرنسية ـ «لغة الإقصاء الاستعماري» ـ من كل مجالات المجتمع الجزائري في ما وصفته الأكاديمية الجزائرية المولد جميلة سعدي مكران بـ «القتل اللغوي»[24]. وذهبت الجزائر المستقلة إلى حد أنها كرست في القانون، من خلال المادة 76 من الدستور الجزائري لعام 1963، وجوب تحقيق التنفيذ الكامل للتعريب في أقرب وقت ممكن.

أثارت جهود التعريب جدالاً بين المؤيدين، الذين كان خطابهم راسخاً في الإسلام، ومناصري ثنائية اللغة ـ أُشيرَ إليهم بازدراء باسم حزب فرنسا. وكما في المغرب، واصلت الجزائر الاحتفاظ بعلاقات قوية مع فرنسا بعد الاستقلال، إذ وظفت مواطنين فرنسيين في مشاريع استكشاف النفط وكمدرسين ـ ما جعل من الصعب التخلي عن اللغة[25]. لكن في النهاية، فاز المحافظون وسرعان ما أصبح التعريب سارياً. وعند إسقاط أول رئيس للجزائر، أحمد بن بيلا (1916 ـ 2012)، في انقلاب في عام 1965، أعاد خليفته هواري بومدين التشديد على الهوية الإسلامية والعربية للجزائر وسمح للقيم الإسلامية العربية بالهيمنة على نظام التعليم[26]، فشمل برنامج التعريب نظام التعليم والخدمة المدنية والمجال العام. وقد عُرِّبت سنوات الدراسة الابتدائية في تتابع سريع ـ السنة الابتدائية الأولى في عام 1964، والثانية في عام 1967، والسنتان الثالثة والرابعة في عام 1971. وعُرِّب ثلث المواد الدراسية في المرحلتين المتوسطة والعليا بحلول عام 1971. وبحلول عام 1990، اكتملت العملية، وكانت اللغة الفرنسية تُدرَّس فقط كلغة أجنبية[27].

وفي حين كان التعريب يترسخ عند مستوى المدرسة خلال معظم العقدين الأولين بعد الاستقلال، اعتمدت الجزائر على نظام مزدوج للتعليم. فعلى النقيض من النظام المتكامل

---

(24) Djamila Saadi-Mokrane, «The Algerian Linguicide,» in: Anne-Emmanuelle Berger, ed., *Algeria in Others' Languages* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002), pp. 44–47.

(25) Roland Oliver and Anthony Atmore, *Africa Since 1800,* 5th ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), p. 242.

(26) Jonathan N. C. Hill, «Identity and Instability in Postcolonial Algeria,» *Journal of North African Studies*, vol. 11, no. 1 (2006), p. 8.

(27) Gilbert Grandguillaume, «Les Débats et les enjeux linguistiques,» dans: Ahmed Mahiou et Jean-Robert Henry, eds., *Où va l'Algérie?* (Aix-en-Provence: Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, 2001), pp. 273–287.

الثنائي اللغة في تونس، قُسِّم الطلاب الجزائريون، اعتماداً على الموضوع، إما في نظام ذي توجه فرنسي يستخدم أساليب بيداغوجية عقلانية وحديثة وإما في مخطط ذي توجه عربي إسلامي، كان غنياً بالمحتوى الأيديولوجي ويعتمد على الحفظ عن ظهر قلب(28). واعتُمِد على المتعاونين الفرنسيين للتدريس في المسار الفرنسي. وبالنسبة إلى الموضوعات التي دُرِّست باللغة العربية، توافر عدد قليل جداً من الجزائريين الذين يستطيعون أداء المهمة. ووجب استيراد المدرّسين ـ بصورة رئيسية من مصر، لكن إلى جانب سورية والعراق ولبنان(29).

وفي عام 1964 وحده، التحق أكثر من ألف مصري بالقوة التدريسية الجزائرية، لكنهم افتقروا إلى التدريب المناسب كمدرّسين. وكان من الصعب أيضاً بالنسبة إلى الطلاب العرب والأمازيغ المحليين فهم اللهجة المصرية لمدرّسيهم الجدد ـ والعكس صحيح(30). وقد زادت الحاجة إلى المدرّسين الوافدين مع توحيد معايير نظام التعليم وفرض التعليم الإلزامي في عام 1976. وتضاعف التحاق الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة ثلاثة أضعاف ـ إلى 71 بالمئة ـ في عام 1977 عما كان عليه وقت الاستقلال(31). واستمرت مشكلة نقص المدرّسين، واستمر الاعتماد على المدرسين الأجانب. وأضاعت أجيال من الطلاب فرصة للحصول على تعليم جيد بسبب نقص الموظفين وسوء إعداد العاملين في مجال التعليم.

وعبر الحدود الجزائرية، رأى معمر القذافي في التعليم وسيلة لإخضاع شعبه لعقيدته الغريبة. أراد القذافي غرس روح ثورية لدى الطلاب(32). وطبّق خطابه على التعليم، وفي عام 1976 أطلق برنامجه المسمى تثوير المناهج. وإضافة إلى الدراسات الإسلامية ودراسات اللغة العربية عند كل المستويات الأكاديمية، خُصِّصت عدة ساعات أسبوعية لدراسة **الكتاب الأخضر** للقذافي(33).

وضع الكتاب، وهو بيان كوميدي ومنافق عن «الفلسفة السياسية» للقذافي، مخططاً لسبل حكم الأمة، وكيف يجب أن يعمل اقتصادها، وكيف ينبغي تنظيم مجتمعها.

---

(28) Gilbert Grandguillaume, «Pour une histoire critique et citoyenne,» dans: Frédéric Abécassis, *La France et l'Algérie: leçons d'histoire* (Lyon: ENS, 2007), pp. 55–64.

(29) Fouad Chafiqi and Abdelhakim Alagui, «Réforme éducative au Maroc et refonte des curricula dans les disciplines scientifiques,» *Carrefours de l'éducation*, vol 3, no. 1 (2011), pp. 29–50.

(30) Grand Grandguillaume, «Les Débats et les enjeux linguistiques,» pp. 273-287.

(31) Bennoune, *The Making of Contemporary Algeria, 1830–1987*, pp. 223-224.

(32) Amal Obeidi, *Political Culture in Libya* (Surrey, UK: Curzon, 2001), p. 52.

(33) Helen Chapin Metz, ed., *Libya: A Country Study* (Washington, DC: Library of Congress, 1987), p. 113

وناقش «الديمقراطية»، لكنه تحدث عن كيف تمثل الهيئات التمثيلية مثل البرلمانات «حاجزاً شرعياً بين الشعوب وممارسة السلطة» وكيف يجب أن تكون السلطة لامركزية تماماً وتكمن في أيدي الناس ـ وهذه مفارقة، نظراً إلى كيفية تركز السلطة بين يديه هو وقد أوضح الكتاب أن الملكية الخاصة مقبولة فقط عندما يتعلق الأمر بملكية المرء لمنزله[34]. لكن بالطبع هذا لم ينطبق على القذافي الذي امتلك طائرة خاصة ومنازل فخمة حول العالم ـ ناهيك بمجموعة من المسدسات المذهبة والمرصعة بالجواهر.

جند القذافي مدرّسين من مجلسه الثوري للمساعدة على تشكيل جيل الغضب، المستند إلى معاداة أمريكا ومعاداة الصهيونية، والملتزم بالقومية العربية وتحرير فلسطين. وعنت المدرسة في ليبيا أيضاً التدريس المفروض خلال العطلات في «معسكرات أيديولوجية» مصممة لزيادة الاعتناق لدى الطلاب[35]. وَعَسْكَرَ القذافي المدارس وطلب تدريباً عسكرياً لكل من الطلاب والطالبات الذين كانوا يرتدون الزي العسكري في المدرسة ويشاركون في تدريبات عسكرية يومية[36].

ولتعزيز الشعور بالهوية الوطنية بين الطلاب، كان من الشائع في بلدان من تركيا وباكستان إلى العراق ومصر تعزيز فكرة عسكرية للوحدة ضد الأعداء ـ تاريخياً وفي الوقت الحاضر. ورُوِّج لرواية عن الاستهداف وقيم الإقصاء والتعصب، سواء من خلال إبراز الأعداء السابقين في وقت ولادة الإسلام ككفار، أو الأعداء الحديثين والحاليين في شكل الغرب والصهيونية ـ ما أدخل غالباً في الخطاب صلة الجهاد[37].

وهكذا يغيب التحليل التاريخي النقدي، وتكون الروايات المقبولة، التي تضع دائماً العرب أو المسلمين في مواجهة مضطهِد يكون عادة غربياً، فوق اللوم. ويُعَدّ نقد الشخصيات التاريخية العربية والإسلامية تدنيساً، وهو ما يعزز بين الطلاب معتقدات تكنّ إعفاءً كاملاً من المسؤولية وافتقاراً إلى النقد الذاتي. وينمو الطلاب ليصبحوا واضعين لنظريات مؤامرة؛ ويجعل الشعور بالاستهداف واللوم التطورات الأكثر عادية معبَّراً عنها في مؤامرة غربية.

---

(34) Muammar Gaddafi, *The Green Book* (Tripoli, 1975), pp. 9 and 13, <http://openanthropology.org/libya/gaddafi-green-book.pdf>.

(35) Obeidi, *Political Culture in Libya*, pp. 52-54.

(36) Metz, ed., *Libya: A Country Study*, p. 112.

(37) Jocelyne Cesari, *The Awakening of Muslim Democracy: Religion, Modernity, and the State* (New York: Cambridge University Press, 2014), pp. 87–88 and 100.

رعى الوضوح المشحون عاطفياً الذي قُدِّمَت من خلاله الكفاحات الماضية واللاحقة، مواقف مصقولة لا تقبل المساومة تجاه الصراع بوجه عام. تتجلى مواقف كهذه بصورة واضحة في الكتب المدرسية، التي صورت كل الصراعات بصيغة الأبيض والأسود، وهو ما حرم الطلاب الفرصة أو القدرة على النظر في الفارق الدقيق أو الجدال أو البحث عن رواية بديلة. وعنى التشديد على الحفظ عن ظهر قلب وتلقين رواية النظام أن المناقشة في الفصل الدراسي غير مُشجَّعة. ولم يُعلَّم الطلاب كيفية تطبيق المنطق والاستدلال أو كتابة المقالات التي تتخذ موقفاً في موضوع ما.

في بيداغوجيا المقموعين، يتحدث باولو فريري عن نوع من التعليم هو عبارة عن «إيداع» ـ الطلاب هم «المستودعات» والمدرّس هو «المودِع». وتصبح مهمة المدرّس واحدة تعمل لملء عقول الطلاب بمحتوى غالباً ما يكون مفصولاً عن الواقع وحيث يعلم المدرّس كل شيء ولا يعلم الطالب أي شيء[38].

وفي هذا النوع من البيئة، التي أصبحت سمة مميزة للفصول الدراسية في كل أنحاء العالم العربي، تعلم الطلاب تبني ثقافة عدم التشكيك أو التفكير النقدي، ومديح المؤلف والمدرّس والقائد. وطوروا نظرة قدرية إلى وضعهم، واكتسبوا في سن مبكرة عادات الطاعة وقبول الحقيقة الوحيدة. وعزز التعليم العسكري هذه العادات، مع تركيزه على القيادة والنظام.

كذلك كان للبيئة المنزلية أثر قوي، وأصبحت جزءاً من حلقة مفرغة: لقد عززت زراعة العقول غير المشككة في الفصل الدراسي الطاعة في المنزل، والعكس صحيح. وبدأ المنزل والفصل الدراسي خلق صور طبق الأصل أحدهما عن الآخر. قللت الأساليب الشائعة لتربية الأطفال في البيئات الريفية والدينية المحافظة ـ الصلبة والقامعة للتشكيك والاستكشاف واتخاذ المبادرة ـ مقترنة بالفلسفات التي تبنتها المدارس، من استقلال الأطفال، وقوّضت ثقتهم بأنفسهم وفعاليتهم الاجتماعية، وعززت بدلاً من ذلك مواقف سلبية وتردداً في صنع القرار[39].

كما غابت بصورة رئيسية الفرص المتاحة لتعزيز الإبداع والتعبير عن الذات والانفتاح على وجهات نظر متنوعة ـ سواء داخل المدرسة أو خارجها. فبدلاً من تعلم الحب، من

(38) Paulo Freire, *Pedagogy of the Oppressed: Thirtieth Anniversary Edition* (New York: Bloomsbury, 2000), 71–74.

(39) United Nations Development Programme [UNDP], *The Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society* (New York: UNDP, 2003), p. 3.

خلال الفنون والأدب، أو الجدال والنظر بصورة نقدية من خلال دراسة الفلسفة، تعلم الطلاب في كثير من الأحيان أن يكرهوا من خلال تلقينهم خطاباً من نوع «نحن في مقابل هم».

في الأردن، وعلى الرغم من إصلاح قانون التعليم في عام 1994 نص صراحة على أن من الأهداف التعليمية إعطاء الطلاب فكرة عن الجماليات والنواحي المختلفة للحياة في الفنون، فإن الفن لا يمثل سوى 1 بالمئة من المنهج الدراسي. وغالباً ما تُحظَر الفنون، ولا سيَّما المسرح والموسيقى، في المدارس التي تعدها حراماً وتحرض أولئك الذين يستهلكونها على الشهوة والمتع[40].

كان لتسلل الدين برعاية الدولة إلى كل الموضوعات تقريباً، وإصرار الأديان التوحيدية على الحقيقة المطلقة، أثر مزدوج في توليد الحماسة الدينية بين الطلاب وضمان عدم قدرتهم على التشكيك. وحذت المناهج البيداغوجية الجامدة حذو التعليم الديني. فللحفظ عن ظهر قلب جذور في التعلم الإسلامي التقليدي في المدارس القرآنية، التي تتمحور بصورة شبه حصرية حول تدريس تلاوة القرآن من الذاكرة. فالاختتام الناجح لمادة دراسية يتكون من الختم والحفظ والتجويد. ويمكن تحقيق هذه المعالم من دون اكتساب فهم وافٍ للنص أو لغته بالضرورة.

ثم أكملت التفسيرات الصارمة للإسلام والنهج العقائدي للدين إصرار الأنظمة القمعية على الانضباط والسيطرة. فقبول الحقيقة الوطنية والجيوسياسية المطلقة سار إلى جانب هيمنة ساحقة للتعليم الديني في المناهج الدراسية واستخدام الأنظمة الحاكمة للإسلام كأداة سياسية.

استخدم الملك المغربي الحسن الثاني (حكم 1961 ـ 1999) التعليم الديني وضم الدراسات الإسلامية أكثر إلى المناهج الدراسية في السبعينيات كوسيلة لتعزيز مؤهلاته الدينية، عقب محاولتين فاشلتين لإطاحته عامي 1971 و1972. فالملك، بعد كل شيء، كان يحمل لقب أمير المؤمنين، نظراً إلى ادعاء النظام الملكي نسباً إلى النبي. وكان دور الإسلام في المناهج الدراسية المغربية وُسِّع فعلاً في عام 1966، فضُوعِف عدد الساعات الأسبوعية المخصصة للدراسات الإسلامية في المدارس المتوسطة، وأُضيفَت الموضوعات الدينية إلى المناهج الدراسية في التاريخ، والأدب العربي، والتربية

(40) سمر دودين، «المنهج الخفي الذي يحرم الفنون!،» **الغد**، 2015/7/29، <https://bit.ly/30xQg3R>.

المدنية[41]. واستخدم النظام الملكي التعليم الإسلامي كأداة دفاعية لاسترضاء معارضة الوطنيين الدينيين، كذلك كحيلة استراتيجية لتقوية الإسلاميين في مواجهة المؤثرات اليسارية[42].

كذلك استُخدِم ضم الإسلام إلى التعليم كأداة سياسية في مصر في الخمسينيات والستينيات. فالرئيس جمال عبد الناصر وسع نظام التعليم الديني لجامع الأزهر المؤمم لتحقيق هدفين استراتيجيين. أولاً، كان بحاجة إلى دعم جامعة جامع الأزهر لمواجهة المعارضة المتنامية للإخوان المسلمين. وثانياً، هدف إلى منافسة الثقل الإسلامي السعودي من خلال تحديد مصر كدولة عربية مسلمة.

وبدلاً من إدراج الإسلام كموضوع في منهج دراسي حديث، كما فعل بورقيبة، ضم عبد الناصر موضوعات حديثة إلى مدارس ابتدائية وثانوية مكرّسة قائمة على أساس النظام الأزهري. انتشرت المعاهد الأزهرية كبديل حديث للمدارس التقليدية؛ وهي علّمت الرياضيات واللغة العربية والعلوم الطبيعية، وكذلك الدراسات الإسلامية والتاريخ الإسلامي. وبحلول بداية القرن الحادي والعشرين، كان 1.3 مليون طفل تراوح أعمارهم بين الخامسة والتاسعة عشرة ملتحقين بمدارس أزهرية منفصلة للفتيان والفتيات[43].

وسرعان ما بدأ الإسلام في السيطرة على كل الموضوعات. وأصبحت الكتب المدرسية في اللغة والأدب العربيين مؤسلمة أكثر فأكثر وغير قابلة للتمييز عن الكتب الدينية. واستُبدِلت بالنصوص الأدبية مقتطفات قرآنية، وتطلبت امتحانات اللغة العربية حفظ القرآن عن ظهر قلب[44]. عنت إضافة مواد حديثة إلى نظام ذي توجه ديني أن هذه الموضوعات كانت تُدرَّس من منظور ديني ـ وهذا سيناريو مختلف عن إضافة الدين كموضوع في نظام حديث، كما فعلت تونس. وأصبح هذا النمط اتجاهاً تخلل نظام التعليم في البلدان الأخرى في المنطقة حيث سيطر الإسلام.

---

(41) Sarah Feuer, «Negotiating the Nation-State: The Politics of Religious Education in Morocco and Tunisia, 1956–2010» (PhD Dissertation, Brandeis University, 2014), p. 2.

(42) Ann Witulski, «Islamic Education Curriculum Reform and Politics in Morocco,» in: *Center for African Studies*: *Research Report 2011* (Gainesville: University of Florida, 2011), p. 50.

(43) Malika Zeghal, «The «Recentering» of Religious Knowledge and Discourse: The Case of al-Azhar in Twentieth-Century Egypt,» in: Robert Hefner and Muhammad Qasim Zaman, eds., *Schooling Islam: The Culture and Politics of Modern Muslim Education* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007), pp. 110–124.

(44) Samuel Tadros, *Motherland Lost: The Egyptian and Coptic Quest for Modernity* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2013).

تكثف تسلل الإسلام إلى التعليم المصري في عهد الرئيس أنور السادات، الذي وصل إلى السلطة بعد وفاة عبد الناصر عام 1970. فالسادات تحالف مع الإخوان المسلمين ضد الناصريين والتيارات الشيوعية الناشئة، مستخدماً الإسلام كمصدر للشرعية وأطلق على نفسه اسم «الرئيس المؤمن». عدل السادات الدستور لجعل الشريعة المصدر الرئيسي للقانون، ومكّن المنظمات الإسلامية من التأثير في التعليم والمجتمع المدني[45]. وفي نهاية المطاف حظّر السادات دخول الإخوان المسلمين إلى أحرام الجامعات قرب نهاية عهده عندما أصبحوا أقوياء جداً ومتطرفين على نحو متزايد في أيديولوجياهم وتكتيكاتهم. لكن الضرر كان حصل فعلاً.

وجد الإسلاميون أكبر مجال لهم في ظل نظام مبارك، عندما تضاءل استثمار الدولة في التعليم، ووجب ملء الفراغات ـ التي تفاقمت بفعل انفجار النمو السكاني ـ من جانب مدارس خاصة. ورأت الجماعات الدينية فرصة في توفير التعليم والمساعدة العائلية، وانتشرت المدارس الإسلامية. وأصبح التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على وجه الحصر تقريباً مجالاً خاصاً بالجمعيات الخيرية الدينية. واستُبدِلت بالنشيد الوطني تلاوات قرآنية في المدارس العامة، وتمحورت الأنشطة اللاصفية حول حفظ القرآن عن ظهر قلب ومسابقات التلاوة. وتعرضت الفتيات لضغوط ليرتدين الحجاب، واستُبعِدن تدريجاً من أي نوع من النشاط الرياضي. وحذرت الكتب المدرسية التي كتبها الإخوان المسلمون من أن الانحراف عن الإسلام سيضر بالمجتمع. كما حدّدت كتب التربية المدنية، التي أُدخِلت في وقت متأخر، في عام 2009، المواطنة الصالحة كمرادف لمراعاة طقوس الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[46].

وبينما زاد جمال عبد الناصر من نفوذ جامع الأزهر ودور الإسلام في المنهج الدراسي المصري لمواجهة الإخوان المسلمين، ازداد دور الإسلام في نظام التعليم الأردني بسبب نفوذ الإخوان المسلمين. فإدخال البلد للإخوان المسلمين، الذين أسسوا فرعهم الأردني في عام 1945 تحت ذريعة دعم الجهاد في فلسطين، تُرجِم إلى تقديم الحكومة إيماءات استرضاء إلى الجماعة مع مراقبة أنشطتها عن كثب.

(45) Hania Sobhy, «To Get Rid of Extremism in Egyptian Education, Understand Its Roots,» *Al-Fanar Media,* 6 November 2015, <http://www.al-fanarmedia.org/2015/11/to-get-rid-of-extremism-in-egyptian-education-understand-its-roots/>.

(46) Ibid.

لكن النهج التصالحي للحكومة انتهى به الأمر إلى أثر مدمر في أجيال من الأردنيين عندما سُمِح للإخوان المسلمين بإضافة وزارة التربية والتعليم إلى دائرة نفوذهم في الدولة. وخلال جزء كبير من السبعينيات، عُيِّن القيادي في الإخوان المسلمين والرئيس السابق للجماعة إسحاق الفرحان، على رأس الوزارة، فأصبحت السياسة التعليمية للأردن في عهده منحازة على نحو متزايد إلى نسخة الإسلام الخاصة بالإخوان المسلمين. وخلال العقود التي احتفظ فيها الإخوان المسلمون بوزارة التربية والتعليم الأردنية، تسلل أعضاء يدفعون اشتراكاتهم إلى الجماعة إلى الوزارة وضمنوا سيطرة دائمة ومطلقة على محتوى المناهج الدراسية، بحيث باتت تُلاحَظ قوتهم في الكتب المدرسية والمناهج البيداغوجية التي تهيمن على المشهد التعليمي وفي المقاومة الداخلية لأي محاولة للإصلاح التقدمي.

وصفت الكتب المدرسية الخاصة بالمرحلة الابتدائية التي أدخلتها وزارة التربية والتعليم قبل عام 2016 التعايش السلمي بأنه روح تُمارَس حصرياً بين المسلمين، وقدّمت قيماً مثل الاحترام والعدالة والتسامح بأنها قيم إسلامية؛ وسادت الرواياتُ الدينية الكتبَ المدرسية في الدراسات اللغوية العربية والمدنية والاجتماعية ـ إضافة إلى الكتب المدرسية الدينية؛ ودرّست المناهج الدراسية والكتب المدرسية الخاصة بالعربية اللغة ـ وتواصل تدريسها ـ من خلال القرآن والحديث.

وتحدثت الكتب المدرسية الخاصة بالمرحلة الثانوية عن طاعة الوالدين ونشر الإسلام والدفاع عنه من خلال الجهاد كواجبات لكل مسلم، لا تحل ثانياً في الأهمية إلا بعد عبادة الله. وأخبرت الكتب المدرسية في الدراسات الإسلامية الطلاب أن «الجهاد فرض عين على كل مسلم» وأن أولئك الذين يشاركون فيه يذهبون مباشرة إلى الجنة[47]. وفي كتاب مدرسي خاص بالمرحلة العليا، يستنتج تحليل النص القرآني الذي يتحدث عن إخراج المسلمين يهودَ المدينة أن على المرء أن يكون «حذراً من المنافقين واليهود لأنهم إخوة في عداوتهم للمسلمين»[48].

وذهب الكتاب المدرسي في التعليم الإسلامي في الصف الثامن إلى حد وصف سلطة الزوج في العلاقات الزوجية والمسائل الأسرية. ويقال لنا إنه لا يُسمح للزوجة

(47) ذوقان عبيدات، «أشمل وأهم دراسة تحليلية: «الداعشية» في المناهج والكتب المدرسيّة الأردنية»، **الأردن العربي**، <https://bit.ly/2XIOKKa> (accessed on 30 June 2016).

(48) مجدي سليمان [وآخرون]، **الثقافة الإسلامية: المستوى الثاني ـ كتاب الثانوية** (عمّان: وزارة التربية والتعليم، 2014)، ص 44.

بمغادرة منزلها من دون إذن زوجها، لأن غيابها عن المنزل قد يعوق واجباتها تجاه زوجها وأطفالها. لكن هناك استثناءات في حالات الطوارئ القصوى مثل اندلاع حريق أو مرض طفل؛ لكن حتى في ذلك الحين، لا ينبغي لها الخروج وهي معطرة وشعرها غير مغطى[49]. وفي الكتب المدرسية الأردنية المنشورة قبل عام 2016، فإن 90 بالمئة من الرسوم التوضيحية التي شملت المرأة أظهرتها مرتدية حجاباً[50].

تعتمد «الفلسفة» الرسمية لنظام التعليم الأردني أولاً وقبل أي شيء على الإيمان بـ «الله عز وجل» وبـ «المثل العليا للأمة العربية». وهي توضح بكثرة وبصورة لا تقبل الجدل أن الإسلام هو المصدر المثالي للمعرفة والأخلاق؛ ويُحدَّد الإسلام بأنه نظام كامل يتكون منه الوعي[51]. ويعتمد التعليم، كما تحدّده وزارة التربية والتعليم على موقعها الإلكتروني، على الدين والوطنية، وليس لديه سوى القليل من الأساس الفكري في أسسه.

لا عجب إذاً في أن يهيمن الإسلام على كل موضوع يمكن تصوره في المناهج الدراسية والكتب المدرسية، وفي أن الطالب الأردني يُلقَّن بالخطاب الديني؛ ففي الكتب المدرسية العلمية، مثلاً، تُقدَّم الآيات القرآنية في بداية الدروس لتوفير سياق ديني حتى لأكثر المواد تجريبية[52].

لاقت المحاولات التي قامت بها الحكومة الأردنية في عام 2016 لتحديث الكتب المدرسية ـ بتقليص الإشارات الدينية وزيادة شمول الأقلية المسيحية الصغيرة لكن المهمة ـ مقاومة قوية من التيارات المحافظة، بما في ذلك الإسلاميون داخل نقابة المدرّسين الأردنيين. واستعرت المحاجات بين مؤيدي الإصلاحات المؤقتة وأولئك الذين عارضوها. وكبُر الضغط على الحكومة لسحب بعض التغييرات التي أُدخِلت. وشدّدت القوى المعارضة للتغييرات الأولية، وكانت غالباً معارضة حميدة، على الصعوبات التي تواجه محاولة تنفيذ أي إصلاح راديكالي. لكن الدولة ظلت ملتزمة بجهد الإصلاح،

(49) جميل فخري جانم [وآخرون]، **التربية الإسلامية: المستوى الثاني ـ صف ثامن** (عمّان: وزارة التربية والتعليم، 2014)، ص 177.

(50) عبيدات، «أشمل وأهم دراسة تحليلية: «الداعشية» في المناهج والكتب المدرسيّة الأردنية».

(51) «Education System: The Philosophy and Objectives of Education,» The Hashemite Kingdom of Jordan: Ministry of Education, <http://www.moe.gov.jo/en/MenuDetails.aspx?MenuID=32> (accessed 1 May 2017).

(52) Dalal Salameh, «New School Textbooks and Extremism, New Covers for Old Books,» 7iber, 15 June 2015, <http://7iber.com/society/the-new-school-textbooks-and-extremism-new-covers-for-old-books/#.WAYUi-V94dV>.

واستبدلت وزير التربية والتعليم في أوائل عام 2017، ووضعت عدداً من هيئات المراجعة للإشراف على عملية التغيير.

وفي السعودية، كان النظام التعليمي منذ البداية متجذّراً في الدين والولاء لآل سعود. وقُدِّم الاثنان كمتشابكين، مع كون آل سعود أوصياء على الإسلام. وارتكزت سياسة التعليم على ضمان تعليم العقيدة الإسلامية «الصحيحة» وفهم شرعية الأسرة السعودية استناداً إلى أسس دينية. فأن تكون خائناً للنظام يعني أن تكون خائناً لله. وتزخر الكتب المدرسية السعودية بالآية القرآنية: ﴿**أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾(53).

استغرق الأمر في المملكة السعودية أكثر من عقدين بعد إنشائها كدولة في عام 1932 لتأسيس وزارة للتعليم، في عام 1953. ومر ما يقرب من عقدين آخرين قبل أن يجعل البلد التعليم الابتدائي مجانياً ـ لكن ليس إلزامياً ـ في عام 1970. وقد حجب إنشاء نظام المدارس العامة المدارس القرآنية، لكن النظام الجديد تألف أكثر فأكثر من التعليم الديني.

افتُتِحت أول مدرسة سعودية عامة للفتيات في عام 1960. ودرست الفتيات وفق المنهج الدراسي نفسه الذي اتبعه الفتيان، لكنهن لم يتمكن من الاستفادة من التربية البدنية ـ واستُعيض عن ذلك بالاقتصاد المنزلي(54). وُضِع تعليم الفتيات تحت الرئاسة العامة لتعليم البنات، وهو كيان منفصل عن وزارة التعليم سيطرت عليه السلطات الدينية. ولم تُدمَج الرئاسة العامة لتعليم البنات في وزارة التعليم إلا بعدما تسبب حريق في مدرسة بمكة في عام 2002 في مقتل 15 فتاة عندما عرقلت الشرطة الدينية السعودية ـ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ جهود الإنقاذ لأن الفتيات لم يكنّ محجبات.

التعليم الإسلامي في السعودية، الذي يروّج الأيديولوجيا الوهابية ويعلّم محتوى إقصائياً تجاه الديانات والطوائف الأخرى، إلزامي عند كل مستويات التعليم. وقد خُصِّص ما بين 20 و30 بالمئة من الساعات الأسبوعية في المرحلتين الابتدائية والثانوية لهذا الموضوع. هذا إضافة إلى الفصول الدراسية في التاريخ واللغة العربية التي تهيمن عليها التعاليم الدينية. وعند المستوى الجامعي، كان ربع الطلاب يدرسون في مؤسسات إسلامية في أوائل التسعينيات(55).

(53) Michaela Prokop, «Saudi Arabia: The Politics of Education,» *International Affairs,* vol. 79, no. 1 (2003), p. 79.

(54) Maher Mater Abouhaseira, «Education, Political Development, and Stability in Saudi Arabia», (PhD diss., University of Southern California, 1998), p. 85.

(55) Prokop, Ibid., pp. 78-80.

وليس من المستغرب أن يكون التعليم المختلط غير قانوني في السعودية، في المدارس والجامعات ـ العامة أو الخاصة؛ فهو موجود فقط عند مستوى رياض الأطفال. وعندما افتتح الملك السعودي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في عام 2009 كمرفق تعليمي مختلط، كان عليه تأسيس منطقة اقتصادية خاصة لهذا الغرض. وكان مفهوم الجامعة المختلطة تعليمياً على النمط الأمريكي في بيئة قامعة جنسياً وخاضعة للهيمنة الدينية، أمراً راديكالياً بصورة غير عادية بالنسبة إلى السعودية. لذلك واجه الملك انتقادات حادة من رجال الدين السعوديين المحافظين، ولا سيَّما أن الجامعة لم تفرض أي فصل جندري أو قاعدة للباس المرأة.

عندما يجتمع الأكاديميون الذكور والإناث معاً في ورش عمل ومؤتمرات في السعودية عادة، يكون هناك فصل بين الجنسين. واختبرتُ ذلك بصورة مباشرة في مؤتمر أكاديمي بجامعة الملك عبد العزيز في الرياض. كنت مع زملائي الذكور في مبنى اقتصر على الذكور. وشاركت المدرسات الإناث، المعزولات في أماكنهن المقتصرة على النساء، عن طريق عرض أصواتهم في قاعة المؤتمرات عبر نقل الصوت والصورة عن بعد. مع العلم أن نقل الصورة كان متاحاً رؤيته للنساء فقط، أما الرجال فلم يكن متاحاً لهم رؤية صورة النساء.

وفي مناسبة منفصلة عندما زرتُ رئيسة جامعة للنساء في جدة، أُحِلتُ على امرأة ـ كانت تنتظر خلف باب بصورة غير مرئية ـ بعدما دخلتُ في منطقة انتظار تقتصر على الرجال. وسارت مرافقتي أمامي في الفناء المؤدي إلى المبنى الرئيسي. وكانت تسير أسرع وأسرع وأنا أحاول مواكبتها. وسرعان ما بدأت تجري، ولذلك جريتُ في محاولة للحاق بها. فقد كنت غافلاً تماماً عن سبب عزمها على إبقائي خلفها. وفهمتُ فقط عندما دخلتْ إلى المبنى وأعلنت بصوت عال أن رجلاً مقبل. «ريال، ريال»، قالت صارخة، ووضعت النساء غريزياً حجاباتهن على رؤوسهن.

فالاختلاط غير مشجع عليه بشدة في كل المجالات في السعودية. ويحذر رجال الدين من أنه قد يؤدي إلى «الفحشاء، والزنا، وخراب المنازل، وولادة أطفال من أزواج غير متزوجين، وانهيار مجتمعي كامل». وعندما تحدّى أحمد قاسم الغامدي، وهو عضو سابق في «الشرطة الدينية» السعودية، القرارات المتعلقة بما هو الصواب وما هو الخطأ في كل جانب من جوانب الحياة، بما في ذلك الاختلاط، تلقى

تهديدات بالقتل من مجهولين ونُبِذ. وندد به رجال الدين ودعوا إلى معاقبته وتعذيبه[56].

عزز الفصل بين الجنسين ـ في المدرسة وفي المجتمع ككل ـ من إخضاع النساء لوضع أدنى في العالم العربي ومن حرمانهن. وتُعَدّ الإحصاءات التي تشير إلى تقدم المرأة العربية من خلال التعليم مضللة. ففي حين أن المساواة الجندرية تحققت لجهة معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات، إذ فاقت الإناث في كثير من الأحيان الذكور عدداً، لم يُترجَم هذا إلى نهوض بحقوق المرأة ووضع متساوٍ لها؛ ولا تزال هناك فجوة رئيسية عندما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة في القوى العاملة. وفي حين أن 75 بالمئة من الرجال المؤهلين الذين تراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والسادسة والستين يبحثون عن فرص عمل ويتمكنون من الحصول عليها، لا يصح الأمر نفسه إلا على 22 بالمئة فقط من النساء[57].

وفي حين تتزايد الضغوط على المملكة السعودية لقلب هيمنة الدين في المجال العام، كانت تركيا تتحرك في الاتجاه المعاكس، وشهدت تدهوراً في نظام التعليم العلماني الذي أدخله أتاتورك كعامل متكامل ومحدِّد لأمته الجديدة.

ففي وقت تأسيس تركيا في عام 1923، أعلن أتاتورك أن هدف التعليم هو رعاية مواطنين وطنيين وجمهوريين وعلمانيين. واعتقد أتاتورك بقوة بأن أهم ركيزتين لأي أمة هما جيشها وتعليم شعبها. ويتداخل الأمران غالباً، إذ تبدأ المواد العسكرية الإلزامية في السنة الثانية من المرحلة العليا لكل من الذكور والإناث[58].

وفي الوقت الذي هرعت البلدان العربية ذات السيادة الحديثة نحو التعريب وأحياناً أسلمة أنظمة التعليم المنشأة حديثاً، أخذ أتاتورك تركيا في اتجاه معاكس تماماً. فقد تراجع مؤسس تركيا الحديثة بالكامل من العالم العربي والإسلام، إذ غيّر الأبجدية من العربية إلى اللاتينية، وقيد الوصول إلى النصوص الدينية، بما في ذلك القرآن، وألغى قانونُ توحيد

(56) Ben Hubbard, «A Saudi Morals Enforcer Called for a More Liberal Islam: Then The Death Threats Began,» *New York Times*, 10/7/2016, <http://www.nytimes.com/2016/07/11/world/middleeast/saudi-arabia-islam-wahhabism-religious-police.html>.

(57) «Labor Force Participation Rate, Female (% of Female Population Ages 15+) (Modeled ILO Estimate): Middle East & North Africa (1990–2014),» World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CAC T.FE.ZS?locations=ZQ>, (accessed 31 October 2016), and «Labor Force Participation Rate, Male (% of Male Population Ages 15+) (Modeled ILO Estimate): Middle East and North Africa (1990–2014),» World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.MA.ZS?locations=ZQ>. (accessed 31 October 2016).

(58) Ayşe Gül Altınay, *The Myth of the Military-Nation: Militarism, Gender, and Education in Turkey* (New York: Palgrave Macmillan, 2004), pp. 120 and 124-127.

التعليم الذي أُدخِل في عام 1924 كلَّ التعاليم الدينية من المدارس العامة التركية وأدى إلى إغلاق 479 كُتّاباً[59]. لكن أتاتورك اعترف بأن الحاجة كانت لا تزال تدعو إلى تدريب المسؤولين الدينيين. وهكذا أُسِّست مدارس «إمام ـ خطيب» (الأئمة والخطباء) للموظفين الدينيين ـ تحت سيطرة الحكومة وبرنامجها الخاص باللائكية. وعملت مدارس «إمام ـ خطيب» كمدارس مهنية إسلامية لتدريب الأئمة والدعاة، الذين سينشرون المعرفة الإسلامية المجازة من الدولة بين السكان بطريقة لا تهدد القيم الوطنية للجمهورية.

ومع سعي الانقلابات العسكرية والحكومات الائتلافية المتعاقبة لتحقيق الاستقرار واسترضاء الإسلاميين، عاد الدين إلى المدارس في عام 1953، وترسخ في سلسلة من الإصلاحات التي بدأت في الخمسينيات، واكتسبت سرعة في السبعينيات والثمانينيات. وحُوِّلت مدارس «إمام ـ خطيب» إلى مدارس ثانوية في عام 1970، وهو ما مكن الخريجين من دخول الجامعات. وعند قبول الفتيات في عام 1976 وفتح كل التخصصات الأكاديمية داخل الجامعات للخريجين في عام 1980، أصبحت مدارس «إمام ـ خطيب» في الأساس مساراً بديلاً في نظام التعليم النموذجي. وبحلول عام 1997، كان 13 بالمئة من طلاب المرحلة العليا التركية ملتحقين بمدارس «إمام ـ خطيب» التي تُعَدّ الآن «الفناء الخلفي» لحزب العدالة والتنمية[60].

ازداد عدد الطلاب الملتحقين بمدارس «إمام ـ خطيب» بنسبة 90 بالمئة منذ تسلم رجب طيب أردوغان، الذي تخرج في مدرسة من هذه المدارس هو نفسه[61]، وحزبه الإسلامي، حزب العدالة والتنمية، الحكم في عام 2002. ويُقدَّر أن أكثر من مليون طالب تراوح أعمارهم بين 10 و18 سنة ملتحقون بهذه المدارس، وأن هذه المدارس تفتح بضعفي معدل فتح المدارس العامة النموذجية. ودفعاً لأجندته الدينية، دمج حزب العدالة والتنمية وزارة الشؤون الدينية، أو «ديانت»، في نظام التعليم الوطني، وأدخل تدريجاً سياسات فرضت مزيداً من التعليم الإسلامي ـ بما في ذلك تدريس الأطفال الصغار الذين لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات، الأخلاق المستمدة فقط من القرآن والحديث[62]. وقد

(59) Iren Ozgur, *Islamic Schools in Modern Turkey: Faith, Politics, and Education* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2012), p. 33.

(60) Ibid., pp. 34–37, 46 and 106.

(61) Sukru Kucuksahin, «Turkish Students Up in Arms Over Islamization of Education,» *Al-Monitor* (20 June 2016), <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/06/turkey-high-schools-student-stand-up-against-islamism.html>.

(62) F. Stephen Larrabee and Angel Rabasa, *The Rise of Political Islam in Turkey* (Santa Monica, CA: RAND, 2008). =

صرح أردوغان علناً بأن التزامه بتوسيع مدارس «إمام ـ خطيب» يمثل جزءاً من جهوده الرامية إلى رعاية «جيل متدين» من المواطنين الأتراك. ووضعت حكومته تحت سيطرتها نحو 174 مدرسة من أفضل المدارس في البلد، وتولت تعيين المديرين، واستبدلت بآلاف المدرسين القدماء كادراً أصغر سناً يحظى بموافقة الحكومة. وتأثرت أيضاً الأنشطة اللاصفية للطلاب، فحلت محل كثير منها أحداث ذات عناوين دينية[63].

تطالب خطط حزب العدالة والتنمية بإدخال مناهج دراسية تعلم تاريخ تركيا من منظور وطني أقوى، مع تركيز على «القيم الأخلاقية» وتقديم للإسلام السني بأنه غير قابل للفصل عن الهوية التركية. وقد كشف الدور المتنامي للدين في المجتمع والحكم والتعليم في عهد حزب العدالة والتنمية من المثل العليا الوطنية التي سعت إلى خلق هوية إقصائية في وقت تأسيس تركيا.

ترافقت إزالة أتاتورك الدين من المدارس العامة مع حملات لإضفاء التجانس على السكان ولمحو الثقافات واللغات والتواريخ الخاصة بالأقليات السكانية. وكان الهدف هو خلق شعب متميز يتكلم لغة أم واحدة ويحمل معتقدات نموذجية. كما أدى قانون توحيد التعليم عام 1924 إلى إغلاق المدارس التي خدمت الأقليات، مثل السريان والكرد. ووُظِّف مدرّسون لغرس الثقافة التركية في الطلاب الكرد و«تحضيرهم» واستيعابهم في المجتمع التركي السائد. كانت محاولات القضاء على اللغة الكردية شديدة إلى درجة أن الطلاب كانوا في كثير من الأحيان يُضرَبون لمنع النطق بها في الفصل الدراسي. وأُرسِل الأطفال الكرد إلى مدارس داخلية من أجل التعجيل في عملية الاستيعاب والافناء الثقافي الكامل[64].

وليست السياسات الإقصائية فريدة في نوعها في تركيا. فتركيا وصلت متأخرة في الواقع إلى مشهد يُؤدَّى على المسارح العربية منذ عقود.

لقد فضّل تشكيل هوية عربية مختزلة تبنياً لوجهات نظر متحيزة وطائفية وإقصائية وغير متسامحة تجاه «الآخر»، أو ما يحدّده الكاتب اللبناني الفرنسي أمين معلوف بأنه «تصور

= انظر أيضاً مناقشة أدهم إلدم (أستاذ التاريخ في جامعة بوغازي)، طاولة مستديرة حول موضوع التعليم، إسطنبول 25 أيار/مايو 2015.

(63) Kucuksahin, Ibid.

(64) Ugur Ümit Üngör, *The Making of Modern Turkey: Nation and State in Eastern Anatolia, 1913–1950* (Oxford: Oxford University Press, 2011), pp. 177–205.

قبلي للهوية»[65]. وكان تحديد هوية «الآخر» أمراً متعدد الطبقات ومتشابكاً. وبالمعنى الأوسع، جسدته القوى الاستعمارية الغربية والصهيونية. وعند المستوى الداخلي للمنطقة، غالباً ما حُدِّد من جانب المصالح الوطنية أو على امتداد الانقسامات الطائفية ـ ولا سيَّما السنية ـ الشيعية ـ أو كلاهما. ومن ضمن الحدود الوطنية، ساهمت التعددات على صعيد الانتماء الإثني أو القبلي أو الديني في تضخيم الغيرية.

ففي البحرين، حيث يحكم نظام سني مجموعة سكانية غالبة شيعية، تركز المناهج الدراسية الدينية حصرياً على الإسلام السني ـ وتغيِّب تماماً التقاليد الجعفرية للإسلام الشيعي. وتُتاح للطلاب الشيعة فرصة الالتحاق بالمعهد الشيعي الوحيد القائم الذي يلتحق به 1200 طالب. وفي حين أن جميع الطلاب المسلمين، بغض النظر عن الطائفة، مطالبون بالحصول على دراسات إسلامية، لا توجد مواد دينية لغير المسلمين في المدارس العامة، على الرغم من أنهم يستطيعون اختيار الالتحاق بمواد حول الإسلام[66].

ولم يُعترَف بالشيعة العراقيين كطائفة حتى تنقيح المناهج المدرسية بعد سقوط نظام صدام حسين في عام 2003. لكن الكتب المدرسية وجب سحبها وتنقيحها مرة أخرى رداً على اتهامات بأنها عززت الآن تحيزاً طائفياً ضد السنة[67]. كان تعظيم الأبطال السنة سمة ثابتة في كتب التاريخ المدرسية، وغالباً ما قُرِن بمُثُل وطنية محدّدة. ولم تتضمن مناهج المرحلة الابتدائية اعترافاً بالأقليات الدينية المتعددة للعراق. ورُفِضت المناشدات لفتح مدارس ومعاهد لتدريب المدرّسين في المناطق ذات الأغلبية الشيعية والمسيحية[68].

وفي حين أن كلاً من الإسلام السني والمسيحية يُعلَّمان في المدارس الحكومية المصرية ـ تُعيَّن للطلاب الفصول الدراسية الدينية على أساس دين أبيهم ـ يجعل المنهج الدراسي المصري الطلاب المسلمين يعتقدون بأن الإسلام السني هو النسخة الحقيقية الوحيدة للإسلام[69]. ويتعلم الطلاب عن دينهم الخاص، الذي يُدرَّس عقائدياً ومن دون إشارة أي من الدينين إلى الآخر، وهو ما يزرع بذور «الغيرية».

(65) Amin Maalouf, *Les Identités meurtrières* (Paris: Grasset et Fasquelle, 1998), pp. 33–46.

(66) U.S. Department of State, *Bahrain: International Religious Freedom Report for 2013* (Washington, DC: U.S. Department of State, 2013), p. 4.

(67) Cesari, *The Awakening of Muslim Democracy: Religion, Modernity, and the State*, pp. 95-96.

(68) Osman, *Sectarianism in Iraq: The Making of State and Nation Since 1920*, pp. 178 and 184-185.

(69) Cesari, Ibid., pp. 92-93.

وفي الجزائر، حيث يمثل الناطقون الأصليون باللغة الأمازيغية 20 بالمئة من السكان، استغرق الاعتراف بهذه الهوية رسمياً ثلاثاً وثلاثين سنة(70). واستغرق جعل الأمازيغية اللغة الرسمية الثانية للجزائر عشرين سنة أخرى ـ آذار/مارس 2016(71).

ويقدم لبنان حالة غريبة لجهة التحديات التي تعترض تعزيز الشمول بين مجموعة سكانية متنوعة ذات نزعة طائفية. فحالما اعتُرِف بالاستقلال عن الفرنسيين في عام 1943، كان الهدف التعليمي للدولة هو بناء إحساس بالهوية المشتركة والمواطنة المشتركة عبر الانقسامات الطائفية، مع تقوية الحرية والاستقلالية الدينيتين. وهكذا أعطت الدولة المجتمعات المحلية الدينية فسحة على صعيد تحديد مناهجها الدراسية. وقد كانت للأنظمة الدينية المختلفة الحرية لوضع مناهجها الدراسية القائمة على الديانات ـ وخُصِّصت ساعة واحدة في الأسبوع للتعليم الديني(72). عنى هذا أن الطوائف المختلفة درّست أنظمة إيمانها الفردية ورواياتها التاريخية، لكن ليست تلك الخاصة بغيرها.

وعقب الحرب الأهلية الطائفية في الحقبة 1975 ـ 1990، نفذت الدولة في عام 1997 منهجاً دراسياً جديداً موحداً أكد قيم الوحدة الوطنية(73). لكن الضغط من قبل مختلف الجماعات الدينية التي شعرت بعدم التمثيل في المنهج المدرسي الجديد بلغ ذروته في إزالة التعليم الديني تماماً ـ مع السماح للمدارس الخاصة، التي استوعبت نحو نصف طلاب لبنان، بالاستمرار في توفير التدريس الديني في المجالات الطائفية التي تختارها(74). وهكذا أفسحت الفرصة التي أُتيحَت للأطفال اللبنانيين لرعاية روح تعددية المجال أمام تعليم ديني إقصائي، يخاطر باستئناف الانقسامات القديمة بين الأجيال الجديدة.

تتمثل النتيجة الطبيعية لنظام التعليم العربي الذي يهيمن عليه الخطاب الإقصائي والخطاب الديني بأن أجيالاً من العرب حُرِمت الحق في الحصول على تعليم جيد.

---

(70) الدستور الجزائري للعام 1989 (أُعِيد العمل به في عام 1996، نُقِّح في عام 2008)، الديباجة.

(71) الدستور الجزائري للعام 1989 (أُعِيد العمل به في عام 1996، نُقِّح في عام 2016)، المادة 4.

(72) Antoine Messarra, «La Religion dans une pédagogie interculturelle,» *Revue internationale d'éducation de Sèvres*, no. 36 (2004), pp. 101–110

(73) Nemer Frayha, «Pressure Groups, Education Policy, and Curriculum Development in Lebanon: A Policy Maker's Retrospective and Introspective Standpoint,» in: André E. Mazawi and Ronald G. Sultana, eds., *World Yearbook of Education 2010: Education and the Arab «World»: Political Projects, Struggles, and Geometries of Power* (New York: Routledge, 2010), pp. 104–109.

(74) Huda Ayyash-Abdo, «Adolescents' Self-Image in Lebanon: Implications for Education,» in: Frank Pajeres and Timothy C. Urdan, eds., *International Perspectives on Adolescence* (Charlotte, NC: IAP, 2003), p. 178, and Frayha, Ibid., pp. 104–109.

ويُعتقَد بأن نحو 56 بالمئة من طلاب المدارس الابتدائية و48 بالمئة من طلاب المدارس الثانوية في المنطقة لم يتعلموا مهارات أولية في الآداب والرياضيات(75).

هناك أيضاً المشكلة الرئيسية التي تتمثل بالأطفال الذين لا يستطيعون الوصول إلى أي نوع من التعليم. فقد أدت الحرب والصراع في المنطقة إلى تجريد أجيال من الأطفال حتى من فرصة الذهاب إلى المدرسة. تشير التقديرات إلى أن 21 مليون طفل ومراهق صغير في المنطقة العربية هم خارج المدرسة أو معرضون لخطر التسرب(76).

تفاقمت مشكلة ضعف التعليم بسبب النمو السكاني المتفجر على مدى العقود القليلة الماضية. فقد نما عدد سكان المنطقة، الذي راوح حول 30 مليوناً لقرون قبل أن يصل إلى 60 مليوناً في أوائل القرن العشرين، بوتيرة أسرع من أي منطقة رئيسية أخرى في العالم ـ بما يقرب من أربعة أضعاف في النصف الثاني من القرن، من 100 مليون في عام 1950 إلى 380 مليوناً في عام 2000(77). ومن المتوقع أن يحتاج 7.7 مليون طالب إضافي إلى تكييف في المدارس الابتدائية بحلول عام 2030. ويبلغ العدد الإجمالي للمدرسين الإضافيين الذين ستدعو الحاجة إليهم أقل قليلاً من نصف مليون. وفي هذا الصدد، لا تتفوق المنطقة على هذا الصعيد إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(78).

لم تكن تونس محصنة من بعض المشاكل التي ابتليت بها أنظمة التعليم في العالم العربي ما بعد الاستعمار. فالاكتظاظ في المدارس والنقص في المدرّسين المؤهلين كانا من بين التحديات التي واجهت البلد خلال عهد بورقيبة. وتفاقمت هذه المشاكل في حقبة بن علي، التي شهدت تدهوراً في المعايير ووصولاً من دون قيود إلى المدارس والجامعات، كما سيكشف الفصل الخامس عشر.

لكن تونس نجحت إلى حد كبير في تفادي المخاطر الرئيسية التي دفعت أنظمة التعليم في أماكن أخرى إلى الهاوية. فالسياسات التي اعتمدها بورقيبة في شأن المناهج

---

(75) Liesbet Steer, Hafez Ghanem, and Maysa Jalbout, *Arab Youth: Missing Educational Foundations for a Productive Life?* (Washington, DC: Brookings Institution, 2014), p. 9.

(76) United Nations Children's Fund (UNICEF), «School Enrolment Rates Up but 21 Million Children in the Middle East and North Africa Risk Missing Out on an Education,» News Release, 15 April 2015, <http://www.unicef.org/media/media_81564.html>.

(77) Farzaneh Roudi, *Population Trends and Challenges in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2001), p. 1.

(78) Hovig Demirjian, *Teacher Shortage in the Arab World: Policy Implications* (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2015), p. 2.

الدراسية والسوابق التي وضعتها حمت المدارس التونسية من الاتجاهات الانقسامية التي اجتاحت المنطقة.

وبينما كان بورقيبة يعتمد على التعليم لتعزيز الهوية الوطنية التونسية والرواية الوطنية التي بُنِيت حوله، كان لديه كثير يستند إليه لجهة الاستمرارية والسلامة الإقليمية والشرعية التاريخية الوطنية. وكانت لديه ثقة وصدقية، من خلال عقود من تأييد قضية الاستقلال التونسي، افتقر إليهما نظراؤه العرب. ولم يكن التاريخ الاستعماري لبلده مراً أو عنيفاً مثله مثل تاريخ بعض جيرانه. لذلك، لم يكن الدفع إلى التعريب بالقدر نفسه من الشدة في تونس. واستمرت الثنائية اللغوية، وساعدت على تجنب تسلل الدين إلى كل الموضوعات تقريباً. كانت سياسات بورقيبة التعليمية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيا شاملة لتحديث المجتمع وعلمنته. وقد انسجم النهج الذي اتبعه بورقيبة تجاه التعليم مع مجلته للأحوال الشخصية. وفي نهاية المطاف، كان نهجاً أحذق زرع الوطنية مع التركيز على أجندة أوسع وأكثر تبصراً للتعليم الليبرالي.

كان ما ميز التعليم العربي في أماكن أخرى الاستبداد الفكري ـ الذي لم يشجع التفكير الفردي وقَمَع الفضول والإبـداع. وسُرِقت من الطلاب فرصة لتطوير قدرات التفكير، واكتساب المهارات اللغوية الاجتماعية، وتكوين آرائهم، وتعلم التعايش مع وجهات نظر مختلفة وطرائق مختلفة للحياة.

وسيستغرق قلب هذه الاتجاهات وإبطال الضرر الجسيم الذي جرى التسبب به من خلال الهيمنة الدينية الحصرية والقومية الضيقة على التعليم أجيالاً لتحقيقه. وفي غضون ذلك، من المرجح أن يستمر العالم العربي في التورط في التعصب والطائفية، وأن يكون استعداده للديمقراطية سيئاً.

الفصل الخامس عشر

مفارقة التعليم

حدّد التعليم إلى حد كبير إرث بورقيبة، وهو ما عزز تقدم تونس على مسار دائم ومختلف جذرياً عن مسار البلدان العربية الأخرى وساعد على إعداد التونسيين لتجربة ديمقراطية استثنائية.

لكن التعليم الجيد فشل في أن يُترجَم إلى آفاق عمل لكُثُر من التونسيين. وألقت مشاكل البطالة الجماعية، نتيجة بيئة اقتصادية صعبة وإخفاقات في السياسات ـ بدءاً بتجربة بن صالح مع الاشتراكية ـ بظلال قاتمة على عهد بورقيبة، ولا سيَّما قرب نهايته.

تميزت الأزمة الاقتصادية التي شلّت تونس في منتصف الثمانينيات وسهلت ارتقاء بن علي الرئاسة، بضعف المحاصيل الزراعية، وانخفاض في العائدات النفطية المحدودة فعلاً، وتدني العملة، وتصاعد الدين، وتضخم القطاع العام. في ذلك الوقت، بلغت حصة القطاع العام من سوق العمل نسبة مذهلة سجلت 35 بالمئة، ما عادل نظيرتها في مصر ولم تتجاوزها سوى نظيرتيها في الجزائر والأردن[1].

لذلك، شرع بن علي في «إصلاح» الاقتصاد. واعتقد الرئيس الذي اتخذ مساراً استبدادياً على نحو متزايد بأنه إذا ركز جهوده على حل المشاكل الاقتصادية، قد يكون شعبه أكثر رغبة في قبول مشاركة وحرية سياسية محدودتين. وفي مقابل الرخاء والاستقرار الاقتصاديين، سيُترَك الرئيس وحده ليقود. وأصبح «الخبز يزم»، التعبير المشتق من الخبز،

(1) World Bank, *Education in the Middle East and North Africa: A Strategy Towards Learning for Development* (Washington, DC: World Bank, 1999), p. 6.

تعبيراً لطيفاً عن الأكل والصمت[2]. لكن في النهاية، فقد التونسي العادي حرياته، ولم تتحسن أحواله الاقتصادية ـ فلم تحصل مشاركة سياسية ولا ازدهار اقتصادي.

وفي حين تحركت المؤشرات الاقتصادية في اتجاه إيجابي، فهي حجبت تفاوتات خطيرة في المداخيل وتباينات بين الأقاليم. استخدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الأساس استدلالات إحصائية مضللة، وتُجوهِلت جهود زين العابدين بن علي في مجال الخصخصة بأسلوب شبيه بالأسلوب المافياوي. وفي النهاية أدت التعديلات الهيكلية والتوجيهات الاقتصادية المنفذة على نحوٍ سيئ، مع حصد الأقوياء للمنافع، إلى الإضرار بعيش التونسي العادي.

وكما هي الحال مع إصلاحات بن علي الاقتصادية المهدّئة، أنتجت سياساته على جبهة التعليم بعض النتائج الإيجابية السطحية. فبحلول منتصف التسعينيات، بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية للفتيان والفتيات 100 بالمئة[3]. وارتفعت معدلات معرفة القراءة والكتابة إلى 48 بالمئة في عام 1984، ثم إلى 74 بالمئة بحلول عام 2004[4]. لكن المؤشرات الإيجابية أخفت بعض المشكلات الخطيرة على صعيد البنية التحتية والتنظيم.

لم يصل بن علي إلى السلطة برؤية كبيرة مثل بورقيبة، كما لم يملك كاريزما سلفه أو جرأته السياسية التي مكنت أول رئيس للبلد من تنفيذ إصلاحاته. كان بن علي نتاجاً لجهاز الشرطة والأمن التونسي، بعدما صعد في صفوف الجيش ليصبح جنرالاً، وفي وقت لاحق، مديراً عاماً للأمن الوطني ووزيراً للداخلية. وكان يعرف القليل عن الاقتصاد، وفي صورة غير مفاجئة، أقل حتى عن التعليم.

في تحركات شعبوية هدفت إلى المساعدة على مواجهة التحديات على صعيد التوظيف، زاد بن علي نسبة إتاحة الالتحاق بالمدارس والجامعات. وكانت لهذا الأمر ميزة مزدوجة تمثّلت بشراء الوقت لمصلحة النظام، إذ ظل الباحثون عن العمل لفترة أطول في المدارس، بينما استرضى المنظمات الدولية من خلال مقاييس أفضل للالتحاق. لكن في الأجل البعيد، أدى التوسع السريع للتعليم في عهد بن علي إلى خفض معايير الجودة

---

(2) Larbi Sadiki, «Bin Ali's Tunisia: Democracy by Non-Democratic Means,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 1 (2002), p. 68.

(3) Ministère de l'Education, *Le Développement de l'éducation en Tunisie 1996–2000* (Tunis: Ministère de l'Education, 2000), pp. 30 et 38.

(4) «Adult Literacy Rate, Population 15+ Years, Both Sexes (%): Tunisia (1984– 2015),» World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?end=2015&locations= TN&start= 1984&view= chart> (accessed 11 November 2016).

ومفاقمة مشكلة البطالة؛ فقد بدأ عدد أكبر من خريجي الجامعات، وكان بعضهم يتوهم أنه حصل على تعليم جيد، في البحث عن التوظيف وتوقعه.

وفي عام 1991، جعل بن علي المدرسة إلزامية لجميع التونسيين حتى سن السادسة عشرة. وتم الآن التخلي عن الامتحان الذي كان يُجرَى في نهاية المرحلة الابتدائية ويحدد القبول في المرحلة الثانوية.

كان الارتفاع المفاجئ في التحاق الطلاب بالمدرسة مصحوباً بالقضاء على المسارات ذات التوجه المهني ـ وذات التوجه الأكاديمي الأقل ـ في المدارس الثانوية[(5)]. وهو ما أدى إلى تباين أكبر في القدرات بين الطلاب وزيادة في نسبة الطلاب إلى المعلمين. وكانت النتيجة ضغوطاً شديدة ومتنامية على البنى التحتية التعليمية المادية والبشرية، وتدهوراً لجودة التعليم عند المستوى المدرسي والجامعي.

خلال عهد المسعدي، قُبِل أقل من 40 بالمئة من طلاب المدارس الابتدائية في المدارس الثانوية، ولم يُسمح إلا لجزء ـ الأكثر إنجازاً أكاديمياً ـ بالمشاركة في امتحان البكالوريا في ختام دراستهم؛ فلم يجتز الجميع الامتحان ويحصل على الشهادة. لكن مع الإصلاحات الشعبوية التي أجراها بن علي، أُتِيح للطلاب وصول غير مخفف إلى المرحلة الثانوية، وشارك أولئك الذين كانوا سيتابعون المسار المهني البائد الآن في امتحان البكالوريا وأصبح يحق لهم، بموجب القانون، الحصول على قبول في الجامعات بعد اجتياز الامتحان[(6)]. وعندما فشل الكثير من الطلاب في امتحان البكالوريا، عُدِّلت معايير النجاح.

مع إزالة المسارات المهنية من المدارس العامة، فُصِل التدريب التقني كلياً عن وزارة التعليم ووُضِع تحت رعاية مجلس التكوين المهني والتشغيل الذي أُنشِئ في عام 1993 لتقديم المشورة إلى الحكومة في شأن المسائل المتعلقة بالتدريب المهني[(7)]. وبقي في إمكان الطلاب، بناءً على أعمارهم، اختيار الالتحاق ببرنامج مدته سنتان أو ثلاث سنوات في مدارس إعدادية تقنية أصبحت الآن خارج النظام التعليمي الرئيسي. كذلك أُنشِئت معاهد عليا لتوفير التدريب المهني المتقدم، وشُجِّعت المعاهد المهنية على تأسيس

---

(5) World Bank, *Knowledge and Skills in the MENA Region Tunisia: DIFID-WB Collaboration on Knowledge and Skills in the New Economy* (Washington, DC: World Bank, 2003), p. 4.

(6) شهاب بودن (وزير التعليم العالي والبحث العلمي التونسي، شباط/فبراير 2015 ـ آب/أغسطس 2016)، في مناقشة مع المؤلف، 28 تموز/يوليو 2015.

(7) القانون التونسي الرقم 93 ـ 9 للعام 1993، المادة 7.

شراكات مع شركات من القطاع الخاص يمكن الطلاب الحصول فيها على تدريب مهني[8].

لكن الطلاب لم يميلوا إلى متابعة تعليم تقني غير أكاديمي حين كان بإمكانهم بدلاً من ذلك اتباع مسار عام في المرحلة الثانوية والالتحاق بالجامعات. وقبل إدخال الإصلاحات في عام 1991، تابع ما يقرب من 50 بالمئة من طلاب المدارس الابتدائية المسار المهني في المرحلة الثانوية أو التحقوا بالمدارس الإعدادية النهائية ذات التوجه المهني[9]. لكن اعتباراً من عام 1998، اختار 12 بالمئة فقط من الطلاب الطريق المدرسي التقني المنفصل[10]. وفي تزايد مضطرد، التحق الطلاب بالمدارس المهنية فقط عندما فشلوا في المدارس العادية ولم تكن لديهم سوى خيارات قليلة أخرى يتابعونها[11].

كانت النتيجة مع مرور الوقت، أن عدداً أقل من الخريجين المجهزين بالمهارات التي تتطلبها سوق العمل، وعدداً أكبر من الخريجين المسلحين بدرجة جامعية لكن غير المستوفين بالضرورة معايير التعليم الجيد ـ كانوا عاطلين من العمل وغير قابلين للتوظيف.

لم يكن تعزيز شعبية التعليم العالي في حد ذاته أمراً سيئاً. ففي عهد بورقيبة، كان التعليم الثانوي والجامعي إلى حد ما نخبوياً. لكن إزالة مسارات بديلة في التدريب المهني، والسرعة والطريقة التي أُجرِيت بها التغييرات، كانت لهما ثلاثة آثار سلبية تماماً: تحديات التوظيف، وتدني معايير الجودة، والتحول الثقافي نحو شعور بعدم القيمة إذا لم يكن المرء مجهزاً بدرجة جامعية. وفي نهاية المطاف، أدت الشعبوية إلى فشل التعليم في تحقيق أهدافه الأساسية.

فالاكتظاظ ونقص المعلمين تليا ذلك على نحوٍ طبيعي. ونمت حجوم الفصول الدراسية إلى أكثر من ثلاثين طالباً في المدارس الابتدائية وأكثر من أربعين في الفصول

---

(8) The Organization for Economic Co-operation and Development [OECD], *Investing in Youth: Tunisia; Strengthening the Employability of Youth During the Transition to a Green Economy* (Paris: OECD, 2015), 165–203, and Ministère de l'Education, *Le Développement de l'éducation en Tunisie 1996–2000*, pp. 20–26.

(9) ناجي جلول (وزير التربية التونسي، شباط/فبراير 2015 ـ نيسان/أبريل 2017)، في مناقشة مع المؤلف، 30 تموز/يوليو 2015.

(10) The Organization for Economic Co-operation and Development [OECD] and the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *Teachers for Tomorrow's Schools: Analysis of the World Education Indicators* (Paris: OECD and UNESCO, 2001), pp. 42–43.

(11) Mahmoud Yaagoubi [et al.], *Analyse du système éducatif tunisien* (Tunis: Organisation internationale du Travail, 2013), p. 55.

الدراسية الأدنى من المرحلة الثانوية. وعانت جودة التدريس، على الرغم من أحمال التدريس الأقل من المتوسط لدى المدرسين التونسيين ومرتباتهم الأعلى مقارنة بالبلدان النامية الأخرى[12].

رداً على ذلك، أدخل محمد الشرفي، وزير التربية في عهد بن علي بين عامَي 1989 و1994، برامج جديدة لتدريب المدرّسين؛ فقدمت معاهد جديدة للتعليم العالي، عُرِفت باسم المعاهد العليا لتكوين المعلمين، برنامجاً للدراسات العليا لمدة سنتين. وكان على المدرسين الخضوع لعدة أشهر من التدريب البيداغوجي الإجباري واجتياز امتحان وطني عند المستوى الجامعي قبل أن يُسمَح لهم بالتدريس في المرحلة الثانوية[13]. وبمجرد دخولهم مهنة التدريس، كان المدرسون يضطرون إلى الخضوع لتدريب سنوي أثناء الخدمة يتألف من ثلاثين ساعة في فصول دراسية[14].

لكن الشرفي كان أيضاً وراء الإصلاحات التي جعلت التعليم إلزامياً وأزالت المسارات المهنية من المرحلة الثانوية. عكست إصلاحاته نزعته الأيديولوجية وخلفيته كيساري وناشط في مجال حقوق الإنسان. فالشرفي كان قائداً طلابياً في الاتحاد العام لطلبة تونس في الستينيات في باريس. وسُجِن في عام 1968 عندما شن بورقيبة حملة على المجموعة اليسارية «آفاق» التي شارك الشرفي في تأسيسها. وعندما عينه بن علي وزيراً للتربية في عام 1989، كان رئيساً للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، بعدما شارك في تأسيس منظمة حقوق الإنسان هذه في عام 1976. آمن وزير التربية بدمقرطة الوصول إلى التعليم وأن التعليم حق إنساني. كذلك عزم على إزالة ما عدّه نفوذاً إسلامياً في المنهج الدراسي.

دخل الفكر الإسلامي الكتب السائدة بتسهيل من محاولات محمد مزالي للتعريب في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ووفق وزير الثقافة السابق أحمد خالد، الذي عمل أيضاً في وزارة التربية والتدريس في الثمانينيات، هيمن الخطاب الإسلامي على الكتب المدرسية الفلسفية[15]. وأُدرِجت فيها تعاليم زعيمَي الإخوان

(12) OECD and UNESCO, *Teachers for Tomorrow's Schools: Analysis of the World Education Indicators*, pp. 10 and 86-87.

(13) Ministère de l'Education, *Le Développement de l'éducation en Tunisie 1996–2000*, p. 45.

(14) OECD and UNESCO, Ibid., p. 145.

(15) أحمد خالد (وزير الثقافة التونسي، آذار/مارس 1990 ـ شباط/فبراير 1991)، في مناقشة مع المؤلف، 21 نيسان/أبريل 2016.

المسلمين حسن البنا وسيد قطب، لكن الحركتين الإصلاحيتين الإسلاميتين لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده استُبعِدتا. ونالت الفلسفة الغربية انتباهاً مـرتجلاً وسطحياً[16].

تسلّلت تناقضات، شكك بعضها في شكل الحكومة التونسية، إلى المناهج الدراسية. وروى لي أحمد خالد كيف وصفت مادة من مواد التعليم الإسلامي في السنة الرابعة من المرحلة الثانوية الشكل المدني الجمهوري للحكم بأنه استبداد في كفره، في حين عززت هذه المادة فكرة دولة الخلافة بدلاً من ذلك ـ ما ناقض ما كان كتاب مدرسي في التربية المدنية في السنة الثالثة يعلمه للطلاب أنفسهم حول المبادئ التأسيسية للدولة المدنية والمواطنة.

ومع تناقص قوة بورقيبة، تغاضت الحكومات المتعاقبة عن التواطؤ الذي كان يحدث مع الناشرين ودور التوزيع[17]. وسمح الدعم الذي حظيت به حركة الاتجاه الإسلامي بين المدرّسين والقادة الأكاديميين بنفوذ للحركة على المناهج الدراسية[18]. وقد استمر هذا الموقف في السنوات الأولى من حكم بن علي، خلال فترة شهر العسل التي لم تدم طويلاً مع الإسلاميين.

تحرك الشرفي بسرعة لتطهير المنهج الدراسي من الإسلاموية والفكر المتطرف. ووظف أكاديميين محترمين لمراجعة محتوى الكتب المدرسية والمناهج الدراسية، ولا سيَّما في ما يتعلق بالخطاب الديني. وقد أدت الإصلاحات التي أدخلها الشرفي في وقت لاحق إلى إزالة المحتوى الأيديولوجي وإعادة إدخال نسخة أكثر شمولاً وتسامحاً للإسلام. وفُصِل التدريس الديني عن تدريس التربية المدنية.

غيرت المادة حول الإسلام اسمها من التربية الدينية إلى التفكير الإسلامي[19]، فناقش الكتاب المدرسي الخاص بها في السنة الأولى من المرحلة الثانوية، الذي أُدخِل في وقت لاحق في التسعينيات، الطوائف غير السنية في الإسلام وكذلك الأديان الأخرى، بما في

---

(16) Mohamed Charfi and Patrick Camiller, *Islam and Liberty: The Historical Misunderstanding* (London: Zed, 2005), p. 147.

(17) عبد الحليم المسعودي، «بازارات الخراب،» الأوان، 18 تموز/يوليو 2014، <http://www.alawan.org/article13332.html>.

(18) Rollie Lal, «The Maghreb,» in: Angel M. Rabasa, ed., *The Muslim World After 9/11* (Santa Monica, CA: RAND, 2004), p. 158.

(19) Malika Zeghal, «Public Institutions of Religious Education in Egypt and Tunisia: Contrasting the Post-Colonial Reforms of Al-Azhar and the Zaytuna,» in: Osama Abi-Mershed, ed., *Trajectories of Education in the Arab World: Legacies and Challenges* (New York: Routledge, 2010), p. 118.

ذلك الزرادشتية والمانوية، فلم يقدمها كأديان فاسدة أو أقل شأناً من الإسلام. وخُصِّص فصل كامل لمفهوم حرية المعتقد، يدين الكراهية تجاه أولئك الذين يتركون دينهم ويندد بالإكراه ـ ويصف الطرائق غير العنيفة والحذقة للإكراه مثل رفض الرعاية الطبية أو التمييز في العمل على أساس المعتقد الديني[20].

وشُدِّد على مقاصد الشريعة، بينما خُفِّف من تدريس الطقوس الدينية. وتعلم الطلاب ضرورة تكييف الدين مع الزمن وتجديد الفكر الإسلامي؛ وسُلِّط الضوء على أعمال المصلحين والمفكرين التقدميين[21]. وعُلِّم الطلاب عن أهمية الاجتهاد والجدال وقبول الآراء المختلفة. وتحدثت الكتب المدرسية عن ضرورة الإصلاح الإسلامي، مشيرة إلى أنه عملية عضوية يجب على كل دين أن يمر بها، مستلهمة ذلك من تجارب المسيحية واليهودية وتطورهما[22].

كما نُقِّحت المناهج الدراسية الخاصة بالعلوم لضم الأفكار الداروينية المتعلقة بالتطور ونظرية الانفجار العظيم ـ التي لم يُسمَع بها في المناهج الدراسية العربية في أماكن أخرى[23]. كذلك تضمن برنامج العلوم التثقيف الجنسي للفتيان والفتيات، وهو الأمر الأول من نوعه في أي بلد عربي، حيث تخضع الكتب المدرسية للرقابة على المحتوى الجنسي[24].

ضمنت الإصلاحات كذلك تحقيق توازن في المنهج الدراسي الخاص بالتاريخ بين مناقشات الحضارة العربية ـ الإسلامية ومناقشات التاريخ والفكر الغربيين. وكشف تفتيش لكتاب مدرسي تاريخي للصف التاسع أنه خصص نصف صفحاته تقريباً للنهضة الأوروبية وحقبة عصر التنوير والثورة الصناعية[25]. وأُطِّر تاريخ تونس في سياق مغاربي عكس السياسة الخارجية لبن علي ـ القائمة على تقوية الروابط مع بلدان شمال أفريقيا

(20) كمال عمران، محمد الشتيوي، وسالم محجوب، **كتاب في التفكير الإسلامي لتلامذة السنة الأولى من التعليم الثانوي** (مدينة تونس: أوميغا للنشر، 1998)، ص 15 و131 ـ 132.

(21) Zeghal, Ibid., p. 118.

(22) عمران، الشتيوي، ومحجوب، المصدر نفسه، ص 73 و131 ـ 132.

(23) Muhammad Faour, «Religious Education and Pluralism in Egypt and Tunisia,» Midan Masr, <http://www.midanmasr.com/en/article.aspx?ArticleID=216> (accessed 30 May 2016).

(24) Robin Heath, «Health Education: Arab States,» in: Suad Joseph, ed., *Encyclopedia of Women and Islamic Cultures* (Leiden: Brill, 2005),

(25) عمران، محمد الشتيوي، وسالم محجوب، **كتاب في التفكير الإسلامي لتلامذة السنة الأولى من التعليم الثانوي**، ص 292 ـ 293.

والانضمام إلى اتحاد المغرب العربي في عام 1989. كذلك أُعِيد التاريخ الفريد لتونس قبل الإسلام(26).

امتلك الشرفي قناعة عميقة بأن الطلاب يجب أن يحصلوا على تعليم يوفر توازناً بين العلوم الإنسانية والعلوم، وأن يُعرَّضوا لقيم التسامح الشاملة، وأن يكونوا مستعدين لمجتمع ديمقراطي(27). وفي الوقت الذي ترسخ في الأنظمة التعليمية في البلدان العربية الأخرى في الوقت نفسه، تلقين لتدريس متعصب وعقائدي وطقوسي وأيديولوجي للإسلام، ضمن الشرفي استمرار تونس في مسار أكثر استنارة. وفهم الشرفي، كما فعل بورقيبة والمسعدي من قبله، أن التفكير النقدي والتحليلي هما من المبادئ الأساسية لنظام التعليم وأن الطلاب بحاجة إلى أن يكونوا مجهزين بالمهارات اللازمة لتكوين عقولهم.

وقاد محمد الشرفي شخصياً إصلاحاته وضمن القلب التام لأي انتكاسة حدثت في الثمانينيات. وفي ضوء الميول الشيوعية والدوافع السياسية لدى الشرفي، ليس من المستغرب أن يُنقَل عنه في مقال ظهر في عام 1994 في صحيفة **لوموند** قوله: «الطالب الذي قرأ فولتير لن يصبح إسلامياً أبداً»(28).

اجتذبت تلك الإصلاحات بطبيعة الحال غضب الإسلاميين، الذين رأوا أن تعيين الشرفي وزيراً للتربية مرفوضاً في المقام الأول. فالشرفي المنحدر من سلسلة طويلة من علماء الدين المسلحين بسلاسة لافتة، تمكن من مواجهة الإسلاميين ونزع سلاحهم، وهم عارضوه بشدة وهو لم يثق بهم تماماً. وتبلغني أرملته، فوزية الشرفي، أن حياته كانت مهددة إلى درجة أن الأسرة كانت تحت حماية الشرطة، ولم تُزَل الحماية إلا في عام 1996 عندما تدهورت العلاقة بين زوجها وبن علي إلى مرحلة استعصت على الإصلاح(29).

ووفق آخر وزير سابق للتربية في عهد بن علي، حاتم بن سالم، كان الدافع وراء إنهاء الشرفي للمسار المهني في المرحلة الثانوية من وجهة نظره أن الطلاب ذوي الميول الأكاديمية الأقل الذين اعتادوا الالتحاق بهذه المسارات أصبحوا مجندين

(26) Driss Abbassi, *Entre Bourguiba et Hannibal: Identité tunisienne et histoire depuis l'indépendance* (Paris: Karthala; Aix-en-Provence: IREMAM, 2015), pp. 169–172.

(27) حمادي بن جاب الله (أستاذ في نظرية المعرفة في جامعة قابس)، في مناقشة مع المؤلف، 28 حزيران/يونيو 2016.

(28) François Siino, *Science et pouvoir dans la Tunisie contemporaine* (Aix-en-Provence: Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, 2004), pp. 271–281.

(29) أحميدة النيفر (أستاذ متقاعد في العلوم الدينية في جامعة الزيتونة، عضو في حركة النهضة)، في مناقشة مع المؤلف، 28 حزيران/يونيو 2016.

سهلين للإسلاميين[30]. وقد وافق حمادي بن جاب الله، العضو في لجنة الشرفي للإصلاح، على رأي بن سالم حول تكتيكات التجنيد الإسلامي، لكنه أصر على أن قرار تقليص التدريب المهني اتُخِذ في عام 1985 لكنه لم يُنفَّذ إلا في عام 1991[31]. وسارعت فوزية الشرفي أيضاً إلى إبعاد زوجها الراحل من القرار وإلقاء اللوم على بن علي[32].

ولمزيد من احتواء التعليم الديني والتحكم فيه وفي طريقة تدريسه، تمثل أول أعمال الشرفي كوزير للتربية بإنشاء جامعة الزيتونة في عام 1989 كمؤسسة مميزة للتعليم الديني المختلط، بهدف استرضاء الإسلاميين والعمل كوسيلة للحد من نفوذهم. ونُظِّمت الكليات في ثلاثة معاهد: العلوم الدينية والحضارة الإسلامية ومعهد الشريعة، الذي درب الأئمة ووضعهم من ضمن اختصاص وزارة الشؤون الدينية[33]. وكانت موضوعات مثل الفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ والحوار الديني جزءاً من برنامج الدراسة في جامع الزيتونة، كما عُلِّمت العبرية واللاتينية[34].

أشرف الشرفي شخصياً على تصميم المناهج الدراسية في جامع الزيتونة، لضمان ضم «القيم الشاملة للإسلام» وغياب التلميحات إلى الأيديولوجيا المتطرفة. لكن حدة التوترات ازدادت حول تحديد النسخة «الصحيحة» للإسلام، وبرزت معارضة قوية من جانب التقليديين لتدخل الشرفي[35]. وللحفاظ على السيطرة الشديدة، ضَمِن النظام بقاء التحاق الطلاب بالجامعات منخفضاً ـ ليصل إلى 833 طالباً في السنة الدراسية 1998 ـ 1999[36].

وعلى نطاق أوسع، توسعت معدلات الالتحاق بالجامعات بسرعة مع إزالة المسار المهني في المرحلة العليا في عام 1991. وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، كان 6 بالمئة فقط من التونسيين الذين تراوح أعمارهم بين 20 و25 سنة ملتحقين بمعاهد

(30) حاتم بن سالم (وزير التربية التونسي، آب/أغسطس 2008 ـ كانون الثاني/يناير 2011)، في مناقشة مع المؤلف، 28 حزيران/يونيو 2016.

(31) حمادي بن جاب الله، في مناقشة مع المؤلف، 28 حزيران/يونيو 2016.

(32) فوزية الشرفي (فيزيائية وأستاذة في جامعة تونس، أرملة محمد الشرفي)، في مناقشة مع المؤلف، 27 حزيران/يونيو 2016.

(33) Zeghal, «Public Institutions of Religious Education in Egypt and Tunisia: Contrasting the Post-Colonial Reforms of Al-Azhar and the Zaytuna,» p. 117.

(34) إقبال الغربي (أستاذة في جامعة الزيتونة)، في مناقشة مع المؤلف، 20 نيسان/أبريل 2016.

(35) Aziz Enhaili, «Tunisia,» in: Barry M. Rubin, ed., *Guide to Islamist Movements* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2010), vol. 2, p. 395.

(36) Zeghal, Ibid., p. 117.

التعليم العالي(37). لكن خلال مدة حكم بن علي، شهدت الجامعات زيادة في الالتحاق بلغت سبعة أضعاف(38)، لكن لم يَنمُ الإنفاق على التعليم العالي بمعدل يكاد يتناسب مع هذا الالتحاق المزدهر. ففي عام 2001، استأثر التعليم العالي بنحو 4 بالمئة من الموازنة الوطنية، في مقابل 25 بالمئة للتعليم الابتدائي والثانوي(39).

أدت الضغوط السياسية من أجل التوسع الإقليمي إلى ظهور عدد من الجامعات في المناطق الريفية من دون إيلاء اهتمام كبير للجودة. وتم التعاقد مع مدرّسين غير مؤهلين وآلاف من الموظفين المتعاقدين وغير المتفرغين طوال الوقت(40).

كذلك أصبحت الجامعات مسيسة جداً في عهد بن علي. واختُرِقت الحرية الأكاديمية، واستُغِلَّت الجامعات من أجل الغايات السياسية للنظام. وسمح الاحتفاظ بالطلاب بالتلاعب ببيانات التوظيف، إذ تحولت الجامعات إلى «غرف انتظار على عتبة سوق العمل». ومن أجل التخلص من الأعضاء الأقوياء في هيئة التدريس الذين عملوا ضد النظام، خُفِّض سن التقاعد إلى ستين(41).

أدى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس وخفض الإنفاق إلى تضاؤل معايير جودة الجامعات. وتدهور الوضع أكثر عندما أُدخِلت في عام 2002 إصلاحات سهلت الوصول إلى الجامعات. فبينما كان يشار إليه باسم «قاعدة الـ25 بالمئة»، أُدخِل تغيير كارثي قُصِد منه تمكين مزيد من الطلاب من اجتياز امتحان البكالوريا والوصول إلى التعليم العالي(42). تُرجِم الإصلاح في إسناد 25 بالمئة من درجة الطالب في امتحان البكالوريا إلى متوسط الدرجات الخاصة بثلاثة امتحانات أقل تحدياً كانت تُجرَى خلال السنة النهائية من المرحلة الثانوية. وظاهرياً، أمر بن علي بهذه الخطوة حتى

(37) Kevin Shillington, ed., *Encyclopedia of African History* (New York: Fitzroy Dearborn, 2005), vol. 3, pp. 1606–1610.

(38) Messaoud Romdhani, «A Flawed Education System Could Jeopardize Democracy,» *Alternatives International Journal* (1 October 2014), <http://www.alterinter.org/spip.php?article4253>.

(39) Ministère de l'Education, *Le Développement de l'éducation en Tunisie 1996–2000*, pp. 39 and 79.

(40) Jane Marshall, «Tunisia: Debate on Higher Education Problems and Future,» University World News, 20 November 2011, <http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20111120095403594&query=TUNISIA%3A+Debate+on+Higher+Education+Problems+and+Future>.

(41) عبد المجيد الشرفي (باحث في الحضارة والفكر الإسلامي، أستاذ فخري في جامعة تونس)، في مناقشة مع المؤلف، 28 حزيران/يونيو 2016.

(42) Youssef, «Bac-Le système des 25% disparaîtra en 2016,» Webdo, April 26, 2014, <http://www.webdo.tn/2014/04/26/bac-systeme-25-disparaitra-en-2016/>.

تنال ابنته، التي كان من المقرر أن تشارك في امتحان البكالوريا بعد سنتين، فرصة للحصول على شهادتها[43]. وما كان الخُمس تماماً من الطلاب الذين شاركوا في امتحان البكالوريا في عام 2010 لينجحوا ولم يكونوا ليتأهلوا للقبول في جامعة لولا قاعدة الـ25 بالمئة[44]، التي أتاحت لأي تونسي تقريباً الحصول على التعليم الجامعي، سواء كان مؤهلاً أم لا.

كان الغرض من التعليم العالي، الذي كان انتقائياً جداً في عهد بورقيبة، إنتاج قادة مؤهلين تأهيلاً جيداً. لكن مع هذه الإصلاحات، قبلت الجامعات خريجي المدارس الثانوية الذين لم يكونوا مستعدين بصورة كافية والذين كانوا ربما أكثر قدرة على المساهمة في رفاههم وفي المجتمع والاقتصاد من خلال متابعة مسار مهني. وكان التخطيط لتوجيه الطلاب نحو مجالات الدراسة التي توازي الطلب في السوق قليلاً أو معدوماً. وتحولت الجامعات إلى مصانع للبطالة. وأصبحت موردي درجات لم تعد تعني الإنجاز الذي عنته في السابق.

بدأت الجامعات الخاصة في تونس تظهر على الساحة في عام 1992 في محاولة للاستفادة من الطلب على التعليم العالي، لكن هذه الجامعات لم تنل اعتراف الدولة في البداية. ومع تزايد الضغوط على الجامعات العامة، وفي سياق التحرر الاقتصادي، قُبِلت الجامعات الخاصة بموجب قانون صدر في عام 2000. وحتى عام 2006، لم يكن هناك سوى نحو ثلاثة آلاف و500 طالب ملتحقين بهذه الجامعات الخاصة ـ ثلثهم من الأجانب[45]. وبحلول عام 2012، ازداد إجمالي الالتحاق بها إلى 21 ألفاً و880 فقط[46].

في أماكن أخرى في العالم العربي، يمتلئ المشهد بالجامعات التجارية الخاصة التي استفادت مالياً من الانفجار السكاني في المنطقة. ويُعَدّ الوضع في الأردن توضيحياً.

(43) سليم خلبوص (وزير التعليم العالي والبحث العلمي التونسي، آب/أغسطس 2016 ـ إلى الآن)، في مناقشة مع المؤلف، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

(44) «Faut-il supprimer les 25% au Baccalauréat?» Leaders (6 June 2013), <http://www.leaders.com.tn/article/14333-faut-il-supprimer-les-25-au-baccalaureat>.

(45) Sylvie Mazzella, «L'enseignement supérieur privé en Tunisie: La Mise en place étatique d'un secteur universitaire privé,» dans: *Les Territoires productifs en question(s): Transformations occidentales et situations maghrébines* (Rabat: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2006), pp. 231–235.

(46) Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, *L'enseignement supérieur et la recherche scientifique en chiffres, Année universitaire 2012–2013* (Tunis: Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, 2013), p. 5.

فبدءاً من العام الدراسي 2012 ـ 2013، كانت ثماني عشرة جامعة من الجامعات الأردنية الثماني والعشرين خاصة، استهدفت الأغلبية العظمى منها الربح؛ وقد ألحقت هذه الجامعات الخاصة 25 بالمئة كاملة من الطلاب الجامعيين في الأردن[47]. وأصبح التعليم الجيد على نحوٍ جوهري مجالاً حصرياً للجامعات الأمريكية الخاصة غير الربحية، سواء في شكل الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية في القاهرة أو في فروع بعض تلك الجامعات في الخليج.

وعند مستوى التعليم قبل الجامعي تقريباً في أي مكان في العالم العربي، على المرء أن يلتحق بمدرسة خاصة ـ غير ربحية غالباً ـ من أجل الحصول على تعليم جيد. فالوالدون الذين يستطيعون تحمل تكاليف مدرسة خاصة لن يُبدوا أي اهتمام بإلحاق أطفالهم بالمدارس العامة ـ المعروفة بجودتها الأقل. والعكس الكامل صحيح في تونس، حيث يرغب الوالدون، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي الاقتصادي، في إلحاق أطفالهم بالمدارس العامة. وفي معظم الأحيان، تلبي المدارس الخاصة حاجات الطلاب الذين يُجبَرون على الخروج من النظام الحكومي.

لقد بقي الإرث التأسيسي للمناهج الدراسية والبيداغوجيا الخاصة بالتعليم التونسي الذي شيده بورقيبة ومحمود المسعدي، والأسس التي أسنداها إليها لجهة الآثار الإصلاحية الفكرية التي ظهرت من قبل. وحافظت الإصلاحات التي أدخلها محمد الشرفي على محتوى المناهج الدراسية التي ضمنت استمرار تونس في الابتعاد من الأسس المؤيدة للاستبداد وغير المتسامحة لنظم التعليم العربية البائسة. وفي عهد بن علي، ظلت جودة التعليم لجهة ما تعرض له الطلاب في الكتب المدرسية قوية وتقدمية وحديثة وشاملة ـ ما قلب الاتجاهات الضارة التي ترسخت في الثمانينيات عقب محاولات التعريب الفاشلة.

عززت الكتب المدرسية الجديدة قيم الحقوق السياسية وحقوق الإنسان، والمواطنة، والمبادئ الديمقراطية، والتسامح بين الشعوب والثقافات[48]. ففي كتاب مدرسي في التربية المدنية أُدخِل عام 2009، كان الاستبداد مساوياً للطغيان. ويُطلب من الطلاب التفكير في كيفية تأثر حياتهم الفكرية والشخصية والسياسية بوجود السلطوية. كذلك يُعلِّم

(47) Adnan Badran, *New Trends in Higher Education in Jordan 2014* (Amman: Arab Thought Forum, 2014), p. 14.

(48) Ali Mahjoubi, «La réforme de l'enseignement (1989–1994),» *Attariq Aljadid*, nos. 183–184 (2010).

الطلاب عن مسؤولية التصويت في الانتخابات وكيف أن ممارسة الحق في التصويت هو تعبير عن الحرية[49].

يُعَدّ التعليم التونسي تقدمياً وحديثاً وعلمانياً إلى حد كبير، وأفضل كثيراً من المتوسط ـ وفق المعايير الإقليمية، على الأقل ـ على الرغم من أن معايير الجودة انخفضت في عهد بن علي. لكن عند تذكير التونسيين بهذا الأمر، يسارعون إلى التملص معتبرين أن معيارهم هو تعليم غربي وليس عربياً.

كان من الطريف تماماً بالنسبة إلي عندما اشتكى صديقي وزميلي، المحلل السياسي يوسف الشريف، في محادثة عن تراجع معايير التعليم، مشيراً مثلاً إلى أنه لم يدرس أمثال رينيه ديكارت بالطريقة الصحيحة. وشرحت ليوسف أن أجيالاً من العرب تخرجت، بما في ذلك من المدارس الخاصة كما فعلتُ، ولم تسمع بديكارت! أما يوسف فدرس الفلسفة لسنتين كاملتين، كما هو مفروض في متطلبات التعليم الثانوي في تونس، التي أكملها في أوائل عام 2000.

تحسنت معايير الجودة في التعليم منذ الثورة؛ وقد أُلغِيت قاعدة الـ25 بالمئة، وكان هناك دفع لاستعادة الانتقائية والمعايير الأكاديمية التي طالما حدّدت نظام التعليم في تونس. ووصل الحكم الديمقراطي إلى الجامعات، حيث يُنتخَب الرؤساء والعمداء ورؤساء الأقسام في وظائفهم من جانب أعضاء هيئة التدريس[50].

أنشأت الحكومة في عام 2015 المجلس الوطني للحوار الاجتماعي بهدف خلق رؤية جديدة للنظام المدرسي في تونس. ضمت اللجنة ممثلين من وزارة التربية، والاتحاد العام التونسي للشغل، والمعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس. وكُلِّفت بإجراء تقييم منهجي لنظام التعليم الحالي والخروج بإصلاحات واسعة النطاق. ركزت اللجنة من ضمن أولوياتها على معالجة معدلات التسرُّب المرتفعة بين الطلاب، وإعادة توجيه موازنة التعليم نحو المناطق الريفية المهملة سابقاً، وإيلاء اهتمام خاص للطلاب المعرضين لخطر العنف أو الجنوح أو الانتحار[51]. وفي تموز/يوليو 2015، أعلن رئيس الوزراء

(49) وزارة التربية التونسية، **كتاب التربية الوطنية لتلامذة السنة الأولى من التعليم الثانوي** (تونس: المركز الوطني البيداغوجي، 2009)، ص 39.

(50) سليم خلبوص، في مناقشة مع المؤلف، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

(51) Emna Guizani, «Education System to Face Widespread Reforms,» TunisiaLive, 23 April 2015, <http://www.tunisia-live.net/2015/04/23/education-system-in -need-of-widespread-reforms>.

السابق الحبيب الصيد عن بدء حملة بقيمة 150 مليون دينار (نحو 75 مليون دولار) لصيانة المؤسسات التعليمية[52].

سهّل انخفاض عدد الطلاب، نتيجة المحاولات الناجحة للحد من النمو السكاني على مدى العقود القليلة الماضية، إعادة تأسيس معايير الانتقائية. وفي حين بقي عدد المدرِّسين على حاله اسمياً، انخفض عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس بنسبة الثلث منذ عام 2000[53]. وبين السنتين الدراسيتين 1999 ـ 2000 و2011 ـ 2012، انخفض عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية وحدها من مليون و403 آلاف و729 إلى مليون و14 ألفاً و836 طالباً[54]. لكن الانخفاض في الأرقام مرتبط أيضاً بمعدلات التسرب، التي كانت تتزايد، إذ أفاد أكثر من 100 ألف طالب بأنهم تركوا المدرسة قبل الأوان في عام 2013[55]. وانجذب الشباب التونسيون، المستاؤون من قلة الفرص في الاقتصاد الرسمي، إلى السوق السوداء، حيث للدرجات الأكاديمية قيمة ضئيلة.

اكتسبت ثورة الياسمين، التي نجمت عن صعوبات اقتصادية، مِكْنَتَها من الدور الرئيسي الذي أداه التعليم ـ في الوصول إليها وعقبها. فقد أنتج نظام التعليم العام التونسي أجيالاً من المفكرين النقديين الذين لم يُجرَّدوا من قدرتهم على انتقاد الأفكار والعقائد والأيديولوجيات وقوانين النظام المسيطرة والتشكيك فيها والجدال في شأنها ومعارضتها. كان التعليم هو العنصر الأبرز وراء الشروط التي جعلت التونسيين يقفون ضد مضطهديهم وتوطيد مكاسب الثورة ومكنتهم من ذلك. وضمن التعليم ميلاً نحو الديمقراطية وبناء الإجماع، وهو تناقض في حد ذاته بالنسبة إلى بورقيبة وبن علي، وفرصة، ولا سيَّما لأولئك الذين تعلموا في عهد بورقيبة، لتولي مناصب قيادية في تونس ما بعد الثورة.

كانت إصلاحات الشرفي حاسمة في إدخالها قيم حقوق الإنسان، والمواطنة العالمية، والتسامح، وفي كبح جماح المد الإسلامي الذي ترسخ في الثمانينيات. أدت إصلاحاته في التربية المدنية إلى تثقيف الجمهور بالمعرفة التي ساعدت على إلهام الثورة. فالشباب

---

(52) «Tunisia: Essid Announces Start of Educational Establishments' Maintenance Campaign,» AllAfrica, 23 July 2015, <http://allafrica.com/stories/201507231518.html>.

(53) حمادي بن جاب الله، في مناقشة مع المؤلف، 28 حزيران/يونيو 2016.

(54) Ministère de l'Education, *Statistiques scolaires* (Tunis: Ministère de l'Education, 2012), p. 24.

(55) Defense for Children International, *Overview of Child Rights Situation in Arab Countries* (Geneva: Defense for Children International, 2015), pp. 46-48.

الذين انتفضوا على بن علي عُلِّموا في مدارسه هو معارضةَ الاستبدادية والتمسكَ بالقيم الديمقراطية.

وقد طرح الكاتب الأمريكي الشهير جيمس إيه بالدوين مرة ما يلي: «إن مفارقة التعليم هي بالضبط هذا ـ أن المرء إذ يصبح واعياً، يبدأ في تفحص المجتمع الذي يتعلم فيه». وكان التعليم في العالم العربي يقصد ألا تكون هناك صحوة ضمير، لكن في النهاية حصلت صحوة ضمير ـ وكانت فاشلة، ربما مثل النتائج التي تبلورت. وكانت تونس الاستثناء.

خاتمة

فرادة عربية

إنها لمغالطة أن نفكر في العالم العربي كوحدة متراصّة وفي العرب كشعب متجانس، وبالتالي أن نفكر في «ربيع عربي». فهذه بلدان متباعدة تاريخياً وجغرافياً وثقافياً وسياسياً. وإلى الحد الذي توجد فيه أوجه تشابه تربط بينها ـ بما في ذلك اللغة والدين والتواريخ الحديثة ـ كانت هناك أيضاً، للأسف، أوجه تشابه لجهة كيفية تطورها لتصبح غير ديمقراطية، وقمعية دينياً، وأحادية، وقامعة للحريات.

وقد ألهمت تونس، وهي أمة داخل العالم العربي وخارجه، النداءات من أجل التغيير من جانب الشباب العربي الذي انتفض دعماً للديمقراطية وتحدياً للاستبدادية الفاسدة في بلدانه. لكن باستثناء تونس، فإن الشروط الخاصة ببيئات هذه الانتفاضات لم تدعمها، وفي بعض البيئات، أدت إلى السحق الوحشي لكل إمكانات الخلاص.

وخلال البحث عن الأمل وسط مشهد يائس، أشار كثر إلى تونس كنموذج لما يمكن أن ينجح في أمكنة أخرى. لكن تونس لا يمكن أن تخدم كنموذج لبقية العالم العربي المزعوم.

فشروط التغيير في تونس كانت مختلفة. والمكونات الموجودة في تونس كانت قيد الإعداد أجيالاً كثيرة. ولا يمكن تكرارها بسهولة. وأدت العوامل الخاصة بتونس بالبلد إلى ما هو عليه اليوم.

وفي كل بُعد من الأبعاد تقريباً، كان مسار تونس ـ على مدى عقود وقرون ـ مختلفاً بصورة ملحوظة عن مثيله في البلدان العربية الأخرى. ونالت كيفية تطور البلد مساعدة من

هوية فريدة هي مزيج من مختلف الحضارات والآثار، ومن ترسيم إقليمي مميز ظل سليماً لقرون. وكان الغائب عبء الموارد، والجيش الكبير والمسيّس، والتدخل الدولي، والخلاف الطائفي.

يدرك التونسيون هويتهم الغنية والجوانب المتنوعة لتراثهم ـ العربية والإسلامية وغير ذلك. وحلّت محل القبلية، التي مزقت ليبيا المجاورة ووقفت في طريق بناء وطني تعددي وشامل في أماكن أخرى، هوية وطنية قابلة للحياة وذات مغزى، متجذرة في البحر المتوسط، وتؤلف جزءاً من الغرب والشرق.

أما إصلاحات القرن التاسع عشر التي كانت مدفوعة بالآثار الأجنبية ـ سواء الفرنسية أو الإنكليزية أو العثمانية ـ والتي شملت عهد الأمان وإلغاء العبودية ودستور عام 1861، فساعدت على وضع السياق وإعطاء زخم لإصلاحات محلية استمرت حتى القرن العشرين. وألهم خير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف الشباب التونسي، ووضع أمثال عبد العزيز الثعالبي وسالم بوحاجب وغيرهما تونس على مسار التعليم المستنير، والعلماني إلى حد كبير، والمتأثر بالغرب ـ فبنوا على نموذج الكلية الصادقية وأسسوا مؤسسات تعليمية مثل الجمعية الخلدونية.

وجادل المصلحون من داخل الإسلام من أجل الحداثة، وتحرير المرأة، ودراسة العلوم والفلسفة. وعززوا ممارسة الاجتهاد، وتعاونوا مع أعمال الإصلاح الخاصة بالنهضة التي انبثقت من القاهرة.

لكن في الوقت الذي توقفت حركات الإصلاح في أماكن أخرى وأفسحت في المجال أمام اتجاهات نكوصية، كانت الإصلاحات التي بدأت في تونس في القرن التاسع عشر توسعية ومستمرة. وأنتجت أثراً تراكمياً.

أعطى المصلحون الفكريون حياة للحركة الوطنية. ولم يكن أي مشروع آخر لبناء الأمم في العالم العربي بقيادة قوى فكرية أو مستنداً إلى حركة إصلاحية عميقة. ووقف بورقيبة على أكتاف المصلحين المعاصرين والسابقين، وبرز كقائد إصلاحي اهتم في شكل عميق بوضع تونس على مسار عصري.

تقدمت تونس بعد استقلالها، في مسار لما بعد الاستعمار يختلف اختلافاً لافتاً عن المسار الذي اتبعته البلدان العربية. وباستثناء بسيط من لبنان، الذي تورط في جزء كبير من

تاريخه في انقسام طائفي ومكائد جيوسياسية، تمكنت تونس من الظهور كديمقراطية وحيدة في عالم عربي يائس بخلاف ذلك.

حدّدت أربعة مجالات، في هيئة مميزة وحاسمة ومتشابكة، مسار تونس والمسار المعاكس الذي اتبعه منذ الاستقلال كل بلد آخر يحدّد نفسه بأنه عربي: التعليم، والمرأة، والدين، والمجتمع المدني.

وفي حين كان نور العلم بمنزلة شعار بورقيبة وتعلم التونسيون أن يتعلموا وأن يتعايشوا، غاص التعليم في أماكن أخرى في بركة من الحماسة الوطنية، والعقيدة الرجعية، والهيمنة الدينية الحصرية، وروايات عن الاستهداف والكراهية.

جعل بورقيبة توجهه غربياً قطعاً ومتميزاً عن توجه الزعماء العرب الآخرين، فوضع التعليم الحديث ورعاية مجتمع متحضر على رأس أولوياته. وأبقى الجيش صغيراً وغير مسيَّس، وخصص الجزء الأكبر من موازنة الدولة للتعليم بدلاً من ذلك.

تعلم كل طفل تونسي، سواء كان فتاة أو فتى، في فصول دراسية مختلطة جندرياً. وطُوِّر منهج دراسي ثنائي اللغة تقدمي ومتسامح، مبني على موضوعات حديثة ونُهُج بيداغوجية، واستمر. وقُلِّصت محاولات متعسرة للتعريب، كان من المفترض أن تكون استعادة إيجابية للغة والهوية، لكنها أدت إلى تدهور للتعليم في المنطقة الأوسع. وضمن التربويّون التونسيون عدم تخصيص إلّا عدد قليل من الساعات للتعليم الديني. أما تهميش جامع الزيتونة، للأفضل والأسوأ، فضمن على الأقل عدم هيمنة الدين على الفضاء العقلي. وبينما تسود سلطة الدين في كل أنحاء المنطقة الأوسع، كانت قوة التعليم هي التي حدّدت تونس. وتستند ثقافة تونس في شأن الجدال وبناء التوافق واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية إلى هذا الأساس التعليمي المستنير.

حقق بورقيبة انطلاقاً من حججه المتعلقة بعمل الطاهر الحداد، وبدعم من علماء بارزين في جامع الزيتونة مثل الطاهر بن عاشور والفاضل بن عاشور، حق الاقتراع للمرأة وقنن العمل المؤسس للحداد الصادر في عام 1930، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**. كانت المرأة، المحررة منذ تنفست تونس هواء الاستقلال للمرة الأولى، شريكة متساوية مع الرجل ومساهمة كاملة في تطوير تونس كدولة حديثة وتقدمية. وللأسف، لا يزال نظراؤها في بقية المنطقة الأوسع يكافحن لتأكيد مطالبتهن الشرعية بالحماية القانونية وبالانتساب إلى المجالين الاجتماعي الاقتصادي والسياسي.

والتونسيون أحرار في أن يؤمنوا أو لا يؤمنوا، يحميهم دستور يضمن حرية الضمير لديهم. أما في أمكنة أخرى، فيكون السجن ـ وفي كثير من الأحيان الموت ـ في انتظار أولئك الذين يجرؤون على التخلي عن الإسلام. وبينما وُضِع الدين تحت سيطرة الدولة التونسية، لم يُطهَّر من الفضاء العام. فقد استمر بمنزلة «تسامح ثنائي» مارسه الدين مع الدولة ومارسته الدولة مع الدين. وتونس هي البلد العربي الوحيد المدني حقاً، والعلماني إلى حد كبير ـ واللائكي بقدر ما قد يكون بمعنى أن الدين لا يزال مجالاً للدولة.

يمثّل قرار حركة النهضة في مؤتمرها الوطني في أيار/مايو 2016 إسقاط شعارها الإسلامي وإنهاء أنشطتها الدينية وإعادة تحديد نفسها كحزب ديمقراطي مسلم، الفصل النهائي من منظور جفرسون(*) بين الدين المؤسسي والعمل السياسي. وهذه الخطوة من جانب حركة النهضة هي انعكاس لرفض التونسيين للإسلام المحافظ الذي أدى إلى سقوط الحزب في عام 2013. فقد احتاجت حركة النهضة إلى التكيف مع الواقع الجديد من أجل التنافس في الساحة الديمقراطية.

ولا بد من أن توقيت التحرك كان انتهازياً. فكما هي الحال مع التحركات والخطابات الأخرى من جانب حركة النهضة، يعترف حتى أكثر من لا يثقون في الحزب بأن لا صلة ولا أهمية عملياً لما إذا كان الشيخ راشد الغنوشي مخلصاً أو أنه قام بمجرد مناورة سياسية. فالنتيجة النهائية هي أن حركة النهضة تحركت في اتجاه جذاب لناخبي التيار السائد في تونس.

أنقذ المجتمع المدني التونسي، المتجذر في الاتحاد العام التونسي للشغل، الموقف حين احتاج إلى إنقاذ ـ وتقدم اللجنة الرباعية مثالاً رئيسياً. ولا يمكن الاستهانة بدور الاتحاد في تنظيم الاحتجاجات وتقديم الدعم اللوجستي؛ فالحركة النقابية التونسية، التي أنشأها قادة إصلاحيون مثل محمد علي الحامي والطاهر الحداد وفرحات حشاد، لطالما كانت متشابكة بصورة معقدة مع التطور الفكري للبلد.

خلق التقاطع بين التعليم الحديث، والحقوق المتقدمة للمرأة، والاعتدال الديني، والمجتمع المدني النشط كلاً كان أكبر من مجموع أجزائه. وأدى التقدم في كل منها إلى تطوير الأخرى. وتساعد إصلاحات بورقيبة، لكن مع فضل يعود إلى التاريخين الحديث والقديم لتونس، على تفسير سبب تقدم تونس نحو مجتمع ديمقراطي ليبرالي كما فعلت.

(*) توماس جفرسون أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة (المترجم).

ليس من المستغرب إذاً أن التونسيين، في الوقت الذي حارب فيه الآخرون من أجل السيطرة وفرض نزعتهم العسكرية أو بديهياتهم الدينية المحددة في شكل ضيق، تجمعوا معاً ـ بسلام وتوافق ـ أولاً للقضاء على الاستبداد، ومن ثم لصوغ دستورهم وبناء ديمقراطيتهم.

وسُلِّمت السلطات ـ بسلام ـ عدة مرات خلال الحقبة الوليدة للحكم الديمقراطي، ولأول مرة في العالم العربي، تنازل حزب إسلامي، هو حركة النهضة، «طواعية» عن السيطرة لمصلحة حزب علماني.

وفي كل حدث وكيان وعملية خلال الربيع التونسي ـ مثلاً، القصبة والترويكا واللجنة الرباعية ـ هناك دليل قوي على طريقة تونسية، هي Tunisianité (الصفة التونسية).

هذه هي قصة تونس. هي قصة من قصص التكييف والاعتدال والجدال والتوافق. وهي قصة من قصص المعرفة والإصلاح المستمر والتراكمي. وهي قصة جديدة، إذ إن القليل جداً كان معروفاً عن تونس وخصوصياتها حتى أصبحت قصة النجاح الوحيدة للربيع العربي. لكنها قصة قديمة إذ إن تونس الديمقراطية والليبرالية كانت قيد الإعداد لفترة طويلة.

شكر وتقدير

ليست كتابة كتاب مجرد عملية فردية، وفي بعض الأحيان وحيدة، بل هي جهد تعاوني أيضاً، سواء كان ذلك بفضل مساعدة ملموسة في شكل بحث وتحرير وردود فعل، أو بفضل الدعم المعنوي الذي يتلقاه المرء على امتداد الطريق. ولم أكن لأتمكن من إنجاز مهمة تأليف هذا الكتاب من دون كل من الأمرين.

فكتابة **تونس فرادة عربية** لم تكن ممكنة لولا بعض الزملاء والأصدقاء الرائعين. وأنا مدين لكل واحد منهم بمديونية كبيرة.

وعندما لم تكن فكرة الكتاب تجلت في شكل كامل، كان هناك عدد من الأشخاص أعطوني الإلهام للبدء في وضع مفهومه. وكانت صديقتي وزميلتي العزيزة كارول بيكر أحد هؤلاء الأشخاص. ووضع أبناء أخي زيد وقيس المصري حرفياً الورق والقلم في يدي عندما أعطياني دفتر ملاحظات للبدء في كتابة أفكاري حول العمل الذي سيصبح هذا الكتاب؛ ومثّلا دعامتين لي، وأصبح قيس بالنسبة إلي بمنزلة لوح لترديد الصوت، إذ غالباً ما راجع المواد وقدم نصيحة حكيمة. وقدم عدد لا يُحصَى من الأصدقاء ثقة ثابتة في المسعى، وشجعوني طوال هذه العملية. وأتمنى أن يغفروا لي عدم إدراجهم جميعاً وأن يتساهلوا معي اختيار أسامة غنّوم لرعايته المستمرة، وماير وباربارا فيلدبرغ لحبهما وإرشادهما عبر السنين.

واستفاد الكتاب كثيراً من أولئك الذين كرسوا وقتاً ليقرأوا، مع إخلاص مخصص، الفصلَ الموجز المبكر الذي وضعته وتحول إلى اقتراح. وأعطاني تشجيع لي س. بولينغر،

إضافةً إلى إصراره على قيمة التجارب المعيشية في سرد قصص مثل هذه، من التشجيع أكثر مما قد يدركه. وزودني زميلاي رشيد الخالدي وليلى أبو لغد بتعليقات واقتراحات لا تُقدَّر بثمن في هذه العملية. وساعدني مامادو ضيوف في تأطير تونس والإسلام في المنطقة المغاربية وأفريقيا الفرنكوفونية. وكان أصدقائي مها قطان وجيس شيندرمان وليليان سيلفر من بين أولئك الذين قرأوا الفصل الموجز وأعطوني تشجيعاً حماسياً.

وأنا ممتن إلى الأبد لقراء مسودة مخطوطتي الرائعين؛ فقد ساعدتني مراجعة ليزا أندرسون وإرشادها الحريصان على التركيز في شكل أفضل على التحليل وإعادة صوغ الحجج. وتحدتني أمل غندور بصدقها النضر المميز ودراستها الدقيقة للفصل الاقتراح والمخطوطة. وقدم إليّ برينكلي ميسيك تعليقات وافية وفهماً لا يُقدَّر بثمن للفوارق المهمة. وقدم يوسف الشريف معرفته الواسعة بماضي تونس وحاضرها لمصلحة التمثيل والتفسير الخاصين بي.

وكانت التعليقات التي تلقيتها من مجموعتين من المراجعين المجهولين ـ للاقتراح والمخطوطة ـ مفيدة في مساعدتي على تحقيق مزيد من الصرامة في هذا المسعى. وأقدم إليهم خالص امتناني.

ويستحق مارك كينغدون، وهو فرد يحمل التزاماً نادراً بتحسين حالة العالم، ذكراً خاصاً لضخامة صداقته ومشورته ودعمه.

وأنا مدين لدايفيد إغناتيوس لتعريفي إلى رينا دايفيز اللافتة. فقد أصبحت رينا المساعدة والمتعاونة البحثية الخاصة بي التي لا غنى عنها. وأنا محظوظ في شكل لا يُصدَّق إذ استفدت من مساهماتها ـ عند عدد من المستويات. وعمل العضوان الآخران في فريق البحث والتحرير، وهما سيرين فورست ونورا بخش، بجهد كبير جداً للمساعدة على إيصال هذا الكتاب إلى ما هو عليه. و**تونس فرادة عربية** هو، إلى حد كبير، نتيجة جهد لم أكن لأتمكن ببساطة من إكماله من دون رينا وسيرين ونورا. وأنا أيضاً ممتن لزين جرادنة لمساعدتها الرائعة على التنقيح.

وليس الدعم والتشجيع من المنزل والمكتب اللذين يعتمد عليهما المرء في كتابة كتاب غير مهمين. وفي هذا السياق، أدين بكثير من الامتنان لعائلتي وجميع زملائي في العمل، ولا سيَّما فرح بدور وراشيل فيرتنتن.

ومن حسن حظي أن مطبعة جامعة كولومبيا كانت، منذ البداية، مؤمنة بي وبقوة القصة التي شاركتها في صفحات هذا الكتاب. وزودتني آن راوتون بمساندة ثابتة ومشورة حكيمة على امتداد الطريق. وأثبت إريك شوارتز، محرري الرائع، أنه شريك لا يُصدَّق في المسعى؛ وأنا ممتن كثيراً لإشرافه الممتاز وثقته الثابتة. وأنا مدين جداً لمسؤولة الدعاية الخاصة بي ميريديث هوارد للمساعدة على ضمان وصول الكتاب إلى القراء المقصودين. وأعرب عن تقديري العميق لجينيفر كرو لقيادتها ولجميع موظفي مطبعة جامعة كولومبيا (كارولين ويزر، وماريبل بوس، وجوردان وانيماكر، وميريام غروسمان، من بين آخرين) الذين ساهموا في المشروع في شكل ما. وأنا ممتن أيضاً لبن كولستاد وبيغي تروب وزملائهما في سنفو لخدمات النشر للجهد المضني الذي بذلوه في تنقيح المخطوطة، ولبوب شوارتز لإنتاجه الممتاز لفهرس الكتاب.

أخيراً، أدين بالامتنان الكبير لكثير من التونسيين الذين علموني وأرشدوني في عملية كتابة هذا الكتاب. وأنا ممتن لعدد ممن أجريت معهم مقابلات لرغبتهم في التحدث معي صراحة ولتقديم وقتهم ورؤيتهم. وأنا مدين أيضاً للأصدقاء التونسيين المتعددين الذين فتحوا الأبواب ووفروا لي وصولاً نادراً إلى الأفراد والمعلومات؛ ويستحق كل من أمل بوشماوي وصلاح حناشي وزياد الوسلاتي وتوفيق الجلاصي وكامل الجديدي إشارة خاصة في هذا الصدد.

مراجع مختارة

Abadi, Jacob. *Tunisia Since the Arab Conquest: The Saga of a Westernized Muslim State*. Reading, UK: Ithaca, 2013.

Abbassi, Driss. *Entre Bourguiba et Hannibal: Identité tunisienne et histoire depuis l'indépendance*. Paris: Karthala; Aix-en-Provence: IREMAM, 2015.

Abi-Mershed, Osama, ed. *Trajectories of Education in the Arab World: Legacies and Challenges*. New York: Routledge, 2010.

Allman, James. *Social Mobility, Education and Development in Tunisia*. Leiden: Brill, 1979.

Anderson, Lisa. *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986.

Beinin, Joel. *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2016.

Ben Achour, Mohammed el-Fadhel. *Le Mouvement littéraire et intellectuel en Tunisie au XIVème siècle de l'Hégire (XIX–XXe siècles)*. Tunis: Alif-Les Éditions de la Méditerranée, 1998.

Borowiec, Andrew. *Modern Tunisia: A Democratic Apprenticeship*. London: Praeger, 1998.

Boularès, Habib. *Histoire de la Tunisie: Les Grandes dates, de la Préhistoire à la Révolution*. Tunis: Cérès, 2012.

Boulby, Marion. «The Islamic Challenge: Tunisia Since Independence.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, 1988.

Brown, Leon Carl. «Tunisia,» in: James Smoot Coleman, ed., *Education and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.

________. *The Tunisia of Ahmad Bey: 1837–1855*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1974.

Camau, Michel, and Vincent Geisser (eds.) *Habib Bourguiba: La trace et l'héritage*. Paris: Karthala, 2004.

Cesari, Jocelyne. *The Awakening of Muslim Democracy: Religion, Modernity, and the State*. New York: Cambridge University Press, 2014.

Charrad, Mounira M. *States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco*. Berkeley, CA: University of California Press, 2001.

Code du statut personnel (1956).

Code du statut personnel (1958).

Code du statut personnel (2014).

Cordesman, Anthony H. *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb*. Westport, CT: Praeger, 2002.

Diamond, Larry, and Marc F. Plattner. *Democratization and Authoritarianism in the Arab World*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2014.

Gana, Alia, Gilles Van Hamme, and Maher Ben Rebbah. «Social and Socio-Territorial Electoral Base of Political Parties in Post-Revolutionary Tunisia.» *Journal of North African Studies:* vol. 19, no. 5, 2014.

Gana, Nouri (ed.). *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013.

Green, Arnold H. *The Tunisian Ulama 1873–1915: Social Structure and Response to Ideological Currents*. Leiden: Brill, 1978.

Hamid, Shadi. *Temptations of Power: Islamists and Illiberal Democracy in a New Middle East*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Hermassi, Abdellatif. «Société, Islam et islamisme en Tunisie.» *Cahiers de la Méditerranée:* vol. 49, no. 1, 1994, pp. 61–82.

Hermassi, Elbaki. *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study*. Berkeley, CA: University of California Press, 1972.

Hibou, Béatrice. *The Force of Obedience: The Political Economy of Repression in Tunisia*. Cambridge: Polity, 2011.

_______. «Le Réformisme, grand récit politique de la Tunisie contemporaine.» *Revue d'histoire moderne et contemporaine:* vol. 56, no. 4, 2009, pp. 14–39.

Honwana, Alcinda. *Youth and Revolution in Tunisia*. New York: Zed, 2013.

Hourani, Albert. *Arabic Thought in the Liberal Age: 1798–1939*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983.

Husni, Ronak, and Daniel L. Newman (eds.). *Muslim Women in Law and Society: Annotated Translation of al-Tahir al-Haddad's* Imra'tuna fi 'l-shari'a wa'l mutama', *with an Introduction*. London: Routledge, 2007.

Hussey, Andrew. *The French Intifada*. New York: Faber and Faber, 2014.

Ikeada, Ryo. *The Imperialism of French Decolonisation: French Policy and the Anglo-American Response in Tunisia and Morocco*. New York: Palgrave Macmillan, 2015.

Julien, Charles-André. «Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882–1912).» *Revue française d'histoire d'outre-mer:* vol. 54, nos. 194-197, 1967, pp. 87–150.

King, Stephen J. «Economic Reform and Tunisia's Hegemonic Party.» in: Ali Abdullatif Ahmida (ed.). *Beyond Colonialism and Nationalism in the Maghrib: History, Culture, and Politics*. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Lewis, Mary Dewhurst. *Divided Rule: Sovereignty and Empire in French Tunisia, 1881–1938*. Berkeley: University California Press, 2014.

Lulat, Y. G.-M. *A History of African Higher Education from Antiquity to the Present: A Critical Synthesis*. Westport, CT: Greenwood, 2005.

Miles, Richard. *Carthage Must Be Destroyed: The Rise and Fall of an Ancient Civilization*. New York: Penguin, 2012.

Montana, Ismael M. *The Abolition of Slavery in Ottoman Tunisia*. Gainesville: University Press of Florida, 2013.

Moore, Clement Henry. *Tunisia Since Independence: The Dynamics of One-Party Government*. Berkeley, CA: University of California Press, 1965.

Parkinson, Nancy. *Education Aid and National Development: An International Comparison of the Past and Recommendations for the Future*. New York: Macmillan, 1967.

Perkins, Kenneth J. *Historical Dictionary of Tunisia*. 2nd ed. Lanham, MD: Scarecrow, 1997.

________. *A History of Modern Tunisia*. 2nd ed. Cambridge, MA: University of Cambridge, 2014.

Schraeder, Peter J. «Tunisia's Jasmine Revolution, International Intervention, and Popular Sovereignty.» *Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations:* vol. 13, no. 1, 2012.

Siino, François. *Science et pouvoir dans la Tunisie contemporaine*. Aix-en-Provence: Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, 2004.

Sraïeb, Noureddine. «Le Collège Sadiki de Tunis et les nouvelles élites.» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée:* vol. 72, no. 1, 1994, pp. 37–52.

________. «Contribution à la connaissance de Tahar el-Haddad (1899–1935),» *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée:* vol. 4, no. 1, 1967, pp. 99–132.

________. «De la Zaytuna à l'université de Tunis: mutations d'une institution traditionnelle.» in: Hervé Bleuchot (ed.). *Les Institutions traditionnelles dans le monde arabe*. Aix-en-Provence: Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, 1996.

________. «L'idéologie de l'école en Tunisie coloniale (1881–1945).» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*: vol. 68, no. 1, 1993, pp. 239–254.

________. «Khérédine et l'enseignement: Une nouvelle conception du savoir en Tunisie.» *Minorités religieuses dans l'Espagne médiévale*: nos. 63–64, 1992, pp. 203–210.

_______. «Université et société au Maghreb: La Qarawîyin de Fès et la Zaytûna de Tunis.» *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée:* vol. 38, no. 1, 1984, pp. 63–74.

Stepan, Alfred. «Tunisia's Transition and the Twin Tolerations.» *Journal of Democracy:* vol. 23, no. 2, 2012, pp. 89–103.

Tunisian Constitution of 1959.

Tunisian Constitution of 2014.

Van der Haven, Elisabeth Cornelia. «The Bey, the Mufti and the Scattered Pearls: Shari'a and Political Leadership in Tunisia's Age of Reform 1800–1864.» (PhD Diss., Leiden University, 2006), <https://openaccess.leidenuniv.nl/handle/1887/4968>.

Willis, Michael J. *Politics and Power in the Maghreb: Algeria, Tunisia, and Morocco from Independence to the Arab Spring*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Zayzafoon, Lamia Ben Youssef. *The Production of the Muslim Woman: Negotiating Text, History, and Ideology*. Lanham, MD: Lexington, 2005.

فهرس

ـ أ ـ

- ب -

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

ـ د ـ

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

- ق -

- ك -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -